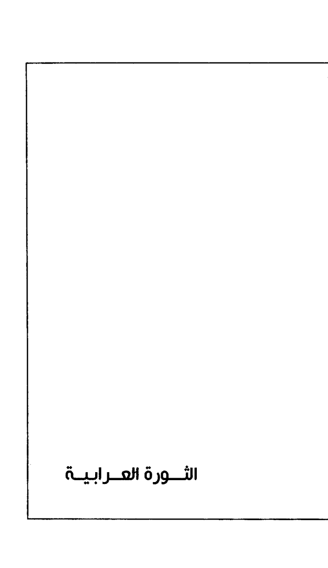


إنسانيات

الثورة العرابية

صلاح عيسى





الثــورة العــرابيــة



تنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

الثورة العرابية

صلاح عيسى



عيسي ، صلاح
الثورة العرابية : صلاح عيسى .ـ القاهرة : الهيئة المصرية
العامة للكتاب،٢٠١١
٦٢٤ص،٢٤سم
تدمك: ٢ – ٠٦٠ – ٢٠٧ – ٩٧٧ – ٩٧٨
أ ـ العنوان
رقم الإيداع بدار الكتب ٢١٨٨٣/٢٠١١
I.S.B.N 978-977-207-060-2
ديوى ٩٦٢٫٣٥٢

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «**القراءة للجميع**» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذًا هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جريًا على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعًا من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحبات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفيا بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم إن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحيانًا.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أو كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس الإمكانات المحدودة التى أخبرتنا بها الهيئة فى كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:

جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبيته، أولاً أيضًا، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف، ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبدًا، لم تشغل نفسها لا بكاتب، ولا بدار نشر، ولا بأى نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديمًا، مولانا الحكيم.

لا نزعم، طبعًا، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيدًا يعنى أنك تركت آخر هو الأفضل دائمًا، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبدًا. لماذا؟

لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقى.

رئيس اللجنة

إبراهيم أصلان

«إننى ابن فلاح مصرى. وقد اجتهدت قدر طاقتى أن أحقق الإصلاح لوطنى الذى أنا من أبنائه ومحبيه».

لقد كنت أجتهد فى حفظ استقلال بلادى مع نيل الحرية والعدل والمساواة للمساكين الذين أنا خادم لهم. فلسوء البخت لم يتيسر لى الغرض المقصود.

وإننى مكتف بشرفى الشخصى الذى سوف يلازمنى ما حييت ويبقى بعدى إذا مت.

وسوف يرضينى دائماً أن أنادى بـ «أحمد عرابى المصرى» فقط، وبغير ألقاب. لقد ولدت فى بلاد الفراعنة وستظل أهراماتهم قبرى. إن الأمة المصرية بأسرها كانت معى، وصحبة لى، كما أنى محب لها أبداً، فآمل أنها لا تنسانى».

أحمد عرابى



مقدمة

كتبت الإطار العام لهذه الدراسة فى الشهور الثلاثة الأخيرة لعام ١٩٦٧، وكان ما حدث فى يونيو من ذلك العام، أقسى من أن يتحمله إنسان يعيش حبه لوطنه وشعبه بشطحات الصوفيين مثلى. ولأننى افتقدت - إلى حد كبير - ذلك القدر اللازم من البرود العقلى الذى لا يمكن لمشتغل بالمسائل العامة أو مهتم بها أن يعيش بدونه، فقد ترسبت فواجع يونيو فى أعماقى طوفانًا من الأحزان، أفقدنى الأمن والطمأنينة، ودفعنى إلى تقليب مستمر فى الرماد المتخلف عن محترق الآمال، وكان ذلك أقسى ما عانيته فى تلك الأيام الغريبة.

وكان لا بد - فى وقت عجز فيه الجميع عن تقدير ما يجب عمله - أن أنقذ نفسى من حالة أشبه بجنون الاكتئاب، وأن أعيد لها اتزانها، ولم يكن هناك مفر من التماس العزاء، وأيضًا فإنه لم يكن عسيرًا.

عدت إلى تاريخ بلادى فى تلك الأيام الحزينة، أقرؤه بحب كما لم أقرأه طول عمرى، تجولت فى العذاب المصرى العظيم، عبر عصور ضاربة فى القدم، وعبر صفحات شهدت الطفولة بعضها، وحفظت ذاكرة الصبا الكثير منها، أضاءت صفحاته المشرقة ظلام قاهرتنا المقهورة، وبددت عتمة الحياة حولى. تعزيت عبر صفحاته السوداء - وما أطولها - بأن الفجر يشرق دائمًا، وبأن الموت لا يقهر الحياة مهما كان جبارًا وعاتيًا وغادرًا، وأحببت شعبى كما لم أحببه فى أى وقت. أطل على وجهه المتبسم رغم عذابه الجليل والطويل، فهدهد القلب المعانى،

وخفف بعض عذاب الروح، وأنبت شجيرة فى صحراء الآمال المحترقة، سقاها بتاريخه الفذ العظيم: تمر به الأحداث كلى هزيمة.. ووجهه وضاء وثغره باسم. وزاد يقينى بأن الشعب هو الباقى دومًا.. الخالد دومًا مهما حدث: يأتى الطغاة.. ويذهبون، ويأتى الغزاة ويقبرون، ويظل الشعب كما هو، من الأبد جاء وإلى الأبد يبقى. وأظن أن محاولتى تلك «للخلاص بالشعب»، كانت أصح محاولات الخلاص فى ذلك الوقت، ولولاها لكنت، كبعض مفردات جيلنا، قد وقعت فى أسر حالة من الانتحار العقلى، يصعب تدارك آثارها.

وعدت من جولتى لأجد صديقى الأستاذ «**عبد الفتاح الجمل**» سكرتير تحرير «المساء» يتحصن فى الصفحة الأخيرة من جريدته، ومعه عدد من الكتاب والفنانين والأدباء الذين أصرّوا على أن يعبروا عن روح شعبهم الرافضة للاستسلام وللهزيمة، واختاروا لصفحتهم عنوانًا ومضمونًا: «فى المعركة». التحقت بهم دون دعوة. ولم يكن الصف طويلاً ولكنه لم يكن شديد القصر.

أيامها كان الشعب أعزل و وحيدًا، تحول الهجوم عليه، يغتاله حتى هؤلاء الذين شاركوا فى المأساة بتهريجهم وعبثهم، وهو ما لم يتعفف عنه كتابة أو قولاً، مفردات لا أشك فى أنها أحبت الشعب، بل عبدته، وضحت من أجله بأحلى سنوات العمر وبكل مسراته، بيد أنها كانت تحبه ذلك النوع القاسى من الحب، حيث يختلط طموحنا إلى ما كان يجب أن يكون عليه المحبوب، بحزننا على ما أصابه، بعجزنا عن تفسيره أو إنقاذه. فى ذلك الظرف القاسى كانت المجموعة التى تحرر صفحة فى المعركة تعبر عن حبها بدرجة من الصحة النفسية أكثر نقاء.

تجمع حول عبد الفتاح الجمل عدد من شباب جيلنا، ومن أجيال أخرى تلتنا أو سبقتنا، يدافعون عن الشعب وعن الحرية وعن الثقافة الوطنية. وظلت هذه الصفحة تصدر على امتداد ثمانية شهور، رغم أن صحفًا كثيرة فى بلادنا ـ وفى بلاد عربية أخرى ـ كانت قد عادت إلى نشر أنباء الحياة اللذيذة، وإلى تسويد عالم الجنس والليل والجريمة. وطال صفحتنا رذاذ من ذلك: فوجئنا باسمها

يتغير يومًا إلى «فى معركة البناء»، وكان الاسم الجديد ثقيلاً، شعرنا أنه يصلح لصفحة إعلانات عن شركة مقاولات ـ ورغم هذا فقد كان علينا أن نستمر.

وإنى لأشعر بامتنان عظيم لتلك الفترة، فقد احتميت فى الكتابة والقراءة عن تاريخ بلادى العظيمة من الانتحار العقلى والدمار النفسى. كان من نصيبى أن أشارك فى هذا المجهود بثلاث دراسات هى «الطابور الأمريكى الخامس فى الثقافة الوطنية»، و«محاولة لفهم المقاتل المصرى»، وأخيرًا هذه الدراسة التى نشر الإطار الأولى لها تحت عنوان «الثورة العرابية: الدستور وجيش الفلاحين».

وعندما أتيحت لى ـ بعد ذلك بشهور ـ فرصة من الهدوء الكامل والبُعد الطويل عن العمران، اخترت أن أمارس صمتى بطريقتى، فعدت إلى هذه الدراسة فى محاولة جديدة لحماية نفسى من أخطار الحصار الذى أصبحت أسيرًا له. أعدت التفكير فى الإطار العام الذى نشر قبل ذلك فى «المساء»، فى محاولة لاستكمال نواقصه الفكرية وتعميق بعض فروضه، وقراءة ما قد يكون فاتنى من مراجع أو استحدث من دراسات ومناقشة ما أثير من اعتراضات أو اختلافات أو ما شاب منهج الدراسة من غموض وإبهام، كما صوره الإطار العام الأول المنشور من قبل. وقد استمرت هذه المراجعة قرابة العام والنصف انتهت بهذه المحاولة لفهم الثورة العرابية.

وقد لاحظت وأنا أراجع ما سبق أن كتبته، أن ظل يونيه ـ حزيران ـ كان يفرض نفسه علىَّ، وأعترف صادقًا أننى عانيت كثيرًا وأنا أزيحه عنى، لا لما يرسبه فى قلبى من أحزان فحسب، ولكن أساسًا لكى يظل لهذه الدراسة طابعها العلمى والموضوعى، بعيدًا عن أى انفعالات حادة. وكان بعض الأصدقاء قد ذكره مرة، فى معرض مناقشة، أنه يظن أن القاهرة فى نهايات سبتمبر ١٨٨٢، بعد دخول الجيش الإنجليزى إليها، لا بد كانت تشبه قاهرة الأيام الأخيرة من يونيو ٦٧، وزعم بأنه يظن أن هذه المشابهة هى التى دفعتنى إلى كتابة هذه الدراسة. وفضلاً عن أننى أثق بأن الظواهر التاريخية لا تتكرر، فإن هذه الفكرة لم تخطر بعقلى الواعى، ولم أعن كثيرًا باستبطانها.

بيد أننى سأكون مغالطًا حقًا إذا زعمت أن ظل يونيو لا أثر له فى هذه الدراسة فما أظن إلا أن كل مظاهر حياتنا تمضى فى هذا الظل وحتى أكثر الأعمال الفنية أو الفكرية إسفافًا وابتذالاً، ربما تتضمن نوعًا من تعذيب النفس المقصود، أو من الانتحار العقلى للذين يعجزهم تكوينهم الذاتى عن مواجهة المأساة. أو الذين لا يحشدون منطقهم العقلى البارد ويواجهون به عمقها. ولكن الذى حرصت عليه تمامًا هو ألا أخضع لأى انفعالات حادة، أو اتجاهات سياسية آنية حفاظًا على طابع الدراسة العلمى وما استهدفته منها.

والعنوان الذى تفضله هذه الدراسة لنفسها هو «محاولة لفهم الثورة العرابية» وهو ليس من قبيل التواضع المبتذل، أو الصياغة اللفظية، ولكنه يصف بالفعل تصور الباحث لما قام به، فمن ناحية فإنه يضع نفسه بين صفوف المدرسة الثالثة من مدارس التأريخ لمصر الحديثة، تلك المدرسة التى تتبنى أساسًا الفكر الاشتراكى العلمى، وتطبق «المادية التاريخية» كمنهج للبحث فى ظواهر هذا التاريخ، ويعتقد الباحث أن هذه الدراسة لا تزال «تحاول» إرساء بذور منهجها ورؤيتها، وأن كل ما يصدر عنها هو مجرّد «محاولات». ومن ناحية أخرى فإن المنطلق الذى ينشط الباحث منه هو تقديم كل الفروض الجديدة فى رؤانا للتاريخ المصرى بهدف طرح هذه الفروض للحوار العلمى لتعديلها وتصحيحها كلما كان ذلك ممكنًا.

وثمة ملاحظات مهمة، يجب أن تكون فى الاعتبار عند تناول هذه المحاولة للفهم:

أولاً: إن هذه الدراسة هى جزء من محاولات متكررة للوصول إلى تصوُّر عام وشامل لتطوُّر المجتمع المصرى. وهذا التصوُّر يرى أن محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها هى جوهر حركة التاريخ المصرى خلال المائة وخمسين سنة الماضية: بداية بالتحرُّك القومى الذى واجه الغزو الفرنسى لمصر، وحتى اليوم. إن قيادة التجار ونقباء الحرف لسكان المدن عمومًا وفى مقدمتهم فقراء المدن، وللفلاحين والعربان، هى التى تصدت لهذا الغزو، وقد حقق اشتراكها فى حرب

التحرير العديد من المكاسب، وبخاصة عندما استكملت أهدافها بثورة ١٨٠٥ فأسقطت الحكم التركى المملوكى وقامت سلطة «محمد على» بإرادة هذه القيادة.

ثم كانت المحاولة الثانية وهى المحاولة العرابية التى تصدت خلالها للقيادة عناصر من البرجوازية الزراعية والتجارية ضمن جبهة وطنية واسعة، ضمت الحرفيين المزارعين المتوسطين والعمال الزراعيين والمثقفين الثوريين ودخلها بشكل مؤقت عناصر من الأرستقراطية الزراعية، وكان هدف هذه المحاولة الأساسى: إيقاف الغزو الاستعمارى لمصر، والنضال من أجل الديمقراطية الليبرالية. ثم كانت ثورة ١٩١٩ حلقة ثالثة، أكثر نضوجًا من سابقاتها، إذ ضمت قيادتها عناصر من البرجوازية الصناعية، وطبقة عاملة كانت وليدة آنذاك، فضلاً عن التكوينات الطبقية المختلفة للفلاحين.

وإذا كان الشعار الأساسى طوال تلك المرحلة هو تحقيق التحرر الوطنى والديمقراطية الليبرالية، فإن أسلوب الجبهة الوطنية بقيادة عناصر برجوازية وليدة ومتدرجة النمو، كان هو أسلوب النضال المتبع دائمًا. كما أن مساومة هذه البرجوازية ومهادنتها السريعة سمة متكررة.

وبالطبع فإن هذه الدراسة هى جزء من هذا التصوُّر العام، ولست أزعم أنه صحيح تمامًا كما أن بعض فروضه مازالت فى حاجة إلى تعميق. وقد فرض علىَّ اقتناعى بهذا التصوُّر قيودًا شتى. كما أننى فى حدود المجال الذى تدور فيه هذه الدراسة لست مطالبًا بالدفاع الموسع عنه. بيد أننى أحيل القارئ إلى دراسة لى نشرتها «الطليعة» القاهرية فى ديسمبر ١٩٦٧ تحت عنوان «أساليب النضال المصرى من حرب التحرير الشعبية ضد الغزو الفرنسى ١٨٩٧ إلى العدوان الثلاثى ١٩٥٦»[1].

---

(١) أضاف الباحث إلى جهده فى البرهنة على هذا الفرض، بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، محاولات أخرى، يشير منها إلى كتابه: «البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة» (دار ابن خلدون - بيروت ١٩٨٠ - ومطبوعات الثقافة الوطنية - القاهرة ١٩٨١). و«عبد الرحمن =

ثانيًا: إن الشكل الذى تقدم هذه الدراسة الثورية العرابية من خلاله، لا يركز أساسًا ـ وانطلاقًا مما وضعته لنفسها من أهداف ـ على قصة الثورة وحوادثها، ولكن على تحليل قواها الاجتماعية، وأهداف هذه القوى، وحركتها السياسية، وأشكال التحالفات بينها، ثم كيفية تفتت جبهتها وإجهاضها. والباحث يفترض أن هناك حدًا أدنى من إلمام بحوادث الثورة ـ من حيث الترتيب الزمنى ـ لدى الذين يقبلون على قراءة هذه الدراسة. وبالطبع فإن عدم توفر هذا الإلمام قد يفرض على القارئ أن يزعج نفسه بقراءة هذه المحاولة أكثر من مرة. كما فرض على الباحث أحيانًا توضيحات للحوادث كان يمكن الاستغناء عنها.

ثالثًا: إن هذه المحاولة لا تنحو إلى التحقيق التاريخى للواقع. فقد كانت هذه المهمة الشغل الشاغل للعديد من الدارسين. إن المصادر الأولية للتأريخ للثورة العرابية متوفرة بشكل مرض. ففضلاً عن مذكرات قادة الثورة[1] فقد نشرت أكثر الوثائق الرسمية المتبادلة بين الحكومات التى كانت معنية بالمسألة المصرية إذ ذاك. كما أن الكثير من الوقائع كان محل تحقيق فى المحاكمات التى أعقبت تصفية الثورة. هذه بالإضافة إلى كتابات ومذكرات ودراسات بعض العناصر الأجنبية المسئولة أو التى كانت على مسرح الحوادث أو قريبة منه، مثل بلنت وكرومر ونينيه وبرودلى. وقد نشر الأول والثانى عددًا من الوقائع المهمة فى كتابيهما. وكانت هذه المصادر الأولية محلاً للدراسة والاستنتاج والمقارنة. وهو ما أعطى هذه الدراسة ميزة البناء فوق أساس جيد، وأعفاها من

= الجبرتى: الانتلجنسيا العربية فى عصر القومية - تحت الطبع - نشرت فصول منه فى: قضايا عربية البيروتية ١٩٧٥ و١٩٧٦، والفكر المعاصر - قاهرية بيروتية - ١٩٨٠». و«مصطفى كامل مفكرًا برجوازيًا» - قضايا عربية ١٩٧٦ وكذلك «البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة» - دار التنوير - بيروت ١٩٨٢.

(١) راجع ثبتًا بمذكرات قادة الثورة فى مراجع هذه الدراسة. هذا ويذكر محمود الشرقاوى أنه فهم من جملة ذكرها يعقوب صروف صاحب المقتطف فى ص ١٥٦ من كتابه أعلام المقتطف، أن على مبارك دوّن فى الثورة العرابية وأحداثها مذكرات طويلة، ولكن لم يعثر على هذه المذكرات للآن محمود الشرقاوى: على مبارك والثورة العرابية - المجلة القاهرية - العدد ٤١ - مايو ١٩٦٠.

مهمة شاقة بالنسبة إلى تحقيق بعض الوقائع والترجيح بين بعض الروايات، ولكن هناك تحفظًا أساسيًا. ذلك أن اختيار رواية معينة أو إهمالها واعتبار وثيقة معينة أو طرحها جانبًا، مما يخضع فى الأساس لرؤية الباحث ومنهجه. ولم تكن محاولتنا بعيدة عن إدراك ذلك. وهو ما دفع الباحث إلى الاطلاع على المصادر الأولية عندما رأى ذلك ضروريًا، وبالأخص الصحف المصرية المعاصرة للحوادث، والمذكرات الشخصية والأوراق الخطية لقادة الثورة.

رابعًا: إن الثورة العرابية قد تعرَّضت لعديد من الأحكام التاريخية القاسية، تراوحت بين الاتهام الصريح والمباشر بالخيانة أو التفريط المساوى لها، ولم تصل إلى الإنصاف إلا فى أقلها. ومن الطبيعى أن تغرى تلك الأحكام البعض.

ويزيد من إغراء تلك الأحكام ذلك الموقف غير الودى الذى أخذته الحلقات التالية للحركة الوطنية المصرية من الثورة العرابية. وإذا كنا سنعرض لهذا الموقف بالتحليل فيما بعد، فمن الضرورى أن نسجل هنا أنه أكثر هذه المواقف خطورة، فمعه تصبح المسألة أبعد مدى من تحقيق واقعة تاريخية، لتدخل فى إطار التكوين السياسى للمواطنين. ذلك أن موقف الحلقات المتعددة للحركة الوطنية المصرية مما سبقها يتميَّز بشىء من الرغبة فى التهوين، تصل إلى حد المسخ والتشويه أحيانًا، وهو ما يخلق مناخًا من عدم الثقة فى نضالية الشعب يتغذى بأكاذيب تلبس ثوب الحقائق.

وقد تحملت - قبل هذا الموقف - عبئًا مجهدًا، فمن ناحية كان على أن أحفظ للنضال الشعبى وجهه المشرق، لأن دروس هذا النضال هى زادنا الحقيقى فى معركة الحياة والموت التى ستخوضها شعوبنا لتصفية الاستعمار والاستغلال. ومن ناحية أخرى فقد كنت أدرك من البداية أن العطف الطبيعى الذى أستشعره تجاه نضال الشعب المصرى والتقدير الذى أكنّه لهذا النضال، لا يجب أن يتحول إلى نفاق للشعب يحرمنا من الدراسة الموضوعية لسلبياته وقد كان من المحتمل أن أقع فى خطأ الانحياز للظاهرة العرابية بما يحول دون النظرة الموضوعية لها.

وحين نشرت الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة فى سلسلة مقالات على صفحات «المساء» القاهرية[1] لاحظ كثيرون وانتقدوا ما سمّوه نظرتى العطوفة تجاه الثورة وبالذات تجاه بطلها «أحمد عرابى». والواقع أننى جوبهت فى كثير مما اعتمدت عليه من مراجع بحملة كراهية ضد الرجل كان رد فعلها ما لاحظه الذين قرءوا مشروع هذه الدراسة على صفحات «المساء». وكان من المحتم أن أقيد نفسى بقيود أوثق وأنا أعيد النظر فى المشروع الأولى الذى سبق نشره، لإعداد هذه المحاولة لفهم الثورة العرابية وكان ذلك فى الحقيقة شديد القسوة، بيد أنه كان أمرًا لا بد منه.

* * *

تطرح هذه الدراسة فروضها، عبر مدخل وخمسة فصول. وقد خصصت المدخل لتقديم عرض عام لمسألة المنهج فى الدراسات التاريخية، باعتبار أن الجديد فى هذه المحاولة هو «منهج البحث». وعرضت لقضية إعادة كتابة التاريخ القومى باعتبارها جزءًا من مشكلات الثقافة الوطنية. فميّزت بين ثلاث «مدارس» أو «مناهج» للتاريخ المصرى الحديث، وهى مدارس ارتبطت فى نشأتها بالتطوُّر الاجتماعى وبنمو الطبقات المصرية وبروز التعبير الأيديولوجى عنها.

قدمت «المدرسة الاستعمارية» فروضها عبر سيطرة الاستعمار المطلقة على العقل المصرى، وركّزت فى تناولها للظواهر التاريخية على عدم صلاحية المجتمع المصرى للصناعة، وقدرة الزراعة المصرية على الوفاء باحتياجات الجماعة المصرية إذا أحسن استغلالها، وانفصام الرابطة بين الحضارتين الزراعية والصناعية، وهو ما تتوصل عن طريقه لإثبات أن اعتماد مصر على الدول الصناعية الاستعمارية أمر حتمى لا مفرّ منه.

---

(١) نشرت الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة فى أحد عشر مقالاً بجريدة المساء القاهرية فى أعداد - ٢٣ و٢٤ أكتوبر و١٧، ١٩، ٢٦ نوفمبر و١، ٨، ٢٢، ٢٥، ٣١ ديسمبر ١٩٦٧، ثم فى ١٤ يناير ١٩٦٨، وكان الهدف من نشر الخطوط الرئيسية لها أن نختبر فروضها العامة من خلال المناقشات مع المهتمين بالدراسات التاريخية قبل صياغتها بشكل نهائى.

ونشأت «المدرسة القومية» بعد التبلور البرجوازى النسبى الذى عبّر عن نفسه سياسيًا فى ثورة ١٩١٩ وتبنّت حركة النضال المصرى ضد الاستعمار، وميّزت ملامح استقلال الشخصية المصرية عن الوجود الاستعمارى العثمانى، مع درجة من التركيز على دور الفرد فى التاريخ والاهتمام بالتاريخ الفرعونى. وإلى هذا فقد تقدمت فى استخدام أدوات البحث التاريخى.

أما المدرسة الثالثة فقد تبنت «المنهج الاشتراكى العلمى». ونشأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع نمو الطبقة العاملة المصرية وبزوغ أيديولوجيتها على الخريطة الفكرية لمصر. وهى مدرسة تصوغ مناهجها «من المادية التاريخية».

وبعد هذا الاستعراض لمدارس التأريخ عرضت للمحاولات التى قامت فى سنة ١٩٦٥ لإعادة كتابة التاريخ المصرى بما أطلق عليه القائمون بالعملية «من وجهة النظر الاشتراكية»، وانتهيت إلى أن هذه المحاولة سابقة لأوانها وأن ما نحتاجه هو مزيد من توفير أدوات البحث، وإتاحة الفرصة للصراع العلمى الحر فى مناخ فكرى ديمقراطى بين مختلف المدارس والاتجاهات التى تتصدى لتفسير تاريخنا القومى.

وانتقل المدخل بعد ذلك لعرض موقف مدارس التأريخ الثلاث السابقة من الظاهرة التاريخية التى ندرسها وهى «الثورة العرابية» وذلك لتأكيد أن منهج البحث يؤثر فى عرض الحقيقة التاريخية وقد يشوّهها، فرصد رؤية المدرسة الاستعمارية للثورة كما تمثلت فى تأريخ «كرومر» لها والاتجاهات التى فرضتها السياسة الاستعمارية التعليمية بشأنها. ورصد بعد ذلك فكر عملاء الاستعمار وحلفائه لافتًا النظر إلى دوره فى تشويه الثورة. ثم عرضنا بعد ذلك لرؤية المدرسة القومية وأبرزنا الأخطاء التى وقعت فيها بعض عناصرها وبخاصة **الأستاذ عبد الرحمن الرافعى**، الذى نعتبر كتابه عن الثورة «الثورة العرابية» أسوأ كتبه على الإطلاق. وحللنا مواقف أحزاب البرجوازية المصرية من الثورة العرابية فكريًا وسياسيًا، فعرضنا لموقف الحزب الوطنى المتشنج من الثورة، ثم موقف حزب الأمة وأخيرًا «الوفد المصرى». وعرضنا لرأى العناصر البرجوازية التى أنصفت الثورة ودافعت عنها. وبعد الإشارة إلى موقف الثوار أنفسهم من

ثورتهم - عقب هزيمتها - انتقلنا إلى عرض الدور الذى قامت به المدرسة الاشتراكية العلمية فى إنصاف الثورة العرابية، ودرسنا الفروض التى توصل إليها أربعة من المنتمين إلى هذه المدرسة؛ هم الأستاذان رشدى صالح وفوزى جرجس والدكتوران محمد أنيس ورفعت السعيد.

ويعالج الفصل الأول الصراع الدولى حول المسألة المصرية تحت عنوان «الاحتكارات الأوروبية من الاحتلال السلمى إلى الغزو المسلح». وفيه تابعنا كيفية وقوع مصر فى قبضة الاحتكارات الأوروبية أولاً كخطوة كان لا بد أن تنتهى بالغزو الاستعمارى الإنجليزى. وعندنا أن مصر بدأت تتحول إلى مستعمرة تدريجيًا منذ أجبر محمد على على تصفية إمبراطوريته واتباع سياسة «الباب المفتوح»، أى **فتح السوق المصرى أمام منتجات الرأسمالية الأوروبية**، فقد كانت هذه السياسة هى بداية السقوط، ذلك أن الرأسماليات الأوروبية كانت تتطوّر فى ذلك الوقت من مرحلة تصدير فائض الإنتاج السلعى إلى تصدير رأس المال المالى، وهو التطوُّر الذى كان يجرى التحوُّل إليه بدرجات متفاوتة فى ذلك الوقت وانتهى بتحول مصر إلى مستعمرة، إذ تطور التسلل الاقتصادى، من سلع مصنعة تصدر إليها، ومواد خام تستورد منها، إلى رءوس أموال تصدر فى شكل قروض أولاً، ثم بيوتات مالية مصرفية وشركات للاستغلال التجارى ثانيًا. وانتهى ذلك كله باحتلال سلمى بإنشاء مؤسسات سياسية تمثل الأجانب وتقوم بعمل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتحول هذا الاحتلال السلمى فى ١٨٨٢ إلى غزو مسلح نتيجة اشتداد حدة الصراعات الأوروبية مما حتم أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الأوروبية حسم المسألة لصالحها بقوة السلاح، ونتيجة لتطور حركة المقاومة المصرية التى تصاعدت إلى الحد الذى كاد يحبط عملية الاحتلال السلمى. واستعرضنا - فى هذا الفصل - الصراعات الأوروبية حول اقتسام الإمبراطورية العثمانية، فأشرنا إلى قيام الاحتكارات الأوروبية بتشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة فى الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية على الاستقلال بأسواقها القومية، بما يؤدى إلى تفكيك النظام الإقطاعى العثمانى، وإيقاف أى محاولة لتوحيد هذه الإمبراطورية واقتسام ممتلكاتها،

وأخيرًا التكاتف بين الدول الأوروبية لإسقاط الخديو إسماعيل، لمحاولته المتأخرة للتحالف مع القوى الوطنية، لإيقاف الاحتلال السلمى لمصر. وعرضنا لملامح الصراع بين الدول الأوروبية من جانب، وبين أقوى جبهاتها على الجانب الآخر - إنجلترا وفرنسا - حول أسلم الطرق لإجهاض الثورة العرابية، والعوامل التى تحكمت فى هذا الصراع داخل الجبهة الاستعمارية فى مرحلة الانتقال إلى الإمبريالية، ثم موقف تركيا التى كانت قطبًا استعماريًا فى الصراع، ومع ذلك فإن الخط العام الذى حكم موقفها هو الحفاظ على حقوقها فى مصر حتى لو أدى هذا إلى تأييدها للحركة الوطنية، وهو ما لم تمكنها حدة الصراع من الاستمرار فيه. وعالجنا فى هذا الفصل أيضًا الوضعية الدولية للمسألة المصرية كما قررها مؤتمر الآستانة، الذى بلور محصلة الصراع الأوروبى حول المسألة المصرية، إذ أقرّت إنجلترا أنها تحتل مصر نيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعًا.

وفى الفصل الثانى «الخريطة الاجتماعية للثورة» درسنا التأثيرات الاجتماعية العامة التى حددت موقف كل طبقة أو مؤسسة سياسية فدفعت بها إلى المشاركة فى الثورة أو التحالف المؤقت معها أو العداء لها. وأشرنا إلى أن تعقد الخريطة الطبقية فى مصر يعود إلى نمو البرجوازية المصرية متخلفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية وبعد تحول الأخير من قوة ثورية إلى قوة محافظة، وبهذا بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمى كعدو رئيسى. ثم عرضنا لموقف الطبقات والفئات والشرائح الطبقية والمؤسسات السياسية والاجتماعية المختلفة من القضايا الرئيسية التى أفرزتها المرحلة: «الجيش - الفلاحين - المثقفين - التجار والحرفيين - السراى - الأجانب المحليين». وأهم ما يبلوره هذا الفصل من أفكار هو تحليلنا القائل بأن هناك جنينًا برجوازيًا قد ولد إذ ذاك وأن الثورة العرابية كانت تعبيرًا عن هذا الجنين. وملامح نشأة هذا الجنين تتمثل فى ظهور الرأسمالية الزراعية، عن طريق إقرار ملكية الأرض وتحولها إلى سلعة، والاتجاه إلى الزراعة الكثيفة للتسويق الخارجى وبخاصة القطن والحبوب. واستخدام أساليب متطورة فى التكنيك الزراعى. ثم البدء بتحرير قوة العمل من السخرة، وخضوعها للقوانين الاقتصادية للسوق.

وأخيرًا استخدام التمويل المصرفى للإنتاج الزراعى بتوسيع. وقد ميّزنا فى هذا الفصل بين الأرستقراطية الزراعية، والبرجوازية الزراعية، فعلى الرغم من أن كلتيهما كانتا تتبعان أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الزراعة. فإن الفئة الأولى كانت كلها من العناصر التركية والجركسية، كما كانت تحوز مناصب الإدارة وهو ما جعلها تقف ضد مطلب تحرير قوة العمل. وكان لها مواقف محافظة أثناء الثورة انتهت بخيانتها. بينما كانت الفئة الثانية أكثر تحررًا. وهذا التمييز – فى رأينا – مهم، فالشائع أن العناصر التى خانت الثورة هى عناصر البرجوازية الزراعية وهو ما ينتج عن عدم التفرقة بين الفئتين السابقتين.

وفى الفصل الثالث عرضنا «للخريطة الفكرية للثورة» وقد اهتممنا بهذا الفصل بشكل خاص، لأن الدراسات التاريخية لا تهتم اهتمامًا كافيًا بربط البناء الفكرى بالحركة السياسية، ونعتقد أن ظهور المقولات الليبرالية سياسيًا واجتماعيًا فى هذه المرحلة مما يدعم تصورنا للثورة العرابية باعتبارها محاولة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها. وقد عرضنا خلال هذا الفصل لخمس قضايا ذات طابع ليبرالى، وموقف العقل المصرى ومفكرى الثورة منها وهى قضايا «الحريات العامة والشخصية»، و«الفكر الدستورى»، و«الفكر القومى»، و«مسألة التعقيل»، وأخيرًا «الاتجاهات الراديكالية والمتطرفة ودعوات الإصلاح الاجتماعى».

وفى الفصل الرابع اهتممنا بمبحث جديد هو «مسألة السلطة» على أساس أنها أهم ما ينبغى الالتفات إليه عند التأريخ للثورات وتحليل مواقفها. وقد درسنا المسألة عبر دراستنا «لقضية الطابع الطبقى لجهاز الدولة». فبدأنا بدراسة «حزب الثورة» باعتباره المؤسسة التى تربى الكوادر الثورية التى تتولى مسئولية تغيير طابع هذا الجهاز. ثم درسنا أساليب «هذا الحزب فى الدعوة والحشد» واخترنا ثلاثة منها هى الصحافة والدعوة العامة والمنظمات الجماهيرية. ثم انتقلنا إلى محاولات «تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى»، فتحدثنا عن الجيش عبر نظريتين مختلفتين ومتعارضتين له. نظرة القوى المحافظة والقوى الثورية. ثم عرضنا لمحاولة إنشاء السلطات الثلاث والفصل بينها: السلطة التنفيذية

والتشريعية والقضائية، على أساس أن الفكر البرجوازى يؤكد فى نظرته لمسألة الدولة على إنشاء والفصل بين هذه السلطات الثلاث. وعرضنا للنواقص التى منعت تثوير ومقرطة جهاز الدولة وعلى رأسها ضعف حزب الثورة مما جعل هذا الجهاز على مستوى أقل مما طلب منه من أدوار. وأجبر القوى الثورية على إنشاء مؤسساتها الخاصة عند انقسام البلاد إلى سلطتين، فبنت مؤسسات سلطتها الديمقراطية البرجوازية.

وفى الفصل الخامس والأخير، درسنا بتوسع كيفية تكوين الجبهة الوطنية التى قادت الثورة وكيفية تفتتها بإجهاض الثورة. فعرضنا لبعض القضايا الرئيسية هى: أن الجبهة حتمية تاريخية وليست انتقاء اختياريًا، ثم عرضنا لمسألة البرنامج وأخيرًا مسألة ترتيب القوى. وميّزنا بعد ذلك خمس مراحل لعمل الجبهة الوطنية، وحرصنا فى الحديث عن كل مرحلة على تناول ثلاث نقاط هى: القوى التى شاركت فى الجبهة خلال هذه المرحلة، فترتيب هذه القوى، وأخيرًا البرنامج الذى تجمعت حوله، والذى ناقشناه بإفاضة فى كثير من الأحيان. أما المراحل الخمس فهى مرحلة تكوين الجبهة الوطنية من فبراير إلى أغسطس ١٨٧٩، ثم مرحلة أقصى اتساع لها وتبدأ من عزل إسماعيل حتى ثورة ٩ سبتمبر، ثم محاولة الأرستقراطية الزراعية لتطويع الجبهة لأهدافها واحتوائها وقد انتهت باستقالة شريف. ثم المرحلة الرابعة وهى التى انسحبت خلالها الأرستقراطية الزراعية والسراى من الجبهة، وأخيرًا خانت فى المرحلة الخامسة التى تبدأ مع الغزو وتنتهى بهزيمة الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر.

* * *

وإذا كان لى أن أضيف إلى هذا العرض الموجز شيئًا، فهو أننى رغم ذلك القدر من المعرفة بنفسى، الذى يحول بينى وبين الغرور، فإن الواجب يفرض على أن أقرر أن هناك فروضًا جديدة فى هذه المحاولة، كما أن هناك رؤية أعتقد أن مرجعًا آخر لا يغنى عنها. وهذه وتلك غير مسبوقة فيما أظن، وفى حدود ما قرأته من دراسات سابقة حول الثورة العرابية. ومن الطبيعى فإن يقينى أننى

أستطيع أن أضيف إلى ما سبق وكتب عنها، وبخاصة فى حدود المنهج الاشتراكى العلمى الذى التزم به، هو ما دفعنى ـ أصلاً لكتابة ـ هذه المحاولة ونشرها إذ أن عدم توفر هذا اليقين كان سيمنعنى ـ أصلاً ـ من كتابتها، فلست أرى داعيًا لأن يكرر إنسان يحترم فكره، وفكر الآخرين، ما سبق أن قاله غيره.

وأننى لأشعر بامتنان لكل الذين أسهموا فى تربيتى وكونوا تفكيرى، وأظن أن من الصعب إحصاءهم، بيد أن بصماتهم موجودة بكثرة فى هذه الدراسة، ورغم أن لبعضهم فضل على البشرية التقدمية كلها، فإننى مدين بالشكر والعرفان لجميلهم علىّ، وعلى كل ما أكتب. وبالطبع فإن واحدًا منهم ليس مسئولاً عن قصورى فى الفهم أو اشتطاطى فيه إذا ما حدث.

كذلك فإننى أشعر بامتنان لكل الذين كتبوا عن الثورة العرابية قبلى، فأتاحوا لى فرصة فهم الكثير مما كان سيفوت على فهمه لولا مجهودهم. وبالتأكيد فإن الذين يلتزمون نفس المنهج الذى ألتزم به قد خدموا محاولتى خدمة أكبر. وبالذات من تناول منهم نفس الفترة، فى دراسة موجزة قبل الدكتور **«محمد انيس»** و**الأستاذ فوزى جرجس**. أو متكاملة كالدكتور **رفعت السعيد**. أو من تناول فى بحوثه ودراساته جوانب متعلقة بالثورة العرابية كالدكتور **لويس عوض** والأستاذ **رشدى صالح**. ولدراسة الأستاذ «**إبراهيم عامر**» «**الأرض والفلاح**»، مكانة خاصة، فهى – فى الواقع – إسهام فكرى وإضافة حقيقية فى مجال الدراسات التاريخية، كما أذكر – بالتقدير – مقالاً قصيرًا كان صديقى الأستاذ **«سعد زهران»** قد أطلعنى عليه فى عام ١٩٦٤، يتناول بعض الزوايا الفكرية الخاصة بهذه المرحلة، ورغم أن المقال كان لا يتعدى أربعة آلاف كلمة فقد أثار مناقشات ممتعة مع صاحبه، ساعدتنى كثيرًا فى بلورة منهج الدراسة.

غير أن بعض الجهود التى سبق وعالجت تاريخ هذه المرحلة بأعمال رائدة، يستحق أصحابها تقديرى الخاص. وبالذات **«تيودور روزشتين»** صاحب كتاب **«خراب مصر»**، **ودافيد لاندز** صاحب كتاب «بنوك وباشوات»، اللذين تضمنا أوفى

وأدق معلومات يمكن الحصول عليها حول عملية انتهاب مصر. وقد ظل كتاب «بلنت» يثير أشواقى لسنوات متعددة، وأظن أن الشعب المصرى مدين له بتحية عرفان تتمثل فى الترجمة لسيرته وهو ما أرجو أن أفعله أو يفعله غيرى قريبًا. كذلك فإن الدفاع الممتاز الذى قام به الأستاذ «محمود الخفيف» عن «عرابى المفترى عليه» قد هزنى كثيرًا.

ومن المؤسف حقًا، أن ذاكرة الصبا الباكرة، قد محت اسم أستاذ التاريخ الذى كان يلقننى دروسه فى مدرسة المبتديان الابتدائية فى قرابة سنة ١٩٥٠، والذى كان يصرّ على أن ما يتضمنه كتاب التاريخ المقرر علينا عن عرابى غير كاف، وأن خيانة الخديو الواضحة، مدغمة فيه بحيث لا تبين. وكان يصرّ على أن يروى لنا الحقيقة كاملة، طالبًا فى النهاية ألا نذكرها فى الإجابة على الأسئلة وإلا رسبنا نحن، وتشرد هو.. إننى مدين لهذا الرجل العظيم بالكثير، ولعل نسيانى لاسمه خيرًا، ذلك أننى أظن أن هذا المعلم المجهول، هو الشعب المصرى كله، الذى صاغ فى عرابى مواويل جميلة وأمثلة معبرة، وتغنى به دائمًا رغم أنف كتب التاريخ الرسمية.

وربما انزعج البعض لكثرة المقتطفات فى هذه الدراسة. ولكن لا حيلة لى حقيقة فى أن لدى وساوس متسلطة فيما يتعلق بالأمانة العلمية. وقد حرصت على أن أنسب كل رأى لصاحبه، ليس اعترافًا بالفضل فقط، ولكن أيضًا تخلصًا من مسئولية آراء ليست لى، كما حرصت على أن أنسب كل حقيقة - غير متداولة أو شائعة - إلى مصدرها. وإذا بدا كل ذلك مرهقًا للقارئ، فإن مسئوليته تقع على عاتق أستاذى الدكتور **سيد عويس** - الذى تتلمذت عليه سنوات متعددة - فحمانى من شر النفس التى قد تطمح لسرقة آراء الآخرين أو مجهودهم. وليس فى قائمة المراجع بعد هذا مرجع لم أقرأه بعناية، وأظن أن ميولى الاستعراضية - وهى قليلة - لن تستفيد من ذكر المراجع نفس الفائدة لو أخفيتها وانتحلت لنفسى ما بها من آراء وأفكار.

وبالطبع فإن هذه الدراسة لم يكن من الممكن أن تتم، لولا العديد من المساعدات التى قدمها أصدقاء أعزاء، شجعونى بالقول والفعل.

وفى هذا الصدد، فإننى أشكر صديقى الفنان عبد الفتاح الجمل الذى احتضن بشجاعة كل محاولات جيل الستينيات فى الأدب والفن والثقافة، وأتاح لهم فرصة اللقاء بقرائهم بفهم ناضج وواع لدور الصحافة الملتزمة بالشعب.

كذلك فإننى أشكر الصديق الأستاذ طارق البشرى الذى أستفيد كثيرًا من مناقشاته فى كل قضايا تاريخنا القومى، والذى وضع مكتبته تحت طلبى وزوّدنى بعدد من المراجع لم يكن ممكنًا أن أستغنى عنها.

وقد تحمل الصديق الأستاذ عبد المنعم السعودى عبء مراجعة هذه الدراسة معى، وأسهم بحسه اللغوى فى إصلاح وتعديل العديد من أخطائى، كما نبهنى لبعض النقاط المهمة الخاصة بمنهج البحث ذاته.

كذلك فقد قدم لى الصديق الأستاذ محمد سعد هجرس خدمة كبرى، إذ شاركنى فى استخراج المواد المطلوبة من محاضر التحقيق مع زعماء الثورة العرابية، وهو مجهود شاق بذله فى إخلاص أخجلنى.

وبالتأكيد فإن هذه الدراسة تدين بالكثير للمجهود الذى بذلته السيدة فريدة أحمد. فقد تحملت عبء تدبير كل مراجع هذه الدراسة من كتب ومخطوطات ومقتطفات ومقالات، وبحثت عنها جميعًا فى مظانها المشتتة، وزوّدتنى بها، فكانت عينى التى ترى وجسدى الذى يتحرّك، عندما أعوزتنى الظروف لذلك، وأظن أن واجب شكرها أثقل من أن أوفيه، وتخلصًا من ذلك، فإننى أهديها الدراسة بأكملها، ولعل فى هذا رد لبعض دينها علىّ.

ومع اعترافى بالفضل والجميل لكل هؤلاء فإننى وحدى أتحمّل مسئولية هذه الدراسة[1].

---

(١) نفدت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ سنوات عديدة، ومع أن كثيرين من الأصدقاء ألحّوا علىّ فى إعادة نشره، إلا أننى كنت أؤجل ذلك، رغبة فى أن أتيح لنفسى فرصة مراجعته، والاطلاع على ما استجد من دراسات، والتأمل فيما يكون قد نضج من أفكارى، وفضلاً عن أن الوقت اللازم لذلك لم يتوفر بشكل كاف، كما أن الكتاب فى ذاته قد أصبح بصورته التى صدر فيها، يعبر عنى فى المرحلة التى كتبته خلالها، فقد آثرت أن أتركه كما هو، ولم أفعل شيئًا فى هذه الطبعة الثانية=

وآمل أن أكون قد أديت بعض الواجب علىَّ للشعب المصرى العظيم الذى ربّانى وعلّمنى وأعطانى الكثير.

صلاح عيسى

معتقل طره السياسى - ٢١ يونيو ١٩٧٠

= إلا تصحيح الأخطاء المطبعية التى كانت شائعة فى الطبعة الأولى. غير أننى قد شغلت خلال السنوات الخمس التالية على صدور الطبعة الأولى، بالإعداد لنشر كتاب «كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية فى عامى ١٢٩٨ - ١٢٩٩ الهجريتين، وعامى ١٨٨١ و١٨٨٢ الميلاديتين» الذى ضمته أحمد عرابى مذكراته، ولم تنشر كاملة حتى اليوم. كما جمعت أوراق عرابى، التى ضمنها محاميه «برودلى» ثلاثة مجلدات ضخمة، جمع فيها كل ما نشر عن ثورة العرابية، وجمعت أيضًا ما نشره عرابى من مقالات وأحاديث صحفية وما عثرت عليه من رسائله: فى ثلاثة مجلدات أرجو أن تنشر قريبًا، بعنوان «مذكرات عرابى باشا وأوراقه»، وتتضمن مقدمتها الموسعة ما أود أن أضيفه من أفكار على ما ورد بهذه الدراسة.



مدخل

مسألة منهج

□ أحد ملامح التحدى الحضارى □ إعادة كتابة التاريخ القومى □ المنهج الاشتراكى العلمى والدراسات التاريخية □ محاولة جديدة □ أين يكمن الخلاف؟ □ الاستعمار يصفى الثورة العرابية مرتين □ فكر عملاء الاستعمار يحاصر الثورة □ المدرسة القومية وأخطاء المنهج □ أصحاب النياق والجمال □ تراجيديا الثورة ■ المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة □



أحد ملامح التحدى الحضارى

ستظل بعض القضايا الفكرية تشغل الذهن إلى مدى بعيد. ومن المرغوب فيه ألا تفقد هذه القضايا قدرتها على الإلحاح، وألا يوصد الباب أمام أية محاولة للاجتهاد الصحيح والقائم على أسس معترف بها، ذلك أن أحدًا لا يستطيع الزعم بأنه يملك القول الفصل فى كل - أو بعض - قضايانا الفكرية.

وربما كان صحيحًا أن حياتنا الفكرية قد افتقدت لزمن طويل المناخ الذى تستطيع أن تؤصل فيه جذورها، وترسى قواعدها، وأننا بعد أكثر من قرن ونصف القرن من الاحتكاك والتفاعل مع الفكر العقلانى الحديث، لا نزال نعانى من بعض الظواهر غير الصحية، أهونها شأنًا أننا نفتقد إلى مقاليد الحوار العلمى، وما أسرع ما ننقاد إلى أشكال جانبية من الصراع، أبعد حتى عن السلوك الإنسانى السوى، ولا علاج لمثل هذه الظواهر سوى الاعتصام بأقصى طاقة من الإخلاص للحقيقة، وإتاحة الفرصة للمناخ الذى تستطيع من خلاله كل مناهج البحث أن تعالج قضايانا الجوهرية دون حجر أو وصاية على أى منهج، لأى سبب، أيًا كان.

وفى ظروف حضارية كالظروف التى تمرّ بها أمتنا، يبدو ذلك شرطًا ضروريًا لا نستطيع بدونه أن نزعم أننا نخطو فى الطريق الصحيح لمواجهة تحديات عصرنا. إن حضارتنا تواجه بتحدٍّ مستمر، والضربات التى تصيبنا تأتى من اتجاهات مختلفة، ولا مفرّ من أن نعود لنستكشف أنفسنا من جديد ونحاول قدر الطاقة أن نجد أصولاً حقيقية لاستمرارنا.

ومن الطبيعى أن تطيش خطوات حركتنا الاجتماعية طالما أنها لا تستند إلى قواعد علمية مستنبطة من تاريخ هذه الحركة. وسنظل نترك ذلك الأسلوب من أساليب التحرك الاجتماعى ونتتبع غيره لنتركه لثالث.. وهكذا طالما أننا نغلق النوافذ أمام المحاولات المتعددة، والجادة، لدراسة طبيعة هذه الحركة وخصائصها النوعية، فبدون دراسة مثل تلك لا نستطيع أن نصل إلى أسلوب صحيح ومتناسق لحركتنا الاجتماعية.

على أن أكبر الأخطار التى تحول دون التوصل إلى مثل تلك الدراسة، فضلاً عن سياسة النوافذ المغلقة، هؤلاء الذين يزعمون أن ثمة قوانين عامة لحركة المجتمع الإنسانى، ويكتفون بهذا، فيحولون بين المثقفين وبين الفهم. وصحيح أن هناك قوانين عامة لحركة المجتمع الإنسانى، لكن الاكتفاء بحفظ هذه القوانين وترديدها لا يفيد بشىء، فهى ليست شعارات للحفظ والترديد، ولكنها كشافات للفهم، تكتسب قيمتها من استخدامنا إياها، والتوصل من خلال تطبيقها على واقعنا المحدد ذى الخصوصية المعينة إلى القوانين النوعية لحركتنا الاجتماعية. إن ذلك لا يعطينا فقط خبرة بأنفسنا تفيد فى تصحيح مسار نضالنا، ولكنه يضيف إلى الخبرة الإنسانية العامة الكثير، مما يؤدى إلى تعميق القوانين العامة لحركة المجتمع الإنسانى.

ولا بديل - إذا أردنا تحقيق هذا الهدف - من الصراع الحر المفتوح بين الآراء والأفكار والمدارس والمناهج، ذلك أن سنوات طويلة من الافتقاد إلى هذا المناخ الحر، قد تركت رواسب فكرية لا نستطيع أن نزيلها دون إزالة كل العوائق أمام حرية البحث العلمى والاعتقاد والتفكير، ودون ديمقراطية واسعة ومستقرة وبلا استثناءات.

وربما تصوّر البعض أن تسييد هذا المناخ قد يصيب الفكر التقدمى بخسائر فادحة، وربما أتاح الفرصة لأعدائه ومعوقيه لكى يهجموا عليه. لكن هذا التصور غير صحيح بالمرة فالفكر التقدمى لم يحقق بعد تلك المكاسب التى يخشى فقدها فضلاً عن أنه - وبالذات الفكر الاشتراكى العلمى - يملك من فرص إثبات

صحته العديد من الأدلة - ثم إن انتصاره فى معركة فكرية كفيل بمد جذوره إلى أعماق بعيدة عن سطح الحياة الاجتماعية.

إن العمل على تسييد المناخ الملائم لمعالجة قضايانا الفكرية الملحة، هو المهمة الأولى والأساسية التى يجب أن يضعها فى اعتباره كل مَن يتصدى لمناقشة هذه القضايا.

إعادة كتابة التاريخ القومى

وتبلور قضية «إعادة كتابة التاريخ القومى»، التى أثيرت - بتوسع - فى السنوات الأخيرة، أزمة المناخ غير الصحى الذى يسود حياتنا الفكرية.

وإعادة كتابة التاريخ القومى قضية تطرح نفسها فى فترات التغير فى الأنظمة، ومع بروز قوى اجتماعية جديدة وأحيانًا يتواضع سبب الحماس لها، ليصبح مجرّد رغبة حاكم فى تلويث تاريخ سلفه، أو فى سلبه فضلاً لحسابه ومن الخطأ أن نتصوّر أن المسألة لا بد أن تطرح نفسها فى شكل خاص. فليس من الضرورى أن تتصدى لها الدولة، ولكنها فى جوهرها عملية عفوية وتلقائية. ذلك أن التغيير الاجتماعى يحدث - بطبيعته - تغيرًا فى كل شىء، فى القيم وفى المثل، فى الفن وفى الأدب، فى الفكر السياسى والاجتماعى. وأيضًا فى كتابة التاريخ. ولعل محاولة إعادة كتابة التاريخ أبعد مدى وأقدم عمرًا من عملية تشويه المعابد الفرعونية التى كان يعمد إليها الملوك القدماء محوًا لتاريخ السابقين وإضافة لتاريخ الجدد.

ومنذ بداية القرن الحالى تزايد الاهتمام بمعالجة التاريخ المصرى، ولم تنفصل المحاولات التى بذلت فى هذا الصدد لحظة واحدة عن الارتباط بالقوى الاجتماعية المتصارعة فى المجتمع المصرى. وتكشف المراجعة السريعة للحصاد الذى قدمه مؤرخو العصر الحديث فى مصر عن وجود ثلاث مدارس، قدمت كل منها التاريخ الحديث برؤية متميّزة.

عبّرت المدرسة الأولى عن الرؤية الاستعمارية للواقع المصرى، واتسمت محاولاتها بنشر فرضيتين متلازمتين:

الأولى: إن المجتمع المصرى - بطبيعة تكونه الجغرافى - غير صالح لقيام الصناعة، وأن الزراعة المصرية قادرة على الوفاء باحتياجات المجتمع المصرى إذا أحسن استغلالها.

والثانية: إن الصلة بين الحضارتين الصناعية والزراعية مقطوعة، وأن على مصر أن تعتمد على الدول ذات الطابع الصناعى والمتقدمة عنها فى الانتقال إلى التحضر ببطء.

وانطلاقًا من هذا، فإن الحركات الشعبية التى واجهت الاستعمار كانت - فى منظور هذه المدرسة - تقف ضد الحضارة الصناعية وضد عملية التحضر ذاتها وبالتالى ضد مصالح الشعب المصرى، ولذا اهتمت هذه المدرسة بتشويه أقرب الحركات النضالية إذ ذاك وهى حركة الزعيم أحمد عرابى، وركزت على أخطائها كدليل على استحالة مواجهة الحضارة الأوروبية لنقص أسباب تلك المواجهة، وعدم جدواها.

ولم يكن من النادر أن تعتمد هذه المدرسة على بعض الفروض التى تربط بين النشاط الزراعى وبين لين الطبع - الذى يُقال إن المصريين يتسمون به - فى محاولة لإبراز هذه السمة وحدها وفصلها عن الظاهرة المصرية ككل، والاستدلال منها بأن الشعب المصرى يفتقد للروح النضالية والقتالية.

ولن نخطئ آثار هذه المدرسة فيما تركه الموظفون الإنجليز من مذكرات وكتابات ودراسات، لعل أشهرها ما كتبه اللورد كرومر فى كتابيه «مصر الحديثة» و«عباس الثانى»، وما كتبه المارشال ويفل عن «النبى فى مصر» فضلاً عن الدراسات التاريخية الأخرى التى كتبها شيرول وسيسل رود، وملنر، و... إلخ.

وكذلك فإن بعض المؤرخين المصريين الذين شاركوا فى التخطيط لدراسة التاريخ فى المدارس المصرية، على عهد تولى دنلوب لمنصب مستشار المعارف، كانوا يتجهون أيضًا هذا الاتجاه. وكمثال على هذا فإن كل كتب التاريخ التى كانت مقررة للتدريس فى المدارس الثانوية والعالية قبل ثورة ١٩١٩، وبعدها بقليل كانت

تتضمن هذا الاتجاه. ومراجعة أحد هذه الكتب تكشف لنا عن طبيعة الفكريات التى عملت السياسة الدنلوبية على نشرها حول تاريخنا القومى.

فى كتاب عنوان «تاريخ مصر من الاحتلال العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر» من تأليف عمر الإسكندرى وسليم حسن، ومراجعة الميجر. أ. ج. سفدج A. G. Sevedg يقول المؤلفان «إن إنجلترا لم تقصد بقاءها بمصر أمدًا طويلاً، بل كانت سببًا فى نزول الجيش البريطانى للديار المصرية. غير أنه حدثت أمور ومشكلات عاقت تقدم مصر على الوجه الذى تريده إنجلترا فاضطرت للبقاء فيها إلى اليوم[1]»(*). فإذا لاحظنا أن الكتاب كان مقررًا للتدريس فى المدارس الثانوية والعالية ودار العلوم، أدركنا أن مثل تلك الأفكار تلعب دورًا مزدوجًا: كحقيقة تاريخية مكذوبة من ناحية، وكمقولة سياسية خبيثة من الناحية الأخرى. ولن نعدم بعد هذا أن نجد بعض المفكرين الذين بهرتهم الحضارة الاستعمارية، فخضعوا لتأثيراتها المتعددة وبخاصة دعوى التفوق العقلى المزعوم، فتناولوا تاريخ شعوبهم باستهانة وسخرية. وهو ما نجد له مثالاً فى كتاب الأستاذ أحمد حافظ عوض «نابليون بونابرت وفتح مصر الحديث» الذى يتضمن سخرية حادة بالشعب المصرى وتأليها وإعجابًا بالغزاة الفرنسيين[2].

وبدت ملامح المدرسة الثانية عقب الثورة القومية عام ١٩١٩. ذلك أن تبلور البرجوازية المصرية سياسيًا وأيديولوجيًا ومشاركتها فى السلطة، قد دعم أيديولوجيتها، فبدأ مفكروها فى التعبير عنها، وظهرت تدريجيًا محاولاتهم لإعادة كتابة التاريخ المصرى الحديث. ومن أهمها محاولات الأستاذ «عبد الرحمن الرافعى» الذى نشر ١٦ مجلدًا عن تاريخ الحركة القومية المصرية منذ الانتفاضات الشعبية التى واجهت الاحتلال الفرنسى، حتى ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولا تخلو دراسات الرافعى من منهج خاص ورؤية مميزة - رغم أنها لا تنسجم فى بناء فكرى موحد - فقد تبنى - بشكل عام - حركة النضال المصرى ضد الاستعمار، واستطاع أن يلمح بدقة - بعكس غيره ممن تلقوا تربيتهم

(*) هوامش الدراسة مجمعة فى نهاية الكتاب.

السياسية فى ظل الحزب الوطنى (مصطفى كامل) - ملامح استقلال الشخصية المصرية عن الوجود الاستعمارى التركى. كما اتسمت رؤيته أيضًا بالتركيز على دور الفرد، والمبالغة فى نصيب عظماء التاريخ فى تحديد مسار الظواهر التاريخية. وهو ما يتضح - مثلاً - عند حديثه عن مصطفى كامل «هذه الشخصية الكبيرة التى حملت عبء الجهاد ودعت الأمة إلى الانضواء تحت لواء الحرية والاستقلال فى وقت تزايدت فيه أسباب اليأس والجمود، يجب أن تكون شخصية بالغة منتهى القوة لكى تستطيع أن تشق لدعوتها طريقًا وسط هذه العوامل المثبطة للعزائم(٣) بينما رأى أن شخصية الخديو إسماعيل كانت ذات أثر بالغ فى تغيير مسار الحركة التاريخية، فلو خلت شخصية إسماعيل من عيوبه لجعل من مصر يابانا أخرى، ولصارت على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا(٤). أما شخصية عرابى فإنها لم تساعد على إنجاح الثورة، بل كان بها من نواحى الضعف والنقص ما جعلها من أهم العوامل فى إخفاقها(٥).

وإلى جانب هذا يبدو الأستاذ الرافعى نموذجًا لخضوع المؤرخ للاتجاهات السياسة الآنية، فقد رأى الحركة القومية، وخصوصًا أدوارها القريبة من بدايات القرن، من خلال منظار الحزب الوطنى، الذى بدأ حياته السياسية عضوًا به، ثم أصبح بعد ذلك سكرتيره العام، وإذ كان الحزب الوطنى يمثل - بشكل عام - عناصر من البرجوازية المصرية، ضعيفة، وأكثر ميلاً إلى الشرائح الصغرى، فقد تبنى فكرًا طوباويًا فى معالجة القضية الوطنية تختلط فيه النزعات الخيالية بالرؤى الشاعرية، وهو ما فرض نفسه على معالجة الأستاذ الرافعى للحركة الوطنية، فركّز كثيرًا على ما يسميه بإصلاح الأخلاق السياسية كوسيلة لحل التناقض مع الاستعمار، وأدان النضال المسلح، ونصح الشباب بعدم الاشتغال بالسياسة إلا بعد تخرجهم(٦).

وليس الأستاذ الرافعى هو الوحيد بين وجوه هذه المدرسة، ولكنه أهمهم، لأن دراساته كانت أكثر انتشارًا من غيره، فضلاً عن أنه لم يتقيد بالاعتبارات التى حاصرت امتداد هذه المدرسة فى الجامعة، فقد قاد حرص بعض أساتذة الجامعة على وظائفهم، وتنافسهم على المستويات العليا فى سلك التدريس، إلى منافقة

أسرة محمد على نفاقًا موجعًا للحقيقة التاريخية. والواقع أنه عند التعرض للمدرسة القومية، لا بد من الوقوف عند الجهد الأكاديمى الممتاز الذى قدمته الجامعة لهذه المدرسة. وكان وراءه الأستاذ محمد شفيق غربال، إذ قدمت الجامعة جهوداً خلاّقة فى مجال استخدام أدوات البحث المتطورة، وبذلت مجهوداً فى دراسة الوثائق والمصادر المتوفرة وتحقيقها. والكشف عن المجهول منها. ولكنها فى مجملها ظلت بعيدة عن إحداث تطور يقترب بها من المدرسة العلمية فى التاريخ المصرى. ويدخل فى نطاق إنجازات المدرسة القومية ظهور الاهتمام بالتاريخ الفرعونى إذ يغلب على مؤرخى مدرسة التاريخ المصرى فى القرن الثامن عشر وما قبله أن يكون التاريخ العربى منذ البعثة النبوية إلى عهد خلافة عمر بن الخطاب، ثم فتح مصر، هو الترتيب التقليدى لمسار حركة التاريخ المصرى. فأعادت هذه المدرسة - إيمانًا منها بشعار القومية المصرية - الترتيب التاريخى إلى طبيعته.

المنهج الاشتراكى العلمى والدراسات التاريخية

طرحت الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية اتجاهات فكرية واجتماعية جديدة وحركات سياسية مستحدثة، فمع نمو الطبقة العاملة المصرية، وظهور بواكير التعبير الأيديولوجى عنها - بالتعرُّف على الفكر الماركسى ونشره - والتعبير السياسى عنها - بتكوين المنظمات الاشتراكية والشيوعية المختلفة - ظهرت على الخريطة الفكرية المصرية جهود الاتجاه الثالث فى التأريخ لمصر الحديثة، وهو الاتجاه الذى يتبنى المنهج الاشتراكى العلمى ويرى التاريخ صراعًا متجدداً بين ما ينشأ وما ينقضى، وبين الطبقات الاجتماعية الوليدة من رحم الطبقات القديمة وضدها، وينظر إليه باعتباره ظواهر مترابطة ومتبادلة التأثير، تتغير وتتطور وفقًا لقوانين موضوعية لا دخل لأى عامل خارج الظاهرة فى تسييرها، ويتحكم فى هذا التطوُّر صراع الطبقات الاجتماعية داخل كل مجتمع، وهو صراع يرتبط بشبكة من العلاقات الاجتماعية تحكم توزيع المراكز والأدوار بنفس التناسب الذى يتم على أساسه توزيع ملكية أدوات ووسائل إشباع الاحتياجات الإنسانية. وكلما تعدلت وسائل السيطرة على أدوات هذا الإشباع

عملت الطبقات الاجتماعية - فى ظل الظروف السائدة - على تعديل علاقاتها. كل هذا فى إطار المناخ العالمى الذى يتم خلاله هذا الصراع.

والملاحظة العامة على الحصاد القليل الذى قدمته هذه المدرسة، أن أبرز وجوهها ليسوا من المتخصصين أكاديميًا فى التاريخ، فهى مدرسة نبتت داخل الصراع الطبقى والسياسى، ولم تولد داخل الجامعة. ومن أبرز محاولاتها، ما قدمه الأساتذة أحمد رشدى صالح (كرومر فى مصر - مسألة السودان)، صادق سعد «فلسطين بين مخالب الاستعمار - مشكلة الفلاح»، إبراهيم عامر (ثورة القومية - الأرض والفلاح)، شهدى عطية الشافعى (تطور الحركة الوطنية المصرية)، فوزى جرجس (دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى)، فضلاً عن محاولات مبكرة فى الجامعة مثل محاولات الدكاترة فؤاد مرسى وراشد البراوى وعبد الرزاق حسن ومحمد أنيس[٧]. وكذلك يلاحظ أن هذه المدرسة قد اقتصرت - فى الغالب - على التأريخ العام ولم تتوقف إلا نادرًا لدراسة الظواهر التاريخية النوعية. وقد أوقعها هذا فى بعض الأخطاء أو التحليلات المتناقضة كما أوقعها أحيانًا فى أخطاء ظاهرة تتعلق بذكر الحقائق التاريخية البسيطة[٨]. نتيجة لسرعة العرض الذى يهمل كثيرًا التفصيلات على أساس أن «المكتبة العربية مليئة بهذه التفصيلات»[٩].

ولإدراك أصحاب هذه المدرسة لأهمية مسألة المنهج فقد حرصوا دائمًا على إبراز الأسس العامة لمنهجهم، والتأكيد عليها. فلا يفوتهم أن يذكروا «أن الظروف الاجتماعية الداخلية والخارجية جزء من الحوادث». وأن هناك «قوى اجتماعية تلعب دورها فى كل الأحداث»[١٠]، فالواقع «ليس منعزلاً بل مترابطًا ومتشابكًا وتؤثر الأحداث فى بعضها تأثيرًا إيجابيًا ويكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة وفى حركة صاعدة دائمة التغير»[١١] ومن أهم المقولات التى حرصت على تأكيدها أنه إذا كان ليس هناك شك فى أن «القوى المادية فى المجتمع هى العامل الأول على إنضاجه والانتقال به من مرحلة تطورية معيّنة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدمًا. ولكن ليست القوى المادية كل ما يخلق تطور المجتمع وليست كل ما ينضجه. هناك أيضًا الأفكار، وهى رغم انبعاثها من واقع المجتمع وصدورها

عن أوضاعه، فإنها تتحول إلى قيم تبدو للكثيرين مطلقة - ثم لا تلبث أن تستحيل خلالها تفاعلها مع فئات المجتمع وطبقاته، وخلال تفاعلها مع أوضاعه وتأثيرها فيه - قوة موجهة، بل تستحيل قوة خالقة مشكلة، تستوى فى هذه الفكرة، أيًا كانت: فلسفية أو دينية أو أدبية، تصوفية كانت أم ميتافيزيقية، إنها جميعًا تجارب صدرت عن المجتمع أو انبعثت من حركته التطورية أو انعكست مع كفاح متناقضاته بعضها مع بعض من تفاعل عناصره»[١٢].

وتصدرت الكثير من مجهودات هذه المدرسة مقدمات ذات طابع سياسى آنى، تعبر - بشكل ما - عن آراء تجمعات سياسية كانت قائمة وقت صدورها وكانت تلك المقدمات تربط الظواهر محل البحث بالمرحلة التى تصدر فيها الدراسة. وقد لا تفعل هذا، وإنما تلقى بعض الأضواء على الواقع السياسى. وعلى سبيل المثال فإن دراسة الأستاذ «رشدى صالح» قد خصصت مقدمتها لتدعيم شعار الجبهة الديمقراطية العالمية لمجابهة الفاشية، لأنها صدرت خلال الحرب العالمية الثانية. وقد أكد فى تلك المقدمة «أن تدعيم هذه الجبهة العالمية لا يعنى تجاهل المسألة الوطنية، مسألة استقلال مصر» وهاجم الاتجاه القائل بأن إثارة المسألة القومية هو مناهضة لتيار التعاون العالمى لوأد الفاشية. ثم رجا القارئ أن «يضع المادة التى يقدمها له، موضع التقنين والمقابلة بالوضع الحالى»[١٣]، ذلك أن «استيعاب تاريخنا الحديث استيعابًا ماديًا حرًا يمدنا بالطاقة اللازمة لفهم الحاليات فهمًا عميقًا»[١٤]. وفى مقدمة كتاب الأستاذ فوزى جرجس «دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى»، اهتم بإبراز خطر الاستعمار، وضرورة مجابهته. ورأى أن «تكوين الجبهة الشعبية فى كل البلاد العربية ضرورة لتعمل الدول العربية فى ذلك الوقت - ١٩٥٨ - فى تناسق تام وبإمكانات متبادلة لكنس الاستعمار من المنطقة كلها»[١٥].

ومع أن الجانب المضىء فى هذه المقدمات يتمثل فى الربط المستمر بين ظواهر التاريخ، وتنبيه القارئ إلى أنه يقرأ عملاً ينبغى أن يؤدى - إذا اقتنع بما قرأه - إلى تحديد موقف جديد - أو تأكيده - من قضايا العالم الذى يعيش فيه، وهو هدف لا نختلف فيه معهم، إلا أننا نتحفظ قبل الأعمال التى ترتبط

باتجاهات سياسية آنية، ونخشى أن تفسد السياسة العلم - بمفهومها كمواقف تكتيكية مؤقتة - وربما تكون تلك خشية لا مبرر لها على الإطلاق. بيد أن الإنسان قد لا ينجح غالبًا فى التخلص من انتماءاته المحدودة والضيقة، وبخاصة إذا كانت هذه الانتماءات تدور فى إطار محاصر ومغلق، ولا تعبر عن حركة شاملة وعامة. وهو ما نلاحظه فى بعض مجهودات المراحل المبكرة لنشأة هذه المدرسة. فقد امتدت المساحة الزمنية التى تؤرخ إليها إلى المرحلة التى نعيشها، وهو تجاوز يخلط بين السياسة والتاريخ، لذلك فإن الأجزاء التى تعالج الأوضاع التالية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدت غالبًا منشورات سياسية مبتورة لا يمكن اعتبارها تاريخًا بأى حال ثم إننا نلاحظ أن ميلاد هذه المدرسة داخل حركة النضال السياسى، وعبر المجموعات التى تبنت الفكر الماركسى، ألقى ظلالاً كثيفة حول الجهود التى صدرت عنها، إذ خضعت بعض رؤاها لاتجاهات سياسية آنية، ومع تعدد هذه الاتجاهات وتشرذمها فقد تعددت الرؤى وتناقضت، رغم أنها كلها تدور فى إطار المفاهيم الماركسية لافتقادها لظروف وشروط البحث المتأنى والعميق، وذلك كله لا ينفى أن هناك عددًا من النتائج المهمة والصحيحة للمجهودات القليلة لهذه المدرسة.

كذلك فإن أغلب باحثى هذه المدرسة لم يعنوا باستخدام أدوات البحث التاريخى أفضل أشكال الاستخدام، وهو ما يعود إلى أن جهودهم كانت جزءًا من جهود متنوعة فكرية وعملية، فلم تتح لهم فرصة تخصيص الوقت الكافى لهذه المهمة الصعبة، فضلاً عن فترات الغياب الطويل - فى المعتقلات - الذى كان يؤدى إلى عزلتهم عن مجالات توفر هذه الأدوات. ولذلك سنجد أن هناك تركيزًا على المصادر الثانوية للبحث بينما لا تأخذ المصادر الأولية من اهتمامهم الكثير، وفى بعض الروايات المختلف عليها، فإن جهد الترجيح يقع على عاتق دارسين سابقين.

ومن الحق أن نقول إن المدرسة الثالثة لم تستطع - بعد - أن ترسخ أقدامها أو أن تفرض منهجها بشكل واسع على البحث التاريخى. ذلك أن ظهور المدرسة الثانية قد تم مع إنشاء الجامعة المصرية وتدعيمها وهو ما أدى إلى ظهور أجيال

من الدارسين الأكاديميين للتاريخ المصرى الحديث تضخم عددهم، وظلوا جميعًا يدورون فى إطار مفاهيم تلك المدرسة، واعتبروا الجهد الممتاز الذى بذل خارج إطار الجامعة جهدًا غير علمى لعدم تخصص أصحابه فى الدراسة الأكاديمية، فضلاً عن الظروف السياسية التى عاقت تقدم هذا المنهج. إذ كان العداء للفكر الماركسى حادًا بطريقة مريعة؛ بحيث منع العديد من الفرص التى تسمح بالحوار النظرى حول فلسفة التاريخ، أو الإبداع الخلاق فى تطبيق هذه الفلسفة تطبيقًا يكشف القوانين النوعية لحركة التاريخ المصرى.

لا ينفى كل هذا أهمية هذا الاتجاه، بل لعله يؤكد قيمته، فقد شق طريقه رغم ما أحاط به من ظروف صعبة. وهذا الحكم يصدر فى معرض تقييم سريع وشديد العمومية للاتجاهات العامة لمدارس التأريخ لمصر الحديثة. والواقع أن أصحاب المدرسة الاشتراكية العلمية فى التاريخ قد قدموا خدمات عظيمة، وقاموا بمحاولات رائدة فى كثير من المجالات، وطرقوا جوانب لم يطرقها غيرهم. وشقوا طريقهم وسط مراجع ومصادر لم تعن غالبيتها العظمى بتسجيل دور الشعب، وأهملت العديد من تفاصيل الدور الذى لعبته مختلف الطبقات. فضلاً عن أن حب باحثى هذه المدرسة لتاريخ بلادهم ولنضال شعبهم قد حماهم من الوقوع فى براثن النفاق السياسى بتشويه نضال الشعب. كما أنهم حاولوا دائمًا أن تكون جهودهم تحت نظر أوسع الجماهير وأعرضها. فنقلوا «التاريخ» من موضوع معزول، يمارس لذاته، إلى رحابة النضال الشعبى، وجعلوه ضمن مصادر تكوين الوعى العام.

محاولة جديدة

فرضت التغيرات الكبيرة التى تلت ثورة ١٩٥٢، أن تعاد كتابة التاريخ القومى بمنهج مختلف. وقد سجل ميثاق العمل الوطنى الذى صدر فى عام ١٩٦٢، حقيقة تقول: «إن أجيالاً متعاقبة من شباب مصر، قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها».

جاء إبراز هذه الحقيقة فى «الميثاق» إدانة كاملة لمرحلة طويلة من مراحل المعالجة السياسية والدعائية للتاريخ المصرى، استمرت ما يقرب من عشر سنوات. فقد تصور كثيرون أن تمجيد ثورة يوليو وأبطالها يعنى التشويه والمسخ الكامل للمراحل السابقة عليها، ولم يلتفتوا إلى أنهم بعملهم هذا قد مسخوا كفاح الشعب المصرى نفسه مسخًا كاملاً. وأدى هذا إلى أن الأجيال الجديدة من شباب مصر، التى تفتح وعيها بعد ثورة يوليو، وجدت نفسها فى مجتمع بلا تاريخ، وكأن مصر لم تولد إلا صباح ٢٣ يوليو، وهو ما أساء إلى الثورة نفسها، ووضعها فى صورة الظاهرة غير المبررة التى نتجت من فراغ، لا فى صورة الظاهرة التاريخية التى تعبر عن احتياج موضوعى فى الواقع. وكان التركيز الأساسى فى الهجوم على الحلقة السابقة مباشرة لثورة ١٩٥٢، وهى ثورة ١٩١٩ وما نتج عنها من اتجاهات فى الحركة الوطنية.

واستجابة للاتجاه الجديد، قدم الميثاق فى أبوابه الأولى، مقولات صحيحة، ضمن محاولة سريعة لتحليل بعض ظواهر تاريخ مصر الحديث، ولكنه - وهو برنامج سياسى فى الأساس - لم يتوقف طويلاً لدراسة متأنية تستكمل تحليل خط التطور الاجتماعى فى مصر. وأثارت رؤيته التاريخية تحفظ بعض الباحثين ذهبوا إلى أن هذه الرؤية فى حاجة إلى مراجعة[١٦]. لكن دعوته إلى إعادة كتابة التاريخ المصرى من جديد على ضوء ما قدمه من رؤى اجتماعية وسياسية أثارت حماس كثيرين تبنوها، وبدأت الدعوة بمقالات ودراسات فى الصحف والدوريات أولاً، ثم بعد ذلك بمشروع مدروس قدمه الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة، وأعلنت وزارة الثقافة والإرشاد القومى - إذ ذاك - تبنيها للمشروع.

وتجمع الأساتذة المختارون لهذه المهمة، ليكونوا أعضاء فى «مركز دراسات التاريخ القومى» ووضعت الدولة بين أيديهم ما تستطيعه من إمكانات، وتم تقسيمهم إلى لجان أربع هى: لجنة الاقتصاد المصرى، ولجنة الحركة الوطنية والفكر السياسى، ولجنة الحياة الثقافية، ولجنة الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى

لجنة عليا للمركز تقوم بتنسيق العمل بين اللجان المختلفة ومتابعة تنفيذ الخطة. وبدئ إذ ذاك فى تدعيم دار الوثائق لكى تكون فى خدمة الباحثين.

وبمجرّد أن بدأت اللجان عملها تفجرت قضية المنهج من خلال معالجة التفصيلات الصغيرة لعمل اللجان، وكانت أى نقطة من نقاط البدء كفيلة بطرح قضية المنهج وتفجيرها وفرضها. فعندما طرح سؤال حول المرحلة التى يمكن اعتبارها بداية لتاريخ مصر الحديث، اتضح أن هناك خلافًا فى الرؤى والمناهج إذ قررت لجنة الحركة الوطنية أن الفتح العثمانى لمصر فى عام ١٥١٧ هو بداية العصر الحديث. بينما ذهبت لجنة الحياة الثقافية إلى أن القول بـ «أن الفتح العثمانى لمصر هو بداية العصر الحديث، تحديد نابع من التقسيم الكلاسيكى فى اعتبار المؤرخين الذين يرون سقوط القسطنطينية بداية العصر الحديث» وانتهت إلى أنها «وهى تنظر إلى الأمور من وجهة النظر المصرية، فهى ترى أن تكون بداية العصر الحديث فى مصر هى أول صيحة مصرية تحررية واضحة المعالم، وهى الصيحة التى انبثقت فى عصر محمد على فى أعقاب فشل الحملة الفرنسية[١٧]. وأعادت لجنة الحركة الوطنية والفكر السياسى فى جلسة تالية تأكيد رأيها الأول[١٨]، ومن القضايا الفرعية الأخرى التى شغلت اللجان بها: قضية الوثائق إذ دخلت فى مناقشات تفصيلية حول الوثائق التاريخية: ما هو موجود منها، وما هو ناقص. وبدا أن الوصول إلى اتفاق حول أى من النقاط الرئيسية لعمل اللجان، شبه مستحيل.

بعد عدة شهور، وعلى أثر مناقشات دارت داخل كل لجنة وبينها وبين غيرها من اللجان، وفى ندوات عامة عقدت لهذا الغرض حضرها المتخصصون فى البحث التاريخى والمهتمون به، فضلاً عن حوار متصل دار على صفحات الصحف، تبلور من كل هذا اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول، والأقوى، لا ينظر إلى مشكلة المنهج باعتبارها قضية أساسية، ويغرق فى التفصيلات المحيطة بالموضوع، ويركز الخلاف حول بداية التاريخ المصرى الحديث، هل يبدأ من الفتح العثمانى أم من الحملة الفرنسية؟ وعالج أصحاب هذا الاتجاه، وطرحوا للمناقشة، شكل كتابة التاريخ، هل يكتب على أساس الموضوعات أم

على أساس الأحداث، دون إدراك للرابطة بين هذه الموضوعة وبين مجمل المشكلة. فالإدراك الجزئى أو غير الواضح لمشكلة المنهج هو السمة الغالبة على أصحاب هذا الاتجاه. طالب بعضهم - مثلاً - بوضع تقسيمات جديدة للتاريخ بدلاً من التقسيمات المدرسية المعروفة، وقال آخرون إن المعيار الأساسى لتحديد فترات التحول فى التاريخ هو المعيار الاجتماعى، وأن ربط التاريخ السياسى بالتطور الاجتماعى هو الطريقة الوحيدة التى تعطى الحوادث التاريخية مغزاها. وفى الوقت الذى يمكن أن نتصور فيه اقتراب القائلين بهذا من الفهم الصحيح نجدهم يطالبون بعدم استخدام مصطلحات مثل «الإقطاع» و«الرأسمالية» و«البرجوازية» باعتبارها مصطلحات أوروبية، وفى أكمل صورة من صور الفهم عندهم طالبوا بإيجاد فلسفة قومية للتاريخ مثل فلسفة توينبى أو بتطبيق المنهج الأوجست كونتى الشهير: ماذا حدث؟ وكيف حدث، ولماذا حدث؟.

وكان الاتجاه الثانى ضعيفًا بحكم قلّة المتحمسين له، فقد حدد القضية بوضوح فى أننا «نريد أن نكتب التاريخ بمنهج اشتراكى» أما باقى المسائل كعدم توفر الوثائق فيمكن حلها - ببساطة - إذا حلّت مشكلة المنهج، فالنظرة الاشتراكية ترى التاريخ باعتباره تاريخ طبقات وتكوينات اجتماعية فى الأساس. وعلى هذا فإن مشكلة بدء التاريخ المعاصر تصبح محلولة» وفى رأى القائلين بهذا الاتجاه أنه ليست هناك مشكلة حول تحديد بدء التاريخ الحديث فى مصر، فإن الفتح العثمانى لا يرتبط بأى تحول أو تغير مادى فى علاقات الإنتاج على الرغم من آثاره السياسية والاجتماعية، وأن بداية التاريخ الحديث ترتبط موضوعيًا بالانتقال من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى. وأن هذا الانتقال استغرق فترة طويلة، حيث بدأت معالم النظام الرأسمالى تظهر حثيثًا ويصفه خاصة خلال القرن التاسع عشر[١٩].

حول «مقولة المنهج»، كان الخلاف الذى استمر أكثر من أربع سنوات دون أن يفضى لشىء، ثم انتهى بتجميد الأعمال والاجتماعات التحضيرية للمشروع، تجميدًا تامًا[٢٠].

أين يكمن الخلاف؟

وعندنا أن الحاجة الماسة لإعادة كتابة تاريخنا القومى لا تنبع فقط من أهمية التاريخ باعتباره علم تطور المجتمع، ولكن أيضًا من المفهوم التطبيقى الذى يمكن أن يعطيه التاريخ لمن يقرؤه، وهو الأمل فى مزيد من التغيير الذى يحقق أهداف المجتمع الإنسانى منذ أن نشأ، ذلك التجمع الذى كانت وستظل غايته، الإشباع الكامل والمنطلق لاحتياجات الإنسان، والذين شوّهوا التاريخ قديمًا - ويحاولون ذلك اليوم - لم يقعوا فى خطأ عفوى، ولكنهم كانوا يعبرون عن مصالحهم الاقتصادية والسياسية التى فرضت عليهم أن يشنوا حملة لإماتة روح الثورة عند الجماهير بتشويه بطولاتها وخلق حالة من اليأس لدى أجيالها الجديدة. وهذا ما يجعل من قضية المنهج قضية أساسية.

وإعادة كتابة التاريخ القومى - بهذا المفهوم - ليست ترفًا فكريًا يمارسه عدد من الدارسين، ولكنه جزء من اتجاهات اجتماعية وسياسية وأيديولوجية ينبغى أن يكون لها الغلبة والقوة حتى تستطيع أن تفرض تصورها الخاص للعالم وللإنسان. ومن بين هذا التصوُّر فهمها للتاريخ. والقضية ليست قضية كتابة التاريخ، فجزء منه مكتوب، وللمؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى تعبير ذو دلالة، فعندما دعى للمشاركة فى اللجان المشكلة لكتابة التاريخ القومى قال: إن التاريخ قد كتب فعلاً.. ألم تقرأوا كتبى؟[٢١] والواقع أن الرافعى كان على حق فيما قال، فهو لا يتصوَّر أن هناك حقيقة تاريخية خارج كتبه، ولا يتخيل أن هناك منهجًا آخر لفهم التاريخ وتفسيره غير ما أتبعه. والنقطة التى غابت عنه، وعن كثيرين، أن القضية ليست كتابة التاريخ، ولكنها قضية «إعادة» كتابة التاريخ، وهذا يعنى أن يكون لنا منهج جديد لنكتبه به، وكوادر فكرية تتبنى هذا المنهج، وتعيه. وأى مراجعة لأسماء أعضاء اللجان تكشف عن أن العناصر التى ارتبط تاريخها بالفكر الاشتراكى العلمى، بل وحتى غير العلمى، قليلة جدًا، بل نادرة، وسط أعداد من أساتذة الجامعة الذين يدورون كلهم فى إطار المدرسة البرجوازية والبعض منهم له تاريخ فى مدح الأسرة المالكة، والرجعية الاجتماعية والسياسية.

وهذا هو جوهر الخلاف بيننا وبين مَن تسرّعوا - ويتسرّعون - بالإلحاح على الدولة لإعادة كتابة التاريخ القومى، ويحاولون قسرها على ذلك قسرًا. لقد تناسى هؤلاء أنه حتى فى البلدان التى حققت ثورتها الاشتراكية منذ فترة طويلة، فإن المجهودات لا تزال تبذل لإعادة كتابة التاريخ، ولم يتحقق هذا الهدف تحققًا كاملاً حتى الآن(٢٢).

وإذا كانت مشكلات تلك البلاد مختلفة كيفيًا عن المشكلة عندنا، فإن الوضع بها يكشف عن صعوبة القضية ومدى الجدية التى تفرض علينا أن نتناولها بها. فى ظروف حضارية كالظروف التى عاشتها بلادنا إذ حرمت خلال تاريخ طويل من وسائل التعبير الحر، فإننا نحتاج بالأساس إلى تأصيل أفكارنا، وهو ما يتطلب أن نعمل على إرساء مناخ ديمقراطى يصون حرية البحث العلمى ويسمح بالصراع الفكرى المفتوح، قبل أن نقسر الآخرين على مهام تحتاج إلى الوقت والجدية وتوفر الكثير من الأشياء غير المتوفرة أصلاً.

إن الجهد الإيجابى والخلاّق الذى تستطيع أجهزة الدولة أن تقدمه - ويجب أن نطالبها به - هو أن تلتفت لمهمة أكثر إلحاحًا، تلك أن تبادر بنشر الوثائق التاريخية التى تحت يدها، وتحققها تحقيقًا علميًا والبحث عما هو غير متوفر منها وتصنيفه وفهرسته ونشره. ثم وضع هذه الوثائق جميعًا تحت يد الباحثين من مختلف المدارس والاتجاهات، وهو ما يسهم فى خلق حوار منهجى حول تاريخنا القومى يؤدى إلى ازدهار الرؤية العلمية وبلورتها.

وفى ضوء الطرح السابق لمسألة المنهج، فإن الجهود التى سبقتنا فى التأريخ للثورة العرابية، تتطلب وقفة تحليلية ونقدية، لمناهجها لا لأدوات البحث التى استخدمتها، إلا حين تتحكم الرؤية المنهجية المتحيّزة فى صحة وعلمية استخدام تلك الأدوات، وسواء كان المؤرخ استعماريًا أو برجوازيًا أو اشتراكيًا، فهو مطالب بأن يبرهن على صحة منهجه، وعلمية أدواته، كما أن قارئ التاريخ، مطالب دائمًا بأن يشحذ حاسته النقدية، ليمحص ما يقرأ من أفكار. وما يُساق إليه من حقائق. **فكيف عالجت مدارس التأريخ لمصر الحديثة الظاهرة العرابية؟. هذا ما يجيب عليه المبحث التالى.**

الاستعمار يصفى الثورة العرابية مرتين

كان طبيعيًا أن تقع الثورة العرابية بين براثن «المدرسة الاستعمارية فى التاريخ المصرى» لكى تتولى لحساب الاستعمار العالمى تصفية آثارها الفكرية، وتشويه دروسها النضالية، بعد أن نجحت القوى الاستعمارية المسلحة فى تصفيتها كسلطة حكم ثورية.

وربما لهذا السبب كان حرص «اللورد كرومر» على أن يفرد فصولاً متعددة من كتابه «مصر الحديثة» للثورة العرابية. وحرصه فى مقدمة هذا الكتاب على أن يؤكد «أنه كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول إلى الحقائق «باعتبار أنه كان «وراء ستار الحوادث المصرية فترة طويلة»، فضلاً عن أنه - كما زعم - قد «اطلع على جميع المحررات الرسمية المحفوظة فى وزارة الخارجية البريطانية والمصرية»، وأنه «كان كثير المخابرة مع كل ذى شأن أو قول فى الشئون المصرية مدة السنين التى (حاول) كتابة تاريخها». والثقة التى يقدم بها كرومر حقائقه تغرى بقبول كل أحكامه، وعلى رأسها الأكاذيب المتعددة حول الفتنة الدينية الطائفية التى كان عرابى يقودها ضد العناصر الأوروبية المسيحية.

دفع «كرومر» الحقائق والوقائع من ناحيته برفق وذكاء شديدين لكى تبرهن على صحة رؤيته للثورة العرابية، معبرًا عن أسفه «لأن بريطانيا وجدت نفسها مرغمة على تحمل عبء احتلال مصر». فالمسألة عنده أن «السياسة البريطانية حاولت جهدها أن تلقى عبء المشكلة المصرية عن كاهلها، ولكن الظروف كانت من القوة بحيث لا يمكن وقف تيارها بالعمل السياسى، فمصر كان مقدرًا لها أن تقع فى أيدى الإنجليز، وفضلاً عن ذلك فإنها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض فى ذهابهم إليها، بينما لم يحفل البعض الآخر أذهبوا إليها أم لم يذهبوا. فإنه لم يكن هناك مَن رغب فى الذهاب إليها رغبة شديدة، أما هم - أى الإنجليز - فلم يكفهم عدم رغبتهم فى الذهاب إليها، بل قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه أن يدفعهم إلى الذهاب إليها»[٢٣].

وهكذا جاء «مؤرخ المستعمرين» لكى يؤكد لنا بأن إنجلترا استعمرت مصر وهى كارهة، بل وقاومت من كانوا يدفعونها لذلك، ولكنها فعلته لتواجه الفتن الدينية الموجهة إلى الأوروبيين بحكم كونهم مسيحيين، مخاطبًا بكتابه، الرأى العام الأوروبى الذى ثار على حزب الأحرار لارتكابه «جريمة» احتلال مصر، مثيرًا فيه نوازع الخوف من العرابيين، الكارهين لأوروبا المتعصبين ضد مخالفيهم فى الدين.

نظرة «كرومر» الاستعمارية هى التى حددت ما يختاره وما يدعه من حوادث ووثائق، لذلك اجتزأ بعضًا من هذه وتلك، ليفسر بها الثورة، وأهمل تمامًا العديد من الوثائق والوقائع التى لا تجزم فقط بأن ما ذهب إليه غير صحيح، بل وتؤكد أيضًا أن الطابع القومى للثورة كان غلابًا حتى لقد أدى بها فى بعض مراحلها إلى الخروج عن دولة الخلافة نفسها، وإلى رفض أى تدخل تركى فى مصر.

وحتى فى حدود اعتبارات الأمانة العلمية التقليدية فإن «كرومر» يفتقد إلى أبسط أشكالها، فقد أشار «بلنت» - مثلاً - فى مقدمة كتابه «التاريخ السرى للاحتلال البريطانى فى مصر» إلى عدم دقة الحيثيات التى برهن بها «كرومر» على أنه كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول إلى حقائق الثورة العرابية، فقال: «إن اللورد كرومر لم يكن فى مصر فى خلال أى دور من أدوار الثورة العرابية»[٢٤]. ونبه تيودور روزشتين فى كتابه «خراب مصر» إلى إغفال كرومر المتعمد لكثير من الحقائق والتفصيلات المهمة، فقال ساخرًا إن المؤرخين المدققين «يفتتحون الكلام بذكر ما جرى به القدر من قضاء، ويختتمونه بنفاذ ذلك القضاء. فأما ما بين هذين من الأطوار فإنهم لم يعنوا بذكره، بل كأنهم تواطئوا على إغفاله»[٢٥]. إن هذا الإغفال ذو ملامح متعددة، فعندما ترفض إنجلترا - مثلاً - الاشتراك فى مشروع بنك وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون، وتكون غايته تحويل الديون المصرية السائرة إلى دين موحد - وهو مشروع عرضه الفرنسيون فى فبراير ١٨٧٦ - يبرر اللورد كرومر هذا الرفض بأن «إنجلترا لم تشأ أن تتدخل فى شئون مصر الداخلية وأبت أن تعين مندوبًا إنجليزيًا يمثلها فى المشروع لإصرارها على إنشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة» أما السبب الحقيقى، فيكشفه روزشتين، من خلال وثائق إنجليزية، تبرر رفض

المشروع بأنه «يؤدى إلى تدعيم مركز فرنسا فى مصر، لا يتفق مع مصلحة حملة الأسهم الإنجليز[٢٦]». وحين يؤرخ كرومر إلى اضطرار الخديو إسماعيل إلى إعلان إفلاسه يهمل تماماً الإشارة إلى الدور الذى قامت به الحكومة البريطانية لإجباره على هذا الإعلان الذى كان فاتحة تحول التدخل فى شئون مصر، من تدخل مواطنين أوروبيين وبيوت مصرفية أوروبية إلى تدخل دولى تنوب فيها الدول عن رعاياها من الدائنين. كذلك فإن كرومر قد أهمل عدداً من الوثائق المهمة، المتعلقة بحوادث الثورة العرابية مباشرة، فقد أهمل - مثلاً - رسالة ماليت Malet القنصل البريطانى العام إلى وزير الخارجية الإنجليزية فى مايو ١٨٨٢، والتى قال فيها إن الثوار مصريون «على تقويض أركان الحماية. وأن النفوذ الأجنبى آخذ فى التلاشى وأن بريطانيا لن تصل إلى ما كان لها من تفوق دون تحطيم الحزب العسكرى»، وهى رسالة تكشف زيف ادعاءات كرومر بأن إنجلترا تدخلت متضررة وكارهة ودفعها القدر إلى احتلال مصر[٢٧]. ولم يذكر «كرومر» شيئاً عن برقية «ماليت» التى قال فيها «إن الفوائد السياسية التى يحققها وصول الأسطول البريطانى إلى الإسكندرية أهم من الخطر الذى قد يصيب الرعايا الأوروبيين فى مصر، أو عدم سلامتهم، بل كانت تهتم أساساً بالتدخل لأهداف أخرى لا علاقة لها بالقدر[٢٨]».

وإذا كان اللورد كرومر يؤمن بما ذكره فى مقدمة كتابه من «أن أول مراتب الخطأ فى التاريخ، أن نذكر الحقائق ناقصة غير كاملة» ألا يحق لنا أن نعتبره، بأبسط كلمات التقييم، قد وقع فى خطأ؟.

إن عقل اللورد كرومر البيروقراطى - بتعبير روزشتين - قد أبى أن يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ أكثر من فتنة عسكرية جديدة، وهو المسئول عن ظنه - بوصف بلنت - أن الحقيقة الرسمية هى وحدها الحقيقة المطلقة والواقعة. إن هذه الحقيقة الرسمية ليست حقيقة مطلقة - على أى الأحوال - إلا لدى عقل بيروقراطى، ينزه رؤساءه عن الخطأ، ولا يقبل أن يخطئه مرءوسوه حفاظاً لهيبته. وهى المسئولة - فيما نعتقد - عن اعتماد كرومر على كثير مما كان يبعث به

«ماليت» - القنصل البريطانى العام فى مصر - إلى وزارة الخارجية من أكاذيب حول ما كان يسميه «بكراهية النصارى» وتعصب «المسلمين». وقد كشف «بلنت» - فى مواجهة أكاذيب «ماليت» - ما كان يعرفه من آراء عرابى ومحمد عبده والنديم، وما شاهده بنفسه من وقائع الثورة أو جاءته به رسائل موثوق بها من شاهد عيان لحوادث الثورة، هو القس المارونى اللبنانى لويس صابونجى، الذى كان بالقاهرة طوال فترة الثورة تقريبًا، وهى كلها تكذب «الحقيقة الرسمية» التى تصورها رسائل «ماليت»، فليس فيما قاله أقطاب الثورة، أو شاهده «القس» صابونجى، أى مظهر من مظاهر كراهية أو الدعوة لكراهية النصارى. وعلى العكس من ذلك فتلك الأقوال والمشاهدات تؤكد تحرر قادة الثورة - وعلى رأسهم عرابى - من أى مظهر من مظاهر الكراهية الدينية، وحساسيتهم الشديدة تجاه هذه المسألة.

فى تعليقه النهائى على حوادث الثورة ذهب كرومر إلى القول بأن الثورة لو كانت قد نجحت فسوف يؤدى هذا إلى سيطرة عدد قليل من رجال الدين المسلمين على ناصية الأمور، وأن «الاضطراب وفساد الحكم والمظالم التى كانت تصاب بها البلاد على يد أولئك الناس كانت تربو على كل ما تعرضت له مصر من مكاره، لأن أنصارهم كانوا سيبنون الحكم على دعائم من العقيدة المحمدية التى عفى الزمن عليها، وأصبحت لا تساير أفكار العهد الحديث»(٢٩). كاشفًا بذلك عن تعصبه الدينى الردىء وعن كراهيته للإسلام وللمسلمين، راميًا الثورة بدائه، متجاهلاً - هو الذى كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الاطلاع على الحقائق طوال فترة الثورة العرابية كما زعم - كل الدور الذى لعبته المصالح الاقتصادية البريطانية، والأهداف السياسية التى كانت وراء التدخل الاستعمارى.

فكر عملاء الاستعمار يحاصر الثورة

على أن «كرومر» - على الرغم من المطاعن التى تحيط بأمانته العلمية - ينجح بذكاء الاستعمارى المدرب، فى تصوير المسألة العرابية على النحو الذى يريده، بحيث يشعر القارئ الذى لا يشك فيه بأسى شديد لبريطانيا المسكينة التى حملت أعباء لم تكن ترغب فيها. ومن دلائل ذكائه، أنه قال فى مقدمة كتابه

«بأنه ربما كان خاليًا من جميع الصفات التى تلزم لاجتناب الغرض أو الحياد التام فى تأريخه للحوادث التى كتب عنها». وهى إشارة تطمئن القارئ إلى أمانة صاحبها العلمية وتدفعه للوقوع فى شراكه.

ولكن بعض المؤرخين المصريين قد افتقدوا هذا الذكاء، فعملوا فى ظل سياسة دنلوب - المستشار الإنجليزى للتعليم المصرى بعد الاحتلال - على إعادة صياغة آراء «كرومر» فى الثورة العرابية وقدموها للمصريين من طلاب المدارس الثانوية والعالية لكى يحفظوها. وفى ظل السياسة التعليمية للاحتلال لم يكن من المستطاع أن تذكر الوقائع الحقيقية والكاملة للثورة فإن هذا يعنى أن تربى هذه السياسة أعداء للوجود الاستعمارى. كذلك فإن تجاهل هذه الثورة تمامًا، بدا خطة غير حكيمة، فالكثير من حوادثها قريب، وبعض المشاركين فيها أحياء، كما أن إهمالها أيضًا يفوت على السياسة التعليمية الاستعمارية فرصة تلقين الأجيال الشابة من المصريين، الرؤى الاستعمارية حولها، فلم يكن هناك مفر من تدريسها بأذكى قدر ممكن من التشويه والمسخ.

وقد يكون من الطبيعى - فى ضوء هذا - أن نقرأ كتابًا مدرسيًا مثل «تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر»، الذى أشرنا إليه من قبل، بشىء من الاستهانة. لولا أن بعض الفقرات الدّالة على موقف السياسة التعليمية الاستعمارية من الثورة تغرى بالوقوف عندها فـ «الحوادث العرابية» - فى نظر مخططى تلك السياسة - «فتنة حركها بعض الضباط لمآرب شخصية»، و«تغلفت هذه المآرب بقدرة عرابى المتوسطة على الخطابة»، مما جعله «ينشر الفتنة بين العمد والأعيان والعلماء عن طريق بث الأقوال الجذابة عن إنقاذ الوطن وغير ذلك من الزخارف الباطلة التى كان لها أسوأ عاقبة فى البلاد»، أما بريطانيا «فقد تورّطت فى المسألة المصرية بدافع من السياسة الفرنسية التى كانت تدفعها إلى التدخل المسلح، وهو ما كانت تقاومه بشدة وترفضه حتى اضطرت إليه اضطرارًا» فدخلت مصر «منذ عام ١٨٨٢ فى طور جديد وهو الاسترشاد بدولة أوروبية عظمى فى السير فى سبيل تهدئة أحوالها وتنظيم إداراتها»(٣٠).

نظرة كتلك، تنطلق من حالة تبعية فكرية واضحة للاستعمار. تدفع أصحابها – بوعى أو بدون وعى – لمحاولة قلب المائدة، واتهام العرابيين بالعمالة للاستعمار أو للخديو إسماعيل. يقول «نجيب مخلوف» فى كتابه «نوبار باشا وما تم على يده». إن من «أعظم الأسباب لهذه الثورة – العرابية – هو الرغبة فى خلع توفيق باشا وإعادة إسماعيل باشا من منفاه إلى السدة المصرية»[٣١]، وأن عرابى لم يكن ثوريًا ومصلحًا فهذا «وهم تولد فى رءوس مواطنيه» الذين كانوا «آلة فى أيدى جماعة من أصحاب النفوذ يقودونهم كيفما شاءوا»[٣٢]. ويذكر أن إسماعيل قد كاتب عرابى وأتباعه وفاوضهم فى مسألة مساعدته على الرجوع، وعرض عليهم المبالغ التى يريدونها. وأن الوسيط فى هذه العملية قد وزع واحد وستين ألف جنيه، وأن عرابى كان مهتمًا بإسماعيل لدرجة أن «الشيخ العدوى كان يدخل على عرابى كل صباح ويقول له إن النبى – صلى الله عليه وسلم – ظهر لى وأوحى إلىّ أن أوصيك بالجهاد لإرجاع إسماعيل؛ لأنه الرجل القادر على تأييد سطوة المسلمين وإرجاع العز والمجد إلى المصريين»[٣٣] «كما أن عرابى علل نفسه بالغنى والمقام الرفيع، لما لمعت الوجوه الصفراء الوضّاحة – يقصد الذهب – فى يد وسيط الخديو»[٣٤]. ويختتم كتابه قائلاً: «إنه كلما دقق المرء فى حوادث الثورة العرابية واستطلع آراء العارفين، ازداد ترجيحًا لثلاثة أمور: الأول: أن الإنجليز كان لهم يد فى الثورة العرابية، وأنهم استمالوا عرابى وأصحابه. إن لم يكن فى أول الثورة ففى آخرها. والثانى: أن الذهب كان له دور مثل دور المدافع، والثالث: أن فرنسا أخطأت فى عدم مشاركة إنجلترا فى الاحتلال، لأن احتلال دولتين يرجى معه الجلاء أكثر مما يرجى بعد احتلال دولة واحدة مثل إنجلترا. أما وعود إنجلترا بالجلاء فقد كانت كثيرة بعد الثورة العرابية والله أعلم متى تتحقق»[٣٥]. فإذا لاحظنا أن الكتاب يمجد مواقف نوبار باشا، ويبرر دوره «الوطنى العظيم» أدركنا طبيعة الأرض التى يقف عليها المؤلف، ويسدد منها سهامه للثورة العرابية.

على أن منتقدى الثورة العرابية، لم يفتقدوا جميعًا للذكاء، ولم يفقدوا القدرة على إخفاء دوافعهم لتشويهها، وبينما فعل بعضهم ذلك بدرجة من الجلافة، فقد

ملك آخرون درجة من الذكاء دفعتهم إلى رهافة ورقة فى معالجة الموضوع، دون أن يغير ذلك من جوهر موقفهم المعادى للثورة.

ويبدو هذا الذكاء المتوهّج واضحًا فى بعض محاولات أحد أعضاء الأسرة العلوية للتأريخ للثورة العرابية. فبينما نتوقع أن يهاجم الثورة. إذ به يخلف ظننا، منطلقًا - فى الغالب - من موقف «السراى» من الثورة، ذلك الموقف المتفجر بالخيانة، والذى لا يمكن تبريره إلا بذكاء مقتدر، يدين الثورة ويبرر تورط «السراى» فى الخيانة باعتباره رد فعل لحوادث لم تتمكن من إيقافها. وذلك كله نلاحظه فى كتاب «الأمير عمر طوسون» «ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢». ومع أن الكتاب يقتصر على تأريخ حوادث ذلك اليوم وحده، فهو لا يبرأ من إشارات خبيثة تدل على رؤية مؤلفه العامة للظاهرة العرابية.

يتساءل الأمير فى مقدمة كتابه - الذى صدر عام ١٩٣٤ - بين تساؤلات عدة: عما إذا كان فى مقدور ساستنا وأولى الأمر فينا - يومذاك - تغيير موقف إنجلترا العدائى؟ وما الذى حال بينهم وبين هذه السياسة القومية الحكيمة؟ وعلى مَن تقع بعد ذلك تبعة تخريب هذه الحصون وقتل هذه الأنفس العزيزة وضياع البلاد؟. مع أن الكتاب قد اعتمد على الوثائق بشكل رئيسى، إلا أنه لم يبد أى تعاطف مع الثورة يدفعه لتنقية أسلوب هذه الوثائق مما حفل به من أحكام عدائية ضد الثوار، إذ نقل المؤلف ما تحمله الوثائق المصرية والأوروبية من تعبيرات «العصاة» و«المتمردون» و«الزمرة الخائنة» فى وصف الثوار، دون تحفظ أو تصحيح.

ومع أنه أدان موقف إنجلترا وأبرز مطامعها فى احتلال مصر، فقد أوحى كذلك بأن تفكير العرابيين فى المقاومة كان تعبيرًا أخرق. وهو يعلق على انسحاب الأسطول الفرنسى من البحر الأبيض، ورفضه التدخل فى المعركة، فيقول: «إن هذا ما كانت تتوق إليه إنجلترا» وإن: «المصريين - أى حكومة الثورة - قد مهدوا لها مع الأسف طريق الوصول إلى أمنيتها هذه بخرقهم وسوء تصرفهم»[٣٦]. وركز الكتاب على إبراز الآراء التى أكدت أن الحصون المصرية لم تكن قادرة على المقاومة، وأسف أشد الأسف لأن الآراء الحصيفة التى قال بها بعض الخبراء قد

أهملت ولم يعمل بها فى وسط ساد فيه التحمس[٣٧]. وربط الأمير بين الحل العاقل الذى كان مناسبًا إذ ذاك، وبين رأى الخديو وموقفه. فقال «إن المسألة فى رأيه كان يجب أن تسوى بوسيلتين الأولى: الكف عن مجاوبة نيران الأسطول الإنجليزى وإخلاء الحصون من الجنود وبهذه الكيفية يكون الإنجليز قد نالوا مشتهاهم فإذا استمروا فى الضرب بعد ذلك، «يكونوا قد أتوا بعمل لا يشرفهم ولا يهيئ لهم أى حجة لاحتلال المدينة[٣٨]»، أما الحل الثانى الذى رآه الأمير فهو «تدويل التدخل» بالاتفاق مع الدول التى كان لها بوارج فى الإسكندرية، على أن ترسل كل واحدة منها فريقًا من بحارتها إلى البر وتعهد إليها حراسة الحصون المطلة على البحر «وبهذه الكيفية لا يكون للأمير آلاى حجة يتمسك بها ويزعم أنه مهدد وإذا استمر بعد ذلك فى تنفيذ خطته ولم يجنح إلى السلم وجد أوروبا كلها أمامه»[٣٩].

وهذان الحلان يتضمنان - بلا شك - تسليمًا فى السيادة الوطنية وإدانة للمقاومة ضد التدخل، وتجاهلاً لأسبابه الحقيقية وللمبررات التى مكّنت إنجلترا من تحقيق أهدافها ولعلهما - أو أحدهما - أساس ما سماه الأمير «بالصلح الشريف» الذى عرضه الخديو على الغزاة. فقد ذكر الأمير نقلاً عن كتاب بيوفس «الفرنسيون والإنجليز فى مصر» «أن الخديو توفيق كان يرغب فى عقد اتفاقية صلح مشرفة بينه وبين الإنجليز» ورغم أنه لم يذكر مشروع هذا الصلح المشرف، فإنه قد مدح كتاب بيوفس مدحًا شديدًا، واعتبره «من أحسن الكتب التى سطرت عن هذه المأساة المحزنة»، وذكر أن مؤلفه كان مسموحًا له بالاطلاع على جميع المستندات الرسمية لذلك الحادث المشئوم. وفوق هذا فإن معلوماته مستقاة من مصادر صحيحة ومعتبرة تمامًا[٤٠].

على أن الأمير لم يستطع - رغم دفاعه الذكى - أن ينكر مواقف ابن عمه - الخديو توفيق - الذى خان الثورة وفى تقييمه لموقفه اعتبر أن رفض الخديو فى البداية الانتقال إلى الأسطول البريطانى «إجابة مشرفة، ولكن ما يؤسف له، أنه لم يتبع هذه الخطة معهم للنهاية»[٤١]، على أن هذا التقييم، وإن بدا متضمنًا

لإدانة مخففة بل ومبررة، يبدو إيجابيًا فى ضوء التأكيد بأن الخديو كان يسعى إلى «صلح مشرف» والتشديد بأن المقاومة - التى اتبعها الثوار - كانت غير مجدية وأنها هى التى أدت إلى احتلال البلاد.

والتصوُّر العام الذى نخرج به من معالجة الأمير عمر طوسون للثورة العرابية، هو أن جهلاً عسكريًا وغباءً سياسيًا هما السبب «فى تخريب الحصون وقتل الأنفس العزيزة وضياع البلاد» وهو يترك للوثائق مهمة تحديد «العقلاء» الذين كانوا يدعون إلى صلح مشرف. و«الأغبياء» الذين أدى عنادهم إلى كارثة الاحتلال. وبذلك يكشف عن أنه واحد من أمهر محامى أسرته، قبل أن يكون مؤرخًا.

المدرسة القومية وأخطاء المنهج

وإذا كانت المدرسة الاستعمارية فى التاريخ المصرى ذات أغراض مفضوحة سواء اعترفت بذلك أو لم تعترف، فمن السهل تفنيد أحكامها من طبيعة الأرض التى تقف عليها، غير أن المسألة تصبح أكثر صعوبة عندما نواجه بأحكام يصدرها مؤرخون وطنيون يذهبون إلى اتهام الثورة بالخيانة أو بالتفريط المساوى لها. ويحملونها فى التحليل النهائى تبعة الاحتلال البريطانى. ولعل كتاب المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر» هو أبرز الأمثلة لهذا الموقف الغاضب من الثورة. هنا تصبح المشكلة الرئيسية، مشكلة منهج بالدرجة الأولى.

وينطلق الموقف الغاضب من الثورة من خطأ منهجى يعطى العوامل الذاتية فيها مركز الصدارة ويغفل الكثير من العوامل الموضوعية، كما يغفل ترابط العوامل الموضوعية والذاتية وتأثيرهما المتبادل. ومن هنا فالاهتمام بدور الأفراد فى الثورة، والتركيز على نواحى الضعف فى شخصية قادتها، ودوافعهم الذاتية وقصورهم السياسى، تتحول جميعها إلى موضوعات اهتمام رئيسية. ومن الطبيعى مع وقوع الأستاذ الرافعى فى هذا الخطأ أن يرى أن خلاف الثوار مع «شريف باشا» وإسقاطهم وزارته هو مفترق الطرق الذى سقطت عنده الثورة.

واهتمام الأستاذ الرافعى ومبالغته فى دور الفرد فى التاريخ، ظاهرة متكررة فى كثير من أعماله. وفى دراسته «الثورة العرابية» تحدث عن شخصية الخديو توفيق، فأكد أنه «لو كان يجمع إلى خصاله الطبيعية شجاعة أبيه وجرأته وعلو همته لنجت البلاد من الكوارث التى وقعت فى عهده، ولتغير مجرى التاريخ القومى إلى خير مما كان وأقوم»(٤٢). ويقول عن عرابى «ولو لم يظهر عرابى ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت إليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والإقدام لكان محتملاً ألا تظهر الثورة العرابية أو لظهرت فى زمن آخر، وفى ظروف وملابسات أخرى غير التى ظهرت فيها»(٤٣). وتركيزه على أن خروج شريف من جبهة الثورة، فضلاً عما يحمله من اهتمام زائد بدور الفرد، له دلالات أخرى على تصوره العام للثورة إذ يبدو أنه ممن يرفضون ما يوصف - عادة - بالعنف أو بالتطرف، فقد ذهب إلى القول بأن «الثورة أخذت تتعثر فى سيرها من بدء هذه المرحلة» - سقوط شريف ورئاسة البارودى للثورة - لأن شريف - فى رأيه - «أقدر من سواه على معالجة الأزمات وإحباط الدسائس والمؤامرات التى كانت تدبرها السياسة الاستعمارية»(٤٤). وعنده أن ما أثار الحملة على شريف هو «الأطماع فى رئاسة الوزارة»(٤٥)، فقد كان البارودى «كثير الطموح إلى السلطة والجاه وإلى العرش أيضًا»(٤٦) وهو تفسير لا يمكن قبوله؛ لأنه يعطى موقف شريف المتهادن صفة «العقل» ويضفى على موقف الثوار طابعًا انتهازيًا يشوّه حركتهم.

وفى التحليل النهائى يذهب الأستاذ الرافعى إلى أن «وقوع الانقسام بين الخديو والعرابيين قد فتح الثغرات لتدخل الإنجليز، كما أنه أضعف قوة المقاومة فى البلاد، إذ انقسمت إلى معسكرين كلاهما يبغى الكيد للآخر ويضمر العداء فى وقت كان الإنجليز يعدون القوة فيه للقضاء على المعسكرين معًا. وفى تحديده للمسئولية عن ذلك يرى «أن العرابيين والخديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبيّن عواقبه وكلاهما يتحمل تبعته ومسئوليته، ففى الحق أن تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة ومتكافئة»(٤٧).

والواقع أن منهج الأستاذ الرافعى الذى يحتاج إلى دراسة مفصلة(٤٨)، قد تحكم فى مصادره وفيما اعتمد عليه من وثائق، فقضية المنهج لا ترتبط فحسب

بفلسفة المؤرخ ونظرته إلى الظواهر التاريخية، ولكن أيضًا بما يختاره أو يتركه من الوثائق والروايات. وتأكيد الأستاذ الرافعى بأنه قد «اجتهد فى استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها، ثم بنى عليها ما عن له من رأى» وتشديده على أنه «حرص على ألا يخلط بين الحوادث والرأى السائد فيها»(٤٩)، تأكيد ينطلق من مفهومه الذى يرى «أن دراسة التاريخ لا تؤدى إلى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه وحقق أسبابها ونتائجها، ثم كون لنفسه حكمًا عليها، وهذا ما (دعاه) إلى إيراد الوثائق الرسمية التى لابست الحوادث ليتسنى للقارئ أن يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح إليه. فالوثائق الرسمية ورواية الوقائع على صحتها هى العناصر التى يستمد منها الباحث حكمه على الأشخاص والحوادث من غير أن يتقيد بما كتب الكُتّاب والمؤلفون»(٥٠).

وبصرف النظر عن عدم صحة دعوى الحياد العلمى التى يقول بها الأستاذ الرافعى، فإنه لم يلتزم بذلك الذى أكد عليه وشدّد فيه، فهو فى حرصه على ألا يخلط بين الحوادث والرأى فيها، تناسى هذا تمامًا بالنسبة إلى شريف باشا. فأهمل مثلاً ما أورده كرومر وبلنت وروزشتين - نقلاً عن رسائل كولفن - الرقيب المالى البريطانى فى مصر - وماليت - القنصل البريطانى العام - من أن شريف كان معارضًا للجناح الأكثر ثورية فى قيادة الثورة - وهو جناح عرابى - وأن سياسته كانت العمل على الفصل بين «الأعيان» و«الحزب العسكرى» لإيقاف تطرُّف الثورة. وهى السياسة التى كانت أحد أسباب فشل الثورة والتى شجعت الأرستقراطية الزراعية والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية على الانسحاب من معسكر الثورة ثم خيانتها. وتجاهل الأستاذ الرافعى تمامًا ذكر شىء عن آراء شريف المعادية للشعب وللمصريين عمومًا، وتعاليه عليهم انطلاقًا من عنجهيته التركية. وفى الوقت الذى يبدى الرافعى إعجابه بشريف، لا ينال عرابى منه سوى صفات «جاهل» و«متهور» و«جبان» و«وليس مجاهدًا»، ولا يجد مبررات لنزوعه للثورة سوى أن «أصله بدوى ومعلوم أن أكثر البدو يميلون إلى التمرُّد والثورة على أنهم سرعان ما ينقلبون خاضعين إذا آنسوا القوة من جانب خصومهم. وهذا مع الأسف ما انتهى إليه عرابى».(٥١) وهو ليس ضابطًا كفئًا يعتمد عليه فى قيادة

الجيوش والمعارك بل هو «ضابط من تحت السلاح كان فردًا أو نفرًا»[٥٢] ثم إن ذكاءه كان «محدودًا ولم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلاً لقيادة الثورة»[٥٣].

ومما يزيد فى تعقيد المسألة أن موقف الرافعى هو موقف سياسى - ونفس المسألة بالنسبة إلى بلنت[٥٤] وكرومر - فضلاً عن أنه موقف منهجى. وربما كان صحيحًا - إلى حد كبير - أن أى موقف منهجى هو موقف سياسى. ولكن الوقوف عند آراء الرافعى ضرورى، لأنها بعض أصداء الرأى الذى صاغته الحركة الوطنية المصرية فى دورها اللاحق للثورة العرابية مباشرة. فالرافعى يردد رأى «الحزب الوطنى - مصطفى كامل» فى الثورة العرابية، ولكن مع تخفيفه وتهدئة حدته والحد من انفعاله وغضبته، وهو ما فرضه ذلك الفارق الزمنى بين إعلان الحزب الوطنى لرأيه فى الثورة فى بدايات القرن، وبين صياغة الرافعى لرأيه الذى نشر خطوطه العامة فى كتابه عصر إسماعيل[٥٥] وقد صدر عام ١٩٣٢، ثم شرحه تفصيليًا فى كتابه عن الثورة العرابية وقد صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣٧.

تطور موقف «الحزب الوطنى - مصطفى كامل» من الثورة العرابية، داخل إطار واحد هو إدانة الثورة واعتبارها مرادفة للاحتلال الإنجليزى لمصر أو سببًا مباشرًا له. وداخل هذا الإطار تراوحت الاتهامات من الخيانة، أى التواطؤ المسبق مع الغزاه على تسليم البلاد لهم، إلى مجرد الطيش والحمق اللذين أدّيا بالثوار إلى تنفيذ مخططات الاستعمار وهم لا يعلمون بها - ويكاد كتاب «المسألة الشرقية» للزعيم مصطفى كامل - صدر عام ١٨٩٧ - أهدأ اجتهادات الحزب الوطنى، وأقلها عصبية فى هجومه على الثورة العرابية. فقد حلل روافد المسألة المصرية، وأدان الخلاف بين عرابى والخديو وبين الجراكسة والمصريين، لأنه أدى إلى تفتيت الجبهة الوطنية، وهاجم السياسة الفرنسية المترددة والحائرة، لأن ترددها مكّن إنجلترا من الانفراد باحتلال مصر»[٥٦].

على أن هذا الهدوء قد انتقل إلى حالة انفعالية شديدة، وفاقدة لأبسط ضرورات الحس الإنسانى، عقب عودة عرابى من منفاه، ونسبة بعض التصريحات

إليه وهو فى طريقه إلى بلاده بعد سنوات النفى، فكتب الزعيم «مصطفى كامل» على صفحات «اللواء» يستقبل أحمد عرابى بمقال لعله من أعجب أناشيد الاستقبال كتب يقول: «ما عار الاحتلال وعار الجهالة والتأخر وعار الفقر بشىء يذكر إذا قورن بالعار الذى يحمله «عرابى» ويقرأ على وجهه أينما سار وحيثما حل، وأى عار أكبر وأشهر من عار رجل تهور جبانًا، واندفع جاهلاً وساق أمته إلى مهواة الموت الأدبى والاستعباد الثقيل، ثم فرّ هاربًا من ميادين القتال، وأرسل إلى عدوّه المحارب أن يعفو عليه وينعم، وأبت عليه نفسه التى لا أكيف شعورها أن يموت فى منفاه، وإلا أن يرجع إلى وطن وهو مرجع شقائه»[٥٧]. وفى المقال يخاطب مصطفى كامل «عرابى» قائلاً: «احمل عارك أيها القادم المشئوم فهو نيشانك، وسر به فى شوارع المدائن ومسالك القرى ليقرأ فيه الناشئون عبرة العمر ويروا فيه مثال الجهالة والغباوة والخيانة» مؤكدًا له «أن صغار الأمة سيسألونك قبل كبارها: بأى وجه تلاقينا، وأنت الذى قضيت علينا ونحن أجنة فى بطون أمهاتنا أن نشقى؟. ألا يضطرب قلبك ويدمى فؤادك؟ وإذا ناجتك تلك العظام البالية، عظام من ذهبوا ضحية وطنيتك الكاذبة وشهامتك الباطلة، فقالت لك: أهكذا حميتك وهمتك، تعيش منعمًا وتعود إلى الوطن مكرمًا وترضى بالحياة وطيبها بعد أن متنا تصديقًا لدعوتك واعتقادًا بصدق همتك»[٥٨].

بل إن «اللواء» لم تتعفف حتى عن الكذب العلنى والمفضوح فقالت - وهى تعلم أنها كاذبة فيما تقول - إن اللورد كرومر ذهب بنفسه إلى محطة القاهرة لاستقبال عرابى وذلك لتلقى فى روع الناس أن «عرابى» من صنائع الإنجليز[٥٩].

إن تلك الصورة المقززة لعرابى، والتى تجمع بين الخيانة والجهل والجبن والكذب، هى الصورة التى ترسبت فى ذهن الرافعى وهو يكتب عن الثورة العرابية، وحاول تخفيف حدّتها بقدر ما يستطيع من حيث الشكل على الأقل، لكى يبلورها فى دراسة زعم أنها موضوعية!.

وتمتد بعض تأثيرات الصورة التى قدم بها «الحزب الوطنى» الثورة العرابية، لتؤثر فيما كتبته «مدام جولييت آدام» فى كتابها «إنجلترا فى مصر» عن الثورة. ولا شك أن صداقتها لمصطفى كامل وللحزب الوطنى، واقتناعها بخطه السياسى

وتحليله للمسألة المصرية، قد جعلها تنحاز لتلك الرؤية. ولذلك نلاحظ أنها عالجت الثورة العرابية على أساس أن الثوار كانوا ينفذون السياسة الإنجليزية بدافع من الجهل. وأن إنجلترا قد نجحت «إذ وجدت نفوسًا صالحة لدسائسها فمكّنت الشقاق بين الخديو والحزب العسكرى وبين ضباط الجيش من جهة والخديو والسلطان من جهة أخرى». كما دافعت عن موقف شريف وأسفت؛ لأن الحزب العسكرى «لم ينقد للنصائح الحكيمة التى أبداها شريف باشا بعدم تعرض البرلمان لمسألة الديون الأجنبية» وأدانت السياسة الفرنسية التى لم تشترك مع بريطانيا فى احتلال مصر.

والهيكل الرئيسى لتحليلها يتطابق مع تحليل مفكرى الحزب الوطنى كمصطفى كامل والرافعى[٦٠].

وموقف «الحزب الوطنى» من الثورة العرابية موقف غير مفهوم إلا فى ضوء تكتيكه السياسى وبخاصة فى المرحلة الأولى من نضاله، فقد كان ذلك التكتيك يقوم على استغلال التناقض بين الخديو - عباس حلمى الثانى - وفرنسا وتركيا من ناحية، وبين إنجلترا من الناحية الأخرى. وهو تكتيك صحيح فى جملته وفى الظروف التى نشأ عنها. بيد أن هذا التحالف مع السراى ومع الباب العالى، لم يكن يعنى بأى حال من الأحوال أن يشوّه تاريخ الشعب وأن يمسخ لحسابهما، وهو ما وقع فيه الحزب الوطنى، بخاصة أن عودة عرابى من المنفى جاءت فى خلال «شهر العسل» بين السراى والحزب الوطنى، والمزعج حقًّا أن الهجوم المقذع الذى شنه الحزب على الثورة العرابية قد أثمر لدى العناصر التى لا يمكنها تجربتها أو وعيها من الفهم الواعى، فدفع أحد الشباب من أعضائه إلى البصق فى وجه عرابى والصياح فيه: «يا خائن» بعد خروجه من الصلاة فى جامع الحسين، قبل وفاته بقليل.

ولعل استمرار هذا الموقف عند الأستاذ الرافعى هو نوع من التسلط الذى تملكه بعض الأفكار السياسية المؤقتة، أكده ذلك الموقف المحزن الذى تبرأ خلاله زعماء الثورة أنفسهم منها، وقالوا فيها ما لم يقله أشرس أعدائهم، فى الجو النفسى الكئيب الذى أعقب هزيمتها.

أصحاب النياق والجمال

وقد يبدو غريبًا أن ينصف «حزب الأمة» الثورة العرابية، وأن يدينها «الحزب الوطنى» إذ كان حزب الأمة هو القطب الثانى فى الصراع السياسى طوال فترة ما بين الحلقتين الثانية والثالثة من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتها (١٨٨٢ - ١٩١٩). ووجه الغرابة هنا أنه كان حزب «المعتدلين» دعاة المهادنة مع الاحتلال، أو «الجيروند المصريون» كما كان يسميهم «كرومر» بينما كان «الحزب الوطنى» حزب المتطرفين، المطالبين بالدستور والجلاء، ورافعى راية «المعاندة»، أو «يعاقبة السياسة المصرية». وبينما ننتظر أن ينصف اليعاقبة الثورة، التى كانت يعقوبية مثلهم، إذ بهم يخيبون ظنًا، ويهاجمونها، بينما يتقدم «الجيروند» للدفاع عنها.

وقد عبّر أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) - فيلسوف حزب الأمة ومفكره السياسى - على صفحات «الجريدة» عن موقف الحزب من الثورة العرابية، فى قوله: «إن لعرابى حسنة كبرى هى الدستور الذى طلبه، لا بوصفه عسكريًا ثائرًا، ولكن بوصفه وكيل أمته فى ذلك. فإن عريضة طلب الدستور كانت ممضاة من وجهاء الأمة ومشايخها» وأخذ على عرابى «تطرفه لأنه لم يحترم استقلال المجلس النيابى وضغط عليه بقوة السيف». وذكر إن هذا التطرف كان «ناتجًا من العسكريين، الذين لم يكونوا يخشون شيئًا»، وضرب مثلاً على ذلك أن أحد الضباط قال للمرحوم سلطان باشا - رئيس مجلس النواب أثناء الثورة ردًا على تنبيهه إياهم إلى مخاطر تطرفهم «لا ناقة لى فيها ولا جمل» فقال له أحد الأعيان: «إذن اتركوها لأصحاب النياق والجمال». وعند لطفى السيد أن من سيئات عرابى أيضًا أنه لم يحسن تقدير حال أمته من القوة والضعف تقديرًا صحيحًا وذلك بالقياس إلى إنجلترا. وخلص من ذلك إلى أن عرابى لم يكن خائنًا «ذلك أن الخيانة أمر لا نعرفه فى فؤادنا المصريين المحسنين منهم والمسيئين على السواء» وعنده أنه «إذا كان من شأن السيئة التى ارتكبها عرابى والتى أعقبت الاحتلال البريطانى أن أكلت الثمرة الحسنة التى له، ونعنى بها الدستور، فيصبح بعد ذلك على الأقل إنسانًا له ولا عليه» - ولم ينس لطفى السيد مع ذلك أن

ينتقد موقف النواب لأنهم لم يكبحوا جماح العناصر المتطرفة. فعنده أن مجلس النواب «لم يقو على إخماد الفتنة ولا كبح جماح الثائرين على الخديو، بل وافقهم منهم كثيرون رغبة فى منافع أو رهبة مما ينجم عن الخلاف» وأثار الشكوك حول تطرف المتطرفين، فما «ثار الثائرون لمصلحة البلاد، ولكنهم ثاروا ليدفعوا عن أنفسهم البلاء» وحين تورطوا فى التمرد «غلوًا فى مقاصدهم وطاش سهمهم»[٦١].

إن موقف حزب الأمة من الثورة العرابية يفقد غرابته، إذا ما تنبهنا لتركيبه الطبقى، إذ كان تجمعًا للشرائح العليا من البرجوازية الزراعية، تلك الشرائح التى شاركت فى الثورة العرابية، وكانت أحد أجنحتها الفعّالة، ثم خانتها عندما بدأ الغزو اكتفاء بمشاركة الاستعمار والسراى السلطة - ورأى الحزب السابق منطقى مع كل مواقف الشرائح التى كان يمثلها أثناء الثورة وبعدها، وانتقاداته للثورة هى نفس الانتقادات التى وجهتها الشرائح العليا من البرجوازية الزراعية إليها. وفضلاً عن هذا فهو ينصف الثورة ويدافع عنها أبشع التهم التى وجهت إليها وهى تهمة الخيانة والتواطؤ مع الإنجليز.

وفى التطور، صب «حزب الأمة» فى تيار «الوفد المصرى» أفضل عناصره، وأكثرها ليبرالية وعداء للاستعمار، فتجمعت حول البؤرة الجديدة الشرائح البرجوازية التى ولدت ونمت بعد الاحتلال. ومن هنا جاء تقييم الوفد للثورة العرابية، أكثر إنصافًا وأبعد عن التشويه أو المسخ. إن سعد زغلول - زعيم الجناح الثورى فى الوفد - قد قبض عليه بعد الاحتلال بتهمة تشكيل جمعية سرية سمّاها «جماعة الانتقام» كان هدفها قتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العرابية والرؤساء الذين نكلوا بالعرابيين[٦٢] وكان فى منفاه يعود إلى ذكرى الثورة العرابية وأحاديث زعمائها فى الأدب والسياسة ومنهم البارودى ومحمد عبده وعبد الله النديم[٦٣]، وقال فى إحدى خطبه، ردًا على مدح البعض له بأنه خالق النهضة المصرية «لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم الآن. لا أقول ذلك ولا أدعيه بل لا أتصوّره، إنما نهضتكم قديمة من عهد محمد على وعرابى وللسيد جمال الدين الأفغانى وأتباعه وتلاميذه أثر كبير فيها. وهذا حق يجب ألا

يكتم، لأنه لا يكتم الحق إلا الضعيف[٦٤]. ونلمح فى تأريخ عباس محمود العقاد لسيرة سعد زغلول - وكان كاتب الوفد الأول ومفكره من الثورة حتى ١٩٣٥ - أن عرضه السريع للثورة العرابية، لم يخل من تركيز على الصراع بين «المصرية» و«الجركسة» مع اعتبار الظلم الاجتماعى والسياسى أحد الدوافع الرئيسية للثورة - دون عناية بالإشارة إلى أى دوافع طبقية - ومع تركيز إلى أنها ثورة قومية «اشتركت فيها من الأمة كل قوة فكرية أو عسكرية، وشايعها الجامدون والمصلحون على السواء»، ثم ينتهى العرض بأن الثورة قد فشلت «لأنها أحيطت بدواعى الحبوط من الدسائس الخارجية ومن تهالك الحكام على الدول الأجنبية ومن خطل الزعامة وعبث الدولة العثمانية»[٦٥].

وأبرز الإسهامات الفكرية لإنصاف الثورة العرابية فى ظل المدرسة القومية فى التأريخ، حملها كتاب الأستاذ محمود الخفيف: (أحمد عرابى. الزعيم المفترى عليه - ١٩٤٧) وقد حفزه لتأليفه، كما يقول: «الظلم الذى لاقاه الرجل عرابى على أيدى فريق من بنى قومه»[٦٦] والذى لم يعتبره الأستاذ الخفيف ظلمًا حاق بشخصه، ولكنه أيضًا «ينال من حركة مصر القومية على يديه، تلك الحركة الجليلة التى حاول المبطلون تشويهها».

وقد اتسمت رؤية الأستاذ الخفيف للظاهرة العرابية باعتباره إيّاها «ثورة قومية»، ومع أنه لم يحدد ما يعنيه بالحركة القومية، فثمة دلائل معيّنة ومتعددة على أن فهمه لها لا يدعو إلى أيسر الاختلافات. وأهم هذه الدلائل حرصه على الربط بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩، وبين زعامة عرابى وزعامة سعد زغلول - ويبدو أن الأستاذ الخفيف كان وفديًا متحمسًا - فاعتبرهما حلقتين من مرحلة واحدة، فعنده أن «خطوة عرابى فى طريق الحرية والقومية لم تكن أقل خطرًا من وثبة سعد، ذلك الفلاح الذى نهض من بعده، والذى غضب مثل غضبته، ووثب مثل وثبته واتجه نفس وجهته»[٦٧]، ومن هنا فإن الاستعمار عندما خنق الثورة العرابية القومية وأطفأ شعلتها لم يقض عليها. ذلك أن جذوتها بقيت تحت الرماد، حتى نفخ فيها سعد من روحه فاشتعلت وتوهّجت حتى ما يستطيع مستبد أو طاغية بعد ذلك أن يخمد نارها أو يطفئ نورها». وقارن بين رفض عرابى

قبول عرض درويش باشا بترك مصر والسفر إلى الآستانة وبين رفض سعد لطلب المعتمد البريطاني له أن يسافر إلى عزبته في عام ١٩٢٣(٦٨).

ويعتبر الأستاذ الخفيف الثورة العرابية جزءًا من الحركة القومية العالمية، فعنده أن من حق مصر أن تفخر «بأنها ثارت ثورة قومية حرّة فى القرن التاسع عشر. عصر القوميات والثورات وتلك هى الثورة العرابية التى مهّدت لها عوامل وأسباب تجعلها أشبه ما تكون بأجلّ الحركات القومية فى أوروبا»(٦٩). والخط العام الذى عالج من خلاله الأستاذ الخفيف الثورة العرابية، هو إبراز دورها كحركة ثورية منائة لكل العناصر التى أرادت القضاء على القومية المصرية، سواء كانت هذه العناصر أوروبية أو تركية أو جركسية. وإبراز دورها كحركة ديمقراطية دستورية تستهدف إنهاء سيطرة الفرد، وخلق مناخ ديمقراطى. وفى ضوء هذا الخط العام دافع الأستاذ الخفيف دفاعًا مجيدًا عن عرابى، فلم يؤرخ له فحسب، ولكن فنّد كل التهم الباطلة التى وجهت إليه بحماس وبمنطق محبوك ومع أن هذا العرض يشوبه نقص فى بعض جوانبه، وبخاصة فى التحليل الطبقى - الذى لا يدخل ضمن رؤية المدرسة القومية على وجه العموم - وهو ما جعله يتغاضى عن موقف شريف باشا ويحجم عن تفسيره تفسيرًا صحيحًا. إلا أن «دفاعه» الحماسى والمنطقى يعتبر إنصافًا مشوبًا بالحب الموضوعى لكفاح الشعب المصرى، ويعتبر فى كثير من أجزائه - ودون الإشارة إلى ذلك صراحة - ردًا على كتاب الأستاذ الرافعى يصل إلى حد التسفيه لكثير من آراء الرافعى والإدانة الكاملة لها.

والواقع أن المدرسة القومية فى التاريخ ذات أثر أخطر مما نظن. ذلك أن رؤيتها ما زالت هى الرؤية الغالبة، بل وهى الرؤية التى تلقن للأجيال الجديدة من الدارسين فى المدارس الثانوية وبعض كليات الجامعة. ومع أن هذه المدرسة قد خففت تحاملها على الثورة العرابية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، مراعاة لأوجه المشابهة بين الثورتين فأخذت تعالجها باعتبارها «ثورة وطنية على الحكم المطلق والتدخل الأجنبى»(٧٠) - كما يقول كتاب التاريخ الرسمى المقرر للتدريس لطلبة الثانوية العامة بالمدارس المصرية - إلا أن رؤيتها ما زالت تتسم إلى الآن بتجاهل تام

للعوامل الطبقية والاجتماعية التى حركت دوافع الثورة، والتى تسببت فى إجهاضها، سواء كان ذلك على المستوى الوطنى أو العالمى. فهى تقدم غالبًا كظاهرة صدفية يمكن أن تنشأ أو تنقضى لعوامل تافهة، فلو كان الخديو توفيق أقل ضعفًا وغفلة، وأكثر قوة وذكاء لما وقعت الثورة. وأخطر ما تنشره هذه المدرسة هو الربط بين نجاح ثورة المهدى فى السودان والثورة العرابية فى مصر، لا باعتبارهما وجهين لنضال مشترك ضد الاستعمار والتسلط، ولكن باعتبار أن الفوضى نتجت عن الثورة العرابية هى التى أدت إلى نجاح المهدى مؤقتًا مما «أفقد مصر إمبراطوريتها الإفريقية، وقضى على وحدة وادى النيل» وهو عرض ينطلق من تسلط شعار حق «الفتح فى السودان»، وهو الشعار الذى ظلت البرجوازية المصرية تغذيه سنوات طويلة، وقد سقط الآن تمامًا لتحل محله رؤية ترى الثورة العرابية والثورة المهدية، كلتاهما حركتان من حركات التحرّر الوطنى والديمقراطية، يعتز بهما الشعبان المصرى والسودانى[٧١].

تراجيديا الثورة

ويبقى بعد ذلك كله، موقف الثوار أنفسهم من ثورتهم، وهو موقف لا نجده إلا فى أحداث ذات طابع تراجيدى كالثورة العرابية. فمحاضر التحقيقات التى أعقبت هزيمة الثورة تضم الكثير من الأقوال والآراء والأفكار. إذا استثنينا القليل جدًا منها، فالكثرة الغالبة منها تعتصم بأمور شكلية تنتهى بإدانة الثورة أو تضفى عليها صفة المشروعية التقليدية؛ لأن «الجناب العالى الخديو» كان موافقًا عليها، بينما أنكر كثيرون من الثوار - فى التحقيقات - كل ما ثاروا من أجله، بل واستنكروه.

ثم تأتى سنوات المنفى التسعة عشرة، وتسهم سنوات الحصار فى تفتيت وحدة الثوار، فيكتبون عن ثورتهم تائبين نادمين، ويشوّهون تاريخهم القصير الرائع ويسدلون بذلك الستار الختامى لملحمتهم العظيمة.

فى لحظة غضب مر يصف «محمود فهمى باشا» أحد زعماء الثورة السبعة، ووزير الأشغال فى وزارة البارودى وأعظم مهندسى الاستحكامات العسكرية فى

مصر، ما اشترك فيه بأنه كان «ثورة مشئومة وأحوال كانت فى قلب عرابى مكتومة، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها إلا بعد النفى فى سيلان؛ حيث أفشى كل من عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ما كانوا عليه للعيان. وما كانوا مدخرينه فى قلوبهم لكل إنسان»(٧٢).

وتلك هى اللحظة التى أوحت للبارودى بشعره الذى أدان فيه الثورة، والتى جعلت الشيخ محمد عبده يؤرخ لها بشكل يتنافى مع بعض ما بذله فيها من جهد وما أعطاه لها من تأييد ثم يعلن توبته عن السياسة ويلعنها ابتداء من الفعل إلى اسم المفعول. وعندما كتب أحد الصحفيين عن الثورة العرابية بمناسبة العفو عن بعض زعمائها المنفيين فى جزيرة سيلان واعتبر الشيخ محمد عبده أحد أركانها، استفزت تلك «التهمة» غضب الشيخ محمد رشيد رضا تلميذ الإمام محمد عبده ومريده، فكتب يستنكر اتهام أستاذه الإمام بالمشاركة فى «الفتنة» العرابية، فقال «عرض هذا الصحافى المتحذلق لذكر الفتنة العرابية ويا ليته كان يعرف حقيقة هذه الفتنة العرابية ويعرف المتهورين فيها والناصحين لهم بالاعتدال فهو لا يعرف ولا يحب أن يعرف، فإذا أحب أن يعرف فليسأل العارفين وليراجع كتابة الكاتبين وعند ذلك تظهر له مزية من عرض به إن كان من المنصفين، فيظهر له أن هذا الرجل الكبير العقل، السديد الرأى (محمد عبده) كان ينتقد عرابى وتهوره فى جريدة «الوقائع المصرية» فى القسم الأدبى على حين ترتعد فرائض قصر الخديو من عرابى». وأشار السيد رشيد رضا إلى موقف محمد عبده الشهير فى بداية الثورة من تدخل العسكريين فى السياسة، وزعم أنه عارضهم فى مجالس كانوا يعقدونها ويلزمونه بحضورها ثم قال «لو كانوا يعقلون لرجعوا إلى رشدهم ولكن الأمة لم تكن قد استعدت بعد لفهم إرشاد هذا الحكيم»(٧٣). وتجاهل الأستاذ رشيد رضا مواقف محمد عبده الثورية التى تلت الإنذار الإنجليزى الفرنسى الأول فى ٧ يناير ١٨٨٢. وأصرّ على التذكير بمواقفه المترددة من الثورة.

وهكذا - بعد أقل من عشرين عامًا - أصبحت الثورة العرابية «فتنة» قام بها «متهورّون»، وأصبح ذكر اشتراك الأستاذ الإمام فيها تعريضًا يستحق غضب تلامذته ومريديه فإذا لاحظنا أن الأستاذ الإمام كان على قيد الحياة وقت نشر هذا الكلام، لأدركنا موقفه بوضوح.

والواقع أن المسألة ليست مجرّد عدول إنسان عن موقف اتخذه أو رأى قاله فى الماضى، أو تغييره لعقيدة اعتنقها أو نقده سلوك اتخذه فحسب، فحين يفرض إنسان موقفه الضعيف على ظاهرة ثورية كالثورة العرابية ليبرر خطأه أو ضعفه أو تردده، فهنا تتعدى المسألة حدودها، ذلك أن معظم الآراء والتحليلات المعادية للثورة قد خرجت كلها من «معطف» الأستاذ الإمام، فكل المفاهيم حول هذه الثورة نتجت عن حديث زرعه «بالبلاغة والمرارة» الأستاذ الإمام محمد عبده، أحد الرواة المعتمدين لأحداث الثورة بعد نكستها، وأحد الذين نسجوا الأرضية التاريخية القاتمة التى تحرّكت عليها أحزاب أول القرن فى تحليلها لثورة العرابيين»(٧٤).
فمن أين نبع تشويه الأستاذ الإمام للثورة؟ لقد كانت له فعلاً فى بداية الثورة مواقف معتدلة، واختلف يومذاك مع الثوار فى الكثير، ولكنه عاد فعدل موقفه، وأصبح من العناصر المحسوبة كلية على الثورة، وعلى قيادة عرابى، وله رسائل متعددة أرسلها لبلنت تدل على هذا. والحقيقة أن الإمام رجع بعد عودته من المنفى إلى اعتداله القديم، وبصورة جانحة إلى اليمينية، فانحاز أولاً إلى الخديو عباس حلمى الثانى، ثم إلى اللورد كرومر - المعتمد البريطانى فى مصر - بل إنه بدأ يؤرخ للثورة العرابية استجابة لطلب من الخديو عباس. وأهدى له ما كتب بقوله «هذا مقام الذاكر لنعمتك، العارف بقدر منتك، العاجز عن الإيفاء بحق شكرك. طوقتنى إحسانًا لم أكن أتأمله إذ أمرتنى أمرًا ما كنت أتخيله. أمرت أن أكتب ما سمعت وما علمت وما اعتقدت فى الحوادث العرابية من عهد نشأتها إلى نهايتها»(٧٥). وهو تأريخ لم يكمله الأستاذ الإمام بسبب خلافه مع الخديو عباس وانضمامه للورد كرومر. وأظن أنه من العسير والأستاذ الإمام يكتب تاريخ الثورة لابن الخديو توفيق أن يعالج الأمر بطريقة غير تلك التى جعلته صاحب المعطف الذى انطلقت من أردانه كل سهام الهجوم العرابيين.

ومع عودة عرابى من المنفى، التقى مع الشيخ محمد عبده بحضور صديقهما المشترك المستر بلنت، وعلى فهمى «فأغلظ عرابى للإمام القول حين تشقق الحديث إلى الثورة وحوادثها، ولامه على مصانعته الخديو فى بعض ما كتب»(٧٦). ولقد كان لدور الأستاذ الإمام فى مجالات الفكر المتحرر والإصلاح الدينى أثر

فى أن كثيرين من مريديه وتلامذته المتأثرين به، قد أغفلوا مواقفه الخاطئة تلك وعموا عنها، أو انحازوا إليه فشوّهوا الثورة. بل إن بعض المحدثين منهم قد أعادوا نشر مذكراته عنها دون أن يشيروا إلى إهدائه الذى كتب للخديو خجلاً من صيغة الإهداء فيما يبدو رغم أهميته لتقدير مدى الحق والباطل فى رؤية الأستاذ الإمام للثورة العرابية.

إن موقف الأستاذ الإمام ليس نادرًا على أى الأحوال، وسنلمح له نظائر كثيرة، وهو ما يعطى موقف الثوار من ثورتهم طابعًا تراجيديًا يصلح للتأمل الدقيق لاستكناه الكثير من الحقائق حول تكوين الثائر المصرى، ومفهوم الزعامة المصرية، وحول طبيعة لحظات الحصار التى يتعرّض لها المشتغلون بالعمل العام. وهو موقف سنشير إلى بعض نواحيه عند حديثنا عن قيادة الثورة.

على أن الأبعاد الكاملة لهذا الموقف ليست موضوع اهتمامنا فى هذه الدراسة. أنه موقف يصلح لدراسة حول سيكولوجية الثوار، ليس هذا وقتها. بيد أننا نود نؤكد أن مفهومنا للبطل الثورى لا يخضع لتلك المقاييس الأسطورية التى تسربت إلينا من الفكر الأسطورى، وإنما يخضع لأساليب من القياس: بشرية فى الأساس، ووليدة حركة اجتماعية ومناخ فكرى وإنسانى عام. إن البطل الذى يخضع لمقاييس البطولة فى أزمنة متباعدة ومتناقضة هو أكذوبة وليس بطلاً. حول هذا المحك تقاس بطولة زعماء الثورة العرابية(٧٧). ومن ناحية أخرى فنحن نرى أن مواصفات قياس حركة الثورة نفسها وتقييمها هو ما حدث فعلاً من أفعال وأقوال وتنظيمات فى مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة حدوثها. أما ما حدث بعد هزيمتها. ونتيجة للظروف النفسية المترتب على الاحتلال، والتغير فى المواقف والآراء، فليس جزءًا أساسيًا منها تقاس به أو يحكم عليها بمقتضاه.

المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة

وتظل الثورة دون أن تنصف إنصافًا كاملاً، حتى تتصدى لها المدرسة الاشتراكية فى التاريخ المصرى الحديث، فتنصفها، لا بالدفاع العاطفى عنها، ولكن بالتحليل العلمى الصحيح لها. ومن أهم المجهودات التى تعرّضت لتحليل الثورة بالمنهج الاشتراكى العلمى – المادية التاريخية – فصل خصصه لها الأستاذ

فوزى جرجس فى كتابه «دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى» (١٩٥٨). وفصل آخر فى دراسة الدكتور «محمد أنيس»: دراسة فى المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية» (١٩٦٤). وإشارات متعددة قدمها الأستاذ «رشدى صالح» فى دراسته القصيرة والرائدة «كرومر فى مصر» (١٩٤٥). فضلاً عن كتاب «الأساس الاجتماعى للثورة العرابية» (١٩٦٧)، وفصل من كتاب «تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر» (١٩٦٩) وهما للدكتور رفعت السعيد، وفصل فى كتاب الأستاذ «إبراهيم عامر» «الأرض والفلاح» (١٩٥٧) ومعالجة وردت فى دراستين نشرتا نشرًا محدودًا ضمن مسلسل من المطبوعات السرية، للدكتور «فؤاد مرسى» (١٩٥٤) لم يتيسّر لنا الحصول عليهما وهما بعنوان «تطور الرأسمالية فى مصر» و«ثورتنا المقبلة»، وقد كانتا من أوائل الدراسات التى صدرت تحليلاً للتاريخ المصرى بالمنهج الاشتراكى العلمى، وثمة مؤشرات متعددة على أن مضمونها قد تسرّب إلى معظم الدراسات التى صدرت بعدهما لنفس المدرسة.

وثمة ملاحظتان مهمتان حول هذه الدراسات:

- إنه فيما عدا دراسة الدكتور رفعت السعيد فإن هذه الدراسات كلها لم تعالج الثورة العرابية إلا كجزء من عرض عام للتاريخ المصرى الحديث، ومن هنا لم تتوقف عند بعض الظواهر الجزئية فى الثورة لتحليلها وتفسيرها، رغم أهميتها أحيانًا. وربما أدى العرض العام الذى قدمته محاولات هذه المدرسة إلى الخطأ فى بعض المقولات نتيجة للسرعة فى العرض، وهو ما يصل أحيانًا إلى الخطأ بعض التفصيلات[٧٨].
- إن ثمة اتفاقًا فى الخطوط العامة لتناول الثورة العرابية لدى باحثى هذه المدرسة، رغم أن المعالجة العامة تتضمن تعميمًا لا يمكن معه إدراك وجوه الاتفاق ووجوه الخلاف، وهو ما يمكن أن يتضح فيما لو عولجت الظاهرة العرابية معالجة مستقلة وموسعة.

ويرى «فوزى جرجس» الثورة العرابية «ثورة اجتماعية تعبّر عن مصالح اجتماعية فى مرحلة معيّنة، وصلت إلى حد لم يعد من الممكن تحقيقها فى ظل النظام القديم»[٧٩] هى مصالح «طبقة ملاك الأراضى التى تطورت أسرع من التطور فى باقى الطبقات الأخرى، وبخاصة فى نقيضتها الطبقة المتوسطة التى لم يهيأ لها أى ظرف لكى تتطور وتنمو نموًا حقيقيًا يمكنها من أن تلعب دورها السياسى على مسرح الأحداث التاريخية الأمر الذى يمكن أن يكن له رد الفعل الإيجابى على أحداث الثورة»[٨٠] والسبب الذى يقدمه كعامل لنمو طبقة كبار ملاك الأراضى يكمن فى أنهم كانوا يستخدمون «الطرق الرأسمالية فى استغلالهم أراضيهم»[٨١]، وهكذا فى أواخر عهد إسماعيل كانت الخريطة الاجتماعية لمصر تضم «كبار ملاك الأراضى الإقطاعيين، ثم الملاك المتوسطين والصغار، ثم الفلاحين الأجراء، أما بالنسبة للمدينة فهناك الطبقة الوسطى التجارية والحرفية، والطبقة العاملة والمثقفين»[٨٢]. ويذهب الأستاذ جرجس إلى أن التفتت فى البنية الاجتماعية لم يكن نتاجًا للتطور الطبيعى للرأسمال الوطنى، ولكنه جاء محصلة لتطور الرأسمالية الأوروبية مما جعل المجتمع المصرى إذ ذاك مجتمعًا تابعًا شبه إقطاعى[٨٣]. ويحدد الأستاذ جرجس أهداف الثورة فى هدفين يعطيانها طابعًا معاديًا للاستعمار وديمقراطيًا[٨٤]. وفى تحليله لحركة الثورة سياسيًا ذهب إلى القول بأن عدم تولى عرابى رئاسة الوزارة بعد ثورة ٩ سبتمبر وتنازله عن هذا المنصب لشريف «كان أول تنازل استراتيجى من قيادة الثورة بوضعها فى يد مترددة تميل - بحكم مصالحها الاقتصادية - إلى الارتباط بالسراى أكثر من ارتباطها بالشعب» ذلك أن شريف - فيما يرى - كان يمثل «جزءًا من كبار الملاك الذين يحملون جزءًا يسيرًا من العقلية المعادية للإقطاع. وأن هذا الجزء «كان كافيًا لكى يجعلهم فى عداد احتياطى الثورة فهو غير صالح مطلقًا لكى يلعب دوره القيادى فى أخطر مراحل الثورة، وهى مرحلة الحشد والتعبئة»[٨٥]، وانطلاقًا من ذلك فهو يعتبر - على النقيض تمامًا مما ذهب إليه الأستاذ الرافعى - أن استقالة شريف وتولى البارودى رئاسة الوزارة قد أدت إلى عزل كبار الملاك عنها فأصبحت القيادة «حائزة على تأييد الكتل الواسعة من

الطبقة المتوسطة فى المدينة والريف والعمال والفلاحين والمثقفين»[٨٦] ويحدد الأستاذ فوزى جرجس كتلة أعداء الثورة بـ «السراى الملكية وكبار الإقطاعيين والاستعمار البريطانى»، ويذكر أن «الاستعمار لم يمهل الثورة لكى تستكمل التنظيم والحشد»، كذلك فإن المعركة مع الاستعمار «لم يكن من الممكن أن تضطلع بها قيادة لم تمكنها الظروف التاريخية من التطور والقدرة، قيادة ما زالت هشّة وألقى التاريخ على أكتافها مهمة من أشق المهام الكفاحية»[٨٧].

ويذهب الدكتور «محمد أنيس» فى دراسته إلى أن الإقطاع الزراعى على مشارف الثورة كان قد بدأ يتحلل وبدأ بناء اقتصاد زراعى فيه سمات الرأسمالية، وبزغت معالم هذا الاقتصاد بضرب قوة البكوات المماليك ونظام الالتزام، وارتبط وجوده بإدخال زراعة القطن وتصديره إلى الخارج، ويضيف إلى ذلك القول بأن «التغييرات الاقتصادية والسياسية التى تشير إلى تحول المجتمع الإقطاعى إلى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية بفعل الدولة - قد أدت إلى تغييرات اجتماعية وفكرية أيضًا» وبأن نظام محمد على وخلفائه قد خلق طبقة من المصريين «انتهى الأمر بهم فى أواخر القرن التاسع عشر إلى أن أصبحوا يمثلون البرجوازية المصرية الجديدة التى قادت الكفاح الوطنى ضد الأتراك والتدخل الأوروبى إبّان الثورة العرابية»، وهو يرى كذلك أن مصر أصبحت جزءًا من السوق الرأسمالية حين أصبح إنتاجها من القطن يخدم - بصفة أساسية - مصانع القطن فى إنجلترا «بل ونشأ جناح كومبرادورى آنذاك من مشاركة النبلاء المصريين مع رءوس الأموال الأجنبية». ويلخص ملاحظاته على حركة الثورة فى أن البرجوازية المصرية قد نشأت من الزراعة ولم تنشأ من مجال التجارة والصناعة، مما كان له آثاره الواضحة فى موقفها السياسى خلال الثورة العرابية وثورة ١٩١٩، فأفقدها ذلك طابع الثورية الكاملة بخاصة وأن مجالاً مهمًا من مجالات البرجوازية المصرية تمثل فى نشاط الانتجلنسيا المصرية التى تمركزت فى جهاز الدولة وعانت من منافسة الأجانب ومن جناح الموظفين - ولا سيما العسكريين منهم - تأليف طليعة البرجوازية المصرية التى تصدت للتدخل

الأجنبى السياسى والعسكرى خلال الثورة العرابية التى ألحت خلالها البرجوازية المصرية على المشاركة السياسية والاقتصادية فى الحكم»[٨٨].

ومع أن الأستاذ «رشدى صالح» قد تعرض للثورة العرابية فى إطار عرضه العام للوجود الكرومرى فى مصر، وهو وجود لم يتواءم كلية مع حركة الثورة العرابية، فإن هناك بعض الإشارات المهمة حول رؤيته لها، فهو يرى أن التسلل الرأسمالى الأوروبى قد مس «جميع مرافق الدولة وجميع طبقات الأمة، ومس بالخطر المصالح المادية لأمراء الأرض المصريين» ويرى أن مجلس شورى النواب ١٨٦٦ كان صوتهم البرلمانى؛ حيث تجمع «العمد والمشايخ وأعيان البلاد» فاتخذوا عددًا من المواقف الوطنية شاطرهم فيها «الفلاحون المتوسطون والأعيان الصغار»[٨٩] و«كذلك المثقفون والكتاب والموظفون الناقمون على معيشتهم البائسة»[٩٠]، ثم سرت الروح الوطنية إلى التجار تحفزهم الرغبة فى اكتساب السوق المحلية بتخفيض قبضة المولين الأجانب عليها ويحفزهم الانتعاش الوليد فى الحركة التجارية عبر مصر وفيها إلى الاستزادة من الأرباح ويبلور من سخطهم تنوع الضرائب التى كانت تذهب إلى جيوب الدائنين والماليين الأجانب وتغريهم بالانسياق مع التيار، الرغبة فى التخلص من الخطر الماثل فى أفقهم، خطر انتصار المصالح الأجنبية التجارية والمالية»[٩١]. ومع أن الحركة الوطنية كانت تضم – فى رأيه – فئات متعددة، فإنه يرى أن «فئات التجار والموظفين والملاك الكبار قد التزمت بأن تؤيد التيار الوطنى، ولكن أصواتهم لم تكن مسموعة بدرجة واحدة، ودرجة الثبات فى مواقفهم كانت مختلفة»[٩٢]. فالموظفون «خادمون حكوميون» و«فئة التجار مشتركة فى حدود ضيقة»، أما الصورة العامة فإن «طبقات المجتمع المصرى كانت متضامنة فى موقفها من التغلغل الأجنبى يتزعمها أمراء الأرض»[٩٣]. كما أن عزل إسماعيل قد تم على أساس أنه كان «محور مقاومة أمراء الأرض، لأنه كان أكبرهم، وعزله ضربة حاسمة للحركة الوطنية التى يتزعمها أمراء الأرض. ثم اتسعت «الحركة الوطنية البرجية التى يحركها برج أمراء الأرض» بدخول الجيش إلى المعركة الوطنية، حيث اصطبغت الحركة الوطنية «بصبغة أعم فأصبحت مقاومة للسيطرة غير المصرية أوروبية كانت أم

تركية أم شركسية، واحتكت بأطراف المجتمع المصرى: بطبقة الملاك المتوسطين والصغار والتجار والموظفين والعمال الزراعيين ولقيت تأييدًا من فئات الشعب المختلفة، من الفلاحين والجنود ومن الموظفين الوطنيين بل ومن كثير من أمراء الأرض»[٩٤]. وعند الأستاذ صالح أن الحركة العسكرية «كانت أشد تطرفًا وتعصبًا من حركة الأعيان فى مجلس النواب، وأنها لقت تأييدًا أوسع وأشمل»[٩٥].

ولطبيعة الدراسة التى كتبها فإن الأستاذ رشدى صالح لم يعن كثيرًا بتوضيح طبيعة العلاقات الاجتماعية التى عبّر عنها مصطلح «أمراء الأرض» بيد أننا نلاحظ أنه أشار إلى أن اعتصار مصر لصالح الماليين والصناعيين الأجانب وتطور النظام الاقتصادى والسياسى للبلدان الصناعية – وفى إنجلترا على وجه الخصوص – قد أثر فى علاقات مصر الخارجية وفى وضعها الدولى، ثم بالدرجة الأولى فى كيانها الداخلى، أى أثر «فى نمو المجتمع المصرى عن طوق المرحلة الإقطاعية الخالصة إلى المراحل التالية لها»[٩٦]، وأن عصر إسماعيل كان «الجولة الحاسمة التى تتشكل فيها علاقة مصر الخارجية تشكيلاً حاسمًا وتتكسر بعض أسباب الإقطاع المتماسكة فى الداخل»[٩٧].

وتعتبر محاولة الدكتور رفعت تالسعيد أوفى محاولة لتأريخ الثورة العرابية بتطبيق المادية التاريخية كمنهج للرؤية والبحث. فهى دراسة طويلة نسبيًا، وليست فصلاً فى تناول عام كسابقاتها، كما أنه أضاف إلى رؤيته بعض الإضافات المهمة والأساسية فى أحد فصول كتابه «تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر» وبذلك لا يصبح من العسير تناول جوهر رؤيته بالعرض الموجز.

يقدم الدكتور رفعت السعيد رؤية جديدة ومختلفة عن غيره من الباحثين تستحق الاعتناء بها والاحتفاء بمجهوده للتوصل إليها، وهو مجهود يخضع لشروط البحث العلمى، ويحمل صاحبه رؤية اشتراكية – نظرية وعملية – لا شك فيها. هذا بصرف النظر عن اتفاقنا معه فيما توصل إليه من نتائج أو اختلافنا معه فيها. فهذا جميعه يخضع للخلاف العلمى الذى يفيد الحوار المشترك فى تضييق نطاقه. وفى كتابه «الأساس الاجتماعى للثورة العرابية» ذكر أن الاسم العلمى لمحاولته هو «صراع الطبقات وتطورات القوى الاجتماعية التى ولدت

الثورة العرابية»[٩٨]. وأنه استهدف منه «تقديم صورة متكاملة لتطور ونمو القوى الاجتماعية المختلفة والصراعات والتحالفات التى قامت بينها، وصورة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى طرأت على وضع كل من هذه القوة الطبقية وحددت موقفها من الثورة أو ضدها»[٩٩]. وفى حدود هذا التصور يقدم لنا المؤلف تاريخ تكون «طبقة جديدة» هى «طبقة الأعيان»، ويرى أنها تكونت من فئات متعددة، «موظفون كبار نالوا هبات من الوالى، وكبار المشايخ الذين أثروا من إكراميات الباشا، أو من الالتزامات التى منحت لهم، وتجار أغنياء يعجزون أو يرفضون أو لا يعرفون كيف يحولون تراكمات أرباحهم فى استثمارات رأسمالية فيتجهون نحو تملك الأراضى الزراعية تاركين الميدان للأجانب. لكن الكيان الأساسى لهذه الطبقة كان من كبار العمد ومشايخ البلاد والأسر الريفية الغنية الذين استفادوا من موقفهم فى السلم الإدارى»، ومن هذه الفئات تكونت طبقة «ذات مزاج اجتماعى واحد. ومصالح متميزة مستقرة تحتقر الفلاحين وتستغلهم بل وتعيش وتنمو على هذا الاستغلال، لكنها وفى الوقت نفسه تستشعر الخطر الداهم من جانب الخديو الحاكم المتسلط الذى يعطى لنفسه الحق فى أن يلتهم كل شىء»[١٠٠] وفضلاً عن الخديو، فقد برز عدو جديد لطبقة الأعيان هم: «التجار والمرابون الأجانب» ثم «الباشوات الأتراك والجراكسة»[١٠١] بينما يضم إلى الأعيان فى موقفهم المتمرّد أيضًا «التجار»[١٠٢].

وعند تحديد الخريطة السياسية، فإن عرابى - برأى الدكتور رفعت - «رمز لتمرد الفلاحين»[١٠٣]، وصحيح أنه لم يبدأ «زعيمًا للفلاحين، وإنما زعيمًا لقطاع منهم: لأبنائهم فى الجهادية»[١٠٤]، ذلك أن الجيش كانت تحتل قيادته «أعلى فئات الأرستقراطية: الأتراك والجراكسة والأرناؤوط»، بينما يحتل المناصب الصغيرة والدنيا «أبناء الفلاحين الفقراء .. أفقر طبقات الشعب»[١٠٥] مما جعل الصراع بينهما واضحًا «وجهًا لوجه تقف طبقتان تتنازعان السلطة فى الجيش، الأرستقراطية وفقراء الفلاحين»[١٠٦] حين أحس «عرابى» بتآمر الجراكسة عليه حاول أن يجد لنفسه سندًا فى جموع الفلاحين. فقد كان «الريف يموج بالثورة، ولم تكن حركة الضباط سوى المفجر الذى أتاح لها الحركة، وعندما تحركت

جموع الفلاحين أصبحت سيدة الموقف». وأحد مظاهر عبقرية عرابى أنه «استطاع أن يستجيب لهذه الحركة سريعًا ويتجاوب معها بإخلاص» وساعده النديم على هذه الاستجابة فقد كان يسعى «لتكوين عصبة من الفلاحين» ولذلك أحس «بقمة الحركة وبوجودها وبفاعليتها قبل غيره، وحث الضباط على الارتباط بها»، وقد هيأ هذا كله المناخ «لحركة طبقية من الطراز الأول» ساعدها تأثر قادتها بالمثقفين الليبراليين واليساريين والاشتراكيين والأوروبيين، وموقف الأحزاب العمالية الأوروبية المؤيد للثورة.

على المستوى التنظيمى يفرق الدكتور رفعت السعيد بين «الحزب الوطنى» و«الحزب العسكرى» ويراهما حزبين منفصلين، يمثل كل منهما فئة اجتماعية ذات مصالح مناقضة لمصالح الأخرى، ويقدم كل منهما برنامجًا سياسيًا مناقضًا لبرنامج الآخر. فبينما ضم الحزب الوطنى «قيادات متعددة بل ومتضاربة فى الوقت نفسه»[١٠٧]، ومثل - أساسًا - الأعيان، كان الحزب العسكرى «أقرب إلى التنظيم الحزبى أكثر من غيره»، إذ كان أعضاؤه «جماعة شديدة التماسك بحكم الطابع العسكرى والسرية الشديدة، والزعامة القومية التى تقودهم وأهم من هذا كله بحكم تقارب التمثيل الطبقى، فهم جميعًا أبناء فلاحين فقراء دخلوا العسكرية من باب القرعة الإجبارية أنفارًا»[١٠٨] وما حدث عقب ٩ سبتمبر كان «تحالفًا بين الحزب الوطنى والتنظيم العسكرى»[١٠٩]، والبرنامج الذى نشرته التيمس وتلقته من بلنت «ليس برنامج عرابى وإنما هو محاولة لتقييد عرابى ببرنامج لا يعبر عن حقيقة أهدافه»[١١٠] «برنامج متخلف»[١١١]. أما عرابى فقد أعلن برنامجه بعد تولى وزارة البارودى الحكم، إذ وجد الفرصة ملائمة ليمزق القيد الذى حاول المعتدلون أن يلفوه حول يديه تحت اسم برنامج الحزب الوطنى»[١١٢]. وبعد أن يعرض د. السعيد البرنامج يحكم بأنه «برنامج فلاحى يعكس أولاً وقبل كل شىء مطالب الفلاحين الملحّة ويعبر عن أمانى الوطن والشعب بأسلوب غاية فى التقدم»[١١٣]. برنامج جعل «الأعيان يرتعبون من الخوف، فالمارد قد خرج من القمقم ليملى إرادة الشعب، إرادة الفلاحين»[١١٤]، حتى أن الثورة عندما التهبت حدة الانقسام «وبدأ الفلاحون حركتهم لتطبيق

ما نادى به عرابى ضد الباشوات الأتراك وضد المرابين الأجانب، تحولت إلى انتفاضة فلاحية، استخدم فيها الفلاحون ولأول مرة فى تاريخ مصر العنف الثورى فى مواجهة الأعداء الطبقيين»[115]. ومن مظاهر هذا العنف استرداد الفلاحين لكمبيالاتهم - أى سندات ديونهم - من المرابين الأجانب، واستيلاء بعضهم على الأرض»[116]. ويرى د. رفعت أن برنامج عرابى قد تأثر «بالأفكار الاشتراكية التى ترددت كثيرًا فى كتابات غيره ولا بد أنه أمعن التفكير فى وقوف الاشتراكيين الأوروبيين والاشتراكيين الإنجليز على وجه التحديد فى صفه مؤيدين ثورته» وأن «ثمة لمحات متقدمة فى فكر عرابى»[117]. وأنه على الرغم من أن النديم لا يمكن اعتباره اشتراكيًا بالمعنى العلمى للكلمة «إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل الاتجاهات الاجتماعية الواضحة ذات الصبغة الطبقية الصارخة لديه»[118] ورغم هذا فإننا إذا اكتفينا بوصف أفكار النديم بأنها «دعوة عامة للخير والعدالة وأكدنا خلوها من المضمون العلمى للفهم الاشتراكى فإننا نكون قد جافينا الحقيقة كثيرًا»[119]. وفى التقييم النهائى يرى د. السعيد أن ما حدث خلال الثورة العرابية هو «أن سيول الفلاحين قد اقتحمت فكر الثورة لتحويلها إلى ثورة فلاحين وتكسبها مضمونًا اجتماعيًا»[120]، ولذلك فإن «الصراع كان محتومًا داخل معسكر الثورة ذاته، كان هناك الإقطاعيون الذين يطالبون بالدستور ليحررهم من نفوذ الخديو وتسلطه عليهم ومثقفوا الطبقة الوسطى الذين يأملون فى الدستور سلاحًا يمكنهم من نيل بعض فتات السلطة ويخلصهم من مزاحمة الأجانب لهم فى تولى الوظائف العامة» وكانت «الفئتان السابقتان تتصارعان معًا، لكنهما كانتا متفقتان على خشية الثورة واحتقار الفلاحين»[121].

ويبلور الدكتور فؤاد مرسى رأيًا عامًا فى الثورة العرابية يضعها به، كجزء من «الثورة الوطنية الديمقراطية»، إذ يرى أن المجتمع المصرى «مجتمع تصوغه الثورة الوطنية الديمقراطية التى تختلج فى أعماقه منذ مطلع القرن التاسع عشر، فى أعقاب الثورة الفرنسية، هذه الثورة التى كان رفاعة الطهطاوى أول مفكر لها، فدعا إلى القومية المصرية والديمقراطية الليبرالية والحضارة الرأسمالية. هذه الثورة التى انفجرت بقيادة أحمد عرابى فى عام ١٨٨١، ثم سحقت فى العام التالى بتحالف الإقطاع والخديو مع الاستعمار البريطانى»[122].

ومع أننا سنجد أن هناك بعض التناقض بين رؤية باحثى هذه المدرسة، فمما لا شك فيه أن الخط العام لمعالجتها للثورة العرابية، هو خط إنصاف الثورة والدفاع الموضوعى عنها وتحديد عوامل إجهاضها بما لا يسمح بتغليب العوامل الذاتية على العوامل الموضوعية.

وهناك بالإضافة إلى هذا بعض الغموض فى استخدام مصطلح «الأعيان» وبخاصة لدى الأستاذ الدكتور رفعت السعيد، دون أن يقدم هذا الاستخدام تصنيفًا طبقيًا محددًا للمصطلح.

ولا ننوى هنا أن ندخل فى مناقشة، حول نقاط الاختلاف بيننا وبين مؤرخى المدرسة الاشتراكية إذ تتكفل بهذا، الفصول القادمة من هذه الدراسة.

* * *



الفصل الأول

الاحتكارات الأوروبية من الاحتلال السلمي إلى الغزو المسلح

□ متى بدأ الاحتلال؟ الاستيلاء على السلطة □ الغزو العسكري: لماذا؟ □ الصراع الأوروبي حول المسألة الشرقية □ الخديو إسماعيل: حكم سيئ وسقوط شريف □ فرنسا وإنجلترا .. فرسا رهان □ الصراع حول أسلم الطرق لإجهاض الثورة □ السلطان من حماية الاستقلال إلى إعلان العصيان □ مؤتمر الآستانة وتدويل المسألة المصرية □



متى بدأ الاحتلال؟

لن نستطيع أن نفهم حركة الثورة العرابية، دون أن نضع تصورًا عامًا لأهدافها ووسائلها ومن البديهى أن تلك الأهداف والوسائل، هى مواليد لحركة اجتماعية ذات أبعاد معيّنة، تعمل على التعديل فى الأهداف والوسائل فى ضوء الظروف المحيطة بها، وبحسب قوة ما تواجهه من مقاومة يحدد استجابتها لها، قوتها الفعلية أو ما تتصور أنه قوتها.

والثورة العرابية فى هذا الإطار، هى رد الشرائح الطبقية والاجتماعية المصرية الذى كان يهدف إلى إيقاف الغزو الاستعمارى الأوروبى لمصر. ذلك أن الثورة قد انفجرت فى مواجهة «حالة استعمارية» فعلية تمت بطريق الغزو السلمى التدريجى، فاستطاعت قيادة الثورة أن تلمح - بأقصى درجة ممكنة من الوضوح فى هذا الوقت - الارتباط الوثيق بين قضيتى التحرُّر الوطنى والديمقراطية، إذ أدركت أن هذا الغزو ما كان ليتم، لو كانت الشرائح والطبقات الثورية صاحبة المصلحة فى استقلال السوق القومية تملك نصيبًا من الحريات الديمقراطية يمكنها من التعبير عن مصلحتها وآرائها تعبيرًا يؤثر فى القرار السياسى، ويمكنها - بالتالى - من أن تفرض لنفسها مكانًا على خريطة السلطة فى مصر.

بدأ هذا الغزو الاستعمارى لمصر منذ أجبرت الرأسماليات الأوروبية «محمد على» على توقيع معاهدة ١٨٤٠ فتنازل بمقتضاها عن أحلامه فى إعادة بعث الإمبراطورية العثمانية. إن محمد على الذى كان عثمانيًا يطمح للاستيلاء على

قيادة الإمبراطورية - عن طريق تقوية مصر باعتبارها إحدى ممتلكات السلطنة - ليسير فى طريق تجديد شباب الإمبراطورية[1]، كان مثار قلق الدول الأوروبية، وقد نبع هذا القلق من عدة عوامل أهمها محاولة الروسيا المستمرة للتدخل لمناصرة السلطان «العثمانى» ضد الثائر «العثمانى» محمد على، مما كان يعرض التوازن الأوروبى للخطر، ذلك أن تحالف روسيا مع تركيا، يزود الأولى بقوة هجومية استراتيجية، تعيد الموقف فى أوروبا إلى ما كان عليه بعد الثورة الفرنسية مباشرة. ومن ناحية أخرى فإن فوز محمد على بحكم الإمبراطورية العثمانية، يعرض الرأسماليات الأوروبية لأخطار فادحة إذ كانت سياسته الاقتصادية تتعارض جذريًا مع مصالح هذه الرأسماليات، فإغلاقه السوق المصرية فى وجه المنتوجات الأوروبية، واحتكاره للتجارة المصرية، يحول بين الرأسمالية الأوروبية وبين تحقيق أرباح عن طريق تصدير فائض إنتاجها السلعى، وهو خطر نوبار (١٧٨٥ - ١٨٩٩)، التى ضمت وزيرين أوروبيين، أحدهما فرنسى إلى إمبراطورية شاسعة تعد من أهم الأسواق أمام الرأسماليات الأوروبية، بخاصة أن محمد على يطبق سياسته الاقتصادية على البلاد التى يفتحها.

ولم تكن السياسة الأوروبية قاصرة على الوعى بخطر تجدد شباب الإمبراطورية العثمانية وهو ما يمكن تحقيقه إذا انتقلت من حالة التبعية والضعف التى كانت قد آلت إليها، إلى تطبيق سياسة اقتصادية تجدد قواها الإنتاجية، وهو ما كان محمد على يسعى إليه، ونجح فى تطبيقه بالفعل فى الأقسام التى ضمها إلى عرشه خلال محاولته الاستيلاء على قيادة الإمبراطورية. وعلى عهد شبابها الأول، كانت تلك الإمبراطورية مصدر خطر توسعى أخل بالتوازن الدولى، وأثار قلقًا شديدًا فى أوروبا، لأن نظامها الإقطاعى أكثر مرونة من الإقطاع الأوروبى، بخضوعه لسلطة مركزية قوية، حمته من مضار التفتت الذى كان إحدى سمات الإقطاع الأوروبى[2]، فضلاً عن أنها كانت تملك جهازًا عسكريًا قويًا مكّنها من التوسع داخل القارة الأوروبية نفسها، ثم بدأ التوازن بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية - الذى كان فى صالح العثمانيين - يتغير لصالح الدول الأوروبية، حين أخذت هذه الدول - منذ القرن السادس عشر -

تتحول من دول إقطاعية إلى رأسمالية تجارية ثم إلى رأسمالية صناعية، عقب الانقلاب الصناعى، فى حين ظل الإقطاع العثمانى يحكم الإمبراطورية، بعد أن فقد كثيراً من خصائصه الأولى وهو ما انتهى بأن أصبح ميزان القوى بشكل نهائى فى صالح الدول الأوروبية(٣)، وهكذا تخلق الوعى الأوروبى بالطابع الخطر لمحاولة محمد على إعادة بعث شباب الإمبراطورية، مما ينتهى، بإعادة التوازن بينها وبين الدول الأوروبية إلى ما كان عليه، فضلاً عن أنه كان يملك جهازًا عسكريًا قويًا من ناحية، ويسعى لتطبيق سياسات اقتصادية: المركزية الشديدة أحد سماتها الرئيسية، من الناحية الأخرى.

نجحت الرأسماليات الأوروبية فى تحقيق انتصار شامل على «محمد على» فلم تجبره فقط على التنازل عن أحلامه فى السيطرة على الإمبراطورية العثمانية، ولكنها حطمت أيضًا جهازه العسكرى القوى، واشترطت عليه أن يلغى سياسته الاقتصادية القائمة على الاحتكار، وأن يعود إلى اتباع سياسة «الباب المفتوح».

وتلك نقطة محورية لا يلتفت إليها كثيرون ممن حللوا معاهدة ١٨٤٠ التى تعاقدت بمقتضاها الدول الأوروبية مع السلطان العثمانى على وضع مصر الدولى، وامتيازات حاكمها، فقد نص البند الخامس من ملحق المعاهدة على أن تطبق فى مصر المعاهدات التى تعقدها السلطنة العثمانية، وهو نص يحيل إلى معاهدات أخرى عقدت قبل عقد معاهدة ١٨٤٠، من أهمها، معاهدة عقدت فى عام ١٨٣٨ بين إنجلترا والدولة العثمانية، تنص على أن تمنح السلطنة الرعايا الإنجليز حرية الشراء من السوق المصرية، ويتعهد السلطان العثمانى - طبقًا لنصوصها - بإلغاء كافة أنواع الاحتكار، وإطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية، بل إن هذه المعاهدة، تلزم السلطان العثمانى، أن يطبق نصوصها تلك فى ممتلكاته الأوروبية والآسيوية وفى مصر وأملاك الدولة الإفريقية، وبمقتضاها - أيضًا - تنازل السلطان عن حريته فى فرض ما يشاء من رسوم جمركية على ما يدخل أسواق السلطنة وما يخرج منها، وقبل أن تتحدد نسبة الرسوم على تجارة الاستيراد بما لا يزيد على ٥ ٪، وألا تتجاوز الرسوم على ما يصدر عن ١٢ ٪ من قيمة البضاعة.

ولأن الحكومة العثمانية قد تعهدت - فى تلك المعاهدة - ألا تقيم أى عقبات أو تعارض إذا ما طلبت دول أخرى - غير بريطانيا - أن تعامل تجارتها وفق نصوص المعاهدة، فقد كان منطقيًا أن تأخذ كل من الروسيا والنمسا وبروسيا نفس الامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا، بحكم أنها جميعًا قد وقعت على معاهدة ١٨٤٠، التى ضمت إليها تلك المعاهدة، طبقًا للبند الخامس من ملحقتها(٣ م).

وعلى عكس ما يذهب إليه الأستاذ الرافعى فإن معاهدة ١٨٤٠ بتضمينها على تلك المعاهدة، وغيرها مما وقعته الدولة العثمانية من معاهدات، قد سلبت مصر كثيرًا من حقوقها الاستقلالية، بل أهم هذه الحقوق وهو حقها فى حماية اقتصادها الوطنى، وتحصين سوقها القومية منذ ذلك الحين بدأ الغزو الأوروبى لمصر. وقد أخذ فى البداية اتجاهات متعرجة، تنبع أصلاً من أن الصراع بين الرأسماليات الأوروبية كان - آنذاك - على مشارف نهاية «العهد السلمى»؛ حيث ساد شعار «المنافسة الحرة» الذى يرفض منطق الاستيلاء على الأسواق وإغلاقها أو تحقيق امتيازات لإحدى الرأسماليات على حساب زميلاتها. فـ «العهد السلمى» كان يجد التعبير الحقيقى عنه فى شعار «الباب المفتوح»؛ حيث تتصارع الرأسماليات الأوروبية على الأسواق، معتمدة أساسًا على «الثمن» كوسيلة للتعبير عن هذا الصراع (٣ مكرر/ ١).

وتقدم «معاهدة ١٨٤٠» نموذجًا لتعاقدات العهد السلمى، على الصعيد الدولى، إذ لم تعط أى امتيازات لأى محور استعمارى على حساب المحور الآخر، وإنما فرضت وصاية دولية على مصر. ونظمت العلاقة بين الباب العالى والولاة الذين يحكمون مصر من خلفاء محمد على ضمن حدود لم يكن فى إمكان الباب العالى ولا باشوات مصر تعديلها إلا بالرجوع إلى الدول الأوروبية الموقعة لمعاهدة لندن(٤)، وهى حدود تسعى لربط السوق المصرية بالسوق الرأسمالية الدولية، وتحافظ على عدد الجيش المصرى بما لا يسمح له بتعديل تلك الرابطة.

وفى ظل معاهدة لندن، تهيأت الأوضاع الملائمة لتدفق النفوذ الاستعمارى الأوروبى إلى مصر وتدريجيًا بدأت المحاور القوية فى الرأسماليات الأوروبية

تسعى لموقع متميز فى السوق المصرية. ولأن منطق الاستيلاء على الأسواق واحتكارها بدا - طبقًا لشعارات العهد السلمى - منطقًا متطرفًا، فإن المنافسة حول السوق المصرية عبّرت عن نفسها بأشكال أخرى كان من بينها محاولة الحصول على مركز سياسى ممتاز، والتنافس حول تصدير الخبراء الأوروبيين، ثم ازدياد الهجرة إلى البلاد، وتكوين جاليات أجنبية توسعت فى نشاطها الاقتصادى وأصبحت تشكل مركز ضغط سياسى بخاصة بعد أن تضخمت مصالح تلك الجاليات فى قطاعى الزراعة والتجارة، فضلاً عن نجاح بعضها فى تولى مراكز سياسية حساسة.

كان قطبا الصراع الكبيران حول السوق المصرية، هما إنجلترا وفرنسا، لم تكن مصر بالنسبة إلى إنجلترا سوقًا يهمها لذاته فحسب، بل كان طريق تجارتها مع أغنى أسواقها وهى الهند، بينما وضعت فرنسا الاستيلاء على السوق المصرية فى اعتبارها على أساس أنه يساعدها فى صراعها مع منافستها التقليدية: بريطانيا. ذلك صراع متجدد وليست مصر سوى أحد ميادينه، وهو ماكانته على عهد الغزو الفرنسى (١٧٩٧)، وحملة فريزر (١٨٠٧). وعلى عهد التحريض الفرنسى لمحمد على فى مغامرته الكبيرة للاستيلاء على قيادة الإمبراطورية العثمانية.

وقد دخل كعامل فى هذا الصراع، سعى الباشوات المصريين - من خلفاء محمد على - إلى الاحتفاظ باستقلال مصر الذاتى عن الحكم العثمانى المباشر، وهو ما دفعهم إلى التحالف مع أطراف أوروبية يدفعها التنافس لدعم هذا الطموح وتدعم هذ التحالف، حين نجح بعض الولاة فى توسيع حدود الولاية، مخالفين بذلك معاهدة لندن ١٨٤٠، مما اضطرهم إلى الاستعانة بأطراف أوروبية لحماية تلك التوسعات من تدخل بقية الأطراف الموقعة على المعاهدة، فكان كل حاكم فى مصر يعكس هذا التنافس الاستعمارى الفرنسى الإنجليزى بشكل أو آخر: فعباس الأول يمثل فترة النفوذ الإنجليزى، وسعيد عصر التفوق الفرنسى، وإسماعيل التفوق الفرنسى أولاً ثم الإنجليزى ثانيًا[٥].

احتفظت فرنسا فى هذا الصراع بقصب السبق لفترة طويلة قبل أن يتقدم النفوذ الإنجليزى تدريجيًا فقد قامت فرنسا بتزويد الخديويين بمختلف

المستشارين، وفتحت أبوابها أمام شبان مصر الذين هرعوا إلى المدارس الفرنسية لتلقى أصول المدنية الغربية، ولم يكن هناك شك فى أن مصر - فيما يتعلق بطبقتى الأغنياء والموظفين - أخذت تنطبع بالطابع الفرنسى، حتى أن القابضين على دفة السياسة الفرنسية بدءوا يحلمون ببسط حمايتهم على مصر، اعتماداً على سياسة التدخل السلمى. وهو الحلم الذى يبرر مساعدة فرنسا لسعيد ثم لإسماعيل على التخلص من التبعية العثمانية، وكردّ فعل لذلك سعت بريطانيا للتحالف مع تركيا وتشجيعها على استرداد سلطتها المباشرة على مصر لكى لا تعطى فرنسا فرصة للتيمز عنها[6].

وكان تحديد المصير المصرى رهينًا بتطور الرأسماليات الأوروبية، وانتقالها من مرحلة تصدير فائض الإنتاج السلعى، إلى تصدير رأس المال المصرفى، ومن شعار المنافسة الحرة اعتماداً على جهاز الثمن، إلى شعار الاستيلاء على الأسواق بالقوة المسلحة والانفراد بها دون بقية الشركاء، وهو التطور الذى كان يجرى التحول إليه تدريجيًا وبدرجات متفاوتة فى ذلك الوقت، وهكذا فإن شعار المنافسة التجارية الحرة، قد حمى مصر لفترة من الاحتلال العسكرى، فالسياسيون الأوروبيون كانوا يرون إذ ذاك أن احتجاز الأسواق جريمة وأنه يمنع التنافس الحر بين المنتجين الصناعيين. وفى سنة ١٨٧٠ قال السياسى الإنجليزى بالمرستون «فلنرق مصر بواسطة تجارتنا .. ولكن لنحجم عن غزوها»[7]. وبتركيز رأس المال فى احتكارات قليلة بابتلاع المشروعات الكبيرة لما هو أصغر منها، ثم باندماج الرأسمال الصناعى والمصرفى، أصبحت الأسواق الموقوفة أكثر أهمية. وأصبح احتجاز بعض الدول الأوروبية لمستعمراتها ميزة يجب اقتسامها معها.

الاستيلاء على السلطة

منذ ذلك الوقت تغير شكل الغزو الاقتصادى الأوروبى لمصر. فانتقل من تصدير للسلع المصنعة أساسًا، مع تصدير لفائض رأس المال فى شكل محدود، واستيراد للمواد الخام، إلى تصدير لرأس المال أساسًا، يصاحبه - بدرجة أقل - تصدير للمواد المصنعة، مع التوسع فى نزح الثروات الطبيعية.

أخذ تصدير رءوس الأموال الأوروبية إلى مصر شكل القروض، التى بدأت فى عهد سعيد ثم تضخمت فى عهد إسماعيل. وفى نهاية حكم إسماعيل كانت ديونه على ثلاثة أنواع:

- أولها: ما عرف باسم الديون السائرة وهى ديون مقابل خدمات، وأعمال تمت بطلب الخديو ولم تدفع أجورها نقدًا، بل بقيت دينًا عليه وأغلب حملة سندات هذا الدين من الفرنسيين.
- أما النوع الثانى: الديون الثابتة، فهى قروض نقدية، اقترضها إسماعيل من المصارف الأوروبية بضمان إيرادات بعض مصالح الحكومة وأغلب حملة سندات هذا الدين من الإنجليز.
- النوع الثالث: هو الديون الداخلية وقد عقدها إسماعيل عندما تعذر عليه عقد النوعين الأولين، واقترضها من كبار ملاك الأراضى المصريين. وأشهرها قرض الرزنامة وقرض المقابلة. وهى جميعًا قروض محلية خرجت من نطاق الصراع بين الرأسماليات الأوروبية الاستيلاء على السوق المصرية، ولكنها أقحمت كبار ملاك الأرض فى الصراع حين اشتد أواره[٨].

وتبدو طبيعة التدرج فى تسلل رأس المال الأوروبى لمصر، إذا ما لاحظنا أن أول قرض اقترضه إسماعيل فى سنة ١٨٦٢ لم يزد على ٣,٢٩٢,٨٠٠ جنيه بينما كان القرض الأخير ٣٢,٤٩٧,١٦٠ ج فى سنة ١٨٧٣. وفى هذه السنة نفسها بلغت القيمة الإجمالية لقروضه ٦٨,٤٩٧,١٦٠ جنيهًا. هذا عن القروض النقدية أو الثابتة. أما ديونه مقابل الأعمال (السائرة) فقد بلغت قرابة خمسة وعشرين مليونًا من الجنيهات. ونلاحظ أن الاحتكارات الإنجليزية كانت أكثر نشاطًا فى تصدير رأس المال، بدليل أن أغلبية القروض الثابتة - وهى النقدية - كانت إنجليزية بينما اكتفت الاحتكارات الفرنسية بتصدير الخبرة والخدمات.

ولم تكن الديون هى الشكل الوحيد لتطويع السوق المصرية للقانون الاستعمارى، فزاد رأس المال المصدر إلى مصر عبر مؤسسات مصرفية أجنبية،

ففى عهد سعيد بدئ فى إنشاء بيوتات مالية أجنبية لتسهيل عملية الاقتراض، وبخاصة للمشروعات الحكومية. فأنشئ «بنك مصر» فى عام ١٨٥٦ وبعد ذلك بعامين حصل أحد الأمريكيين على امتياز استغلال ودائع بيت المال، بما يعود على الحكومة بفوائد على أن يقرضها هذا الشخص بربح ١٠ بالمائة للأفراد. وأنشأت بعض البنوك الأوروبية فى عهد إسماعيل فروعًا لها، كان أولها البنك المصرى الإنجليزى الذى تأسس فى سنة ١٨٦٧ وأقرض الخديو - فى السنة نفسها - قرابة مليونين من الجنيهات، وفى سنة ١٨٦٨ أنشئ بنكان: الفرنسى المصرى والإسكندرية التجارى. وفى سنة ١٨٧٢ أنشئ فرع للبنك الفرنسى الكريدى ليونيه فى الإسكندرية. وقد أسهمت هذه البنوك وغيرها فى تزويد الحكومة بما احتاجت إليه من المال وارتبطت مع الخارج بعلاقات مالية وبخاصة مع البيوتات المالية فى باريس ولندن. وكانت تحصل على أرباح الديون وتوصلها للخارج(٩).

وعندما توقفت الديون فى سنة ١٨٧٧، اتجهت البنوك الأجنبية إلى الأعمال المصرفية البحتة وتوجه نشاطها إلى السوق الداخلية حيث وزعت على أنشطة مختلفة:

- المصارف التجارية وتقوم بأعمال الخصم والقروض بضمان، والإيداع إلى غير ذلك.
- مصارف الرهن العقارى وتقدم قروضًا بفائدة تصل إلى ٩ ٪ بضمان العقارات.
- المصارف الزراعية: وهى شركات تكوّنت للحصول على امتياز إصلاح الأراضى البور القابلة للزراعة.
- شركات النقل والترام والتليفون والموانئ والسكك الحديدية، ثم الشركات الصناعية والتجارية، التى تكوّنت لتصنيع المواد الخام الرخيصة فى مصر، بأيد عاملة رخيصة، وبتمويل أجنبى وافد، مثل صناعات السجائر والبيرة والملح والصودا، وتكرير السكر، وشركات الفنادق، ومصانع غزل وحلج ونسج القطن، وكذلك الشركات العاملة فى التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد).

● أخيرًا شركات تكوّنت للنهوض بأحوال المدن والعمل على إنشاء عقارات مبنية للسكن، وأخرى للمرافق العامة والمياه الغازية.

وهكذا كان عدد الشركات التى تكوّنت فى مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ٧٨ شركة برأسمال مدفوع وسندات قيمتها ٢١,١٦٧,٥٧٥ منها ٤٥ شركة أجنبية برأسمال قدره ١٩,١٠٨,٨٩٣ جنيهًا، وهو مبلغ جلب بأكمله من الخارج. وأما الشركات الباقية وعددها ٣٣ شركة فهى شركات صغيرة أنشئت برأسمال محلى لا يتجاوز مجموعه بالنسبة إليها كلها ٢,٠٥٨,٦٨٢ جنيهًا. وهذا دليل قاطع على ضخامة رأس المال الأجنبى فى تلك الفترة، وعلى سرعة ونشاط تكوين تلك الشركات. وعلى مدى نجاحها السريع الذى كان مشجعًا على التسابق فى تكوينها. وفى سنة ١٨٩٧ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات فى مصر ٣٢,٨٤١,٠٠٠ جنيهًا، وكان رأس المال الأجنبى منه ٣٠,٨٦٨,٠٠٠ جنيهًا[١٠]. وهو ما يعطى مؤشرًا على نمو رأس المال الأجنبى الوافد، وثبات رأس المال المحلى المستثمر على ما هو عليه.

ومع تزايد المصالح الأوروبية الاقتصادية إلى تلك الدرجة كان منطقيًا أن تسعى الاحتكارات الأوروبية إلى حماية مصالحها. ولظروف الصراع الأوروبى، ولأن الاحتكارات الأوروبية يظهر بينها مركز قوى حتى ذلك الحين، لم تتدخل الحراب أو تنطلق المدافع لحماية حملة السندات، على أن المسألة أخذت شكلاً لا يختلف من حيث المضمون عن الاحتلال العسكرى هو التسلل إلى السلطة السياسية والسيطرة عليها.

وكان لا بد أن يتوقف الخديو إسماعيل عن دفع الديون. وعن استهلاك سنداتها،. فيعلن بذلك إفلاس مصر، فيحدث الذعر فى بورصة الإسكندرية، وينتقل بسرعة إلى وزارات الخارجية فى أوروبا وتتجه السياسة الاستعمارية على الفور لتحقيق مخططها، وفى أقل من ثلاث سنوات، كانت مصر تحكم مباشرة بواسطة حملة الأسهم، ممثلى رأس المال الوافد، ومندوبى الاحتكارات الدولية.

● فقد أنشئ صندوق الدين (مايو ١٨٧٦). وكان بمثابة حكومة أجنبية مطلقة التصرف فى مصر، فأعطى سلطات واسعة شملت تسليمه الإيرادات

المخصصة لسداد الديون بموجب النظام الضرائبى الذى كان قائمًا إذ ذاك، والذى حرمت مصر من تعديله، ثم أنشئ مجلس أعلى للمالية يتولى النظام المحاسبى والرقابة المالية.

- وفى اتجاه منح مزيد من السلطة للاحتكارات الأوروبية، مع تمييز الأجنحة القوية فيها، أضيف إلى صندوق الدين نظام الرقابة الثنائية (نوفمبر ١٨٧٦)، حيث عيّن رقيبين أحدهما فرنسى والآخر إنجليزى، يراقب أولهما المصروفات والثانى الإيرادات. وأعطيا حق تعيين الموظفين الماليين وسلطة الموافقة على الصرف من الخزانة.
- وفى يناير ١٨٧٧ جاءت «لجنة التحقق العليا الأوروبية»، لتعيد دراسة الوضع الاقتصادى لمصر، وصدرت عنها مجموعة من التوصيات والتحليلات، كان أهمها من الناحية السياسية، إرجاعها المشكلة المالية إلى السيطرة الأوتوقراطية للخديو، وتوصيتها بإنشاء وزارة مسئولة ذات سلطة فى إدارة البلاد. وقد وضح من تشكيل اللجنة أن الاحتكارات الإنجليزية تأخذ مركزًا ممتازًا تدريجيًا. ذلك أن أغلبية اللجنة ورئاستها كانت لإنجلترا[١١].

وبهذا حلت الوزارة الأوروبية محل الرقابة الثنائية. فشكلت وزارة نوبار (١٧٨٥ - ١٨٩٩)، التى ضمت وزيرين أوروبيين، أحدهما فرنسى للأشغال، وآخر إنجليزى للمالية. واستمرت عامًا ونصف عام، حتى استقالت تحت ضغط **القوى الوطنية، فخلفتها وزارة برئاسة محمد توفيق باشا - ولى العهد آنذاك - كان للوزيرين - الأوروبيين فيها حق الاعتراض على أى قرار لا يوافقان عليه من قرارات مجلس الوزراء.**

حتى ذلك الوقت كان التسلل الأوروبى إلى سلطة الحكم، تسللاً لممثلى «حملة **الأسهم**» أى للدائنين أنفسهم. وفى بداية حكم توفيق (١٨٧٩) أعيدت الرقابة **الثنائية على ألا يكون للحكومة المصرية حق عزل الرقيبين دون موافقة دولتيهما.** وبهذا أصبحت الرقابة الثنائية رقابة لممثلى الدول لا لممثلى حملة السندات ولم تعد مشكلة الديون مشكلة بين مصر ودائنيها، بل أصبحت - من الناحية

الرسمية - مشكلة بينها وبين الدول التى يحمل الدائنون جنسيتها بعد أن كانت كذلك من الناحية الفعلية.

ولم تستول الاحتكارات الأوروبية على السلطة التنفيذية فحسب، ولكنها استولت أيضًا على السلطتين الأخريين: التشريعية والقضائية. كان التسلل إلى السلطة القضائية بطيئًا، بدأ منذ عهد طويل، ولكنه أسرع فى عهدى سعيد وإسماعيل متوافقًا مع خطوات رأس المال الأوروبى. وانتهى إلى فوضى عارمة، بدت ملامحها فيما كانت المحاكم القنصلية تمارسه من سلطات قضائية واسعة، إذ كان الأجانب يحاكمون أمام محاكم يشكلها قناصلهم، وبقوانين بلادهم، اعتمادًا على ما عرف بالامتيازات الأجنبية.

وكان منطقيًا فى ضوء الظروف التى كانت سائدة فى مصر آنذاك أن ترفض الدول أية محاولة تسترد بها مصر سلطتها القضائية على المقيمين بها من الأجانب بحيث تحاكمهم بمقتضى قوانينها. ومن هنا حل نظام **المحاكم المختلطة** محل المحاكم القنصلية فأنشئت مؤسسة سياسية جديدة ذات سلطات واسعة وخطيرة فيما يختص بالأجانب. على أن أهم ما جاء بهذا النظام الجديد، هو نصه على أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذًا عليهم إلا بموافقة دولهم صاحبة الامتيازات، وتكون لتمثيل هذه الدول ما عرف بـ **«الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة»**. وهى مجلس تشريعى أجنبى لا يصدر قانون فى النية تطبيقه على الأجانب دون عرضه على الجمعية المذكورة وموافقتها عليه. وقد تمسكت الدول بما لهذه الجمعية من اختصاصات تشريعية عندما أصدر **إسماعيل** مرسومًا بتسوية الديون فى إبريل ١٨٧٩، إذ اعتبرته الدول تجاوزًا من الحكومة المصرية لاختصاصاتها على أساس أنه لا حق لها فى أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الأجانب دون موافقة الدول الأوروبية ممثلة فى الجمعية المذكورة.

إلى هنا كان «الاحتلال الفعلى» قد وقع بطريقة سلمية تمامًا.

- فالسلطة التنفيذية تمارسها حكومة «مختلطة» تضم وزيرين أوروبيين - أو رقيبين حسب الأحوال - .

- والسلطة التشريعية التى تمارس حق التشريع فى كل ما يتعلق بالأجانب سلطة تمثل الأجانب، وهى صاحبة حق فى الاعتراض على أى قانون وطنى فى النية تطبيقه على الأجانب.
- والمحاكم المختلطة تطبق تلك التشريعات بطريقتها الخاصة.

وهكذا تكوّنت دولة أوروبية داخل مصر، دولة لها رعاياها، ومصالحها الاقتصادية وسلطاتها الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولم تعد مصر دولة مستقلة، بل دولة مختلطة.

وكانت السلطات الثلاث تمارس دورها فى استلاب مصر بشكل متكامل، فالحكومة الأوروبية تبتز الميزانية المصرية بحجة تسديد الديون وفوائدها، والجمعية التشريعية الأوروبية تقف دون دفع الأجانب لأى ضرائب عن أرباحهم الطفيلية، والمحاكم المختلطة تحابى رعاياها حين يختصمون مع أى مصرى وبعد انتشار البنوك التجارية والمرابين الأجانب، مكّنتهم المحاكم المختلطة من انتزاع عشرات الألوف من الأفدنة نقلتها أحكامها من ملكية المصريين إلى ملكية الأجانب.

وبهذا تم الاحتلال السلمى الذى جاءت الثورة العرابية احتجاجًا عليه من الطبقات المصرية التى أضيرت مصالحها به.

الغزو العسكرى .. لماذا؟

تمكّنت الاحتكارات الأوروبية من احتلال مصر، احتلالاً سلميًا عن طريق تكوين مؤسسات اقتصادية وسياسية حلّت محل السلطة السياسية التقليدية فى المجتمع المصرى، وهى سلطة الخديو، على أن هذا الاحتلال السلمى لم يستطع أن يثبت أقدامه، أو يؤكد سلطته وسيطرته إلا بتحوّله إلى غزو عسكرى مسلح، وكان وراء هذا التحول عاملان أساسيان:

- **العامل الأول**: هو اشتداد حدة الصراعات الأوروبية حول «المسألة الشرقية» وكانت المسألة المصرية فى تلك المرحلة وجهها البارز، وقد حتم هذا الصراع أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الأوروبية حسب المسألة لصالحها بقوة السلاح،

بما يضمن مصالح تلك الاحتكارات كلها مع مركز ممتاز للاحتكارات البريطانية التى كانت أبعد نظرًا، حين رأت فى الخلاف المستمر بين الدول الأوروبية خطرًا يمكن مصر من الاستقلال عن النفوذ الأوروبى فآثرت أن تحسم الأمر بقوة السلاح، مقابل مركز ممتاز، وإن لم يكن مركز «المنفرد».

● **العامل الثانى:** - والأهم - هو تطور حركة المقاومة المصرية إلى الحد الذى كاد يحبط خطة الاحتلال السلمى، بخاصة وقد استطاعت الحركة الوطنية فى البداية أن تدمر إحدى المؤسسات الأوروبية، بإسقاطها الوزارة المختلطة، وباتجاهها إلى تمصير السلطة التنفيذية، ووضح خطة عملها الرامية إلى إيقاف تسلل رأس المال الأوروبى.

تفاعل هذان العاملان طوال مرحلة الثورة العرابية، وكانا السبب المباشر فى تحول الغزو السلمى إلى غزو عسكرى مسلح. وإذا كان العامل الثانى هو موضوع هذه الدراسة الرئيسى فإن دراسة الصراعات الأوروبية حول المسألة الشرقية، باعتبارها المناخ الذى تحركت فيه قوى الثورة والذى أثر - إلى حد كبير - فى أهدافها ووسائلها، ضرورة لفهم أبعاد الثورة العرابية.

الصراع الأوروبى حول المسألة الشرقية

لم يكن الإطار الذى دارت فيه الصراعات بين الرأسماليات الأوروبية سهلاً، كما قد يبدو أحيانًا، لقد عبّر هذا الصراع عن نفسه تعبيرًا سياسيًا مباشرًا أحيانًا، وبدرجة من الانفصال فى أغلب الأحايين. ومن الممكن أن نلمح هذه الدرجة من الانفصال فى الخلاف المستمر فى وجهات النظر بين الرأسماليين ووزارات الخارجية الأوروبية حول المسألة المصرية. وهو خلاف ينجم - عادة - من أن السياسيين وإن كانوا يعبرون عن مصالح اقتصادية طبقية، فإنهم لا يعبّرون عنها بشكل حسابى أو يومى، وإنما يعبرون عن الخط المشترك الأعظم بين مجموعة من المصالح الفردية، هو المصلحة الطبقية، وفى إطار تصور أعم يضع فى اعتباره العديد من الظروف الدولة والداخلية التى قد يعمى عنها صاحب المصلحة المنفردة أو المباشرة، فى سعيه لمصالحه. ومن هنا فإن ضغط

حملة السندات الأوروبيين على حكوماتهم لكى تتدخل عسكريًا لحماية مصالحهم. كان يجابه أحيانًا بصمت عميق فى دوائر السياسة الأوروبية. بل إن التيمس Times التى كانت تعبر عن السياسة الإنجليزية إذ ذاك وصفت اقتراحًا خاصًا بالمسألة المصرية بأنه «لا يمكن أن يكون صادرًا إلا عن شخص حقير لا حيثية له، كل همه الاحتفاظ بأسعار الأوراق المالية من الهبوط إلى الغد»[١٢]. وقد يئس الدائنون فى بعض المراحل من تدخل حكوماتهم، فتحول الخلاف فى تلك الأوقات إلى خلاف مباشر بين مصر وبينهم فتخلوا بذلك عن بعض تطرفهم. على أن مسافة الخلف بين حملة الأسهم ووزارات الخارجية كانت تقل تدريجيًا، لتزول تلك الدرجة من الانفصال. وتتطابق مصالح حملة الأسهم مع مصالح الإمبراطورية، وترتفع أعلام البوارج حاملة سندات الدائنين.

ومنذ البداية تحرك بعض الماليين الأوروبيين بدرجة عالية من الوعى السياسى بمصالح طبقتهم، وبمفهومهم الإمبريالى للقومية - وهو مفهوم يقوم على الرغبة فى التسلط على القوميات الأخرى وإخضاعها - وقد دفع هذا بعضهم إلى تقديم تضحيات مالية مؤقتة، ومنهم «ديرفيو» المالى الفرنسى، الذى كان يتحرك ويعمل فى الإطار الذى يمكنه من فرض النفوذ الفرنسى على مصر. وقد وصفه خطاب رسمى إلى وزارة الخارجية الفرنسية بأنه «تاجر يشرف الجالية الفرنسية بشخصه وبثروته، وبوصفه مصرفى الوالى - الخديو إسماعيل - وهو بهذا المعنى وزير ماليته الخاص، ولذلك فهو يتمتع بأعظم نفوذ مشروع لديه، وهو يستخدم هذا النفوذ لصالح المصالح الفرنسية فقط»[١٣]، ولذلك كان طبيعيًا أن يتعرَّض ديرفيو لمصاعب مالية جمة فى واحدة من فترات الانفصال بين مصالح الماليين والتعبير السياسى عنها.

وكان وراء هذا التقاعس السياسى، فى دعم مطالب حملة الأسهم، أن السياسة الأوروبية لم تكن تحدد موقفها من المسألة المصرية، كمسألة منفصلة بذاتها، ولكن باعتبارها جزءًا مما عرف بـ «المسألة الشرقية» أعقد مشكلات المجتمع الدولى فى القرن الماضى وأكثرها إثارة للاهتمام.

و«المسألة الشرقية» مصطلح سياسى يصف وضعية الإمبراطورية العثمانية المتسعة الأرجاء ويبلور اتجاهات السياسة الأوروبية حول ممتلكاتها الشاسعة التى كانت تضم سوقًا هائلة تصدر المواد الخام إلى أوروبا، وتستورد سلعها المصنعة، فضلاً عن أنها كانت تسيطر على مواقع استراتيجية مهمة من الناحيتين العسكرية والتجارية. ثم شهدت العقود المتأخرة من القرن الثامن عشر، والعقود الأولى من القرن التاسع عشر تحلل تلك الإمبراطورية نتيجة لتفكك وحدتها السياسية بالحركات الاستقلالية، وانهيار نظامها الاقتصادى أمام الطفرة فى وسائل الإنتاج الأوروبى، وهو ما جعلها مثار أطماع الذين سبقوها فى النمو، وتحكم فى تحديد خريطة الأطماع فيها تلك السمة التى أصبحت من السمات الرئيسية للنظام الرأسمالى، فى مرحلة تطوره إلى الاحتكار، وهى تفاوت درجات النمو بين الاحتكارات.

وفى هذا الإطار تحركت المسألة الشرقية فى أربعة أدوار[١٤]:

- كان الدور الأول منها هو الثورة اليونانية القومية (١٨٢٢) التى حققت استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية. وقد حاول السلطان العثمانى إخماد الثورة مستعينًا بواليه على مصر: محمد على. ولكن محاولته لم تنجح لصلابة الثورة من ناحية، ولتدخل الدول الأوروبية «إنجلترا وفرنسا وروسيا» عسكريًا من ناحية أخرى، وهو ما نتج عنه تحطيم الأسطول المصرى التركى فى واقعة «نافارين» المشهورة، وكان موقف السياسة الأوروبية فى مؤازرة الثورة القومية فى اليونان، جزءًا من موقفها تجاه الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية، وهو موقف يمكن تلخيصه فى الحقيقة التالية: تشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة فى تلك الأجزاء على الاستقلال بأسواقها القومية. مما يؤدى إلى تفكيك النظام الإقطاعى العثمانى.
- وجاء الدور الثانى من المسألة الشرقية بتدخل الدول الأوروبية عسكريًا لإيقاف محاولة «محمد على» للاستيلاء على قيادة الإمبراطورية العثمانية

وإعادة بنائها من جديد وتأكيد وحدتها، تلك المحاولة التى أحدثت ذعرًا شديدًا فى دوائر السياسة الأوروبية، ويلاحظ أن الدول الأوروبية عارضت أيضًا مطامع السلطان العثمانى فى استعادة حكمه المباشر لمصر وساندت محمد على فى الاستقلال الذاتى. وهو ما يخدم سياسة تفكيك الإمبراطورية تلاشيًا لخطر توحيدها.

- وفى الدور الثالث من المسألة الشرقية نشبت الحرب بين الدول الأوروبية نفسها حول الممتلكات العثمانية، فقد رأت الروسيا أن تفاجئ السلطان العثمانى عبد المجيد وتوقف محاولته لإعادة بناء الإمبراطورية من جديد. ولكن إنجلترا لمحت فى هذا التدخل أطماع روسيا فى الاستيلاء على دول البلقان - الجزء الأوروبى من الإمبراطورية - مما يعرض - فى رأيها - التوازن الأوروبى لأشد الأخطار، وحفاظًا عليه انضمت إنجلترا وفرنسا لتركيا فى حرب القرم ضد روسيا (١٨٥٤) ونتيجة لتلك الحرب انسلخت دول البلقان عن الإمبراطورية العثمانية، إذ استقلت رومانيا (١٨٦١)، ثم الصرب وبلغاريا والبوسنة والهرسك فى سنة ١٨٧٨. وبذا حققت الحرب أهدافها، فلم تعط للروسيا مركزًا متميزًا على حساب التحالف الأوروبى. وحالت دون توحد الإمبراطورية العثمانية، وواصلت تفتيتها بانسلاخ الأقسام الأوروبية منها، وتشكيلها دولاً مستقلة.
- خلال هذا الدور من «المسألة الشرقية» اتخذت خطوة ربطته بالدور الرابع منها وهو الدور الذى برز فى أواخر حكم خديو مصر إسماعيل، حين أصبحت المسألة المصرية الوجه البارز للمسألة الشرقية، فعندما وضعت الحرب البلقانية أوزارها عقدت معاهدة سان ستيفانو بين روسيا وتركيا. وكثمن لاشتراك إنجلترا فى تأييد السلطان عقدت معاهدة سرية بينهما نصت على تأجير جزيرة قبرص - وكانت تابعة لتركيا - لإنجلترا ومقابل ذلك ضمنت إنجلترا للسلطان سلامة ممتلكاته الآسيوية شريطة أن يقوم

بإدخال إصلاحات فى آسيا الصغرى، عن طريق وجود قناصل عسكريين بريطانيين متنقلين يقدمون النصائح، ويشيرون إلى التقصير والشكوى، ويشرفون على الإدارة المدنية فى الولايات، ويتأكدون من جباية الضرائب. وهى شروط تعتبر بمثابة إعلان للحماية البريطانية على آسيا الصغرى، وإن كان ذلك بشكل غير رسمى يمكن تحولها فى المستقبل - حين تخف حدة الصراعات الأوروبية - إلى حماية رسمية. ومن ناحية أخرى استهدفت المعاهدة إيقاف الزحف الروسى على البحر الأبيض المتوسط. ومع أن تلك المعاهدة السرية لم تعط ثمارها المرجوّة تمامًا، إلا أنها أحدثت أثرًا خاصًا فى مؤتمر برلين الذى عقد فى سنة ١٨٧٨ لتقرير مصير تركيا الأوروبية وتعديل معاهدة سان ستيفانو، إذ نشرت نصوص تلك المعاهدة السرية فكانت فضيحة لإنجلترا كشفت عن أنها تعقد معاهدات لحسابها الخاص بعيدًا عن زميلاتها الأوروبيات خروجًا على تقاليد العهد السلمى فى الصراع بين البرجوازيات الأوروبية، وإذ ارتكبت إنجلترا - عار العصر - احتجاز الأسواق، فقد ثارت عليها كل حليفاتها الأوروبيات، وبلغ الغضب أقصاه عند الفرنسيين، وبعد مفاوضات بين الطرفين توسط فيها بسمارك توصلاً إلى قواعد للمعاملة بينهما تضمنت ثلاثة شروط رئيسية:

- **الأول:** أن يسمح لفرنسا عند أول فرصة، وبغير معارضة من جانب بريطانيا، أن تحتل تونس كتعويض عن حصول بريطانيا على قبرص.
- **والثانى:** أن يكون حظ فرنسا كحظ إنجلترا فى التسويات المالية التى تتم فى مصر.
- **الثالث:** أن تعترف إنجلترا زعم فرنسا القديم بأن لها حق حماية المسيحيين اللاتينيين فى سوريا. وكان هذا الاتفاق يوقع فى الوقت الذى كانت مشكلة الديون المصرية تصاعدت وتعقدت. وهى المشكلة التى جعلت مصر موضوع الدور الرابع للمسألة الشرقية.

الخديو إسماعيل: حكم سيئ.. وسقوط شريف

تفجرت المسألة المصرية مع أواخر حكم إسماعيل وبدايات حكم توفيق. نتيجة رفض الشعب المصرى لعملية الاحتلال السلمى الأوروبى، وسعيه لإيقافها، وحرصه على استقلال سوقه القومية، وإرادته السياسية.

وإلى أن تأتى التفاصيل الكاملة لحركة المقاومة المصرية فى الفصول القادمة من هذه الدراسة، يهمنا أن نركز هنا على المظاهر التى دفعت الرأسماليات الأوروبية إلى التخوف من الرفض المصرى للاحتلال السلمى، ودفعتها - فيما بعد - لتحويله إلى غزو مسلح.

كان استلاب الأوروبيين للسلطة - كل السلطة - من الخديو إسماعيل، عملاً غير صائب رغم أنه كان الممكن الوحيد أمامهم، فالخديو الذى كان من أذكى ملوك أسرة محمد على، وجد نفسه - بعد ثلاثة عشر عامًا من السلطة الأوتقراطية المطلقة - عاريًا من أى نفوذ، وخاضعًا لسلطة أجنبية، أجهضت أحلامه فى إنشاء مصر الأوروبية وبناء الإمبراطورية الإفريقية وفرضت عليه أن يعيش بمرتب قليل. وانتزعت أملاكه وأراضيه وهو ما دفعه إلى استثمار الرفض المصرى للنفوذ الأجنبى، وتحريكه، لعله ينقذه من الشباك التى تحيط به وتكاد تخنقه.

كانت خطة إسماعيل ذكية، ساعد على نجاحها فى بعض مراحلها أن ظروف التطور فى المجتمع المصرى كانت تتوافق معها، وأحبطها فى النهاية السرعة التى تحركت بها الاحتكارات الأوروبية لإجهاضها، وذلك الرصيد من سوء السمعة الذى كانت القوى الوطنية تحمله لإسماعيل، مما جعلها قليلة العطف على محاولته للتخلص من مأزق هو صانعه.

بنى إسماعيل خطته على التحالف مع القوى الوطنية، لإنشاء مؤسسات سياسية مناوئة للمؤسسات التى أنشأتها الاحتكارات الأوروبية، فبدأ يوحى بأنه غير راضٍ عن الوزارة الأجنبية، وهو شعور كان يشاركه فيه الكثيرون عبر عن

نفسه فى مظاهرة مسلحة قام بها بعض الضباط ضد رئيس تلك الوزارة «نوبار» والوزير الإنجليزى «ولسن» لتأخر مرتباتهم، وسقطت وزارة نوبار، إلا أن الوزارة الأجنبية - كفكرة - بقيت، بل وأخذ الوزيران الأوروبيان - فى الوزارة التى تشكلت برئاسة ولى العهد محمد توفيق، لتخلف وزارة نوبار - حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء ففشلت بذلك محاولة إسماعيل لإسقاطها كمؤسسة أجنبية أو فى مشاركتها سلطتها، فسعى إلى التحالف مع الأرستقراطية المصرية الزراعية التى كانت منظمة إذ ذاك فى «مجلس شورى النواب».

كان مجلس شورى النواب - الذى أنشأه إسماعيل فى عام ١٨٦٦ - مؤسسة شكلية حاول من خلالها أن يحقق أهدافه المالية فتعينه فى الاقتراض من أمراء الأرض المصريين. ولكن المجلس الذى كان يعبر عن مصالح طبقية خاصة فى جوهره - اكتسب الوعى بمصالح الفئات التى يعبر عنها، فنمت داخله المعارضة لعدد من الإجراءات الحكومية، ثم اتسعت معارضته بتوسع التدخل الأوروبى. فلفتت نظر إسماعيل، وأسرع يحاول تنميتها لعلها تساعده فى استرداد سلطته التى عصفت بها الوزارة المختلطة.

وعندما حاولت الحكومة الأوروبية التى يرأسها ولى العهد محمد توفيق - وأعقبت وزارة نوبار - أن تلغى «قانون المقابلة» بلغت مقاومة مجلس شورى النواب أقصاها. ذلك أن «قانون المقابلة» - الذى استولى بمقتضاه إسماعيل على أموال طائلة من كبار ملاك الأراضى نظير إعفائهم من نصف الضريبة على أملاكهم بشكل دائم - كان يمس مصالح النواب بشكل مباشر. ومن هنا تصاعدت المقاومة فى المجلس إلى الحد الذى رفض فيه اتجاه الحكومة إلى إلغاء القانون. وقاوم أعضاؤه محاولتها لفض الدورة التشريعية، وأسرعوا بتقديم «لائحة وطنية» للخديو يطالبون فيه بإعطائهم سلطة تشريعية كاملة، ويقترحون مشروعًا مصريًا لتسوية الديون، يناقض مشروع الوزارة الأوروبية، وهو ما كان يعنى إسقاط تلك الوزارة - ووافق إسماعيل على اللائحة، وكلف «شريف باشا» - الوجه السياسى المعبر عن تلك الأرستقراطية الزراعية - بتأليف وزارة من «أعضاء أهليين مصريين مكلفين بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه».

وبذلك حقق إسماعيل هدفه، فتحالف مع القوى الوطنية المصرية فى إقامة مؤسسات سياسية مناوئة للمؤسسات الأوروبية، فتشكلت وزارة مصرية. وبدئ فى إعداد دستور جديد يعطى النواب سلطة تشريعية كاملة. وأصدر مرسوماً بتسوية مصرية للديون تستند على المشروع الذى اقترحه ممثلو الأرستقراطية الزراعية فى مجلس شورى النواب. ودعا الرقيبين الأوروبيين للعمل بمقتضاه، وبدا كأن الخديو المشاغب قد أحبط خطة الاحتلال السلمى، وقضى على كل المؤسسات التى كانت تشرف على تنفيذها.

وكان من الطبيعى أن تثور الاحتكارات الأوروبية فتعترض على «اللائحة الوطنية»، وترفض الوزارة - المكونة من أعضاء أهليين مصريين - مسئولين أمام مجلس نواب مصرى»، ولا ترضى بالنظام الدستورى الجديد، أو بالمرسوم الذى صدر بتسوية الديون. فكل تلك المؤسسات والإجراءات هزيمة لها، ولم يكن أمامها مفر من أن تخلع إسماعيل.

لم تتحرك القوى الوطنية آنذاك لحماية عرش إسماعيل؛ لأنها لم تكن قد استكملت قوتها. ولكنها على أى الأحوال لم تكن تعطف على هذا المغامر الذكى الذى ذهب فتحركت مصر بعده، تزيل آثار حكمه الأوتقراطى وطموحه الذى أوقعه فى براثن الذئب الأوروبى.

وإذا كان اللورد كرومر نادراً ما يصدق، فبعض صدقه القليل قوله: «إذا كان حكم إسماعيل باشا سيئًا، فإن سقوطه كان شريفًا».

فرنسا .. وإنجلترا .. فرسان رهان

لم يكن سقوط إسماعيل هو العامل المحدد لبدايات الدور الرابع من المسألة الشرقية، إذ بدأ هذا الدور فى فترة مبكرة عن ذلك بكثير. وارتبط - أساسًا - بخريطة الصراع الأوروبى حول المسألة المصرية.

تحكم فى الموقف الأوروبى أثناء هذا الدور عدة عوامل أساسية:

● أول تلك العوامل وأهمها هو هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية التى خاضتها مع ألمانيا. مما انتهى بظهور قطب قوى جديد فى القارة الأوروبية هو

ألمانيا الموحدة تحت قيادة بسمارك. التى نجحت فى تصفية انتصارات روسيا فى حرب البلقان (١٨٧٧) وحرمتها من الأراضى التى احتلتها نتيجة انتصارها على تركيا وحفظت لتلك الأراضى استقلالها الذاتى.

● ومن ناحية أخرى، فإن إنجلترا كانت ترى أن نجاح تجارتها مع الهند وأستراليا رهين بسلامة الإمبراطورية العثمانية - من الناحية الشكلية ودون أن يكون لها قوة فعلية - باعتبار أن هذه التجارة تعتمد على الطريق البرى خلال أملاك الإمبراطورية وعلى الطريق البحرى عبر قناة السويس. وقد وجدت إنجلترا أن ظهور مراكز قوة جديدة فى أوروبا بتوحيد ألمانيا ونجاح الوحدة الإيطالية وكثرة تدخل الروسيا فى المسألة الشرقية، عوامل لها خطرها. ومن هنا بدأت تتخلى عن سياسة الاحتفاظ بشكلية السيادة العثمانية. وكان من الطبيعى أن تمد بصرها إلى مصر باعتبارها تسيطر على قناة السويس، راغبة فى ضمها إليها أو فى الحصول على مركز ممتاز فيها يكفل لها الحفاظ على طريق مواصلاتها إلى مستعمراتها المهمة.

ويمكن مقارنة موقف إنجلترا من مصر فى أوائل حكم «إسماعيل» بموقفها فى نهايته كدليل على هذا التغيير. فقد رفضت فى أوائل حكمه عرض الروسيا للتدخل المشترك فى «حرب القرم» رغم أن هذا العرض كان يتضمن تقسيم تركيا وجعل مصر من نصيب بريطانيا فى الصفقة وكانت وجهة نظر بريطانيا إذ ذاك أن سلامتها فى الهند مرتبطة بسلامة تركيا التى كانت تقف من الناحية الجغرافية سدًا منيعًا بينها وبين أعدائها؛ لذلك نلمح فى تلك المرحلة - وما سبقها - تأييدها للسلطان العثمانى ضد النزعات الاستقلالية التى كانت تبديها مصر من آن إلى آخر - منذ عهد محمد على إلى أواسط عهد إسماعيل - بتحريض من فرنسا. وكانت فرنسا تغذى تلك النزعات بأمل أن تزيد نفوذها فى مصر عن طريق التسلل السلمى وبخاصة مع ازدياد رءوس أموالها العاملة فى مصر، وتضخم جاليتها بها، ونفوذها الإدارى والتعليمى.

ثم مال الميزان قليلاً فى حكم «عباس» تجاه إنجلترا، فقد كان ذا ميول بريطانية واضحة، وفى حكم «سعيد» عادت كفة فرنسا إلى الرجحان واستمرت كفتها راجحة أيضًا كذلك فى أوائل عهد «إسماعيل». بيد أن تحكيم «نابليون الثالث» فى موضوع الخلاف بين «إسماعيل» وشركة قناة السويس، وهو التحكيم الذى يعتبر عملية نصب دولية، جعل «إسماعيل» يكره الفرنسيين لفترة، بخاصة وأن شقيقه مصطفى فاضل قام بزيارة لباريس ظن إسماعيل هدفها هو التآمر مع الفرنسيين لخلعه عن العرش. فبدأ يتجه إلى الشركات الإنجليزية يطلب منها أن تورد له ما يحتاجه فطلب ما قيمته مليون جنيه من السكك الحديدية ومهماتها فضلاً عن عمليات فى البحرية المصرية لم تكن محدودة. وفى تلك الفترة كان إسماعيل مصممًا على ألا يعطى مليمًا واحدًا لفرنسا إذا كان ذلك فى مقدوره. ولأول مرة منذ عهد عباس سيطر النفوذ البريطانى على القاهرة[١٥].

على أن هذا الوضع زاد فى حدة التنافس بين الدولتين. وكمظهر لذلك، فإن قروض إسماعيل من فرنسا عندما زادت، تدخلت بريطانيا لكى تلفت نظر الباب العالى حتى يمارس سلطته فى منعه من الاقتراض. وكانت تهدف بذلك إلى إحباط خطة فرنسا للتسلل إلى مصر. وطوال تلك الفترة كانت بريطانيا تطرح سياسة الاحتفاظ بالإمبراطورية العثمانية فى حالة لا تسمح باختلال التوازن الأوروبى وهو ما ظهر واضحًا عندما أعلنت تركيا إفلاسها فى سنة ١٨٧٥، وعجزت عن تسديد ديونها إلى البيوتات الأوروبية المالية، إذ حال الصراع الأوروبى دون انفراد إحدى الدول بالعمل ضد تركيا، كما حال دون عمل موحد. مما جعل السلطان يخطر حملة الأسهم والسندات التركية بأن يقنعوا بالقليل الذى قسم لهم وهم صاغرون.

على أن التغير فى موقف إنجلترا - للأسباب التى ذكرناها - لم يكن مفاجئًا. فقد بدت بشائره فى مسارعتها إلى شراء أسهم قناة السويس «نوفمبر ١٨٧٥» متصورةً أن إعلان إفلاس تركيا سيؤدى إلى انهيار قوة مصر وتركيا معًا، وهو ما يحقق لها أهدافها. ثم بدأت تتدخل بعد ذلك تدريجيًا وهدفها الرئيسى الاستيلاء على مصر منفردة.

فقد بادرت بإرسال بعثة «كيف Caue» التى كلفت بدراسة أحوال المالية المصرية. وعلى الرغم من أن البعثة ذهبت أساساً بناء على طلب الخديو إسماعيل الذى أبدى احتياجه إلى استشارة مالية، فإن بريطانيا تحت حكم المحافظين - كانت قد حققت نصراً بشراء أسهم قناة السويس بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية التى كانت قد اتسعت فى مصر، وهو ما جعل وزير خارجيتها «اللورد دربى» يكلف المستر «كيف» بأن يفاوض الخديو وحكومته فى إدارة مصر ومركزها المالى، وأكد اللورد لمبعوثه أنه لا يشك فى أن الخديو «سيكون صريحاً صراحة تامة فى معاملته للجنة وأنه سيسهل لها الوقوف على حقيقة شئون مصر المالية» وطالبه بأن يقدم تقريره للحكومة الإنجليزية[١٦]. ولم ينس اللورد دربى كذلك بأن ينبه كيف بأن «يتصيّد المعلومات التى قد تكون كبيرة الأهمية لمصر أو لإنجلترا»[١٧].

وهذا التحديد لمهمة اللجنة يكشف عن أنها لم تكن لجنة خبراء بصفتهم الشخصية، ولكنها تحولت إلى لجنة أجنبية سياسية ممثلة لدولة تطمح إلى التدخل وترتب له. وقد أثار ذلك غضب الخديو إسماعيل، وكان أحد أسباب فشل اللجنة فى عملها.

أما السبب الثانى لفشل اللجنة فى مهمتها فكان تحرك فرنسا السريع. وقد أزعجها ميل بريطانيا للعمل منفردة فى المسألة المصرية. فسارعت وأرسلت مندوباً عنها لينافس المستر كيف ويعرض على الخديو اقتراحات حملة السندات الفرنسيين. وعرض ذلك المندوب مشروعاً بإنشاء «بنك وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون - إنجليز وفرنسيون وإيطاليون - يقوم بتوحيد الديون ويشرف على ردها». فعارضت بريطانيا ذلك بمشروع مراقبة مالية بحتة. وقد تصرفت الحكومة الإنجليزية بنذالة وبشكل تآمرى فيما يتعلق بالمعلومات التى حصل عليها «كيف» عن مالية مصر. فعندما سئل المستر دزرائيلى - رئيس الوزراء البريطانى - عن موعد نشر تقرير كيف، أجاب بأن الخديو يعارض فى ذلك كل المعارضة. وكان معنى هذا القول أن التقرير لا يبعث على الرضا وأنه يحتوى على ما يؤكد

سوء أحوال المالية المصرية مما أفقد الخديو ثقة البيوتات المالية ودفعه إلى إعلان عجزه عن سداد الأقساط وبالتالى إعلان إفلاس مصر[١٨].

كانت الخطوة التالية فى الصراع بين إنجلترا وفرنسا للحصول على مركز ممتاز ضمن خطة الغزو السلمى لمصر، هى الصراع حول «صندوق الدين»، وكانت فكرته فى الأصل فرنسية وبديلة لفكرة البنك الوطنى التى سبق وعرضها الفرنسيون، وقد قبل بها الخديو بعد إعلانه الإفلاس وفقده الثقة بالإنجليز. فأصدر مرسومًا فى مايو ١٨٧٦ بإنشائه على أن يوحد الديون الثابتة والسائرة فى دين موحد فائدته ٧ ٪ من قيمته الاسمية يستهلك فى ٦٥ سنة، وتحبس على سداده بعض موارد الحكومة. وقد اعترضت بريطانيا على المشروع لأنه يعطى الفرنسيين - وهم أصحاب الدين السائر - تعويضًا كبيرًا، بينما كان ضارًا بحملة الأسهم الإنجليز - أصحاب الدين الثابت - وأهم من ذلك أن إنجلترا رأت أن ممثلى حملة الأسهم فى الصندوق لم يخولوا سلطة استثنائية، وإنما سيكونون موظفين فى الحكومة المصرية، يحق للخديو عزلهم متى شاء. ولأن مطامح إنجلترا فى ذلك الوقت كانت مطامح سياسية، عبّرت عنها «التيمس» بقولها إنه يجب أن نقوم «حكومة حامية» للخديو، فتمد إليها يد مساعدتها علنًا نظير قبول سلطتها الحامية[١٩]. فقد رفضت مشروع صندوق الدين، لأنه لا يضمن وجود هذه الحكومة الحامية. وإذ أصر الخديو على موقفه وأنشئ الصندوق بالفعل، وافقت إنجلترا تحت ضغط الدائنين الإنجليز على الاشتراك فيه، ولكن هذا الاشتراك تم بعد تحايل يحقق لها جزءًا من أهدافها. فقد أرسلت «المستر جوشن» إلى فرنسا ففاوض الدائنين الفرنسيين، وعقد معهم تسوية مالية، ولضمان أقساط تلك التسوية اتفق على قبول الموارد التى عرضها إسماعيل فى مشروع صندوق الدين، ولحسن إدارة تلك الموارد فلا بد أن يكون هناك بجانب صندوق الدين مراقبان عامان يشرف أحدهما على الإيرادات، والآخر على المصروفات ويشتركان فى إعداد الميزانية دون أن يكون لهما الحق فى التدخل فى أعمال النظار ويكون تعيينهما وعزلهما بقرار من الخديو.

مع احتفاظ الخديو بحق تعيين وعزل الرقيبين فإن سلطتهما فى الواقع كانت تستند إلى واقع اقتصادى محدد، وإلى ضعف وارتخاء السلطة فى مصر نتيجة لتسلل رأس المال الأوروبى. وكان الخديو رغم بوادر المقاومة المتعددة التى يبديها يفقد قدرته على العمل تماماً إذا اتفق الفريقان – الإنجليز والفرنسيون – إذ كان يستفيد من الصراع بين حملة القراطيس؛ لأنه فى فترات الصراع يكون فى حماية إحدى القوتين المتصارعتين.

وخلال قرابة عامين كانت السلطة الحقيقية فى أيدى المراقبين رغم أنهما – من الناحية الشكلية – كانا موظفين أجنبيين يعملان فى خدمة الخديو، ممثلين لحملة سندات الدين. وقد أعلنت الحكومة الإنجليزية فى ذلك الوقت أن المراقب العام أو المندوب فى صندوق الدين ليس ممثلاً رسميًا لها. ولكن المراقبين – نتيجة لبعض المتاعب المالية – اقترحا على الخديو عمل «تحقيق دولى» عن حاجة البلاد المالية، للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الأسهم وبين مصالح المصريين. وقد رفض الخديو الفكرة فى البداية ولكنه وافق بعد ذلك بشرط أن تعالج اللجنة فقط موضوع البحث عن موارد جديدة، ولما أصرّ الدائنون على بحث المصروفات هى الأخرى، بدعوى تقليل الزائد منها، اضطر إلى الإذعان، وكان هذا معناه إفقاد السلطة المصرية كل مكانتها وخضوع المالية المصرية لتفتيش وإدارة أوروبية. وهو ما تحقق بصدور قرار الخديو بتشكيل «لجنة التحقيق الدولية» فى إبريل سنة ١٨٧٨م.

تشبثت فرنسا بإبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة فحذرتها إنجلترا وذكرتها بأن الخديو «مازال حاكم البلاد المستقل». ووافقت على شرط الخديو بأن يكون فى اللجنة عضو مصرى وأن تظل صفتها مالية بحتة. ورغم ذلك فقد حرصت إنجلترا على أن يكون لها النفوذ الأكبر فى اللجنة. وجاء تقرير اللجنة فى النهاية فضحًا للإدارة المالية المصرية.

ولعلاج الخلل الذى كشفت عنه اللجنة خرجت بتوصية سياسية على جانب كبير من الخطورة. هى أن يتنازل الخديو عن سلطته الأوتقراطية. لا لممثلى

الشعب المنتخبين، بل لوزارة كانت بالاسم تحت رئاسة مصرى هو نوبار، وهى تمثل أصحاب الديون وتضم وزيرين أجنبين. وهكذا استبدلت أوتقراطية الخديو - بتعبير روزشتين - بأوتقراطية حملة الأسهم[٢٠].

وبتشكيل الوزارة - فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - برئاسة نوبار ودخول ولسن فيها كوزير للمالية، ألغى مكتب المراقبين العامين، وأحيلت اختصاصاته إلى وزير المالية الإنجليزى. واحتجت فرنسا وطلبت أن يكون لها كرسى فى الوزارة فعرضت إنجلترا عليها وزارة الأشغال، فقبلته، وعين دى بلنيير - الرقيب المالى الفرنسى - ناظرًا للأشغال، وأضيفت إليه اختصاصات جديدة هى السكك الحديدية ومصلحة البريد. وليس أدل على طبيعة الصراع الأوروبى الذى يهدف لحكم مصر حكمًا سياسيًا مباشرًا من أن إيطاليا طلبت منصب وزير الحقانية، وطلبت النمسا منصب وزير المعارف. وبعد مفاوضات بين الدول اكتفت الأولى بمنصب رئيس الحسابات وقبلت الثانية منصب مساعد وزير المالية[٢١].

وعندما عزل إسماعيل الوزارة الأوروبية واتجه إلى التحالف مع القوى الوطنية أرسلت بريطانيا تلومه على ما فعل وتطلب إعادة الوزيرين الأوروبيين وهددته فى حالة الرفض باتخاذ ما يلزم من الإجراءات للدفاع عن مصلحتها فى مصر والبحث عن خير الطرق التى تكفل صلاح الحكم ورفاهية البلاد[٢٢]. ورفض الخديو تدخل إنجلترا وأصرّ على عدم إعادة الوزارة الأوروبية ودعا الرقيبين إلى أداء أعمالها فرفضا، ولما أصرّ على موقفه طلبت فرنسا خلعه وتحمست لذلك، واقترحت أن تقوم مع إنجلترا باحتلال مشترك لمصر، ولكن الفريق البعيد النظر من الساسة الإنجليز رفض ذلك. وكانت السياسة الفرنسية قد توصلت فى ذلك الحين إلى أن تدخل إنجلترا فى المسألة المصرية قد يقضى تمامًا على أمل فرنسا فى احتلال مصر. ومن هنا فقد كانت تقترح دائمًا العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فإذا استحال ذلك فيجب أن تحتل تركيا مصر. أما إنجلترا فقد كانت تتحيّن الفرص للعمل المنفرد فى مصر. على أنها قد تخلت عن هذه السياسة لفترة قصيرة عندما تدخلت ألمانيا سياسيًا للحفاظ على مصالح رعاياها، الأمر

الذى حرّك احتمالات الخطر، فوافقت على العمل المشترك مع فرنسا لعزل إسماعيل.

وفى الفترة الأولى من حكم الخديو توفيق، أخذ الصراع الدولى أشكالاً أكثر هدوءًا، نتيجة لانصياع توفيق من ناحية لنصائح القناصل، ولأن محاولات إسماعيل للالتفاف على مؤسسات الغزو السلمى كانت قد انتهت، فاستقرت تلك المؤسسات من ناحية أخرى. وفى البداية حدثت أزمة الحقوق الاستقلالية الخاصة لمصر. وهى الحقوق التى كان إسماعيل قد حصل عليها من الباب العالى وتضمنها فرمان ١٨٧٣ وكان هذا الفرمان يتضمن حقوقًا أربعة نالتها مصر. أولها جعل ولاية العرش وراثية فى أسرة إسماعيل، وثانيها تخويل مصر حق عقد معاهدات تجارية مع أية دولة دون الرجوع للباب العالى، وثالثها حق مصر فى عقد القروض وأخيرًا إطلاق يدها فى زيادة عدد جيشها إلى أى عدد تريد.

وحينما أبدى السلطان العثمانى - بعد عزل إسماعيل - رغبته فى إلغاء تلك الامتيازات وحجبها عن توفيق عارضت فرنسا، بينما أيّدت إنجلترا ذلك ما عدا موضوع وراثة العرش إذ رأت أنه ذو أهمية خاصة لإيقاف الصراع الدموى بين الأسرة الحاكمة حول العرش. وعادت فرنسا فأصرت على ضرورة إطلاق يد الخديو فى عقد المعاهدات التجارية، أما موضوع الجيش، فقد اتفقت الدولتان على تحديد عدده فى وقت السلم بما لا يزيد على ١٨ ألف جندى. واتفقت الدولتان فى النهاية على سلب الخديو حق عقد القروض[٢٣].

ومن أهم التعديلات التى أدخلت على نظام المراقبة الثنائية فى أول عهد توفيق اعتبار المراقبين غير قابلين للعزل إلا بموافقة حكومتيهما وهو ما حول الرقابة الثنائية إلى رقابة سياسية صريحة وقد حدث خلاف بين حزبى الأحرار والمحافظين فى مجلس العموم البريطانى عقب الغزو - حول مسئولية كل منهما عن حدوثه - وكان رأى الأحرار أن الرقابة الثنائية اعتبارًا من عام ١٨٧٩ قد تحوّلت إلى رقابة سياسية، وقال جلاد ستون - زعيم الأحرار - فى مجلس العموم البريطانى، إنه قبل ذلك التاريخ لم تكن للحكومة البريطانية علاقة

بالرقابة وكانت مصر تملك حق عزل الرقيبين ثم قال يخاطب المحافظين: «إنكم باستيلائكم على هذا الحق من مصر فى سنة ١٨٧٩ قد أتيتم بالتدخل الأجنبى إلى صميم البلاد وأنشأتموها مراقبة سياسية بكل ما يحمل هذا التعبير من معنى»(٢٤).

على أن هذا التغير كان شكليًا - فى الغالب -، وتكمن دلالته الرئيسية فى أن الصراعات الأوروبية قد تبلورت أكثر بحيث أصبحت بعض مراكزها قادرة على السفور عن وجهها. أما المضمون الحقيقى للتدخل فيصفه اللورد كرومر فى تصويره لكيفية عمل الرقيبين، وكان أحدهما لفترة، فيقول: «إن نجاح المراقبة كان رهنًا بإنكار الذات من جانب المراقبين بحيث يكتفيان بشد الخيوط من وراء الكواليس ويتجنبان الظهور على المسرح إلا لمامًا»، وكان من رأى كرومر أيضًا أن الوزراء المصريين «مجردون من القوة التى تجعلهم يعارضون أى ضغط تمليه مصلحة الأوروبيين كما أنهم عاطلون من الثقافة والتعليم التى تهيؤهم لمقاومة ذلك الضغط». ولأن الظروف لم تكن إذ ذاك «تلائم مطلقًا إيجاد حكم أوروبى مباشر» فقد رأى كرومر أنه من الأفضل «منح المراقبين سلطة عامة للمراقبة والتفتيش مع ترك باقى مهمة الرقابة للرقيبين نفسيهما بما لهما من هيبة ونفوذ»(٢٥).

الصراع حول أسلم الطرق لإجهاض الثورة

مع ظهور بشائر الثورة العرابية، دار الصراع بين الاحتكارات الأوروبية بوجه عام وبين القطبين الكبيرين بينهما - إنجلترا وفرنسا - بشكل خاص، وكان محوره الأساسى التوصل إلى أسلم الطرق لإجهاض تلك الثورة، ويبدو أنه كان محتمًا من البداية أن يتم ذلك بالغزو العسكرى المسلح، فقيام الثورة كان يعنى فى الأساس إيقاف عملية الغزو السلمى، وإنهائها تدريجيًا وقد عبّر السير أوكلند كولفن Aucklind Colvin عن وعيه بما تشكله الثورة من خطر فقال إنه يظن أن هناك خطرًا مزدوجًا لا بد من وقوعه «هو ابتداع خطة تهدف أولاً: إلى تجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات. وثانيًا: إلى التخلص من التغلغل الأجنبى فى الفروع

الإدارية التى ليست عليها التزامات مباشرة»[٢٦]. ومن هنا جاءت حركة الثورة فى جو يأتمر بها، ويسعى جاهدًا لإجهاضها، والحقيقة أن عدم الإسراع فى إجهاض الثورة يعود إلى عدة عوامل، على رأسها - بلا شك - أنها تميّزت بصلابة ومرونة مكّنتها من الصمود للعواصف قرابة تسعة عشر شهرًا، إلا أن هناك عوامل أخرى ساعدت على إرباك الدول الأوروبية، وعطلت مبادرتها للعمل.

وعلى رأس تلك العوامل حدوث التغير فى المراكز السياسية فى كل من بريطانيا وفرنسا، على مشارف الثورة أو فى أثنائها، ففى خلال عام ١٨٨٠ جرت الانتخابات البريطانية بين حزب الأحرار وحزب المحافظين. وقد دار الصراع خلالها على مسائل السياسة الخارجية أكثر منها على أى شىء آخر، فهاجم جلادستون - زعيم الأحرار - بكل قوته مشروعات دزرائيلى - زعيم المحافظين - للتوسع الاستعمارى ووصف تدخله فى الآستانة وبرلين لمصلحة الأتراك بأنه عمل غير أخلاقى كما أنحى بأشد اللائمة عليه لاستيلائه على قبرص وشرائه أسهم قناة السويس واعتدائه على مصر. وهاجم حملتى الأفغان وجنوب إفريقيا اللتين كانت حكومة دزرائيلى قد جردتهما لإخماد المقاومة ضد الاستعمار هناك.

وبالنسبة إلى مصر، فقد حدد جلادستون وجهة نظره فى التدخل فى المسألة المصرية، فى مقال بعنوان «العدوان على مصر» نشرته له مجلة «القرن التاسع عشر» فى عدد أغسطس ١٨٧٧. وقد أكد جلادستون فيما بعد تمسكه بما ورد فى هذا المقال من آراء وخطط حول المسألة المصرية. عارض جلادستون فى هذا المقال العدوان على مصر على أساس أنه يزيد فى ثقل الحكم الشرقى الموضوع على عاتق بريطانيا والذى أصبح ثقله عظيمًا إذ ذاك، فضلاً عن أن توسعه سوف يقود إلى مجازفات أخرى فى إفريقيا مما يعرض الأمن الإنجليزى للتوسع الخطر. كما أن الزعم بأن حماية طريق الهند رهين باحتلال وادى النيل كان فى رأيه زعم خاطئ، لأن طريق رأس الرجاء الصالح، عنده، هو طريق المواصلات الحقيقى. وأشار جلادستون فى مقاله إلى أن أى احتلال لمصر سيكون توديعًا لكل ما بين إنجلترا وفرنسا من علاقات ودية. وصحيح أنه قد لا يحدث عراك فى الحال ولا مظاهرات خارجية ولكنه سيكون حقدًا متأصلاً وساكنًا.

وإذ أسفرت الانتخابات عن أغلبية كبرى للأحرار فقد دعى جلادستون فى إبريل ١٨٨٠ لتنفيذ هذه السياسة. ولكن عددًا من العاطفين على الأحرار كانوا يرون أنهم «لا يعرفون شيئًا عن الشرق وسيجبنون عن مخالفة سياسة المحافظين، كما سيخافون تنفيذها كما هى إلى النهاية»[٢٧]. ولعل هذا هو السبب فى اضطراب السياسة الإنجليزية لبعض الوقت حول المسألة المصرية.

وبالنسبة إلى فرنسا فقد سقطت وزارة «دى سانت هيلير» Saint Hilaire فى أواخر نوفمبر ١٨٨١، وتولى المسيو «ليوجامبتا» رئاسة الوزارة الفرنسية ووزارة الخارجية خلفًا لسانت هيلير. وكان جامبتا - كما يصفه اللورد كرومر - «رجلاً قويًا ساع بروحه المتسلطة إلى فرض سياسة جديدة على المسألة المصرية عنى شخصيًا عناية خاصة بتنفيذها»[٢٨]. وكانت وزارة جامبتا قصيرة العمر إذ لم تستمر سوى شهر واحد تقريبًا، وخلفه دى فريسينيه De frey cient الذى ظل يتولى الرئاسة والخارجية من يناير ١٨٨٢ إلى ٢٩ يوليو ١٨٨٢. وبينما كان جامبتا يحاول أن يجد لفرنسا موطئ قدم فى الأرض المصرية، ملحًا على فكرة العمل المشترك بين إنجلترا وفرنسا، محاولاً إجبار إنجلترا على العمل المشترك مع فرنسا قبل أن تنتهز الفرصة للعمل وحدها، كان «دى فريسينيه» أقل حسمًا، وأقل إدراكًا لمطامح إنجلترا، مما جعلها تفوز بالنهاية باحتلال مصر منفردة. وكان هذا التغيير فى القيادات السياسية العليا، ذا أثر فى تحديد سرعة جريان الحوادث، ولكنه لم يستطع أن يغير مسار الظاهرة التاريخية أو يستبدلها بغيرها.

ويمكن أن نتتبع موقف الدولتين من الثورة العرابية على النحو التالى:

- وقفت الدولتان موقف المتفرج عند انفجار الثورة فى مظاهرة فبراير ١٨٨١ المسلحة التى عزلت عثمان رفقى. وفيما عدا موقف السير كولفن - الرقيب المالى البريطانى - الذى نصح الخديو بإطلاق الرصاص فيما بعد وأثناء مظاهرة ٩ سبتمبر والمسيو دى رنج القنصل الفرنسى العام الذى عمل على تشجيع الضباط بعد مظاهرة فبراير مما أثار حنق الخديو عليه ودفعه إلى طلب سحبه إلى بلاده، فيما عدا هذين الموقفين فإن الفترة بين مظاهرة فبراير ومظاهرة سبتمبر ١٨٨١، كانت فترة تأمل واستشكاف.

● وبانفجار ثورة سبتمبر ١٨٨١، طالبت بالدستور والوزارة المسئولة أمام البرلمان، فسارعت الدولتان بالاجتماع للتشاور، وأكد «سنت هيلير» - وزير الخارجية الفرنسى - إيمانه بضرورة العمل المشترك مهما كانت الظروف وذكر بما سبق أن أشار به حول بسط الرقابة الإنجليزية الفرنسية على الجيش المصرى، كما عارض فى إرسال جنود تركية إلى مصر فى الظروف الحاضرة بالذات، لأن ذلك يؤدى إلى تعزيز نفوذ السلطان العثمانى فى مصر. وكانت الحكومة الفرنسية ترفض التدخل التركى لأنها كانت تخشى من ازدياد مزاعم السلطان وارتفاع هيبته بين مسلمى شمال إفريقيا إذا سمح لتركيا بالتدخل مما قد يمتد أثره إلى تونس فيثير فى أهلها روح رفض الاستعمار الفرنسى. وكانت فكرة فرنسا فى فرض الرقابة على الجيش تقوم على أن ترسل الدولتان قائدين عسكريين «يكون لهما فى الجيش المركز نفسه الذى للمراقب الإنجليزى وزميله الفرنسى حيال المالية»، وحاولت إنجلترا أن تتخلص من الاشتراك فى هذا العمل الذى يدعم النفوذ الفرنسى فتساءلت عن النتائج المتوقعة إذا فرض وتجاهل الجيش المصرى وجود هذين الرقيبين، فأجاب سنت هيلير بأن الواجب عندئذ التصريح بأن القائدين مؤيدان من الدولتين، واستطرد يقترح القيام باستعراض بحرى مشترك ترسل فيه الدولتان سفنهما إلى الإسكندرية[٢٩] وكانت إنجلترا تحاول دفع السلطان العثمانى لإرسال قائد تركى إلى مصر كمبعوث يؤكد سلطة الخديو. وحين عرضت الفكرة على الفرنسيين رفضوها؛ لأن «إرسال قائد تركى إلى مصر قد يقود - فى نظر الفرنسيين - إلى إجراءات أخرى تكون خاتمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة»[٣٠]. فى مواجهة هذا الرفض اضطرت إنجلترا إلى إيقاف محاولتها لدى الباب العالى. والحقيقة أن إنجلترا كانت تنفذ إحدى حيلها القديمة وهى دعوتها تركيا للتدخل تهربًا من العمل المشترك مع فرنسا مع التربص للفرصة المناسبة لعمل حاسم تنفرد به، ولهذا فقد حرصت على أن يكون التدخل التركى فى أدنى الحدود، وأكدت «أنه من غير المرغوب فيه قيام السلطان بأى ضغط عملى على مصر حتى تدعو إليه الضرورة بشكل واضح. وفى تلك الحالة يتحتم بحث الإجراءات التى يميلها الموقف قبل الإقدام على التنفيذ»[٣١].

ثم عرضت بعد ذلك فكرة القائد التركى، ولما عارضتها فرنسا، كفت عنها، ولكن بعد أن اقتنع بها السلطان وأوفد فعلاً مندوبه على نظامى باشا.

استاءت الدولتان من إرسال السلطان لبعثه على نظامى باشا، ورأتا أن تعلنا احتجاجهما عليها بتقديم مذكرة مشتركة، وإرسال بارجتين إلى الإسكندرية. ونصت المذكرة - وهى مؤرخة فى ٤ نوفمبر ١٨٨١ - على أن الدولتين ستقدمان للخديو ولحكومته كل ما تريدانه من المساعدة للاحتفاظ باستقلال مصر الداخلى كما حددته الفرمانات الشاهانية. ومع أن الهدف من المذكرة كان فى الظاهر مجابهة التدخل التركى، فإن ملابساتها كانت مقلقة للقوى الوطنية المصرية إذ تحركت البوارج البحرية الإنجليزية والفرنسية، بما يوحى باحتمال حدوث تدخل عسكرى أوروبى - مما أثار ضجة شديدة انتهت بأن سحبت الدولتان البارجتين مقابل سحب السلطان لمندوبه.

● وعقب تولى «جامبتا» لرئاسة الوزارة حدث انعطاف جديد فى السياسة الفرنسية، فقد أكد لإنجلترا ضرورة العمل المشترك، وألح عليها فى ذلك، وكان هناك خلاف آنذاك بين مجلس شورى النواب وحكومة «محمد شريف باشا» حول الدستور، إذ كان المجلس يصرّ على ضرورة النص فى الدستور على حقه فى نظر الميزانية كاملة، بينما رأت الوزارة أن الميزانية تتعلق بما أسمته «تعهدات دولية» وعلى هذا فمن الصعب السماح للمجلس بالتدخل فى شأنها. وقد وجد «جامبتا» فى الخلاف فرصة لتأكيد مكانة فرنسا بين قوى الصراع حول المسألة المصرية، وكانت سياسة «جامبتا» تقوم على احتضان الخديو وتشجيعه وتوسيع شُقّة الخلاف بينه وبين القوى الوطنية، وقد حدد هذه السياسة فى مقابلة له مع سفير إنجلترا فى باريس فقال: «إنه يعتبر أن تدعيم سلطة الخديو توفيق مسألة ذات أهمية عظمى، وهذا لن يتم إلا ببعث روح الثقة لدى الخديو فى معونة الدولتين من ناحية، وبإفهام أعداء النظام أن الدولتين اللتين أجلستاه بنفوذهما على عرش مصر لن توافقا على خلعه بأى حال من الأحوال، وأن التدخل التركى فى المسألة المصرية مرفوض تمامًا». واقترح جامبتا «أن تعلن فرنسا وإنجلترا فى صراحة تامة أنهما مصممتان على ألا تسكتا على أية فتن جديدة فى مصر»، وذلك عن

طريق «مذكرة تشبه المذكرة السابقة - يقصد مذكرة ٤ نوفمبر ١٨٨١ - على أن تكتب بلهجة خاصة تستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وإنجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف الخديو، وتثبيط لعزائم المهيجين»[٣٢].

وكان ممثلا الحكومتين فى مصر قد تدخلا بالفعل فى مسألة الميزانية، فناب ماليت - قنصل إنجلترا العام فى مصر - وزميله الفرنسى عن حكومتيهما فى إبلاغ الحكومة المصرية رسميًا «أن المجلس - شورى النواب - ليس من حقه الاقتراع على الميزانية إلا إذا نقض الأوامر العالية التى أنشئت المراقبة بمقتضاها»[٣٣]. واختلفت الحكومتان فى تقدير الموقف. فبينما أكدت إنجلترا «أنها لا تريد أن تمنع المجلس بصفة تامة أو دائمة من معالجة الميزانية بل تريد أن يحتاط المجلس عند النظر فيها بأن ينظر بعين الاعتبار إلى المصالح المالية التى تعمل حكومة جلالتها لصيانتها». وحدد ماليت، القنصل الإنجليزى العام، المصالح التى يمكن أن تمس بـ «مرتبات الموظفين التى لم تحددها عقود، فيستطيع مجلس النواب أن يعزل عددًا من الموظفين فى الإدارة وأن يلغى مسح الأراضى». وتشدّدت فرنسا فى موقفها فعارضت أى تدخل من البرلمان المصرى فى الميزانية وطالبت بأن تعمل الدولتان بحزم لإيقاف تدخل النواب فى موضوع الميزانية، لأنه - من وجهة نظر فرنسا - لا بد أن يؤدى إلى قلب النظام الذى وضعته لجنة التصفية وهدم كيان المراقبة الفرنسية الإنجليزية وخراب المالية المصرية[٣٤].

وجاءت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ - التى اقترحها جامبتا - مؤكدة اتجاه الدولتين للتآمر على النظام الدستورى فى مصر، وقد تضمنت تأكيد الدولتين للخديو بأنهما تعتبران «بقاء سموه على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى الفرمانات كافيًا بمفرده فى الحاضر والمستقبل؛ لأن يكفل الأمان وينعش رخاء مصر العام». وأعلنت المذكرة تصميم الحكومتين على «مقاومة» كل ما يدعو إلى حدوث ارتباكات سواء كانت فى الداخل أو فى الخارج مما قد يهدد انتظام الأمور فى مصر»، وأخيرًا فإنهما تثقان فى أن «سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج إليه من الثقة والقوة لتسيير شئون شعبه».

كانت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢، أثرًا من آثار ضغط جامبتا على الحكومة الإنجليزية، التى كانت تخطط لسياستها فى مصر فى ذلك الوقت فى ضوء تحليل للسير كلفن - الرقيب المالى الإنجليزى فى مصر - يقول إن الثورة تتضمن جناحين أحدهما متطرف والآخر معتدل، وأن الأمل فى إيقاف تطرفها كبير. على ضوء هذا التحليل فإن إنجلترا كانت تفضل مركز المراقب انطلاقًا من أن الثورة أقل خطرًا على إنجلترا من العمل المشترك مع فرنسا. لذلك تمت صياغة المذكرة فى وزارة الخارجية الفرنسية، وتحفظت إنجلترا بأن المذكرة لا تلزمها بشىء، ثم حاولت بعد إرسالها أن تصدر تفسيرًا - على شكل تصريح - يقول بأنه أسىء فهمها ولكن جامبتا لم يوافق. وكان من رأى «ماليت» - القنصل العام لبريطانيا فى مصر - أنه «ليس من الصواب فى شىء أن نشجع الخديو على التطلع إلى مساعدتنا إذا التزم خط التحفظ حيال المجلس النيابى، ذلك أن مقاومة المجلس تلقى مصر فى أحضان الباب العالى، وتقوى نفوذ الحزب العسكرى، وتضعف ما نستفيده من النفوذ بأخذنا بناصية الإصلاح المعتدل»[٣٥]. أما كولفن - الرقيب المالى الإنجليزى - فقد اختلف فى التقييم مع ماليت وأشار بالتدخل «لخطورة انفراد مجلس النواب بتقرير الميزانية» وطالب «بأن تعلن الدول بحزم أن لها مصالح مالية فى الإدارة المصرية، وأنها - أى الدول - تنوى استبقاءها وأن تترك المصريين بعد ذلك أحرارًا فى المسائل الداخلية التى لا تتعارض مع ما نالته الدول»، وكان تحليله العام للموقف «أن الإدارة المصرية هى عبارة عن شركة ثلاثية. فإذا لم يكن فى نية الدول أن تعدل نصيبها فلا أقل من أن تعززه فى الحال وتدعمه ولا سيما أن المصريين الآن فى حالة انتقال وتطور»[٣٦].

ومع أن مذكرة ٧ يناير كان تشجيعًا للخديو لكى يبطش بالثورة ويصفى مجلس النواب، وفى أضعف الأحوال فقد كانت إنذارًا لا تخفى دلالته فقد أدت إلى نتائج متعاكسة مع الهدف منها، إذ اختفت تمامًا التناقضات التى كانت قد بدأت تطل برأسها بين الطبقات المكوِّنة لجبهة الثورة، وتوحَّدت تلك الجبهة، فأسقطت وزارة «شريف باشا» وشكل «محمود سامى البارودى» وزارة جديدة، أصدرت الدستور وبه مواد الميزانية بعد تعديلها تعديلاً طفيفًا.

● وجاء التدخل الدولى الثالث فى مايو ١٨٨٢، ليكون سببًا فى إسقاط وزارة البارودى. ففى إبريل اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الجنرالات الجراكسة تهدف إلى اغتيال قادة الثورة، فقدموا إلى المحاكمة العسكرية، وقضت بإبعادهم عن البلاد ومصادرة أموالهم وتجريدهم من رتبهم العسكرية، وعندما رفع حكم المحكمة إلى الخديو للتصديق عليه، نصحه «السير ماليت» بعدم التصديق عليه، وإحالة القضية إلى دائرة أخرى لإعادة المحاكمة. أما القنصل الفرنسى فإنه نصح الخديو بالتصديق على الحكم بعد تخفيفه طالما أن هذا جزء من سلطته، واستمر «ماليت» فى تحريضه فأحال الخديو الأمر برمّته إلى الباب العالى. وعلى الرغم من أن المسألة كانت بسيطة - إلى حد كبير -، فإن ماليت فى رسالته إلى وزير الخارجية الإنجليزى - جرانفيل - أكد أن «الوزارة الجديدة - البارودى - مصممة على تقويض أركان الحماية الإنجليزية الفرنسية»، وأشار إلى «أن نفوذنا فى الواقع آخذ فى التلاشى من يوم إلى آخر، وليس فى استطاعتنا أن نستعيد ما كان لنا من التفوق ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التى ضربت رواقها على البلاد، وفى اعتقادى أنه لا بد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول إلى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية وعليه، فالأصوب التعجيل بها بدلاً من العمل على إرجائها»[٣٧]. إلا أن اللورد جرانفيل اعترض على مشورة ماليت للخديو، بأن يرفع الأمر للسلطان على أساس أن ذلك سيؤدى إلى تدخل تركيا فى المسألة المصرية.

تفاقم الخلاف بين الخديو والوزارة التى دعت مجلس النواب إلى الاجتماع للنظر فى الأمر، وجاءت الدعوة مخالفة للدستور الذى يعطى للخديو وحده حق دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع. ومع تصاعد الموقف قررت الدولتان أن تتدخلا عسكريًا، فبدأتا بإرسال بوارجهما إلى الإسكندرية وبورسعيد، وأرسلت بعض الدول الأخرى بوارج أيضًا، منها اليونان وأمريكا، وكانت الحجة التى اعتمدت عليها الدول أن هناك نذر اضطراب الأمن العام، وأنها تخشى على رعاياها.

جاء هذا التدخل بعد صراع خفى فى كواليس السياسة الدولية بين إنجلترا وفرنسا. فقد اعترضت فرنسا على إقحام تركيا فى الموضوع، وبدا من

تصرفاتها أنها راغبة عن التدخل مما دعا إنجلترا إلى لفت نظرها برقة إلى أنها - إنجلترا - ستكون مضطرة إلى العمل منفردة إذا ما تقاعست فرنسا. وكررت اقتراحًا قديمًا لها بإرسال قائد عثمانى عسكرى إلى مصر تعطى له سلطة تامة لإعادة النظام فى الجيش المصرى على أن يصحبه قائدان آخران أحدهما إنجليزى، والآخر فرنسى وأن يخضع القائد التركى لرأيهما، وأن تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا. واضطرت فرنسا - التى كانت ترفض التدخل التركى لأسباب متعلقة بمركزها فى الشمال الإفريقى المسلم - إلى المعارضة فى التدخل التركى واقترحت استبداله بإرسال بوارج أوروبية إنجليزية وفرنسية، لتخويف الحكومة وحل الأزمة. فإذا لم تحل فإن نزول الجنود الإنجليز والفرنسيين إلى البر لا يوافق رغبة فرنسا.

فى هذا الجو من الصراع قدمت الدولتان مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ وقد نصت على مطالب الدولتين وهى إبعاد عرابى باشا مؤقتًا من مصر مع بقاء رتبه ومرتباته وإرسال كل من على فهمى باشا وعبد العال حلمى باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما، واستقالة الوزارة الحالية. وقد عرضت الدولتان هذه المطالب باعتبارها مقترحات من سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب، ونصحتا الوزارة بقبولها «وعند الاقتضاء تشترطان تنفيذها».

رفضت وزارة «البارودى» قبول مطالب الدولتين على أساس «أن المطالب المدوّنة فى اللائحة التى قدمها قنصلا إنجلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية محضة تختص بالأمور الإدارية التى اعترفت الدول الكبرى دائمًا بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية». وطلب «البارودى» تقديم الطلبات إلى الباب العالى، إذا كانت الدولتان تعتقدان - حقًا - أنها مسألة لا تمس الإدارة الداخلية على أساس أن تركيا هى الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيطرتها. ولما أعلن الخديو موافقته على اللائحة استقالة وزارة البارودى بأكملها استقالة مسببة.

تولّدت أزمة مايو ١٨٨٢ من إدراك السياسة الإنجليزية أن تحليلها الذى يعتمد على إمكانية إجهاض الثورة باحتضان جناحها المعتدل، يجب أن يتم من خلال

عمل فعلى تدعم به الجناح المعتدل دون انتظار لانتصار هذا الجناح فى معركته ضد الجناح المتطرف وهى المعركة التى كان المتطرفون فيها يكسبون يومًا بعد يوم. أما فرنسا فقد رأت فى الموقف خطرًا شديدًا. ذلك أن انتصار الثورة لا يعرض مصالحها المباشرة فى مصر للخطر فحسب، ولكنه يفجر احتمالات الثورة ضدها فى مستعمراتها العربية فى الشمال الإفريقى. وكانت تجابه إذ ذاك بمقاومة فى تونس التى احتلتها سنة ١٨٨١. مما جعلها تزداد خوفًا من الثورة المصرية أن تؤدى إلى بروز فكرة الجامعة الإسلامية، مما يعرض مستعمراتها فى الشمال الإفريقى المسلم «الجزائر وتونس» للثورة. كما رأت فى قهر الثورة بواسطة إنجلترا وحدها، احتمالات اختلال الأمن الأوروبى ومن هنا كانت سياستها تقوم على شعار: لا بد من إجهاض الثورة.. ولكن دون انفراد بريطانيا. والمحرج فى الأمر أنها لم تكن تقبل مخاطرة الاشتراك فى عمل عسكرى يؤدى إلى تبديد قواتها بعيدًا عن أرضها المحاطة بخطر التوسع الألمانى منذ الحرب السبعينية.

السلطان.. من حماية الاستقلال .. إلى إعلان العصيان

لعبت السياسة العثمانية دورًا بارزًا فى المسألة المصرية، وبخاصة فى الدور الذى كانت الثورة العرابية هى جوهر تلك المسألة. وكان من الطبيعى والمسألة المصرية هى جزء من المسألة الشرقية، أن يكون للسياسة العثمانية دورها البارز فى تحديد المصير المصرى، وأن تلعب دور واحدة من قوى الصراع الرئيسية التى حددت تصرفاتها واستجاباتها شكل الحوادث ومسارها.

ومنذ أسدل الستار على الغزو العثمانى لمصر فى عام ١٥١٧م، وحتى الحملة الفرنسية، خضعت مصر للحكم العثمانى بكل طغيانه السياسى واستنزافه الاقتصادى لمواردها. وفيما عدا محاولة على بك الكبير للاستقلال بمصر، تلك المحاولة التى سرعان ما فشلت، فقد ظلت مصر تحت السيادة العثمانية اسميًا، بينما عاد إلى السلطة الحقيقية فيها، بقايا دولتى المماليك الأولى والثانية. ولم تكن سيادة تركيا على مصر تتمثل فقط فى الجزية وأشكال الاستنزاف الاقتصادى الأخرى، ولكن أيضًا فى حرمان مصر من الجيش الذى يحمى إرادتها

المستقلة، واستعداد الجيش العثمانى للتدخل فى أى وقت لقمع أية محاولة استقلالية قد يقوم بها أحد أمراء المماليك.

واستطاع محمد على بمحاولته - التى استندت - أساسًا - إلى القوى الوطنية التى تبلورت سياسيًا فى مقاومة الغزو الفرنسى - أن يصل إلى انتزاع حقوق استقلالية واسعة - ولكن تحرك الدول الأوروبية لإجهاض محاولته فى مراحلها الأخيرة، قيد مصر بمعاهدة ١٨٤٠ التى أعادت توثيق تبعيتها للباب العالى. وعلى الرغم من أن الإمبراطورية العثمانية كانت تخضع لقانون تقسيم المستعمرات الذى فرضه تطور الاحتكارات العالمية مما أدى إلى انتزاع أجزاء متسعة منها، وخضوعها للسيطرة الأوروبية، فإن محاولتها للتخلص من هذه السيطرة وإيقافها كانت محاولة مستمرة. وهذا هو ما يفسر التغير فى موقف السياسة التركية من المسألة المصرية، وطبيعة الدور الذى لعبته فى محاولة حماية مصر من الغزو الأوروبى، ثم تحالفها فى النهاية مع قوى هذا الغزو.

على أن الخط العام الذى حكم الموقف العثمانى من المسألة المصرية، كان الحفاظ على حقوق السلطان بمصر. وبمعنى آخر عدم وقوع مصر فى أيدى الدول الأوروبية. ومن هنا اتجهت تركيا إلى تأييد الثورة، وحجبت تأييدها عن الخديو لوضوح ميله إلى الأوروبيين. ولكن حدود هذا التأييد كانت مشروطة بالحفاظ على المصالح التركية فى مصر، وعلى بقائها تابعة للسلطان.

ومع هذا فإن تركيا لم تكن مطلقة التصرف فى تنفيذ تلك السياسة، إذ كانت تعانى من اضطرابات داخلية خطيرة فضلاً عن تفكك الإمبراطورية، وتسلل رءوس الأموال الأوروبية إليها - على شكل ديون هى الأخرى - وبزوغ حركة دستورية مناوئة للحكم المطلق فى داخلها.

ومن هنا نلاحظ أن السلطان العثمانى لم يقم بعزل إسماعيل بمطلق حريته، بل كان فى هذا - وبخاصة من حيث التوقيت - خاضعًا لضغط إنجلترا وفرنسا. وقد حاول السلطان فى قرار العزل أن يسترد السلطات الاستقلالية الواسعة التى كانت قد منحت لخديو مصر بفرمانات سابقة بدعوى أن ممارسته لهذه السلطات هى التى أدت إلى الصعوبات التى كانت سائدة إذ ذاك فى الموقف المصرى،

واستطاع السلطان أن يسترد بالفعل عدداً من تلك السلطات - كما سبق أن أشرنا - ورغم هذا ظل الأمر الواقع يفرض ابتعاد مصر عن مرامى سلطة السلطان المباشرة بسبب الأوضاع التركية المتدهورة. وفى مواجهة جنوح السلطان إلى عدم عرض فرمان تولية «توفيق باشا» على الدولتين لإقرار شروطه، لفتتا نظره بقسوة إلى أن محاولته لتقوية قبضته على مصر ستؤدى إلى خروجها من يده (٣٧ مكرر).

ويؤشر موقف السلطان من إنقاص الحقوق الاستقلالية لمصر فى فرمان تولية توفيق باشا إلى طبيعة موقفه من قضية استقلال مصر، وطبيعة تناقضه مع الاستعمار الأوروبى، فهو جزء من القوى الاستعمارية الهادفة إلى استعمار مصر. وعندما يتناقض ذلك مع قوى استعمارية جديدة أكثر ضراوة فهو يؤثر الاحتفاظ بحقوق - يمكن أن تكون قليلة - على فقد مكانته تماماً، كما يؤثره أيضاً على التحالف مع القوى الثورية. وإذا كنا سنعالج فى فصل قادم من هذه الدراسة طبيعة نظرة القوى الثورية فى مصر إلى السلطان، فمن الضرورى أن نشير إلى أهم العوامل التى أثرت فى تحديد مواقف السياسة التركية تجاه الثورة العرابية.

أول ما نلاحظه فى هذا الصدد أن موقف السلطان كان موقفاً تجريبياً يتسم «برد الفعل» وذلك لضعفه ولعدم قدرته على إحداث تأثير جوهرى فى السياسة العالمية. ويرجع هذا إلى طبيعة الصراع الأوروبى حول المسألة المصرية. فإنجلترا من ناحية تحتمى بالسيادة التركية الشكلية على مصر لتمنع الاحتلال الدولى لها، أو حتى الاحتلال الثنائى - الأنجلو فرنسى - ذلك أن خطها فى البداية كانت الانفراد باحتلال مصر. وقد حدد اللورد جرانفيل - وزير خارجية إنجلترا - فى خريف ١٨٨١ سياسة بلاده فى هذه المسألة فقال إن بريطانيا «ترى ضرورة المحافظة على الاستقلال الداخلى الذى تتمتع به مصر بمقتضى فرمانات السلطان». وأنها «ترغب فى المحافظة على العلاقات الراهنة بين مصر وتركيا وعدم فصلها»، وزعم أن بريطانيا «تخرج على أعز تقاليد تاريخها الوطنى وتعبث بالمبادئ والقوانين التى أخرجتها إلى الوجود إذا هى حاولت الحد من الحريات - يقصد الاستقلال الذاتى - التى تتمتع بها مصر» وتحفظ جرانفيل

بأن الحالة الوحيدة التى قد تضطر بريطانيا إلى العدول عن خطتها هى وقوع فوضى فى مصر[٣٨]. وهكذا كانت إنجلترا - باعتراف كرومر - «تستعمل تركيا والأتراك بكل ما فيهم من عيوب كأداة مدخرة لمباشرة حفظ النظام فى مصر»[٣٩].

على أن هذا الاحتماء بالسيادة الشكلية التركية على مصر، كان يدفع إنجلترا دائمًا إلى التناقض مع منافستها: فرنسا. ذلك أن إنجلترا تطبيقًا لتلك الخطة التى كانت تسعى دائمًا - وكلما تأزمت المسألة المصرية، ووضحت الأخطار على المصالح الأوروبية - إلى دعوة تركيا للتدخل بأى شكل تقترحه. ومع أنها كانت تحدد أشكالاً للتدخل تضمن عدم تعزيز أقدام تركيا فى مصر. إلا أن فرنسا كانت تثور بشدة على هذا، وتعمل على تعويق التدخل بأى شكل من الأشكال. وكانت السياسة الفرنسية تنطلق من منطلقات ثابتة فى هذا المضمار. فقد كانت تدرك أن إنجلترا تسعى - بالفعل - للعمل منفردة، وأن دعوة تركيا للتدخل، هى فى حقيقتها عملية هروب من مشاركة فرنسا فى التدخل ومحاولة تهدف إلى إقصائها عن السياسة المصرية تدريجيًا. ومن ناحية أخرى فإن تأكيد سلطة السلطان فى مصر كان يعنى تأكيد سلطته على تونس التى كانت فرنسا قد احتلتها حديثًا، والجزائر التى كانت تعانى من ثورات شعبية ضد الاحتلال الفرنسى. وهو ما قد يعطيه - على مستوى السياسة الدولية - حق طلب التدخل.

وتطبيقًا لهذه المنطلقات فى السياسة الدولية إذ ذاك، فإن إنجلترا طالبت - على أثر نشوب الثورة فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢ - الباب العالى بأن يدرس إمكانية إرسال قائد عسكرى تركى إلى مصر لدراسة ما أسمته بأسباب العصيان الذى حدث فى الجيش ولكى يعيد النظام إليه. وعدلت إنجلترا عن طلبها بعد معارضة حادة من فرنسا. ولكن السلطان تبنى الفكرة بعد أن غيَّر شكلها قليلاً ليتغلب على المعارضة الفرنسية. وبدلاً من إرسال قائد عسكرى، أرسل مندوبين للمحافظة على ماله من حقوق السيادة فى مصر. وقد أثارت البعثة التى أرسلها احتجاجًا شديدًا من كل القوى - بما فيها القوى الوطنية - وطلبت الدولتان ألا يتدخل المندوبان فى شئون مصر الداخلية بأى حال من الأحوال، كما طلبتا رسميًا -

وبناء على طلب من الحكومة المصرية - تقصير مدة إقامة المندوبين العثمانيين بمصر إلى أقل زمن مستطاع. وأرسلتا - بالفعل - بارجتين عسكريتين إلى ميناء الإسكندرية، وربطتا رحيل البارجتين برحيل البعثة التركية.

وخلال زيارة البعثة لمصر - خريف ١٨٨١ - التقى «عرابى» بأحد أعضائها وتحادثا طويلاً، ثم أرسل السلطان بعد ذلك خطابين على لسانه إلى عرابى، عبر فيهما عن وجهة نظره فى المسألة المصرية. وفى هاتين الرسالتين أكد السلطان «أسفه أشد الأسف لما سبق أن اعتقده خطأ فى الثوار العرابيين» وأكد «أن جلالته لا يهمه شخص الخديو وإنما على حاكم مصر أن تكون أفكاره ونياته وسلوكه موجهة نحو المحافظة على مستقبل مصر وسيادة الخليفة. وعليه أن يحافظ على ديانة البلاد وحقوقها»، ثم أشار إلى أن واجب «عرابى» الملح الآن هو «أن يتوقى كل ما من شأنه أن يجلب على البلاد التدخل الأجنبى وألا يحيد عن محجة الصواب والحق وألا تسمعوا أقوال الخونة، ولكن عليكم أن تتخذوا جميع الوسائل بالعناية اللازمة والتامة لمنع الأجانب من إحداث الفتنة». وطلب أيضًا «أن يعمل المصريون لتوثيق عرا الاتحاد بين مصر والدولة العلية وأن يمنعوا السبل التى تؤدى إلى خروج بلادهم من الدولة إلى أيدى الأجانب الطامعين فيها كما حصل فى تونس». وهاجم السلطان فى رسالته لعرابى الخديو توفيق؛ «لأنه ضعيف يجرى وراء أهوائه ونلاحظ أن برقياته متناقضة» وذكر أنه «لا يثق بإسماعيل أو بحليم أو بتوفيق». والمهمة الأساسية لعرابى كما يراها السلطان «هى ألا يهمل فى اتخاذ جميع الاحتياطات التى يتطلبها زماننا الحاضر لمنع وقوع مصر فى يد الأجانب». مؤكدًا ثقته الكاملة «فى الشخص الذى يفكر فى مستقبل مصر ويقوى العلائق بينها وبين الخلافة، والذى يحترم جلالته ويراعى الفرامانات، والذى لا يدفع الرشاوى للموظفين ولا ينحرف قيد شعرة عن واجبه، ويعرف أساليب الدسائس الأوروبية ويحتاط لها ويحافظ على البلاد من شرورها - مثل هذا الرجل يسر جلالته ويجد لديه قبولاً». وفى ختام الرسالة طلب السلطان من عرابى «أن يرسل إلى أعتاب جلالته خفية دون أن يعلم أحد ضابطًا من الواقفين على الحقائق فى مصر وممن يثق فيهم لكى يخبر جلالته عن حقائق الأمور بتفاصيلها»[٤٠].

وواضح من هاتين الرسالتين أن الأسس العامة التى يعمل السلطان فى إطارها، هى الوقوف ضد الغزو الأوروبى، والاحتفاظ بسلطاته التقليدية فى مصر. وتدل إشارته عن الشخص الذى يجوز ثقته، على أن هذا الرجل هو عرابى نفسه. وسيحكم هذا الموقف سلوك الباب العالى فى كل التطورات الدولية التى تعرّضت لها المسألة المصرية بعد ذلك.

أثارت مذكرة ١٠ يناير ١٨٨٢ - التى أيّدت بها الدولتين الخديو ضد الثائرين عليه - الرأى العام المصرى والعالمى لأنها كانت تأكيدًا على مطامع الدولتين فى مصر من ناحية. كما أشارت من ناحية أخرى إلى أن الخديو يكاد يكون راضيًا عن هذا التدخل وأن علاقته بالباب العالى آخذة فى التصدع تدريجيًا. وأشاعت المذكرة شعورًا بالقلق من أن تلقى مصر مصير تونس المهلك. وبينما كانت إنجلترا تفضل عدم إرسال المذكرة، واستبدالها بتدخل تركى رغم «أنه ضرر كبير ولكنها مقتنعة بأنه لا يؤدى إلى أخطار سياسة تضارع الأخطار التى تنجم عن الحلول الأخرى»[٤١]. أصرّت فرنسا على إرسال المذكرة.

وقد احتج الباب العالى بشدة لدى الدولتين أولاً، ثم لدى بقية الدول الأوروبية الأخرى وقد بنى احتجاجه على أساس أن تركيا تعتنى «بالمحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر حرصًا على الراحة العمومية وجلبًا للسعادة والرفاهية، ونفى أن هناك أوضاعًا داخلية تتطلب إرسال مثل تلك المذكرة، وبذلك لم يشاطر الدول زعمها أن الثوار عاصون ومهددون لعرش الخديو أو لمصالح الدول، فأكد أنه «يستحيل إبداء أقل الأدلة على ما يؤيد ذلك، أو الاستشهاد بأى حادث داخلى متعلق بمصر يكون داعيًا لإصدار مثل تلك المذكرة» ونبه إلى حقوق الباب العالى فقال: «إن مصر جزء ملازم من ممالك الحضرة السلطانية والسلطة المعطاة للخديو لحفظ الراحة العمومية عند اللزوم والمحافظة على سعادة حال البلاد ولإدارة القطر على محور حسن وتأييد هذه السلطة هى من حقوق الباب العالى وحده ومن اختصاصاته دون سواه»[٤٢].

وكان رد الدول الأوروبية على احتجاج السلطان ذا دلالة خاصة على نظرة هذه الدول لسلطة تركيا على مصر، وتأييدها للتدخل الأوروبى فى الشئون المصرية.

فقد ردت كل من روسيا - القيصرية - والنمسا وألمانيا وإيطاليا على الاحتجاج بأن عبَّرت عن رغبتها فى عدم المساس بالوضع الداخلى فى مصر وبقائه قائمًا على الأسس المتفق عليها مع الدول الأربع والواردة فى الفرمانات السلطانية، كما وأنها تدرك استحالة تعديل ذلك الوضع بتفاهم بين الدول العظمى وبين تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر. ويظهر أن السلطان لم ينتظر مثل هذا الرد. وأثار غضبه استعمال تعبير السيادة الاسمية بدلاً من تعبير السيادة الفعلية[٤٢]. يُضاف إلى هذا أن أهدافه فى الوصول إلى مزيد من السلطان المباشر فى مصر حال دونها ما جاء فى رد الدول عن الوضع الداخلى وصلته بمصالح الدول الأوروبية. وكان هذا الاحتجاج بداية التشاور الدولى المنسق بين الدول الأوروبية لوضع أسس التدخل فى مصر.

وعندما تفجرت أزمة المؤامرة الجركسية، وبدأت مطامع الدول تتبلور أكثر على النحو الذى عكسته المطالب التى تضمنتها مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢، رأى ماليت القنصل الإنجليزى العام أن التدخل الأوروبى ينبغى أن يكون مصحوبًا بتدخل تركى أيضًا. وقال ماليت[٤٤]: «إنه بناء على إلمامه التام بالشعور العام بالقاهرة، يخشى إذا لم يعلن عن اشتراك تركيا فى التدخل وإذا لم يعلن السلطان تأييده للتدخل منذ البدء، فإن النواب والجيش سيأتلفون مرة أخرى مع التصميم على المقاومة. وهو ائتلاف يستحيل تحقيقه لسبب آخر غير السبب المذكور». وتعكس وجهة نظر ماليت تلك تصورًا صحيحًا فى جملته، فإن العناصر التى كانت تشترك فى الثورة اعتمادًا على تأييد الباب العالى لها، كانت ستنسحب - حتمًا - إذا ما شاركت السلطان فى التدخل، كما أن معارضة هذه العناصر للعمل الدولى تزيد من تطرف المعارضين له والحريصين على إفشاله.

لم يخضع السلطان التركى لرغبة الدول بالتدخل فى مصر إلى جوارها، إلا فى ظل التهديد الإنجليزى بأنه «إذا لم يسهم مع إنجلترا لإنهاء الأزمة على هدى اقتراحاتها، فإنها ستضاعف عدد السفن بالإسكندرية وتطيل مدة بقائها إلى أجل غير مسمى»[٤٥]. وبعد تردد قصير من تركيا. أرسلت مبعوثًا عسكريًا كانت الدول تظن أنه قادر على بعث الخوف فى قلوب المصريين، وهو «درويش باشا». وقد

عبَّرت «البال مال جازيت» عن هذا الظن، فقالت إنها لا تشك فى أنه ليس هناك «شىء أكبر أثرًا من قدرة درويش باشا على إثبات سلطته، ولا أبرع من إشارته إشارة عرضية إلى مذبحة المماليك. إن درويشًا رجل من حديد ويحق لعرابى أن يرتجف أمامه فما أن ينطق بكلمة خرقاء حتى يرى رأسه تتدحرج أمامه على السجاد»[٤٦]. على أن بعثة السلطان لم تكن تعمل لحسابها وحدها، ومن الحق أن نقول إن تناقضًا بدأ يظهر فى تلك المرحلة بين رؤية السلطان للمسألة المصرية وبين رؤية وسلوك الثوار أنفسهم الذين - رغم اتجاههم فترة للتحالف معه - لم يكونوا ذيولاً له. وكانت خطة البعثة مشوشة وحاولت اللعب على التناقضات بين قوى الثورة وبين أعدائها. فجاءت وهى على استعداد لتنفيذ خطة تشمل القبض على عرابى وزعماء الثورة ونفيهم للآستانة كما تشمل احتمال الإنعام عليه بالنيشان المجيدى. وتشمل الدس على توفيق وقبول الرشاوى منه وإعلان تأييد سلطته واقتراح عزله وتولية الأمير حليم مكانه. هذا الاضطراب فى سياسة البعثة له دلالته ليس على تذبذب السياسة التركية واعتمادها على أسلوب عتيق من أساليب الحكم فحسب، لكنه أيضًا دليل على أن السلطان بتعبير كرومر «كان يقاوم فى الواقع فكرة إرسال قوة تصطدم بالمصريين ويؤثر أن يكون حامى هذا الشعب من وقوع عدوان عليه»[٤٧]. وقد أدت حوادث ١١ يونيو - حيث اصطدم المسلمون والمسيحيون فى الإسكندرية بتآمر أوروبى - إلى تغيير كلى فى الموقف. وبدلاً من محاولة إقصاء عرابى، طالب الرعايا الأوروبيون أنفسهم بإبقائه حفاظًا على حياتهم، وإذ ذاك أخطر درويش وكلاء الدول الأوروبية أنه «سيشاطر عرابى باشا مسئولية تنفيذ أوامر الخديو بسبب الظروف الملحة الحاضرة».

فى المرحلة التالية من اتجاهات السياسة التركية تجاه المسألة المصرية، برز موقفها من «مؤتمر الآستانة». الذى دعت إليه وعقدته الدول الأوروبية قبل غزو مصر مباشرة. وكانت الدعوة الموجهة لعقد المؤتمر تتضمن نقطة أساسية وحيدة كجدول أعمال له، هى «دعوة تركيا للتدخل فى مصر بقوة كافية تمكن الخديو من المحافظة على سلطانه. على أساس أن يكون تدخلها مشروطًا بالحماية الأوروبية». وبالتحديد فإن هذا التدخل ينبغى أن يتم «بعد أن يعطى السلطان ضمانًا إيجابيًا على اقتصار عمل القوة على حماية النظام الحالى فى مصر بدون

تدخله فى الحريات الأخرى المعترف بها فى الفرمانات أو الاتفاقات المعقودة مع الدول الأوروبية وألا تقيم القوة فى مصر أكثر من شهر واحد إلا بطلب من الخديو وموافقة الدول العظمى أو الدول الغربية الممثلة لدول أوروبا (أى بريطانيا وفرنسا) وأخيرًا أن تتحمل الحكومة المصرية النفقات المناسبة للحملة».

وقد رفض سلطان تركيا الاشتراك فى المؤتمر، وأصرّ على رفضه رغم المناشدات المتعددة التى وجهها إليه المؤتمرون. رافضًا أن يتدخل فى حماية الدول الأوروبية فى ظل شروط لا تكفل له استرداد سلطته فى مصر. وحين تدهور الموقف، فتزايدت الأعمال العسكرية، وأصدر الأدميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى إنذاره النهائى بضرب الإسكندرية، اضطر السلطان للموافقة على الاشتراك فى أعمال المؤتمر، وعرض - بعد ضرب الإسكندرية - اقتراحًا بعزل الخديو توفيق وتولية الأمير حليم مكانه باعتبار أن هذا الأمير أفضل مَن يصلح لمركز الخديوية، وأن تعيينه يحول دون إراقة الدماء ويرضى جميع الميول فى الحال. وقد رفضت إنجلترا الاقتراح، فاضطر السلطان إلى الموافقة على إرسال قواته إلى مصر ووافق أيضًا على القيود التى وضعت من قبل على إرسال هذه القوات، بأن تكون تحت مراقبة الدول الأوروبية.

وتمثلت محاولة السلطان الأخيرة للمقاومة فى طلبه ألا تتدخل الدول الأوروبية عسكريًا طالما أنه سيتدخل بجنوده فى مصر، كما أنه كان لا يرى ضرورة لإصدار منشور بعصيان عرابى. ولكن تقدم القوات البريطانية واحتلالها الإسكندرية، وموقف أوروبا المؤيد لها فت فى عضد السلطان. وحاول أن يساوم على إصدار منشور عصيان عرابى، فأعلن أنه على استعداد لإصداره مقابل توقف الجيش البريطانى عن التقدم فى مصر وبقائه عند الحد الذى بلغه بالإسكندرية وضواحيها على ألا يتعدّاه بحال، وألا يمكث فى الإسكندرية أكثر من ثلاثة شهور. فرفضت بريطانيا شروطه وطالبته بإصدار منشور العصيان فورًا، فعرض أن يصدر منشورًا يطلب من عرابى فيه الكف عن المقاومة أولاً، فإذا لم يستجب صدر منشور العصيان. وكانت بريطانيا تدرك أهمية منشور العصيان، إذ كان سيلعب دورًا فى تصفية مقاومة الثورة العرابية فى الداخل للغزو البريطانى،

ومن هنا ضغطت بأقصى طاقتها فى سبيل استصداره. وأخيرًا - ومع تصفية أعمال المؤتمر - وقع السلطان منشور العصيان. وقبيل توقيع الاتفاق العسكرى النهائى لتنظيم التدخل التركى وقعت هزيمة التل الكبير. وأشير على السفير الإنجليزى فى الآستانة أن يلمح للسلطان إلى أن تدخله فى مصر عسكريًا أصبح غير ذى موضوع، فقد تم قمع الثورة بواسطة جنود صاحبة الجلالة البريطانية، وهكذا شارك السلطان العثمانى فى هزيمة عرابى، ولم يحصل على أى مكسب مباشر أو غير مباشر.

مؤتمر الآستانة .. وتدويل المسألة المصرية

كان انتهاء موقف السلطان المتشدد من الظهور بمظهر المدافع عن مصر - إلى إعلان عصيان عرابى وتسديد أشد الضربات إلى الجيش المصرى المقاتل - تعبيرًا عن وجه واحد من أوجه الصراع العالمى حول المسألة المصرية. وفى مؤتمر «الآستانة» الذى عقد فى العاصمة التركية، بينما تدابير الغزو الإنجليزى العسكرى لمصر يجرى الترتيب لها، تكثفت وتكشفت الوجوه المتعددة لهذا الصراع. ولم يكن المؤتمر هو الأول من نوعه، ففى العقود المتوسطة من القرن التاسع عشر، كثرت المؤتمرات الدولية التى تتنادى إليها الرأسماليات الأوروبية لتبحث ما بينها من خلاف، أو لتعيد التوازن فى القارة الأوروبية إلى ما كان عليه، فكانت كثرة المؤتمرات مؤشرًا من مؤشرات ضراوة الصراع. وجاء مؤتمر الآستانة ليعبر عن محاولة أوروبية لمنع إنجلترا من الخروج عن قوانين العهد السلمى، وللحيلولة دون انفرادها بالسوق المصرية بعيدًا عن شريكاتها فى أوروبا.

نبتت فكرة المؤتمر من فرنسا وكانت قد غيّرت سياستها بعد سقوط غمبتا. وأعلنت حكومتها أنها لن تتدخل عسكريًا فى مصر. ومن هنا لجأت إلى إدخال الدول الأوروبية طرفًا فى النزاع لكى تحول بين إنجلترا وبين الانفراد بمعالجة المسألة من ناحية، ولكى تحول دون التدخل التركى من ناحية أخرى. فاقترحت فى ٣٠ مايو ١٨٨٢ عقد مؤتمر دولى للنظر فى المسألة المصرية. واشتركت مع إنجلترا فى الإعداد لهذا المؤتمر.

حضر المؤتمر أبرز الوجوه المتصارعة فى الحلبة الأوروبية آنذاك: إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا. فدارت التناقضات داخله بحدة. وتقلبت مواقف الأطراف المشاركة به، مع التطور السريع فى الحوادث فبينما كانت فرنسا، صاحبة فكرته، تحاول فى البداية أن توقف المطامع الإنجليزية، انتهت فى مواجهة عجزها عن ذلك - بالإضافة إلى عجزها أصلاً عن أن تكون شريكة فى الغزو إلى تأييد هذا التدخل باعتبار أن هذا قد يفسح لها مكانًا فى مغانمه. وكانت المعارضة السياسية داخل فرنسا لسياسة حكومة «دى فريسنيه» تجاه المسألة المصرية، تعبيرًا عن حيرة فرنسا وتخبطها، وكان المعارضون فريقين ينطلقان من منطلقين مختلفين. «فكليمنصو» الذى كان يعارض أصلاً فى التدخل فى مصر وهنأ الحكومة على موقفها بعدم التدخل، قد ألقى الشبهات على سياسة ألمانيا ونواياها. وقال إن هناك خططًا مبيتة لبعثرة قوات فرنسا فى إفريقيا. أما «جامبتا» وفريقه فقد اعترضوا بعنف على فكرة إرسال جنود تركية إلى مصر. وطالبوا بتوثيق التحالف الفرنسى الإنجليزى والعمل المشترك. وقد عبر أصحاب هذا الاتجاه فى النهاية عن ارتياحهم؛ لأن انتصار إنجلترا على عرابى كان كسبًا عظيمًا للحكم الفرنسى فى الجزائر، رغم أن فرنسا لم تكسب مكاسب مباشرة من غزو مصر. وعبر المسيو «جريفى» رئيس جمهورية فرنسا للسفير البريطانى فى باريس، عن موقف بلاده من تقدم الاستعدادات الحربية البريطانية، فقال إنه يتمنى فوز الجيش البريطانى لا لمصلحة الإنجليز فقط ولكن لمصلحة فرنسا أيضًا. وقال: «إن الجامعة الإسلامية ستكون عاملاً خطيرًا فى المستقبل. وإنه يعتقد أن المسلمين سيستطيعون يومًا ما مقاومة أوروبا فى ساحة القتال»(٤٨).

على أن توصل فرنسا إلى إبداء هذا الارتياح المزيف، كان وليد إحساسها بأنها تواجه أمرًا واقعًا، ولا فائدة من الاعتراض عليه، ومن الأجدى منافقته فقد تكون هناك فوائد من ذلك. ومن هنا جاءت مواقفها فى المؤتمر وخارجه شديدة التقلب، ففى البداية أعلنت فى المؤتمر أنه لا بد من الاتفاق مباشرة مع «عرابى». وصرّح رئيس وزرائها بأن حكومته لا تستطيع إصدار تعليماتها إلى الأدميرال «كونراد» - قائد الأسطول الفرنسى فى المتوسط - للاشتراك مع الأسطول

الإنجليزى فى وقف استعدادات عرابى بالقوة الجبرية؛ لأنها تعتبر هذا الإجراء عملاً عدائيًا لمصر وهو ما لا تستطيع الحكومة الفرنسية الإقدام عليه بغير مخالفة الدستور الفرنسى الذى يحرّم القيام بحرب بغير موافقة البرلمان. على أن هذا الموقف تغير بعد سقوط الإسكندرية - الذى لم تعتبره فرنسا أبدًا عملاً عدائيًا من إنجلترا - إذ أثارت موضوع حماية قناة السويس باعتباره موضوعًا منفصلاً عن موضوع التدخل العسكرى وقالت بصراحة إنها «لا تجد ما تعترض به على انفراد بريطانيا بالعمل فى مصر ولكنها لا تشترك معها إلا فيما يتعلق بحماية قناة السويس» وكانت فرنسا - كما يقول كرومر - تتوجس من عزلتها فى أوروبا، ولذا حاولت الحصول على تفويض من المؤتمر يخول الدولتين معًا مراقبة قناة السويس وهو ما لم تستطع الحصول عليه نتيجة لتخوُّف الدول من اتساع الحرب.

ولم يكن موقف فرنسا وحيدًا من نوعه، فالدول الأوروبية التى احتشدت لكى تحول دون انفراد إنجلترا بالعمل فى مصر، فوجئت إبّان اجتماعها بالأسطول البريطانى يغزو مصر بالفعل، فأربك هذا المؤتمر. وأصبح «ميثاق النزاهة» الذى صدر فى الجلسات الأولى للمؤتمر حبرًا على ورق. لكن إنجلترا لم تستطع أن تتخلص بسهولة من هذا الميثاق الذى لعب دورًا مهمًا فى تحديد مركز إنجلترا فى مصر لسنوات تلت الاحتلال.

نص ميثاق النزاهة على أن «تتعهد الدول الموقعة عليه بأنها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شئون مصر، لا تسعى لامتلاك شىء من أراضيها ولا إلى أى إذن بأى امتياز خاص ولا إلى أية فائدة تجارية لرعاياها إلا ما كان عامًا يمكن أن تناله رعايا دولة أخرى» وفى جلسة تالية أضيفت إلى البروتوكول عبارة تفسيرية تنص على أنه «ينبغى أن يكون مفهومًا ألا تقوم الدول بأى عمل انفرادى فى مصر ما دام المؤتمر منعقدًا». وترجع أهمية هذا الميثاق إلى أن إنجلترا تعهدت بمقتضاه بألا تضم مصر وألا تحتلها إلا كإحدى الدول التى يهمها تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعًا. وصحيح أن إنجلترا نجحت فى وضع استثناء يجيز التدخل فى حالة الظروف القهرية التى

تحتم على كل دولة حماية رعاياها، واعتبرت هذا الاستثناء قد ألغى كل أثر لميثاق النزاهة - بدليل أنها غزت مصر فعلاً على الرغم من وجود الميثاق - ولكن وضعها فى مصر ظل بصفة «المندوب» عن الدول الأوروبية لفترة طويلة وهذا هو المغزى الحقيقى لميثاق النزاهة. فهو الذى حال بين إنجلترا وبين إلغاء الامتيازات الأجنبية. وظلت إدارتها لمصر محل رقابة دولية، حتى أن مؤتمرًا أوروبيًا عقد فى عام ١٨٨٥ أصدر قرارًا بأن إنجلترا إذا لم تستطع تحسين الإدارة المصرية، فى خلال مدة حددها، فإن عليها أن تعتزل تلك الإدارة.

كان الحرص على دولية المسألة المصرية، وحق الدول الأوروبية جميعًا فى نصيب متساو من السلطة فيها، هو الشعار الذى يملأ أروقة مؤتمر الآستانة، ولذلك كانت دعوة تركيا إلى التدخل بجيوشها لقمع عرابى حلاً ذهبيًا يوفر على الجميع مشقة الصدام أو الاختلاف على تقسيم الأنصبة. وقد عبر وزير خارجية روسيا، فى رسالة لمندوبيه فى المؤتمر، عن هذه الروح فقال «لا ينبغى أن تسوى المسألة المصرية إلا عن طريق الاتفاق الأوروبى فإذا لم يكف الضغط الأوروبى، فإن تركيا تكون أليق دولة يطلب إليها إعادة المياه إلى مجاريها فى مصر، فإن رفضت كلفت إنجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصحب قواتها مندوبون عن الدول العظمى» ويكون الهدف من ذلك كله «إيجاد نظام دولى لإدارة مصر يحول دون عبث الوكلاء الشخصى»[٤٩].

ومن هنا لم يكن موقف روسيا من المؤتمر بعد ذلك غريبًا، إذ بمجرد ضرب الإسكندرية أعلنت انسحابها منه، لأن قراراته فى رأيها ستكون غير ذات قيمة أو تأثير، وإنما مجرّد موافقة على أمور واقعة. أما إنجلترا فإن موافقتها على اقتراح فرنسا بأن يتدخل السلطان بتفويض دولى باسم الدول الأوروبية، قد أقلقها إذ وجدت نفسها واحدة من ستة شركاء وبالتالى أصبح من الصعب عليها تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية، ولهذا سارعت بتدبير ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢. وأبلغت المؤتمر إذ ذاك - وقد أصبح فى مواجهة الأمر الواقع - «أنها مازالت عند رأيها الذى أبدته فى منشورها فى ١١ فبراير ١٨٨٢ بأن كل تدخل فى مصر ينبغى أن يكون مظهرًا لإرادة أوروبا وتضامنها»، وأبلغت المؤتمر أيضًا

«أنه لم يعد مفر من استعمال القوة فى القضاء على حالة أصبح السكوت عليها مستحيلاً، وفى رأيها أن الأصلح والأقرب إلى مبادئ القانون الدولى والعرف، أن يكون الجيش الذى يستخدم فى هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبة السيادة، فإذا لم يتيسر ذلك لرفض السلطان فلا بد من التفكير فى طرق أخرى»(٥٠).

ومن هنا نلاحظ حرص إنجلترا على ألا يفقد التحالف الأوروبى صيغته الشكلية على الأقل. فخشيتها الحقيقية من حدوث تدخل أوروبى معها أو قيام أى تجمع أوروبى يمنعها فعلاً من التدخل تكشف عن طبيعة التوازنات الأوروبية إذ ذاك. ولذلك اتجهت إلى دعوة كل الدول إلى التدخل معها. فرفضت فرنسا إلا فى حدود مسألة قناة السويس. أما إيطاليا وألمانيا والنمسا فكانوا يكونون حلفًا فى داخل المؤتمر.

وكان هدف السياسة الألمانية الأساسى، إذ ذاك ضرب التحالف الإنجليزى الفرنسى والعمل على زيادة الصراع بين الطرفين، مما يؤدى إلى إضعافه، ويمكن لها من زعامة أوروبا. ولهذا قاومت رغبة فرنسا فى التدخل، وإن كانت لم تعطف كثيرًا على انفراد إنجلترا بالعمل فرفضت إعطاء إنجلترا تفويضًا رسميًا بالعمل خشية من انسحاب هذا التفويض على فرنسا وبذلك تؤيد تحالفهما بدلاً من فضه. ومن ناحية أخرى فقد رأت أنه من الأفضل ألا تتحمل الدول تبعة ما قد تقوم إنجلترا به من الأعمال وبذا تحفظ الدول الأوروبية لنفسها الحق فى كبح جماحها عند الضرورة. وبالإضافة إلى كل هذا فقد عبرت عن خشيتها من تفاقم الموقف وتحوله إلى حرب بين الدول الأوروبية والعالم الإسلامى. وفى النهاية أكدت «بأن إنجلترا تستطيع أن تحصل على تأييد ألمانيا الأدبى فى حالة قيامها تحت مسئوليتها بأى عمل فى مصر، ولكن عليها أن تعلم أن ألمانيا غير مستعدة لتجاوز هذا الحد الأدبى بإعطائها تفويضًا رسميًا للعمل فى مصر. وقد شاركت النمسا ألمانيا فى موقفها. وكذلك إيطاليا التى اعتذرت عن التدخل بحجة أن السلطان قد أعلن فى ذلك الوقت عن عزمه على التدخل. والحقيقة أن جيشها كان فى حالة لا تسمح له بالعمل، كما أنها لا تثق فى فرنسا.

وفى خلال كل هذا كانت بريطانيا تطلق التأكيدات المتتالية بأنها تعمل بموافقة الدول وإن كانت قد ميّزت نفسها فإنها تعتبر نفسها أساس التدخل، ولا مانع لديها من أن يشترك معها مَن يريد. فأعلنت أنه بعد نيل الغرض الحربى المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم لحكومة مصر المستقلة. ووافق المؤتمر قبل أن ينفض على بلاغ يتضمن تأكيد اللورد دوفرين - مندوب إنجلترا - بأن «التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر أوروبا وحكوماتها».

وهكذا انفض «مؤتمر الآستانة»، بينما كانت الجيوش الإنجليزية تزحف داخل الأرض المصرية، باعتبارها مندوبة عن مجمل الرأسماليات الأوروبية، جاءت لتحيل الاحتلال السلمى، إلى غزو مسلح، ولتوقف المحاولة المصرية لتصفية هذا الاحتلال السلمى، تلك المحاولة التى تعرف فى التاريخ باسم «الثورة العرابية».



الفصل الثانى

الخريطة الاجتماعية للثورة

□ المناخ العام □ جيش الفلاحين بين استبداد الخديو وخيانة الأرستقراطية العسكرية □ الفلاحون فى جبهة الثورة □ الأرستقراطية الزراعية □ البرجوازية الزراعية □ الملاك الصغار .. فقراء الفلاحين .. وأقنان الأرض □ حركة فلاحية نشطة □ المثقفون بين حلم الثورة وإغراء السلطة □ الجنين البرجوازى □ السراى: مؤسسة الاستبداد المصرى □ السراى: كمؤسسة سياسية □ الأجانب المحليون □ الامتيازات الأجنبية.



المناخ العام

اضطرت الاحتكارات الأوروبية لحسم المسألة المصرية بقوة السلاح، بعد أن كانت تحسب أنها حسمتها عن طريق الاحتلال السلمى البطىء. بيد أن تطور المقاومة المصرية قد دفعها إلى العدول عن الخيال الذى صور لها أنها قادرة على الاستيلاء على مصر بسهولة.

وكانت قوة المقاومة المصرية متعددة، ومتباينة الاتجاهات والأهداف، وشملت عددًا من الطبقات والفئات الاجتماعية والمؤسسات السياسية. كان لكل منها دور متعدد الأبعاد اشترك بعضها فى الثورة وتحالف معها تحالفا مؤقتا، وظل بعضها فى معسكرها حتى النهاية. ولأننا سنعالج بالتفصيل ـ فى فصل قادم ـ موقف هذه الفئات من قضية الثورة وشعاراتها والعوامل التى أدت إلى انسحاب بعضها من معسكرها، فسوف نكتفى ـ فى هذا الفصل ـ بدراسة التأثيرات الاجتماعية العامة التى بلورت موقف كل طبقة أو فئة أو مؤسسة سياسية، ودفعت بها إلى موقف الاشتراك فى الثورة أو العداء لها، مع الإشارة إلى الملامح العامة لدورها فى حوادث تلك الثورة. أما التركيز على الصراعات الرئيسية بين قوى الجبهة وطبيعتها وعوامل تفتت تلك القوى، فسوف تكون موضع بحثنا فى فصلين قادمين.

على أنه من الضرورى هنا أن نشير أولا إلى العوامل العامة التى كان لها تأثير فى مواقف كل القوى الاجتماعية فى مصر، وذلك قبل أن نتناول بتفصيل أكبر العوامل الخاصة التى أثرت فى كل قوة منها على حدة.

- وأول هذه العوامل هو تسلل رأس المال الأوربى لمصر على شكل ديون وائتمانات مصرفية، ومشروعات استغلالية ذات طبيعة طفيلية أو مؤسسات خدمات. وقد أدى هذا التسلل إلى نتائج متعددة وسيئة الأثر، منها ذلك الاستنزاف الذى تعرضت له الثروة القومية فى جملتها مما ترك آثاره على مختلف القوى الاجتماعية.. أما وقد أضيرت منه الفئات العليا من المجتمع فمما لا شك فيه أن الفئات الدنيا والمحدودة الدخل أو التى لا تملك سوى قوة عملها قد سحقت به سحقًا شديدًا. وقد ظهرت آثار هذا الاستنزاف فى زيادة الضرائب زيادة غير عادية، وفى المنافسات غير المشروعة وغير المتكافئة بين التجار الأجانب والوطنيين. وفى الامتيازات الأجنبية فضلا عن أعمال المضاربات والمغامرات الاقتصادية التى مارستها عناصر غريبة عن المجتمع المصرى.
- أما العامل الثانى فهو خضوع المجتمع المصرى لتأثيرات شبه عنصرية لوجود بقايا أجناس غريبة مرتبطة ببيئته الاجتماعية من ناحية انتمائها لقومية غير قوميته، ولحصولها على امتيازات طبقية وسعة عمقت الهوة بين هذه الفئات وبين الكيان الاجتماعى المصرى ككل. وقد تمثلت تلك الفئات فى بقايا دولتى المماليك وبخاصة المماليك الجراكسة، وما انضم إلى تلك البقايا من عناصر تركية وألبانية وكل أخلاط السلطنة العثمانية.
- ولم يكن من الممكن أن تثير هذه التأثيرات العنصرية دوافع المقاومة، لولا أن التبلور القومى فى مصر قد ظهرت بشائره فى تلك المرحلة. إن تغييرات اجتماعية متعددة بدءًا بمحمد على ونهاية بإسماعيل قد أقامت «على أنقاض النظام المملوكى الذى كان يتنفس فى جو الإسلامية العالمية. وإلى جانب الأسرة الحاكمة الجديدة التى كانت تتعاقب على عرش البلاد، أقامت تلك التغييرات جيشًا أهليًا وطبقة من موظفين وطنيين وطائفة ملاك زراعيين محليين؛ أى ظهرت مصالح أهلية تنفرد بأوضاعها الخاصة

وتصدر فى حركاتها عن نفسها وتقيم هيكل مجتمع جديد»[1]. ومن هنا تغير حتى معيار السلطة والمكانة الاجتماعية، فقد كانت الحرب والوراثة ـ كما يقول جاك بيرك ـ هى أساس سلطة الملتزم، غير أنه «بعد ثلاثة أجيال من إلغاء الالتزام، أصبح ما يكون ثروة هو استغلال الملكية الكبيرة وتسويق حاصلاتها»[2]. وقد تم هذا عبر مجموعة من التأثيرات الداخلية والخارجية تعرض لها سعيد «الذى كان طاغية ظنونًا رجعيًا. ولكنه خضع لتأثيرات الليبرالية الاقتصادية الأوروبية وضغوطها[3]. وهو ما خضع له أيضا وبصورة أشد، خلفه إسماعيل.

- إن المجتمع المصرى قد خضع لتأثيرين أساسيين:

أولهما: طبيعة السلطة من الناحية السياسية، إذ لم تكن سلطة أوتقراطية فحسب، ولكن أوتقرطيتها أيضا كانت ذات طبيعة شخصية محضة، وهو ما ركز من مضارها التى تعرض لها الكثيرون. ليس فقط على مستوى افتقاد الأمن الذاتى لدى المواطنين، ولكن فى ممارسة هذه السلطة دون أى رقابة حقيقية. وبذلك خضع المصير المصرى لمغامرات فردية كانت ذات آثار وبيلة كما تدل على ذلك كارثة الديون. ومما لا شك فيه أن هذه السلطة قد استنفرت عداء الكثيرين. ولكن لا شك أيضًا فى أن طبيعة ممارستها قد أحدثت ردود فعل سلبية أفقدت الكثيرين كذلك قدرتهم على المقاومة أو تنظيم المقاومة.

أما التأثير الثانى الذى خضع له المجتمع المصرى فهو الفكرة الليبرالية التى بدأت تفد إليها مع عودة طلاب البعثات من مراكز تعليمهم فى أوروبا، محملين ليس فقط بخبرات متعددة فى مجال التطبيقات الفنية للعلوم، ولكن أيضا بالكثير من تأثيرات الرؤية العقلية والعلمية للعالم. وتأثيرات التطبيق الاجتماعى والسياسى لتلك الرؤية كما كان شائعًا فى النمط الاجتماعى الأوروبى إذ ذاك. وبالطبع فإن تأثيرات الفكرة الليبرالية كانت تتصارع مع الطبيعة الخاصة للسلطة السياسية، ولكن صراعها قد خضع لتأثيرات هذه السلطة: نعنى أنها كانت محكومة بالعداء الشديد من جانب وبالخوف الشديد من جانب آخر.

- وأهم هذه العوامل كلها أن الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى إذ ذاك كانت أكثر تعقيدًا مما يظن أشدنا إدراكًا لمشقة دراستها. وإذا كان عدم الالتفات إلى هذا التعقيد يجعلنا غير قادرين على فهم الارتباك فى نوعية التناقضات بين القوى الطبقية المتحالفة فى جبهة الثورة، والحلف الطبقى المعادى لها، فإن إدراك هذا التعقيد إدراكًا جزئيًا يؤدى إلى النتيجة نفسها. ونظن أن تعقد هذه الخريطة يعود - أساسًا - إلى السمة الرئيسية للتطور الاجتماعى المصرى: تلك هى نمو البرجوازية المصرية متخلفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية إلى قوة محافظة. وإذن فقد بدأت البرجوازية المصرية محاولات تحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمى وليس فى حمايته، وبالتالى تغيرت خريطة التحالفات بين قوى الثورة بدخول الاستعمار كعدو رئيسى، وتحول التناقض بين البرجوازية وحلفائها والإقطاع وحلفائه إلى تناقض ثانوى أحيانًا. وكنتيجة لهذا كله تأخر التبلور الطبقى فى مصر طويلاً، ولم يصل إلى تكامله إلا نادرًا، وهو ما يفسر لنا افتقاد الطبقات المصرية إلى تعبير أيديولوجى صحيح عنها، سواء كان هذا فى مجالات الفلسفة أو الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وحتى الحركات السياسية. ومن هنا فإن التوفيقية ـ كتيار أيديولوجى ـ سمة أساسية فى كل هذه المجالات مما يجعل معالجة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة، ويصبح احتمال الخطأ فى إدراك بعض الظواهر النوعية غير قليل.

لقد خضع للمناخ العام الذى تشكل تلك العوامل عناصره، العديد من القوى الاجتماعية، ولكن تفاعل هذه العوامل داخل تلك القوى، يحتاج إلى وقفة أطول عند كل فئة على حدة.

جيش الفلاحين بين استبداد الخديو
وخيانة الأرستقراطية العسكرية

كان الجيش المصرى هو المؤسسة المصرية التى لم يلتفت أحد إلى خطرها رغم حرص الاحتكارات الأوروبية على الاستيلاء على الحكومة وعلى السلطة

التشريعية، وحتى القضائية، فوصل نفوذها إلى مختلف أجهزة السلطة عن طريق عدد ضخم من الأجانب العاملين فى أجهزة الخدمات ومن بينها أجهزة الأمن، ومن هنا فإن الاقتراح الذى عرضته فرنسا إلى إنجلترا - بعد نشوب الثورة ٩ سبتمبر ١٨٨٢ - بإرسال رقيبين عسكريين أوروبيين لإعادة تنظيم الجيش المصرى، ينبئ بأن الاحتكارات الأوروبية لو تنبهت منذ البداية إلى خطر هذه المؤسسة لعملت على الاستيلاء عليها كما استولت على غيرها.

والواقع أن الدور الذى لعبه الجيش المصرى فى الثورة العرابية دور يلفت النظر، إذ أن الجيوش ينظر إليها - عادة - باعتبارها جزءًا من أجهزة القمع، وأن مهمتها هى قمع الحركات الشعبية والوطنية لصالح الطبقة الحاكمة. على أن تفجر الثورة العرابية من داخل الجيش المصرى يبدو منطقيًا إذا تابعنا الظروف التى تكون فيها، والتى حركت دوافع الثورة داخله.

كانت مصر بلا جيش منظم قبل أن يبدأ محمد على فى بناء الجيش وصحيح أننا نعلم من الجبرتى أن تجنيد المصريين فى الجيوش العثمانية يسبق محمد على بزمن طويل، إذ ذكر أنه فى عام ١٧٣٦ ورد طلب بسفر ثلاثة آلاف جندى إلى بغداد، واشترط الطلب أن يكونوا عثمانيين وألا يرسلوا عسكرا من فلاحى القليوبية والجيزة والبحيرة وشرق أطفيح والمنصورة[٤]. على أن محاولة محمد على كانت ذات طابع خاص، إذ خلقت لأول مرة جيشًا حديثًا منظمًا ومسلحًا شارك فى تحقيق انتصارات عسكرية ضخمة. وفى البداية - عام ١٨١٥ - اتجه محمد على إلى الاعتماد على جنوده غير النظاميين ليكونوا عماد هذا الجيش. ولكن عدم تعود هؤلاء الجنود على النظم العسكرية أدى إلى فشل المحاولة، فاتجه إلى الاستعانة بعناصر سودانية. ولكن صعوبة الحصول على الأعداد الوفيرة من السودانيين جعلته يتجه ببصره إلى الفلاحين. وكان حتى ذلك الوقت يرفض تجنيدهم لاحتياجه إلى جهودهم فى الزراعة من ناحية، ولخوفه من تسليحهم من ناحية أخرى. ولكن فى مواجهة صعوبة بناء الجيش اضطر إلى الاستعانة بهم. فى الحدود التى تجعلهم دائمًا فى أدنى مراتب السلك العسكرى، فأغلق أمامهم

السبل لتولى مناصب قيادية فى الجيش لئلا يكونوا مصدر خطر على السلطة فى إمبراطوريته التى كانت سلطتها السياسية فى أيد عثمانية الاتجاه.

وأدت التطورات التى أعقبت عصر محمد على وخلفائه إلى أن أصبح الجيش المصرى بالفعل بؤرة تناقضات المجتمع. وحتمت بالتالى أن يتحرك حركته الثورية. فقد تخلص محمد على فى حروبه الأولى - السودان وجزيرة العرب واليونان - من القسم الأكبر من الجنود المرتزقة الذين ورثتهم مصر من العصر المملوكى العثمانى. وبهذا أصبحت القوة الكبيرة للجيش قوة مصرية، مع بقاء القيادات جركسية وعثمانية. وكان العمل الحربى العظيم الذى قامت به تلك القوة هو حربها ضد تركيا - الحرب السورية الأولى والثانية وحرب الأناضول - فقد خلقت كتلة مصرية منظمة اختلطت بالشعوب الأخرى وتكون لديها إحساس بشخصيتها المنفصلة والمتميزة. بل وحاربت الدولة التى كانت إذ ذاك تمثل السلطة الدينية التى تذيب الشخصية القومية وتخفى استغلالها واستبدادها تحت ستار القومية الإسلامية. ولا شك أن الجيش فى تلك المرحلة كان يمثل خميرة ثورية تتكون فى حالة من الصمت الصاخب.

وفى عهد سعيد حدثت عدة تطورات كان أهمها اتجاهه إلى فتح باب الترقى أمام المصريين فى الجيش. وبذلك كسر السد الذى كان يحول دون توحد التيار القومى فى داخل الجيش ويحول بالتالى دون تطوره إلى حركة. وقد اختار سعيد أن يجند أكثر العناصر نشاطًا فى المجتمع المصرى وهم أبناء عمد البلاد ومشايخها، وكان المجتمع المصرى الزراعى تسوده سلطة أسرية قريبة من القبلية. والعمد والمشايخ هم ممثلو هذه السلطة المعبرون عنها، لذلك كان تجنيد أبنائهم تنظيمًا مسلحًا لأكثر العناصر نشاطًا وتأثيرًا فى المجتمع الريفى. فإذا أضفنا إلى هذا فتحه لباب الترقى أمام هذه العناصر، إلى المناصب القيادية وشبه القيادية، أدركنا أن سعيد قد مهد الطريق لثورة حقيقية فى المجتمع المصرى.

وقد استمرت عناية «سعيد» بالجيش، فعندما اضطر إلى إحالة عدد كبير من الضباط إلى الاستيداع فى أواخر حكمه ليوفر جزءًا من الميزانية يسدد به بعض الديون، عاد فى العام التالى فكتب إلى ولى عهده - الخديو فيما بعد: إسماعيل -

من أوروبا؛ حيث كان يستشفى يقول «بما أن الضباط الوطنيين المترقين من تحت السلاح قد اشتغلوا بملازمة نسائهم، وتركوا دروسهم العسكرية، ولو تركناهم على هذه الحالة التى لا تعود عليهم إلا بالوبال لفقدوا العافية والنظر، وصاروا عبرة لمن اعتبر. وبما أننا نحن الذين ربيناهم وأظهرناهم، فلا يصح لنا تركهم فى هذه الحالة التى ذكرناها. لذلك اقتضت إرادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نسائهم حتى ولا بالنظر إليهن والتشديد عليهم بمداومة التمارين ليلاً ونهارًا فى قصر النيل»(٥).

لم يكتف «سعيد» بهذا بل إنه بدأ ينشر بعض الأفكار الإصلاحية والجزئية بين العناصر التى احتك بها من الضباط الفلاحين. يقول عرابى فى مذكراته بأنه - سعيد باشا - أهداه تاريخ نابليون باللغة العربية طبعة بيروت «وهو بادى الغيظ على أن تمكن الفرنساويون من التغلب على البلاد المصرية، والتحريض على وجوب حفظ الوطن من طمع الأجانب» فلما طالعه «شعر - عرابى - بحاجة بلاده إلى حكومة شورية دستورية»(٦) كذلك فإن إحدى خطب سعيد باشا فى بعض المناسبات قد أثرت فيه بنفس الاتجاه إذ قال فيها «إنى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مستعبدًا لغيره من أمم الأرض، وحيث إننى اعتبر نفسى مصريًا فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيبًا حتى أجعله صالحًا لأن يخدم بلده خدمة صحيحة ويستغنى بنفسه عن الأجانب»(٧).

وفى حكم إسماعيل عادت السيطرة التركية المملوكية، فأحكمت قبضتها على الجيش وحالت دون ترقى الفلاحين إلى المناصب القيادية. بل وسعت إلى إيقاف ترقى من حصل على فرصة الصعود خلال عهد سعيد. وهكذا نجد أن عرابى قد ترقى من نفر إلى بكباشى خلال ست سنوات من حكم سعيد، بينما ظل ١٩ عامًا فى رتبة القائمقام خلال حكم إسماعيل. وكانت القيادات التركية سواء فى الجيش أو الجهاز الحكومى تشكل قوة اجتماعية لها ملامحها الخاصة، إذ كانت أسيرة احتقار طاغ للفلاح المصرى، لا تنظر إليه إلا ككائن فى أدنى مراتب الجنس البشرى. كما أنها كانت تمثل أرستقراطية زراعية تحتمى بالسخرة لكى تستلب

قوة عمل الفلاح. وقد اتجه إسماعيل إلى تدعيم هذه الأرستقراطية فى بداية عهده، فأمر لكل واحد من اللواءات بخمسمائة فدان ولكل من أمراء الآلايات مائتى فدان، ولكل واحد من القائمقامات بمائة وخمسين فدانًا من زيادة المساحة فى بلاد مديريتى الغربية والمنوفية. وقد حرم المصرى الوحيد من بين هذه القيادات ـ وهو عرابى، وكان قائمقاما ـ من المنحة لأنه كان يرفض تسخير جنوده فى حفر الترع والقنوات ويطلب أن يتفرغوا للأعمال العسكرية. وهو ما عرضه لسخط القيادات الجركسية التى رأت فى موقفه نوعًا من الانحياز إلى الكائنات التافهة المسماة بالفلاحين.

ولم يقتصر ضرر السيطرة الجركسية على تعصبها ضد الفلاحين بسبب حقوقهم المشروعة فى الترقى، بل أدى إلى حرمان الكفاءات العسكرية الوطنية من الوصول إلى مركز يمكنها من خدمة بلادها. وقد ظهر أثر ذلك خلال الحملة الحبشية ـ ١٨٧٥ ـ فعند الاستعداد لها ظهرت حركة ترقيات اقتصرت على الجراكسة. وهكذا تصدرت لقيادة الحملة عناصر بلا كفاءة عسكرية، يساعدها مجموعة من ضباط أركان الحرب الأمريكيين، وقد أبيدت فى هذه الحرب ثلاث فرق كاملة نتيجة لعدم رغبة القيادات الجركسية فى خوض الحرب ومخاطرتهم بأرواح الجنود الفلاحين فى أعمال تتسم بالمغامرة. كذلك خانت هيئة أركان الحرب ورئيسها «ستون باشا» الأمريكى، الجيش المصرى وسمحت لجواسيس الأحباش بالعمل جهارًا فى معسكراته.

وكان من نتيجة هذه الحرب أن خسرت مصر ـ غير الأرواح والمعدات ـ ثلاثة ملايين من الجنيهات، فبيعت حصة مصر فى أسهم قناة السويس بأبخس الأثمان لإنجلترا. وقد أحدثت هذه الحملة تأثيرًا شديدًا فى نفوس الجنود. بخاصة وأن التعليم كان قد انتشر فى الجيش خلال عصر إسماعيل، بحيث لن يكن فيه سوى ٤٢ جنديا أميًا فقط(٨).

وقد أزعج الجنود أن الخديو لم يحاكم الخونة من القيادات الجركسية والأمريكية، بل استبقاهم فى الجيش وكرمهم وهكذا كان الجنود العائدون من الحرب كما يقول بلنت «قد استخفوا بقوادهم الذين برهنوا على كفاءتهم بالهزيمة واشترك معهم أكثر الضباط من الرتب الصغيرة فى عواطفهم»(٩).

ومن هنا بدأت العناصر النشيطة فى الجيش تتجمع، وكان وعيها السياسى غير ناضج تماما. ومع ذلك فقد اشتركت أنشط تلك العناصر فى جمعية سياسية هى جمعية «مصر الفتاة» - ١٨٧٦ - كانت تضم عناصر مدنية - عبد الله النديم ويعقوب صنوع - وعسكرية - عرابى وعلى الروبى - كذلك كان من بين أعضائها عدد من الليبراليين الأوروبيين الأجانب الذين يقيمون بمصر ويهتمون بنشر الاتجاهات الثورية فى البلاد الشرقية. وكانت أهداف هذه الجمعية تتبلور فى ضرب السيطرة التركية المملوكية وإشاعة جو من الحريات العامة. وكان عرابى قد دعم خبرته السياسية العامة باختلاطه بالعناصر الليبرالية الأجنبية فى الإسكندرية وباشتراكه فى المحفل الماسونى الشرقى.

وكان عدد القوات المسلحة آخذ فى التدهور السريع، فقد وصل عدد الجنود والبحارة فى عام ١٨٣٩ - فى أواخر عهد محمد على - إلى ٢٧٦,٦١٦ وبموجب تسوية سنتى ١٨٤٠ و ١٨٤١ قل عدد الجيش الذى يحتفظ به محمد على لسلامة الدولة بحيث لا يزيد على ١٨,٠٠٠ جندى، وكان ذلك نتيجة التدخل الأوروبى ضد مصر. وبتورط سعيد فى بعض الديون، اضطر إلى عدد الجيش إلى قوة رمزية لا تزيد على ٢٥٠٠ جندى وأغرق السوق بأطنان الملابس والعتاد العسكرى معظمها من الدرجة الثانية[١٠]. وعلى الرغم من زيادة عدد الجيش مرة ثانية فى عصر إسماعيل، فإن كارثة الديون فى أواخر مهده أدت إلى تناقصه مرة ثانية والتخلص من الضباط والجنود بالعزل والإحالة إلى الاستيداع لتوفير مرتباتهم ودفعها إلى حملة كوبونات الديون.

وكانت الحركة الأولى للعناصر المصرية فى الجيش تمرداً عفوياً قام به ٢٥٠٠ ضابط من الضباط المصريين فى فبراير ١٨٧٩. ذلك أن وزارة نوبار- المعروفة بالوزارة الأوروبية - اتبعت مشورة الأجانب فى إحالة هؤلاء الضباط إلى الاستيداع بنصف مرتباتهم ضغطًا للمصروفات. وكان الضباط لم يتسلموا مرتباتهم خلال الثمانية عشر شهراً السابقة، كما أن الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضعفى هذه المدة. ولم تضع الحكومة فى اعتبارها طبيعة الجيش كقوة منظمة ومسلحة - وهو ما كان يفتقر إليه الفلاحون. وكانت النتيجة أن تجمهر هؤلاء الضباط أمام وزارة الحربية واعتقلوا نوبار والوزير الأوروبى

«ولسن» وضربوهما فسقطت الوزارة الأوروبية. ومع أن عرابى وعلى الروبى كانا بعيدين عن هذه الحركة، فقد اعتقلا وحقق معهما بشأنها ثم أفرج عنهما. بيد أن الحركة - فى جوهرها - كانت ذات دلالة على إمكانية تحرك الجيش لحسم الموقف وإنقاذ مصر من سيطرة الترك والجركس والأوروبيين. بخاصة أن الحكومة ـ كأثر من آثار التمرد ـ تراجعت عن خطتها وأعادت الضباط المحالين إلى الاستيداع. وقد ساعد على بلورة الاتجاهات السياسية فى الجيش، المناخ السياسى الذى أتاحته محاولة إسماعيل الأخيرة للتحالف مع القوى الوطنية وذلك بالاعتماد على مجلس شورى النواب. وكانت عناصر من الأرستقراطية الزراعية متحالفة مع عناصر من الجراكسة الأذكياء، والبرجوازية الزراعية، قد تجمعت فيما عرف بـ«الحزب الوطنى» بقيادة محمد شريف باشا (١٨٢٣م ـ ١٨٨٧م)، وكان هذا الحزب يعمل ضد السيطرة الأوتوقراطية للخديو. ورغم أن الجناح الذى تمثله مصر الفتاة كان أكثر تقدمًا فإنه قد تحالف مع الحزب الوطنى واندمج فيه. على أن الحزب الوطنى كان يبدو قاصراً عن إدراك مشكلات ضباط الجيش؛ لذلك اكتفى بالتحالف مع إسماعيل ثم تحلل بعد إسقاطه وبخاصة أن توفيق قد رفض ـ فى بداية عهده ـ مشروع الدستور الذى قدمه شريف باشا، مما دعاه إلى الاستقالة.

وفى السنتين الأوليين من حكم توفيق عادت القوى الثائرة فى الجيش تتجمع بشكل منفصل عن تجمع الأرستقراطية الزراعية. ذلك أن انهيار تجمع المعسكر الآخر للقوى الوطنية كان ناتجًا عن عدم وجود وحدة تنظيمية تجمعه، فضلا عن أن مطامحه الثورية كانت محدودة ومتناقضة، **وهو ما لم يكن يعوق الحركة فى الجيش لتوحد اتجاه العناصر الثورية فيه حول شعار ضرب السيطرة الجركسية والتركية.**

وفى بداية حكم توفيق تعرض الجيش لعدد من التصرفات نتيجة للمناخ العام الذى كانت مصر تعيش فى ظله إذ ذاك. فسرح عدد كبير من الجنود إلى بلادهم وتقرر جعل الجيش العامل اثنى عشر ألفًا فقط. رغم أن فرمان تولية توفيق كان يعطيه الحق فى الوصول بالجيش إلى ثمانية عشر ألف جندى. وتنفيذًا لهذا القرار أحيل عدد كبير من الضباط إلى الاستيداع، ووقعوا فى ضيق مالى شديد.

إذ ذاك قدم جماعة من الضباط فى مايو ١٨٨٠ عريضة إلى الخديو يشكون فيها من رداءة طعام الجنود وضرورة العناية بصحتهم، ومن سوء حال المستودعين وعدم النظر فى إصلاح معاشهم، كما شكوا أيضا من عدم دفع مرتبات الضباط والجنود وتسخير الأخيرين فى الأعمال العامة. كذلك أشارت المذكرة إلى ما فى نظام الترقية من المحسوبية فى عهد ناظر الحربية عثمان رفقى. ويقول الشيخ محمد عبده إنهم طلبوا فى هذه العريضة عزل عثمان رفقى[١١].

لعب عثمان رفقى دورًا مهمًا فى تصعيد الموقف وتوتيره بسوء تصرفه الشديد على أنه لم يكن فى هذا معبرًا عن وجهة نظر شخصية، بقدر ما كان يقدم نموذجا لعناصر الأرستقراطية العسكرية التى كانت جزءًا من الأرستقراطية التركية المملوكية. وفى وصف الشيخ محمد عبده فإن عثمان رفقى «كان رجلا ساذجا محدود الإدراك، بعيدًا عن التبصر فى العواقب لم يكن يهمه بعض قبض راتبه الشهرى سوى أن يرضى ميله ويروى ظمأه إلى حصر السلطة العسكرية فى بنى جلدته من الجراكسة، وتجريد من ساء حظهم بالولادة فى مصر منها مع معاملتهم بالاحتقار، وكان يطيع فى ذلك تلك العصبية الممقوتة التى كان عليها بعض الغفل من الجراكسة المقيمين فى مصر. كأن مصر وأهلها جنوا عليهم جناية مست آباءهم أو تعقبت أدبارهم أو كان أهل مصر سلبوهم شيئًا مما كانوا يملكونه أو منعوهم حقًا كانوا أهلا لأن ينالوه» [١٢].

ومع تجمع العناصر الوطنية فى الجيش، ازدادت حدة النشاط المضاد الذى قامت به الأرستقراطية العسكرية. وبلورت نشاطها المضاد فى قانون صدر فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠، يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح، أى قصر الدرجات والترقيات على المتخرجين فى المدارس الحربية. نص القانون على أن يبقى الجندى فى العسكرية العاملة أربع سنوات، يعود بعدها إلى بلده ويبقى رديفًا مدة خمس سنوات، مع تردده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية وبعد مضى السنوات الخمس يقيم فى بلده بدون عمل، ويسمى - حينئذ - جنديًا احتياطيًا رهن الطلب لمدة ست سنوات أخرى. وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية وينسخ اسمه من دفتر الجهادية. وكان الدافع الظاهر لهذا أنه لا يمكن أن يكون الضباط من

العساكر المقترع عليهم «لأن المدة المقررة للخدمة لا تكفى فى أن يصل العسكرى الساذج الخالى من المعارف العسكرية إلى درجة تؤهله لأن يكون ضابطًا، فلا بد أن يحصر تعين الضباط فيمن ينال المعارف العسكرية بالتحصيل فى المدارس الحربية لا غير» (١٣). وهى حجة واهية لأن المدارس الحربية فى ذلك الوقت كانت فى مستوى عادى، ولم تكن تقدم معارف عسكرية ذات قيمة فضلا عن أن دخول العناصر المصرية إليها لم يكن ميسورًا. وكان الهدف الحقيقى من إصدار القانون هو حرمان المصريين حرمانا تامًا من الوصول إلى مراكز قيادية فى الجيش.

وكان من الطبيعى أن تتصاعد المقاومة. ويذكر كرومر بأنه مر فى ديسمبر ١٨٨٠ على مصر وهو فى طريقه إلى الهند فتبين من مجريات الأمور أن الخطر الوحيد الذى يهدد البلاد إنما ينبع من الحقيقة الناطقة بأن أحداث ١٨٧٩ بعثت الاضطراب فى نظام الجيش وهزت نظامه بعنف ويشير إلى أنه قد حذر رياض باشا من هذا الخطر «وألححت عليه لكى يعالج أية مظالم يكون الجيش محقًا فى شكواه منها. وألا يتردد فى معاملته بأقسى الشدة عند أية بادرة من بوادر العصيان. ولكنه أجاب بأن تحذيرى لا موجب له لأنه لا يتوقع أى خطر من ناحية الجيش» (١٤).

وتبلورت الحركة السياسية فى الجيش لتأخذ طابعًا إيجابيًا، ويذكر كرومر أنه قد وزعت منشورات على ضباط الجيش كتبت بلهجة تثير حفيظة المسلمين على المراقبة الأوروبية. واختتمت بالتهديد بأن الضباط قد يضطرون إلى امتشاق الحسام لبلوغ غاياتهم (١٥). والنقطة الحاسمة التى تحركت عندها القوى الوطنية فى الجيش حركة منظمة، هى قرارات النقل والترقية التى أصدرها عثمان رفقى فى يناير سنة ١٨٨١ كان مرمرها واضحًا: تصفية العناصر المصرية القليلة التى تتولى مناصب قيادية فى الجيش وذلك بفصلها أو نقلها إلى أعمال إدارية وفى مراكز بعيدة عن التجمعات الأساسية للجيش. وكانت «لقمة كبيرة لا يقوى على هضمها عثمان رفقى» كما وصفها عرابى (١٦). وهو ما حدث - بالفعل - إذ قدم الزعماء الثلاثة عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى عريضة يطلبون فيها عزل عثمان رفقى وتمصير القيادة العليا للقوات المسلحة بتعيين مصرى وزيرًا للحربية «وتعديل القوانين بحيث تكون كافلة للعدل والمساواة بين جميع الأجناس» (١٧).

وقال الضباط فى عريضتهم ـ نقلا عن كرومر ـ: «إن مناط الترقية هو الكفاءة والمعرفة وكفتنا فى هذه الناحية ترجح كثيرا كفة الذين ظفروا بها دوننا» (١٨).

وجاءت محاولة الأرستقراطية العسكرية لتصفية الحركة بمحاكمة الضباط الثلاثة مشوبة بالاستخفاف بها على أساس أنها «حركة الفلاحين شغالين بالمقاطف» كما وصفها عثمان رفقى. ولكن هذا الاستخفاف انقلب على أصحابه بهجوم أول فبراير ١٨٨١ على ثكنات قصر النيل، وإنقاذ الزعماء الثلاثة الذين اعتقلوا بها للتحقيق معهم.

وفى الفترة من الهجوم على قصر النيل ـ أول فبراير ـ إلى محاصرة عابدين ـ ٩ سبتمبر ١٨٨١ ـ حدثت تغيرات شتى فى الجيش، كان أهمها تصفية النفوذ التركى المملوكى تصفية شبه كاملة، إذ لجأت الأرستقراطية العسكرية التركية إلى التآمر لاستعادة نفوذها. وقد اكتشفت خلال تلك الفترة ثلاث عشرة مؤامرة تهدف كلها إلى ضرب القوى الوطنية فى الجيش، وذلك بإغراء بعض العناصر بالرشوة على التمرد والقيام بمحاولات لاغتيال قيادات الثورة. وكان اكتشاف كل مؤامرة من تلك المؤامرات يعقبه تصفية لعدد من القيادات التركية فى الجيش، وهو ما كان يدفع تلك القيادات إلى مزيد من التآمر فمزيد من التصفية وهكذا.. ولم تكن السراى بعيدة عن الاشتراك فى تلك المؤتمرات.

ومن ناحية أخرى فقد قدمت القوى الوطنية مطالب تفصيلية لإصلاح الجيش تضمنت الاعتناء بالتغذية وحق الإجازة بمرتب. كما تضمنت ضرب العصابات التى كانت تتاجر فى ملابس الجيش وغذائه بتستر ومشاركة القيادات غير الوطنية. وكان أهمها إلغاء قانون عثمان رفقى الخاص بإيقاف الترقى من تحت السلاح وتشكيل لجنة لإعداد القوانين العسكرية المنظمة للترقى. كذلك صدرت قرارات بزيادة مرتبات الجنود والضباط التى لم تزد منذ عهد محمد على. وقد استهدفت قوانين زيادة المرتبات ليس فقط مساعدة العاملين فى الخدمة العسكرية على مواجهة الارتفاع الهائل فى الأسعار، ولكن أيضا تقليل الفروق - إلى حد كبير - بين الفئات العليا والدنيا فى سلم الوظائف العسكرية، فبينما كانت النسبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة الضباط (ملازم إلى

فريق) هى ١: ٣٧ فى القانون القديم، قلت فى القانون الجديد إلى ١: ١٢. أما النسب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة صف الضباط (من أنباشى إلى صول) فقد كانت فى القانون القديم ١: ٤ زادت إلى ١: ٦ نتيجة لرفع مرتب الصول إلى ما يوازى ٢٠٠٪. هذا مع العلم بأنه بعد رتبة الصول مباشرة يحدث تقارب شديد بين فئات المرتبات. أما رتبة النفر فقد زاد مرتبها إلى ما يوازى ١٣٣٪ مما كانت عليه. وبشكل عام فإن النسبة بين أدنى فئة وأعلى فئة (نفر ـ فريق) كانت فى القانون القديم ١: ٣٧٥ قلت إلى ١: ٢٦٦. وهو ما يمثل - إلى حد كبير - تقدمًا لا بأس به فى ظروف العصر.

وقد ساعد على إصدار كل تلك القوانين والإصلاحات، أن الضباط قد اختاروا بأنفسهم محمود سامى البارودى وزيرًا للحربية. وأنهم كانوا يتحركون حركة منظمة للضغط على الحكومة لكى تستجيب لمطالبهم، «فكانت العرائض تكتب فى بيت عرابى أو بيت أحد شركائه، ثم ترسل إلى الآلايات ليختم عليها الضباط صغاراً أو كبارًا وبعض صف الضباط، ثم تقدم من قبل ضابط الآلاى إلى نظارة الجهادية أو إلى رئاسة مجلس النظار» (١٩).

وهكذا تفجر ما كان يمور فى أحشاء المجتمع من قلق بالغ، وتناقض شديد، حتى أنه بمجرد أن شاع خبر تقديم عريضة أول فبراير تحفزت كل القوى الرافضة والمتمردة، و«هب عند ذلك جميع الراغبين فى تغيير الحال من علماء وأعيان وذوات كرام ومقربين من الخديو واتحدت وجهتهم فى الغاية وإن اختلفت فى الدواعى والبواعث، فطلاب مجلس النواب يأملون فى التغيير أن ينالوا تأليفه والمتضجرون من استبداد بعض المأمورين والخائفون من أن يؤخذوا بالشبه. يرجون بالتبديل كشفًا لكربتهم وأمنًا على أنفسهم، والواجدون من السلطة الأجنبية يرجون شفاء شىء من وجدهم» (٢٠) فكان تحرك الجيش هو الذى فجر إمكانات الحركة المنظمة فى داخل المجتمع، فتخلقت من ذلك حركة متفاعلة شملت كل المؤسسات والفئات الساعية إلى التغيير.

وأدى هذا التطور فى الأحداث إلى وعى المتصدرين لقيادة التيار الإصلاحى فى الجيش بضرورة العمل الثورى الجذرى. وشعروا بأن عملهم مهدد بالإحباط. فقد كانت هذه الإصلاحات تتم فى عهد وزارة رياض الذى سماه الوطنيون «رياضستون» كناية عن أنه لا يختلف عن «جلادستون» رئيس الوزارة البريطانية، وكان التسلل الأجنبى قد بلغ أقصاه فى عهد حكومته. ومن الطبيعى أن ينظر الأجانب المحليون إلى ما يحدث فى الجيش بتشكك، وأن يعترضوا على الإصلاح فى الجيش بدعوى عدم توفر الإمكانات المادية اللازمة لذلك مع ضرورات تسديد الديون وفوائدها. ومن ناحية أخرى فإن السراى ـ وكانت مؤسسة سياسية ذات نفوذ بالغ ـ بدأت تعمل لإحداث انقلاب يصفى الحركة العسكرية، بعد أن فشلت فى تصفيتها بالاحتواء والتآمر والاغتيال، ونتيجة لذلك أقيل محمود سامى البارودى الوزير الذى اختاره الجيش لوزارة الحربية وعين بدلا منه داوود يكن صهر الخديو، فعادت السيطرة التركية إلى الجيش وصدرت قرارات بتشتيت قواد الثورة ونقلهم من آلاياتهم، وأحكمت الرقابة البوليسية عليهم ومنعت تجمعات الضباط تمامًا.

وهكذا لم يكن هناك مفر من أن يحدث انقلاب فى السلطة السياسية، يتجاوز موقف أحداث انقلاب فى مؤسستها العسكرية فحسب. ولم يكن هذا الهدف بعيدًا عن مطامح قيادة الثورة منذ البداية، فمنذ حركة أول فبراير والحوار بين هذه القيادات وبين الممثلين السياسيين للأرستقراطية الزراعية والأتراك الدستوريين وعناصر المثقفين والتجار والبرجوازية الزراعية حوار طويل.

وكانت نتيجة هذا الحوار موقف واحد تمثل فى مظاهرة ٩ سبتمبر العسكرية التى أسقطت وزارة رياض وطالبت بالدستور وبزيادة عدد الجيش.

الفلاحون فى جبهة الثورة

كان دخول الفلاحين جبهة الثورة، العامل الرئيسى الذى حول تمرد الجيش المصرى من حركة إصلاحية إلى ثورة قومية شاملة، وقد تحددت اتجاهات هذه الثورة وتحدد مصيرها خلال التفاعلات بين القوى الاجتماعية التى شكلت جبهتها، وهو ما كان للفلاحين فيه دور حاسم. وبديهى أن تعبير «الفلاحين»

لا يصف رقعة جغرافية معينة، ولكنه يحدد خريطة من العلاقات التى ترتبط بالأرض كوسيلة رئيسية للإنتاج المصرى يومذاك، ومن الطبيعى أن شكل ملكية الأرض وشكل استغلالها كانا محاور هذه الخريطة، التى تتوزع عليها ثلاث قوى اجتماعية أساسية هى: الأرستقراطية الزراعية، والبرجوازية الزراعية، وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين.

ومن الطبيعى أن الأسباب التى دفعت كلا من تلك القوى للوقوف فى معسكر الثورة كانت مختلفة بل ومتناقضة أحيانًا. كما أن محاولة كل منهم الاستيلاء على قيادة الثورة لكى تكون فى خدمة مصالحه كانت محاولة مستمرة. ومن هنا فإن تفتت التحالفات بين هذه القوى كان سريعا كما أن تحول التناقضات الثانوية بينها إلى تناقضات رئيسية عدائية أدى إلى انتقال بعضها إلى معسكر أعداء الثورة.

الأرستقراطية الزراعية

كانت الأرستقراطية الزراعية هى أقدم تلك القوى وأكثرها استقرارًا، إذ نشأت خلال حكم محمد على فقد منح عددًا من رؤساء ومشايخ العربان ومن أصدقائه وحاشيته قرابة مائتى ألف فدان كملكية شخصية لهم، عرفت بالأبعاديات - وقد سميت كذلك لأنها كانت بعيدة تقع على حواف الجبال والصحراء - ليستقروا فيها ويعملوا على إصلاحها ويقيموا على زراعتها حتى تتوفر لهم أسباب المعيشة فتأمن البلاد والريف شرهم. فضلا عن أن ذلك يحقق توطين البدو وتوثيق صلتهم بالوادى، ثم منح عددًا آخر منهم مساحات أكبر من السابقة وعرفت بالشفالك - وهى كلمة مشتقة من الكلمة التركية jert ومعناها قوة الثور والشفلك هو مساحة الأرض التى يستطيع الثور أن يحرثها طوال العام - وكانت هذه المنح استثناء لنظام محمد على الاقتصادى الذى ألغى الملكية الفردية فى الزراعة. ولما كانت هذه الأرض ضعيفة الإنتاج، فكان تمليكها وإعفاؤها من الضرائب وإقرار حقوق الملكية بما فيها حق التصرف والتوريث ضرورة لتشجيع حائزى هذه الأراضى على استصلاحها. وعندما زادت إنتاجيتها فرضت عليها ضريبة تساوى عشر إنتاجها. وعرفت لذلك بالأراضى العشورية. ومع التوسع فى

مشروعات الرى والصرف وإنشاء الطرق ـ بخاصة خلال حكم إسماعيل ـ ارتفعت إنتاجيتها أكثر فكانت تغل عائدًا كبيرًا مع ضآلة الضرائب المفروضة عليها. وقد قدرت لجنة التحقيق الدولية ـ فى أواخر حكم إسماعيل ـ مساحة هذه الأراضى بـ ١,٢٢٣,٠٠٠ فدان كانت تدفع ضرائب تزيد قليلاً على ثلاثين قرشًا عن الفدان. وكان لهذه الأراضى طابع خاص، سواء فى شكل الملكية أو علاقات الإنتاج السائدة فيها، فقد كان ملاكها هم أكبر ملاك الأراضى من حيث المساحة، تدعمهم أصولهم، إذ كان أغلبهم ـ إن لم يكن كلهم ـ من الأتراك والجراكسة وهى العناصر التى كانت تشكل حاشية محمد على وأصدقائه وأسرته، فضلا عن أن هؤلاء كانوا يلعبون دورًا رئيسيًا فى جهاز الدولة كوزراء أو محافظين أو مديرين.

ولكى تكون الصورة أقرب، نجد أن شفلك سعد باشا بالخزانة كانت مساحته ٢٠,٠٠٠ فدان. وشفلك إسماعيل بالروضة ١٨,٠٠٠ فدان، وشفلك توفيق فى «أرمنت» كانت مساحته ١٥,٠٠٠ فدان. إن هذه الشفالك الثلاثة متسعة المساحة بشكل واضح، وملاكها جميعًا من الأسرة الحاكمة. ومع أن حق تأجير تلك الأراضى كان مكفولا لهم، فقد كانوا يفضلون إدارتها لحسابهم، وأبرز الأمثلة على ذلك هو **الخديو إسماعيل** نفسه الذى كان يملك مليون فدان ـ قرابة خمس الأراضى المنزرعة ـ ويقول لورد **كرومر** إنه كان يرفض تأجيرها، وكان يديرها بنفسه معتمدًا على السخرة، ويصف الشيخ **محمد عبده** فى مذكراته طابع العلاقات الإنتاجية فى هذه الإقطاعيات فيقول إنه: «كان لكل ذات من الذوات بلاد تتعلق به ـ أى هى منطقة نفوذه ـ يستخدم سكانها فى أراضيه بأشخاصهم وماشيتهم فى جميع مواسم الزراعة، على شرط أن يحمل العاملون أقواتهم وأدوات العمل وغذاء ماشيتهم من ديارهم إذا كانت البلاد قريبة فإذا كانت بعيدة سمح لهم بغذاء الماشية دون غذاء الآدميين» [٢١]. وكانت السخرة فى هذه الأراضى تتم بإشراف وسطوة رؤساء الوحدات الإدارية ـ المديرين والمأمورين والمفتشين ـ الذين كان أغلبهم من «الذوات الفخام». وقد نجح هؤلاء الذوات فى إعفاء فلاحيهم من العمل فى السخرة للأعمال العامة، فقد كان كبار الملاك يفلحون دائما فى تهريب مستأجريهم وفلاحيهم من السخرة بينما كان صغار

المستغلين يجبرون على أن يتركوا أرضهم مددًا طويلة» (٢٢). كما أن «أراضى الدائرة السنية وإبعاديات كبار الملاك الذوات لا ترسل فلاحيها إلى السخرة فى الأعمال العامة ولا تدفع ضريبة الفردة عنهم» (٢٣).

وكغيرها من الشرائح الطبقية، فإن دوافع الأرستقراطية الزراعية لرفض الواقع السياسى المصرى والالتحاق بمعسكر الثورة، دوافع تنطلق من مصالحها الخاصة. فقد أدى تدخل الأجانب فى شئون مصر، واتباع مشورتهم فى إصلاح اقتصادها، أدى ذلك إلى تكبيد الأرستقراطية الزراعية أعباء اقتصادية لم تتعودها، فعندما أصدر إسماعيل قانون المقابلة» (١٨٧٦) الذى نص على إعفاء الملاك من نصف الضرائب المفروضة على أراضيهم بشكل دائم، إذا دفعوا ضريبة ست سنوات دفعة واحدة، سارع ملاك الأراضى العشورية بالاستفادة من هذا القانون؛ لأنهم كانوا يحوزون فائضًا نقديًا يسمح لهم بدفع ستة أمثال الضريبة التى كانت ضئيلة جدًا. وقد دفع ملاك ٤٨٠ ألف فدان من الأراضى العشورية ضريبة المقابلة كاملة. ولكنهم فوجئوا بلجنة التحقيق الدولية تقترح إلغاء الامتياز الذى حصلوا عليه مقابل هذه الأموال. ولم تكتف اللجنة بهذا بل إنها اقترحت زيادة الضريبة على الأراضى العشورية بحيث تتساوى مع غيرها، وتوحيد فئات الضرائب على الأراضى الزراعية. وحتى يعاد مسح الأراضى، اقترحت الجنة زيادة الضريبة على الأراضى العشورية بنسبة ٥٠٪ كخطوة أولى يضاف إلى هذا كله أن اللجنة ألغت سندات دين الرزنامة - وهو قرض داخلى كان إسماعيل قد اقترضه من كبار ملاك الأراضى - وكان معنى هذا ضياع حق حائزى سندات هذا القرض فى الأموال التى أقرضوها للخديو إسماعيل.

على أن الضربة الأولى، والكبرى، التى أصابت عناصر الأرستقراطية الزراعية فى الصميم كانت إلغاء السخرة وهو ما حرر قوة العمل نظريا على الأقل، وحولها إلى سلعة تخضع لقانون السوق الرأسمالية، العرض والطلب، ويتحكم فيها جهاز الثمن. ولما كانت الأرستقراطية الزراعية قد تعودت على تكوين فائضها النقدى الضخم من عدم دفع ثمن نقدى لقوة العمل، فقد شعرت أن الأعباء التى تلقى على كاهلها أصبحت غير محتملة.

البرجوازية الزراعية

أما البرجوازية الزراعية المصرية فكانت قد تبلورت - إلى حد كبير - فى ذلك الوقت، بمعنى أنه بدأت تظهر لها مصالح متميزة. وقد تشكلت - أساسًا - من الملكيات الغنية والكبيرة للأراضى الزراعية. وبالتحديد تلك الملكيات التى كانت بأيدى المصريين. وإلى محمد على يعود الفضل فى وضع بذور هذه الطبقة، التى فتحت التطورات الاجتماعية اللاحقة الباب أمامها للنمو. هذه الطبقة وكانت بذرتها الأولى هى نسبة قدرها ٤٪ من مساحة زمام كل قرية تركها محمد على لمشايخ البلاد مقابل ما كان يفرض على هؤلاء المشايخ من التزامات قبل الدولة، ولما كانت مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى آخر عصر محمد على ٣,٨٥٦,٢٢٦ فدانا، فيكون ما خص مشايخ البلاد - الذين تكونت منهم العصبيات والعائلات فى الريف فيما بعد - ١٥٤,٥٢٠ فدانًا [٢٤] وهو قدر وإن بدا ضئيلاً إلا أنه كان أساسا لا بأس به لبلورة هذه الطبقة.

أسهمت الإجراءات التى اتخذها محمد على فى أواخر حكمه فى إقرار حق الملكية الفردية للأراضى، وتفتيت شكل الملكية الاحتكارى الذى كان قد فرضه ونقل بمقتضاه حق ملكية الأراضى إلى الدولة. ففى عام ١٨٤٥ أعطى الفلاح حق مشاركة الميرى فى المحصولات بمقدار النصف، ثم أعطى الفلاح حق ملكية أدوات الإنتاج الزراعى فأعاد له بذلك حقوقه القديمة، وفى سنة ١٨٤٦ صدرت اللائحة الأولى من لوائح الأطيان أو التمليك فى تاريخ مصر الحديث وقد أباحت هذه اللائحة حرية التعامل بالأراضى التى يزرعها الفلاحون. فللفلاح أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها، وإذا كان قد هاجر من بلدته أو كان غير قادر على زراعتها وأصبح فى مكنته الزراعة فله أن يستردها على أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمى بين البائع والمشترى ويكون هذا السند حكوميًا. وبمقتضى هذه اللائحة أصبح الفلاحون ولأن المدارس الحربية فى ذلك الوقت كانت فى مستوى عادى، ولم تكن معارف يملكون أدوات الإنتاج وأصبح محصولهم لهم يتصرفون فيه كيف يشاءون[٢٥].

وفى عهد سعيد صدرت فى عام ١٨٥٤ لائحة أباحت للإناث زرع الأرض ووراثه حق الانتفاع ممن تنتسبن إليه، كما نظمت حق المنتفع الأصلى فى الأرض التى يزرعها حتى لو اضطر إلى تركها أو رهن حق الانتفاع بها مقابل دين. وفى سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد اللائحة التى عرفت فيما بعد باللائحة السعيدية، وقد أقرت حق الفلاح فى أن يورث أبناءه أرضه، ذكورًا وإناثًا، وأن يقسمها بينهم وفق أحكام الميراث الشرعى، وكل فلاح وضع يده على أرضه مدة لا تقل عن خمس سنوات لاتنزع منه الأرض إلا لمصلحة عامة، وللفلاح أن يؤجر أرضه لآخر مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، وله أن يرهنها ثم يستردها، بعد أن يدفع الدين الذى عليه، وله كذلك أن يوقفها، على أن يكون الإيجار أو الرهن أو الوقف بعقد رسمى. وفرضت اللائحة السعيدية على الحكومة ـ فى حالة نزعها الملكية أو جزء منها لمنفعة عامة ـ أن تعوض الفلاح بقطعة أرض أخرى. وإذا أقام الفلاح على أرضه أبنية أو حفر أو سواق أو غرس أشجارًا أصبحت الأرض ملكًا له ولورثته من بعده، بشرط أن يتم هذا بعد صدور هذه اللائحة (٢٦).

والإجراءات التى اتخذها سعيد، جعلته صاحب الفضل فى تحويل الزراعة من الشكل الحكومى إلى الشكل الحر نسبيًا، ومن نظام السوق المغلقة إلى السوق المفتوحة للقطن. فتحت تأثير اقتناعه جزئيًا، وتأثير ضغط الأجانب من الأوروبيين عليه، سمح سعيد للتجار الأجانب أن يتعاملوا مباشرة مع ملاك الأراضى والفلاحين ـ نظريًا أو واقعيًا ـ وبالتالى سمح للفلاحين بأن يزرعوا ويشتروا ويبيعوا مالهم، وأينما شاءوا. وأخيرًا ألغى مبدأ التضامن فى تحمل الضرائب. وألغت الديون المتأخرة على الفلاحين والتى أصبح من المستحيل دفعها. وكانت النتيجة هى زيادة العائد من الزراعة المعتنى بها وفتح أبواب الأمل القوية فى الربح فى المستقبل(٢٧).

وفى حكم إسماعيل صدر قانون المقابلة (أغسطس ١٨٧١) وقد قضى بأن كل من يدفع للحكومة ما يساوى ستة أمثال الضريبة السنوية. يعفى من هذه الضريبة على الدوام. ويعطى صكًا يثبت ملكيته لأرضه ملكية تامة. وقدمت الحكومة تسهيلات لتشجيع الملاك على دفع المقابلة. فأباحت تقسيط المبلغ على

١٢ قسطًا، ولكن الاضطرابات المالية أجبرت الحكومة على إيقاف العمل بقانون المقابلة فى ٧ مايو ١٩٧٦ مع الاحتفاظ للمساهمين بحقوقهم المكتسبة.

وفى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ أعيد العمل بالقانون وجعل إجباريًا، وفى يناير ١٨٨٠ صدر أمر آخر بإلغاء المقابلة [٢٨] على أن هذا الإلغاء لقانون المقابلة قد تضمن - فى نص قانون التصفية - الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة بتمامها أو دفع جزءًا منها وأعطيت بالفعل عقود امتلاك لمن دفع المقابلة، وسجلت تلك العقود[٢٩]. وتبدو أهمية الدور الذى لعبه هذا القانون فى إرساء حق الملكية، إذا عرفنا أن ٢٣ مليونًا من الجنيهات قد جمعت من الملاك [٣٠]. وأن لجنة التحقيق الدولية قدرت عدد الذين دفعوا هذا المبلغ بنصف مليون فلاح [٣١] أى أن هذا العدد قد حصل على حق الملكية.

ومن مظاهر إقرار حق الملكية الفردية فى الأرض، أن مجلس شورى النواب قد نظر فى مارس ١٨٧٨ موضوع الأراضى التى يهرب أصحابها منها بسبب إرهاقهم بالضرائب. فقرر المجلس إعطاء أرض «الهارب» إلى أهله وذوى قرباه حسب قواعد الإرث، على أن تكلف بأسمائهم مؤقتًا لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء النائب، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعاد له أطيانه، وإذا لم يرجع تعتبر ملكًا باتًا وتامًا لمن زرعوها من أقاربه، والهاربون الذين ليس لهم ورثة تؤجر أطيانهم لحسابهم بإشراف المديرية لمدة ثلاث سنوات، فإذا عادوا تسلموها، وإذا لم يعودوا يصادر الإيجار لحساب الحكومة وتوزع الأرض على المعدمين بلا مقابل.

وعبر تلك السلسلة من الإجراءات، التى لم تستغرق سوى ثلاثة عقود من القرن، أرسيت حقوق الملكية الفردية للأرض الزراعية - وإن لم تكن تامة من الناحية الشكلية - وتحولت الأرض، وهى وسيلة الإنتاج الرئيسية إذ ذاك، إلى سلعة تخضع لقوانين السوق.

أحدث دخول القطن تغييرات أساسية فى شكل الإنتاج الزراعى فى مصر، فقد فرض نفسه على الإنتاج، وهو ما يتضح إذا ما تابعنا ذلك التطور المذهل فى الكميات المنتجة منه، فقد كان إنتاجه سنة ١٨٢١ - وهى أولى سنى إنتاجه ١٩٤٤

قنطارًا فقط، بيعت بسعر ستة عشر ريالا للقنطار، وظلت ترتفع تدريجيًا حتى وصلت إلى ٥٠١,٤١٥ (قرابة نصف مليون قنطار) فى السنة السابقة مباشرة على نشوب الحرب الأهلية الأمريكية.

ولما نشبت تلك الحرب - فى عام ١٨٦١ - أدت إلى تدهور الإنتاج الأمريكى من القطن، فتزايد الإقبال على شراء القطن المصرى، فزاد بالتالى إنتاج مصر من القطن، وزاد سعر القنطار إلى ٧٥ ريالا مرة واحدة. وبلغت قيمة الصادرات المصرية من القطن بالجنيهات فى عام ١٨٦١ قرابة ٣,٢٤٨,٠٠٠ جنيه وصلت إلى ١٤,٤١٧,٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٦٤ - وهى السنة التى انتهت فيها الحرب الأهلية الأمريكية - وارتفعت الصادرات فى الفترة نفسها من ٥٩٦,٢٠٠ إلى ٢,٠٠١,١٦٩ قنطارًا وهو ما انعكس على زيادة إيرادات الحكومة التى ارتفعت من ٢,١٥٤,٠٠٠ مليون جنيه فى عام ١٨٦١ إلى ٦,٩٧٢,٠٠٠ جنيه فى نهاية الحرب الأهلية الأمريكية[٣٢]. ومن الطبيعى مع هذا التزايد فى مكانة القطن، وما يدره من عائد أن يصبح سيد الإنتاج، فتبلغ المساحة المنزرعة قطنًا فى عام ١٨٧٩ قرابة ٧٢ بالمائة من مجموع مساحة الأراضى المنزرعة فى مصر.

ومن التأثيرات البالغة التى أحدثها القطن فى شكل الإنتاج الاقتصادى فى مصر أنه «أحدث تطورات كبيرة فى أنظمة الرى والزراعة، فهو محصول صيفى يتطلب ريًا منتظمًا خلال فترة الفيضان ومن ثم وجب التحكم فى كمية المياه والتخلص من أسلوب رى الحياض وإقامة جسور لحماية الأرض من مياه الفيضان ومصارف و... و.. إلخ. الأمر الذى قفز بالتكنيك الزراعى قفزات واسعة إلى الأمام» [٣٣]. وكان أسلوب الرى المتبع فى مصر قبل التوسع فى زراعة القطن يقوم على استخدام قوى الإنسان والحيوان وبأساليب أقدم من الفراعنة، وكان الأسلوبان الشائعان فى الرى هما الشادوف والساقية. وفى الدلتا وحدها كانت توجد أكثر من ٥٠ ألف ساقية. وطالما كانت مصر منتجة للمواد الغذائية أساسًا، تزرع الغلال والعدس للاستهلاك المحلى وتصدر بعضه، فإن عجز أساليب الرى سيظل غير محسوس بدرجة كافية، غير أن رواج القطن وفرص الربح التى وفرها كان حافزًا على التغيير. فلأن القطن يحتاج إلى مياه كثيرة حدها الأدنى إغراق الحقل بالمياه ثلاث مرات، يفضل أن تصل إلى سبع أو ثمانى مرات، فإن الحقل

المروى جيدًا يمكن أن يضاعف المحصول خمس مرات. وقد قدر بعض الماليين الأجانب فى أوائل عهد إسماعيل أن استخدام وابور المياه فى الرى يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة قطنًا فى الصعيد(٣٤).

وانطلاقًا من ذلك فكر بعض المولين الأجانب فى إنشاء شركة تقوم بإحلال الآلة البخارية محل الإنسان والحيوان فى رفع المياه إلى الحقول. وتتولى هذه الشركة تأجير المضخات للملاك وتركيبها وتحافظ عليها، على أن يدفع الملاك للشركة مبلغًا يتناسب مع الماء المقدم. وقد عارض الخديو إسماعيل فى هذا المشروع بعض الوقت، لأنه يضع أقدام الأجانب فى مرفق حساس متصل بالفلاحين. ولكن مما نعته لم تحل بينه وبين التخطيط لاستيراد المضخات البخارية وبيعها لزراع القطن، فأصبح أكبر مستورد لهذه الآلات التى باع معظمها لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين، ثم أسست «الشركة الزراعية المصرية» فى سنة ١٨٦٤. برأسمال فرنسى وأوروبى، وقامت باستيراد المضخات والآلات الزراعية، وأنشأت وكالات فى داخل البلاد لتوزيعها (٣٥).

وقد أدى اعتماد كبار ملاك الأراضى على الزراعة الكثيفة إلى اتجاههم لاستخدام وابور المياه بكثرة، فعلى ترعة واحدة هى ترعة الباجورية وفى مركز سبك وحده يذكر على مبارك فى الخطط التوفيقية أنه كان هناك أربعة وابورات للمياه قوتها ٤٨ حصانًا. وفى مركز بيلا كان عدد الوابورات ٩ تبلغ قوتها ١٠٢ حصان (٣٦).

فإذا أضفنا إلى هذه المظاهر كلها تسلل رءوس الأموال الأجنبية إلى مصر وتمركز بعضها فى نشاط مصرفى لإقراض المزارعين أو لاستصلاح الأراضى وهو ما يعنى دخول التمويل المصرفى فى الإنتاج الزراعى ثم تحرير قوة العمل، ودخول العامل الأجير فى الزراعة، لأدركنا أن شريحة من كبار الملاك الزراعيين كانت تتجه بالإنتاج الزراعى نحو شكل من أشكال الاستغلال الرأسمالى.

ومع أن الأرستقراطية الزراعية. كانت تستغل الأرض هى الأخرى، بشكل من أشكال الاستغلال الرأسمالى، فهى تستخدم الآلات، وتنتج إنتاجًا سلعيًا يهدف

للتسويق، وتمول إنتاجها تمويلا مصرفيًا، إلا أن الدوافع التى دفعت بها إلى معسكر الثورة تختلف عن الدوافع التى دفعت بالبرجوازيين الزراعية إليها، والعوامل التى أدت إلى انسحابها من هذا المعسكر، لم تكن واردة لدى الآخرين.

والفيصل الرئيسى بين هاتين الشريحتين، يكمن فى غربة الأرستقراطيين الزراعيين جنسيًا عن الجماعة السياسية المصرية، فأصولهم - فى معظمها - تركية أو جركسية، وهم يحتقرون المصريين، ولا يتكلمون لغتهم، ولا يمارسون عاداتهم، ويأنفون عن مصاهرتهم أو الاختلاط بهم، وفضلا عن هذا فهم لا ينظرون برضا لأية حركة تسعى لمساواتهم بالفلاحين، أو ترفع شعارًا يدعو إلى تمصير الإدارة، أو ينادى بأن تكون «مصر للمصريين».

وفى حين كان من مصلحة الملاك الأغنياء والمتوسطين، الذين يشكلون تلك البرجوازية الزراعية، إن تتحرر قوة العمل وتلغى السخرة، عارضت أرستقراطية الأرض مطلب تحرير قوة العمل، إذ كانوا يملكون السلطات الإدارية التى تبيح لهم تسخير العمال الزراعيين، واحتكار نشاطهم فى أراضيهم الواسعة التى كانت لا تبقى للملاك الآخرين ما يشبع حاجة أراضيهم من قوة العمل.

وعلى عكس الأرستقراطية الزراعية، وقعت كل أعباء النظام الضريبى المختل على كاهل أغنياء الملاك والمتوسطين منهم، إذ كانت الزيادة فى الضرائب كلها تفرض على الأراضى الخراجية وتعفى منها الأراضى العشورية، حتى بلغت الضريبة على الفدان الخراجى مائتى قرش فى بعض الأحيان. وكان متوسطها العام ١١٦ قرشًا للفدان مقابل ٣٠ قرشًا هى متوسط الضريبة على الفدان العشورى، وكانت الأراضى الخراجية هى الأراضى التى تقع فيها الملكيات الغنية والمتوسطة والصغيرة، بينما كانت معظم ملكيات الأرستقراطية الزراعية، تقع فى الأراضى العشورية.

أوقع ارتباك النظام الضريبى، وكارثة الديون، وسيطرة الأوروبيين على الإدارة، البرجوازية المصرية الزراعية، فى مآزق اقتصادية، دفعتها للسخط ثم للتمرد فالثورة، فقد أثر التذبذب فى إصدار وإيقاف وإلغاء ضريبة المقابلة على شعورها

بالاستقرار. وهو الأثر نفسه الذى حدث لدى الأرستقراطية الزراعية على خلاف فى السبب المؤدى له. وتكشف الإحصاءات التى وفرتها لجنة التحقيق الدولية عن عدد الأفدنة التى دفعت عنها ضريبة المقابلة، عن دلالات مهمة، فيما يتعلق بالضرر الذى لحق كلا من البرجوازيين الزراعيين والأرستقراطيين الزراعيين نتيجة للتذبذب فى تطبيق قانون المقابلة بسبب الضغط المستمر من الدائنين الأجانب.

وتشير تلك الإحصاءات إلى أن عدد الأفدنة دفعت ضريبة المقابلة من الأطيان الخراجية - حيث تتركز ملكيات البرجوازيين الزراعيين - لم تزد على ٢٤٠ ألف فدان أى ما لا يزيد على ١٢,٥٪ من مساحة تلك الأراضى، فى حين أن هذه الضريبة قد دفعت عن ٤٨٠ ألف فدان من الأطيان العشورية أى ما يزيد على ٣٥٪ من مساحتها، وهذا يؤشر إلى تركز الفائض النقدى لدى الأرستقراطية الزراعية وإلا لما تمكنت من استبدال الضرائب مرة واحدة حسب نص القانون. كما يؤشر أيضا إلى أن المساحة الخراجية التى دفعت عنها ضريبة المقابلة هى المساحة التى تتركز فيها الملكيات الغنية والمتوسطة وأن بقية هذه الأراضى كانت مفتتة بحيث إنها لم تكون فائضًا يسمح لملاكها بشراء حق الملكية والتصرف والإعفاء الضريبى بالثمن الزهيد الذى عرضه قانون المقابلة.

وثمة ملاحظة مهمة أخرى خاصة باختلاف الأضرار التى حاقت بالأرستقراطية الزراعية من جراء إلغاء قانون المقابلة عن تلك التى حاقت بالبرجوازية الزراعية لنفس التصرف، فإلغاء القانون قد حرم الفئة الأولى من مبلغ معين دفعته ولكنه لم يحرمها من حق الملكية الذى كان مقرراً لها من قديم، وهو ما كان سيفًا مسلطًا فوق رءوس الفئة الثانية التى خسرت الضرائب التى دفعتها، وكان الخوف من خسران حق الملكية الذى كان قد أقره لها قانون المقابلة يقض مضاجعها. ومن هنا فقد كان دافع حركتها أقوى واتجاهها أكثر تحررًا. وهو عامل لعب دورا مهمًا فى مستقبل حركة كل من هاتين الفئتين فى جبهة الثورة، على النحو الذى سنفصله فى مبحث قادم من هذه الدراسة (٣٧).

الملاك الصغار.. فقراء الفلاحين.. وأقنان الأرض

فى سفح الهرم الاجتماعى فى القرية المصرية، كانت تتركز ثلاث فئات اجتماعية، الملاك الصغار وفقراء الفلاحين، ثم أقنان الأرض وكان الرابضون فى هذا السفح يشكلون الكتلة الرئيسية من سكان الريف المصرى، وتشترك الاحتكارات الأجنبية وملاك الأراضى الكبار فى استلاب قوة عملهم، ولا يحصل أغلبهم ـ وبخاصة فقراء الفلاحين وأقنان الأرض ـ إلا على ما هو ضرورى لكى يستمروا أحياء. ويصف «ماكنرى والاس» فى كتابه «مصر والمسألة المصرية» طبيعة العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى، وشكل الاستلاب الذى كان الفلاح المصرى يتعرض له، فى صورة التقطها خلال رحلته إلى قرية «كفر سليمان» فيقول «إن الفلاحين كانوا قد كونوا ثروة صغيرة متواضعة خلال السنوات القليلة التى ارتفع فيها سعر القطن عن معدله العادى، ثم حدثت نكبة حلت بقرية كفر سليمان بأكملها، أسهمت فيها الحكومة بمصادرة ثلاثة أرباع أرض القرية، وتمثلت أسباب النكبة فى هبوط أسعار القطن وارتفاع الضرائب عما كانت عليه من قبل وتراكم متأخراتها على الأهالى. وذات يوم وصل إلى القرية مسئولون من القاهرة ليتشاوروا مع العمدة والمشايخ فيما يجب عمله. وقدم المسئولون الحل. قالوا إن الخديو إسماعيل سيتحمل عبء الفلاح نظير نسب من الأرض ولم يفهم الفلاح هذه المعادلة التى وصفها المسئولون بأنها نفحة من كرم أخلاق الخديو وفضله. ولكن المعادلة كانت تعنى – ببساطة – انتزاع ثلاثة أرباع القرية من الفلاحين وضمها إلى دائرة الخديو».

ويستطرد والاس محددًا أبعاد الصورة فيقول «إن الفلاحين كانوا يضربون بالكرباج لإظهار ما لديهم من نقود مدخرة لسداد الضرائب المستحقة عليهم. وحين يرى مدير المديرية الذى يحضر مشهد جلد الفلاح أن الضرب العنيف لم يؤد بالفلاح إلى الاعتراف بأن لديه نقودًا مدخرة فإنه يلجأ إلى حيلة أخرى. فيقول للفلاح: مادمت لا تملك مالا فلتقترض. ويرد الفلاح يائسًا: من يقرضنى. يجيب المدير: ذلك يمكن تدبيره وبعد لحظات يظهر المرابى اليونانى لرهن أرض الفلاح ويحدد بنفسه شروطه لإقراض الفلاح. ولا يجد الفلاح مجالا للتفكير أو

الخيار ويقبل ويضع ختمه على العقد وينسحب. ويجلس المدير مع المرابى يقتسمان الغنيمة. ومن آن إلي آخر يحضر المدير والمرابى إلى القرية لتكرار المأساة نفسها كلما احتاج الأمر الضغط على الفلاحين».

«وتتوالى فصول النكبة. فقط هبط ثمن القطن إلى أقل من النصف، وبعد عدة أشهر طالبت الحكومة بمزيد من الضرائب والمرابى يصر على تحصيل الدين والفائدة معًا. وليس لدى الأسرة مالا فيضرب أفرادها بالكرباج. ويعرض المرابى شراء المحصول وبثلثى القيمة الحقيقية. ويسدد الفلاح بالثمن ضرائب الحكومة. ولكنه لايستطيع سداد الدين كله لجسامته ولأن جابى ضرائب الحكومة. ولكنه لايستطيع سداد الدين كله لجسامته ولأن جابى الضرائب لا يكف عن المرور بالقرية بين حين وآخر طالبًا ضرائب جديدة. وتبدأ المصاعب دورة أخرى. ويأتى دور الكرباج وتعجز القدم عن السير ويبيع الفلاح حماره وماشيته ودجاجه. وتهدأ الأمور قليلا. ولكنه هدوء تتراكم تحت سطحه المتاعب المقبلة. فالحكومة تطلب مرة أخرى الضرائب ويعقب طلبها دور الكرباج والأسرة هذه المرة لا تملك مليمًا وشبح الجوع يهددها فتغادر بلدها وأرضها وتهرب بحثًا عن لقمة العيش فى مكان آخر. وتترك أرضها وبيتها للدائنين» (٣٨).

لم يشترك فى عملية استلاب الأرض الخديو والمرابون الأجانب فحسب، بل وشارك فيها أيضا عناصر كثيرة من الأرستقراطيين الزراعيين، يذكر عرابى فى مقدمة مذكراته، أنه عندما أنعم إسماعيل بمساحات كبيرة من الأراضى الزراعية على كبار الضباط الجراكسة، من فائض المساحة بمديريتى الغربية والمنوفية «كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة، فيطلب تحديد المقدار قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأراضى المملوكة لأربابها فيجاب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التى توجد بها زيادة المساحة، وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذ منهم على جميع الأفدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك المساكين بدلا من أراضيهم التى كانوا يملكونها وقد تكون هذه الأراضى من أردأ أنواع الأرض»(٣٩).

وهكذا بدأت الملكيات المتوسطة والصغيرة تتحلل تدريجيًا إلى ملكيات قزمية نتيجة لارتفاع الضرائب وزيادة الأسعار. ولعب المرابون الأجانب دورًا أساسيًا فى نزع ملكية مساحات كبيرة من الأراضى، حتى أن قيمة العقارات المرهونة للبنوك قد ارتفعت من نصف مليون إلى سبعة ملايين جنيه فى ست سنوات، فضلال عن ديون المرابين فى الأرياف ويقدرها «دورشتين» بأربعة ملايين من الجنيهات.

ونتيجة لذلك كله كان صغار الملاك وفقراء الفلاحين، ينتقلون من ملاك إلى عمال مسخرين أو إلى أجراء بعد تحلل السخرة. وتزايدت ظاهرة فرار الفلاحين من أراضيهم على الأخص فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل وفى أوائل عهد توفيق؛ حيث أناخت السلطة الأوروبية بكل كلكلها على الفلاحين فقد استمر تحصيل الضرائب منهم على شدته وقسوته، وقال مكاتب التيمس ـ الذى لا يمكن وصفه بالعطف على الفلاحين ـ أنه فى سنة ١٨٧٧ انتزعت المحاصيل من الفلاحين فى المديريات السالف تحديدها لتسديد الديون لكى يتم تسديد كوبون يوليو ١٨٧٧، «وإذا ما استعرض الإنسان أمامه صورة (أولئك الفلاحين الذين لذعتهم الفاقة فأصبحوا لا يجدون من الزاد إلا ما هو دون الكفاف وقد أضناهم التعب فى أخصاصهم الحقيرة وهم يعملون صباح مساء لملء جيوب الدائنين، نقول إذا ما استعرض الإنسان كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكوبون فى موعده عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار»[٤٠].

وقال المراسل نفسه إن الربع الثالث من ضرائب عام ١٨٧٩ قد جرى تحصيله بالوسائل نفسها الشديدة التى كانت متبعة من قبل. فأكد ذلك أن الحكومة المصرية المخلطة بوزيرين أوروبيين ـ التى حصل هذا الكوبون فى عهدها ـ لم تكن رقيقة القلب مع الفلاحين كما زعمت، وكان ذلك داعيًا لدهشة مراسل التيمس الذى آلمه أن الحكومة لم تخفف شيئًا من أعباء الأهالى الذين يملئون القاهرة إشاعات عن موت الفلاحين فى منعطفات الطرق وخراب مساحات واسعة من الأرض وإفقارها من جراء الأعباء المالية الفادحة وبيع المزارعين لدوابهم والنساء لحليهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملئها بسنداتهم وازدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية»[٤١].

ويصف شاهد معاصر لتلك الفترة طرق تحصيل الضرائب بأنها كانت طرقًا تقشعر لها الأبدان «قوامها الإذلال والإهانة والإيلام. فإذا هبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحدًا بعد واحد فمن دفع نجا من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض السياط ليشبع نهم المأمور للضرب، ، ومن قصرت يداه ألقاه القواصة على الأرض وقطعوا إهابه بالسياط، فإذا نجا من الموت أودع السجن». ويذكر الشاهد نفسه أنه رأى بنفسه القواصين وجباة الضرائب «يعترضون سير جنازة فى أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإنزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التى كانت مستحقة على الميت. وأخيرًا دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاهم الضريبة وكانت ستة قروش»[٤٢].

وكان لابد مع تزايد هذه المظالم أن يترك الفلاحون الأرض ويبادرون بالفرار. وهى ظاهرة قديمة يلجأ إليها الفلاحون عندما ينفد صبرهم على احتمال الظلم الاجتماعى. وقد بلغت المساحة التى هجرها الفلاحون فى مديريتى الشرقية والدقهلية وحدها فى سنة ١٨٧٥ ما قدره ٤٦،٨٦٦ فدانًا»[٤٣]. فإذا تذكرنا أن الفارين كلهم من أصحاب الملكيات الصغيرة التى لا تصمد للعواصف ولا تكون فائضًا يسمح بتحمل الضرائب الباهظة أدركنا أن عدد الفارين كان كبيرًا جدًا. وكان الفارون يلجئون أحيانًا إلى أراضى الأرستقراطيين الزراعيين، إذ كانوا يستطيعون فى حمايتهم التهرب من السخرة فى الأعمال العامة ومن التجنيد. وبهذا يتحولون من ملاك إلى أجراء أو أقنان.

وكان أقنان الأرض يخضعون للسخرة، وكانت على نوعين: السخرة العامة، ويقول الشيخ محمد عبده فى وصفها «أما العام فهو إكراه الحكومة للأهالى على العمل بغير أجر فى المصالح العامة كإقامة الجسور وحفر الترع وتشييد كل بناء يقام باسم الحكومة. وأما الخاص فهو أن يلزم الأعيان من دونهم من الأهالى بالعمل فى منافعهم الخاصة بغير أجر كالعمل فى المبانى والأراضى بجميع أنواعه. فكان جميع الوجهاء وجميع موظفى الحكومة - لعله يعنى كبارهم - يرهقون الأهالى بهذه السخرة ويقرنونها بالضرب والإهانة، حتى أنه كان بعضهم يضرب الفلاحين لمجرد اللذة»[٤٤].

ويصف إدوارد ديسى ما شاهده بنفسه عن العمل فى السخرة العامة، فيقول، «مررت بجماعة من المسخرين يعملون فى رصف طريق لا يبعد عن القاهرة بأكثر من نصف كيلو متر، رأيت رجالا ونساء وأطفالا يعملون تحت إجبار السوط وعلى كل عشرة من الشغالين كان هناك خولى يمسك عصا يظل يضربهم بها باستمرار وبدون انقطاع على الرغم من أنهم منهمكون فى عملهم، ورئيس الأنفار يحمل سوطًا يلهب به ظهر الخولى والمهندس يحمل كرباجًا ليعاقب به رؤساء الأنفار، وكان المنظر نموذجًا مصغرًا للحياة الاجتماعية فى مصر كلها، وأبشع مما فى هذا النموذج أن الجميع كانوا ينظرون إليه على أنه مسألة طبيعية»(٤٥).

شاركت إعداد لا حصر لها من المسخرين فى إنجاز المشروعات العمرانية الكبرى فى خلال عصر إسماعيل، فترعة الإبراهيمية - مثلا - حفرها على امتداد ست سنوات ما يقرب من مائة ألف من الفلاحين(٤٦). وهو ما يمكن أن نقيس عليه كافة المشروعات التى ـ أنجزت فى ذلك العهد، ففى سنة ١٨٧٤ كان عدد المسخرين ٦٣٤٠٠٠ شخص وفى سنة ١٨٨٢ كان عددهم ٣٧٦,٠٠٠. وبلغ متوسط الذين دعوا إلى السخرة فى سنتى ١٨٧٩ و١٨٨١ ما يقرب من ١٨٨,٠٠٠ شخص. هذا بخلاف عشرات الألوف من المصريين الذين دعوا لحفر قناة السويس(٤٧). وهذه الأعداد كلها لهؤلاء الذين يدعون إلى السخرة فى المشروعات العامة. أما السخرة الشخصية فإن أعدادها غير معروفة.

ويصف الشاهد المعاصر الذى اقتبسنا جزءًا من شهادته من قبل، طريقة عمل المسخرين فيقول «رأيت الوفا من الأهالى جمعوا من كل المديريات لحفر رياح الخطاطبة كى يسقى مزارع الخديو، كان البرنس حسين باشا ـ السلطان حسين كامل فيما بعد ـ مفتشًا للوجه البحرى. مر القواص على جواده معلنًا أن البرنس سيفاجئهم بالتفتيش ، فهرع الملاحظون إلى قطع الأغصان الغليظة من الأشجار ونزلوا بها على جسوم الفعلة العارية، فلا تسمع إلا الأنات والصراخ والنحيب، ولا يظهر من هذه الأجسام الملطخة بالطين سوى مواضع السياط. وكلما مر البرنس على مدير ورأى الأنفار تقع على الصخور وتغرق فى الوحل وتضرب على الوجوه قال للمدير: افرين.. افرين (برافو.. برافو). فما انتهت الزيارة إلا وعدد الموتى

قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط وغريق فى الوحل. ورأيت طفلا يبلغ من العمر ٨ أو ٩ سنوات قد وقف على الجسر فى الطريق يتفرج على موكب المفتش فتناوله أحد السياس من يده وألقاه فى الترعة فمات لوقته، فتبسم المفتش لذلك السائس استحسانًا لفعله، وكان البرنس حسين هو وأبوه إسماعيل يطربهما أنين الضحايا وتأوهاتهم ، ويسعدهما منظر القتل والتعذيب»[٤٨].

وقد اجتمع إلى السخرة، من مظالم ذلك العهد، استعمال الكرباج سواء لحث العمال المسخرين على العمل أو لجباية الضرائب من الملاك. ومع الظروف المعاشية السيئة، هجمت الكوليرا فى سنة ١٨٦٥، «وفى أول يوم مات عدد قليل من الضحايا، وفى اليوم التالى ارتفع العدد قليلا، ثم وصل إلى عشرات ثم مئات. وفى مقابل كل جثة يتم تبليغ السلطات عنها كانت هناك عديد من الجثث تدفن فى هدوء فى المدافن الخاصة والأقبية. وفى أحياء الفقراء تكومت الجثث فى الحفر الضيقة». ويقول «لانذر» إنه على الرغم من أن المرض «أصاب فى غالب الأمر الفقراء فإن الأغنياء الذين كان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول من هربوا». وكذلك الأجانب الذين جاءوا إلى مصر ليثروا على حساب الشعب المصرى، لا ليواجهوا الوباء معه سارعوا بالهروب، فغادر منهم البلاد فى ظرف أسبوعين ٣٠ ألف أوروبى»[٤٩].

أدى انخفاض المستوى المعيشى لأقنان الأرض إلى حدوث مجاعة الوجه القبلى سنة ١٧٧٨ نتيجة انخفاض ماء النيل. وقد وصفها أحد الأجانب بأنها مجاعة مميتة وأن ضحاياها وصلوا إلى عشرة آلاف شخص. وذكر أن السجلات الرسمية لا تذكر الجوع كسبب لآلاف أخرى من الوفيات. ولكن زيادة عدد الوفيات فى أيام القحط بالدوسنتاريا وغيرها كان راجعًا إلى قلة الغذاء ورداءة نوعه. وأكد فى وصفه «أن الفقراء كانوا يلتقطون الزبالة وروث البهائم من الطرق ليسدوا بها الرمق ويخففوا من ألم الجوع»[٥٠].

وأسهم فى تدهورحالة الملاك الصغار وفقراء الفلاحين أن ماء الرى كان يتحكم فيه كبار الملاك، ولا ينال منه صغارهم، «إلا فضلات مما يزيد عن حاجة

الأغنياء ، ويذكر الأستاذ محمد عبده فى مذكراته أن بولينوا باشا كان يملك آلة بخارية (وابور للمياه) ، كان يبيع ماءها للفلاحين حتى فى أيام الفيضان التى يجدون فيها الماء بغير ثمن، وأن رجاله المسلحين كانوا يمنعون الفلاحين ممن فتح الترعة التى يسقون منها، لكى يظل يبيع لهم الماء[٥١].

حركة فلاحية نشطة

اتسمت حركة الفلاحين بالنشاط منذ أواخر عصر إسماعيل، بخاصة فى مجلسهم النيابى ذى السلطة الشكلية، فقد نمت داخله أول أشكال المعارضة لسلطة الخديو الاستبدادية، ومن الطبيعى أن الأرستقراطية الزراعية والفئات العليا من البرجوازية الزراعية كانت صاحبة النشاط النيابى، وأن الملاك الصغار وفقراء الفلاحين وأقنان الأرض لم يكن لهم أى صوت فى هذا المجلس. وقد تشكل بجواره «الحزب الوطنى» أو «جمعية حلوان» وهى جمعية محدودة العدد كانت تعبر عمن عرفوا بالأتراك الأذكياء الذين رأوا فى الدستور مطلبًا حيويًا يبيح لهم أن يشاركوا الخديو سلطته. وكان هذا الحزب طليعة سياسية للأرستقراطية الزراعية. وقد تحققت مطامعه بمحاولة إسماعيل الاستعانة به فى أواخر حكمه عندما دعى شريف لتأليف الوزارة على أساس اللائحة الوطنية التى قدمها الحزب إليه. وكلف شريف بوضع دستور فوضع بالفعل مشروع دستور ١٧٧٩. ولكن إسقاط اسماعيل أوقف المحاولة. ومنذ تحرك الجيش فى أول فبراير ١٨٨١ تنبهت كل العناصر الراغبة فى التغيير إلى الدور الذى يمكن أن يلعبه. وكان عرابى بنفسه يسعى إلى كل القوى الوطنية ويحاول تحسس نبضها. وعندما جاء الوقت المناسب كانت مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التى حاصرت قصر عابدين وفرضت على الخديو مطالب الجبهة الثورية. ولم تكن الحركة الفلاحية مقتصرة فحسب على العناصر العليا من الفلاحين المصريين. ولكنها اجتذبت أيضا عناصر أخرى من الفلاحين. فقد ظلت للقرية المصرية «هذه البقية الصالحة من القدرة على المطالبة بالحق والشكوى من الظلم إلى ما بعد عهد المماليك بزمن طويل، ولم تكن فى كثير من الأوقات كافية لتحريك القوة الكامنة فى قلب إنسان مؤمن بالعدل والخير، متحفزًا للجهر بالإيمان أو يجد له مستمعًا

فى القلوب والآذان»[٥٢]. وبعض أصداء هذه البقية الصالحة من القدرة على الاحتجاج ما شاهده مراسل التيمس فى يناير ١٨٧٩ «مئات من العمد والمشايخ كل يمثل قرية من القرى، جاءوا للقاهرة لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب»، وحاصروا أبواب الوزارات حتى إنك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح» [٥٣]. وربما من مشهد مثل هذا وآلاف غيره تحرك ذلك الإنسان «المؤمن بالعدل والخير، المتحفز للجهر بالإيمان». فجهر بثورته، وبالتأكيد فإن ذلك الإنسان كان أحمد عرابى.

المثقفون بين حلم الثورة وإغراء السلطة

مع أن المثقفين لا يشكلون طبقة بالمصطلح الاقتصادى والاجتماعى، إلا أنهم عادة يلعبون أدوارًا مهمة وبخاصة فى المراحل التى تنشط فيها الحركة الاجتماعية، عن طريق ما يحدثونه من تراكم كمى بطىء غالبًا ما يسبق الميلاد الفعلى للطبقات الاجتماعية التى يعبرون عن أفكارها[٥٤].

ومن هنا يبدو من غير المهم أن نناقش الأصول الطبقية للمثقفين بقدر ما هو أساسى أن نوصف التيارات الاجتماعية التى يعبرون عنها، والتى تخدم فئات طبقية محدودة سواء كان المثقفون ينتمون إليها أو إلى حليف لها أو نقيض. على أن إهمال الأصول الطبقية للمثقفين إهمالاً تامًا سيكون خطأ فعليًا. إذ كانت هذه الأصول قد لعبت دورًا فى تحديد مواقفهم. كما أن أخذ المواقع الإنتاجية لفريق منهم فى الاعتبار مسألة مهمة خاصة الفئات التى تبيع قوة العمل الذهنى.

وفى ضوء هذا يصبح أمامنا فئات ثلاث من المثقفين:

- أولها: موظفو الحكومة وهم بائعو قوة العمل الذهنية.
- ثانيها: ممثلو التيار الليبرالى الذى تكون منذ اتجه محمد على إلى إرسال بعثات إلى أوروبا.
- وأخيرًا ممثلو التيار الدينى المتحرر الذين كانوا يتمركزون فى الأزهر وعلمائه.

وكان الجزء الأكبر من الفئتين الأخيرتين يعمل إذ ذاك - بالفعل - فى جهاز الحكومة، بينما توزع الباقون فى أنشطة ذات طبيعية فكرية خاصة مثل: التدريس والتأليف والصحافة.

ومن هنا فإن الحلقة الجوهرية لموقف المثقفين المصريين تكمن فى الظروف لاتى أحاطت بموظفى الحكومة. وينبغى أن نشير إلى تحفظ أساسى، هو أننا نعالج فى هذا الفصل الظروف الاجتماعية التى دفعت بالمثقفين إلى جبهة الثورة. مع الإشارة إلى بعض معطياتهم الفكرية، أما تفاصيل الفكريات التى نشروها، وتفاصيل حركتهم السياسية، فسيكون موضع المناقشة والعرض فى الفصول القادمة من هذه الدراسة.

«لم يمض جيل واحد بعد الحملة الفرنسية حتى ظهر الرجل المثقف فى البيئة المصرية»[٥٥]. وقد ظهر عبر سلسلة من الأعمال والإجراءات ، والتطورات، التى بلورت الشخصية المصرية المتميزة والمستقلة غير غيرها، والتى تعى أو تحاول أن تعى ذاتها. ومن أبرز تلك الأعمال سياسة البعثات التى اتبعها محمد على. وفى البداية تحكم فى تلك السياسة موقف محمد على من المصريين، فالبعثات الأولى كانت من الأتراك والأرناؤوط والجراكسة، ثم توسع فى إرسال المصريين من أبناء الفلاحين بعد ما أثبتوا صلاحيتهم لذلك، بل وتفوقوا على غيرهم. وبتزايد أعداد المصريين العائدين من البعثات والمتخرجين فى المدارس المحلية التى توسع محمد على فى إنشائها. بدأ المصريون يأخذون مواقع فى جهاز الدولة الذى كان تنظيمه بشكل عصرى من أهم مطامح الوالى. ولكن هذه المواقع ظلت دائما بعيدة عن أن تكون ذات أثر فعال، فكما حرم الفلاحون من الوصول إلى قيادات الجيش، فقد حرموا كذلك من قيادة الجهاز الإدارى المدنى، وبهذا ظلت قيادات هذا الجهاز - كما يقول الشيخ محمد عبده - «إما من الأرناؤوط أو الجراكسة أو الأرمن المورالية أو ما أشبه هذه الأوشاب»[٥٦].

دفعت الحاجة للخبرات الفنية «محمد على» إلى تشجيع الأجانب على العمل فى جهازه الحكومى، وتزايدت أعدادهم بتزايد جالياتهم فى مصر ثم أصبح بقاؤهم حقًا من حقوقهم بعد تسلسل رأس المال الأوروبى وخلفه السيطرة

السياسية. ويروى الشيخ محمد عبده أن مجلس المعارف الأعلى الذى شكله رياض باشا لإصلاح التعليم، كان يضم عددًا كبيرًا من الجانب، وكان رياض باشا يقصد من ذلك أن تكون قرارات المجلس معروفة عند رجال الدول الأجنبية ذات النفوذ فى مصر فيسهل تنفيذها بدون معارضة من المراقبين أو غيرهم فيها، خصوصا إذا اقتضت صرف النقود وتوسيع النفقات(٥٧).

وفى سنة ١٨٨٢ وصل عدد الموظفين الأوروبيين فى الحكومة المصرية إلى ١٢٨٠ موظفًا، بينما كان عدد الموظفين من غير الأوروبيين ـ بما فيهم الأتراك والجراكسة والشاميون ـ نحو ٩٢٠٠ موظف؛ أى أن الأوروبيين كانوا يشكلون ١٠٪ من مجموع الموظفين. وبلغ ما يتقاضاه هؤلاء الأوروبيين من مرتبات سنوية ٣٧٣,٤٩١ جنيهًا إنجليزيًا، بمتوسط يصل إلى أربعمائة جنيه(٥٨). وهو ما يكشف عن مكانتهم فى الجهاز الحكومى إذ كانوا قد تسللوا إلى أكثر مناصبه القيادية وتقاسموها مع الأتراك والجراكسة بينما قبع المصريون فى أسفل درجات السلم الوظيفى ـ وتزايد عدد الموظفين السوريين الذين برزت فيهم مهارات فنية ومهنية خاصة(٥٩)، فاحتلوا القيادات الوسطية فى الجهاز الحكومى.

وكان على الموظفين المصريين الرابضين فى أسفل درجات السلم الوظيفى أن يتحملوا كل نتائج السياسة الأوتوقراطية التى أوقعت الحكومة المصرية تحت سيطرة مالية أوروبية. لذلك فنادرًا ما كانوا يتسلمون مرتباتهم كاملة لمدة شهرين متتابعين، إذ كانوا يجدون الخزانة خاوية دائما. فضلا عن أن عزل الموظفين وفصلهم كان مسألة تخضع لنزوات ولى الأمر. وهو ما جعل صغار الموظفين بل وكبارهم أيضا ـ من الأتراك والجراكسة ـ يمارسون عملية استنزاف بشعة للفلاحين. وقد وصف «المستر كييف» فى تقريره تلك الحالة بأن «الموظف المصرى أصبح مثل الوالى الرومانى يحاول أن يجمع من وظيفته ما أمكن الجمع قبل أن تضيع الوظيفة عليه فيحال إلى المعاش بعد أن يسلب الحكومة والأهالى»(٦٠).

ولما كان أكثر صغار الموظفين لا يتمكنون ـ بحكم صلاحياتهم ـ من السرقة على هذا النطاق الواسع فقد اكتفوا بالسرقات الصغيرة، وكانت حالتهم تتدهور

دائمًا إلى أسوأ. وقد وصف مراسل التيمس هؤلاء بعد قطع مرتباتهم فى صيف ١٨٧٨ فقال «إن هناك جيشًا كبيرًا من صغار الموظفين على حافة المجاعة»[٦١]. وهكذا طالت حالة الخراب التى كانت تسير إليها مصر الجميع وخصوصًا ذوى الدخول المحدودة، بل إن فترات الرواج نفسها كانت تحمل مخاطر شديدة فقد أدى الاعتماد على القطن كمحصول رئيسى إلى استيراد الأغذية من الخارج «وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة كبيرة، فأصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه فى سنة ١٨٦٤ وتضاعف ثمن الزيت والخضراوات ثلاث مرات وارتفعت أسعار الغلال بنسبة ٤٠٠٪ وارتفعت أسعار لحم الضأن وهو الغذاء الثابت للطبقة الوسطى الصغيرة، وبعض شرائح أخرى من محدودى الدخل من أربعة بنس إلى شلن للرطل؛ أى ثلاثة أضعاف، وبينما جعل التضخم الحياة عسيرة على كل المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما فى ذلك القناصل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتباتهم، وكان أغنياء تجارة القطن الجدد سببًا فى ارتفاع الأسعار، بل تسببوا بإفراطهم فى الكماليات فى رفع الأسعار أكثر وأكثر»[٦٢].

ومع أن الأمر لم يسلم من بعض التحركات الساخطة لعناصر من الموظفين، إلا حركة واسعة أو حتى محدودة لم تشملهم. وربما استطعنا أن نجد فى تصرف مثل تصرف «محمد أفندى فنى» نموذجًا للحركة الساخطة التى مارسها بعض الموظفين. فقد حرر ـ وكان رئيسًا لقلم الترجمة بوزارة المالية ـ عريضة تتضمن الطعن والتنديد بإدارة المالية ـ وكانت إدارة أوروبية إذ ذاك ـ فحوكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من الخدمة وحبسه سنتين بالطوبخانة[٦٣].

احتشدت جموع الموظفين حول الثورة عندما اتضح اتجاهها المبكر إلى تمصير الجهاز الإدارى للدولة، كجزء من حسم قضية السلطة فى المجتمع المصرى. وكان هذا طبيعيًا؛ لأن أكثر العناصر المؤثرة من الموظفين المصريين كانت متأثرة بالتيارات الفكرية الليبرالية وبخاصة فى جانبها القومى، وهو الجانب الذى يرتبط مباشرة بمصالحهم.

وكان حسم قضية السلطة فى المجتمع أمنية من أمنيات الليبراليين المصريين الذى عاشوا حالة حصر ذهنى مميت عقب عودتهم من بعثاتهم الأوروبية، فالمجتمع الذى احتكوا به هناك والذى اقتنعوا بصحة نظمه وملاءمتها كان مرفوضًا بشدة فى مصر؛ حيث سيطرة الفرد المتسلط والكبت الفكرى والاجتماعى. ومن هنا فمجموعة الأفكار الأساسية التى تعلموها - وشاهدوا مؤسسات تطبيقها - قد وضعتهم فى تناقض حقيقى مع سلطة محمد على الأوتوقراطية. ولعل أفكارًا مثل الحرية الفردية وحرية العقيدة وضمانات الفرد إزاء السلطة، كانت من أكثر الأفكار إلحاحًا عليهم، بخاصة وأن بعضهم كان يتعرض لاضطهاد قاس لأسباب تافهة بعضها نزوات أو وشايات وربما كان العامل الحاسم فى هذا الصدد أن التطور الاجتماعى كان متخلفًا عن فكرهم. وأن القوى الاجتماعية النشطة التى كانت تستطيع أن تتبنى مثل هذا التيار - وهى قوة التجار - كانت قد صفيت سياسيًا بتصفية قيادة عمر مكرم. وحوصرت اجتماعيًا بسياسة الاحتكار التى فرضها محمد على، كما أن الحلفاء القدامى لهذه القوة - مثقفو الأزهر - انتقلوا إلى معسكر الوالى. والتناقض بين أفكار من لم ينتقل منهم إلى ذلك المعسكر، وما أتى به الليبراليون لا يسمح بحوار سريع يقود إلى حركة موحدة.

وثمة عامل ذاتى مهم، أثر فى حركة مثقفى التيار الليبرالى تأثيرًا سلبيًا. ذلك أن أكثرهم كان ينتمى إلى أسر فقيرة، وإن كانت ذات أصول عريقة، أفقرها تفكك المجتمع المملوكى وعمليات الاستنزاف التى كان يقوم بها. وقد تجاوبت رغبتهم فى إعادة مجد هذه الأسر مع القيمة الجديدة التى أرسى محمد على قواعدها فى المجتمع المصرى، وهى التعليم. ومن هنا كانت كل محاولاتهم محاولات صعود فردى أكثره كان شاقًا - راجع حياة الطهطاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى على سبيل المثال(٦٤) - ولكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقًا كاملاً، وان لم يحقق مطامحهم الفكرية، إذ أصبحوا - فى النهاية - جزءًا من جهاز محمد على. وقد وصف الشيخ محمد عبده وضعيتهم تلك فقال إن محمد على «أرسل جماعة من طلاب العلم إلى أوروبا ليتعلموا فيها، فهل أطلق لهم الحرية ليبثوا ما استفادوا؟!

كلا ولكنه اتخذهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها إرادة فيما تصنع»[٦٥]. أن فقدان الإرادة وبقاء هذه العناصر بعيدة عن المراكز القيادية فى السلطة أن كان قد أسخطها فقد فعل أكثر من هذا حين أفقدها طابع الثورية الحاد، فمن خلال عملية تكيف مع قيم المجتمع وأنظمته وصلت إلى تيار فكرى توفيقى، بحيث إن العناصر التى أثرت التأثير الكبير فى مجرى الثورة لم تكن أصلا منتمية إلى الليبراليين المصريين مع أن بعضها قد يكون متأثرًا بما أشاعوه من مناخ فكر جديد.

على أن هناك عاملين جديدين قد لعبا دورهما فى إيقاظ الليبراليين المصريين من موقفهم السكونى فقد تدفقت على مصر أعداد كبير من المثقفين العرب وبخاصة الشوام الذين فروا من لبنان عقب المذابح الطائفية البشعة التى دبرها الباب العالى هناك عام ١٨٦٠، وعمل كثيرون منهم بالتدريس والصحافة، وكان هؤلاء يتبنون أفكارًا متقدمة منطلقين - أساسًا - من موقف الاضطهاد الدينى الذى تعرضوا له، ومن هنا فقد ترددت أفكار مثل حرية العقيدة والقومية لتزاحم فكرة الدولة الدينية، كذلك فإن اهتمامهم بالعلم ونظرياته وتيارات السياسة العالمية كان يعود لتأثرهم فى ذلك بالدور الذى لعبته البعثات التبشيرية الأوروبية والأمريكية فى لبنان. وبهذا «كان دورهم رائدًا أتاح لهم أن يكونوا جسرًا أو معبرًا موصلاً للثقافة الأوروبية إلى المصريين فى وقت لم يكن قد توافر لهؤلاء الآخرين من المثقفين عدد يكفى لأداء هذه المهمة الخطيرة الشأن»[٦٦]. يضاف إلى هذا أن الأعداد الضخمة من الأوروبيين الذين تدفقوا على مصر قد لعبوا دورًا فى إيقاظ الليبراليين المصريين. ومع أن أكثرهم كان يلعب أدوارًا مخربة ويمارس نشاطات اقتصادية أقرب إلى السرقة، فقد كان منهم عناصر ثورية عطفت على قضية مصر وأمنياتها.

ومع أن الاختلاف بين الليبراليين المصريين وتلامذتهم، وبين تيار التعليم الدينى الأزهرى قد تعمق فى بعض المراحل، بخاصة بعد أن أصبح التعليم المصرى ثنائيا، فإن نقط اللقاء كانت متوفرة. لقد اتخذ الليبراليون عدة خطوات للخلف بينما تقدم الأزهريون عدة خطوات للأمام. إن الطابع التوفيقى لليبرالية

المصرية ـ للظروف التى أوضحناها ـ جعل التيار العلمانى والاتجاهات الزمنية فى أبهت صورها. ومن هنا فإن العداء الحاد بين الليبراليين المصريين ورجال الدين فكريًا وسياسيًا لم يظهر. فلم يطالب الأولون ـ كما طالب نظراؤهم فى فرنسا ـ بشنق آخر ملك بأمعاء آخر قسيس، إذا لم يكن الأزهريون حلفاء للملك كما كان القسس.

ومن ناحية ثانية فإن الدور الذى لعبه جمال الدين الأفغانى فى صياغة فكر دينى متحرر فى دعوته إلى «الجامعة الإسلامية» كوحدة للشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار أو المعرضة لذلك، هذه الدعوة أنقذت الفكرة الدينية من أن تستغل لتدعيم الاستبداد كما أنقذتها أيضا من الاحتماء فى التعصب الدينى.

وبالفعل فإن الأزهر كان قوة بؤرة أساسية من بؤر التفجير الثورى. والواقع أن الظروف قد فرضت أن تكون الجماهير العريضة من طلاب الأزهر من أفقر بيئات المجتمع المصرى، ومن أبناء الفلاحين الصغار والفقراء فى كتلتهم الضخمة، يدفعهم إلى التعلم ما يوفره الأزهر لطلبته من خبز عرف بالجراية، وما ينتظرون من ثواب باعتبارهم حملة كتاب الله، ومن طموح أن يكتسبوا أقوالهم من عمل من الأعمال المتعددة التى تؤهل الدراسة فى الأزهر لها، ومن الجانب الآخر فقد كان الأزهر هو المنبع الأساسى الذى يزود التعليم المدنى بأغلب احتياجاته، وكان عدد لا بأس به من موظفى الدولة ـ صغارًا وكبارًا ـ قد جاوروا به زمنا ـ وتأثروا ببيئته تأثرًا كبيرًا. وإذن فقد صبت تأزمات المجتمع المصرى نفسها فى قلب الأزهر كما صبتها فى قلب المؤسسات المصرية يومذاك. وكيف لا يغضب طلبته من التدخل الأجنبى وما تبعه من استنزاف لثروة البلاد ومن فوضى الضرائب ومنافسة الأجانب فى الوظائف، وهم أبناء القرية، فى أبسط حالاتها وأكثرها تعرضًا للبطش والإفقار.

الجنين البرجوازى

فى مسار الثورة العرابية ظواهر لافتة للنظر باعثة على الحيرة. ولكن شمول النظرة التى تعالج بها كفيل بتجاوز هذه الحيرة، وهو ما لا تستطيعه المعالجات

الجزئية التى تكتفى - عادة - بالقول بأنها ثورة عسكرية، فلا تقلل بذلك من شأن الثورة فحسب. ولكنها تعجز أيضا عن تفسير كل ظواهرها، والشمول النسبى الذى نعالج به موضوعنا لا يتحقق إذا لم نقف قليلا لنحاول استكشاف أبعاد الجنين البرجوازى فى رحم المجتمع المصرى، أما كيف عبر هذا الجنين عن نفسه فكريًا وسياسيًا فهو مبحث قادم.

ولا يكفى لرصد ملامح هذا الجنين أن نحيل إلى ما سبق أن عالجناه فى هذه الدراسة حول شكل الإنتاج الزراعى وسمته البرجوازية التى تمثلت فى الإنتاج للتسويق ـ القطن ـ وتحول الأرض لسلعة بإقرار حق الملكية الزراعية والتمويل المصرفى للإنتاج الزراعى وتحرير قوة العمل جزئيًا، واستخدام الآلات فى الزراعة.

والواقع أن القطن باعتباره السلعة الرئيسية فى الإنتاج الزراعى المصرى منذ العقود المتوسطة، قد أحدث بعض التغييرات فى العلاقات الإنتاجية، ومع أن الاعتماد عليه كمحصول وحيد قد جعل مصر تعيش فى حالة من «التبعية التجارية» نتيجة لأن حجم وقيمة التجارة الخارجية لمصر كانتا تتوقفان على صادراتها من القطن إلى الدول الأوروبية وفى مقدمتها إنجلترا. مما جعل حركة الاقتصادى المصرى محكومة - أساسًا - بعوامل خارجية، وهو ما ظهرت آثاره عند انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، وعودة الزراع الأمريكيين إلى الإنتاج، فتدهورت أسعار القطن المصرى وتأزم الاقتصاد. وحدث الإنهيار. إلا أن مصر ككل البلاد التى عرفت هذا النوع من التبعية التجارية انقسمت فيها حياة المجتمع الاقتصادية إلى قطاعين، القطاع المرتبط بالسوق الخارجية ويكون عادة أكثر تقدما من الناحية التكنيكية وهو كذلك الذى تنمو داخله علاقات الإنتاج الرأسمالية، أما القطاع الذى يغطى الحاجات الداخلية فهو قطاع فقير من حيث المعدات محدود القدرة على النمو تسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية(٦٧).

ويضاف إلى هذا الشكل من العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التى ارتبطت بالقطن، اختلاف شكل استغلال الأرض الزراعية عما كان عليه فى أوروبا فى خلال القرن الثامن عشر، فقد كان الإقطاعى يقيم فى أرضه ويحصل على دخله

من زراعة الأرض لكفاية الاستهلاك المباشر ويستخدم الفلاحين بطريقة مباشرة، ويتحمل قبلهم بعض المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية. أما ملاك الأراضى الزراعية فى مصر فكانوا ملاكًا غائبين لا يقيمون فى الأرض ولا يتحملون قبل فلاحيهم أية مسئولية ويحصلون على دخلهم من التعامل مع الأرض باعتبارها سلعة وذلك بالمتاجرة فيها، كما يحصلون على هذا الدخل أيضا من تأخير أراضيهم الزراعية. ولم يكن لهؤلاء الملاك علاقة مباشرة بالعمال الزراعيين إذ كان هؤلاء يتعاملون مع المستأجرين ومع الملاك المتوسطين. ومن هنا «فإن أدق وصف لكبار ملاك الأراضى الزراعية هو أنهم ملاك رأسماليون للمزارع لهذا الحد أو ذاك»(٦٨). ومظاهر انهيار اقتصاد العصر الوسيط متعددة، إن هذا الاقتصاد القائم على الإنتاج الطبيعى، تغير ومضى فى تغيره فى عهد إسماعيل وذلك بإدخال بعض أصول الاقتصاد الحديث كما عرف بالاقتصاد التبادلى النقدى ومستلزماته(٦٩).

أسهمت الزيادة فى طرق المواصلات فى إحداث انقلاب كبير فى الاقتصاد المصرى، فبين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٥ تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة للرى بلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلا إلى ١١٨٥ ميلا. ومد من الأسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وأنشئ من الكبارى ما لا يقل عن ٤٣٠ وأسست ميناء الإسكندرية وأنشئت فيها وفى مصر وابورات المياه لسقاية الأرض والأهالى وبنيت أحواض السويس، وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة فى طرق المواصلات البرية والنهرية، وفى تدعيم أعمال الرى وتنظيمه بما أنشئ من قناطر وسدود (٧٠) إلى زيادة الإنتاج الزراعى وزيادة الأراضى الزراعية نفسها التى زادت من ٤,٠٥٢,٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٢ فى ختام عهد سعيد إلى ٥,٤٢٥,٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهى آخر سنوات حكم إسماعيل. ونشأت السوق الداخلية وألغيت ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على دخول السلع الزراعية إلى أسواق المدينة وألغيت السخرة قانونًا وألغى استعمال الكرباج و كل مظاهر القسر قانونًا تلك كلها علامات انهيار للاقتصاد الإقطاعى، ولكن وقتًا كان لا بد أن يمر قبل أن تبدأ ملامح الإنتاج الرأسمالى فى التبلور. فيعتاد المسخرون السابقون على العمل الأجير ويعتاد الذين يستخدمونهم هذه الصفة.

ويعطينا على مبارك وصفا لكيفية إدارة الخديو إسماعيل لأملاكه وهو وصف يكفى للحكم على طبيعة شكل الاستغلال الزراعى كما كان يقوم به عدد من كبار ملاك الأراضى، قال يصف مصنع الضبعية بمركز قوص «وفى الضبعية بالدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصبًا وتسقى بالوبورات وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه، وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك وشغلها دائم ليلاً ونهارًا كباقى الفاوريقات، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر وتعصر كل يوم محصول ستة وستين فدانًا وتنتج فى اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر حبًا ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقماعًا، وينقل منها العسل نمرة ٣ إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه السبيرتو، وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطارًا (أى أن إنتاج التفتيش كله ٢٢٠,٠٠٠ قنطارًا فى السنة) ثم أن الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التى تأتى بطريق البحر»[٧١]. ولم يكن إسماعيل وحده يستغل أرضه هذا الاستغلال الرأسمالى المتقدم، بل إن بعضًا ممن كبار ملاك الأراضى وبخاصة من الأسرة المالكة، كانوا يفضلون مستوى أرقى من الاستغلال الرأسمالى، فيسلمون أراضيهم إلى مؤسسات مصرفية تتولى إدارتها لحسابهم ومنهم الأمير إلهامى باشا ـ ابن عباس الأول ـ الذى رأى أن يزيد دخل أراضيه بتسليمها إلى بيت أوبنهايم وشابير وشركاهما ليديروها لمدة اثنى عشر عامًا، وكان على البنك أن يشترى الآلات والعتاد الزراعى ويسوق المحصول نظير عمولة، والواقع أن العقد أعطى أوبنهايم سلطة الحاكم فى هذه الممتلكات[٧٢].

وقد أثارت طريقة إسماعيل فى إدارة أطيانه، وفى الإدارة الحكومية عمومًا انطباعًا بأنه ليس من ذلك الطراز من الملوك الذى كانه عباس أو سعيد، وكان من رأى البعض، أنه كان إداريًا ممتازًا أكثر ما ينبغى، فلقد كانت إدارته لثروته الخاصة تعتبر لونًا من البخل لمن اعتادوا إسرافًا سعيدًا، ففى هذا النوع من

الإدارة ثمة شيء غير ملكي، شيء برجوازي، يضايق المستغلين البرجوازيين الأجانب في الإسكندرية، لذلك كان القنصل الفرنسي، وأيضا الإنجليزي يبحثان عن الطابع الملكي فيه، حيث تسود - في الغالب - قيم الكرم والنبل والعطاء غير المحدود، وليس قيم التجارة والمنفعة وجداول الضرب[٧٣].

ومع أن المؤرخ - لسوء الحظ - مطالب دائمًا ـ بتعبير لاندر ـ أن يقتصر في تحليله على الإنجازات وليس على المشروعات، على ما تم فعلا، وليس على ما كان يحلم به من يؤرخ لهم، إلا أن لبعض أحلام إسماعيل دلالة مهمة على الطريقة التي كان يفكر بها هذا الرجل الداهية، ولن نجد وصفًا أدق من قول يعقوب صنوع عنه «شوف يا عزيزي»، إذا رب العالمين، عين سيدنا موسى ناظر مالية، وسيدنا عيسى ناظر خارجية، وسيدنا محمد ناظر جهادية، كن متيقنًا أن الفرعون إسماعيل يعمل شغله بسحره ويضحك عليهم»[٧٤].

ومن هنا فإن أحلام إسماعيل ذات دلالة على تناوله للمسائل، حتى وإن قصرت جهوده عن تحقيقها. وفي هذه الأحلام سنرى دائما عقلية برجوازية شديدة الذكاء. كان يرى - مثلا - أن الأراضي التي تحيط بالنيل في الصعيد والتي تبلغ ثلاثة أمثال مساحة مصر، أراض مأهولة بالسكان وخصبة إلى حد لا يصدق، ولكن تفتتها يمنع استغلالها كمزرعة قطنية هائلة، وإذا أمكن - كما قال لدير فيو أحد الماليين الفرنسيين - أن تدار هذه المناطق بشكل سليم عن طريق موظفين عموميين يعملون تحت توجيه وإشراف فعال من الحكومة في القاهرة فإنها ستصبح في يوم من الأيام هندًا أخرى ، ومن أجل ذلك أراد إسماعيل أن ينشئ خطًا حديديًا من إسنا في الصعيد إلى الخرطوم[٧٥] وهو مشروع يكشف عن تغلغل فكرة الاستغلال الرأسمالي في عقل إسماعيل.

وازدهرت لفترة خلال حكم إسماعيل بعض الصناعات التي كانت قد انتهت بنهاية حكم محمد علي، فأنشأ إسماعيل ١٧ مصنعًا للسكر، واتجه إلى التوسع في زراعة قصب السكر وبخاصة في أملاكه في الوجه القبلي، وكان هدفه من ذلك تعويض النقص الذي نتج عن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وفقدان مصر لمورد مهم من مواردها. كما دبت الحياة في معمل الطوابيش بفوه ومعمل النسيج

بها وكانا قد أنشئا فى عهد محمد على ، وأنشأ مصنعين لعمل الجوخ أحدهما ببولاق؛ والثانى بشبرا، وكانا يصنعان الأجواخ التى تلزم لجنود البر والبحر . وأنشئ معمل لضرب الطوب فى قليوب ومعمل لدبغ الجلود فى الإسكندرية ومعامل للزجاج ومعمل للورق فى بولاق.

وكانت تلك المصانع جميعها ملكية شخصية للخديو لذلك ما لبثت أن تدهورت فى آخر عهده نتيجة للإفلاس، إلا أنها كانت بداية لإنشاء صناعة متواضعة، تدعم مراكز تكوين الجنين البرجوازى، من بين تلك المراكز ازدهار الصناعة الحرفية، فقد شهد عهد خلفاء محمد على رفع يد الدولة عن الاقتصاد القومى مما أدى إلى انتعاش الحرفيين من جديد ، فزاد عددهم حتى وصل فى عام ١٨٧٧ إلى ما يقرب من ١,٨٠٠,٠٠٠ فى وقت كان عدد السكان فيه قرابة ستة ملايين نسمة، وعلى الرغم من أن عددًا من هؤلاء الحرفيين كان يعمل فى أنواع من النشاط الاقتصادى أقرب إلى الخدمات منها إلى الصناعة مثل «النوتية» وغيرهم فإن كتلتهم الكبرى كانت تعمل فى حرف صناعية مثل النسيج والحدادة وصناعة الأحذية والطوب والنحاس وصناعة الزجاج.. إلخ.

والعوامل التى دفعت بهذه الفئة الضخمة إلى معسكر الثورة هى نفس العوامل التى دفعت بغيرها من الفئات، فقد كانت الضريبة على الصناع والحرفيين تتراوح بين ٤٨ قرشًا وسبعة جنيهات ، فضلا عن الضرائب على المواد الأولية المستعملة فى الصناعة وعوائد الدلالة على ما يباع من المصوغات ، وقد أدت فداحة الضرائب إلى تدهور الصناعات الحرفية. وفى الوقت نفسه أفقدها تسلل المصنوعات الأوروبية إلى السوق المحلية سوقها، فقد كانت المصنوعات الأوروبية تتميز عنها من حيث تنوعها وجودتها ورخص أسعارها، بل إن بعض العناصر الأجنبية التى كانت تشكل الجالية الأوروبية الضخمة كانت تنافس العناصر الوطنية من الحرفيين بإنشاء ورش يدوية فى مصر.

كذلك أدت سياسة خلفاء محمد على الاقتصادية وبخاصة إسماعيل إلى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية. فمن ناحية كان اعتماد الإنتاج الزراعى على القطن ـ وهو محصول ينتج للتصدير العالمى ـ يؤدى إلى توسع الفئات العاملة فى

مجالات التجارة فيه داخليًا وخارجيًا. ومن ناحية أخرى كان الاهتمام المتزايد بالطرق والمواصلات وبخاصة السكك الحديدية أحد عوامل تنشيط التجارة الداخلية واتساعها فضلا عن إلغاء الحظر على انتقال السلع الزراعية وترك حرية الإنتاج الزراعى للمحاصيل دون حجر. وتؤشر الإحصائيات المتوفرة إلى هذا الرواج الواسع فى التجارة المصرية، فخلال الخمس سنوات ١٨٥٠/١٨٥١ ـ ١٨٥٤/ ١٨٥٥ بلغت صادرات مصر قرابة ٣,٢٢٩,٦٨٠ جنيهًا إنجليزيًا، وفى الخمس سنوات التالية كانت الصادرات ٣,٩٥٤,٢٠٠ جنيه إنجليزى، أما الواردات فقد ارتفعت من ١,٩٨٥,٦٠٠ جنيه إنجليزى إلى ٢,٧٠٦,٤٠٠ جنيه إنجليزى[٧٦]. وتتضح صورة الاتساع فى حجم التجارة الخارجية إذا علمنا أن الواردات المصرية قد زادت من ١,٩٩١,٠٠٠ جنيهًا فى سنة ١٨٦٢ إلى ٥,٤١٠,٠٠٠ جنيهات فى سنة ١٨٧٩، وزادت الصادرات فى الفترة نفسها من ٤,٤٥٤,٠٠٠ إلى ١٣,٨١٠,٠٠٠[٧٧]. وأسهم فى هذا دخول الحبوب كمحصول جديد للتصدير اعتبارًا من سنة ١٨٦٥، فنتيجة لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، وتدهور أسعار القطن عادت زراعة الحبوب إلى الانتعاش وفاض المحصول عن حاجة البلاد وعاد تصدير الحبوب إلى الخارج ورجع التوازن بين المحصولين الرئيسيين القطن والحبوب[٧٨].

ومن هنا فإن بعض المؤرخين الاقتصاديين يرون أن مصر «ارتفعت منذ عام ١٨٥٠ إلى دولة تجارية ذات أهمية كبيرة، وهى إن لم تكن دولة من الدرجة الأولى، إلا أنها كانت تتقدم بسرعة كبيرة»، وهو ما ظهر أثره فى نمو المدن نموًا كبيرًا وبخاصة الإسكندرية التى نمت من مدينة صغيرة راكدة سكانها قرابة ١٠ آلاف وقت الغزو الفرنسى إلى مدينة كبيرة مزدحمة بالسكان تعدادها ١٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٨٥٥. وأصبح ميناؤها يشبه «غابة من الأشرعة والمداخن»[٧٩].

وقد لعبت الضرائب هنا الدور نفسه الذى لعبته بالنسبة إلى مختلف الفئات فضلا عن أن المنافسة الأجنبية كانت تلعب دورًا مزدوجًا. وجهه الأول التجاء الأجانب إلى التهرب من رسوم الجمارك المفروضة على الصادر والوارد بما يحرم الدولة من إيراد مهم من إيراداتها ويؤدى إلى انخفاض الأسعار التى يعرض بها

التجار الأجانب سلعهم عن أسعار نظيراتها من السلع المصنعة محليا. ووجهه الثانى إعفاؤهم مما يدفعه التجار الوطنيون من ضرائب المدن، ويقول روزشتين، إن ما كان يفرض فى المدن من الضرائب كعوائد المنازل وبدل التمغة فى الأعمال التجارية تركتها الدول للأهالى الوطنيين ليتمتعوا بها دون سواهم رغمًا عن أعمال رعاياها المالية والتجارية الواسعة. وأصبح ما يدفعه التجار المصريون فى العام من الضرائب المالية والتجارية ـ وهو ٤٣٠,٠٠٠ جنيهًا ـ عقبة فى سبيل منافستهم للأوروبيين فى الشئون التجارية(٨٠).

والحقيقة أن حجم المنافسة للتجارة الوطنية كان ضخمًا جدًا. ليس فقط لأن عدد التجار الأجانب قد زاد زيادة مهولة فارتفع من ٣٠٠٠ تاجر فى سنة ١٨٣٦ إلى ٦٨٠٠٠ تاجر فى سنة ١٨٧٨(٨١)، ولكن أيضا لأن نشاطهم وصل إلى أصغر القرى والغرب والكفور. ولأنه كان نشاطا يتم فى حماية الامتيازات الأجنبية والمحاكم القنصلية.

وفوق هذا العبء، فإن الاختناقات الاقتصادية نتيجة لكارثة الديون كانت تلقى بظلها فوق نشاط التجار، فقد أدى الاحتياج إلى زيادة إيرادات الخزانة إلى رفع الرسوم فى جمرك الإسكندرية ١٠٠ ٪ فى سنة ١٨٧٧، وزادت أجور الشحن بالسكك الحديدية بنفس النسبة تقريبا. وقد أدى ذلك إلى تقليل الواردات كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطًا فاحشًا(٨٢).

وسوف نجد فى وثائق العصر المالية أدلة متعددة على أن كبار ملاك الأراضى كانوا يستثمرون أموالهم فى مشروعات مالية وتجارية ضخمة جدا. ففى مايو ١٨٦٣ نظم إسماعيل تشكيل اتحاد يضم حفنة من أقوى نبلاء مصر مع ديرفيو وأوبنهايم وصاحب بنك مصرى يدعى سكاكينى كمؤسسين ومديرين للخط الملاحى الجديد ومنحت الشركة امتيازات ضخمة من الدولة. وتحدد رأسمال الاتحاد فى أول الأمر بـ ٤ مليون جنيه مصرى ثم ضوعف فى يوليو وأخذ المصريون معظم الأسهم، فإسماعيل أخذ النصف والنبلاء وحفنة من أقاربهم وأصدقائهم أخذوا ١٦,٠٠٠ أخرى بينما أخذ الأوروبيون ٢٦٨٩ سهمًا من بين

٤٠٠٠ سهم خصصت لهم، وفى هذا المضمار كانت الشركة تمثل ثورة فى الأعمال التجارية المصرية ولقد أعطتها طبيعتها القومية وضعًا خاصًا فى عين إسماعيل فقد كانت دائما طفله المدلل[٨٣].

ولا تتوفر حتى الآن إحصائيات دقيقة تحدد حجم هذا القطاع، بيد أن «الشركات الزراعية والتجارية التى تألفت فى عصر إسماعيل كان قرابة ٩٦ ٪ من رأسمالها أوروبيًا، والباقى أسهم مصرية موزعة بين الخديو والباشوات الجراكسة والأتراك. ومعنى هذا أن نشأة الرأسمالية العمية ـ الكمبرادور ـ ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر»[٨٤]. وعلينا أن نتوقع تناقضًا قد يطل برأسه بين هذين القطاعين، وربما كان خافتًا بعض الشىء، فالرأسمالية المصرية كانت ضعيفة وناشئة وموقعها من الرأسمالية الأوروبية لا يسمح لها بالتصدى والمقاومة، ولكن المناخ الاجتماعى العام كان كفيلا بأن يدفعها إلى طموح كبير.

وربما كانت اندفاعات الجنين البرجوازى كما تمثلت فى حركته وفكره السياسى، أبعد مدى فعلا من إمكاناته الذاتية وهى ظاهرة طبيعية يصنعها تدفق الجماهير الشعبية إلى معسكر الثورة وما تتميز به تحركاتها من تطرف رغم عفويتها وعدم تنظيمها مما يدفع الكثير من العناصر الأخرى إلى طموح ثورى يتجاوز متطلباتها الآنية.

وقد عبر الجنين البرجوازى عن نفسه فى بعض أشكال الحركة السياسية الواسعة التى كان يقوم بها «حسن موسى العقاد» كبير تجار القاهرة وقد بدأ حركته فى أوائل حكم توفيق، إذ كتب يعترض عل إلغاء قانون المقابلة ودعا إلى تنظيم حركة احتجاج على ذلك الإلغاء فنفته وزارة رياض إلى أقاصى السودان، ولم يعد إلا بعد سقوطها وتولى شريف الوزارة على إثر مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ المسلحة. وقد لعب العقاد دورًا مهمًا فى الثورة رغم عدم وضوح كل تفاصيله. ومن الثابت أنه وضع أمواله الضخمة تحت تصرف الثوار كذلك وضع اتصالاته المتشعبة بالعناصر الأوروبية، والتركية فى خدمة احتياجات الحركة الثورية. وأخذ موقفًا شديد الصلابة عقب فشل الثورة وأثناء المحاكمات.

وثمة وثائق تؤشر أن أعمال حسن موسى العقاد المالية والتجارية ، كانت أعمال متسعة ومتشعبة، وقد قال هو نفسه فى محضر التحقيق معه، ردًا على سؤال عن ثروته أنه «من المعلوم أن غنى عائلتنا معلوم من قديم الزمن ولا سيما أنى وضعت يدى منذ ستة عشر عاما على تركه المرحوم موسى بك العقاد التى بلغ مقدارها ما ينيف عن مائة ألف جنيه، غير الأملاك والأطيان وإيراداتها»(٨٥). وقد وجدت بعض مستندات فى منزله أثناء التفتيش به، تدل على أن أعماله المالية كانت مع بيوت مالية أوروبية كبيرة، ومنها المسيو ديرفيو ـ وهو المالى الفرنسى الذى روى دافيد لاندز قصته فى كتابه بنوك وباشوات ـ وذكر العقاد فى التحقيق أنه كان يكاتب ديرفيو المذكور بخصوص أشغال تجارة مثل بيع وشراء أوراق الديون العمومية وغير ذلك»(٨٦). كما كانت له أعمال تجارية ومالية واسعة مع الجزائر، كما كانت له صلات كبيرة برجال البنوك، فقد ذكر فى معرض الرد على سؤال عن سبب وجوده بالإسكندرية فى يوم ١١ يونيو ١٨٨٢ أنه كان على موعد مع كارلو يونفانتى وبيانكى وهما «اثنان بنكاريه من وكلاء الشركات المالية التجارية» كان بينه وبينهما أشغال ومعاملات تجارية، مثل بيع وشراء من أوراق الديون العمومية».

ومن أبرز التجار الذين لعبوا دورًا مهمًا فى الثورة، أمين أفندى الشمسى ـ باشا فيما بعد ـ كبير تجار الزقازيق، فقد كان عضوًا بمجلس النواب، وأتاح لعرابى عند نقله لرأس الوادى عقب تشكيل وزارة شريف فرصة الاتصال الواسع النطاق بالأعيان والموظفين والعناصر الوطنية الأخرى وهى الفترة التى دعم عرابى فيها زعامته واستقطب خلالها الجماهير الشعبية إلى شعاراته السياسية. وهو ما جعل الوزارة تجد أن إبعاد عرابى إلى الزقازيق أخطر من إبقائه فى لقاهرة فعينته وكيلا لوزارة الحربية لكى يكون تحت إشرافها.

وثمة عامل آخر جعل اندفاعات الجنين البرجوازى أبعد من قدرته المحدودة، ذلك هو تسلل الليبرالية إلى المناخ المصرى خلال نصف القرن السابق على الثورة، ذلك الفر الذى كان يصارع، منتظرًا الشرائح الاجتماعية التى تراه محققًا لمصالحها، وهى قوة التجار والصناعيين. وخلال هذا

الانتظار كانت الليبرالية المصرية تصارع وحيدة أخطر المؤسسات الاستبدادية المصرية، نعنى بها: السراى.

السراى.. مؤسسة الاستبداد المصرى

أخطر أدوار التاريخ المصرى الحديث لعبته السراى، منذ أن كانت «قعلة» يسكنها الوالى إلى أن أصبحت قصرًا سكنه الخديويون والسلاطين والملوك. وكان من الطبيعى أن تلعب «السراى» تلك الأدوار الخطيرة، فقد تميزت من البداية بطابع «المؤسسة السياسية» ذات المصالح والأطماع تميزت من البداية بطابع «المؤسسة السياسية» ذات المصالح والأطماع وضمت منتفعين ومخططين سياسيين وحلفاء وأتباع. ورغم أن السراى منذ عهد محمد على ـ قد ورثت مضمون السلطة فى العصر المملوكى من حيث أسلوب الحكم القائم على السلطة الشخصية المتسلطة، فإنها نجحت فى تغيير شكلها بالتخلص من ثنائيتها التى كانت تقوم فى العهد التركى المملوكى على وجود الباشا العثمانى وشيخ البلد المملوكى. وأكبر نجاح حققه محمد على ـ من وجهة نظر السراى كمؤسسة ـ هو تحالفه مع التجار والمشايخ المصريين ضد المماليك ثم تصفيته لهؤلاء الحلفاء وهو ما قضى على ازدواجية السلطة كواقع وكاحتمال، وتدعم توحدها بتقلص النفوذ المباشر للسلطان فى مصر. أن السلطة الثنائية فى العصر التركى المملوكى (الوالى وأمراء المماليك). أصبحت لفترة قصيرة (الوالى وممثلى العناصر النشطة فى الشعب المصرى)، ثم عادت لتتوحد فى الوالى فقط بعد قمع تلك العناصر الشعبية، وأخيرًا أصبح الوالى حقيقه منفصلة عن السلطان الذى يمثله.

وعلى امتداد نصف قرن أو يزيد ـ وفى ظل خمسة من أسرة محمد على ـ مارست السراى دورها كمؤسسة للاستبداد المصرى، فخلفت خلال الممارسة العناصر التى تدعم هذا الدور وتحرص على بقائه. فتجاوزت بهذا شخص الحاكم لتصبح تعبيرًا عن فئات اجتماعية تضيق رقعتها أكثر مما تتسع وتتوزع فى هرم قاعدته المصلحة المباشرة، وقمته الأيديولوجية السياسية.

وقد أرسى محمد على خلال حكمه الطويل قواعد هذه المؤسسة. وحدد ملامح شخصيته وكان من الصعب أن نتخلص من تأثيرات تركها عبر قرابة

نصف قرن حكم فيها مصر، بخاصة أن الحركة السياسية لم تتنام بحيث تنتهى بحصار السراى وإيقافها عند الحدود المعقولة. ومع أن الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) لم يشهد عصر محمد على، إلا أنه عاش تأثيراته، وفى رصدة للتأثيرات العلوية. قال «إن هذا الرجل ـ محمد على ـ كان تاجرًا زارعًا وجنديًا باسلاً ومستبدًا ماهرًا، ولكنه كان لمصر قاهرًا ولحياتها الحقيقية معدمًا، وكل ما نراه الآن مما يسمى حياة فهو من أثر غيره»، وهو فى تقييمه لما صنعه محمد على، يؤكد أنه «لم يستطع أن يحيى ولكنه استطاع أن يميت» ذلك أنه «كان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة، فأخذ يستعين بالجيش وبمن يستميله معه من الأحزاب على إعدام كل رأس من خصومه ثم يعود بقوة الجيش وبحزب آخر على من كان معه أولا وأعانه على الخصم الزائل فيمحقه وهكذا حتى إذا سحقت الأحزاب القوية وجه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة، فلم يدع رأسا منها يستتر فيه ضمير «أنا» إلا وقطعه. واتخذ من المحافظة على الأمن وسيلة لجمع السلاح من الأهلين. وتكرر ذلك منه مرارًا حتى فسد بأس الأهالى وزالت ملكة الشجاعة منهم وأجهز على ما بقى فى البلاد من حياة فى أنفس بعض أفرادها، فلم يبق فى البلاد رأسًا يعرف نفسه حتى خلصه من بدنه أو نفاه مع بقية بدنه إلى السودان فهلك فيه»[٨٧] ويضيف الأستاذ الأمام متهكما على ما نشره محمد على من علوم فيقول إن «محمد على» عنى بالطب وتدريسه ليس من أجل العلم ولكن من أجل الكشف على المتهمين طبيًا للتأكد من قدرتهم على احتمال التعذيب»!.

وإذن فإن «السراى» كانت مؤسسة سياسية ذات تقاليد راسخة ، ورثها محمد على عن الولاة الأتراك الذين كانوا يسكنون القلعة فطورها وأضاف إليها، كما طور وأضاف إلى الكثير من الأشياء. وكان على القوى الثورية أن تتأمل هذه المؤسسة دائمًا كل خطوة تخطوها. وأن تذكر تقاليدها التى تبدأ بالنفى وتنتهى بالخنق أو الشنق، أو بفنجان من القهوة يقتل فى لحظة، وهى تقاليد تخدم بقاءها واستمرارها وضمن نفوذها السياسى.

ولأن الثورات – فى جوهرها – صراع طبقى حول السلطة السياسية، فإن .. واقع هذا الصراع ومعاركه تدور بين القوى التى تطمع فيها والقوى التى تحوزها.

وفى الثورات البرجوازية التقليدية - أوروبا - كان الملك وأمراء الاقطاع والقسس يحوزون السلطة. فكانوا بذلك هدف الثورة. ولكن المسألة مختلفة فى الثورة العرابية - وما عاصرها أو تلاها من ثورات شعوب المستعمرات - فقد تفجرت فى عصر انتقال البرجوازية الأوروبية إلى قوة استعمارية، أصبحت معه طرفا رئيسيا فى الصراع حول السلطة - وربما أقوى الأطراف - فتغيرت بالتالى خريطة التحالفات بين القوى الثورية، ولم تعد السراى كمؤسسة للاستبداد، هى العدو الرئيسى دائمًا. وحتمت الظروف فى بعض الأحيان محالفتها أو مهادنتها على ضوء موقفها واحتياجات الحركة الثورية.

ومع دخول الاستعمار الأجنبى طرفًا فى الصراع حول السلطة السياسية فى مصر وتحقيقه لوجود فعال ومؤثر فى خريطتها، تغير موقف السراى من القوى الداخلية المشتبكة معها فى صراع السلطة، فسعت إلى التحالف معها بهدف استعادة سلطتها الاستبدادية، وهذا ما يفسر لنا حاله «الوطنية المفاجئة» التى أصيب بها ثلاثة من ملوك أسرة محمد على هم إسماعيل فى أواخر حكمه وتوفيق وعباس حلمى فى أوائل حكمهما. وتبدأ هذه الحالة المفاجئة - عادة - بأن تتحرك السراى تجاه القوى الوطنية، لتحاول احتواءها وإبقاءها فى قفص حركتها المحدود. ثم تفض السراى هذا التحالف وتمزقه بعد أن تستخدمه كقوة «ضاغطة» وتحقق به هدفها فى مشاركة الاستعمار سلطته.

وقد كانت الثورة العرابية أول تحرك مصرى حقيقى يطرح مضمونًا جديدًا للسلطة السياسية ويسعى لتقويض شكلها التقليدى، رغم ضراوة الصراع حول إبقاء شكلها ومضمونها على ما كانا عليه.

السراى كمؤسسة سياسية

تجمع حول السراى وأسهم فى تحويلها من شخص إلى مؤسسة سياسية قوى وشرائح اجتماعية تمثلت - أساسًا - فى الأرستقراطية التركية المملوكية ذات الاتجاهات العنصرية، ثم اتسعت قاعدة تلك القوى لتشمل أعدادًا من المثقفين المصريين الذين شاركوا بمراكز متواضعة فى جهاز الحكم.

ومع تطور وتبلور مصالح القوى التى تستظل بالسراى، وبخاصة الأرستقراطية التركية المملوكية، التى دعمت نفسها بالملكيات الشاسعة، أصبح لها مصالح اقتصادية متميزة، ماجت التناقضات داخل السراى كمؤسسة. فاتجه جناح من الأرستقراطية التركية المملوكية إلى الاعتراض على مضمون السلطة الاستبدادى عندما تزايد تركيزها فى يد الخديو. فى الوقت الذى تزايدت فيه المواقع الاقتصادية التى يشغلها هذا الجناح فتزايد إلحاحه على المطالبة بنصيب من السلطة وأخذ نفس الموقف ـ ولكن بشكل أكثر تخاذلا ـ عدد من المثقفين. وفى مواجهة هذه المطالب وقف الخديو وأتباعه وحاشيته والعناصر الأكثر رجعية وتعصبًا من الأتراك الجراكسة «عثمان رفقى والأرستقراطية العسكرية مثلا» كجناح يضغط فى اتجاه الإبقاء على مضمون السلطة الاستبدادى وشكلها الأحادى.

ولم يكن هذا التناقض سوى أحد أشكال المتناقضات المتعددة فى المجتمع المصرى يومذاك وقد عبر عن نفسه عندما سمحت التناقضات الأخرى بذلك: التناقض بين الاستعمار والقوى الوطنية والتناقض بين هذه القوى وبين السراى كمؤسسة. والتناقض بين السراى ـ بجناحيها ـ وبين الاستعمار. فضلا عن كثير من التناقضات داخل معسكر الثورة، الجيش والأرستقراطية الزراعية والبرجوازية الريفية والتجارية، والحرفيين وفقراء الفلاحين والمثقفين.

وبتجمع هذه التناقضات على امتداد مرحلة تخمر الثورة ثم انفجارها، تحددت مواقف السراى فى خطوات مترددة ومتناقضة أحيانا، ففى أواخر حكم إسماعيل توحد الجناحان اللذان يستظلان بالسراى وحل التناقض بينهما لصالح الجناح الأقل رجعية، وذلك للوقوف ضد التسلل الأوروبى الذى كان يهدد سلطة المؤسسة الاستبدادية ككل. ثم سعيًا للتحالف مع القوى الوطنية لاستخدامها كقوة ضاغطة فى مواجهة الأجانب. فقد تحالفت السراى مع البرجوازية الزراعية وعناصر البرجوازية التجارية القليلة التى كانت تحاول توسيع سلطة مجلس شورى النواب، وكان موقف السراى فى أواخر عهد إسماعيل تعبيرًا عن هذا التحالف، إذ قبلت

السراى اللائحة الوطنية التى طالبت بتشكيل حكومة عصرية، وتسوية مصرية للديون ودستور جديد «مشروع شريف ١٨٧٩».

لم يكن التسلل الأوروبى يهدد المؤسسة الاستبدادية فى مطامحها لإبقاء مضمون السلطة الاستبدادية فى يدها فحسب. ولكنه كان يهدد أيضا مطامحها للاستقلال بحكم مصر، وكانت السراى منذ عهد محمد على تتجه إلى إبراز حقوقها الاستقلالية قبل السلطان العثمانى. وهى حقوق تمثلت فى حصولها على حق التصرف فى الشئون الداخلية، ثم اتسعت لتشمل سلطات أخرى فى خلال حكم إسماعيل، ولما كانت السياسة الأوروبية متلونة وذات مطامح خبيثة فإن السراى فى بعض الفترات لم تأمن أن تتآمر هذه السياسة على حقوقها الاستقلالية التى كفلها لها جهد محمد على وحروب إسماعيل.

ويذكر الشيخ محمد عبده فى مذكراته أن الخديو إسماعيل عندما عجز عن تسديد الديون عمد إلى الشعار الدول الأوروبية بذلك لأنه «كان يريد أن يكون ذلك العجز معروفًا عند الدول ذات النفوذ وأن تتدخل فى تحديد وجوه الوفاء وطرق التسديد ظنًا منه بأنه متى ثبت عجز المالية المصرية عن أداء الدين، ولم يبق من وجوه الوفاء ما يكفى له، أعلنت الدول قطع مرتب الآستانة ـ أى الجزية التى كانت تدفعها مصر للسلطان العثمانى ـ ونادت به ملكًا مستقلا على مصر» (٨٨). وعلى الرغم من أن هذه الرواية بالذات غير صحيحة إذ بالعكس عارض إسماعيل فى تدخل الدول فى شئونه المالية، وأكد أنه فى حاجة إلى خبراء وليس إلى ممثلين لدول. فضلا عن أن إعلان الإفلاس كان مؤامرة إنجليزية كما أوضحنا فى الفصل السابق. وعلى الرغم من هذا فإن رواية الشيخ محمد عبده ذات دلالة كبيرة على أن فكرة الاستقلال بحكم مصر كانت منتشرة عن إسماعيل وكانت تحكم العديد من تصرفاته.

وكان موقف إسماعيل من الجيش كقوة وطنية وديًا فى أواخر عهده حتى أن عرابى اتهمه بأنه كان وراء مظاهرة الضباط التى أسقطت الوزارة الأوروبية. ورغم أن هذا يبدو غير صحيح فإن المظاهرة – عمومًا – لم تكن مضادة له، كما

أنه لم يسمح بمعاقبة مدبريها، بل واستغلها سياسيًا إلى أبعد مدى، إذ أبلغ القنصل البريطانى فى اليوم التالى أنه لن يكون مسئولا عن الأمن العام والنظام إلا إذا أبعد من مركزه(٨٩). وهو ما حدث بالفعل. يضاف إلى هذا تقريبه لبعض الضباط وتزويجهم من الجوارى الجركسيات فى قصوره. ثم محاولته فى الأيام الأخيرة أن يستخدم الحق الذى حصل عليه من السلطان بإطلاق يده فى زيادة عدد الجيش كما يشاء بدون حدود، لكى يعيد بناء قوة محاربة كبيرة، ويبدو أنه كان يدرس احتمال محاربة الدول الأوروبية.

وفى آخر عهده أيضا أخذ تحالف إسماعيل مع المثقفين شكل إطلاق الحريات العامة وبخاصة حرية الصحافة والاجتماع مما خلق حالة من الهجوم الحاد على التدخل الأوروبى. على أن هذا التحالف قد تفكك بتدخل الدول ونجاحها فى خلع الخديو.

وقفت القوى الوطنية فى مواجهة ذلك حائرة، فلم يكن فى تاريخ إسماعيل ما يجعلها حريصة على بقائه، رغم أن ذهابه يعتبر هزيمة وطنية؛ لأنه تم بضغط استعمارى، ويبدو أنها لم تشأ أن تستند قوتها فى الدفاع عن جواد خاسر.

وينبغى أن نشير هنا إلى عامل لعب دورًا مهمًا فى الصراع السياسى وتجمعت خيوطه منذ أواخر عهد محمد على، هذا العامل هو تصاعد الصراع بين أفراد أسرة «محمد على» على تولى مسند الخديوية، وكانت القاعدة التى يتم توريث الملك على أساسها تنص على أن يتولى الحكم أكبر أفراد الأسرة الذكور سنًا، وهى قاعدة ظلت سارية إلى أن ظهر الاتجاه إلى أن يقصر الحاكم هذا الحق على أبنائه هو فقط. وأدى هذا الاتجاه إلى إحداث صراعات وانقسامات فى داخل معسكر السراى، ففى عهد عباس الأول تزايدت كراهيته لأفراد أسرته من عماته وأبناء عمومته، وكان يكره سعيد باشا وارث الملك من بعده حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية. وأمام إسماعيل الظن بأفراد وأسرته. ثم غير نظام وراثة العرش وجعله فى ذريته فحرم منه شقيقه مصطفى فاضل، واضطره إلى الهجرة بعد تصفية أملاكه. وتزايد العداء بينه وبين عمه الأمير عبدالحليم الذى هاجر هو الآخر إلى الآستانة وعمد إلى تدبير عدد من المؤامرات للاستيلاء على

العرش. وكان الأمير عبدالحليم ـ أو حليم ـ قطبًا نشطًا فى الصراع على السلطة طوال الفترة الممتدة من أواخر حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيق، إذ كان ينظر إليه دائما عند تأزم الأمور باعتباره البديل(٩٠). وقد كان لكل منهما ـ مصطفى فاضل وحليم ـ أنصاره فى مصر والداعون إلى عودته والمتآمرون لذلك. كما كان لإسماعيل بعد خلعه أنصاره والداعون إلى عودته.

وفى السنتين الأوليين من حكم توفيق تأثر موقف السراى بعدة عوامل، فقد تدخلت الدول الأوروبية لمصلحته ضد الباب العالى الذى كان يحاول إلغاء الامتيازات التى نالها إسماعيل بفرمان ١٨٦٣، وكان معنى هذا أن يحرم توفيق من العرش وأن يعود نظام وراثته إلى ما كان عليه قبل حصول إسماعيل على حق بقاء العرش فى أسرته فيتولى الأمير حليم مسند الخديوية.

ومن ناحية أخرى ، فإن القوى الوطنية لم تتحرك لوضع العراقيل فى طريق استقرار حكم توفيق، فقد كانت غير مستعدة من الناحية التنظيمية كما أنها لم تشأ أن تضغط عليه خاصة وأنها لم تكن تحمل من الكراهية ما حملته لسلفه إذ كان بينه وبينها وشائج وعلاقات. ويقول بلنت إن محمد توفيق أيام كان وليًا للعهد «وقع تحت نفوذ جمال الدين الأفغانى، وصار هذا صلة قوية بينه وبين المصلحين الذين وعدهم مرة بعد أخرى بأنه متى وصل إلى العرش فسوف لا يحيد شعره عن جادة الحكم الدستورى»(٩١) ومن هنا فقد كان انتظار القوى الوطنية ضرورة فرضتها ظروف محددة.

أما هو ـ توفيق ـ فقد كان ابنًا مخلصًا للسراى كمؤسسة لذلك رأى أن توليه السلطة يعنى ألا يتنازل عنها أو يشاركه أحد فيها. وقد أكد لبعض الأجانب تفسيرا لرفضه الموافقة على مشروع الدستور الذى قدمه شريف «أنه لا ينوى الرجوع إلى الحكم الشخصى، ولكنه يرى أن تقرير النظامات الحرة الآن لا يوافق حالة البلاد. وأن الدستور الذى عرض عليه لم يكن إلا تزويقًا خاليًا من المعنى». ويقول كرومر الذى نقل الحديث السابق ـ تعليقًا عليه ـ إن الخديو قد أصاب «إذ لم يكن أصلح لمصر إذ ذاك من الاستبداد على شرط أن يقرن بحسن النية والعدل وأن يكون تحت إشراف المراقبة ـ الأوروبية طبعًا ـ إلى حد معقول»(٩٢).

وما حدث نتيجة لتوازن القوى آنذاك ـ أن مركز الاستبداد انتقل من الخديو إلى وزارة رياض، ذلك أن الاحتكارات الأوروبية لم تكن تثق بالخديو وقد وصلت إلى تحليل قدمه لها الرقيبان الأوروبيان الإنجليزي ايفلنج بارنج ـ كرومر فيما بعد ـ والفرنسى دى بلينير، يقول «إن أحوال مصر لا يصلح معها أن يكون فى البلاد أوروبيون يحكمونها مباشرة، وأن الأوفق أن تعطى لنا ـ الرقيبين ـ سلطة التفتيش والمراقبة والإرشاد، وأن تجعل التأثير الشخصى وسيلة فى قضاء المراد»[٩٣]، وبهذا انتقلت السلطة الفعلية إلى الرقيبين والشكلية إلى وزارة «رياضستون».

ولما كان رياض فى ممارسته لسلطته يشعر بأنه مستند إلى قوة فعلية ـ هى قوة ممثلى الاحتكارات الأوروبية ـ فقد بدأ يعارض إجراءات الخديو، وبخاصة تلك التى لمح فيها محاولة توفيق تدعيم السراى كمؤسسة بحلفاء وأتباع جدد عن طريق الإفاضة بالرتب والنياشين، «فكان رياض يظهر فى أقواله ما يخدش نفس الخديو، وقد كان يأتى فى مقاله ما يشير إلى التهديد بالأجانب ووكلائهم[٩٤].

وكانت حاشية توفيق هى نفسها حاشية إسماعيل، التى تعودت على الحكم الشخصى والتحكم الفردى، أن خليل آغا ـ كبير آغاوات الوالدة باشا ـ كان يملك نفوذًا لا يملك مثله رئيس الوزراء. يصفه النديم بأن «إشارته حكم، وطاعته غنم، يخضع له الكبراء ويسعى لخدمته العظماء كأنه كافور الإخشيدى فى أيامه»[٩٥] ومن الطبيعى أن تغضب الحاشية عندما تفقدها الظروف القدرة على ممارسة السلطة بهذا الاتساع غير المحدود، وهو ما حدث نتيجة للتدخل الأجنبى إذ ذاك «عز عليهم أن يروا السخرة الشخصية قد أبطلت والسلطة الإدارية قد قيدت وتحول مجراها عن رجال المعية إلى ناحية النظارات.. ولم يبق لهم التصرف المطلق فى الأعمال والمصالح كما كان لهم من قبل، بل أحسوا بأن من الأحكام العمومية ما يجرى عليهم كما يجرى على أفراد الأهالى[٩٦] وهكذا بدأت السراى تغضب من رياض، الذى كان يقود محاولة لتحويل السلطة إلى مصلحة الأجانب، فلم تعد «سلطة شخصية محضة كما كانت فى عهد التحكم الخديوى.

ويتزايد الصراع بين الخديو ورياض، بدأت السراى تتحول إلى قوة مناوئة للحكم الأوروبى ولاستبداد رياض. وبدلا من أن يقيم الخديو حفلات سمر يسمح خلالها لحاشيته بالسخرية من رياض وتقليد طريقته فى الكلام والحديث. بدأ هو وحاشيته يستعيدون الخبرة التى سبق لإسماعيل أن حققها عندما هاجم الضباط نوبار والوزير الإنجليزى ولسن، ونتج عن ذلك إسقاط وزارة نوبار، فخطا الخديو خطواته الأولى تجاه العناصر الثورية، بمحاولة احتضان عبدالله النديم، الذى كان يقود فى ذلك الوقت حركة واسعة لإنشاء الجمعيات الخيرية التربوية نتج عنها عدد من المنظمات ذات التأثير فى المجتمع المصرى، وانتظمت فى صفوفها عناصر ثورية و وطنية.

وكان هدف الخديو من هذه الخطوة أن تصبح تلك المنظمات لسان دعوة له، وأن يستعين بها فى مقاومة رياض، وهو ما حدث بالفعل، إذ بدأ النديم يمدح الخديو ويدعو له فى خطبه ويستغل حظوته لديه فى توسيع نطاق جمعياته. وأصبحت هذه الجمعيات مجال صراع بين الخديو ورياض وصلت إلى حد تحريض النديم على تمثيل مسرحية كانت هاجم السيطرة المطلقة وتدخل الأجانب، بل إن الخديو أراد أن يؤكد تأييده للنديم حين قام رياض بتدبير مؤامرة لإقصائه عن الجمعيات. فسارع بزيارة المدارس التى أنشأها النديم ومعه عدد من الوزراء(٩٧).

ثم كانت الخطوة الثانية، فسعى توفيق لتقريب عدد من العناصر الثائرة فى الجيش إليه. وكان رسوله للاتصال بتلك العناصر، على فهمى. الذى كان متزوجا بإحدى جوارى السراى ـ وكان عرابى نفسه قد تزوج ابنة مرضعة الأمير إلهامى باشا ـ وكان على فهمى – بالإضافة إلى هذا – قائداً لإحدى فرق الحرس الملكى وعلى علاقة حسنة بالعناصر الثائرة، وصديقًا لعرابى وعبدالعال حلمى وغيرهم من القيادات الوطنية فى الجيش وحين التقى الخديو بالضباط الثائرين شجعهم على مهاجمة رياض ومع أن «على فهمى» لم تكن له آراء سياسية، فقد كانت صلته ودية بالعناصر السياسية فى الجيش. فاستطاع أن يقنعهم بأن الخديو هو أيضا فى جانبهم وأنه أرسله خصيصًا لإنذارهم بأن رياض ورفقى يدبرون لهم تدبيرات سيئة(٩٨).

وعندما لمح الخديو أن هناك منافرة بين عثمان رفقى ناظر الجهادية وبين أحمد عبدالغفار . وكان قائمقاما فى الفرسان، بدأ يقرب إليه القائمقام النافر فكان يستدعيه فى طريق الجزيرة ويستوقفه ويحادثه الزمن الطويل[٩٩].

ومع أن أسلوب الخديو فى جذب الضباط إليه كان يتضمن فهمًا سطحيًا لطبيعة حركتهم إلا أن هذا الفهم لم يقيد هذه الحركة وهو ما ظهرت آثاره فيما تلا ذلك من تحركات الجيش. أكد الخديو لعلى فهمى أنه أراد ترقيته لرتبة اللواء والإنعام عليه بألف جنيه ولكن رياض باشا عارض فى ذلك، وعبر لأحمد عبدالغفار عن تأييده لموقفه المناوئ لعثمان رفقى، والأرجح أن توفيق كان يظن أن الضباط عناصر ساخطة يمكن دفعها إلى تحقيق مآربه نظير بعض المنح، ثم التخلى عنها إذا فشلت فى إسقاط رياض. ومن هنا أرسل إليهم على فهمى ليقول لهم على لسان الخديو: أنتم ثلاثة وأنا رابعكم.

بيد أن كلا من الطرفين كان يعمل لهدف مختلف، فالضباط يسعون إلى إسقاط السلطة الاستبدادية مهما كان مركزها، بينما كان هدف الخديو نقلها إليه. وقد رأى الثوار أنه لا بأس من التحالف مؤقتًا مع الخديو لتفتيت الجبهة المعادية لهم. وأنهم يستطيعون تصفية الموقف معه بعد إسقاط رياض الذى كان يمثل السلطة الأجنبية. ورغم هذا فإن توفيق كان مترددًا، إذ كان يخشى أن تؤدى مناوئته لرياض الى عزله وإعادة أبيه أو تولية الأمير حليم مكانه. ولذلك فإنه عندما قدم الضباط الثلاثة عريضتهم التى طلبوا الثلاثة، فيها عزل عثمان رفقى انضم الخديو إلى فريق المطالبين بمحاكمة الضباط الثلاثة فى حين أن رياض كان يرى تحويل العريضة إلى مجلس عسكرى يحقق فيما ورد بها من اتهامات ضد عثمان رفقى ذاته.

والأرجح أن موقف الخديو تولد من خشته من الاتهام بممالاة الضباط المتمردين، فأراد بالتشدد ضدهم تأكيد عدم مسئوليته عن سلوكهم. وربما استهدف إيقاع رياض فى موقف حاد يزيد من رقعة الخلاف بين الوزارة والضباط بما يحقق هدفه فى إسقاط رياض.

على أن السراى لم ترتح للموقف الذى ترتب على انتصار الضباط فى واقعة أول فبراير ١٨٨١ ـ الهجوم على قصر النيل ـ وكشف عن سوء فهمها لطبيعة حركة الجيش. فعلى الرغم من عزل عثمان رفقى فإن رياض قد بقى، وأصبح الجيش قوة بعد نجاحه فى عزل عثمان رفقى. وأدرك الخديو أن من الصعب السيطرة على تلك القوة. فسعى إلى تكوين محاور داخلها يأمن لها. لقد أصبح ـ بتعبير الشيخ محمد عبده ـ «فى همين عظيمين بعد أن كان فى هم واحد: هم رياض باشا وهم الضباط». وقد حاول أن يستوثق من إخلاص على فهمى ـ قائد حرسه ـ «فأمره باستدعاء جميع ضباط الآلاى إلى سراى عابدين ليقسموا للجناب الخديوى يمين الطاعة والفداء ويقسم لهم جنابه يمين التأمين من كل عقوبة على ما مضى».

وكانت خطة الخديو خطة تآمرية تتسم بدرجة عالية من الخبث وعدم الإخلاص إلا لذاته، إذ كان يسعى للتحالف مع على فهمى لعله يساعده على تصفية عرابى وعبدالعال. ثم يستدير إلى على فهمى نفسه فيصفيه وبهذا يتخلص من القوة الجديدة لأنه لم يستطع ترويضها، «ولكن عرابى فطن إلى الأمر فالتمس من الخديو أن يدخل فيما دخل فيه على فهمى من يمين الأمان، فدخل برضاء الجناب الخديو أو على غير رضاء فى رابع يوم الحادثة وتقاسما الأيمان»(١٠٠).

وقد برز خوف الخديو من أى تحركات مقبلة للجيش. ومن اشتغاله بالسياسة، فى الخطبة التى ألقاها فى ١٢ فبراير ١٨٨١ فى الاجتماع الذى دعا إليه كبار ضباط الجيش ليستميلهم إلى صفه وفيها قال إنه عفى عن كل الذين اشتركوا فى تمرد أول فبراير. وركز على الضباط ودعاهم «ألا تشتغلوا من الآن فصاعداً بشىء خارج عن حدود وظائفكم واجتهدوا فى أداء واجباتكم العسكرية»، ثم استعرض بعض الإصلاحات التى أجريت وذلك مما يجب على كل محب لهذا الوطن إبداء الشكر وإظهار علامات المسرة وحاصل ما أقول لكم أن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية

والامتثال لولى أمرهم، وإنى لعلى يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم».

ولم يكتف الخديو بهذه الدعوة التى كان يعلم أنها لن تجد آذانا صاغية، وإنما بدأ يتآمر بهدف خلق موالية له داخل الجيش، وتركزت مؤامرته على استمالة صف الضباط والضباط الصغار إلى جانبه لكى يقوموا بتحرك سياسى يعلنون خلاله أنهم لم يكونوا موافقين على تمرد أول فبراير، والهدف من هذا الإعلان واضح، إذ يمكن - استنادًا إليه - توجيه تهمة التحريض على التمرد إلى قوادهم كما أنه يؤدى إلى إبراز قوة موالية للخديو داخل المؤسسة العسكرية. قد تقضى - بظن الخديو - على شعبية القيادات الثائرة.

وهكذا وضع نجاح تمرد أول فبراير ١٨٨١ الخديو فى مأزق حرج، صحيح أنه قد نتج عن التمرد تفسخ فى وزارة خصمه اللدود رياض بطرد عثمان رفقى وتعيين البارودى مكانه، إلا أن القوى التى أحدثت هذا ظهرت كقولة مستقلة تعمل لحساب أهدافها وليس لتحقيق مطامعه. إذ ذاك حاول الخديو أن يتآمر عليها، وأن يشق صفوفها وأن يفتعل محورًا مؤيدًا له بين ظهرانيها، ففى صيف ١٨٨١ - وكان فى الإسكندرية - سعى لكى يضم إليه القوى العسكرية المرابطة هناك وعاود الحديث مع على فهمى ليضمه إليه هو وقوات الحرس الخديو. وخدعه على فهمى وأكد له أنه معه، فعاد الخديو من مصيفه لصدر أوامر بنقل آلاى عرابى وآلاى عبدالعال حلمى على أن يحل محلهما آلاى الإسكندرية وسارعت القوى الوطنية فأحبطت المحاولة بمظاهرة ٩ سبتمبر المسلحة. وأجبرت الخديو على إسقاط رياض وإسقاط الحكم الاستبدادى كله بالموافقة على الدستور.

الأجانب المحليون

يطلق تعبير «الأجانب المحليين» على العناصر الأجنبية التى توافدت على مصر وأقامت بها إقامة أشبه بالاستيطان ، بحيث أصبح لهم فيها أعمال تجارية واسعة فتحولوا إلى فئة من فئات المجتمع المصرى لها حقوقها وامتيازاتها ولها أوضاعها

القانونية ولها فى مجرى السياسة المصرية تأثير قد يزيد أو ينقص حسب الأحوال. وسنلاحظ أنه منذ عهد محمد على وحتى إلغاء الامتيازات الأجنبية فى سنة ١٩٣٧ كان للأجانب المحليين تأثيرات متزايدة بحيث لا نستطيع أن نستوعب أية فترة من فترات هذا التاريخ الطويل إذا أهملنا وجودهم وتأثيرهم.

وبينما لم تجد الحملة الفرنسية فى مصر من ألاجانب سوى فئات قليلة، فإن عهد محمد على شهد تزايد أعدادهم نتيجة لحاجته إلى الخبرة الفنية الأجنبية فى تدعيم مشروعاته الكبرى سواء فى الجيش أو فى الزراعة والرى أو الصناعة والتعليم.. إلخ. ثم ارتفع هذا العدد فى حكم سعيد الذى كان يكن تقديرًا كبيرًا للخبرة الأجنبية. والمسألة نفسها بالنسبة إلى إسماعيل الذى تزايدت فى فترة حكمه أعداد الأوروبيين الوافدين مع رأس المال الأوروبى لإنشاء مشروعات يستثمرون فيها أموالهم أو خبرتهم أو يستثمرون فيها غفلة الحاكم وضعف الشعب. وهكذا تزايد عدد الأجانب فى مصر حتى وصل فى سنة ١٨٧٩ إلى مائة ألف أجنبى من الإنجليز والفرنسيين والمالطيين واليونانيين والنمساويين والروس.. إلخ.

يذكر «لاندز» فى كتابه «بنوك وباشوات» أنه فى الفترة من ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ دخل البلاد ١٢٠,٠٠٠ أجنبى بمعدل ثلاثين الف أجنبى كل عام وأنه دخل مصر فى عام ١٨٦٢ قرابة ٣٢,٠٠٠ أجنبى. وفى العام التالى دخلها ٣٤,٠٠٠ وفى سنة ١٨٦١ دخلها ٥٦,٠٠٠ وفى سنة ١٨٦٥ دخلها ٨٠,٠٠٠ ألف أجنبى وهى أعداد تصل جملتها إلى ٢٠٢,٠٠٠ أجنبى فى أربع سنوات بمعدل ٥٠,٠٠٠ السنة. وبهذا يصبح ما دخل مصر من الأجانب فى الفترة خلال ثمانى سنوات (١٨٥٧ - ١٨٦٥) قرابة ٣٢٢ ألف أجنبى بمتوسط أربعين ألفًا فى السنة وهو عدد ضخم بلا شك[١٠١]. على أنه فيما يبدو أن هذا العدد الضخم لم يكن يقيم بشكل دائم فى مصر ولكنه كان يقضى أوقاتا قصيرة. ولعل المتوسط العام الذى ذكره روزشتين وهو مائة ألف، هو الرقم المعقول للعناصر الأجنبية الثابتة نسبيًا فى إقامتها بمصر [١٠٢].

وقد أصبح لهذا العدد الكبير جاليات تركز بعضها فى المدن الكبرى وبخاصة فى الإسكندرية والقاهرة وعواصم المحافظات والمدن الساحلية، وأصبح لهم تنظيمها الأهلى الخاص بهم الذى يضم رءوسهم. وانتشرت القنصليات الأجنبية فى المدن الكبرى لرعاية مصالح هذه الجاليات وضمانها. ثم أصبح للأجانب مؤسساتهم الخاصة التجارية والصناعية والسياسية وحتى القضائية والتشريعية فإذا عرفنا أن عدد سكان مصر فى ذلك الوقت كان يصل إلى ٥,٥١٨,٠٠٠ فمعنى هذا أن الأجانب كانوا يشكلون ٢٪ من عدد السكان. وهى نسبة كبيرة وإن كانت لا ترقى إلى النسب العالية التى يصل إليها عدد الأجانب فى بلاد أخرى عرفت مشكلة المستوطنين. على أن النسبة تحدث تأثيرها من طبيعة المناطق التى كان الأجانب يتمركزون فيها ومن قدرتهم على التأثير السياسى وحجم مصالحهم الاقتصادية وهو الأساس.

وكان الأجانب يتمركزون فى المدن؛ حيث ترتفع نسبتهم إلى نسبة عدد السكان بشكل واضح. فبين سكان الإسكندرية الذين بلغ عددهم مائة ألف نسمة كان هناك عشرة آلاف أجنبى، أى أن نسبتهم كانت ١٠٪ وهى نسبة كبيرة. وإذا قارنا الإسكندرية - مثلاً - بأى ميناء أوروبى للتجارة، قد تبدى المقارنة نوعًا من المشابهة الظاهرية ففى أى ميناء بحرى لابد من وجود حثالات بشرية. ولكن المسألة هى أننا إذا قارنا عدد هؤلاء بعدد السكان وحجم التجارة فى الموانئ جميعا لوجدنا أنه «لا يوجد فى أوروبا ما يشبه هذه المستعمرات البيضاء القذرة الزاحفة إلى بلدان الشرق، حيث تتوافر مزايا سياسية ونفسية ليست معروفة فى البلاد الأصلية. لقد كان شاطئ التجارة الأوروبية الممتد مليئا بالعناصر الطافية فوق سطح المجتمع الغربى». وعند هؤلاء كانت مصر القرن التاسع عشر، أرضًا مستعمرة حتى وإن كانت اسميًا مستقلة سواء أكانت مستقلة بنفسها أو باعتبارها ولاية فى الإمبراطورية العثمانية المستقلة. وعلى هذا الشبح البائس للأمة المصرية كان الرجل الإنجليزى أو الفرنسى أو البروسى أو النمساوى يخطو مزهوًا مطمئنًا إلى أن كل ما يصنعه ستحميه القوة (١٠٣).

فإذا حاولنا أن نصنف الأجانب حسب أنشطتهم فى المجتمع المصرى فسنلاحظ أنه كان على رأس تلك الأنشطة من حيث التأثير وليس من حيث العدد المتمركز فيها: الأنشطة المرتبطة بالجهاز الحكومى نفسه. وقد بدأت إغارة الموظفين الأجانب على الإدارات المصرية منذ عام ١٨٧٦ ففيما بين سنتى ١٨٦٤، ١٨٧٠ كان عدد الأجانب الذين عينوا فى الحكومة المصرية ١٦٠ فقط وفيما بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظف وفى سنة ١٨٧٦ و حدها جىء بما لا يقل عن ١١٩ أجنبيًا حشروا فى سلك الخدمة الملكية حشرًا. وفى سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفًا وفى السنة التالية عين ١٣١ آخرون (١٠٤).

وهكذا لم تمر سنوات قليلة حتى كان الموظفون الأجانب أخطبوطًا ضخمًا، وصفه عبدالله النديم فى مقال له «بالطائف» قال فيه «تخيل نفسك عائدا إلى وطنك بعد غيبة سبع سنوات وحين تصل إلى الإسكندرية فسوف تجد قائد الميناء بحارًا إنجليزيًا، فإذا وصلت إلى حقائبك بالجمرك فستجد مديره إنجليزيًا كان موظفا سابقا بمصلحة البريد. فإذا أردت أن تسافر إلى القاهرة بالسكة الحديد فسوف تجد هذا المرفق يدار بواسطة موظفين إنجليز وهنود وفرنسيين فإذا شئت أن ترسل تلغرافًا إلى أهلك تنبئهم بوصولك فستجد المشرف على التلغراف موظفًا إنجليزيًا أيضًا، وإذا شئت أن ترسل لأصدقائك خطابات تخبرهم بقدومك فستجد مصلحة البريد مرءوسة لموظف سابق فى البريد الإنجليزى»(١٠٥)

وقد لعبت المنافسات الدولية دورها فى زيادة عدد الموظفين الأجانب دون مبرر ودون الحاجة حتى إلى خبرتهم أو عملهم - هذا بافتراض أنه كانت لهم خبرات حقيقية - ويذكر بلنت أن التسوية التى تمت فى برلين سنة ١٨٧٨ بين فرنسا وإنجلترا، والتى تضمنت موافقة بريطانيا على احتلال فرنسا لتونس مقابل حصول الأولى على قبرص، قد تضمنت أيضا فيما يختص بمصر أن يكون حظ الدولتين واحدًا فى التسويات المالية التى تتم فى مصر. ونتيجة لهذا الاتفاق وصلت التعليمات بأن يكون حظ فرنسا وإنجلترا واحدًا فى كافة التعيينات فى الوظائف المصرية(١٠٦). وقد ذكر مراسل التيمس فى بداية السنة التالية لذلك أن

المنافسات الدولية قد حشرت ثلاثة أو أربعة من الموظفين فى عمل لا يحتاج تأديته إلا لشخص واحد[١٠٧]. وقد ظهر أثر المنافسات الدولية فيما سبق أن ذكرناه من طلب إيطاليا والنمسا منصبى وزير الحقانية ووزير المعارف لاثنين من رعاياهما وكان تعيين الوزيرين الأوروبيين فى وزارة نوبار هو قمة سيطرة الأجانب على الإدارة المصرية، وفيما بعد ساور هؤلاء الموظفين شعور بأن سيطرتهم على الإدارة ينبغى ألا تقل عما وصلت إليه فى عهد الوزيرين. ولهذا فإنه بمجرد إسقاط الوزارة أعلن كبار الموظفين الأوروبيين فى القاهرة شبه إضراب عن العمل بدأ بأن رفض الرقيبان العودة إلى عملهما «وقد حذا حذوهما الموظفون الأجانب الآخرون حتى لم يبق فى النهاية من ظل قائمًا بعمله سوى موظفى صندوق الدين وحتى هؤلاء الموظفين وجدوا الفرصة فيما بعد لإظهار تذمرهم»[١٠٨].

وهكذا لم يكتف الموظفون الأوروبيون فى الإدارة المصرية باستلاب المرتبات الضخمة على حساب أصحاب الحق من الموظفين المصريين الذين زعمت القيادات الأوروبية للحكومة أن الميزانية لا تسمح بدفع مرتباتهم بل إنهم كانوا يمارسون ضغوطًا شديدة لفرض سلطتهم تصل إلى حد الإضراب عن العمل كما رأينا ، فإذا عرفنا أنهم كانوا خالين من أى مواهب حقيقية أو خبرة يمكن الاستفادة منها أدركنا الدور التخريبى الذى كانوا يلعبونه فى الإدارة المصرية.

عمل الجزء الآخر من الأجانب المحليين فى أعمال مالية متعددة، ومن هذه الأعمال الشركات والبنوك التى أشرنا إلى نشاطها فى الفصل السابق يضاف إليهم الذين يستغلون أموالهم فى المتاجر الكبيرة والصغيرة وحانات الحوارى والقرى وكازينوهات القمار وفنادق وبيوت الدعارة. وكان أخطر هذه الفئات - بلا شك - المرابون الذين يعملون فى الريف إذ كانوا يشتركون مع بنوك الإقراض فى سلب الفلاحين أملاكهم العقارية، وكانت مصر لا تعرف قبل التسلل الأوروبى الواسع سوى الرهن الحيازى، وهو يعنى أن يقترض منه فورًا. وهو ما كان يجعل الاقتراض على الأرض خطوة صعبة يقدم عليها الفلاح إلا نادرًا لأنها كانت تعنى ـ فى ظل قاعدة الرهن الحيازى ـ أن يفقد الفلاح حيازته حتى

يستطيع تأدية الدين فيتردها. وبإنشاء المحاكم المختلطة أقر الرهن العقارى، وبمقتضاه يرتهن الدائن الأرض مع بقائها فى حيازة المدين على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبرا إذا تأخر المدين عن الوفاء. وقد أغرى هذا النوع الجديد من الرهن الفلاحين بالتهافت عليه لأنه فى الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها، ولكنه فى الواقع كارثة على الملكية العقارية لأن السهولة التى يقدم بها الدين على الرهن واطمئنانه بادئ الأمر إلى البقاء الملكية تحت يده وقلة تبصره فى العواقب كل ذلك قد رغب إلى الأهلين الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقارى على أملاكهم . وقد أدى هذا إلى انتزاع ملكية عشرات الآلاف من الأفدنة من الفلاحين وفاء للديون العقارية. وقد ذكر اللورد دوفرين فى تقريره أن الأموال المدونة فى قسائم الرهن زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و١٨٨٢ من نصف مليون إلى سبعة ملايين جنيه منها خمسة ملايين خاصة بالفلاحين» (١٠٩). وقد ساعد المرابين الأجانب فى الاستيلاء على أطيان الفلاحين أن هؤلاء كانوا مضطرين للاقتراض لسداد أقساط الضرائب التى تزايدت بشكل مرعب خلال عهد إسماعيل. بل إن المرابين لم يكونوا يستلبون الأرض فحسب ولكنهم كانوا يستلبون الملابس والحلى أيضا ويذكر بلنت أنه فى عام ١٨٧٦ وأثناء جولته فى محافظة الجيزة لاحظ أن «مدن الأرياف قد غصت فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى أتين لبيع ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين الأروام؛ لأن جامعى الضرائب كانوا فى قراهن والكرباج مشهر فى أيديهم، فابتعنا مصوغاتهن الزهيدة وأصغينا إلى قصصهن واشتركنا معهن فى استنزال اللعنات على الحكومة التى جعلتهن عرايا(١١٠).

ومن الثابت أن الجالية الأوروبية فى مصر كانت من أسوأ العناصر الأوروبية فى الأغلب. يصفهم بلنت بأنهم كانوا «مغامرين من حثالة الأمم الواقعة على شاطئ البحر المتوسط كالمرابين الطليان والأروام الذين كانوا يمتصون دماء الحياة من الفلاحين المسلمين» (١١١). وبينما يراهم اللورد ملنر «طاعونا شديد الضراوة أصاب مصر. كانوا مرابين ونصابين ويشتغلون بالرهونات، وكانوا قادرين فى معظم الأحيان على الحصول على مساندة قناصلهم لهم فى اقتناص ثروات البلاد وأملاك المزارع المصرى المسكين» (١١٢).

وكان الأجانب الذين دخلوا مصر، متعددى الصفات والمهن بحيث يصعب تصنيفهم «أصحاب البنوك والمرابون والتجار واللصوص، السماسرة الإنجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزئبقيون، موظفون لمكاتب الشركات الجديدة، وعاهرات فى ميدان القناصل فى الإسكندرية ، باحثون منقطعون لمعابد أبيدوس والكرنك، وقتلة ورجال أسرار فى حوارى القاهرة».

أما من الناحية الأخلاقية، فقد كان الأجانب - عمومًا، وباستثناءات قليلة - «مجموعة انتهازية شديدة المراس، خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن كيفية جمعها. ولقد كان هؤلاء ـ إذا قيسوا بالمستوى الأوروبى للتربية والأخلاق ، ـ عديمى الإحساس، ليس عندهم شعور بالعائلة أو الأصل ولا احترام للشخصية أو القيم، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من أين يأتى الشىء، وإنما يهتمون بشىء واحد: كم؟، وفى أى مجتمع محترم لا يجرؤ معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه»(١١٣).

وكان من الطبيعى مع ظروف الاستنزاف تلك أن تنتقل ملكية آلاف الأفدنة إلى الأجانب وأن يكون معظم هذه الملكيات من ملكيات صغار الملاك وفقراء الفلاحين الذين لم يكونوا قادرين على سداد ما يقترضونه من الأموال، وقد بلغت المساحة التى يملكها الأجانب فى سنة ١٨٨٧ قرابة ١٨١, ٢٢٥ فدانًا(١١٤). أى بنسبة ٥٪ من مساحة الأراضى الزراعية كملها، فإذا قدرنا نسبة الأجانهب بـ ٢ ٪ من السكان أدركنا أن الأجانب كانوا يشكلون مركزًا سياسيًا ذا ثقل شديد وطاغ فى البنية الاجتماعية المصرية.

الامتيازات الأجنبية

كان من الطبيعى مع زيادة أعدا الأجانب فى مصر، وتزايد جالياتهم ووضوح نفوذهم السياسى، أن يفرضوا أنفسهم على خريطة السلطة فى مصر، وأن يكون لهم مؤسسات تحمى مصالحهم وتدافع عنها بل وتدافع عن استلابهم للبلاد. وقد استظل الأجانب بالامتيازات الأجنبية وطوعوها لمصالهم ووسعوا نطاق تطبيقها بشكل لم يسبق له مثيل، وكانت مصر كإحدى بلاد السلطنة العثمانية تعطى الأجانب بعض الامتيازات التى كفلتها لهم تركيا منذ فترة طويلة. فقد أدى احتياج

الإمبراطورية العثمانية إلى جهد الأجانب إلى إعطائهم بعض الاستثناءات القانونية. كان أساسها أن الشريعة الإسلامية التى يعتمد عليها نظام الحكم فى الإمبراطورية العثمانية تحرم الأعمال الربوية والمصرفية. ولاحتياج البلاد إلى تلك الأعمال أعطيت استثناءات للأوروبيين لكى يقوموا بنشاطهم المالى والمصرفى دون خوف، وقد عرفت تلك الاستثناءات باسم: الامتيازات الأجنبية. وبينما كانت الامتيازات التى سمح بها السلطان للأجانب فى البلاد التابعة للسلطنة محدودة الأثر، فإنها فى مصر قد تجاوزت كل الحدود التى وضعتها الاتفاقات الدولية لهذه الامتيازات. كانت المعاهدات التى وقعها السلطان مع الدول تعطى الأجانب حقًا فى المقاضاة فى الشئون التجارية والمدنية الشخصية أمام قناصلهم وبقوانين بلادهم وكذلك المنازعات المدنية التى يكون طرفاها أجنبيين ولا يكون نزاعهما ماسا بصالح أهلى. وكذلك المنازعات الجنائية بين الأجانب. وفيما عدا هذا فقد كان الأجانب يخضعون للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التى تضعها الحكومة العثمانية دون حاجة إلى موافقة الدول ويخضعون للمحاكم التركية فى المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم ويختص القضاء العثمانى كذلك بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية إذا كان فى الخصومة صالح أهلى. وتسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب سواء بسواء، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية ولوائح التنظيم والصحة.

أما فى مصر فقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية، فانتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترفه رعاياهم من الجرائم التى تقع ضد الرعايا الوطنيين وأصبح على الوطنيين أن يرفعوا أية دعوى على الأجانب لدى قناصلهم وأن يرفع الأجانب الدعاوى عليهم لدى هؤلاء القناصل أيضا، ليس هذا فقط بل إن الأجانب كانوا يقاضون الحكومة المصرية ذاتها لدى المحاكم القنصلية. وقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية بهذا الشكل المخيف، نتيجة لضعف الحكومة وازدياد نفوذ الأجانب فيها وأصبحت نوعًا من العرف والتقليد فى الأساس.

«وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الوالى غير قادر على مقاومة التهديد بالقوة وأن مجرد انزال العلم القنصلى كان كافيًا لأن يجثو على ركبتيه أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها، ولم يكن أغلب القناصل مستعدين فحسب للدفاع عن قضايا مواطنيهم مهما كانت وجاهتها، ولكنهم كانوا يدافعون عن أى شخص سواء أكان أجنبيًا أم من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال. فأصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية، الدائمين والمؤقتين، وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية أو إثبات جنسية»[١١٥].

ووصل الأمر إلى الحد الذى أصبح فيه المصريون أنفسهم يحتمون من أساليب حكوماتهم الاستبدادية بالدخول فى حماية إحدى الدول الأوروبية! ففى ظل هذه الحماية يأمنون على حريتهم الشخصية، ويصدرون صحفًا ومجلات. بل ويتاجرون أيضا، وممن فعلوا ذلك يعقوب صنوع وأديب إسحاق. وكثيرون غيرهم. وساعد على انتشار كل تلك الرذائل ، أن القناصل الأوروبيون أنفسهم، كان من بينهم ـ كما يشهد أوروبى هو دافيد لانذر ـ «مرتشون بشكل مخز، وبشعون فى جشعهم. وأغلبهم لسوء الحظ كانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرعون بهذا السلوك مصالحهم، أن لم يكن مصالح الآخرين»[١١٦]، بل إن وزارات الخارجية نفسها كانت فى بعض البلاد أشد فسادًا من مندوبيها بالخارج.

وفى مواجهة تلك الفوضى، اضطرت الحكومة المصرية إلى مفاوضة الدول، وتوصلت بعد مفاوضات طويلة إلى إنشاء المحاكم المختلطة فى عام ١٨٧٦. وقد وقع اتفاق إنشاء هذه المحاكم خمس عشرة دولة هى: الولايات المتحدة والنمسا والمجر وبلجيكا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وإنجلترا واليونان وهولندا وإيطاليا والبرتغال وروسيا والسويد وإسبانيا والنرويج ، وهى الدول الذى كان لها جاليات تتمتع فى مصر بالامتيازات الأجنبية.

قام نظام المحاكم المختلطة ـ وقد وضع بالاتفاق بين الدول ومصر ـ على أن تختص بالفصل فى المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة وأن تفصل فى المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين

من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية واحدة. أما الجنح والجنايات التى تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية مع استثناء الجرائم التى تقع على قضاة المحاكم المختلطة أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم فتختص بالحكم فيها(١١٧).

ومن أخطر الأمور التى أسفر عنها إنشاء هذه المحاكم - فضلا عن اختصاصاتها - أن أغلبية القضاة كانوا من الأجانب، وأنهم كانوا يرأسون الدوائر، كما كان القاضى الأجنبى هو قاضى المحاكم الجزئية التى لم تكن تتألف إلا من قاض واحد. وهكذا أصبح الطابع الأجنبى هو الطابع الغالب على هذه المحاكم، والقوانين التى تم تطبيقها قوانين شارك الأجانب فى وضعها، والقائمون على تطبيق هذه القوانين أجانب، أى أنها كانت من ناحية التركيب والاختصاصات محاكم أوروبية، بل لقد ورد فى قانون إنشائها نص على إلا يكون التشريع الذى يسرى على الأجانب نافذًا فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات. وبهذا أعطيت الدول الأجنبية حق التدخل فى التشريع الذى يسرى على رعاياها وهو حق لم يكن لها من قبل.

واستخدمت الدول هذا الحق عندما أصدر إسماعيل قانون التصفية (١٨٧٩) الذى رتب تصفية معينة للديون، فاحتجت الدول على إصداره وتمسكت بلائحة ترتيب الحاكم المختلطة، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية فى أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الأجانب بأى طريق من غير موافقة الدول، وينسحب هذا الشرط على القوانين التى يصدرها الباب العالى أيضا.

وفى التطبيق العملى فإن المحاكم المختلطة كانت وراء عمليات الإفقار المتزايدة التى تعرض لها المجتمع المصرى، وشاعت أحكام البيوع الجبرية التى صدرت عن هذه المحاكم ضد مواطنين كانوا يستدينون من الأجانب مبالغ ضئيلة بالقياس إلى فوائدها الربوية الضخمة، ثم تستصدر ضدهم أحكام من محاكم لا يفهمون إجراءاتها المعقدة ولا لغتها الأجنبية، ولا تتاح لهم أقل الفرص لكى يدفعوا عن أنفسهم أو يدافعوا عنها طغيان الأجانب.

وكان الأجانب يدبرون الفرص تدريجيًا لتنتهى دائما باستصدار حكم بالبيع الجبرى، إذ كان سعر القروض الربوية - كما يقول أمسيو جابريل شارم - يصل إلى أربعين أو خمسين فى المائة، وقد لاحظ أن المرابين كانوا يتبعون جباة الضرائب فى القرى ليقرضوا الفلاحين الضرائب المطلوبة منهم بأفحش الفوائد التى قد تبلغ ١٠ أو ١٢ ٪ فى الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤٪ فى السنة. وأغرب ما كان الأجانب يتمتعون به من امتيازات - كما يذكر شارم - هو أن الحكومة كانت تقترض من هؤلاء مبلغًا من المال على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة. ويستخلصون من الأهالى أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة». وكان من الطبيعى فى أحوال كهذه أن يقرضوا الفلاحين الضرائب ويتجهوا فورًا إلى المحاكم المختلطة لكى يستصدروا أحكامًا بالبيوع الجبرية. وهو ما أدى إلى هبوط قيمة الأراضى الزراعية «فالفدان الذى كان يباع فى أوائل سنى حكم إسماعيل بثمانين جنيهًا صار يباع فى آخره بثمانية جنيهات فقط. ومن هنا لا يبدو غريبًا أن يستولى الأجانب على ٥ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية، وأن يعاملوا الفلاحين فى أراضيهم معاملة من أسوأ ما يمكن».

وفى ظل هذه السيطرة الضخمة أصبح الأجانب فى مصر مؤسسة سياسية خطيرة الشأن، بل أصبحوا فى مقدمة القوى التى يتم الصراع ضدها. والتى تتحفز كل القوى الوطنية للصدام معها عند أول بادرة. وبينما صورت الدعاية الأوروبية الصراع ضد هذه العناصر باعتباره صراعًا دينيًا بالأساس فإن المسألة لدى العناصر الوطنية الواعية لم تكن كذلك على الإطلاق. وكان إخفاء الطبيعة الحقيقية لهذا الصراع هما من الهموم الأساسية للدعاية الاستعمارية التى لم تكن تستطيع أن تكسب الرأى العام فى بلادها لحماية شراذم المغامرين الأجانب دون الادعاء بأنهم يتعرضون لكراهية دينية.

على أن هذه الشراذم من الأجانب لم تخل وجود عناصر طيبة. كان من بينها بعض العناصر الثورية التى هربت من بلادها فى ظروف الاضطهاد. وجاءت

لمصر لتقيم فيها. ومع أن تلك العناصر كانت قليلة العدد ومحدودة التأثير داخل جالياتها نفسها. بل لعلها كانت مكروهة فى وسط هذه الجاليات التى كانت فى طابعها العام من الحثالات الأوروبية إلا أن تأثير تلك العناصر الطيبة فى العناصر الوطنية المصرية كان مهمًا، وكانت بما تحمله من أفكار ثورية وإنسانية، مضادة للتدخل الأوروبى، ومعارضة له وعاطفة على الأمانى الوطنية المصرية. وقد اتجهت هذه العناصر إلى التأثير فى الوطنيين المصريين إما بشكل شخصى أو جماعى. فقد احتك عرابى بعدد منهم بشكل شخصى، كما شكَّل آخرون منهم مع عدد من الوطنيين المصريين جمعية «مصر الفتاة» فى سنة ١٨٧٦، وكانت تضم عناصر وطنية وأجنبية وتتبنى أهدافًا وطنية وسوف نعود إليها بتفصيل أوفى فيما بعد. كذلك شكل عدد آخر منهم المحافل الماسونية الشرقية فى مصر وانضم إليها عدد كبير من القيادات الوطنية من أبرزهم: الأفغانى ومحمد عبده وعرابى وغيرهم.



الفصل الثالث

الخريطة الفكرية للثورة

مصادر التأثير الفكرى ومراكزه□ الاتجاهات العامة للفكر الثورى□ قضايا الفكر الثورى:□ (أ) الحريات العامة والشخصية□ (ب) من الماجناكارتا المصرية إلى الدستور□ (جـ) المسألة القومية□ (د) العقل فى موقف الدفاع□ (هـ) الراديكالية والرومانتيكية الثورية.



لم تكن الاتجاهات الفكرية التى ظهرت خلال الثورة العرابية مولودًا غريبًا عن المجتمع المصرى أو جديدًا عليه، فمن الصحيح أن نقول إن الثورة قد ولدها ـ من بين عوامل عديدة ـ ذلك المناخ الفكرى الذى استمر أكثر من ثمانية عقود من الغزو الفرنسى إلى اللحظة التى ظهرت فيها بشائرها. وخلال هذه العقود الثمانية انتشرت الأسس العامة للفكر الليبرالى الأوروبى والاتجاهات الراديكالية التى جنحت إلى شىء من اليسارية، وانتشرت أيضا الأفكار الإسلامية التى نبتت من تفاعل الفكر الدينى التقليدى ـ الذى كان يكرس الثيوقراطية العثمانية مع الاتجاهات الليبرالية والعلمانية وهو التفاعل الذى طرح فيما بعد فكر جمال الدين الأفغانى ومدرسته، تلك المدرسة التى أثرت فى تاريخ الفكر المصرى تأثيرًا بالغًا، ظل ممتدًا حتى خفت فى مواجهة ما طرحته الحرب العالمية الثانية من واقع جديد.

على أن تلك الأفكار لم تكن مجرد استمرار تقليدى للمناخ الذى ساد قبلها، ففى مجرى الثورة نفسه حدثت طفرات فى الفكر السياسى والاجتماعى نتيجة لحركة الثورة الصاخبة والسريعة وما واجهته من تحديات وتكتلات ومحاولات إحباط. وبذلك يمكن اعتبار الثورة العرابية من أهم العوامل التى أدت إلى تطور الفكر المصرى وتجاوزت به حركته الرتيبة وتطوره البطىء ودفعته إلى آفاق شديدة الرحابة.

وبالتأكيد فإن أية محاولة لفهم الظواهر الثورية عمومًا ـ ومن بينها الظاهرة العرابية ـ دون إعطاء الالتفات الكافى لتأثير العوامل الفكرية، لهى محاولة ناقصة، لا تؤدى إلى فهم أو تقدير حقيقى للظاهرة محل الدراسة. والسبب فى هذا أن الفكر بجانب أنه جزء من البناء العلوى للظواهر الاقتصادية والاجتماعية،

فهو أيضًا مظهر الوعى الاجتماعى بضرورة الثورة أو عدم ضرورتها وهو حافز شديد الأثر، قد تكون له - فى بعض الظروف - قوة دافعة ذات حجم هائل. وبالنسبة إلى الظاهرة العرابية بالذات فهى تعتبر أول حركة ثورية مصرية تملك نصيبا لا بأس به من الوعى بذاتها ومن التحديد لأهدافها، ومن القدرة على التنظيم لتحقيق هذه الأهداف. ولم يكن من الممكن أن تملك هذه الصفات كلها لولا أنها تبلورت فى مناخ فكرى، عرف وتمثل التيارات الثورية وخضع للتأثيرات العقلانية، ولم تكن الخبرة العالمية فى مجال التنظيم السياسى والحشد الجماهيرى بعيدة عن إدراكه.

مصادر التأثير الفكرى ومراكزه

تعرضت مصر منذ بدايات القرن السابع عشر ومع تفكك الحكم المملوكى لتأثيرات فكرية عاصفة أرست بذور الصراع الفكرى الحاد فى التربة المصرية وكان لابد أن تتعرض مصر للغزو الفرنسى لتجد حياتها الراكدة وبقايا حضارتها المضمحلة نفسها فى مواجهة الحضارة الأوروبية التى كانت البرجوازية الأوروبية، قد أرست دعائمها الأساسية فتدخل بذلك عصر الصراع الشرس بين الفكر الرجعى المتخلف الذى تنشره الدولة الثيوقراطية وأيديولوجيتها المتحنطة، وبين الفكر المتقدم - بمقياس ذلك العصر - الذى جاءت به البرجوازية الصاعدة، ليعبر عن مطامح الجناح الصناعى فيها، ويؤكد فيما يؤكد فكرة الدولة العلمانية.

وحتى الآن فإن نقطة التماس الأولى غير معروفة لنا تمامًا. فنحن نقرأ فى تاريخ الجبرتى تراجم لعناصر متعددة عرف بعضها فكر العالم الحديث من خلال رحلات إلى البلاد الأوروبية. فجاهروا بالعقلانية وعرفوا مهاوى الشك وصراعاته المدمرة، ونفسوا عن أنفسهم فاستحقوا لعنة معاصريهم، وجوزى ما تركوه من مؤلفات وكتب وأفكار بالحرق، فحرمنا بذلك من وثائق تاريخية نادرة القيمة، وأسدل الستار على فصل من فصول تاريخ العقل المصرى. لولا أن ترك الجبرتى عجائب آثاره فاستطعنا من خلالها أن نرصد بذور الصراع بين العقل المصرى والعقل الأوروبى. كما دارت رحاه خلال السنوات الثلاث التى كانت مصر خلالها جزء من الجمهورية الفرنسية الأولى.

خلال تلك السنوات الثلاث جاءت الحملة الفرنسية بتطبيقات الفكرة الليبرالية وبعض مؤسساتها «وعرضتها» على العقل المصرى وتحاورت معه بشأنها، ورغم حالة الحصار التى كان يعانيها هذا العقل، بين ما يؤمن به من ناحية، وما شاب «العرض» من ظروف الاحتلال والقهر من ناحية أخرى فقد كانت تلك السنوات الثلاث مصدرًا مهمًا وأساسيًا من مصادر التأثير فى الفكر المصرى وحفرت بصمتها على تطوره اللاحق.

ثم أتى بعد هذا الاحتكاك القصير احتكاك آخر، عندما رحل العقل المصرى نفسه إلى أوروبا فعاش طلاب البعثات الذين أرسلهم محمد على إلى هناك، مبهورين بعملية تشكيل الإنسان الأوروبى فى دول لم تكن قد خانت بعد ـ ولعلها لم تكن تستطيع أن تفعل ذلك ـ أمجد شعارات البرجوازية الثورية كما تمثلت فى الليبرالية والديمقراطية السياسية واعتبار الكسب محك القيمة الاجتماعية. وقد تعددت آثار هذا الرحيل واختلفت ولعل أكثرها دلالة، رحلة مبكرة وسابقة على رحلات المبعوثين، وتختلف أهدافها عن أهداف رحلاتهم، فهى رحلة سياسية وليست تعليمية، قام بها الأمير المملوكى الشهير محمد بك الألفى إلى إنجلترا؛ حيث مكث ما يقرب من عام يتفاوض مع إنجلترا لتدبر له غزوا لمصر يسترد به حكمها من محمد على ـ وهو الغزو الذى جاءت حملة فريزر ١٨٠٧ لتحقيقه ولكنه فشل.

وعندما عاد لم يجلب الألفى بك معه فحسب مناظير فلكية وآلات غريبة من منتجات الحضارة الأوروبية، ولكنه جاء أيضا بفكرة جديدة إذ ذاك على المجتمع المصرى، قالها للجبرتى بنفسه، خلاصتها أنه رأى الكثير من تدبير الإنجليز لملكتهم، واقتنع وهو هناك بأن المالك الذى يملك بقرة تدر عليه لبنًا ورعاها، فسوف يزداد إدرارها للبن والسمن، فيربح من حسن المعاملة ما يخسره نتيجة سوئها؛ لذلك عاهد الألفى الله بأنه إذا فتح عليه بحكم مصر مرة ثانية فسوف يسير فى الناس بالعدل ويستقيم فى عهده ميزان الحق[1].

والتناقض بين الفكرة الجديدة التى جاء بها الألفى من إنجلترا، وبين طبيعة الاستغلال المملوكى لمصر، هو أحد مظاهر الاختلاف بين فكر «الصناعى» مستغل

العصر الحديث، الذى يخضع استغلاله لدرجة أرقى من التنظيم ولشرائط جديدة، فيضرب إذا ضمن أن الضرب يزيد الربح، ويربت إذا تبين العكس، وبين فكر الأرستقراطية العسكرية الفاقدة لأى ذكاء استغلالى، والتى تدمر الدجاجة التى تبيض لها الذهب على أن الظروف لم تسمح للألفى بتحقيق هذا الوعى الجديد، بينما وجد مع تأثيرات أخرى الفرصة للتحقق نسبيًا فى حكم محمد على.

خضع المجتمع المصرى فى عصر محمد على وخلفائه لمجموعة من التأثيرات الأوروبية ومع أن محمد على لم يزر أوروبا، وكذلك عباس وسعيد، إلا أن إسماعيل كان عضوًا فى البعثة الثالثة التى عرفت ببعثة الأنجال وضمت عددًا من أفراد الأسرة العلوية كان من بينهم غيره الأمراء أحمد رفعت وعبد الحليم وحسين من أنجال محمد على. وفى باريس نال حظًا من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية، وتعزى إلى إقامته الطويلة فى باريس ميوله الباريسية والأوروبية العامة. على أن من لم يتح له هذا الاحتكاك من خلفاء محمد على قد أتيح له هذا عن طريق الأوروبيين الذين كان مؤسس الأسرة العلوية يعهد إليهم بتربية أبنائه. ومنهم ديلسبس الذى كلفه محمد على بالإشراف على تربية سعيد وتعليمه الفنون الرياضية والعسكرية. ولا ينبغى أن نقلل من قيمة عوامل كتلك، ذلك أن خضوع ولى الأمر لتأثيرات فكرية معينة ذى أهمية بالغة عندما تكون سلطته مطلقة وشخصية.

وفضلاً عن هذا فإن محمد على ـ والمجتمع المصرى ككل ـ قد خضع لتأثير الراديكالية الأوروبية كما تمثلت فى استخدامه لعدد من أتباع الفيلسوف الفرنسى سان سيمون، الذين رحلوا إلى مصر فى أواسط عهده، فأعطاهم سلطة واسعة فى الإشراف على المشروعات الإنشائية والعمرانية والتنظيمية ومع أن الشكل التنظيمى العام لدولة محمد على يتضمن تأثرًا باتجاهات السان سيمونيين وبخاصة فى الجانب الشمولى لدولته إلا أنه ـ بالقطع ـ لم يوافق على جوهر فكرهم، وهو ما دعاهم إلى العودة إلى بلادهم. ولسنا ندرى هل حاولوا تحقيق مجتمعهم الطوباوى فى مصر، أم أنهم خضعوا ـ وهو الأرجح ـ لشروط محمد

على وقيود أحلامه هو. على أنهم بالتأكيد قد تركوا أثرًا ما فى فكر المجتمع، وتركوا تلاميذ ومريدين.

ثم تعرضت أكثر عناصر المجتمع المصرى تأثرًا ونشاطًا لعملية تفاعل مع الفكر الأوروبى، عندما اتبع محمد على سياسة البعثات، فأرسل أعدادًا كبيرة من المصريين إلى مختلف البلاد الأوروبية لدراسة مختلف العلوم الفنية والعقلية. وبين بداية حكم محمد على ونهاية حكم إسماعيل بلغ عدد طلاب البعثات ٦١٨ طالبًا، كان أكثر من ثلثيهم يتلقون تعليمهم فى فرنسا، وذهب سدسهم إلى إنجلترا، أما الباقى فقد توزع على عدد من البلاد الأوروبية الأخرى.

وفى العقد السابع من القرن وفد إلى مصر عدد كبير من المهاجرين الشوام - وبخاصة الموازنة - الذين تعرضوا لمذابح طائفية قامت بينهم وبين الدروز سنة ١٨٦٠ - وأدت إلى هجرتهم إلى مصر بما يحملونه من أفكار تشربوا أكثرها من الدراسات التى كانوا يتلقونها على يد البعثات الأوروبية والأمريكية وما أنشأته من مؤسسات تعليمية فى أنحاء الشام الكبير وبخاصة لبنان.

ومع أن مصادر التأثير الفكرى، كانت فى أغلبها مصادر مؤقتة، ولكن أهميتها القصوى تكمن فى أنها استطاعت أن تترك مراكز إشعاع مصرية ثابتة تعمل على نشر فكرياتها وتوسيع نطاق المتأثرين باتجاهاتها وبخاصة فى صفوف النخبة المصرية، وبهذا أصبحت بؤر التنوير بؤرًا ثابتة تحدث تفاعلاً مستمرًا ويوميًا فى المجتمع المصرى، وتوسع آفاق تأثيرها بما تخرجه من أجيال جديدة تحمل فكر «التنوير» وتعمل على نشره. وعلى مشارف الثورة كانت مؤسسات التأثير الفكرى الثابتة فى المجتمع المصرى تتمثل فى:

- مؤسسات تعتمد على فكر شخصيات رائدة فى مجال التنوير، وما يرتبط بهذه الشخصيات من مراكز تنشأ بتوجيهاتها أو باشتراكها وما يحيط بها من تلاميذ ومريدين. وفى هذا الصدد فإن الدور الذى لعبه كان من رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣)، وجمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ - ١٨٩٧)، هو دور المؤسسة الفكرية الكاملة الأبعاد فرفاعة الطهطاوى هو الذى أنشأ

مدرسة الألسن، وترجم وأشرف على ترجمة مئات الكتب التى نقلت إلى المصريين خلاصة الفكر المتقدم فى الحضارة الأوروبية وقتذاك، كما أنه أشرف على تخليق النهضة التعليمية فى عصر محمد على وعلى ترجمة «قانون نابليون» الذى أصبح أساسًا - فيما بعد - للقانون المصرى عمومًا. وقد استمر رفاعة شخصية مؤثرة فى الواقع الفكرى المصرى ما يقرب من أربعة عقود كاملة، ولم يحل اختفاؤه دون بقاء المؤسسة الطهطاوية مستمرة فى التأثير عن طريق تلاميذه ومريديه.

أما المفكر الإسلامى المعروف جمال الدين الأفغانى فقد رحل إلى مصر فى مارس ١٨٧١ وظل مقيمًا بها إلى أن نفى منها فى سنة ١٨٧٩. ولم تكن نيته حين قدم إليها، مطاردًا ومنفيًا أن يقيم طويلا «غير أن رياض باشا حمله على البقاء، وعينت له حكومته ألف قرش فى الشهر»[٢]. وكان إسماعيل يهدف من إبقائه فى مصر أن يستكمل مظاهر السيادة باحتضان العناصر ذات الثقل الفكرى فى العالم الإسلامى ككل. وخلال السنوات الثمانى التى قضاها فى مصر، لعب الأفغانى دورًا خطيرًا، وكان من أكثر العناصر المؤثرة التى بشرت بما أصبح بعد ذلك حافزًا الكثير من الحركات السياسية والثورية. وقد لعب الأفغانى دوره على مرحلتين، وتدرج فيه من قاعدة ضيقة من المريدين إلى قاعدة واسعة من العناصر الوطنية والثورية. وفى المرحلة الأولى اقتصر دور الأفغانى على التبشير بمنهج جديد لتناول المسائل الإسلامية، يقوم على تأكيد الاتجاهات الثورية فى الإسلام، والدعوة إلى الاجتهاد والتفكير المستقل وربط الدين بالدنيا، وكان متأثرًا خلالها بالحركة «اللوثرية» فى المسيحية، باعتبارها حركة احتجاج على «السلفية» والتبعية الفكرية للسلف ـ صالحًا كان أو طالحًا ـ وقد نشر أفكاره الإسلامية تلك على قاعدة ضيقة من المثقفين. ثم اتجه فى مرحلته الثانية إلى توسيع القاعدة التى ينشر عليها أفكاره، فضمت عددًا كبيرًا من العناصر الثورية والوطنية، وأصبح ما ينشره من أفكار ذا طابع سياسى بالدرجة الأولى، ويقوم على الدعوة إلى الشورى وإلى التحرر من التبعية الأوروبية، فى ظل «جامعة إسلامية» توحد شعوب العالم الإسلامى جميعها.

● ومن أهم مراكز التأثير الفكرى الثابتة، ما أرسيت قواعده فى عصر محمد على من الأسس الجديدة للتعليم وما نتج عنها من تنظيمات فى مجال التربية والتنشئة الاجتماعية. وأهم هذه الأسس والتنظيمات أن التعليم المصرى أصبح ثنائيا، فبجانب التعليم الدينى الذى كان يقوم به الأزهر، والذى كان يقتصر على العلوم الدينية المختلفة، أنشئ التعليم المدنى الذى يعتمد على إكساب خبرات حياتية ودنيوية والذى يلقن الطلاب أسس العلوم الطبيعية والحديثة. وفى عصر إسماعيل تزايد عدد الطلاب تزايدًا كبيرًا حتى أن ميزانية التعليم فى عهده قد ارتفعت من ستة آلاف جنيه إلى أربعين ألف جنيه ثم إلى ٧٥ ألف جنيه. وكان التعليم مجانًا فى الأغلب الأعم ويتدرج فى مستويات تبدأ بالتعليم الابتدائى وتنتهى بالتعليم العالى أو الشبيه بالجامعى. ففى حكمه أنشئت أربع مدارس عالية هى المهندسخانة والحقوق ودار العلوم والطب، ثم عدد من المدارس الفنية مثل الفنون والصنائع والتلغراف ومدرسة المساحة والمحاسبة، وفرقة الرسم (كلية الفنون) ومدرسة الزراعة فضلا عن توسيع نطاق التعليم الابتدائى والثانوى. ومن أهم الظواهر الفكرية ذات الدلالة، أن المؤسسات التعليمية قد دعمها ـ كمراكز تنوير إضافية ـ إنشاء مدارس مصرية رسمية لتعليم البنات، وإنشاء مدارس أهلية لنفس الغرض، وذلك بالإضافة إلى إنشاء مدارس أوروبية تابعة للجاليات، وتقوم بتقديم برامج تعليمية مشابهة لبرامج المدارس الأوروبية.

● ثم كان انتشار الصحافة ورسوخ أقدامها فى مصر، بناء لمؤسسة فكرية ذات تأثير مهم، فبعد الوقائع المصرية التى صدرت فى عام ١٨٤٢ بدأت الصحف تتوالى فى حكم إسماعيل، فصدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهى «وادى النيل» عام ١٨٦٧، ثم تبعتها صحف أخرى متعددة الأشكال والاتجاهات. حتى بلغ عدد الصحف السياسية فى آخر عهد إسماعيل ١٢ جريدة عربية. كذلك عرفت مصر الصحف المتخصصة فصدرت مجلات طبية وعسكرية وثقافية. ولعبت «روضة المدارس المصرية» أول دورية ثقافية مصرية (١٨٧٠ ـ ١٨٧٨) دورًا مهمًا باعتبارها المنبر الذى اتخذه طلاب

البعثات بقيادة رفاعة الطهطاوى والذى أخذوا ينشرون من خلاله أفكارهم التنويرية ـ كذلك صدرت ـ مع تزايد أعداد الجاليات الأجنبية ـ صحف غير عربية. وفتحت السوق المصرية للعديد من الصحف الأجنبية والعربية، ويلاحظ من يستقرئ موضوعات هذه الصحف أن حوارًا ذا جوانب متعددة كان يجرى بين الصحف المصرية والعربية والأجنبية، فقد أصبحت «الجنان» التى أصدرها العلامة بطرس البستانى فى بيروت، و«النحلة» التى أصدرها القس «لويس صابونجى» وغيرها من الصحف العربية مقروءة فى مصر، ينقل عنها وتناقش موضوعاتها. والمسألة نفسها بالنسبة إلى الصحف الأوروبية الشهيرة التى كان العديد من فصولها تترجم على صفحات الصحف المصرية.

وقد تركز نشاط عدد كبير من المثقفين الشوام فى مجال الصحافة، حيث أصدروا عددًا من الصحف المهمة مثل (الأهرام) ١٨٧٥ و(المقتطف) ١٨٧٥، وفتحوا صفحاتها للمناقشات العلمية المثمرة، ونشروا فصولا فى السياسة الدولية والفكر الاجتماعى والسياسى. وعنيت الصحافة عمومًا بتتبع الحركات القومية والاستقلالية، وتتبع النضال من أجل الحريات الدستورية فعندما أنشئت جمعية (تركيا الفتاة) واستطاعت أن تفرض مطلبها بالدستور على السلطان عبد العزيز أفردت الصحف صفحاتها للحديث عن المسائل الدستورية وما يتفرع عنها.

- واستقرت المطبعة ككائن ثابت فى المجتمع المصرى، فدعمت المطبعة الأميرية ووسعت وأنشئت عدة مطابع أخرى لطبع الصحف والكتب منها مطبعة جمعية المعارف والمطبعة الأهلية القبطية، ومطبعة جريدة وادى النيل والمطبعة الوطنية بالإسكندرية والمطبعة الوهبية وأنشئ مصنع للورق.
- وكذلك أنشئت دار الكتب (لتضاهى كتبخانة باريس) كما يقول منشؤها على مبارك، وقد جمع فيها كل ما تشتت من الكتب التى كانت بجهات الأوقاف زيادة على ما صار مشتراه من الكتب العربية والإفرنجية وغيرها، وابتاع الخديو مجموعة الكتب القيمة التى تركها أخوه مصطفى فاضل بعد وفاته وأهداها إلى دار الكتب.

- وأنشئ مدرج للمحاضرات العامة عرف بـ (الانفتياتر) بسراى درب الجماميز، كانت تلقى فيه الدروس العامة فى الأدب والفن والعلوم الإنسانية والطبيعة والهندسة والميكانيكا والفقه.
- وأنشئت أولى الجمعيات والمنظمات العلمية والثقافية، فأعيد تدعيم المجمع العلمى المصرى الذى أنشأته الحملة الفرنسية واستمر يؤدى مهمته فى نشر المباحث العلمية، ثم أنشئت أول جمعية علمية لنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر، وهى جمعية المعارف (١٨٦٨) وكان هدفها نشر المباحث العلمية بطبع الكتب العلمية وتأليفها وتهذيبها وتلخيصها ونشر التراث العربى القديم. وقد تألفت برأس مال موزع على أسهم طرحت للاكتتاب العام، واقتنت مطبعة لطبع كتبها. وقد اتسع نشاطها وانضم إليها عدد من كبار رجال الدولة والمثقفين والعاملين فى مجال التربية والتعليم والصحافة والثقافة العامة وبلغ عدد أعضائها ٦٦٠ عضوًا فى عام ١٨٦٩. وأنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية فى عام ١٨٧٥ بهدف العناية بالأبحاث الجغرافية والعلمية وتدوينها ونشرها وأصدرت مجلة دورية تنشر المباحث والاكتشافات وتؤدى خدمات حقيقية للعلوم الجغرافية، ثم أسست الجمعية الخيرية الإسلامية (١٨٧٨)، وقامت بفتح المدارس الحرة لتعليم البنين والبنات وعقد فيها محفل لإلقاء الخطب والمحاضرات العامة، وأسست فروعا لها فى عدد من عواصم الأقاليم.

أتاح تبلور مصادر التأثير فى مؤسسات ثابتة فى البيئة المصرية لحركة التنوير المصرية أن تمارس نشاطها لفترة طويلة، بلغت قرابة نصف القرن. ولكن القيود التى أحاطت بهذا النشاط قد قللت من فاعليته بشكل عام. فمن ناحية كانت السلطة الشخصية طاغية. ترفض أى انعطاف جدى فى مسار الفكر المصرى، يمكن أن يتحول إلى حركة سياسية أو تنظيمية ومن هنا تأخر تبلور المنظمات العلمية والفكرية، وظلت بعيدة عن الديمومة، وحدث كثير من الانقطاع فى نشاطها، بل والتدمير لهذا النشاط، وهو ما نلاحظه خلال حكم عباس الرجعى، إذ ألغيت المؤسسات التعليمية

والتربوية ونفى رفاعة الطهطاوى إلى السودان، وفى أوائل حكم توفيق، إذ نفى جمال الدين الأفغانى فضلا عما كانت الصحافة تتعرض له من اضطهاد ومصادرة وإلغاء فى خلال حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيق.

والجانب الآخر والمهم للقيود التى حالت دون تحرك مراكز التنوير لأداء دورها القيادى، هو تأخر التبلور الطبقى وضعف البرجوازية المصرية وعدم قدرتها على التفاعل مع فكرها وقيادته والانقياد له وفرضه على الخريطة الفكرية للمجتمع. بيد أن مصادر التأثير ومراكز التنوير قد لعبت مع هذا دورًا مهمًا فى التمهيد لحركة البرجوازية المصرية، ولقبول مطامحها الثورية، وينبغى أن نلاحظ هنا أن حركة التنوير الأوروبية قد سبقت استيلاء البرجوازية على السلطة بسنوات طويلة، وإن إرهاصاتها بدت مبكرة مع بزوغ البروتستنية، وتدعمت مع دور الانسكلوبيديين الرائد، وخاضت صراعًا حادًا مع الكنيسة ومع المؤسسات الفكرية الرجعية، ثم تطورت ونمت مع ظهور التحركات السياسة للبرجوازية.

الاتجاهات العامة للفكر الثورى

صب فى مسار الثورة العرابية تياران فكريان رئيسيان، هما: التيار الليبرالى والتيار الإسلامى المتحرر، وبينما كان التيار الأول يعيش على استحياء وفى كنف السلطة، ويحرص على الابتعاد عن السياسة مؤمنًا بالإصلاح التدريجى ونشر التعليم كوسيلة وحيدة لا يملك غيرها، كان التيار الثانى تيارًا سياسيًا بالدرجة الأولى ينطلق من تحليل للقوى السياسية العالمية ويدعو إلى وحدة الشعوب الإسلامية فى النضال ضد الغزو الأوروبى. وإذا كان هذان التياران هما أبرز التيارات الثورية، فإن تيارًا ثالثًا يضاف إليهما ذلك هو التيار الراديكالى الذى يتجه إلى نشر تصورات تتعدى فكرة التحرر الوطنى والديمقراطية الليبرالية، إلى إضافة بعد اجتماعى إلى القضية الوطنية ككل، ومع أن هذا التيار كان أكثر التيارات ثورية، فقد كان أخفتها صوتًا، إذ نشأ فى مرحلة من البعد الشاسع عن أرضيته الاجتماعية، وبالطبع فإن (الفقراء) يوجدون دائمًا فى كل زمان، ولكن

بزوغ فكر يعبر عنهم رهين بظهور الحاجة إلى علاقات إنتاجية تختلف عن السائد ورهين كذلك بقوة تنظيمهم وقوة تحركهم السياسى.

ولابد أن نلاحظ أن القوى المناوئة للفكر الثورى، كانت سائدة تتمثل فيمن يسميهم الدكتور لويس عوض[٣] بالسلفيين، وهم الذين رفضوا الفكر الليبرالى العلمانى ورفضوا أيضا حركة تثوير الفكر الإسلامى بالإضافة إلى أنصار الأوتوقراطية الخديوية والمعارضين أساسًا للأفكار الديمقراطية.

ومن الخطأ أن نتصور أن حركة التنوير قد فرضت نفسها على الخريطة الفكرية للمجتمع المصرى إذ الحقيقة أنها أصبحت عنصرًا مؤثرًا و واضحًا فى حين أن الغلبة ظلت فى الأساس للأفكار السلفية التى كانت قادرة على شن الحملة على حركة التنوير وألزامها موقف الدفاع. وإن كان الفكر السلفى قد انقسم على نفسه أحيانًا فاتجه جزء منه إلى تشكيل (اللوثرية الإسلامية) وهى عملية دفاع فى الأساس، ألزمه إياها هجوم الفكر العلمانى عليه، مما أجبره على التحرك كيلا يفقد كل أراضيه بينما اتجه جزء آخر إلى التحصن فى مواقعه السلفية ورفض «اللوثرية الأفغانية» فإن ذلك لم يمنعه من اتخاذ مواقف سياسية متقدمة وثورية. أما بقية العناصر السلفية فقد اتخذت موقفًا رجعيًا فكريًا واجتماعيًا وسياسيًا. وكانت أكثر العناصر تخلفًا وتعفنًا فى المجتمع المصرى وسنلاحظ من هذا التصور العام، إن الصراع بين مختلف الاتجاهات الفكرية قد خلق «ردود أفعال» و«مواقف دفاعية» لدى كل الأطراف، وهو ما سيكون له أثره ليس فى المواقف العملية للمثقفين فحسب، ولكن فى صعوبة تصنيفهم ووضع بطاقات جامعة وشاملة بهويتهم الفكرية.

وأبرز الأمثلة على أن الفكر السلفى كان يشكل المناخ السائد، أن تتكرر ـ بنفس التفاصيل تقريبًا ـ صورة ترجع إلى تاريخ وصول الحملة الفرنسية بعد سبعة عقود من رحيلها. يقول المؤرخ الجبرتى فى عجائب آثاره إن مراد بك عندما توجه لقتال الفرنسيين اجتمع العلماء فى الأزهر طوال أيام المعركة يقرءون البخارى وغيره من الدعوات، وكذلك مشايخ فقراء (صوفية الأحمدية والسعدية والرفاعية وغيرهم

من طوائف الفقراء وأرباب الأشاير، كل يوم يذهبون إلى الأزهر فيجلسون للأذكار ويجتمع أطفال الكتاتيب للدعاء وتلاوة اسمه تعالى (لطيف.. لطيف). وهى صورة متحفية بالنسبة إلى عصرنا - وربما لم تكن كذلك لدى البعض.

وبعد سبعة عقود من بداية مرحلة التنوير، نجد طبعة أخرى من الصورة: نشبت الحرب بين مصر والحبشة وتوالت الهزيمة بعد الهزيمة، فاعتصم الخديو إسماعيل يومئذ بتلك القوة، قوة التلاوة فى البخارى والتماس الدعوات من العلماء، فلم يخامره الشك فى أثرها ولكنه قال للعلماء بعد اتصال الهزيمة.

- إما أنكم لا تقرءون البخارى وإما أنكم لستم بعلماء[٤].

وهكذا لم يجد إسماعيل - الذى تعلم فى باريس وخاض مغامرة التجديد العمرانى - احتمالا ثالثًا وطبيعيًا للغاية، هو أن قوة الدعاء ليست عاملاً حاسمًا من عوامل تحقيق النصر فى الحرب. وأن ما يحدده هو حساب عقلى للقوى المادية. والغريب أن الفكر السلفى كان يجد لنفسه - ومن نفسه - مبررات فشله. فالجبرتى يعلق على هزيمة مراد بك رغم دعوات الداعين. فيقول إن الدعاء «حصل بسببه النفع العظيم، فهو وإن لم يدفع دخول الفرنسيين مصر لكونه أمرًا مقضيًا محتمًا لا يرد بالدعاء، ولكن وقع اللطف بسبب هذه الدعوات، واجتماع القلوب بمجالس الذكر والاستغفار - وآثار اللطف التى حصلت مشاهده لا تنكر ولله الحمد». وهو قول مشابه للرد الذى قاله المشايخ عندما عجب إسماعيل لعدم استجابة الله لدعائهم، إذ ذكره واحد منهم بالحديث النبوى ولتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لكم».

وتأتى الطبعة من نفس المشهد بعد سنوات قليلة من صدور الطبعة الثانية، وأثناء الحرب المصرية الإنجليزية (١٨٨٢). يقول عرابى فى مذكراته إن الشيخ على الليثى جاء إلى معسكر الجيش المصرى فى كفر الدوار وتزعم طائفة من مشايخ الطرق الصوفية ووضع لهم دعاء يقول «اللهم أن تهلك هذه العصابة الموحدة - يقصد العرابيين - فلن تعبد بعدها فى مصر» وهو قول غامض يفهمه

البعض بأنه صيغة تهديد ويفهمه آخرون بأنه إيماء إلى أن العابدين الوحيدين للإله هم المناجزون عن حرية بلادهم. ولكنه على أى الأحوال يؤشر إلى حالة من الشفافية التى تعتبر الدفاع عن الوطن هو مجمع الأحاسيس كلها، وتعتبر الثورة حالة من أنقى حالات الإيمان، وأن هزيمتها تعنى هزيمة الله نفسه وهو ما يؤكد عظمة الفكر الثورى العرابى الذى نجح فى إدماج مختلف الأحاسيس فى بؤرة الحس بالوطنية والقومية دون استثناء العقيدة الدينية نفسها.

وإذن فإن السلفية كانت ذات امتدادات حية حتى فى أثناء حركة الثورة نفسها. وبينما انشق عدد من السلفيين فى حركة احتجاج ثورية وذات طبيعة «لوثرية» - تمثلت فى حركة الجامعة الإسلامية التى قادها الأفغانى - فإن عددًا آخر قد بقى فى مواقعه يشن الهجوم على العلمانية واللوثرية الأفغانية، رغم هذا العداء للتقدم الفكرى فإن الفكر السلفى ومن منطلقاته الخاصة لم يجر إلى اتخاذ موقف معاد لحرية وطنه، أى أنه لم يستدرج للخيانة الوطنية - رغم موقفه الفكرى المتخلف - بل إن عناصر منه أخذت مواقف ثورية واضحة، وصلبة. ومن أبرز هذه العناصر فى تاريخ الثورة العرابية الشيخ عليش وكان «شيخًا مغربيًا من شيوخ الأزهر وعلمائه، اشتهر بالتقوى والتشدد فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وله حكايات جمة فى ثورته على السيد جمال الدين الأفغانى وتلاميذه وبخاصة على الشيخ حسن الطويل أحد علماء الأزهر المتخصصين فى الفلسفة وتعليمها، فكان الشيخ يهرول إلى مكامنهم فى زوايا الأزهر ويشتتهم بمعكازته، ولا يدعهم يلوثون قاع الأزهر الطاهر بالكفر والزندقة»[٥]. وعلى الرغم من موقفه المعادى الأفغانى فإن الشيخ عليش كان من أحب شيوخ الأزهر إلى طلابه، وكان يحوز ثقة قيادة الثورة، وقد قامت حركة منظمة أوعزت بها قيادة الثورة هدفها أن تفوضه شيخًا للأزهر بدلا من الشيخ العباسى الذى كانت قيادة الثورة لا تثق فى اتجاهاته، والذى كان يرفض الحكم الدستورى ورغم أن الشيخ عليش لم يعين شيخًا للأزهر - لرفض الخديو - وعين الشيخ الإمبابى بدلا منه فإن الصلابة ظلت الطابع العام لمواقفه حتى آخر لحظة وأثناء المحاكمة. ومات فى السجن بعد هزيمة الثورة وقيل إنه مات مسمومًا بتحريض من الخديو الذى كان يخشاه ويعتبره أخطر أعدائه[٦].

لم تسمح طبيعة الصراع الفكرى فى المجتمع المصرى، بالتوصل إلى خريطة محددة المواقع تحديدًا تامًا، فالذين يبحثون عن مفكر ليبرالى نقى، ليقابلوه بمفكر «محافظ» نقى أو براديكالى متكامل، يبحثون عن وهم، ذلك أن ازدواجية الرؤية قد شملت الكل. وقد كتب المستشرق الفرنسى «سلفستر دى ساسى» خطابًا إلى تلميذه رفاعة الطهطاوى أثناء إقامة الأخير فى باريس، بدأه بقوله: «عزيز المسيو الشيخ رفاعه». وهى كلمة قد تبدو خطأ من المستشرق، ولكن فى هذا الخطأ غير المقصود تكمن حقيقة كل المراكز الفكرية التى لم تستطع أن تتخلص من فكرها السلفى والمحافظ فى الوقت الذى لم ترفض فيه ما احتكت به من أفكار وتنظيمات جديدة. ومن الطبيعى أنه فى الترجمة للمفكرين فإن الاهتمام بتواؤم أفكارهم وانسجامها يصبح مسألة أساسية. أما فى رسم تخطيط عام للخريطة الفكرية للمجتمع، فإن الأساس هو التركيز على المفاهيم الفكرية وتضيفها ويصبح التناقض بين فكريات كل مفكر على حدة جزءًا من التناقض الفكرى العام فى المجتمع، ويصح فى هذه الحالة أن تفسر هذا التناقض ضمن محاولتنا لتفسير لأشكال التناقضات الفكرية فى المجتمع.

والواقع أننا لا نعنى بتناقض أفكار المفكر الواحد، تطوره الخاص، فالمفكر ككل الكائنات قابل للتطور والتغير، فى خط صاعد، أو هابط، ومن الطبيعى أنه عبر هذا التغير قد يتناقض مع نفسه، سلبًا أو إيجابًا، ولكننا نعنى أن يجمع فى المرحلة الواحدة بين الإيمان بأفكار عقلانية وميتافيزيقية فى اللحظة ذاتها، بوعى، أو بدون وعى. ونشير كعامل مفسر لمثل هذه الظواهر، إلى «موقف الدفاع» الذى أخذته أفكار متخلفة أو متقدمة لتواجه هجوم الفكر الجديد أو القديم عليها، وهو مظهر من مظاهر التناقض وعامل يفسره فى الوقت نفسه.

وفى هذا الصدد أشرنا ـ فى الفصل السابق ـ إلى السمة الرئيسية للتطور الاجتماعى المصرى، وعنينا بها نمو البرجوازية المصرية متخلفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية إلى قوة محافظة. وهو ما ترتب عليه أن بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمى وليس فى حمايته. وبالتالى تأخر التبلور الطبقى فى مصر طويلاً. وأصبح

فائض الإنتاج الزراعي هو وسيلة تخليق التراكم الرأسمالي ـ بعكس الحال في أوروبا عندما تكون هذا الفائض من التجارة والصناعة الحرفية ـ وبهذا سادت الفكريات الزراعية. وافتقدت التجارة والصناعة الحرفية ـ وبهذا سادت الفكريات الزراعية. وافتقدت الطبقات المصرية إلى تعبير أيديولوجي نقي ـ لأنها في الأساس طبقات غير نقية، سواء أكان هذا في مجالات الفلسفة أو الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحتى الحركات السياسية. ومن هنا فإن التلفيقية كتيار أيديولوجي سمة أساسية في كل هذه المجالات مما يجعل معالجة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة، ويصبح احتمال الخطأ في فهمها غير قليل.

وثمة صعوبة أخرى تحول دون التحديد الصحيح للأفكار التي صبت في مجرى الثورة هي النقص في بعض الوثائق الفكرية الأساسية للثورة، وعلى الأخص مؤلفات عبد الله النديم ـ قبل الثورة وأثنائها ـ ولا شك أن فقدنا لهذه الوثائق خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها. كذلك فإن بعض المفكرين ذوي التأثير البالغ لم يتركوا مدونات كاملة لأفكارهم. ومنهم جمال الدين الأفغاني، الذي لا نجد له مؤلفات متكاملة، تعبر عن أفكاره التي كان ينشرها إبان إقامته في مصر، وكل ما بين أيدينا له أما أقوال نقلها عنه بعض تلاميذه ـ قد تخضع لمهاوي النقل سواء بالتحيز أو النسيان ـ أو كتابات كتبها هو ذاته بعد انتهاء الثورة يمكن الاعتماد عليها. رغم أنها لا تعبر تمامًا عن فكره قبل الثورة، لاحتمال أن يكون قد غيرها أو عدل عن بعضها.

ومع كل هذه الصعوبات، فسوف نحاول أن نرصد قضايا الفكر الثوري التي صبت في مسار الثورة العرابية، بدءا بحركة التنوير، وانتهاء بسنوات الثورة نفسها. ومن خلالها تتضح لنا صورة الخريطة الفكرية للثورة العرابية بأكمل ما يمكن.

قضايا الفكر الثوري

(أ) الحريات العامة والشخصية

كان من الطبيعي ـ ومن الغريب ـ أن تأخذ مسألة الحريات العامة موقعًا على خريطة الفكر في مصر. فإذا كان منطقيًا أن يؤدي سقوط الحكم الأوتوقراطي

لإعطاء مسألة الحرية مكان الصدارة فى الشعارات التى يتوق الإنسان المصرى لتحقيقها إلا أن ضراوة التحكم الفردى، كانت كفيلة بأن تحول بين فكرة الحرية والدخول إلى آفاق المجتمع المصرى، ولذلك فإن نجاح هذه الفكرة فى التسلل رغم كل هذه الظروف دليل على حيوية العقل المصرى وخصوبته، وقدرته على تحدى ما وضع أمامه من عقبات وعراقيل.

يصف عبد الله النديم صورة الحكم الأوتوقراطى، كما عاصر آثاره فيقول «كانت البلاد على سعة أطرافها كليمان ـ أى سجن كبير ـ أعد للمذنبين ومجلس جزاء هيئ لأرباب الجرائم والخاطئين، ولو أن سائحًا جويًا صعد فى درجات الهواء إلى حد يرى ويسمع من تحته من أهالى الديار المصرية إذ ذاك لرأى أمة تتقلب على جمرة العذاب على غاية من الاختلاط والاختباط، تتحرك تحرك الدود على غير نظام، وتسمع ضجة عامة وصيحة صاخبة تزعج السامع وتستفز الهاجع وتفتت قلب من أودع ذرة من الإحساس الإنسانى»[7]. وهذه الصورة ـ رغم إنشائيتها الواضحة ـ لا تصدق فقط على حكم إسماعيل ولكنها تصدق أيضًا على المرحلة الممتدة من حكم محمد على إلى ثورة ١٩١٩، مع اختلاف يسير هنا أو تخفيف هناك، باستثناء الشهور العشرين التى وقعت فيها حوادث الثورة العرابية. لقد بدأ التفتح القومى فى مصر فى عصر التسلط الفردى والمغامرات الشخصية. والهجوم على الرءوس التى تحمل «الأنا» وقطعها، والترصد للرءوس التى تعرف نفسها فتنفى عن أجسادها، وبالتالى فى ظل حكم بالقضاء على التحرك للمطالبة بالحرية. فالحرية فى النهاية هى «الأنا» مضخمة موقرة. وذات حقوق محترمة ومقننة. والقضاء عليها قضاء على «الذاتية». من هنا كان طبيعيًا وغريبًا فى اللحظة نفسها أن تتحرك مقولة الحرية على خريطة الفكر المصرى.

فى وثائق العصر الفكرية سنلاحظ تكرر الإشارة إلى انعدام الحريات العامة والشخصية وفى مواجهة هذا، إلحاح على ضرورة تحويل العلاقة بين الفرد والسلطة إلى علاقة قانونية محكومة ومنضبطة، بدلا من بقائها علاقة شخصية تتسم بتبعية المواطن لولى الأمر، كعلاقة السيد بالقن. ومع أننا نلاحظ لدى الجبرتى إشارات إلى محاولات اجتهاد سابقة لورود الحملة الفرنسية تؤكد بعض

مناحى الحريات العامة، فإن المسألة لم تتبلور إلا بعد فترة أطول نسبيًا. فقد واجه أعضاء الديوان نابليون بقاعدة «شخصية العقوبة» منطلقين من فكرهم الدينى. وكان القومسيين الفرنسى المشرف على الديوان قد هددهم بعد ثورة القاهرة الثانية بأن أية محاولة من أى فرد للإخلال بالنظام ستواجه بعقوبات صارمة تشمل الجميع. فاعترض بعض الأعضاء على ذلك انطلاقًا من القاعدة الدينية الإسلامية «لا تزر وازرة وزر أخرى» وأن العقاب يجب أن يوقع بالمذنب أما العقوبات الجماعية فهى مخالفة للشريعة. وهذا تأكيد لقاعدة من أهم قواعد الحريات العامة والقانونية. وسنلاحظ فى الجبرتى أيضا أن العقل المصرى قد أبدى إعجابه الشديد بالطريقة القانونية التى حوكم بها سليمان الحلبى قاتل كليبر وشركائه وفى جوانب مثل، التحقيق العادل وحق الدفاع لكل متهم إنحاز العقل المصرى تمامًا للتطبيقات الليبرالية الفرنسية واضعًا هذه التطبيقات موضع المقارنة مع المناخ السائد إذ ذاك وطوال عصر السيطرة المملوكية، والذى كان يهدد كل الحقوق البشرية، ويتهم بالشبه ويعاقب بالنزوة.

وإلى رفاعة الطهطاوى يعود الفضل الأكبر فى تعريف العقل المصرى، بحق الحرية كحق طبيعى، فهو لم يكتف بأن درس فى باريس «روسو» و«فولتير» و«منتسكيبر» فقط. بل نقل إلى العقل المصرى أيضا تطبيقات أفكارهم كما تمثلت فى الدستور الفرنسى. ففى كتابه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز»، عرض الطهطاوى بإفاضة لنظم الحكم فى فرنسا وأرخ لحوادث ثورة ١٨٣٠، وترجم الدستور الذى أعلن فى أعقابها. وعلق على مواده مؤكدًا عطفه على هذه المبادئ وتبنيه لها، وبخاصة تلك المواد التى تتعلق بالحريات العامة والشخصية. فالمادة الأولى من هذا الدستور التى تنص ـ بترجمة الطهطاوى ـ على أن «سائر الفرنسيين متساوون أمام الشريعة ـ أى القانون ـ » يشرحها فيقول: «معناه أن سائر من يوجد فى بلاد فرنسا من رفيع أو وضيع لا يختلفون فى إجراء الأحكام المذكورة فى القانون حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ فيه القانون كغيره» أما انحياز الطهطاوى لها فهو يتضح من تأكيده بأن لها تأثيرًا عظيمًا «على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظرًا لإجراء الأحكام.

ولقد كانت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية وهى من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدمهم فى الآداب الحضرية وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف وذلك لأنه معنى الحكم بالحرية، هو إقامة التساوى فى الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحكم على إنسان بل القوانين هى المحكمة والمعتبرة».

وفى استعراضه لمجموعة الحقوق العامة المكفولة للفرنسيين بنص دستورهم، وهى وجه من وجوه الحريات العامة. ركز الطهطاوى على حقين. الأول: المساواة فى الضرائب. فاستحسن النص على ألا تفرض ضريبة بلا قانون، وألا يعفى من الضريبة أحد إلا بقانون، وقال: «إن الضرائب لو كانت مرتبة فى بلاد الإسلام، كما هى فى تلك البلاد لطابت النفس». أما الحق الثانى: فهو حق ولاية المناصب العامة «كل واحد متأهل لأخذ أى منصب كان وأية رتبة كانت». وفى استحسان هذا الحق قال إنه «لا ضرر من هذه المادة بتاتًا، بل من مزاياها أنها تحمل كل إنسان على تعهد تعليمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه». والطهطاوى بهذا يركز على فكرة المجتمع القائم على هرم مفتوح أى على طبقات تسمح بالانسياب بينها. فى مقابل المجتمع الإقطاعى القائم على هرم طبقى مغلق، لا يسمح بأى انتقال بين الطبقات.

ونالت المواد المتعلقة بالحريات العامة والفردية، عناية خاصة من الطهطاوى، فقد أبرز ثلاثة ضمانات وحقوق رئيسية. أولها: حق كل فرد فى ممارسة حريته الشخصية، وعدم مصادرة هذه الحرية إلا وفقًا للقانون. ثانيًا: حق كل فرد فى اعتناق ما يشاء من عقائد دينية. وحماية الدولة لحقه فى ممارسة شعائر هذه العقائد. أما الثالث فهو حق كل فرد فى التعبير عن رأيه السياسى بمختلف وسائل التعبير والنشر. فترجم المادة الرابعة التى تنص على أن «ذات كل واحد من الفرنساوية مستقل بها ويضمن لها حريتها فلا يتعرض له إنسان إلا ببعض حقوق مذكورة فى الشريعة وبالصورة المعينة التى يطالبه بها الحاكم». والمادة الخامسة وترجمها بأن: «كل إنسان فى بلاد الفرنسيس يتبع دينه كما يحب، ويجب ألا يشاركه فى حقوقه أحد، بل يعان على ذلك ويمنع من يتعرض له فى عباداته».

وعلق على هاتين المادتين بأنهما «نافعتان لأهل البلاد والغرباء وأن نتيجتهما كثرة أهل البلاد وعمارها بالغرباء». وحظى ضمان الدستور لحرية الرأى بإعجاب شديد من الطهطاوى فترجم المادة الثامنة من دستور ١٨١٨ التى تقول: «لا يمنع إنسان فى فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ويطبعه بشرط ألا يضر ما فى القانون فإذا أضر أزيل (صودر)». وعلق عليها بقوله: «إنها تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره، فيعلم الإنسان سائر ما فى نفس صاحبه»، ثم أشار إلى الدور الذى تلعبه الصحافة باعتباره مجال التعبير عن حرية الرأى فقال أن من فوائدها «أن الإنسان إذا فعل فعلاً عظيمًا أو رديئًا وكان من الأمور المهمة كتبه أهل الجورنال ليكون معلومًا للخاص والعام، لترغيب صاحب العمل الطيب وردع صاحب الفعلة الخبيثة، وكذلك إذا كان الإنسان مظلومًا من إنسان كتب مظلمته فى هذه الورقات فيطلع عليها الخاص والعام، فيتعرف قصة المظلوم والظالم من غير عدول عما وقع ولا تبديل. وتصل إلى محل الحكم وفيحكم فيها بحسب القوانين المقررة، فيكون مثل هذا الأمر عبرة لمن يعتبر».

ولعل هذا التعاطف مع قضايا الحريات هو المسئول عن الإلحاح المستمر على اعتبار انعدام الحريات ظاهرة ضارة بالتطور الاجتماعى. وعلى إبراز آثارها الضارة على تكوين المواطنين وأخلاقهم الشخصية. وقد أقلقت هذه الظاهرة مفكرى التيار الإسلامى المتحرر. فقد كان الأفغانى ـ مثلا ـ يرى أن ويل مصر قد زاد «بمحق الحرية الشخصية والأخذ بالشبهة وإن ضعفت واتباع بواطل التهم وإن بعدت أو استحالت» ويصور أثر ذلك فى أن الفزع قد «أخذ مأخذه من القلوب وبلغ منها مبلغه فلا ترى مارًا بطريق إلا وهو يتلفت وراءه لينظر هل تعلق بأثوابه شرطى ليقوده إلى السجن أو يقتضى منه فداء». وانتهى الأمر «أن كل معروف بالاسم من المصريين أخذ ينتظر فى كل خطوة عثرة وفى كل نهضة سقطة، وله من كل شخص دهشة ومن كل طارق لبابه غشية، أى شقاء ينتظر الحى فى حياته أشنع من هذا؟!»(٨). ويلاحظ الشيخ محمد عبده ـ رغم دفاعه عن وزارة رياض ـ أنه اهتم «بتقرير الأمن ـ كعادته ـ فى كل وزاراته كأن البلاد فى حرب دائمة.

وأعطى المديرين فى ذلك سلطة أساءوا استعمالها فأخذوا بالظن ونالوا من كثيرين بالشبه فأزعج رياض بذلك نفوس الباقين فخافوا أن يصيبهم ما أصاب غيرهم بغير حق ولا عدل»[٩]. لذلك كان من الطبيعى أن يتكون اتجاه يطالب ـ مع الشيخ محمد عبده ـ «بتقرير الأمن على الأنفس وكفالة الحقوق بالعدالة، ومتى يكون الأمن إذا لم تحقق التهم، ولم يسأل المتهم ولم تتضح الجناية بأدلتها الصحيحة ولم تقدر العقوبة بقدرها» [١٠].

وقد ارتبطت قضية الحريات فى الفكر الثورى ارتباطًا وثيقًا بقضية القومية نفسها، من خلال الإدراك بأن الوطن هو مجموعة الحقوق والواجبات المكفولة لمواطنين يقيمون على أرض محددة. وكان حق «المواطنة» فى ظروف العصب الجنسى من الجراكسة ضد المصريين، من أهم المطالب الأساسية. وقد أشار عرابى فى حديث مبكر له مع كولفن ـ فى أوائل نوفمبر ١٨٨١ ـ إلى هذه المسألة، فشبه حكومات دولة المماليك بحكومات أسرة محمد على من حيث ظلمهم للعنصر المصرى، وحرص على إظهار رأيه بأن المصريين لا يجدون ما يحفظ حياتهم وممتلكاتهم، فقد سجنوا ونفوا وقتلوا خنقًا وقذف بهم فى النيل وأصابتهم المسغبة وسرقت أموالهم بأمر أولئك السادة. وأضاف قائلا إن أى عبد معتوق منهم ـ أى مملوك شركسى ـ أكثر استمتاعًا بالحرية من المصرى الذى ولد حرًا. وأى تركى جاهل أعلى مركزًا من أكبر المصريين شأنًا. وأفاض فى شرح اعتقاده بأن الناس خلقوا أحرارًا من معدن واحد وأن لهم حقوقًا متساوية فى الحرية والأمن»[١١].

وفى الفترة نفسها تقريبًا، ربط الشيخ محمد عبده بين قضيتى الحرية والقومية، فأشار فى مقال نشر فى ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ إلى أنه «لا وطن إلا مع الحرية بل هما سيان.. فإن الحرية هى حق القيام بالواجب المعلوم، فإن لم توجد فلا وطن لعدم الحقوق والواجبات السياسية، وأن وجدت فلا بد من الواجب والحق» [١٢]. وقد أبرز الشيخ محمد عبده خطورة افتقاد المواطنين للحقوق، وعدم تحديد ما عليهم من واجبات، على شعورهم القومى والوطنى، فأكد أن «السكن الذى لا حق فيه للساكن ولا هو آمن فيه على المال والروح فغاية القول

فى تعريفه أنه مأوى العاجز ومستقر من لا يجد إلى غيره سبيلا فإن عظم فلا يسر وإن صغر فلا يساء» ويستشهد فى هذا بقول لا برويز «ما الفائدة من أن يكون وطنى عظيمًا كبيرًا إن كنت فيه حزينًا حقيرًا أعيش فى الذل والشقاء خائفًا أسيرًا» (١٣).

واستكمالا للدعوة إلى الحريات العامة طرح الفكر الممهد للثورة العرابية، مقولة «حرية العقيدة» لتأكيد «الوحدة الوطنية» لتحل محل فكرة الدولة ذات الدين الواحد، فاختفت كثير من مظاهر الكراهية والتعصب الدينى، وبينما نلاحظ لدى الجبرتى وغيره من مفكرى القرن الثامن عشر خضوعهم بشكل حاد للانحياز الدينى، ورفضهم لأتباع الديانات المخالفة وتأييدهم لكل مظاهر اضطهادهم، فإننا نجد أن قيادة الثورة العرابية ومفكريها قد نشروا فكرًا متحررًا حول هذا الموضوع. يقول بلنت إن عرابى «كان مجردًا من التعصب إذا كان معنى التعصب الكراهية الدينية. وكان أبدًا مستعدًا لعقد الخناصر مع المسيحيين واليهود وحتى مع المشركين والكفرة للدفاع عن الحرية، وإن لم يؤثر استعداده هذا مثقال ذرة فى تقواه» (١٤). وقد ظل هذا طابعه حتى اللحظة الأخيرة «أما فيما يختص بتدينه مع أنه كان شديد المحافظة على فروضه الدينية كان كذلك من أحرار المسلمين، ثم إنه كان محبًا للإنسانية فى آرائه الخاصة بإخاء الأمم وأصحاب العقائد المختلفة» (١٥).

والمسألة نفسها نلاحظها بالنسبة إلى عبد الله النديم الذى شملت حركته - رغم اعتماده دائمًا على القرآن والفكر الدينى عمومًا فى استثارة الجماهير - دعوة مستمرة إلى الأخوة الوطنية والهجوم على التعصب الدينى. والمعروف أنه أنشأ الجمعية الخيرية الإسلامية وفتح أبواب مدارسها للطلبة الفقراء من المسلمين والمسيحيين. وقال فى خطبة افتتاح أولى هذه المدارس: «إنها تعلم الأطفال الإخوة فى الوطن وتبعدهم عن التعصب للدين أو العنصر وتنشئهم على حب الوطن والإنسانية» (١٦)، بل إنه حتى وعندما نشبت الحرب بين مصر والإنجليز لم يكن يفسر الحرب على أنها حرب بين المسلم والمسيحى بل بين المصرى والأجنبى، المؤمن والكافر، فقد أعلن بطريرك الأقباط أن الإنجليز خرجوا على تعاليم

المسيحية التى تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء ومن ثم كان الإنجليز ينظر إليهم عند النديم والمسيحيين المصريين، على أنهم كفرة خارجون على دينهم يجب حربهم» (١٧).

ومن أهم المسائل التى برز فيها موقف الثورة من قضية الحرية الفردية، محاربتها للرق وإعلانها عدم موافقتها على بقائه. وكانت عناصر من أصحاب المصلحة فى تشويه مواقف الثورة من هذه المسألة يدأبون على نشر أباطيل حول هذا الموضوع. فقد كتب السير «وليام موير» فى التيمس، ينتقد «بلنت» الذى قال فى أحد مقالاته إن برنامج الحزب الوطنى فى مصر يتضمن محو ما بقى من تجارة الرقيق. وأخذ «موير» يبرهن بواسطة مقتبسات من القرآن على أن الرق من العادات التى كانت ولا تزال ذات صفة دينية (١٨). وهو الزعم نفسه الذى كان يقول به الموظفون الأوروبيون فى مصلحة إلغاء الرقيق، إذ خشوا أن يتناول الاقتصاد فى المرتبات مراكزهم، ومن ثم كانوا يزعمون أن إحياء الحكم الوطنى معناه إحياء الاسترقاق. وقد عبر عرابى عن رأيه فى ذلك لبلنت. فقال: «إن الزعم بأن الإسلام ينشر الرق زعم باطل ويتضمن افتراء على الإسلام»، ثم وضح أنه «ليس فى مصر من يود أن يكون له عبيد غير أمراء البيت الخديو والباشوات الأتراك الذين تعودوا على استعباد الفلاحين، وأن الإصلاحات الجديدة سوف توجد المساواة بين الناس مهما اختلفوا فى الجنس واللون والدين وليس مع هذا الإصلاح محل للاسترقاق» (١٩).

وأشار محمد عبده فى خطاب لبلنت ردًا على وليام بوير إلى أن «الدين الإسلامى لا يعارض فى إلغاء الرقيق الذى تعمل الوزارة الراهنة ـ وزارة البارودى ـ على إلغائه، بل العكس فإن أوامر الدين تمنع من اتخاذ الرقيق إلا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين فالعبد فى الواقع أسير أخذ فى حرب مشروعة، أو هو أحد أفراد أمة ليست على صفاء فى علاقاتها بأمراء المسلمين وليست بينها وبينهم معاهدات أو محالفات تحميها. زد على ذلك أن الكافر الذى ينتمى إلى أمة متحالفة مع أمير مسلم لا يمكن أن يؤخذ فى الرق»(٢٠).

وأعلن عبد الله النديم الحرب على الرق، ودعا الرقيق المحررين من السودانيين المقيمين فى مصر إلى تكوين جمعية «الأحرار السودانيين» لترعى أبناءهم وتحفظ حقوقهم وتساعد المضطر منهم، بين الفرق بين المواطن والمستوطن، وعد السودانيين مواطنين من أبناء الوادى يعيشون فى بلادهم. وقد نشر دعوته تلك فى «الطائف» ودعا الذين يحمون فى أنفسهم الرغبة فى مساعدة الجمعية أن يرسلوا بتبرعاتهم إليه. وأعلن أنه سيتخذ الإجراءات ليعد المساكن فى أنحاء الوطن وتقرير الإعانات لمن تحرر من العبيد والعاطلين من الخدم السودانيين حتى يجد لهم العمل الشريف. وقال إنه «يأمل أن يزيل بهذا العمل الأثر البغيض للرق من هذه البلاد وأن نضع أنفسنا فى مصاف الدول المتقدمة» [٢١].

وتعتبر مسألة تحرير المرأة من القضايا التى ظلت غامضة، ولم يتحدد موقف الفكر الثورى منها بالكامل بل سادت الاتجاهات المحافظة بشأنها، إن الجبرتى كان يعبر عن فكر عصره فى ذلك الموضوع، فيعتبر أن من محاسن إحدى الأسر الكبيرة - هى أسرة الشرايبى - أن نساءها لا يخرجون، وأنه لم يحدث أن خرجت امرأة من بيتهم من قبل إلا إلى القبر. والمطلقة التى تتزوج، تنتقل - بتعبيره - من «تحت» فلان إلى تحت فلان آخر.. وهكذا.. وهو تعبير ذو دلالة على المكانة الاجتماعية المنخفضة للمرأة فى عصر ما قبل حملة نابليون وقد نالت الحملة الفرنسية هجومًا شديدًا فى عجائب آثار الجبرتى لما شاهده من مظاهر تحرر المرأة واختلاطها بالرجال، وفى مقابل هذا الهجوم أبدى الجبرتى استحسانًا للعلاقات الشاذة وللمثلية الجنسية والغزل بالذكر، وهو ما يبرز أزمة القيم الخلقية والاجتماعية فى مصر إذ ذاك.

على أن **الطهطاوى** قد حرص على الدفاع عن حرية المرأة مؤكدًا أنها ليست مرادفة للتهتك أو الانحلال معلنًا أن نساء الفرنسيس لسن منحرفات رغم أنهن متحررات. على أنه لم يتوصل - مع هذا - إلى إدراك مغزى تحرر المرأة من الناحية الاجتماعية. فوق أنه حق طبيعى وإنسانى، ولم يدرك معنى إرساء قيم خلقية جديدة بتحرر المرأة. ونلحظ أثر الفكر المحافظ تجاه ذات الموضوع لدى **محمد عبده** الذى يتحدث عن والده فيذكر أنه قد وقر فى نفسه احترامه، ونظر

إليه كأجل الناس، أما عوامل هذا الإجلال والاحترام فيذكر منها «انفراده بالطعام دون والدتى وإخوتى، فإن ذلك كان آية العظمة عندنا، فإنه كان لا يؤاكل نساءه وأولاده فى تلك الأوقات إلا الفقراء وأهل الطبقة الوسطى من أهل القرية»(٢٢). على أن الأفغانى كان أكثر تحررًا فى هذا الصدد فإنه لم يفرق بين تحرر المرأة ونقلها من عصر الحريم إلى عصر المرأة العصرية وعنده «ألا مانع من السفور إذا لم يتخذ مطية للفجور» (٢٣).

ولن نعدم بعض الأفكار الجزئية حول الموضوع لدى مفكرين آخرين، ووجهت فى الغالب بهجوم شامل منع نموها، يذكر يعقوب بن صنوع أنه ألف رواية سماها «غندور مصر» وأخرى بعنوان «الضرتان» ومثلهما أمام الخديو إسماعيل على مسرح القصر الخديو، وبينما أعجب الخديو بالتمثيلية الأولى، استفزته الثانية، لأنها كانت تعلن عن مساوئ تعدد الزوجات وأنه سبب التصدع الذى يحدث فى الأسر، بل سبب الجرائم التى تغشاها، ولم تعجب الدعوة إلى وحدانية المرأة الخديو إسماعيل، ولعلها كانت تلقى النفور العام فى مجتمع ينظر إلى المرأة باعتبارها «حشية» للرجل حق اقتنائها كما يقتنى بقية ممتلكاته، وكان الانطباع الذى كونه الخديو إسماعيل عن مؤلف التمثيلية أنه لا يملك فروسية جنسية تمكنه من إرضاء أكثر من امرأة واحدة، ولهذا استدعاه وقال له غاضبًا ومتهكمًا.

ـ سيدى موليير مصر، إن كانت كليتاك لا تحتملان إرضاء أكثر من امرأة واحدة فلا تجعل الغير يفعل مثلك (٢٤).

وقد نتج عن هذا أن اضطر يعقوب إلى عدم تمثيل هذه التمثيلية بعد أن قدمها ثلاثًا وخمسين مرة.

وقد يبدو غريبًا أن نجد مفكرًا أميل إلى الراديكالية مثل عبد الله النديم يتخذ موقفًا محافظًا تمامًا من مسألة حرية المرأة، وهو لا يتخذ هذا الموقف فى بداية حياته أو قبل نضوجه بل يتخذه بعد سنوات طويلة من الثورة (قرابة ١٨٩٣) مما قد يؤشر أنه فى مرحلة التمهيد للثورة وتفجرها ربما كان يتبنى فكرًا شديد الرجعية بالنسبة إلى مسألة المرأة. فقد كتب فى مجلته «الأستاذ» عدة مقالات ناصر فيها سياسة الحجاب ودافع عنها، وعارض تعليم الفتاة اللغات

الأجنبية والرقص، وطالب بأن يكتفى بتعليمها التدبير المنزلى وشئون الأسرة والحياة الزوجية والصناعات المنزلية (٢٥).

والأرجح أن هذه القضية، لم تجد الوقت الكافى لطرح نفسها على خريطة الفكر الثورى مع أننا نعلم أن عددًا من النساء المصريات قد شاركن فى الحرب، وبخاصة فى الإسكندرية؛ حيث كن يساندن جنود المدفعية الذين كانوا يردون مدافع الجيش البريطانى.

وقد تبلور احترام الثورة للحريات العامة والفردية فى برنامج الحزب الوطنى الذى نشره المستر بلنت فى أوائل سنة ١٨٨٢. وفى هذا البرنامج أعلن الثوار أن احترامهم للخديو واتباعهم له رهن «بقيام أحكامه وفقًا للعدل والقانون» وأكدوا تصميمهم على «عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر «الذل» إذ لابد من «إطلاق عنان الحرية للمصريين». وأبرز البرنامج أن دور المصريين فى الحصول على الحرية والحفاظ عليها لا يتم بالصمت أو الانصياع، فالمصريون «يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية، فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين» وأشار البرنامج أيضا إلى الحقوق الديمقراطية التى يطلبها والتى تتمثل فى «حفظ الشرائع والقوانين - أى سيادتها - وإطلاق الحريات السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة ومنها حرية المطبوعات التى ينبغى أن تطلق بطريقة ملائمة». أما قناعة الحزب بحرية العقيدة الدينية وبالمساواة فى حقوق المواطنة، فقد تمثلت فى النص على أن «الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى - أى علمانى فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبه مسلمون؛ لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين. وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم إليه لأنه لا ينظر إلى اختلاف المعتقدات»، ثم أكد بوضوح أن الحزب «يعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية» وأضاف «أن هذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء، والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين فى مصر من

حيث كونهم أجانب أو نصارى وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم» (٢٦).

شهد الجيل الذى تفجرت الثورة على يديه - مع النديم - «المشنوق من أهله، والمصلوب والمذبوح والمحروق والموضوع على الخازوق، والمشرد والمغرب والمنفى والمسجون والمنهوب والمسلوب، ثم شاهد جنازة المسموم والمخنوق» (٢٧). لذلك كان طبيعيًا أن يسعى إلى تقييد السلطة الشخصية، وإلى تحويل العلاقة السياسية من علاقة بين «السيد» و«التابع» إلى علاقة بين «الدولة» و«المواطن». أو إلى توقيع «عقد اجتماعى» بين الحاكم والشعب ولم يكن هذا ليتم دون بلورة «الفكرة الدستورية»؛ حيث يتناسق الفكر الثورى فى وثيقة محددة واضحة.

(ب) من الماجناكارتا المصرية إلى الدستور

جوهر المسألة الدستورية هو التعاقد بين الملك والشعب لتقييد سلطته بحيث تصبح هذه السلطة خاضعة لقيود موضوعية. وتمارس عن طريق مؤسسات شرعية وتمثيلية، وليس عن طريق أفراد أو ذيول. وتتحدد السلطة السياسية فى الإطار الدستورى عن طريق تحديد المخططين للمهام السياسية والمنفذين لهذه المهام. فمخططو المهام السياسية لا يفعلون ذلك عن طريق اتفاقات شخصية بين عدد محدود من الأفراد، وإنما يتم هذا التخطيط عن طريق نظم تمثيلية ورقابية، تعبر عن رأى الشعب ومصلحته وتعمل برقابته. ونفس المسألة بالنسبة لمنفذى المهام السياسية الذين لا يمارسون أدوارهم فى المجتمعات الدستورية عن طريق الجمع بين الأدوار السياسية والنمط الشائع فى المجتمعات السابقة على بروز الفكرة الدستورية، وبخاصة فى المجتمعات الإقطاعية، هو الجمع بين مختلف الأدوار، فيصبح القائد العسكرى مديرًا إداريًا ومفوضًا سياسيًا وزعيمًا روحيًا، بينما فى النظم الدستورية تؤدى هذه المهام عن طريق أجهزة ذات صفة اعتبارية منفصلة عن ذوات الأفراد القائمين بها

وعلى امتداد الفترة التى بدأت بالفتح الإسلامى ثم العثمانى، خضعت مصر للحكم «الثيوقراطى»، حيث كان الخليفة يجمع بين صفة «خليفة رسول الله»

وصفة «سلطان المسلمين»؛ أى يجمع بين السلطتين الدينية والزمنية. وكان التفكير فى مقاومة سلطته الزمنية المطلقة يعنى الصدى لمنصبه الدينى، وهو ما لم يكن أحد يجسر عليه. ومع هذا فإن «الوالى» ـ وهو ممثل الخليفة فى مصر ـ لم تكن له هذه الحصانة، إذ أنه كان يمثل فى الواقع سلطة «السلطان» الزمنية وليس سلطة «الخليفة» الروحية. ومن هنا قامت الانتفاضات ضده أكثر من مرة. وعندما تفتت السلطة وانتهت إلى أيدى أمراء المماليك وأصبح الوالى محصورًا فى قلعته، زادت إمكانية الحركة لإلزام حائز السلطة الدنيوية حده.

يروى الجبرتى فى تاريخه أنه فى يونيو ١٧٩٥ جاء الفلاحون من بلبيس فشكوا إلى الشيخ الشرقاوى ظلمًا لحق بهم من أتباع محمد بك الألفى، فلما أبلغ الشيخ الشرقاوى الشكوى إلى كل من مراد بك وإبراهيم بك باعتبارهما شيخى البلد، لم يتمكنا من كف هذه المظالم، إذ ذاك دعا علماء الأزهر إلى الإضراب العام وأغلقت الأسواق والحوانيت وأغلق الأزهر، وتوجهوا إلى منزل إبراهيم بك وقد تبعهم «خلق كثير من العامة»، وسألهم رسول إبراهيم عن مطلبهم فقالوا له «نريد العدل ورفع الظلم والجور، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها واحدثتموها» فاعتذر الرسول بأنه «لا يمكن الإجابة إلى هذا كله، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات» فقيل له «هذا ليس بعذر عند الله وعند الناس، وما الباعث على الإكثار من النفقات وشراء المماليك، والأمير لا يكون أميرًا إلا بالإعطاء لا بالأخذ». وفى أثناء المفاوضة بات المشايخ والعامة فى الجامع الأزهر، واجتمع الوالى وأمراء المماليك مع كبار المشايخ» وانتهى الأمر على أنهم ـ أى الأمراء ـ تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه عليهم العلماء». وكتب القاضى حجة بذلك وفر من ـ أى وافق ـ عليها الباشا ـ الوالى ـ وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها أيضًا». وكانت خلاصتها «أن يدين الأمراء بقضاء المحاكم فى قضايا الحقوق وأن تفرض الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحوال الشرعية وأن يمتنع عدوان الحاكم بغير جريرة من المحكومين» ـ وربما لأول مرة عاد المشايخ «وحول كل واحد منهم وأمامه ومن خلفه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون: حسب ما رسم سادتنا العلماء بأن جميع

المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية»، فالذين رسموا هم «سادتنا العلماء» وليس الوالى أو أمراء المماليك، الذين ألزموا بقوة الضغط الشعبى أن يوقعوا «حجة شرعية» تقيد سلطتهم. وهذه الحجة ـ كما يشير بحق الأستاذ العقاد ـ هى ماجنا كارتا مصرية [٢٨].

ولم تكن هذه «الماجنا كارتا» الأولى، هى الأخيرة، ذلك أن عملية إلزام السلطة حدها لم تكن سهلة، فحائز السلطة لا يتنازل عنها طائعًا مختارًا، وإنما مجبرًا ومضطرًا، وهو بمجرد أن يشعر بضعف الضغط عليه يعود إلى سابق عهده. وكانت الماجنا كارتا المصرية الثانية هى اللائحة الوطنية التى قدمتها شخصيات وطنية ممثلة للشرائح الاجتماعية المتحركة إلى إسماعيل. وقد بدأت «بيوم كيوم ميرابو»، إذ رفض أعضاء مجلس النواب قرار الحكومة بفض الدورة البرلمانية؛ لأن المجلس طالب بحقه فى التصديق على القوانين قبل إصدارها، وأشار النواب فى اعتراضهم على القرار أنهم يستندون إلى جماهير شعبية، وأن فض المجلس بهذه الطريقة قد يؤدى إلى «وقوع أمور من الأهالى لا يصح وقوعها». وإلى أن «التذمر سيزيد من الفلاحين الذين يحمل النواب عنهم مهمة الدفاع عن شكواهم من الضرائب» [٢٩]. وتبلورت هذه الحركة فى النهاية فى «لائحة وطنية» قدمها النواب والأعيان إلى الخديو فى إبريل ١٨٧٩ تضمنت مطالب الشعب فى بندين:

- **الأول:** مشروع تسوية مالية عارضوا به المشروع الذى كان قد قدمه وزير المالية الإنجليزى ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة بعكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد فى حالة إفلاس.

- **والثانى:** المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوروبا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه.

وقد جاء فى العريضة المتضمنة لهذه المطالب فقرات ذات دلالة على إدراك مقدميها لما وراءهم من قوة شعبية. قالت: «نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا وعزمنا على بذل كل مجهودنا فى تأدية ديون الحكومة وبذلنا كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى إجراء ذلك». وأكدت على أنه من الضرورى «أن تمنح الحضرة

الخديوية مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا» وعلى رأسها أن يكون مجلس الوزراء «مسئولا أمام مجلس النواب فى جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والخارجية». ولظروف الصراع التى فرضت آنذاك أن يكون الخديو إسماعيل فى جبهة القوى الوطنية، بعد أن استلبت منه الاحتكارات الأوروبية سلطته المطلقة. كان الخديو من بين «الموقعين» على «الماجنا كارتا» المصرية الثانية. وقد جاء فى البيان الرسمى الصادر عنها والذى نشرته الوقائع المصرية، أن «عموم أهالى الوطن العزيز قد صمموا تصميمًا جازمًا على تبديل هذه الهيئة - يقصد مجلس الوزراء - بغيرها، وتسليم إدارة المصالح - مع تأسيسها على أساس صالح - إلى ذوى اللياقة والأهلية»، وحدد هؤلاء العموم بأنهم «جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب والعلماء والأعلام والذوات الفخام والمأمورين الكرام، ووجوه البلاد، وأعيان المملكة ومعتبرى الأهالى، بل إن خطاب الخديو بتكليف شريف بتأليف الوزارة وهو الإعلان الرسمى بموافقته على اللائحة، وقد نص على أن الخديو يرى أن من الواجب عليه «أن يتبع رأى الأمة ويقوم بتأدية ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية» وطلب من شريف أن يشكل وزارة «من أعضاء أهليين مصريين يكونون مسئولين لدى مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية وحقوق الأمانى القومية».

وتمثلت الماجنا كارتا الثالثة فى مجموعة الطلبات التى قدمها عرابى فى مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١. والحوار الذى دار بينه وبين الخديو توفيق يكشف عن طبيعة الصراع الفكرى والسياسى فى تلك المرحلة. وفى هذا الحوار حدد عرابى طلباته فى أربعة، هى: عزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على قوانين الإصلاح العسكرية. وكان الخديو منطقيًا فى رفضه لهذه الطلبات، فالشعب - من وجهة نظره - «لا حق له فى هذه الطلبات»؛ لأن الخديو «ورث ملك هذه البلاد عن آبائه وأجداده». وهو كما وصف نفسه، وحدد سلطته «خديو البلد واعمل زى ما أنا عاوز». وهو إذًا قد عبر عن تصوره للسلطة، ذلك

التصور القائم على مقولة «أنا الدولة» والتى تعطى فرداً ما - هو الملك بالطبع - «أن يعمل زى ما هو عاوز» أما عرابى فجوهر موقفه هو التحدى لهذه السلطة المطلقة والتصدى لها بالقوة المسلحة وإلزامها حدها، لذلك قال: «نحن لن نورث بعد اليوم». إن خطورة هذا الحوار تكمن فى أنه كان التتويج النهائى للنضال الدستورى؛ لأنه انتهى بإلزام السلطة المطلقة حدها، وبإصدار وثيقة دستورية لها احترامها، هى دستور ١٨٨٢.

فهل كانت حركة المطالبة التى تمثلت فى الماجنا كارتات الثلاثة، بعيدة عن نبع الحركة الاجتماعية وعن حركة التنوير، بالقطع لا.. ذلك أنه مع تطور الطبقات الاجتماعية ووعيها بمصالحها تأكدت الحاجة إلى مشاركة هذه الطبقات فى السلطة، ووجدت هذه الحاجة تأكيداً وتأييداً من الفكر الثورى، فتفاعلت معه، وعبرت عن نفسها فى المواقف الثلاثة السابقة. وقد أشرنا فى الفصل السابق من هذه الدراسة إلى تطور القوى الاجتماعية وبروز مصالحها، وبقى أن نشير إلى «الدستورية» كاتجاه فكرى.

وكما يعود لرفاعة الطهطاوى الفضل فى بذر البذور الأولى لفكرة الحرية فإليه أيضا يعود الفضل فى بذر بذور الفكرة الدستورية. فقد اهتم أثناء زيارته لفرنسا فى عام ١٨٣٠ بتتبع النضال من أجل إلغاء دستور ١٨١٨ الرجعى وإعلان دستور ١٨٣٠ بعد ثورة شعبية مسلحة. وقد قدم الطهطاوى تحليلاً للاتجاهات السياسية فى فرنسا إذ ذاك، فأدرك أن هناك اتجاهين أو مدرستين أو حزبين.

الأول: «الملكيون» الذين يرون «أنه ينبغى تعليم الأمر لولى الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشىء».

والثانى: «الحريون» أو «الليبراليون» الذين يرون أنه (لاينبغى النظر إلى القوانين فقط، والملك إنما هو منفذ للأحكام على طبق ما جاء فى القوانين، فكأنه عبارة عن آلة». وقد اختص الطهطاوى بالذكر من بين هذه الفئة الثانية، فئة عظيمة ترى «أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة لملك أصلا. ولكن لما

كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره للحكم، وهذا هو حكم الجمهورية».

وبهذا التحليل أدرك الطهطاوى المدارس السياسية الرئيسية إذ ذاك فى فرنسا. أنصار نظرية «الحق الإلهى فى الحكم»، وأنصار «الملكية الدستورية» وأخيرا العناصر الانقلابية التى تؤمن بـ (الجمهورية)، ثم حلل أسباب ثورة ١٨٣٠ وتوصل إلى إدراك سببها الرئيسى، وهو خروج الملك عن الدستور وممارسته لسلطته بشكل شخصى متحديًا فى هذا رأى مجلس النواب، فأبقى الوزارة رغم أن البرلمان سحب ثقته منها وعطل عددًا من مواد الدستور المهمة على رأسها مواد الحريات العامة، وعدل قانون الانتخاب وغيره من القوانين دون موافقة البرلمان وبهذا العرض للصراع الدستورى فى فرنسا، عرف العقل المصرى لأول مرة الفكرة الدستورية وتمثلها وأعجب بها، عبر شرح الطهطاوى وترجمته للنصوص الكاملة لدستورى ١٨١٨ و١٨٣٠ فى فرنسا.

وخلال فترة التجميع التى سبقت الثورة العرابية، لم تكن الآراء الدستورية منتشرة ومعروفة فقط فى مصر، بل كانت معروفة أيضا فى الآستانة، إذ وضعت جمعية «تركيا الفتاة» الدستور بين أهدافها الرئيسية ونجحت بالفعل فى إجبار السلطان العثمانى على إقامة نظم نيابية فى سنة ١٨٧٦، من ناحية ثانية فإن مدرسة التنوير الإسلامية كانت تساند هذه الفكرة، فقد «حكم الشيخ جمال الدين الأفغانى وتلاميذه بأن استبداد أمراء المسلمين الآخذ فى الزيادة مخالف لتعاليم الإسلام الذى هو فى الحقيقة جمهورية لكل مسلم فيها حق الخطابة فى مجتمعاتها كما أن سلطة الحاكم فيها لا تعتمد إلا على حسن قيامه بتنفيذ الشريعة وبيعة الناس» [٢٠]. ويعتبر الشيخ محمد عبده أن من بين ما وقف حياته عليه، وما عمل من أجله «التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة»، ويقرر أنه كان فيمن دعوا «الأمة المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها، وإلى الاعتقاد بأن الحاكم وإن وجبت طاعته فهو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم، وأنه لا يرده عن خطئه ولا يقف طغيانه وشهوته إلا نصح الأمة له بالقول» [٢١].

وعند الأفغانى أن الحكم الدستورى أكثر فائدة للحاكم من الحكم الاستبدادى، وهو يبرر ذلك بأن الخطر الأوروبى يوجب على ملوك المسلمين أن يكونوا أكثر التصاقًا بشعوبهم. فقال ناصحًا الخديو توفيق أسرعوا بإشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى، وأمروا بإجراء انتخاب نواب الأمة لسن القوانين، فإن هذا يكون أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم» [٣٢]. ذلك أن عرش الملك «إذا كان من الملايين من الرعية أصدقاء له خير من أن يكونوا أعداء يترقبون الفرص، ويكنون فى الصدر سموم الحقد ونيران الانتقام» [٣٣]. وبالإضافة إلى هذا، فإن الأمة ـ كما ذهب الأفغانى ـ تستطيع أن تعيش بلا ملك، ولكن الملك لايستطيع أن يعيش بلا رعية.

وفضلا عن تركيز الأفغانى الواضح على أن حكم البلاد بأهلها صيغة لا تتحقق إلا فى الحكم الدستورى الكامل، فقد ركز أيضا على فكرة مهمة أخرى حول طبيعة التعاقد الاجتماعى بين الملك والشعب، ووسيلة التوصل إلى تعاقد حر لا شبهة فيه. وعنده فإن الدستور لا يجب أن يكون منحة من ولى الأمر، ذلك «أن القوى النيابية لأية أمة لا يمكن أن تحوز معناها الحقيقى إلا إذا كانت نابعة من نفس الأمة، وأى مجلس نيابى يأمر بتشكيله الملك أو أى أمير أو قوة أجنبية محركة لهما هو مجلس موهوم، موقوف على إرادة من أحدثه، فأى مجلس نيابى يقوم على إرادة خارجة عن إرادة الأمة، مثل هذا المجلس لا قيمة له، ولن يعيش طويلا، ولا ترجى منه للأمة فائدة» [٣٤] فالدستور ـ كما يستخلصه الأفغانى ـ هو تعاقد يتم بين ملك يجبر بالقوة، وليس بهدف المناورة، والمسألة عند الأفغانى هى «إذا صح أنه من الأشياء ما ليس يوهب فأهم هذه الأشياء الحرية والاستقلال، لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك المسيطر للأمة عن طيب خاطر والاستقلال كذلك، بل هاتان النعمتان إنما حصلت وتحصل عليها الأمم أخذا بقوة واقتدار» [٣٥].

ولا ندرى مدى انسجام فكر الأفغانى من فكر محمد عبده حول هذه المسألة فمع أن محمد عبده قد أخذ على مجلس شورى النواب الذى أنشئ عام ١٨٦٦ أنه شأن المجالس الموهوبة من الحاكم، جاء مقيدًا فى النظام وفى العمل، فى

النظام لأن ما ينظره قاصر على ما يعرضه عليه الخديو وفى العمل لأن الخديو كان يرسل عند المداولة من يخبر الأعضاء بإرادته السامية فيقررون ما يريده بعد مداولة صورية (٣٦). إلا أن محمد عبده رغم هذا النقد كان من المعارضين أساسا للعنف الثورى ومن العقلاء أنصار التروى وعدم التهور.

ومن أهم المصادر التى أكدت الفكرة الدستور فى مصر، ما أنشئ من مؤسسات دستورية ونظم تمثيلية، بدأت بالدستور الذى أصدره إسماعيل فى عام ١٨٦٦ ومجلس النواب الذى انتخب على أساسه، وظل يمارس دوره حتى عام ١٨٧٩، مع فترة انقطاع قرابة عامين، وهو مجلس أنشأه إسماعيل لكى يساعده على الاقتراض من كبار ملاك الأراضى وإعطاء سلطة صورية ـ كما ذكر الشيخ محمد عبده ـ بيد أن الأمر قد انتهى بأن أصبح هذا المجلس منبرًا من منابر نشر الفكرة الدستورية التى نمت فى داخله وتبلورت فى اللائحة الوطنية ومشروع دستور ١٨٧٩.

وقد منح دستور ١٨٦٦ المصريين نظمًا تمثيلية فى أضيق الحدود حتى أن مواده لم تزد على ثمانى عشرة مادة، ضمت أهم القيود التى أراد ولى الأمر أن يفرضها على المجلس ومع أن خطاب إصدار الدستور قد تضمن أن القصد من إنشاء مجلس النواب هو «التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء فى الأمور النافعة»، فإن مادته الأولى قد حددت ما يبحثه فى «المنافع الداخلية»، ثم خصصت أكثر فى أنها «الشعورات التى تراها الحكومة أنها من خصائص المجلس ليصير المذاكرة وإعطاء الرأى عنها وعرض جميع ذلك على الحضرة الخديوية»، ثم حدد الدستور (مادة ١٧) حق الخديو المطلق فى كل ما يتعلق بالمجلس. فله «جمع المجلس أو تأخيره أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة». وقد خلا الدستور نهائيًا من أى نص يتعلق بالحقوق أو الواجبات العامة كما خلا من أى تنظيم للسلطات العامة ولم يرس مبدأ المسئولية الوزارية. وتضمن عديدًا من النصوص يمكن أن يكون أوفق مكان لها هو قانون الانتخاب.

اجتمع هذا المجلس ثلاثة فصول تشريعة كان كل فصل منها مكونًا من ثلاث دورات، واستغرقت الدورة الواحدة بين أربعة وسبعة شهور ونلاحظ أنه فى فصليه التشريعيين الأول والثانى كان - بالفعل - يعمل فى إطار التبعية المطلقة للحكومة، وكانت أعماله كلها تتعلق بمنافع جزئية محضة فهو يناضل بطريقة النقابيين الاقتصاديين، ولا يرفع شعارات سياسية أو يناضل نضالاً سياسيًا. فقدم اقتراحات برغبات إلى الحكومة حول السخرة وطالب بفتح القناطر وشق الترع والرياحات. ورغم هذا فإن فصله الأول وضريبة المواشى وتقسيط الأموال الأميرية وتحديد المعاملات المالية والنظم الائتمانية، وإلغاء نظام العهد فى جمع الضرائب وتحصيل الأموال الأميرية لم يخل من الإشارة إلى بعض الأمور المتعلقة بكرامة الإنسان وعلى رأسها مطالبته بعدم ضرب العمد أو الأفراد عمومًا بواسطة أجهزة السلطة حفاظًا على كرامتهم الإنسانية.

على أنه فى الفصل التشريعى الثالث ـ وبخاصة فى دورتيه الأخيرتين، أخذت الفكرة الدستورية تجد لها أنصارًا حميمين من بين أعضاء المجلس، نتيجة للتأثيرات الاجتماعية والفكرية التى تراكمت طوال السنوات العشر الأولى من حياة المجلس. وفى دورته غير العادية التى عقدت بطنطا فى أغسطس ١٨٧٦، بدأ المجلس فى ممارسة سلطته على الحكومة فطالبها بأن تعرض عليه بعض المسائل، فهو لا ينتظر منها أن تعرض عليه ما تريد، ولكنه يفترض لنفسه حقوقًا لم ترد حتى فى الدستور الذى انتخب على أساسه، فيقرر أحد الأعضاء ببساطة «أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والمنصرف، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصة الدين واستهلاكه» (٣٧).

ويسهم الخديو ـ الذى كان يعيش فى أزمة صراعه مع الدول الأوروبية ـ فى بلورة الاتجاه الجديد، ليناوئ به التدخل الأوروبى، فيقر للمجلس ـ فى خطبة العرش ـ بحقه فى إدارة شئون الحكومة وتصريفها.

وفى الدور الثالث من أدوار الانعقاد يتزايد إدراك المجلس لوظيفته الدستورية ولدوره باعتباره مؤسسة نيابية تعبر عن الشعب المصرى. ومن هنا جاء رده على

خطاب العرش لينص على هذه الصفة، فيؤكد عليها «نحن نواب الأمة المصرية ووكلاءها» ويحدد الرد مهمة هؤلاء الوكلاء بأنهم «المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها». ويقدم تصوره للحكم النيابى فيراه «أساس المدنية والنظام، عليه مدار العمران، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف»، ثم يورط الخديو بما قاله فى خطبة العرش فيسجله عليه، ويضيف بهذا الدستور تفسيرًا لا تشير إليه مواده فيقدم المجلس شكره للخديو؛ لأنه «شكل مجلس وزراء جعله مسئولا كافلا أمام الأمة تأييدًا لمجلس النواب وتتميمًا له. ولذلك فعندما تعلقت إرادته السامية بأن ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال والداخلية، دعت نواب الأمة ليتداولوا معها فى ذلك حفظًا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة[٣٨].

وبالإضافة إلى ذلك دخل المجلس صراعًا حول مسألتين مهمتين فى الفكر الدستورى، الأولى: تتعلق بحق المجلس فى الرقابة على السلطة التنفيذية. وتتعلق الثانية بحقه فى إصدار القوانين. وفى المعركة الأولى تصدى المجلس للوزيرين الأوروبيين فى وزارة نوبار، إذ أصر المجلس على أن يقدم وزيرًا المالية والأشغال مشروعاتهما إليه لكى ينظر فيهما، وعندما رفض وزير المالية الإنجليزى إرسال مشروعات الوزارة إلى المجلس، ناقش المجلس بعض مسائل الضرائب وأصدر فيها قراراته، وعبر عن استيائه من وزارة المالية لتأخيرها فى عرض مسائلها عليه، ثم بادر بإصدار قرارات خاصة بالمسائل المالية دون حضور وزير المالية الإنجليزى الذى أصر على موقفه.

وثارت المعركة الثانية حول حق المجلس فى الرقابة على إصدار القوانين وتأكيد مبدأ ألا يصدر قانون دون موافقة المجلس عليه. وكان قد صدر مرسوم فى ٦ يناير ١٨٧٩ يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشئون المالية تصدر بعد تقريرها من مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو. وقد أثار بعض أعضاء المجلس موضوع هذا المرسوم على أساس أنه أغفل موافقة مجلس النواب على القوانين كشرط لإنفاذها «مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل الأموال وفرض الضرائب

ووضع لوائح أو قوانين لذلك، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالى لا غير، وكل ما يقصد به الأهالى لا بد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به، وحيث إنهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم والمحاماة عن حقوقهم والنظر فى شئونهم بعين المصلحة فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه» وأسس النائب ـ الذى أعلن هذا القول ـ عليه قوله بأن الرقابة على القوانين «من حقوق المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها» وأكد للمرة الثانية أن المجلس هو «وكلاء الأمة وأمناؤها المدانون بمراعاة حقوقها النظر فى شئونها ومصالحها» وبهذه الصفة فإن أعضاءه مصرون على ألا «نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة، خصوصًا فى هذه المسألة التى ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعًا من الإجحاف بحقوق مجلس النواب». وعندما حاول رئيس الوزراء نوبار أن يذكر المجلس بأن الدستور لايعطيه هذا الحق أصر النواب على ضرورة حصولهم عليه مؤكدين أنه حق لا يمكن التنازل عنه «لأنه من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب فى أمثال ذلك»(٣٩).

حول هذا الموضوع نفسه جرت مناقشة ثانية بعد سقوط وزارة نوبار ـ نتيجة لتمرد الضباط فى فبراير ١٨٧٩ـ بين النواب وبين رياض باشا وزير الداخلية فى حكومة محمد توفيق ـ وهى التى خلفت وزارة نوبار ـ وكانت الحكومة قد استصدرت قرارًا بحل المجلس فاعترض النواب على القرار، وأكدوا مطالبهم بإبقاء المجلس «وألا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب» واعترضوا على التضييق على حرية الصحف وعلى إهانة ممثلى الشعب. فقال أحد النواب إن رياض باشا «أخطر أصحاب الجرانيل» (الصحف)، وأكد عليهم بعدم درج شىء فى جرانيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب وهذا فيه تضييق» وأشار نائب آخر إلى أن «رياض باشا صرح للصحفيين أن أهالى مصر همج وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال فى الجرانيل مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق». وقد ختمت هذه الجلسة (٤٠) بيوم كيوم ميرابو كما سبق أن أشرنا وانتهت بتقديم اللائحة الوطنية ومشروع دستور ١٨٧٩.

ويعتبر مشروع دستور ١٨٧٩، مشروعًا متقدمًا بالنسبة إلى الظروف التى صدر عنها وقد تضمن أهم الأفكار الدستورية العصرية فى ذلك الوقت. فأقر عددًا من المبادئ المهمة على رأسها مبدأ المسئولية الوزارية، فالنظار «مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإداراتهم»، وتأكيدا لهذه المسئولية أوجب المشروع «على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب» (مادة ٣٦)، وبمقتضى هذه المسئولية فإن للمجلس الحق فى سؤال الوزراء فـ «النظار ملزمون بالمجاوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب» (مادة ٤٣). كذلك أقر الدستور صورة من صور الفصل بين السلطات بتحريمه الجمع بين تولى الوظائف الحكومية وعضوية مجلس النواب إلا لفئات حددها واشترط ألا يزيد عددها على خمس عموم النواب عددا» (مادة ٢٠). كما أقر «حق المجلس فى الرقابة على الموظفين (مادة ٤٩) ومن أهم المبادئ التى قررها الدستور تأكيدًا لمبدأ المسئولية الوزارية، أنه عندما يحدث خلاف بين المجلس والوزارة فإن على الوزارة أن تستقيل فإذا لم تستقل حل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة فى مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من قرار الحل. فإذا أيد مجلس النواب الجديد رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم» (مادة ١١).

المبدأ المهم الثانى الذى أقره الدستور هو مبدأ «حق المجلس فى إصدار التشريعات وفى الرقابة على إصدار القوانين» بحيث لا يكون «القانون معتبرًا أو دستورًا للعمل ما لم يتل بمجلس النواب بندًا بندًا ويعطى عنه القرار» (مادة ٢٧)، وإذا حدث «ورفض مجلس النواب قانونًا من القوانين أو بندًا من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانيا فى أثناء دور الانعقاد» (مادة ٢٨). وأعطى مشروع الدستور مجلس الوزراء الحق فى إصدار قوانين لمواجهة الظروف الطارئة التى قد تحدث ما بين أدوار الانعقاد واشترط عرض هذه القوانين على المجلس عند انعقاده، كما اشترط ألا تخالف «القوانين المعتبرة» وهو ما يعنى ألا تكون مخالفة للدستور أو للاتجاهات المعروفة عن المجلس (مادة ٤١). وللمجلس أيضا حق تعديل أو تنقيح أى قانون (مادة ٢٧)

وتضمن هذا الحق، جميع القوانين التى صدرت قبل العمل بالدستور فأوجب على مجلس الوزراء «أن يقدم لمجلس النواب جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارى العمل بها فى الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر قراره عليها» (مادة ٢٦) وينسحب هذا الحق على الدستور نفسه (مادة ٢٧) الذى أخذ المجلس أيضا حق تعديله وتفسيره (مادة ٤٨). وشمل هذا الحق كذلك الميزانية التى وضعت تحت رقابة المجلس بالكامل بحيث لا تصدر أى قوانين بضرائب أو جبايات إلا بعد موافقة المجلس وأوجب على الحكومة تقديم الميزانية سنويًا إلى المجلس (المادة ٤٥ و ٤٦).

وأقر مشروع الدستور بالإضافة إلى هذه المبادئ المهمة عددًا من الضمانات المهمة لممارسة النواب حقوقهم. فأعطاهم الصفة السياسية، إذ اعتبر كل نائب «وكيلا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته» (المادة ٨). وأقر لهم «الحرية التامة فى إبداء آرائهم وقراراتهم» إذ «لايجوز أن يكون أحد منهم مرتبطًا فى رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد أو وعيد يوجه إليه (مادة ٩). وأقر علنية الجلسات (مادة ١٤) وبهذا أتاح للمجلس فرصة التفاعل مع الرأى الجماهيرى والشعبى كما منحهم الحصانة البرلمانية (المواد ١٤ و ١٥ و١٦) وأعطاهم الحق فى تنظيم شئونهم الداخلية، بوضع لائحة عملهم.

ورغم أن هذا المشروع لم يصدق عليه. إذ خلع الخديو إسماعيل ورفض خليفته توفيق أن يصدر الدستور بتشجيع من الأجانب وعاد يمارس سلطته الفردية، فإن صدور مشروع الدستور بهذا التقدم يكشف عن مدى ما حققته الفكرة الدستورية من تقدم فى المناخ الفكرى المصرى. لذلك كان من الطبيعى أن يتصدر الدستور المطالب الأولى للثورة عند نشوبها. بل إن عرابى يذكر أن الدستور كان من بين الطلبات التى قدمها فى عريضة أول فبراير[٤١]. وهى رواية نشأت عن السهو واختلاط الحوادث، ولكن المؤكد أن فكرة المطالبة بدستور عصرى كانت فكرة شائعة، تشربها عرابى واقتنع بها. ويحدد الشيخ محمد عبده مصدر اقتناع عرابى بهذه الفكرة فى أنه «كان يطالع فى الجرائد وفى بعض الكتب المترجمة من اللغات الأوروبية ويسمع من بعض المطلعين على أحوال ممالك

أوروبا أن مجالس النواب فى تلك الممالك هى القائمة على حفظ أصول النظام وهى القاضية على كل حاكم بالتزام حدوده والحاجبة للاستبداد فى الأرواح والأموال والحافظة للحرية الشخصية فى الأعمال»(٤٢).

على أن هذا الحافز ليس كافيًا عند الشيخ محمد عبده لكى يتحرك عرابى من أجل الدستور، ذلك أن الشيخ لم يكن حسن الظن تمامًا بعرابى، ولذلك فهو يفسر حماسته للدستور بأنها وليدة خوف على شخصه بعد تمرده فى أول فبراير، فقد «تمثلت له جنايته فى صورة أغوال فاغرة الأفواه محدبة الأنياب، ولزمه خيالها فى يقظته ومنامه، فهو فى فزع دائم يخيل له العزل من وظيفته والموت فى كل شىء يراه» (٤٣). ومن ثم رأى «أنه لو كانت فى البلاد تلك القوى النيابية وكانت حكومتها شورية لكانت الشورى أو مجالس النيابات عاصمًا لحياته وحافظة لحقوقه فى وظائفه ومأمنا يلجأ إليه إذا حوم طائف الانتقام عليه» (٤٤) ومع أن هذا تصور غير صحيح، فإن افتراض صحته لا يدعو إلى كل هذا الاشمئزاز الذى عرضه به الشيخ محمد عبده. فالوصول من المصلحة الشخصية إلى المصلحة السياسية العامة، هو جوهر الوعى الاجتماعى الناضج، ولو كان عرابى قد انطلق - بالفعل - من هذا المنطق الخاص فإن هذا يكشف عن نبل حقيقى وثورية صادقة، إذ أن طلب الدستور لم يكن الوسيلة الوحيدة لتأمين نفسه، إذ كان باستطاعته أن يساوم أو يعقد صفقة مع الخديو أو الأجانب ليؤمن فزعه، ولكنه اختار أن يتصدى للمطالبة بالأمان لكل الشعب.

وواقع الأمر أن تفسير الشيخ محمد عبده يكشف عن التناقض الفكرى بين بعض القوى الثورية فى رؤيتها للمسألة الدستورية ككل، وقد اتضح هذا التناقض فى عدة مظاهر:

● أول هذه المظاهر: الخلاف الذى وقع بين شريف وعرابى عقب مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ حول القاعدة التى يجمع على أساسها مجلس النواب. فقد كان شريف يرى أن يجمع مجلس النواب على أساس دستور ١٨٦٦، وكان من رأى عرابى أن الضمانات التى تضمنها مشروع دستور ١٨٧٩ ومشروع قانون الانتخاب ـ المرفق به ـ ضمانات أوفر من تلك التى تضمنها دستور ١٨٦٦، على أن الخلاف

الأساسى لم يكن فى أى الدستورين يطبق، إذ كان شريف يرفض دستور ١٨٦٦ أصلا، ولكنه كان يريد بتطبيق هذا الدستور فى اختيار مجلس النواب أن يتحكم فى تشكيل المجلس الذى كان سيناط به وضع الدستور الجديد. ذلك أن دستور ١٨٦٦ كان يحدد من لهم حق الانتخاب بفئات ضيقة جدًا. هى عمد البلاد ومشايخها فى المديريات وجماعات الأعيان فى القاهرة والإسكندرية ودمياط. وكان عرابى يرفض هذا التحديد ويطمح إلى توسيع دائرة الناخبين بحيث تضم جماهير أكثر اتساعًا، مما يعطى مجلس النواب تركيبًا طبقيًا متوازنًا ينعكس أثره فى وضع أو تعديل الدستور الجديد. وقد انتصر شريف فى رأيه لأنه هدد بالاستقالة فرضخ عرابى لشروطه وانتخب المجلس على قاعدة ١٨٦٦. فجاء تركيبه الطبقى غير متوازن ومع هذا فإن قانون الانتخاب الذى صدر مع دستور ١٨٨٢ قد صدر محققًا لبعض الأهداف الثورية، إذ وسع دائرة الناخبين وجعل الانتخاب على درجتين وقيد حق الانتخاب بقيد واحد هو أن يدفع الناخب فى السنة من الضرائب والرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل مع إعفاء بعض الفئات من هذا الشرط. وفى الدرجة الأولى ينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب) وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون - فى الدرجة الثانية - النواب.

● والمظهر الثانى من مظاهر هذا الخلاف بين القوى الوطنية حول المسألة الدستورية هو بروز عناصر إصلاحية تستهدف الإصلاح التدريجى وعلى رأس هذه العناصر الشيخ محمد عبده الذى عرف فى بدايات الثورة، على حد قوله هو نفسه بـ «مناوءة الفتنة واستهجان ذلك الشغب العسكرى وتسوئة رأى الطالبين لتأليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبتلك الوسائل الحمقى» [٤٥] على أن الأمر فى رأينا لم يكن مجرد اعتراض على الأسلوب، إذ هى فى الجوهر اعتراض على أهلية الشعب لحكم نفسه. إذا كان الإمام محمد عبده من المتشبثين بفكرة حق النخبة المحتقرين - فى أعماقهم للجماهير. وفى حوار بينه وبين عرابى وآخرين لخصه الشيخ بنفسه فى مذكراته. قالوا له «إن الوقت قد حان للتخلص من الاستبداد وتقرير الحكومة الثورية»، فاعترض على قولهم وحدد المهمات الملحة

فى نظره بأنها «الاهتمام بالتربية والتعليم بضع سنين مع حمل الحكومة على العدل بما تستطيع وترغيبها فى استشارة الأهالى فى بعض المجالس الخاصة بالمديريات والمحافظات، ويكون ذلك كله تمهيدًا لما يراد من تقييد الحكومة». وتنطلق هذه الخطة فى الأساس من عدم ثقة الشيخ محمد عبده فى الشعب فعنده أنه «ليس من المصلحة أن نفاجئ البلاد بأمر قبل أن تستعد له فيكون من قبيل تسليم المال الناشئ قبل سن الرشد فيفسد المال ويفضى إلى التهلكة». ويضيف إلى هذا رفضه للعنف فى طلب الدستور وتخوفه المبالغ فيه من الدكتاتورية العسكرية، فقد قال «لو فرض أن البلاد مستعدة لأن تشارك الحكومة فى إدارة شئونها فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع، فلو تم للجند ما يسمى إليه ونالت البلاد مجلس الشورى لكان بناء على أساس غير شرعى، فلا يلبث أن ينهدم أو يزول».

وعندما صدر الدستور استكمل الشيخ محمد عبده عرض أفكاره تلك، فطالب فى إحدى خطبه بقصر حق الانتخاب على المتعلمين وحدهم على أساس أن الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وكرر هجومه على طلب الحقوق الوطنية بالثورة أو القوة.

ومن مظاهر التناقض الفكرى على المستوى الشخصى ـ وهى ظاهرة سبق وأشرنا إليها ـ أن محمد عبده كان يردد فى فترة سابقة على نشوب الثورة أفكارًا صحيحة ومناقضة لموقفه ذاك، فقد أشار فى مقال له نشر فى سنة ١٨٨١ بعنوان «الشورى والقانون» إلى «أن استعداد الناس لأن ينهجوا المنهج الشورى غير متوقف على أن يكونوا متدربين فى البحث والنظر على أصول الجدل المقرر لدى أهله، بل يكفى كونهم نصبوا أنفسهم وطمحت أبصارهم للحق وضبط المصالح على النظام الموافق لمصالح البلاد وأحوال العباد»[٤٦]. وفكرة الشيخ محمد عبده تلك من الأفكار الأساسية التى عارض بها عبد الله النديم فكر محمد عبده اللاحق، مضيفًا أبعادًا أخرى للفكرة الدستورية أكثر راديكالية وثورية، سنعرض لها عند الحديث عن الاتجاه الراديكالى فى الفكر الثورى.

ويعتبر دستور ١٨٨٢ ومضابط أعمال دور الانعقاد الأول لمجلس النواب الذى أسس تطبيقًا له، وهو دور الانعقاد الوحيد، تعتبر هاتين الوثيقتين آخر صورة

للفكر الدستورى كما عاش أثناء فترة الثورة نفسها. والواقع أن دستور ١٨٨٢ كما صدر كان متقدمًا عن دستور ١٨٧٩ فى بعض المناحى، ومتخلفًا عنه فى مناح أخرى. ومن مظاهر التقدم فيه أنه أقر مبدأ التكافل فى المسئولية بين الوزراء، فكل ناظر مسئول عن أداء وظيفته (مادة ٢٢) والنظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار (مادة ٢١) كذلك أخذ مجلس النواب حق إقرار المعاهدات مع الدول الأجنبية أو الامتيازات التى تمنح لرعاياها (مادة ٣٨).

وتتحدد نواحى التخلف فى هذا الدستور عن مشروع دستور ١٨٧٩ فى المواد الخاصة بالميزانية إذ فقد النواب فى الدستور الجديد حقهم فى نظر الميزانية وهو ما سوف يثير أزمة كبرى سنشير إليها فيما يتقدم. كذلك لم يعد لمجلس صاحب حق منفرد فى انتخاب رئيسه، إذ أصبح اختيار الرئيس يتم بواسطة الخديو من بين أسماء ثلاثة يرشحهم المجلس (مادة ١٤) كذلك أعطى المجلس الوزراء حق المشاركة فى تفسير الدستور أو تعديله مع النواب (المادتين ٥٠، ٥١) وكان هذا الحق قاصرا على المجلس. وفيما عدا هذا فقد كان الدستوران متشابهين تماما وجاء التغيير تعبيرًا عن تأثر الدستور بالحالة الدولية والاجتماعية التى كانت قد طرحت نفسها سلبًا وإيجابًا على الدستور كوثيقة فكرية وسياسية.

وسنلاحظ أن الفكرة الدستورية قد بدأت تطرح نفسها بشكل أكثر تبلورًا فى أعمال مجلس النواب الذى انتخب على أساس دستور ١٨٨٢. وبدا هذا واضحًا فى اهتمام النواب ببعض الجزئيات الخاصة بتنظيم السلطات العامة وتحديد العلاقة بينها، ثم فى بلورة هذه الجزئيات فى تصور شبه متكامل، ففى البداية طالب بعض النواب بوضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم، ثم اهتم المجلس بتنظيم القضاء وإنشاء القضاء الأهلى، وكان الدستور وقانون الانتخاب قد تضمنا فى هذا الصدد مبدأين مهمين:

● الأول: عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس والوظائف الحكومية من أى نوع متقدما بذلك عن مشروع دستور ١٨٧٩.

● والثانى: عدم جواز النظر فى أى موضوع يكون من اختصاص القضاء (مادة ٤٠).

وبتبلور المناقشات أكثر، حدد بعض الأعضاء المسألة بشكل أدق، فأشاروا إلى ما سبق لبعض النواب اقتراحه من طلب قانون أساسى للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية المبنية لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) فى البلاد. وهى فى رأيهم: القوة الأميرية الخديوية والقوة النيابية والقوة المنفذة الإجرائية. ومن الواضح أن هذا الرأى يقترب من الصواب فى طلبه تحديد الفواصل بين السلطات وإن كان قد أخطأ فلم يذكر السلطة القضائية، وفصل الملك عن السلطة التنفيذية، وهما سلطة واحدة. أما قمة الفكر الدستورى الأخرى فى هذه المرحلة، فهى الفكرة الانقلابية الداعية إلى إعلان الجمهورية وسوف نعرض لها عند الحديث عن الأفكار المتطرفة والراديكالية.



(جـ) المسألة القومية

على أن الإطار العام الذى كان يضم الفكرة الدستورية وفكرة الحريات جميعًا، هو بروز لفكرة القومية وتقدمها لتحتوى مضمونًا تحرريًا، على المستوى الوطنى والفردى. ويعتبر تصدر الفكرة القومية لخريطة الفكر الثورى فى تلك المرحلة من أبرز ما نجحت الثورة العرابية فى إضفائه على هذه الخريطة. وهو ما لا يستطيع أحد أن يغفله عند مراجعة الحصاد الفكرى الذى خلفته الثورة بعدها، سواء فى ذلك الوثائق الفكرية البحتة أو المواقف السياسية العملية وبخاصة تلك المواقف التى ارتبطت بقضية حماية الوطن القومى من الاستعمار بكل أشكاله. وعلى الرغم من أن المسألة القومية قد أخذت حجمًا هائلا من جهد الثوار فإن مناحيها قد غمضت على الكثيرين واختلف تقييمها، أو أهمل عديد من دلالالتها المهمة.

وتتضح المسألة القومية كجزء من الفكر السياسى للثورة العرابية إذا ما تابعنا ثلاث نقاط:

أولها: يجيب عن سؤال حول مدى إدراك الثوار لوجود خصائص قومية مشتركة بين المصريين تفصلهم عن غيرهم من الأجناس، والدعوة إلى تنمية تلك الخصائص والمحافظة عليها.

وثانيها: يرتبط بتصور الفكر الثورى لحق المواطنة، أى المساواة بين المواطنين على أساس انتمائهم إلى الوطن، وليس إلى دين معين.

● ويرتبط بهذه النقطة، النقطة الثالثة حول تصور الفكر الثورى لطبيعة العلاقة بين مصر وتركيا.

ومع أننا لن نجد فلسفة قومية متميزة لدى مفكرى الثورة العرابية أو الذين مهدوا لها، فإنه ليس من العسير أن نجد بعض المقولات المهمة حول الموضوع. ومن هذه المقولات اهتمام رفاعة الطهطاوى اهتمامًا بالغًا بمراجعة التاريخ المصرى القديم، والخروج ببعض الانطباعات عن حضارة مصر الفرعونية، وقد خرج من هذه المراجعة بأن هناك إجماعًا من المؤرخين على «أن مصر دون غيرها من الممالك عظم تمدنها وبلغ أهلها درجة عليا فى الفنون والمنافع العمومية فكيف لا وأن آثار التمدن وعلاماته مكثت بمصر نحو ثلاثة وأربعين قرنًا» كما أنه أدرك فضل الحضارة المصرية على الحضارات المعاصرة لها «ولم يكن فى الأرض ملك أعظم من ملك مصر وكان جميع الأرضين تحتاج إلى مصر. وهذا عين التمدن إذ لا يكون ذلك إلا بتقدم الصنائع والفنون» (٤٧).

وفى تحليل سبب ازدهار الحضارة المصرية يرجعها الطهطاوى إلى عاملين، أولهما: تهذيب الأخلاق بالآداب الدينية والفضائل الإنسانية وثانيهما: المنافع العمومية التى تعود بالثروة والغنى وتحسين الحال وتنعيم البال على عموم الجمعية (أى المجتمع) وتبعدها عن الحالة الأولية الطبيعية (يقصد البدائية وحياة الفطرة) (٤٨). ويكرر الطهطاوى فى كتابه «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية» مظاهر إعجابه بالحضارة المصرية ويدعو إلى التربية الوطنية فهو «يعلمنا أن الوطنية هى قمة الفضائل وأن حب الوطن ركن من أركان الدين وأن دليل الوطنية هو الرغبة فى تمدين الوطن والعمل على تجديد شبابه بالعمران. والطهطاوى الذى يصف نفسه بأنه «عاشق لجمال العمران» يقول إن غايته وغاية كل وطنى هو بعث مجد مصر القديم بالأخذ بأسباب الحضارة الحديثة وأن دوره كمفكر ودور كل المثقفين هو خدمة المجتمع بفكرهم وعلمهم» (٤٩).

ومن المراكز الفكرية التى عملت على الاهتمام بالحضارة المصرية «مدرسة اللسان المصرى القديم» التى أنشئت بهدف تعليم اللغة الهيروغليفية وآدابها. وامتدادًا لنشاط هذه المدرسة وتعميما لفائدة هذا النشاط فتحت مجلة «روضة المدارس المصرية» صفحاتها لطلبة هذه المدرسة ومدرسيها لنشر مباحثهم.

فنشرت فى ملاحقها دروسًا فى قواعد اللغة الهيروغليفية، كما نشرت العديد من المقالات للمستر هنرى بروكش ناظر المدرسة. ولعدد من تلاميذها تضمنت ترجمة كثير من النصوص الفرعونية فى الآداب والوصايا.

ومن المقولات المهمة فى المسألة القومية، المحاولات المتكررة لتعريف «الوطن» على صعيد الفكر السياسى النظرى ومنها محاولة مبكرة للشيخ محمد عبده عرض فيها مفهومه لمعنى الوطن. فرأى أن «الوطن فى اللغة محل الإنسان مطلقًا فهو والسكن بمعنى: استوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها أى اتخذوها مسكنًا، وهو عند أهل السياسة مكانك الذى تنسب إليه ويحفظ حقك فيه ويعلم حقه عليك، وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك» ويجمل الأستاذ الإمام العلاقة بين الإنسان ووطنه فى أنه «فى الوطن من موجبات الحب والحرص ثلاث تشبه أن تكون حدودًا، الأول: إنه السكن الذى فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد، والثانى: إنه مكان الحقوق والواجبات التى هى مدار الحياة السياسية وهما حسيان ظاهران، والثالث أنه موضع النسبة التى يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل». ثم ربط بين المواطنة وكفالة الحقوق والواجبات السياسية فأعطى لفكرته القومية بعدًا ليبراليًا واضحًا.

وفى آثار النديم إشارات متعددة إلى الفكرة القومية، تكشف عن أنه كان يضع هذا الموضوع بين أهداف نشاطه العملى فهو يقول فى حفل افتتاح أولى المدارس التى أسستها الجمعية الخيرية الإسلامية «هذا الاحتفال سيكون تاريخًا لبعث الأرواح العربية ونشأة الغيرة الشرقية، وهكذا يكون الميل الذاتى للأنس بالنفع النوعى والمصلحة الوطنية، فالأعضاء شتى والنفس واحدة والعروق عدة والدم واحد والأفكار وإن تنوعت فمحورها لسان واحد» (٥٠).

وسنلاحظ أن التفرقة بين «العروبة» و«المصرية» كانت نادرة فى هذه المرحلة، إذ كان التقسيم يعتمد على اللغة كأساس للتمييز بين القوميات. وفى وثائق العصر الفكرية والعصر السابق له سنجد تعبير «أولا العرب» كناية عن المصريين فى مواجهة «أبناء الترك» و«الشوام» والأرمن.. إلخ.

وللنديم بالإضافة إلى هذا محاولات متعددة للدفاع عن الشخصية القومية وذلك بالهجوم على الفرنجة وتقليد الأجانب، وفى مقال له بعنوان «عربى تفرنج» صور شابًا من أعماق الريف المصرى اسمه زعيط ذهب إلى أوروبا ليتعلم، ثم عاد إلى بلاده فتنكر لما يفعله أبوه معيط حين يقابله على المحطة ولأمه لأنه قبله، ويطالبه بأن يلقى السلام عليه باليد فقط ويقول له «بون أريفية» وينسى لغته حتى اسم البصل لا يتذكره ويسميه «أونيون» وتحاول أمه «معيطه» أن تفهم ما يعنيه فلا تستطيع ويختتم هذا المغزى من القصة وهو ألا أمل فى مثل هؤلاء إلا إذا حافظوا على لغة قومهم وصرفوا علومهم فى تقدم بلادهم»[٥١]. وركز فى مقال آخر على ضرورة الحفاظ على اللغة القومية على أساس «أن من سلم فى لغته سلم وطنه ونفسه» ويخاطب المصريين طالبًا أن يحافظوا على لغتهم باعتبارها مظهرًا من مظاهر الشخصية القومية «اللغة هى أنت إن كنت لا تدرى من أنت وهى وطنك إن لم تعرف ما الوطن، أما كونها وطنك فإنه إنما يعمر ويسمى وطنًا برجال يتعاونون على إحيائه وإظهاره فى الوجود محلا للسكنى ودارا للإقامة وقد علمت أنك بمفردك لا تهتدى لشىء ولا تقوى على أى أمر كان.. ومن فقد المواطن فقد الوطن» [٥٢]. والنديم يعتبر أن اللغة ليست مظهرًا للعقيدة الدينية «ومن أضاع وطنيته ومعتقداته وأفكاره فقد أضاع نفسه فإضاعة اللغة تسليم للذات»[٥٣].

وفضلا عما سبق فإن فكرة الحفاظ على السوق القومية وعلى الثروة الوطنية من التبدد إلى أيدى الأجانب، وأيضا الاحتفاظ بالوظائف الإدارية للمصريين، كانت كلها أفكار متداولة وشائعة، تخدم آمال الجنين البرجوازى وتعبر عن مطامح أبعد من طاقته. وتتكرر فى كتابات النديم والأفغانى والطهطاوى وغيرهم من مفكرى المرحلة، الدعوة إلى إحياء الصناعة المصرية والتجارة المصرية والهجوم على فكر الاستغلال الزراعى والدعوة إلى حماية الثروة القومية من التبدد فى الفراغ وهو ما أشرنا إلى بعضه فيما سبق، وسنشير إلى بعضه الآخر فيما بعد.

ويتميز يعقوب صنوع، بالدعوة إلى مقولتين مهمتين، الأولى الوحدة القومية، وذلك عن طريق «مكافحة الأباطيل التى تفرق بين المسلمين والمسيحيين، بإظهار

سماحة القرآن وحكمة الإنجيل، وهكذا تتسنى لى الملاءمة بين قلوب الفريقين»[٥٤]. و«محاربة التعصب الدينى بسلاح الإخاء»[٥٥]. والثانية إبراز الخصائص المتحضرة للشعب المصرى. ردًا على المزاعم الأوروبية التى كانت تريد حرمان مصر من حريتها بدعوى تخلفها وفى محاورة له، مع «جيهان سودان» الكاتب الفرنسى ومحرر صحيفة «هنرى الرابع» سأله عما إذا كان المصريون يستطيعون أن يكونوا شعبًا حقًا، فرد عليه ناقدًا سطحية العقل الأوروبى الذى يفشل فى التعمق فى طبيعة الشعب المصرى، فيزعم أنه شعب كسول متعصب وجاهل، «أما أنا فأقول لك إن الشعب المصرى ليس كسولا بل هو على نقيض ذلك أنشط شعوب العالم طرًا وأوفرها إنتاجًا، ليس الشعب المصرى كسولا كما أنه ليس متعصبًا، بل هو على عكس ذلك أكثر شعوب العالم تسامحًا على شرط ألا يستفز أكثر من اللازم والتاريخ على ذلك شهيد، وأخيرًا أقول إن الشعب المصرى ليس على درجة الجهل الذى تتخيلونها، فالمدارس المدنية والدينية التى أسستها الحكومة ومدارس القاهرة الحربية وبخاصة مدرسة أركان الحرب ليست بدائية كما يظن الباريسيون الظرفاء»[٥٦]. ويبرز يعقوب مظاهر التقدم الحضارى والثقافى للشعب المصرى، مؤكدا أن الشعب لا ينقصه «سوى زعيم جدير به» [٥٧].

إن يعقوب ـ الذى تربى لأبوين يهوديين، وتعلم الإسلام واعتنقه ـ وأصبح ـ بتعبير ايبين جينديزيه ـ متحدثًا باسم الفكر الليبرالى ـ كان يبعث فى حسه القومى روحًا شديدة السماحة جعلته يفكر فى بلورة نظرة متكاملة عن المساواة بين الأديان، لكى يرفض إلى النهاية المنطلقات التى تؤدى دائمًا إلى تفتيت الوحدة القومية. بل إنه طمح إلى التقريب بين مصر وأوروبا. ولعله كان يرى أن الحضارة الأوروبية تستحق أن تهدى إليها مصر بكل ثقلها الحضارى، فى وقت لم تكن حضارة أوروبا قد تخضبت بالدم تمامًا أو كشفت عن عدوانيتها، أو حلت محلها حضارة جديدة أكثر إنسانية[٥٨].

على أن الفكرة القومية لم تسلم من انعكاس الفكر السلفى والمحافظ عليها، مما وضع العديد من الظلال على وضوح صورتها. ومن أبرز هذه الظلال ما ألقته مدرسة التنوير الإسلامية وعلى رأسها جمال الدين الأفغانى، من تمييع على

الفكرة القومية، ومع أن كثيرين من أصدقاء الأفغانى ومن المتحالفين معه قد حاولوا تفسير طبيعة موقفه من المسألة القومية، فإنه يظل موقفًا غير واضح الوضوح الكافى. وبخاصة أن الأفغانى نفسه كان يؤمن بمجموعة من الفكريات المتناقضة كما أنه أحدث تعديلات وإضافات كثيرة على أفكاره فى فترات لاحقة. ويقر بعض أنصاره من المعاصرين بأنه كان من دعاة فكرة «القومية الإسلامية» وعندهم أن «جمال الدين الأفغانى» لم يكن هو مخترع الجنسية الإسلامية، بل إنها من صميم نظام الحكم الإسلامى، فبلاد المسلمين هى دار الإسلام، وكل من يسكنها يحمل جنسيتها مهما كانت ديانته» [٥٩]. وهو تفسير يتضمن الاعتراف بأن هناك ما يسمى «بالجنسية الإسلامية»؛ أى أن «المسلمين» هم جنس واحد والإسلام «جنسية فوق أنه دين».

لم يعن كثيرون ممن كتبوا عن الأفغانى بأن يدرسوا فى آثاره الفكرية عما إذا كان يفرق بين «الوحدة الإسلامية» «والقومية الإسلامية» أم لا!. والوجه البارز لدعوة الأفغانى هو أن حركة الوحدة الإسلامية هى «الأمل الأخير فى مقاومة الاستعمار الغربى الذى امتد من البلاد العربية حتى الهند» [٦٠]. ولكن ما شكل هذه الوحدة؟. هل هى تضامن للنضال المشترك بين الشعوب الإسلامية، أم «وحدة سياسية» تقوم على توفر خصائص قومية مميزة فى كل الشعوب الإسلامية، وإذا فرض وتوفرت هذه الخصائص فما هى؟. إن بعض المتشبعين حتى الآن بفكرة الجامعة الإسلامية - والذين يرونها ضرورة ملحة حتى فى مرحلتنا الراهنة - يذهبون إلى أن الصراع الدينى كان مظهرًا من مظاهر الصراع بين الدول الإسلامية وبين الاستعمار فى الفترة التى تفجرت فها دعوة الجامعة الإسلامية، وعندهم» أن الدول الاستعمارية كانت تملك مخططًا هدفه الأول تحطيم القيم الإسلامية ومحاولة إزاحة الإيمان بمبادئ الإسلام حتى تستطيع السيطرة على بلاد المسلمين [٦١] وهذا التفسير يضفى على دعوة الجامعة الإسلامية طابعًا مختلفًا، إذ يضع من بين عناصر الصراع مع الاستعمار عنصرًا دينيًا. رغم أنه كتفسير لايفيد الأفغانى ـ لا يهمل العناصر الأخرى للصراع إلا أنه على أى الأحوال يعالج القضية بشكل يتضمن مزالق خطيرة لا تخفى على أحد.

وسنجد لدى الأفغانى معطيات فكرية كثيرة تؤكد أنه كان يخلط - وبخاصة فى المرحلة الأولى من دعوته - بين «الجامعة الإسلامية» كتضامن مشروع للشعوب الإسلامية ضد الاستعمار وبين الخصائص القومية، فهو يرى «أن الأصول الدينية الحقة المبرأة عن محدثات البدع تنشئ للأمم قوة الاتحاد وائتلاف الشمل وتقدم الشعب اليابانى الوثنى قد تم ببعض تعاليم الدين مثل العلم والشورى»[٦٢]. وفى مرحلة متقدمة عرض الأفغانى للعناصر المكونة للقومية فحددها بخمس خواص «تتميز بها القبائل والشعوب التى خلقها الله من نفس واحدة وتقسم المعمورة إلى ما يسمونه ممالك وأوطانًا، أما الخواص فأربع منها تستمد من طبيعة الإقليم والخامسة تطرأ فتؤثر وهى الدين» أما الخصائص الأربع الرئيسية فهى «اللسان والأخلاق والعوائد والإقليم وتأثيره فى المجموع» ويذكر الأفغانى أنه بتوفر هذه الخصائص «تحصل للأقوام ميزة وتتأصل فيهم محبة البقاء على مألوفهم والذود عنه واعتبار من خالفه أنه ليس منهم بل هو غيرهم بمعنى الغيرية المطلقة، فمتى تم لقوم من سكان الأرض أو لأهل إقليم مصر تلك الجوامع أو الخواص الخمس المميزة، وحصلت المساواة بين العموم منهم وتأثروا بمؤثراتها، أصبحت دعوى الكفاءة بينهم ميسورة وأمر التمييز أو تعيين الأفضلية غير ميسور»[٦٣].

وقد يكون من الصحيح عند النظر لهذه القضية أن نقر بأن تيار «الجامعة الإسلامية» لم يكن يدعو إلى «التعصب الدينى»، ولكن إلى «العصبية الدينية» وقد ظل له هذا الطابع النقى بفضل ما تمتعت به حركة التنوير الإسلامية من أفق فكرى واسع فضلا عن احتضانها لأبرز المقالات الليبرالية الخاصة بحرية العقيدة والترفع عن الاضطهاد الدينى. ولكن ذلك كله لم يمنع من أن يتضمن هذا التيار مزالق خطيرة وبخاصة عندما ينحدر إلى عناصر لا يمكنها وعيها الذاتى من إدراك الفروق بين المقولات المختلفة ومن تمييز الصحيح.

ولا ينفى هذا جمعية أن هذا التيار قد أسهم فى حركة التحرر الوطنى إسهامًا فعالاً، وكان واقع العصر قد فرض بالفعل أن تكون أكثرية الشعوب الإسلامية إما مستعمرات أو مهددة بأن تكون كذلك. ثم إن الإسلام كان مظهرًا أساسيًا من

مظاهر الوحدة القومية آنذاك. قبل أن تتضح الحركات القومية وتتسع وهو ما حدث أكثره فى القرن التاسع عشر. وقد حاولت قوى الاحتكارات الأوروبية أن تضلل الأقسام العريضة من جماهيرها بتشويه الحركات القومية فى بلاد المستعمرات باتهامها بالتعصب الدينى ومعاداة المسيحية ، وهى تهمة غير صحيحة لأن هذه الحركات لم تكن تتجه إلى محاربة الدول المسيحية غير الاستعمارية ، ولكنها كانت تحارب أساسًا قوى الاستعمار، وكانت استعانة الحركات القومية بالشعور الدينى مسألة طبيعية قبل نضوج الشعور القومى، خاصة قد لعب الشعور الدينى أدوارًا عظيمة فى الجزائر وتونس خلال المقاومة الباسلة التى خاضها شعباهما ضد الغزو الفرنسى.

وأروع ما نجحت الثورة العرابية فى بلورته ممن اتجاهات فكرية هو حرصها على تأكيد الطابع القومى للفكر الثورى المصرى، وضربها المراكز المتخلفة التى كانت تحاول الخروج بفكرة الثورة عن مداها الحقيقى إلى اتجاهات متعصبة ومعادية لفكرة الوحدة الوطنية والقومية. ومن البداية كان عرابى يتميز عن تيار الجامعة الإسلامية رغم أنه من الذين تأثروا بالأفغانى، كما أنه لم يكن منتميًا إلى التيار الليبرالى ـ من حيث الموقف العملى والتكوين الخاص ـ ومظهر هذا التميز كما حدده «بلنت» هو الدفاع عن حقوق الفلاحين» وبينما كانت حركة الإصلاح الأزهرية «تشمل المسلمين ولا تميز بين الأجناس، فإن حركة عرابى كانت قومية ولذلك كانت الوطنية فيها أظهر. وإقبال الناس عليها أقوى وأكثر».

ولم تكن قومية عرابى مانعة له من أن يكون متدينًا شديد التدين، مسلمًا شديد النقاء فى إسلامه، بل إن هذا التدين كان بالغ الأثر فى اجتذابه للجماهير كما كان عاصمًا أخلاقيًا منعه طوال فترة الثورة من أن يخضع لمغريات الحياة التى تلوث الثوار الذين لا يعتصمون بالقيم الأخلاقية دينية كانت أو اجتماعية، لقد كان عرابى بتعبير «بلنت» من «أحرار المسلمين»[٦٤].

وسنلاحظ عند مراجعة أساليب الحشد الجماهيرى التى استخدمتها القيادات الثورية، اعتمادها كثيرًا على استثارة الحماس الدينى لدى الجماهير

وهى ظاهرة تدل على مناحى التخلف الفكرى وتتضمن مزالق خطيرة قد تحرف الجماهير عن قضاياها الرئيسية إلى منعطفات غير صحية، ولذلك نلاحظ انبعاثها فى البدايات الأولى وأيضا فى لحظات اضطراب المواقف وعدم القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ.

ويشير الشيخ محمد عبده فى مذكراته إلى أن عرابى فى الفترة بين تعود أول فبراير ١٨٨١ ونشوب ٩ سبتمبر من نفس السنة كان يعتمد اعتمادًا كبيرًا على العنصر الدينى فى دعوته، فقد كان يقابل عناصر مختلفة من طبقات الشعب، «ويصور لهم السلطة الأجنبية الحاضرة، إذ ذاك كأنها نسر يحوم فى جوها لاختيار خير الفرائس لينقض عليها، ثم اختار من بينها الدين والعوائد الموروثة عنه لينشب فيها مخالبه، وإنه لو دامت سياسة رياض باشا فى منهجها لقضى على الدين وسننه»[٦٥]. ويبدو أن عرابى قد التجأ إلى ذلك الأسلوب تحت تأثير عامل أساسى هو تدينه هو نفسه وتأثره بمدرسة الإصلاح الأزهرية، بالإضافة إلى أنه وضع هذا الشعار بين شعارات الحد الأدنى التى جمع على أساسها الجبهة الوطنية، ليضم إليها قوى الشعب ومن بينهم طلبة الأزهر ومشايخه. ويذكر الشيخ محمد عبده أن عرابى بعد هذا العرض للخطر على الأديان «وجد من حضرات المشايخ إصغاء لقوله وتأييدًا لرأيه»[٦٦].

على أنه ينبغى أن نقلل نوعًا ما من خشيتنا من أن يؤدى هذا التركيز على استثارة المشاعر الدينية إلى مهاوى التعصب، وما يتضمنه من إفقاد الوطن لصفة الجامع لكل أبنائه والذى لا يضطهد أى فئة بسبب الدين أو العنصر، وما يجعلنا نقلل من هذه الخشية أن من الجوانب الواضحة فى فكر الثورة خلوها كحركة وقيادة من أى مظهر من مظاهر التعصب الدينى وهى حقيقة سبق أن أكدناها أكثر من مرة. اتهام العرابيين بالتعصب الدينى هو أشهر الأكاذيب عنهم، وقد يكون من المقبول أن تطلق هذه الأكذوبة على حركة لا تلتفت كثيرًا لهذه المسألة أو تأخذ منها موقفًا حياديًا. أما أن تطلق على حركة ذات صفة «قومية» وشديدة المعاداة للتعصب الدينى فهذا ما يثير بالفعل.

إن مجلس النواب الذى انتخب بعد الثورة قد ضم أربعة من الأقباط من بين ٧٥ عضوًا هم كل أعضاء المجلس انتخبوا انتخابًا حرًا. وضمت وزارة البارودى - وهى وزارة الثورة - وزيرًا مسيحيًا هو بطرس غالى ويقول بلنت: «كانت العلاقة بين مسلمى مصر وأقباطها ودية للغاية وكان الأقباط على العموم فى جانب الوزارة. أما العلاقات بين البطريرك والوزارة فهى ودية جدًا كذلك اليهود بزعامة الرباعى يطلبون الحكم الدستورى»(٦٧).

والملاحظ أن محاولات ضرب الثورة بافتعال فتنة طائفية بين المصريين المسلمين والمصريين المسيحيين قد فشلت تماما. وقد دعيت «الجمعية العمومية» - وهى مجلس طبقات الأمة - إلى الانعقاد فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢ عقب خيانة الخديو وانضمامه للأسطول البريطانى فكان من بين أعضائها ٢٥ يمثلون الرؤساء الروحانيين من المسلمين - شيخ الأزهر وممثلى المذاهب والمفتى والقضاة والأشراف - و١١يمثلون الرؤساء الروحانيين من الأديان الأخرى منهم رؤساء الأرمن الكاثوليك والأقباط الكاثوليك وحاخام اليهود وبطريرك الأقباط غير عدد آخر من المسيحيين الذين مثلوا فئاتهم المختلفة كمواطنين. وقد سبق أن أشرنا إلى طبيعة الشعار الذى رفعه النديم أثناء الغزو والفتوى التى أصدرها البطريرك بشأن خروج الإنجليز عن تعاليم المسيحية الحقة. وموقف الثورة القومى ذاك يقلل منه ولايتعارض معه بتاتًا، واتجاهها سياسيًا - بعد تفجر الموقف وبدء الغزو - إلى الاعتماد على الشعوب الإسلامية لكى تمدها بالمعونة لحصر الغزو، وتهديدها بإثارة حرب دينية ضد الاحتلال. وهى سياسة طبيعية فى ضوء الوعى القومى المحدود لدى الجماهير، ولأنه من الطبيعى أن تتجه الثورة إلى شعوب المستعمرات والشعوب غير المستعمرة - وليس ذنب الثورة أن كل هذه الشعوب كانت إسلامية - لكى تشاركها فى دفع الاحتلال.

على أن فكرة الجامعة الإسلامية نفسها عند مبدعها الأفغانى عادت فتطورت بعد ذلك إلى فكرة الجامعة الشرقية، أى التى تضم شعوب الشرق ضد الغرب الأوروبى، وهو أفضل قليلا وإن كانت المسألة ليست مسألة صراع أديان أو اتجاهات أصلية جغرافية، ولكنها - أساسًا - صراع بين قوى التحرر الوطنى والقوى الاستعمارية.

من الأفكار القومية التى ظهرت بواكيرها فى تلك المرحلة، فكرة القومية العربية فيذكر بلنت أنه قابل الشيخ محمد خليل من مشايخ الأزهر وأنه ذكر له أنه عضو فى «جمعية المصلحين الأحرار» وقال إن مركزها الرئيسى هو مكة، وأنها تهدف إلى معارضة السلطان عبدالحميد وتتطلع إلى خلافة عربية (٦٨). ويذكر كرومر أنه بعد مظاهرة سبتمبر «زاد الهمس عن قيام حركة سرية ترمى إلى إنشاء دولة عربية من مصر وسوريا، فلو فرضنا لهذه الحركة النجاح فيما ترى كان يصبح مصير أجزاء هذه الإمبراطورية وولاياتها بل مصير آل عثمان أنفسهم» (٦٩). ويقول محمود سامى البارودى لصابونجى إن فكرة إعلان الجمهورية فى مصر كانت تتضمن «انضمام سوريا إليها ثم الحجاز»(٧٠). والملاحظ أنه فى حين اتجهت العناصر الثائرة فى الأزهر إلى الدعوة لإنشاء خلافة عربية ـ أو دولة ذات طابع دينى ـ فإن العناصر الثورية الأخرى كانت تطالب بجمهورية أو دولة عربية، فى إطار الانفصال النهائى عن الخلافة سواء كانت عثمانية أم غير عثمانية.

على أن أهم وأخطر ما طرحه الجنين البرجوازى بمختلف مراكزه الطبقية والفكرية فى هذه المرحلة كان شعار «مصر للمصريين ». إن هذا الشعار لايبلور فلسفة قومية متميزة، ولكنه شعار سياسى من أهم شعارات الثورة وأكثرها استقطابًا للجماهير الشعبية. وقد كان رفعه أحد الأسباب التى أدت إلى اتساع هذه الحركة والتفاف عديد من القوى الاجتماعية حولها بالإضافة إلى أن مختلف شعارات الثورة وحركاتها السياسية بعد ذلك قد نبعت من خلال محاولة وضع هذا الشعار فى التطبيق العملى. ويبدو الاهتمام الذاتى به إذا ما لاحظنا أن الزعماء الثلاثة ـ للحركة العسكرية ـ عرابى وعبدالعال حلمى وعلى فهمى ـ كانوا ينهون أسماءهم بلقب «المصرى» كنوع من التمييز بينهم وبين غيرهم من العناصر الأخرى.

والواقع أن جوهر هذا الشعار يطرح بالإضافة إلى كل مظاهر الفكر القومى التى أشرنا إليها فيما سبق، قضية العلاقة بين مصر وتركيا باعتبار أن تبعية مصر لتركيا كانت انتقاصًا من الاستقلال وتذويبًا للشخصية القومية فى كيان استعمارى، فكيف نظر الثوار إلى هذه العلاقة؟

الملاحظ أن منذ نهايات عصر إسماعيل تزايد العداء لتركيا بين صفوف العناصر المثقفة وكذلك بين صفوف الجماهير، وقد وصف القاضى الهولندى «فإن بملن» هذا الشعور بقوله «يخطئ من يظن أن المصريين لايهتمون إلا بمصالحهم الخاصة ومصالح عائلاتهم ، فإنهم على العكس يكرهون الحكم التركى والحكم الأوروبى على السواء ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية » ويهتمون بمصر الشعب ويتألمون لمصائبه التى لانهاية لها» (٧١). ويؤكد المستر ماك كون هذا الشعور راصدًا أن «الولاء السياسى نحو الباب العالى قد تلاشى بسبب إحساس المصريين بفداحة الجزية التى تؤدى لتركيا دون مقابل، وأصبح شعار الأمة المصرية «مصر للمصريين» ولايشك فى ذلك أحد ممن عرفوا حقائق الأمور فى مصر، ولو أن الخديو إسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التعضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة» (٧٢). وسنلاحظ بالإضافة إلى هذا تكرار كلمة المصرى فى وثائق العصر الفكرية وعلى ألسنة الخديويين وأعضاء مجلس النواب، وبخاصة سعيد الذى يذكر عرابى أنه خطب مرة فاستعرض ما تعرضت له مصر من غزاة وفاتحين ثم قال «وحيث إننى أعتبر نفسى مصريًا فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيبًا حتى أجعله صالحًا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب. وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل» (٧٣)، ثم إسماعيل الذى سعى للحصول على امتيازات استقلالية جديدة لمصر من الباب العالى ودعم هذه الامتيازات، وقد وضع إسماعيل ذكاءه كله فى خدمة مطامحه للاستقلال بمصر، فعندما نشبت الحرب التركية الروسية أراد أن يتهرب من الالتزامات التى تفرضها عليه الفرمانات بوجوب مساعدة السلطان بالمال والرجال والعتاد فجمع مجلس النواب وعرض عليه العجز المالى ليتهرب من مساعدة تركيا، ثم رأى فى اشتباك تركيا فى الحرب مع روسيا فرصة لتوسيع سلطانه وتأكيد استقلاله عن السلطان، فأباح للصحف فى عهده الهجوم على الحكم العثمانى ونشر مفاسد الحكم فى القسطنطينية وفى بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية.. وبهذا نشأت عدة صحف «القليل النادر منها وقف إلى

جانب السلطان والكثير القادر فيها كان حربًا عوانًا على مفاسد الأتراك (٧٤). ثم تطورت القوى الوطنية فى عهده، وأدرك النواب من خلال ممارستهم لمهامهم مصلحة الوطن الخاصة، حتى أنهم فى إجابة على خطاب العرش الأخير فى حكمه أشاروا إلى الخطاب «الذى بعث فينا روح العصر الجديد وأحيا آمال هذه الأمة التى لاتزال راجية أن تنال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وأنبأت به الآثار» بل إن الخديو توفيق نفسه لم يسلم وهو «ولى العهد» من الوقوع تحت تأثيرات قومية، رغم عدم تحددها، فقد شكا الكولونيل بيرشر وكان معلمًا فرنسيًا له، من أن المعلمين العرب ملئوا رأس الصبى بأسوأ الاتهامات ضد الأوروبيين. ونتيجة لهذا «بدأ الصبى توفيق يجرى هنا وهناك ويتحدث عما سيفعله عندما يصبح حاكمًا لمصر. ويعلن لكل من يود أن يسمع أن المساهمات التكنكية من الحضارة الغربية فى مصر ليست إلا أضحوكة. وأن كل شىء فى العالم الغربى أتى من العرب فى المحل الأول. وأنه مقتنع أن الكتاب العرب وضعوا منذ زمن طويل الآلة البخارية والسكة الحديدية» وهو ما أثار فزع بيرشر الشديد (٧٥).

وعقب نشوب الثورة أرسلت تركيا بعثتها الأولى برياسة على نظامى فاستطاعت أن تلمح أن عرابى هو مركز القوة الجديدة فى مصر. ومن هنا كان خطاب السلطان السرى إلى عرابى ـ وقد أشرنا إليه فى الفصل الأول من هذه الدراسة ـ والذى يحتضن فيه الحركة الثورية ويسعى للتحالف معها ضد الخديو توفيق والأجانب. ولم يكن الثوار من الغباء السياسى بحيث يهملون هذه المعونة أو يرفضون الاستفادة من التناقض بين الباب العالى ودول الاستعمار والخديو كما لم يكونوا من البلاهة بحيث يحسنون الظن على إطلاقه بالسلطان عبدالحميد: الصورة المركزة للأتوقراطية التركية الاستبدادية، لذلك فإن برنامج الحزب الوطنى أشار إلى أن الثوار يرون أن «المحافظة على الروابط بين مصر والباب العالى ركنًا يستند إليه الحزب فى عمله ويعترف الحزب بالسلطان عبدالحميد كمتبوع وخليفة وإمام للمسلمين ولايريد تبديل هذه الصلة الودية ما دامت الدولة العلية فى الوجود، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج

بمقتضى الفرمانات وما يلزمه من المساعدات العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم كل من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية».

ومن الواضح أن التأكيد بالحفاظ على التبعية العثمانية كان تكتيكًا سياسيًا قبل كل شىء لم ينسحب إلى التنازل عن الاستقلال الذاتى الذى نالته مصر. كما أنه أيضا لم ينسحب على النضال من أجل تمصير السلطة السياسية وإقصاء العناصر التركية والمملوكية عنها. رغم أن هذه العناصر تابعة للسلطنة العثمانية. وقد عبر عرابى عن فهمه للعقلية التركية فى قوله لصابونجى «لقد علمنا الدهر وإسماعيل كيف نفهم مكر الأتراك وكما نستعمل مدافع الترك وأسلحتهم وذخائرهم كذلك نستعمل مكرهم عندما يضطروننا إلى ذلك» (٧٦) .

وعندما حاول السلطان بعد ذلك بشهور وفى يونيو ١٨٨٢ أن يعيد استكشاف القوى المصرية بعد قيام الأزمة الكبيرة بين وزارة البارودى والخديو حول المؤامرة الشركسية أرسل لهذا الغرض بعثة درويش التى فوجئت بإصرار الشعب على مقاومة التدخل الأوروبى، ورفضه لأية محاولة لتدخل عسكرى تركى. ويصف صابونجى تأثير حضور بعثة درويش فى خطة الثوار فيقول إنها قد أدت إلى كراهة الأتراك والسلطان نفسه وأنه قد سمع أن البارودى ومحمد عبده والنديم يلعنون السلاطين والأمم التركية من عهد جنكيزخان وهولاكو إلى عبدالحميد، فصرح النديم أنه سيهدم عرش السلطان قبل أن يموت، وتألف حزب كبير يستعد لإعلان الاستقلال عن تركيا إذا تدخل الأتراك فى مصر تدخلاً حربيًا. وقد عبرت جميع القوى الوطنية وعلى رأسهم علماء الأزهر أنفسهم عن رفضهم للتدخل التركى.

إن شعار «مصر للمصريين» هو أول صيحة ناضجة فى تاريخ مصر الحديث، ويتبلور موقف عرابى منه فى تصريح مبكر قاله لبلنت عقب مظاهرة سبتمبر فأكد أنه لايضمر حبًا للأتراك الذين أساءوا حكم مصر قرونًا وأنه لايقبل أن تدخل من جانب الآستانة فى شئون مصر الداخلية. ولكنه فرق بين الحكومة

العثمانية وبين السلطة الدينية للسلطان الذى قال عرابى إن طاعته واجبة عليه باعتباره أمير المؤمنين ما دام يحكم بالعدل والإنصاف. وضرب مثلا بتونس التى فصلتها فرنسا أولا من الإمبراطورية العثمانية ثم ضمتها إليها. وقال عرابى «كلنا أبناء السلطان ويجب علينا أن نعيش كأسرة فى منزل، وكما أن أعضاء الأسرة الواحدة يكون لكل منهم غرفة ينظمها حسب هواه ولايحق لرب المنزل أن يستبيح حرمتها فكذلك لكل شعب من الشعوب الإسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها على ما يحب ويهوى» ثم قال «لقد كسبت مصر استقلالها بالفرمانات وستبذل كل جهدها فى المحافظة على ذلك الاستقلال. ولكننا نخطئ إذا طلبنا أكثر من ذلك ولايبعد أن نفقد حريتنا فى مثل هذه المجازفة» (٧٧).

ويبدو أن قيادة الثورة كانت تعمل حسابًا للمنزلة الدينية للسلطان فى نفوس الجماهير باعتباره خليفة للمسلمين. وهو الشعور الذى يصفه ماك كون فيقول «إن الشعور الدينى نحو الخلافة لم يفقد شيئًا من قوته بحيث إذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الإسلام أو دولة الخلافة فإنهم يتعاونون مع الترك، ومثلهم فى ذلك كمثل الايرلنديين فى شعورهم نحو البابا» (٧٨). إن هذا الشعور الجارف ـ بجانب موقف السلطان المؤيد للثورة ـ هو الذى جعل الثوار يحددون العلاقة مع تركيا بالشكل الذى عرضناه. ولكنها كانت بالتأكيد علاقة مؤقتة، وكان الثوار يدركون أنها مؤقتة. وقد أشار صابونجى فى رسالة مؤرخة فى ٢٤ يونيو ١٨٨٢ إلى أن عقيدة الثوار الحقيقية أنهم لايعنون بعبد الحميد ولايهمهم أمره فى شىء «فهم يستخدمونه لمصلحتهم ويعتمدون عليه حتى يروا الوقت ملائمًا لإعلان الجمهورية المستقلة» (٧٩). ولكن ما حال دون ذلك كما صرح البارودى لصابونجى «أننا وجدنا العلماء ـ المشايخ ـ لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم» (٨٠). وإذن فإن فكرة الاستقلال القومى التام عن أى وجود أجنبى أوروبى أو تركى لم تكن بعيدة عن مطامح ومشروعات قيادة الثورة. وهو ما يؤكد الدور الرائد للانتفاضة العرابية كحركة من أقدم الحركات القومية فى الوطن العربى.

ومن العسير أن نتصور أن هذه الحركة كانت مجرد تعبير عن أفكار مجردة، أو أنها كانت تعكس ـ فحسب ـ نموًا فى احتياج بعض طبقات المجتمع إلى الاستقلال

الكامل أو الجزئى يسوقها الخاصة، ذلك كله كان بعض دوافع هذه الحركة، ولكن عوامل نفسية كانت تتحرك أيضا، فعداء المصرى للأجنبى - سواء أكان تركيًا أم أوروبيًا - كان رد فعل لإساءات الأجانب العديدة وقد عمق هذا العداء الوضع الاقتصادى لكل من المصرى والأجنبى، فقد كان معظم الأوروبيين أصحاب أعمال أو رؤساء إداريين، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الأتراك والجراكسة، وكانوا يمارسون دورهم ذاك، بكل ما فى الأوروبى من ضجر واحتقار لحياة الشعوب الأخرى، التى يظن - بغروره اللاتينى - أنها أبطأ وأقل دقة وأكثر غباء، وبكل ما فى شعوب آسيا الصغرى من اندفاع وتهوى وصلابة رأى، ومظاهر القسوة التى ورثها التركى من الوهم القائل بأن الخضوع المستمر صفة للمصرى لايمكن أن تتغير، وحتى هؤلاء الذين يمكن أن نسميهم - مع التجاوز فى استخدام المصطلح - البروليتاريا الأوروبية العاملة فى مصر، كانوا لايجدون لهم عزاء إلا المبالغة فى الشعور بالتفوق المزعوم على السكان المحليين، وهو ما ينطبق أيضا، على صعاليك الأتراك والجراكسة ولا بد أن يكون رد فعل هذا الاضطهاد حالة عداء للأجنبى، وإذا أخذ هذا العداء أحيانًا صورة «كراهية للكفار»؛ فليس ذلك سوى عجز عن التوصل إلى مصطلح صحيح التعبير عن شعور قومى، وهو عجز فى الوعى لدى فئة من الجماهير، لاتقاس به الحركة القومية، ولا تؤاخذ عليه إلا لدى باحث متحيز، مثل كرومر، أو يشوب إنصافه بعض الغيوم مثل لانذر [٨١].

وفى مجرى الحركة القومية ستبرز على السطح تفصيلات بسيطة لكن دلالتها لا تقل عن دلالة أكبر الحوادث والحركات. وما يسميه «لانذر» - مرحلة المضايقة - هو جزء من الحركة الاجتماعية فى مضمونها القومى.

ففى هذه المرحلة «كان البوليس المصرى الذى كان يضايقه فقدان سلطته على الأوروبيين، ينتقم بتطبيق التعليمات الخاصة بتنظيم وقوف العربات على عربات الأجانب ويترك سائقى العربات المصريين يفعلون ما يشاءون، وموظفو الجمارك يمكنهم مضايقة رجال الأعمال الأجانب[٨٢]. وربما افتقد اللسان المصرى - فى أسفل مستويات السلم الاجتماعى - القدرة لكى يقول إنه «قومى» وأنه يشعر «بشخصيته المصرية» ويعادى القوى المتسلطة عليها، وقد يستسهل كلمة «كفار» أو «نصارى». ولكن هذا لا يعنى فى الحقيقة أى شىء.

(د) العقل فى موقف الدفاع

إذا كانت الفكرة القومية، التى ركزت على الحقوق السياسية والديمقراطية كشرط لتحول المصريين من «رعايا» إلى «مواطنين». هى أبرز مقولات الفكر البرجوازى الثورى فى فكر الظاهرة العرابية فإن «العقلانية» هى أخطر مقولات هذا الفكر، وهى التى تعطيه سمته البرجوازية الواضحة.

كانت «العقلانية» أخطر المعطيات التى توصل إليها الفكر البرجوازى فى أوروبا من خلال صراعه مع الفكر الإقطاعى الذى غلبت اللاهوتية عليه وظلت تفرض سيطرتها وتتاجز عن بقائها فى مناخ لم تكن العلوم الطبيعية والحديثة قد عكرت ثباته، أو قلبت له مسلماته الفكرية الساذجة، فلما استطاع العقل الأوروبى عبر عصر النهضة أن يستوعب العلوم الحديثة من كيمياء وطبيعة وهندسة وميكانيكا، ثم انتقل إلى استخدامها تكنولوجيا بتطبيق قواعد تلك العلوم على الصناعة، فأشبع احتياجات الإنسان بوسائل جديدة ومتقدمة، ووضع كتلا عريضة من الجماهير أمام تحدى «العقلية الصناعية»؛ حيث يمكن أن تعرف مقدما النتائج المحسوبة لكل فعل، آنذاك اهتزت العقلية اللاهوتية القائمة على الفكر الزراعى؛ حيث تلعب «الإدارة العليا أو الخالدة» دورًا أساسيًا ونتج عن هذا الاهتزاز ظهور معطيات فكرية متعددة وجديدة. فحلت فكرة «العمل من أجل الحياة الدنيا» محل «العمل من أجل الدار الآخرة فقط» سادت قيم اجتماعية جديدة، شكلت أخلاقًا جديدة. وبرزت محكات جديدة لقياس القيمة الاجتماعية للفرد فلم يعد للأصول والأنساب نفس التقديس، وأصبح «العصامى» شخصية مقبولة بل ومثالا يحتذى. وأساس ذلك كله فكرة فتح الباب أمام الإنسان لكى يعمل فى سبيل منفعته الفردية، التى كان هناك تصور إذ ذاك بأنه أن تؤدى إلى منفعة النوع الإنسانى ككل.

على أن العقلانية المصرية قد ولدت مأزومة شأنها فى هذا شأن كل معطيات الفكرة الليبرالية فى مصر، وقد شاركت عوامل ثلاثة فى تأزيم موقفها.

- أول هذه العوامل أن ظهورها لم يواكب تقدمًا فى مباحث العلوم الطبيعية والتجريبية، كذلك لم يواكب ظهور صناعة مصرية. لقد احتكت هذه العلوم بالعقل المصرى عن طريق مراكز التأثير ومصادره فاستطاعت بعثة العلماء والفنانين المصاحبة للحملة الفرنسية أن تعرض على العقل المصرى بعض منجزات العلوم الطبيعية، ثم شاهد المبعوثون إلى أوروبا منجزات أخرى، بيد أن هذا كله لم يجد فرصة التمكين الكامل له نتيجة لبقاء أثره فى حيز محدود نسبيًا.
- أما العامل الثانى، فهو أن العقلانية كانت تصارع مناخًا فكريًا تراكم تخلفه، فالعقل الدينى التقليدى كان قد تكلس ـ بفعل عوامل التخلف المتراكمة ـ على معطيات ثابتة. وأوصد باب الاجتهاد بشكل نهائى. وسنلاحظ أن دعاوى التكفير لأوهى الأسباب متكررة فى أى مصدر تاريخى عن الحكم التركى المملوكى، هذا بالإضافة إلى طبيعة الفكر الدينى الإسلامى نفسه الذى يجمع بين العقيدة والشريعة، بين العبادات والتنظيم الاجتماعى، وهو ما حوله خلال العقود التى تراكم فيها التخلف إلى طريق مسدود أمام أى إضافة أو تغيير فى التنظيم الاجتماعى.
- أما العامل الثالث فهو تخلف البرجوازية المصرية ونموها متأخرة عدة قرون عن نظيراتها الأوروبيات، وهو ما أشرنا إليه من قبل، ولقد كان من نتيجة هذا التخلف، اعتماد البرجوازية المصرية فى نموها على الفائض الزراعى، فتزاوجت صفة التاجر ومالك الأرض، والصناعى ومالك الأرض وأيضا المثقف الليبرالى المتشرب بتراث الفكر الإقطاعى، وهو ما انتهى إلى الازدواجية ثم التوفيقية، وأدى فى النهاية إلى أن «الزراعية» كتيار فكرى ألقى بظلال كثيفة على تطور الفكر المصرى لفترة طويلة.

ورغم هذا فسنجد العديد من المعطيات العقلانية فى الفكر الذى مهد للثورة العرابية. ولكن سمة رئيسية سنلاحظها فى هذا الفكر، تلك أنه كان يلتزم موقف الدفاع دائما. إنه لم يكن فكرًا هجوميًا أو صداميًا وإنما كان يتسلل ببطء وعلى استحياء، ويحاول أن يجد لنفسه من الفكر السائد حماية ووقاء وهو ما قبله

بعض المفكرين المحافظين ورفضه أغلبهم. على أنه رغم عدم طبيعته الهجومية قد أجبر بعض أجزاء من الفكر السلفى على اتخاذ موقف الدفاع أيضًا ولم يكن هذا نتيجة لقوة ذاتية فى العقلانية ولكنه ضعف شديد من السلفية التى جوبهت بتخلفها الشديد وعجزها عن الرد على التحدى، فاتخذت موقفًا دفاعيًا. وهذا التبادل فى اتخاذ المواقف الدفاعية ظاهرة تؤشر إلى أن الصراع وقتها كان يعمل فعله فى العقل المصرى وأن نتائجه فى الطريق.

لقد عرف الفكر المصرى العلوم الطبيعية فى ظل حكم مصر الإسلامية، بل وكان بعض الخلفاء الفاطميين يدرسونها(٨٣). ولكن ما أصاب العقل الإسلامى من جمود جعل حتى بعض الذين يقتنعون بضرورتها من علماء الأزهر يفتون بأنها «فروض كفاية» أى يتخصص لها من يطلبها ولا تفرض على الذين يحضرون الدروس العامة. فوصل تخلفها إلى الاختلاط بينها وبين العلوم المزيفة فاختلط الفلك بالتنجيم وانتقل من العلماء إلى المحتالين، واختلطت الكيمياء بتحضير الذهب وسحر المعادن وأصبح المنطق خليطًا من السفسطة اللفظية.. إلخ(٨٤).

ومع تزايد تخلف العقل السلفى، كان من الطبيعى أن يشعر بالانبهار لدى اطلاعه على ثمار العلوم الحديثة وتجاربها، وهو ما نلاحظه بكثرة لدى الجبرتى، الذى دهش لكثير من الآلات والمعدات التى أحضرتها الحملة الفرنسية معها، حتى تلك الآلات والمعدات التى لا تتضمن فنونًا معقدة. ثم اضطر عند زيارته لمقر البعثة العلمية واطلاعه على تجربة كيماوية إلى الإقرار ببساطة بأن «لهم فيه - يقصد العلم - أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لاتسعها عقول أمثالنا»(٨٥).

وكان الشيخ حسن العطار - وهو من معاصرى الجبرتى - أكثر قدرة على التأثر الواعى بما شاهده من منجزات العلم الحديث، فقد أكد على فكرتين أساسيتين:

• **الأولى:** ضرورة الاهتمام بالعلم الطبيعى ودراسته وأشار فى هذا الصدد إلى أنه اطلع على كتب «من بلاد الإفرنج ترجمت باللغة التركية والعربية وفيها

أعمال كثيرة وأفعال دقيقة، أطلعنا على بعضها وقد تتحول تلك الأعمال بواسطة الأصول الهندسية والعلوم الطبيعية من القوة إلى الفعل».. وضرب مثلا بالصناعات الحربية المتقدمة، ثم نصح الآخرين بالاطلاع على ذلك «ومن سمت به همته إلى الاطلاع على غرائب المؤلفات وعجائب المصنفات انكشفت له حقائق كثيرة من دقائق العلوم وتنزهت فكرته - إن كانت سليمة - فى رياض الفهوم، فالنفس الإنسانية بالاطلاع على حقائق المعارف تتكمل والفاضل الكامل بأنواع العلوم يتفوق ويتفضل».

- أما الفكرة الثانية - التى بشر بها العطار - فهى دعوته إلى فتح الباب للصراع الفكرى والفلسفى حتى فى أمور العقائد الدينية نفسها على أساس أن الأمة الأعلام «كانوا مع رسوخ أقدامهم فى العلوم الشرعية والأحكام الدينية لهم اطلاع عظيم على غيرها من العلوم وإحاطة تامة بكلياتها وجزئياتها وحتى فى كتب المخالفين فى العقائد والفروع» وذكر أمثلة من ذلك عند الأئمة المتقدمين وانتقد علماء عصره لأنهم بالنسبة إلى العلماء المتقدمين كنسبة عامة زمانهم إليهم «إن قصارى أمرنا النقل عنهم بدون أن نخترع شيئًا من أنفسنا وليتنا وصلنا إلى هذه المرتبة بل اقتصرنا على النظر فى كتب محصورة ألفها المتأخرون المستمدون من كلامهم نكررها طول العمر ولا تطمح أنفسنا إلى النظر فى غيرها حتى كأن العلم انحصر فى هذه الكتب»[٨٦].

ثم جاء رفاعة الطهطاوى فكرر دعوة أستاذه حسن العطار، ودعا دعوة صريحة إلى إدخال العلوم العصرية فى الأزهر. وانتقد محمد على لأنه «لم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم التى كبير نفعها ليس ينكر» وأشار إلى أن الأزهريين عليهم أن يضيقوا إلى معارفهم «معرفة سائر المعارف البشرية المدنية التى لها مدخل فى تقدم الوطنية من كل ما يحمد على تعليمه علماء الأمة المحمدية»، «فلو تشبث من الآن فصاعداً نجباء أهل العلم الأزهريين بالعموم العصرية لفازوا بدرجة الكمال»[٨٧].

وبالإضافة إلى هذا فإن الطهطاوى قد عبر فى كتابه الأول «تلخيص الإبريز» عن إعجابه بالمنهج العقلى وما أرساه من قواعد لتنظيم المجتمع وبخاصة التنظيم السياسى فقال «لنقل بأن أحكامهم - أى الفرنسيين - القانونية ليست مستنبطة من الكتب السماوية، وإنما هى مأخوذة عن قوانين أخرى غالبها سياسى»(٨٨). وأقر بأنها «مخالفة بالكلية للشرائع وليست قارة للفروع» ولكنها رغم هذا كله تحوز إعجابه فهو يدعو إلى التأويل فى هذه الأحكام «لتعرف كيف حكمت مقولهم بأن العدل والانصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد، وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وارتاحت قلوبهم فلا تسمع فيهم من يشكو ظلمًا أبدًا»(٨٩). إن تحيز الطهطاوى للعقلانية تحيز واضح. وما عمل على نشره من مباحث العلم الطبيعى بالترجمة وبإنشاء المدارس أكثر من أن يحصر.

ومن المصادر التى عملت على اقتناع العقل المصرى بالنظرة العلمية والصناعية، عدد من الدوريات الثقافية التى بدأت صدورها فى هذا الوقت ومنها «روضة المدارس المصرية»، - وهى التى أصدرها رفاعة الطهطاوى نفسه ورأس تحريرها ابنه على فهمى رفاعه - و «الجنان» وهى بيروتية أصدرها العلامة برس البستانى فى عام ١٨٧٠، و«النحلة» وهى بيروتية أصدرها القس العلامة لويس صابونجى، و «المقتطف» التى أصدرها فى عام ١٨٧٠ ببيروت، يعقوب صروف وفارس نمر ونقلت بعد ذلك إلى مصر. قدمت تلك الدوريات الحد الأدنى من المعرفة العلمية العامة للقارئ العربى. فلم تكن دوريات متخصصة فى فرع واحد من فروع العلوم الإنسانية أو الطبيعية تكتب للمتخصصين فى هذا الفرع أو ذاك، ولكنها كانت دوريات معارف عامة تستهدف القارئ العادى وتقدم له معارف شتى كانت كلها تقريبًا جديدة إذ ذاك على العقل المصرى، ومنها مباحث فى الفلسفة والاجتماع والاقتصاد والتاريخ وفلسفته والسياسة والجغرافية فضلا عن مباحث أخرى فى الفلك والطب والفسيولوجيا والطبيعة والكيمياء.. إلخ. وعنيت بتقديم أخبار عن أحدث المكتشفات والاختراعات العلمية، ورصد التطبيقات المختلفة

للعلم فى الصناعة. وترجمت فصولا متعددة فى كل تلك المجالات. ومن هنا أسهمت الدوريات جميعًا فى ترسيخ المفاهيم العلمية فى ذهن المثقفين ككل ووضعت عقولهم المشبعة بالخرافة فى مواجهة حادة مع المفاهيم الجديدة. وسنلاحظ أن كثيرًا من مباحث هذه المجلات كان يبدأ بالرد على العلم المزيف الذى وقر فى أذهان الناس والهجوم أيضا على الخرافات التقليدية التى كانت منتشرة إذ ذاك(٩٠).

وفى مواجهة هذا التحدى، وتحديات عصرية أخرى، بدأ جمال الدين الأفغانى حركة الاحتجاج الإسلامية التى استهدفت تجديد الدين وفتح باب الاجتهاد الإسلامى ليواجه تحديات العصر العقلية والعلمية. وهو موقف دفاعى اضطر العقل السلفى إليه وإن لم ينتبه إليه سوى أذكى العناصر السلفية التى خشيت أن تفقد كل مواقعها إذا ظلت ملتزمة موقف الجمود والتخلف. وقد انتهت تلك الحركة العقلانية الإسلامية إلى التحسن فى موقف متوسط بين السلفيين الجامدين من ناحية والعقلانيين التقدميين من ناحية أخرى. ويلخص الشيخ محمد عبده جوهرها فى سيرته الذاتية فيقول «ارتفع صوتى بالدعوة إلى أمرين عظيمين أولهما: تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعه واعتباره من ضمن موازين العقل البشرى والتى وضعها الله لترد من شططه وتقلل من خلطه وخبطه لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم الإنسانى. والدين على هذا الوجه يعد صديقًا للعلم باعثًا على البحث فى أسرار الكون داعيًا إلى احترام الحقائق الثابتة مطالبًا بالتعويل عليها فى أدب النفس وإصلاح العمل. كل هذا أعده أمرًا واحدًا. وقد خالفت فى الدعوة إليه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة. طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم وطلاب فنون هذا العصر ومن هو فى ناحيتهم»(٩١).

وهذا التلخيص الدقيق هو موجز لدعوة الأفغانى، الذى انطلق فى البداية من إعجاب بالبروتستنتية باعتبارها حركة تجديد فى المسيحية وموقفًا دفاعيًا

التزمت به العناصر الثائرة والأكثر ذكاء من الكاثوليكيين فى مواجهة هجوم العقلية العلمية والصناعية على الفكر اللاهوتى، وكان الأفغانى واعيًا بالدور الذى يقوم به، فأشار أكثر من مرة إلى أنه يستهدف القيام بإصلاح دينى شامل مشابه لما قام به لوثر. وقد حلل الأفغانى الحضارة الأوروبية باعتبارها نتيجة للصراع بين البروتستنتية والكاثوليكية. فعنده أن «سبب انقلاب عالم أوروبا من الهمجية إلى المدنية هو الحركة الدينية التى قام بها «لوثر» وتمت على يديه، فإن هذا الرجل الكبير لما رأى شعوب أوروبا قد ذلت وفقدت شهامتها من طول ما خضعت لرؤساء الدين ولتقاليد لا تمت بصلة إلى عقل، قام بتلك الحركة الدينية ودعا إليها أمم أوروبا بصبر وعناد وإلحاح زائدين فأصلح بذلك أخلاقهم وقوم اعوجاجاتهم وطهر عقولهم ونبههم إلى أنهم ولدوا أحرارًا، فلماذا استعبدهم المستعبدون؟»[٩٢]. وذكر بعد ذلك أن انبعاث الحضارة الأوروبية «نتج عن نشوء البروتستنتية فى أوروبا والمباراة والمسابقة بينها وبين عدوتها الكاثوليكية». وهو تفسير غير دقيق ولكنه ينسجم مع رؤية الأفغانى العامة التى ترى أن الصراع الدينى ـ وليس الطبقى أو القومى ـ هو محرك التاريخ. ودلالته المهمة تكمن فى تركيز الأفغانى على أهمية حركة التجديد الدينى وتأكيده على أن الرجوع إلى أصول الدين النقية وتفسيرها تفسيرًا عقليًا يخدم مصلحة المسلمين. بالإضافة إلى أن جوهر فكرة الانبعاث الدينى هذه، الهجوم على فكرة الزهد فى العالم وعدم الفاعلية فيه، بدعوى أن هذا تحقيق لإرادة الله، فى حين أنه قضاء على النشاط الرأسمالى الذى لا يمكن أن ينطلق إلا مع اليقين بفكرة المنفعة والعمل فى الحياة.

لقد كانت البرجوازية الأوروبية تتحصن بالبروتستنتية لكونها «تناسب بشكل أفضل مصالح وأفكار البرجوازية». ذلك أن الكاثوليكية قد قدمت خدمات عظمى للإقطاع «بخداع جماهير المؤمنين وتعتمد على التباهى بالتقوى سطحيًا»، وتطبيقًا لتعاليم جان كلفن أبو البروتستنتية فإن «مصير البشر قد سبق أن تقرر قبل أن يخلق الله العالم بزمن طويل ومن ثم فالمرء يستطيع أن يثبت أنه من الذين اختارهم

الله فقط بواسطة النجاح الذى يحققه فى مشروعاته المهنية» وبشر كلفن «بأن الهدف الأساسى للتجار وأرباب العمل ينبغى أن يكون زيادة ثروتهم التى استؤمنوا عليها من قبل الله وبناء على ذلك فاستغلال العمال الأجراء كان يعتبر - فى رأى كلفن والتعاليم البروتستنتية التى جاءت بعد ذلك - قضية عادلة»[٩٣].

وقد أشار الأفغانى إلى هذا الهدف الأساسى من أهداف دعوته فقال «إن حركتنا الدينية هى كناية عن الاهتمام بقلع ما رسخ فى عقول العوام ومعظم الخواص من فهم بعض العقائد الدينية والنصوص الشرعية على غير وجهها مثل حملهم نصوص القضاء والقدر على معنى يوجب عليهم ألا يتحركوا إلى طلب مجد أو التخلص من ذل ومثل فهمهم لبعض الأحاديث الشريفة الدالة على فساد آخر الزمن أو قرب انتهائه فهما يثبط الهمم عن السعى وراء الإصلاح والنجاح فى نظير ذلك مما لا عهد للسلف الصالح به، فلابد إذن من بعث القرآن وبث تعاليمه الصحيحة بين الجمهور وشرحها لهم على وجهها الثابت من حيث يأخذ بهم إلى ما فيه سعادتهم دنيا وآخرة»[٩٤].

من هذا المنطلق كان عدم اقتناع الأفغانى بالتصوف وهو مظهر من مظاهر عدم الفاعلية مع المجتمع وعدم المساهمة فيه، فكان إذا ذكر التصوف قال «أنا لا أفهم معنى لقولهم الفناء فى الله، وإنما الفناء يكون فى خلق الله، ومعنى الفناء فيهم تعليمهم وتنبيههم إلى وسائل سعادتهم وما فيه خيرهم»[٩٥]. وقد أحدث موقفه هذا تأثيرًا فى الكثيرين من المثقفين المصريين الذين كان اندراجهم فى الفرق الصوفية يكاد يكون سنة[٩٦].

ومن أبرز من أثر فيهم هذا الاتجاه محمد عبده الذى انصرف - بعد معرفته للأفغانى - عن ممارسة الزهد وعن اعتزال الناس إلى تذوق الحياة ودراسة العلوم المختلفة التى لم يدرسها فى الأزهر.

وكان من الطبيعى أن تؤدى إزالة العديد من الخرافات والتزيدات عن جوهر الدعوة الدينية إلى إبراز طابعها العقلى، فبدأ الأفغانى يبشر بأن «الوحى هو مصلحة المسلمين» وبالتالى أعطى الأولوية للمصلحة على النص «لأن الله

لا يفعل إلا ما فيه مصلحة العباد كما يقول المعتزلة فى أصلهم الثانى وكما أبرزه المالكيون فى قولهم بالمصالح المرسلة» فما «رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن». فالدين هو المصلحة «والدين فى أصوله ما ينفع فى الأمور الدنيوية» وعنده أن «من قال إن الدين يأمر بالعسر دون اليسر بالضار دون النافع لمجرد التقليد والمألوف فهو كذاب»[٩٧].

قام منهج الأفغانى فى تفسير النصوص الدينية، على الاعتماد الكلى على العقل المفسر على أساس أنه أدرى بالمصلحة المعاصرة من المفسرين القدماء، يقول عبد القادر المغربى أحد تلامذته، إن الأفغانى علمهم أن يفهموا النص الدينى فهمًا صحيحًا يراعون فيه قوانين اللغة وقواعد بلاغتها ويستوثقون من مطابقة النص للكتاب والسنة ثم الجرأة على التصريح بما فهمناه فهمًا حرًا مستندًا إلى قواعد اللغة العربية وقوانين بلاغتها، ثم الجرأة فى الدعوة إلى الصحيح المعقول من تلك النصوص والتعاليم وإطراح الباطل الدخيل عليها والجهر بذلك من دون حجب فى قول أو تقييد من ذوى حول»[٩٨].

وقد ذكر أحد المتحدثين فى مجلسه قولاً للقاضى عياض، تمسك به، فقال الأفغانى «سبحان الله، إن القاضى عياضًا قال ما قال على قدر ما وسعه عقله، وتناوله فهمه، وناسب زمانه، أفلا يحق لغيره أن يقول ما هو أقرب للحق وأصوب من قول القاضى عياض وغيره من الأئمة؟ وإذا كان القاضى عياض وأمثاله سمحوا لأنفسهم أن يخالفوا من تقدمهم فاستنبطوا وقالوا ما يتفق وزمانهم، فلم لا تستنبط ونقول ما يوافق زماننا؟. وما معنى أن باب الاجتهاد مسدود، وبأى نص سد؟ وأى إمام قال لا يصح لمن بعدى أن يجتهد ليتفقه فى الدين، ويهتدى بهدى القرآن وصحيح الحديث والاستنتاج بالقياس على ما ينطبق على العلوم العصرية وحاجات الزمان وأحكامه؟ إن الفحول من الأئمة اجتهدوا وأحسنوا، ولكن لا يصح أن نعتقد أنهم أحاطوا بكل أسرار القرآن واجتهادهم فيما حواه القرآن ليس إلا قطرة من بحر»[٩٩].

أثر هذا الإعلاء لشأن العقل فى محمد عبده، الذى بدأ حياته مناصرًا رأى السنيين والأشاعرة ـ وهم يمثلون حزب المحافظين فى الإسلام ـ فتحول بعد لقائه

بجمال الدين، إلى مناصرة المعتزلة والعقليين وجميع المفكرين الأحرار والمتسامحين فى الفكر الإسلامى(١٠٠).

وقد كان هذا كله تعبيرًا عن موقف دفاعى تحصن فيه الدين، أمام تقدم العلوم الطبيعية ومناهج البحث فيها، ثم البناء الفلسفى الذى أقيم على نتائج هذه البحوث، ويبدو هذا الموقف الدفاعى كأوضح ما يكون فى محاولة الأفغانى استعارة العلم لتفسير النصوص الدينية به وهى قمة التكريم للعلم. ففسر الآية القرآنية ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ﴾ [سورة النمل، الآية: ٣٥] بأنها تعنى اللاسلكى. وأشار إلى أن القرآن قال بكروية الأرض فى الآية ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [سورة النازعات، الآية: ٣٠] وبأن الأرض جزء من الشمس فى الآية ﴿كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء، الآية: ٣٠]. وهى محاولة تكشف عن إحساس بالنقص والهيبة أمام العلم(١٠١).

ومع ذلك فإن العلم لم يتخلص من هيبته أمام الدين، إذ ظل يشعر بهذه الهيبة، ويلتزم موقف الدفاع هو الآخر. ربما لحداثة عهده، أو لغلبة الفكر الدينى وسيطرته على العقول. وسنلاحظ هذا الموقف الدفاعى فى الكثير من المعطيات العقلانية ولدى العديد من المفكرين. وهناك سمة عامة لأغلب وثائق العصر الفكرية، تلك هى نشر العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الفقهاء فى نصوص تعالج موضوعات علمية بحتة. وكدليل على هذا الموقف الدفاعى الذى التزمه العلم نشير إلى نقاش مهم دار حول موضوع من الموضوعات الصالحة للاشتباك بين العلم والدين حولها، وهى مسألة «دوران الأرض». فقد نشرت «المقتطف» مقالاً عن دوران الأرض بقلم محررها الدكتور «يعقوب صروف» أشار فيه إلى أن العلوم الحديثة أثبتت صحة الفرض القائل بدوران الأرض حول الشمس خلافًا لرأى القدماء الذين كانوا يقولون بثباتها وعدد سبعة براهين على ذلك. وفى مقال بعنوان «العلوم الطبيعية» أشار يعقوب صروف إلى خطأ الذين يقرون بمنافع العلوم الطبيعية ولكن يحسبونها مضرة بالدين كما أبان ضلال الذين يعتقدون صحة هذه العلوم ونفعها وينكرون الوحى لأجلها. وذكر أن الخلط والضلال يتضح بعدما ظهر من التوفيق والاتفاق العظيم بين الوحى والعلوم

الطبيعية. وأثنى على الذين يوفقون بين صحة تلك العلوم وبين صدق الوحى. ورغم هذا الموقف التهادنى أرسل أحد رجال الدين المسيحى إلى المجلة رسالة تؤكد فيها بالأدلة التوراتية ثبوت الأرض وعدم دورانها مقررًا أن دوران الأرض يناقض ما فى الكتب السماوية. وقد أثار هذا حوارًا حادًا بين القائلين بموافقة القول بدوران الأرض لما هو وارد بالكتب السماوية، والقائلين بمخالفته لها. وهو تحكيم لمسائل غير علمية فى مسائل علمية.ومن أهم البحوث التى نشرت فى هذا الموضوع بحث للمفكر المصرى عبد الله فكرى - وكيل وزارة المعارف آنذاك ووزيرها فى عهد وزارة البارودى - بعنوان «المقارنة بين الوارد فى نصوص الشرع والوارد فى الهيئة»، دافع فيه عن العلوم الطبيعية على أساس أنها لا تناقض الدين واقتبس من أقوال الإمام الغزالى ما يفيد أنه من بين أقوال الفلاسفة والعلماء ما لا يصطدم بأصل من أصول الدين وليس من ضرورة تصديق الأنبياء والمرسلين منازعة العلماء فيه.لأن من ينازع فى مثل هذه المسائل من رجال الدين لا يفيد ما يعتقده بل يضره «فإن هذه الأمور تقوم عليها براهين هندسية وحسابية لا تبقى معها ريبة لمن يلع عليها ويحقق أدلتها فإذا ما قيل له: هذا على خلاف الشرع، لم يسترب فى العلم وإنما استراب فى الشرع» ورغم هذه المقدمة الهجومية فقد استمر عبد الله فكرى يؤكد فكرته معتمدًا على أن العلم لا يختلف مع الدين، مؤكدًا أن الاختلاف إذا كان صريحًا فالحق بالطبع فى جانب الدين. وتمتلئ كتب الطهطاوى وجيله بمواقف دفاعية تؤكد أن العلم كان عاجزًا عن الهجوم الساحق على الفكر المحافظ وأنه كان عليه أن يتحسس مواقعه بهدوء شديد.

على أن الاتجاه العقلى قد نجح فى إرساء أسس لا بأس بها. فأرسى فكرة المنفعة كأساس لسعى الإنسان فى الحياة الدنيا ولم يعد سعى الإنسان للثروة شيئًا غير لائق. وأصبح الاهتمام بالعلم وتقدم الحياة عملاً جليلاً وليس مجرد فراغ لدى بعض هواة الإزعاج. وهو ما تأكد بالهجوم الحاد على قيم المجتمع الإقطاعى وعلى الأسس التى يقيس عليها القيمة الفردية للإنسان. ففى أزجال متعددة سخر عبد الله النديم من كراهية فكر الإقطاعيين لأعمال العقل «اوعى،

تفوت دى الكار يا هباب وتمشى ماسك لك فى كتاب» وكرهيتهم للعمل اليدوى واحتقارهم للابتكار «وإن كنت صانع متفنن، قالوا أخينا دا اجنن» ورفضهم للفن والأدب واهتمامهم بالملاذ الحسية المباشرة «وإن كنت شاعر أو منشى.. قالوا يا شيخ فضك وامشى.. دا احنا كلامنا فى المحشى ولا طبيخ البدنجان» أما «إن كنت نحوى أو صرفى، والعلم فى ذهنك محوى، قالوا آتانا يبوز ملوى، يقول لنا عمرو وزيدان» تلك كلها قيم إقطاعية يندد بها النديم باعتبارها جهالة «شوف الجهالة يا سيدنا اللى جلبناها بأيدينا حتى صبحنا يوم عيدنا تسمع بلادنا تشدنا: شرم برم حالى غلبان».

واتجهت قيمة الفرد للتحدد على أساس عمله الفردى وقيمته الذاتية وليس على أصوله وأرومته فرأينا عددًا من الرجال الذين نشأوا من أصول متواضعة يصعدون السلم الاجتماعى حتى قمته بعلمهم واجتهادهم، وظهر العصامى كنمط اجتماعى ليحل محل «الشريف» تدريجيًا. إن رجالاً عظماء مثل الطهطاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى ومحمود الفلكى ومحمود فهمى وطلبه عصمت.. إلخ. قد نالوا لقب الباشا وتبوأوا أكبر المناصب بعلمهم وعملهم وليس لأنهم ذوو أصول عريقة، وهو ما أحدث هزة فى نظرة المجتمع إلى قيمة الفرد، فأصبح يقيسها بمقاييس «نفع الفرد الاجتماعى» وليس بمقاييس الوراثة والشرف التليد. ونلاحظ أن هذا قد أثر فى النظرة التقليدية لقيمة الفرد عند بعض الذين يؤمنون بنقيضها وإن بقيت هناك بعض الظلال القديمة عندهم. إن الشيخ محمد عبده ينتقد مبالغة العرب فى الاعتزاز بشرف الأحساب على أساس أنهم كادوا «لا يعدون من خلال الخير شيئًا يساوى شرف النسب، وهيهات أن يرتفع ذو أدب بأدبه إلى رتبة شريف بنسبه وإن كان خاملاً بنفسه غير ذى شىء فى عمله». والوجه المنتقد فى ذلك عند الأستاذ الإمام أنه «بخس للحق واستهانة بالكرم الذاتى والشرف العصامى واتكال فى نيل المقامات العالية بين الناس على ما فعل السابقون لا على ما يكسبه المرء بجده واجتهاده». على أنه رغم هذا الانتقاد يعترف بفائدة الفخر بالأرومة والأنساب ويفسره تفسيرًا جديدًا «نعم كان فى الافتخار بالآباء والأجداد مع ما أتوا به من جليل الأعمال وما كانوا عليه من كريم

الخصال تحريض لأخلاقهم على الاقتداء بهم وحفظ ما ورثوه من علو ورفعة. ولكن الكسل الملازم لطبيعة الإنسان كان يغلب جانب الاتكال على جانب الأسوة فجاء الدين الإسلامى ينكر الإفراط فى الغلو فى اعتبار الأنساب»[١٠٢].

وكان من الطبيعى مع انتشار العقلانية أن يعاد النظر فى تقدم الوطن على أساس المنفعة وأن يستخدم الداعون إلى نهضة الوطن من مطامح البرجوازية الصاعدة والراغبة فى المنفعة شعارات يطالبون بها. فيخطب الشاب مصطفى أفندى ماهر (باشا ووزير المعارف فيما بعد) فى احتفال عقد فى فبراير ١٨٨٢ فيدعو إلى أن تقوم النهضة على أساس العلوم والفنون ويحث الأغنياء على إنشاء بنك أهلى[١٠٣]. ويلح عبد الله النديم على تشجيع الصناعات الوطنية ومقاطعة المصنوعات الأجنبية ويطالب بتشجيع التجارة الوطنية ويضرب المثل بالهند «التى نزحت بريطانيا ثرواتها الطبيعية لتصنعها وتعيدها إليها سلعًا مصنعة فصيرت أهالى الهند كالآلة فى يدها لفقدها الصنعة بينهم واحتياجاتهم لما يستترون به. فربحت إنجلترا الكسب مضاعفًا من المحصول عند شرائه بثمن بخس مرة، ومن المصنوع عند بيعه مرة أخرى بأغلى الأسعار». أما الأفغانى فقد كانت دعوته إلى التصنيع أكثر تكاملاً. إذ عنى به تحويل العلم إلى قوة لتحويل المجتمع البدائى إلى مجتمع مدنى، وتحويل العلم إلى صناعة أى إلى علم تطبيقى. وأهم الصناعات - فى رأيه - صناعة الحديد والأسلحة أى الصناعات الثقيلة. وقد أدرك الأفغانى أهمية التصنيع بخاصة فى المجتمعات الإسلامية التى يغلب عليها الطابع الرعوى أو الزراعى أو التجارى. وتقوم الصناعة عنده على الاختصاص وتقسيم العمل. ويضع الأفغانى الأولويات فى التصنيع من الأكثر نفعًا لأكبر عدد من الناس للأقل نفعًا للعدد القليل. فالصناعات الثقيلة لها الأولوية على صناعة العربات وصناعة الأحذية فى بلد يعانى من الحفاء له الأولوية على صناعة التجميل[١٠٤].

إن هذه المعطيات العقلانية هى أخطر ما بذر فى المناخ الفكرى المصرى، إذ ذاك ذلك لأنها كانت تمهد الأرض للبرجوازية لكى تخطو بأقدامها نحو بناء مصر الصناعية، مصر العلوم الحديثة. كما أن تسييدها كان يعنى تحرير الفكر من قيود التخلف والرجعية، وانطلاقه لبناء مستقبل الإنسان.

(هـ) الراديكالية والرومانتيكية الثورية

مع التزام الفكر الليبرالى لموقف الدفاع عمومًا، قد يبدو غريبًا أن تظهر بشائر فكر اشتراكى. ووجه الغرابة هنا أن الليبرالية وهى فكر البرجوازية فى مرحلة صعودها ونموها، لم تستطع أن تمكن لنفسها لأسباب عددناها، فكيف يستطيع فكر أكثر ثورية منها. يعبر عن طبقات لا شك فى أن عناصرها الأكثر وعيًا - وهى الطبقة العاملة الصناعية - لم تكن قد ولدت بعد، أن يجد فرصة للبزوغ؟! ولكن الظاهرة أمامنا لا نستطيع أن نتنكر لها، ومن المفيد أن نحاول تفسيرها بدلاً من تجاهلها الذى لن يفيد.

والخطأ الرئيسى فى تناول الموضوع يكمن فى استخدام مصطلح «الاشتراكية» لوصف مجموعة الأفكار الداعية إلى الإصلاح والعدل الاجتماعى فى تلك المرحلة. وقد يكون استخدامنا للمصطلح صحيحًا، ولكن دلالته العقلية العامة تنصرف لدى الكثيرين ممن يتلقونه إلى «الاشتراكية العلمية» باعتبارها التيار الفكرى البارز فى عصرنا، فى حين أن مصطلح الاشتراكية بشكل عام ينصرف إلى أشكال متعددة من أفكار العدل الاجتماعى، ميز بعض منها بالاشتراكية الخيالية، وترك الباقى منها بلا تصنيف عمومًا. وإذا كانت الاشتراكية العلمية هى فكر الطبقة العاملة الصناعية بالأساس فإن المصطلح دون تحديد صفته يشير إلى مطامح الفقراء والمعوزين والعاطفين عليهم عمومًا. ومن هنا فمن الطبيعى أن تظهر هذه الفكريات فى مرحلة الثورة العرابية.

ومع أن بعض الذين أرخوا لفكر المرحلة استخدموا المصطلح بالصيغة السابقة - على تفاوت فى فهم المدلول الصحيح له[١٠٥] - فإننا نفضل أن نستخدم المصطلح الذى يفوت الفرصة على الفهم المغلوط من ناحية ويكون أكثر دلالة على طبيعة هذا التيار الفكرى، فهذا التيار تيار «راديكالى» بالأساس أى أنه انعطاف إلى اليسار الليبرالى أو إلى اليمين الاشتراكى[١٠٦].

وأما عن مصادر هذا التيار، فإنها فى الأساس مصادر خارجية، ويرجع إلى السان سيمونيين الفضل فى إحداث تأثيرات فى هذا الاتجاه، فمن المعروف أن السان سيمونيين قد أشرفوا على تعليم عدد من طلاب البعثات المصريين وأثروا فيهم تأثيرًا اتخذ عند البعض صورة العلاقة بين الأستاذ والتلميذ. وكتب أوجست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) مؤسس علم الاجتماع وصاحب الفلسفة الوضعية - وكان سكرتيرًا لسان سيمون ومن أبرز المتأثرين به - إلى صديقه البريطانى جون ستيوارت ميل بتاريخ ٣ فبراير ١٨٤٣ يقدم إليه الطالب محمد مظهر وصفه بأنه «تلميذ قديم من تلاميذى» واعتبره «أنجب الشبان المصريين وأذكاهم عاطفة» وأنه «ظل مع شابين آخرين تحت توجيهى لأعلمهم الحساب من أول مراحله البسيطة إلى الافتراضات الراقية لهذه المرحلة الوضعية» وهو بهذا يقر أن مظهر وزميله لم يكونوا مجرد دارسين للعلوم الهندسية فقط ولكن درسوا الأصول الأولى للموضعية كما وضعها كونت، الذى لم يكتف بتقديم مظهر إلى جون ستيوارت، بل طلب منه أن يشرفهم، بجواركم الفلسفى الرفيع، وإنى أؤكد لكم أنه جدير تمامًا بهذا الجوار على طريقته ووجهة نظره الخاصة» وأقر كونت أيضًا أن مظهر «رجل ممتاز حقًا فقد جعلنى أشعر بالرضا العذب؛ لأنه أثبت لى أن جهودى الدائبة لرفع روح هؤلاء الشبان كانت بالفعل جهودًا مثمرة».

وفيما بعد عاد مظهر وزميله إلى مصر واشتغلوا بالأعمال العامة. ولكننا لا نجد وثائق تكشف كيف أثروا فى الواقع الفكرى المصرى. ولكن السان سيمونيين رغم هذا لم يكتفوا بالتأثير فيمن التقوا بهم من المصريين فى فرنسا. بل اتجهوا إلى الهجرة أيضًا إليها على يد زعيمهم «بروبسبير انفانتان» الذى دعا إلى الذهاب إلى مصر فى «حملة فكرية» تصحيحًا للحملة البونابرتية العسكرية، وتسييدًا للعلماء والأدباء والفنانين والمفكرين بدلاً من العسكريين وتلك إحدى مقولات السان سيمونيين. وقد استطاع انفانتان أن يجمع فى أول رحلة ٥٥ مهندسًا وطبيبًا وفنانًا وعاملاً وصحفيًا وامرأة، اتجه بهم إلى مصر التى كانت مكانهم المفضل باعتبارها ملتقى القارات والموقع الذى ظنوا أنهم قادرون منه على تحقيق ما نادى به سان سيمون من توحيد العالم فكريًا بديانة جديدة هى مذهبه

وبوسيلة مادية هى القنوات البحرية والمواصلات الحديدية. وفى مصر كان السان سيمونيين وراء العديد من الإنشاءات الهندسية، فأنشأوا القناطر الخيرية ومدرسة الرسم فى الجيزة والمزرعة النموذجية فى شبرا. وسكنوا فى شارع الموسكى؛ حيث كانوا فى أوقات فراغهم يديرون حوارًا حول القضايا الفكرية والسياسية والفنية.

وليس بعيدًا أن يكون نظام محمد على متأثرًا بفكرهم فى بعض نواحيه.. فقد ظهر السان سيمونيين بعد وفاة زعيمهم وكأنهم دعاة نظام تكنوقراطى شامل، إذ ازدروا تمامًا جهاز الديمقراطية البرلمانية وعملية الانتخاب، ففى رأيهم أن الزعيم الكفء حقيقة هو الرجل الذى يفهم عملية الإنتاج ولديه القدرة على إدارتها ومن هنا فلا يجب أن ينتظر حتى ينتخبه جمهرة من الجهلاء، إنه يختار نفسه بواسطة ظهور حقيقة قدرته المتفوقة. فضلاً عن أنهم كانوا يشعرون بريبة عميقة فى حكم الغوغاء باعتبار أنه ينطوى على سيطرة الجهل على المعرفة.

فهل أثروا على محمد على الذى بنى سلطته على فئات تكنوقراطية؟ أم أنهم قد وجدوا فى نظام محمد على صورة يمكن تطويرها لتطابق أفكارهم وبخاصة أن محمد على لم يكن - شأنه فى ذلك شأن سان سيمون - يؤمن بالأفكار التى تمجد حقوق الفرد أو حرياته وإنما كان يقدس النظام باعتباره الشرط الضرورى للتنظيم الاجتماعى العلمى.

لكن ما يهم من أفكارهم فى مبحثنا هذا، هو فكرة دعم رفاهية الطبقة الأكثر عددًا والأكبر فقرًا وتوزيع الناتج بحيث ينال كل حسب قدرته كما تعبر عنها خدماته الإيجابية لقضية الرفاهية الاجتماعية، والمطالبة بمجتمع مخطط جماعيًا. هذه الأفكار التى تنتمى إلى مقولة العدل الاجتماعى هل انتشرت فى التربة المصرية؟ وما مدى انتشارها؟ هذا ما لا نجد وثائق تثبته، على أنه من المؤكد أن العقل المصرى عرف هذه الأفكار وتحاور معها - ولدينا دليل على ذلك فى حوار مظهر أفندى مع أوجست كونت - فهى أفكار لم تكن - إذن - غريبة على الأذن المصرية[١٠٧].

ولا شك أن أصداء هذه الأفكار قد وصلت إلى الطهطاوى وهو فى باريس، حيث كان واعظًا وإمامًا للبعثة الأولى التى كان مظهر أفندى من أعضائها. ولعله قد اطلع على أصول أخرى للفكر الاشتراكى وهو ما جعله بتعبير الدكتور لويس عوض يتجه إلى الراديكالية فى فكره الاجتماعى والاقتصادى بالذات. ويتمثل هذا الاتجاه فى إقرار الطهطاوى بأن مصدر القيمة الأساسى هو العمل وليس رأس المال فعنده أن العمل ليس عنصرًا أساسيًا للقيمة» لو زرعنا أرضًا خصبة وميزنا ما يمكن أن ينسب من إيرادها للعمل وما ينسب للخصوبة فئة وقررنا كل على حدته وجدنا محصول العمل أقوى من محصول الخصوبة». وعند تطبيق أفكاره تلك على الواقع المصرى حلل الطهطاوى توزيع فائض قيمة العمل ورأى أن «المجتبى لفوائد هذه الإصلاحات الفلاحية الناتجة فى الغالب عن العمل واستعمال القوى الآلية والمحتكر لمحصولاتها الإيرادية إنما هو طائفة الملاك فهم من دون أهل الخدمة الزراعية متمتعون بأعظم مزية». أما بائعو قوة العمل من الفلاحين والعمال الزراعيين فلا ينالون حقهم، فالملاك «لا يدفعون نظير العمل الجسيم إلا المقدار اليسير الذى لا يكافئ العمل كما أن ما يصل إلى العمال نظير عملهم فى المزارع أو إلى أصحاب الآلات فى نظير اصطناعهم لها هو شىء قليل بالنسبة للمقدار الجسيم العائد للملاك». ثم حلل الطهطاوى مغزى تحول قوة العمل إلى سلعة تخضع لقانون العرض والطلب فرأى أن من يريد من الأهالى أن يتعيش من الخدمة «والتى هى العمل يصير مضطرًا لأن يخدم بالمقدار الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ولو كان هذا المقدار يسيرًا جدًا لا يساوى العمل لاسيما إذا وجد بالجهة كثير من الشغالين فإنهم يتناقضون فى الأجر ويتنافسون فى ذلك لمصلحة صاحب الأرض». وينطبق هذا التحليل أيضًا على العاملين فى مجالات الصناعة الضئيلة إذ ذاك «كما أن أرباب الأملاك يحتكرون جميع الصنائع؛ لأن الصنائع كلها تسعى وتنهض فى الأشغال والعمليات التى تستدعيها حاجة الزراعة كالحدادة والنجارة وجميع صنائع أهل الحرف المتعلقة بأمور الفلاحة»[١٠٨].

والطهطاوى بهذا قد دعا ـ بتلخيص الدكتور لويس عوض ـ إلى رفض الأساس الاقتصادى الكلاسيكى الذى يقوم عليه توزيع حاصل الزراعة فى النظام الإقطاعى وفى النظام الرأسمالى الليبرالى وهو اعتبار أن الملكية أو رأس المال هو مصدر القيمة فى الإنتاج، وطالب باعتبار العمل أساسًا للقيمة وتوزيع غلة الأرض بناءً على ذلك فهو «باختصار ينقض الأركان الأساسية التى يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى ويطالب بتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رءوس الأموال»[١٠٩]. ثم يذهب فى النهاية إلى التحذير من ثورة فلاحية.

وبالطبع فإن زمن هذه الثورة كان بعيدًا جدًا ولكن الراديكاليين المصريين كانوا يطمحون فيه. ولم تكن أفكارهم كلها وليدة دراسة وفهم منظمين، أو تأمل فكرى، بل إنها عند بعضهم حالة من التمرد الرومانتيكى أسهم فى توليدها ما عاشوه من ظروف ذاتية غريبة. وفى مقدمة هؤلاء عبد الله النديم الذى عاش حياة عريضة اختلط خلالها بسواقط المجتمع وطبقاته الدنيا، فاختلط بالفلاحين واشتغل معهم بالزراعة فرأى بؤسهم ورأى العناصر التى يطحنها القلق النفسى المدمر فى مجتمع استغلاله يمحق إنسانية الإنسان. فى ترجمته لنفسه يقول «عندى من الأوباش كل سكير حشاش، حزب يلعب الضمنة وفريق يقرأ كليلة ودمنة، وقوم يلعبون النرد وشخص يقزح كالقرد أغلبهم سكارى وكلهم حيارى لا يعرفون الهدى ولا يدركون الردى أعبدهم إذا رأى الخمر هام فلا يرد إلا بالحمام وأصلحهم نواسى العمل وأقنعهم أشعبى الأمل، لا يركعون ولا يتصدقون ويحلفون ولا يصدقون ولا يرون عيبًا فى فحش فهم أغلظ طبعًا من وحش. إذا حدثوك كذبوا وإن ائتمنتهم خانوا وسرقوا وإن هديتهم ضلوا ومرقوا»[١١٠]. وفى هذا الجو الذى عاشه النديم فقيرًا «سرير نومى الحديدى الخشن وسترتى الوحيدة القديمة»[١١١]. نمت التأثرات التى جعلته فى النهاية يعقوبيًا متطرفًا، عندما تكون ـ فيما بعد ـ وعيه السياسى والاجتماعى.

إن مخالطة الفقراء ـ شرفاء وغير شرفاء ـ هى التى أعطت النديم ملامح فكره الراديكالى «فلم يجد طريقًا لتنبيه الأغنياء إلا بالدعوة لتكون عصبية من الفقراء[١١٢]». ودافع بالفعل عنهم واتجه إليهم خطيبًا. لذلك نجده فى جولته بمدن

القطر وقراه ـ بين أول فبراير سنة ١٨٨١ و ٩ سبتمبر من العام نفسه ـ يحدث الفلاحين «عن حياة البذخ التى يحياها الأغنياء والحكام يرفلون فى ثياب العز ويتمتعون بأسباب المدنية وينعمون بالمراقص والغانيات والمغنيات وينفقون الأموال عن اليمين والشمال وما هى فى الحقيقة إلا أموال الفلاحين البؤساء. فهم أساس النعمة وأسبابها يجمعونها بعرقهم ودمائهم من فلاحة الأرض وتربية الماشية ليأخذها الأغنياء ويبعثرونها على ملاذهم ومتعهم».

بل إنه يتجه مباشرة إلى الأغنياء مخاطبًا إياهم «تعالى فانظر إلى سلم رفعتك ومعدن حياتك ونبع ثروتك، أخيك ـ أستغفر الله ـ خادمك الفلاح. انظر إلى ثوبه المهلهل ولبدته التى لا تستر نافوخه ورغيفه الذى لا تكسره قوتك ومشه الذى تعاف النظر إليه، راقبه وهو يسقى الزرع والطين فى فخذيه والشمس تشوى وجهه وجسمه، يقطع يومه فى عذاب وعمل. وهو صاحب الفضل عليك، وأنت لا تنظره إلا بعين المقت ولا تعامله إلا بيد الإهانة ولسان السب»[١١٣].

ومن أهم المعطيات الراديكالية التى قدمها النديم تنبيهه إلى خطورة مجلس النواب كمؤسسة وحرصه على أن يكون ممثلاً لمصلحة الطبقات الشعبية ومطالبته بأن يشكل المجلس من حلف طبقى حقيقى. وهو بهذا أول من تنبه إلى خطر التسليم الكامل بمعطيات الديمقراطية الليبرالية التى هى فى جوهرها دكتاتورية مقنعة. ففى تحليله لهذه المسألة، انطلق من رؤية طبقية واضحة وصريحة، فعنده «أن الوطن فيه الذكى وفيه الغبى، والغنى والفقير، والأمير والحقير فإن كان حق الانتخاب قاصرًا على الأغنياء دون الأذكياء كان مجلس النواب مجلس للأغنياء وحدهم». وهم يقسم هؤلاء الأغنياء إلى قسمين، مصريين وأتراك، فأما أبناء كبار الملاك المصريين فهم عنده «مولعون بالاستبداد والاستعباد، يميلون إلى استخدام الفقراء بلا تعليل وضرب الضعفاء من غير أن يعارضوا أو أن يحاكموا وهذا بعينه هو الاستبداد المضر بالشعب. على أن أباه إن كان من حكام البلاد فإنه أدرك الثروة بنهب الفلاح وظلمه فإن أغلب الحكام متسلطون على المحكومين تسلط الهواء على النار يضربون ويحبسون وينهبون ومن كانت هذه أفعال أبيه كان بعيدًا عن الحق أجنبيًا عن الإنصاف لا يميل إلى

المساواة ولا يعترف للفقير بحق معه فى الوجود. فوجود مثله فى مجلس النواب علة لزيادة هلاك الشعب فيشرعون من القوانين ما يضمن لهم مصالحهم ليضعفوا بذلك حدة أذهان الفقراء ويحبسوا الثروة لأنفسهم» أما عناصر الأرستقراطية التركية المملوكية «فلا نحكم عليهم إلا بعد معرفة أسباب ثروتهم فإن كانت بجدهم واجتهادهم كانوا أحرص الناس على الهيئة الاجتماعية وإن كانت بطريق الظلم والنهب والرشوة كانوا أشد ضررًا لحبهم الظلم الذى صيرهم فى هذه الثروة بعد أن كانوا لا يملكون قوت يومهم ومن هذا القسم من لم ير الريف ولا يعرفه فكيف يكون نائبًا عنه» أما الخبراء وأهل الدراية فهم مطلوبون «ولكن حبهم لذاتهم يعطل كثيرًا من المنفعة ويجلب الكثير من الضرر فإن وجدوا فى مجلس النواب، ولم يكن معهم أحد من النبهاء الأذكياء من أهل البلاد كان نواب هذا المجلس عبارة عن لعبة يديرونها كيف شاءوا».

ويبلور النديم فى هذا العرض أنضج الأفكار الديمقراطية فهو يرى:

• إن المجالس النيابية التمثيلية هى مؤسسات طبقية، وأن سيطرة الملاك على مجلس النواب المزمع تشكيله فى مصر وانفرادهم بعضويته ستجعلهم يستصدرون تشريعات تخدم مصالحهم وتضر بمصالح بقية الطبقات.

• إنه يعارض فى سيطرة طبقة الأغنياء على المجلس ويطالب «بتشكيله من جميع الطبقات نبهاء ومثقفين وأتراك وأغنياء وعلماء وعمال وأعيان».

• إن المجلس لابد أن يكون «مطلق الحرية فى أفكاره لا يعارضه أحد فى المصلحة ولا يلزم بشىء لم يقر عليه».

• وهو يؤكد أن للفلاحين مصلحة متميزة لن يعبر عنها الأثرياء، وأن أصواتهم يجب أن تسمع من خلال «النبهاء والأذكياء من أهل البلاد»، أو بمصطلح حديث من خلال طليعة شعبية واعية.

• إنه يفرق بين نوعين من الأغنياء، الذين جمعوا ثروتهم بالنهب والسلب والظلم، والذين جمعوها بالعمل والجد والكفاح.

• إنه يرى أن الديمقراطية ممارسة وأن الشعب لابد أن يدرب عليها و «الشيء فى أوله لا يجيء على صورته الحسنة فى سائر الجهات بل لابد من النقض والإبرام والخطأ والتصويب والتغيير والتبديل حتى تتقدم الأفكار وتحسن الأعمال» ذلك أن أهل البلاد وإن جهلوا «أحسن فى أخلاقهم ومبادئهم وحكم بلادهم من كثير من المتمدينين»(١١٤).

إن عبد الله النديم يرسى هنا أوائل الأفكار حول شكل جديد للديمقراطية، هو الديمقراطية الاشتراكية، ويبدو ذكاؤه السياسى فى إقراره بضرورة بقاء الطبقات غير الشعبية فى المجلس طالما أنها تنمى ثروتها بطرق مشروعة جنبًا إلى جنب من الطبقات الشعبية. ومن هنا جاء دفاعه عن إقرار حق الانتخاب للجميع وليس للمتعلمين فقط.

بل إن فكرة التركيز على الطابع الطبقى للديمقراطية تسلل أيضًا إلى الشيخ محمد عبده الذى لا يمكن وصف مجمل نظرته العامة بالراديكالية، بل إنه كان أخفت الأصوات ثورية وأكثرها اقترابًا من الإصلاح التدريجى، فقال «المعهود فى سير الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتغيير سلطتها وإلزامها الشورى والمساواة بين الرعية إنما يكون من الطبقة الوسطى والدنيا إذا نشأ فيهم التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأى عام، وإنه لم يعهد فى أمة من أمم الأرض أن الخواص والأغنيا ورجال الحكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس، وإزالة امتيازاتهم واستئثارهم بالجاه والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم فى ذلك»(١١٥). ومحمد عبده يطرح الديمقراطية باعتبارها مطمحًا من مطامح الطبقة الوسطى وحلفائها، فيضفى على الفكرة الديمقراطية طابعها الطبقى الحقيقى، فلا تفسر الدعوة إليها على أسس أخلاقية أو صوفية.

وفوق هذا كله فإن الفكر الانقلابى لم يكن غريبًا على الثوار. فتجاوز فكرهم المطالبة بالملكية المقيدة إلى التمهيد لإعلان الجمهورية. يقول عرابى فى تاريخه الذى كتبه لبلنت إنه لو قدر للقوى الثورية أن تخلع إسماعيل بنفسها ـ وليس عن طريق التدخل الأوروبى ـ «لكنا تخلصنا من عائلة محمد على بأجمعها وكنا عندئذ أعلناها جمهورية»(١١٦). وفى رسالة معاصرة لحوادث الثورة كتبها لويس

صابونجى لبلنت ذكر أنه سمع البارودى يتكلم عن فوائد الجمهورية لبلاد مثل مصر ثم قال «كنا نرمى منذ بداية حركتنا إلى قلب مصر إلى جمهورية مثل سويسرا وعندئذ كانت تنضم إلينا سوريا ويليها الحجاز ولكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم. ومع ذلك سنجتهد فى جعل مصر جمهورية قبل أن نموت»(١١٧). وفى رسالة أخرى قال صابونجى إن الثوار ينتظرون الوقت الملائم لإعلان الجمهورية المستقلة «وقد كان هذا أساس عقيدتهم منذ البداية، ولكنهم تبصروا فى العواقب فرأوا أن يسيروا سيرًا وئيدًا فى هذا الموضوع. وعبد الله النديم يوجه جهوده نحو هذه الغاية ببذر بذورها فى أذهان الجيل الجديد»(١١٨).

وأخطر الحقائق التى تكشفت لنا حول التيار الراديكالى فى صفوف الفكر الثورى، أنه كان هناك فيما يبدو عناصر من الاشتراكيين الأوروبيين أسهمت فى العمل الثورى، ولكن حجم هذه العناصر ودورها بالضبط لا يزال يحتاج إلى مجرد مجهود آخر، نأمل أن نتوصل إليه أو يتوصل إليه غيرنا من الباحثين.

قالت «الجوائب» ـ وهى صحيفة عربية كان يصدرها بالعربية فى الآستانة المفكر السورى أحمد فارس الشدياق ـ فى عدد ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ ـ بعد هزيمة الثورة، تتهم عرابى بأنه «نجس صفوف عساكره بالاشتراكيين الفرنساويين الذين أحرقوا مدينة باريس فى سنة ١٨٧١ وطردوا منها. فإن هؤلاء الأشقياء بعد أن ضاقت بهم الأرض لم يروا وسيلة لإجراء مآربهم الإبليسية إلا الحكومة العرابية».

وذكرت «الجوائب» فى عدد ٣ أكتوبر ١٨٨٢ نقلاً عن صحف الإسكندرية أنه قبض على جون نينيه من أهل سويسرا وغيره من الأوروبيين الاشتراكيين الذين فروا من فرنسا واشتغلوا بإضلال عرابى فى الحركات العسكرية والأفكار السياسية»(١١٩).

وناقشت جريدة «الوطن» ـ وهى جريدة مصرية يصدرها ميخائيل عبد السيد ـ فى عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ نبأ القبض على بعض الأوروبيين وترحيلهم. وقال إن المدافعين عن هؤلاء يقصدون أن يجعلوا مصر مركزًا للنهليست، وإن مصر ترى ما فعلته حكومة فرنسا بالكومون بعد أن قهرتهم وأكدت أن اللذين نفيا

هما اثنان من المفسدين الأجانب لما رأت الحكومة أنهما متلبسين بمبادئ الاشتراكيين وعند أمثالهما أن الحرية هى التمشدق ببعض أوهام فاسدة أو السعى لغايات سياسية شخصية.

ومع أن الدعوة إلى إهمال هذه الأقوال على أساس أنها استهدفت تشويه سمعة الثوار بما كان متواترًا، إذ ذاك من أكاذيب عن الحركة الاشتراكية وبخاصة عن ثورة كومون باريس تستند إلى أن مسار الثورة نفسه لم ينبئ بوجود تيار اشتراكى عمالى فى داخلها، رغم وجود عناصر يعقوبية ومتطرفة ـ ولكن دلالتها عندنا هى وجود مناخ فكر ثورى يدرك بشكل جنينى بعض ملامح الفكر الثورى العالمى أسهم فى بلورة فكر سياسى واجتماعى يتضمن أكثر عناصر الفكر القومى ثورية بمقياس ذلك العصر.

من النقط الخلافية الأساسية بيننا وبين غيرنا ممن بحثوا الموضوع وعلى المستوى الفكرى، فإن هذه النقطة حول طبيعة التيار الراديكالى، فبينما يذهب بعض الباحثين ومنهم الأستاذ روجيه جارودى والدكتور رفعت السعيد إلى أن هذا التيار هو تيار اشتراكى، يتحفظ الآخرون، ويرون أن هذا توسع فى تطبيق «مصطلح الاشتراكية العلمية» يخرج به عن جوهره الحقيقى. ويرى الأستاذ جارودى أن الطهطاوى هو «الممهد الحقيقى لاشتراكية قائمة على أساس خلقى دينى» وأنه «انتقل من الوطنية إلى الاشتراكية» كما يرى أن الطهطاوى «وجد المبادئ الأساسية للماركسية عندما درس المشكلة الاقتصادية للقيمة» ويضرب الأمثلة على ذلك من كتاب مناهج الألباب معتمدًا على نفس المقتطفات التى اعتمدنا عليها من الكتاب، ويرى أن «نظريات الطهطاوى فى مناهج الألباب لعبت دورًا كبيرًا فى إدخال الفكر الاشتراكى فى الحركة القومية استنادًا إلى تعاليم القرآن، كما أنه «عندما تم التلاحم بين الجماهير الشعبية والمثقفين الثوريين من عام ١٨٧٩ إلى ١٨٩٢ قام النديم وهو أحد تلاميذ الطهطاوى بدور حاسم فى تحقيق هذا التلاحم»[١٢٠].

ويرى الأستاذ «محمود إسماعيل عبد الرازق» أن منهج جارودى للتوفيق بين إسلام واشتراكية الماركسية «ينطوى على تعسف يرفضه العلم، وترفضه الماركسية

ولا يقبله الإسلام» وإن هذا ينطبق على تقييمه للطهطاوى الذى يراه الأستاذ محمود ليس «اشتراكيًا فى قليل أو كثير» وإنه مجرد عارض لما وقف عليه فى أوروبا ـ وبخاصة فرنسا ـ من تيارات فكرية تقدمية أعجب بها جميعًا على اختلافها وتناقضاتها، فهو ليبرالى أحيانًا حين يعرض للفكر الليبرالى، راديكالى أحيانًا أخرى يعرض للفكر الراديكالى، يبدى إعجابه بالاشتراكية ويشيد بها حين يطالع الفكر الاشتراكى» وهو يرى أن الطهطاوى وقد دعم سلطة الدولة فى مصر استنادًا إلى فكر مونتسكيو، كما أنه لم يكن اشتراكيًا لا فى فكره أو سلوكه فهو من أصحاب الإقطاعيات، «وإذا كان لابد من تقييمه فهو أميل إلى أن يكون ليبراليًا وليس اشتراكيًا كما يذهب جارودى»[١٢١].

ومع أن مناقشة هذه القضية يحتاج إلى توسع يخرج بنا عن حدود الخريطة الاجتماعية للثورة العرابية، إلا أننا نلاحظ أن الأستاذ جارودى قد اعتمد على استنتاج خاطئ وهو تلمذة النديم على الطهطاوى، ليربط بين اتجاهها الفكرى، وقد أشرنا فى هذا الفصل إلى مناحى الاختلاف فى هذه المسألة. وعندنا أن القول بأن الطهطاوى قد دعم دولة محمد على استنادًا إلى أفكار مونتسكيو، غير صحيح، فدولة محمد على وسلطتها، تختلف عما نادى به مونتسكيو، والأصح أن من يقتنع بفكر مونتسكيو لا يلجأ إلى تأييد سلطة محمد على.

ونحن نوافق الأستاذ أبو سيف يوسف على أن الطهطاوى وغيره من معاصريه الذين عاصروه أو تلوه «كانوا اشتراكيين طوباويين» وأنهم يمثلون «طلائع الجناح الراديكالى داخل صفوف الحركة الوطنية فى مجموعها، وهو الجناح الذى سينمو وينجذب إليه باستمرار طلائع البرجوازية الصغيرة ومثقفيها ـ بشكل عام ـ والذى سيحمل إلى الحركة الاجتماعية مفهوماته الخاصة عن الاشتراكية غير البروليتارية»[١٢٢].

الفصل الرابع

الثورة ومسألة السلطة

□ حزب الثورة □ أساليب الدعوة والحشد (أ) صحافة الثورة (ب) تسييس الجماهير (جـ) المنظمات الجماهيرية □ تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى. (أ) نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش. (ب) تسييس السلطة التنفيذية (جـ) مجلس النواب فى خدمة مصالح البرجوازية الزراعية. (د) السلطة القضائية ترسى قواعدها (جـ) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية البرجوازية □



ولأن الثورات فى جورها، صراع طبقى حول السلطة السياسية، فإن مسألة السلطة هى أهم ما ينبغى الالتفات إليه عند التاريخ للثورات وتحليل مواقعها. وبينما ينحو كثيرون إلى الاهتمام بعديد من الإنجازات التفصيلية لأية ثورة، ليقيسوا بها طبيعتها ومدى ثوريتها فإن آخرين يرون - وهم أصح - أن العديد من تلك التفصيلات ليست فى أهمية مسأله السلطة، وأن الحكم على ظاهرة تاريخية من هذا النوع، إنما يكون على أساس طبيعة السلطة، وتكتسب أهميتها من هنا وليس من طبيعتها، التى قد تكون إصلاحية وليست ثورية.

ومسألة السلطة تعكس عدة قضايا تفصيلية فى مركز البؤرة منها قضية «الطابع الطبقى لجهاز الدولة». ومن البديهى أن الدولة هى فى النهاية تعبير عن محصلة الصراع الطبقى ككل. فهى تخدم مصالح الطبقية السائدة اقتصاديًا واجتماعيًا. وعلى خريطة السلطة فى أى مجتمع تتوزع الطبقات بحسب قوتها الفعلية وقدرتها على التنظيم والحشد، وكذلك قدرتها على انتزاع مواقع ضئيلة أو كبيرة نسبيًا من الطبقة السائدة. وإذا كانت «الدولة» تدل - فى الفكر السياسى البرجوازى - على السلطات الثلاث المعروفة التى قال بها «مونتسكيو» - التشريعية والتنفيذية والقضائية - فإن المصالح الطبقة تعبر عن نفسها خلال هذه السلطات وما يتفرع عنها من مؤسسات كالأحزاب والوزارات والهيئات البرلمانية فضلاً عن أجهزة القمع التى تؤدى وظيفة الحفاظ على الدولة فى إطار سيطرة الطبقة السائدة، وهى الجيش والبوليس والمنظمات شبه العسكرية الأخرى، وتقوم جميعها بقهر الطبقات المعادية، بوسائل القمع المتعددة.

و«الثورة» - كمصطلح علمى - شىء آخر، غير تواتر كمصطلح أدبى، إنها عمل مخطط ومنظم يملك درجة لابد أن تكون عالية من الوعى بأهدافه وبحركته

وبأهداف أعدائه وحركتهم. وكلما زادت درجة هذا الوعى حققت الثورة أهدافها وقللت خسائرها. وقمة هذا الوعى إدراك ضرورة تحطيم جهاز الدولة القديم واستبداله بجهاز ثورى جديد، وتلك نقطة البؤرة فى مسألة السلطة. فاستبدال جهاز الدولة القديم الذى يخدم مصلحة طبقية سائدة، بجهاز جديد يخدم مصالح الطبقات الثورية ـ فى مرحلة معينة ـ هو أول وأهم ما ينبغى أن توجه إليه الثورة قواها.

وأساس استبدال جهاز الدولة الرجعى، هو إحلال قيادات ثورية محل القيادات القديمة له. ولابد لكى لا تتحول المسألة إلى فوضى عارمة أن تملك الثورة العناصر القيادية ذات الخبرة الفنية والإدارية، بحيث تتمكن الثورة من إحلالها محل قيادات الجهاز القديم، فتضمن استمرار مؤسسات الدولة فى القيام بواجبها. وهذا هو أحد الأدوار التى يجب أن يقوم بها «حزب الثورة» فعلى عاتق الحزب تقع مهمات كبرى منها الإعداد للثورة والحشد الجماهيرى لها وبلورة فكرها السياسى، كما يقع على عاتقه أيضًا مهمة الإعداد السياسى للكادرات الفنية والإدارية التى يدفع بها إلى السلطة لتغيير طابع الجهاز القديم للدولة. والحقيقة أن عدم قيام الحزب بهذه المهمة أو افتقاد العمل الثورى أساسًا لهذا الحزب، يضع الثورة فى مأزق صعب، وربما قاتل، ذلك أنها فى حالة عدم توفر الكوادر الفنية الثورية ـ أو توفرها بدرجة قليلة ـ ستضطر إلى استمرار الاعتماد على جهاز الدولة القديم، وهو بهذا قادر على تصفيتها والتآمر عليها، أو حبسها فى إطارحركته ويصبح العمل الثورى، مجرد تغيير شكلى فى الواجهات السياسية، وليس تغييرًا حقيقيًا فى السلطة السياسية، وبالتالى فى العلاقات الاجتماعية.

وفى مجال الحشد الجماهيرى ـ سواء أقام به الحزب، أو تم بطريقة غير منظمة ـ تبرز مهمات ملحة لكى يسلم العمل الثورى من المزالق، فمن ناحية فإن الثورة لا بد أن تملك فكرًا سياسيًا واضحًا وعمليًا على مستوى الشعارات السياسية الآنية. وهو ما يختلف إلى حد ما عن المنطلقات النظرية للفكر الثورى، وإن كان مرتبطًا بها ارتباطًا وثيقًا وعضويًا. فالهدف من هذه المنطلقات النظرية

تحديد أهداف بعيدة بينما تهتم الشعارات السياسية والبرامج بأكثر الأهداف السياسية قربًا من إمكانية التحقق. وكلما كانت المنطلقات النظرية صحيحة ومتوائمة مع الظرف التاريخى، أمكن للقيادة الثورية أن تصدر شعارات سياسية دقيقة ومعبرة وجاذبة للجماهير، تسهم فى حشد قواها، وتكتيل طاقاتها الثورية. وإذا كنا قد عالجنا فى الفصل السابق الكثير من المنطلقات الفكرية العامة التى ظهرت فى مرحلة نضج الثورة واستيلاء قواتها على السلطة. فإن الشعارات السياسية الآنية هى جزء من دراستنا لتطور جبهة الثورة من الوحدة إلى التفتت، وهو موضوع الفصل الأخير من هذه الدراسة. أما الأشكال المنظمة للحشد الجماهيرى وعلاقة حزب الثورة بالمنظمات الجماهيرية فهى موضوع هذا الفصل الذى يعالج الجانب التنظيمى للعمل الثورى، كجزء من معالجته لمسألة السلطة.

وسوف نتناول موضوع هذا الفصل من خلال دراسة عدة قضايا متشابكة، على رأسها قضية «حزب الثورة»: كيف تشكل؟ وكيف حدد أهدافه السياسية؟ وكيف كانت بنيته التنظيمية؟ كذلك فإن دراسة المنظمات الجماهيرية وصلتها بحزب الثورة، جزء مكمل لدراسة قدرة حزب الثورة على الحشد والتنظيم، ويتناول موضوع هذا الفصل دور الصحافة الثورية والصراع بينها وبين الصحافة الأوروبية والعملية، ودور الخطابة كأسلوب للتوعية والحشد. ثم نتعرض للحديث عن المؤسسات السياسية للثورة وهو حديث يكشف عن الدور الذى بذلته الثورة لتثوير جهاز الدولة الرجعى بمختلف مؤسساته، ومنها الجيش ومجلس النواب، والجهاز الحكومى ومجلس طبقات الأمة ووزارة الحرب.

حزب الثورة

مع أننا سنجد مصطلح «الحزب الوطنى» كثيرًا فى أى دراسة تناولت الثورة العرابية فليس من الصواب أن ينصرف تفكيرنا إلى ما يدل عليه «الحزب» كمصطلح سياسى فى الوقت الراهن، ذلك أن هذا المصطلح ينصرف الآن إلى تجمع منظم ذى قيادات متسلسلة، يملك شكلاً من أشكال السيطرة على أعضائه، الذين يحددون ـ بأشكال ديمقراطية متنوعة ـ الخط السياسى والأيديولوجى للحزب، الذى يعبر ـ بداهة ـ عن مصلحة طبقة من الطبقات الاجتماعية.

و«الحزب» بهذا المفهوم، لا ينطبق تمامًا على أول الأحزاب المصرية «الحزب الوطنى». ذلك أنه لم يكن «حزبًا يواجه أحزابًا أخرى من أبناء البلاد تتعارض فى المبادئ والبرامج، ولكنه كان فى حقيقته، هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية فى جملتها»[1]. فالحزب الوطنى أقرب من ناحية التركيب إلى الجبهة الوطنية الواسعة والفضفاضة، فهو يضم عدة طبقات وتكوينات اجتماعية. وقد سمى بالحزب الوطنى «ليقابل جماعة الشراكسة والترك والألبانيين والأرمن الذين كانوا يتبعون الدولة العثمانية وينفردون بولاية الحكم فى الوظائف الكبيرة وأكثر الوظائف الصغيرة»[2]. فالحزب الوطنى بهذا المفهوم هو حزب «المصريين الفلاحين» - بالمفهوم القومى وليس بالمفهوم الطبقى - أو هو «حزب الأمة المصرية».

وهكذا فإن التركيب الطبقى الذى اتسم به الحزب، يجعله أشبه بالجبهة لكنه ليس جبهة - إذا طبقنا المصطلح بدقة - فالطبقات الداخلة فى هذه الجبهة، لم تكن قد ميزت مصالح سياسية خاصة بكل منها ولم تكن قد كونت أحزابها أو منظماتها الخاصة، وحددت رؤيتها السياسية. ثم تجمعت مع غيرها فى جبهة وطنية على أساس برنامج سياسى يتضمن الحد الأدنى من المطالب السياسية التى يتفق عليها الجميع ويشتركون من أجلها، ورغم هذا فإن الطبقات التى تجمعت للنضال الثورى، كانت تتجمع كلها حول شعارات سياسية أساسية، مثلت بالفعل برنامجًا شبيهًا ببرنامج الحد الأدنى سوف يتعرض له بتفصيل فيما بعد.

على أن السمة الرئيسية «للحزب» كمصطلح حديث - وهى طابعه التنظيمى وتسلسل القيادات فيه، لم تكن متوفرة فى الحزب الوطنى. إذ كان الحزب أقرب إلى النادى السياسى. كذلك سنلاحظ أن تعبير «الحزب العسكرى» كان يطلق بكثرة على جماعة العسكريين، باعتبارهم جماعة منظمة ذات قيادة، تخطط لحركتهم السياسية، ويسود المصطلح فى بعض المراجع عن الثورة العرابية بما يوحى أن «الحزب العسكرى» شىء مختلف تمامًا عن الحزب الوطنى الذى يظهر - فى هذه المراجع - كما لو كان قاصرًا فحسب على عناصر مدنية. والأرجح أن هذه المراجع - وهى استعمارية أو معادية

للثورة غالبًا ـ كانت تقصد إلقاء شبهة السيطرة العسكرية على الحركة الثورية، بحيث تظهر فى صورة الدكتاتورية العسكرية.

إن التواصل إلى صيغة «الحزب الوطنى» كوسيلة للحشد السياسى المنظم، لتحقيق أهداف الثورة، قد تم عبر تجارب نضالية خاضتها الطلائع التى كونت الحزب فيما بعد وقادت الثورة. لقد مارست هذه الطلائع تجارب متعددة، منها «الدعوة السياسية عن طريق الإثارة الجماهيرية» يقوم بها أفراد لا يربط بينهم شىء، ولا يدعون لعمل محدد، فكانت الدعوة فى تلك المرحلة مجرد تنفيس عن انفعالات مكبوتة، ونشر للسخط السياسى والاجتماعى، ومارست الطلائع السياسية أيضًا أسلوب الانضمام إلى «منظمات واجهة» تختفى خلفها وتحاول عن طريقها نشر أفكارها السياسية كما فعل جمال الدين الأفغانى بانضمامه إلى المحفل الماسونى، وفكرت بعض عناصرها فى العمل الإرهابى، وذلك بالتدبير لاغتيال الخديو إسماعيل، ثم انتهت فى النهاية إلى تجمعات منظمة، بتكوين «جمعية حلوان» وجمعية «مصر الفتاة» وأخيرًا «الحزب الوطنى».

سعى جمال الدين الأفغانى ـ بعد مرحلة طويلة من الدعوة السياسية عن طريق الإثارة الجماهيرية ـ إلى الانضمام إلى المحفل الماسونى. وكان ينظر إلى الماسونية باعتبارها حركة نشأت فى الأصل لإضعاف السلطة البابوية فى أوروبا، ثم انتهت إلى تعاليم إنسانية عامة، أعطتها طبيعة الجماعة السياسية أو الحزب السياسى الذى لا شائبة للدين فيه، رغم أن دعاتها يشترطون على من أراد الانتساب إليها أن يكون معتقدًا بوجود الله وببقاء النفس من حيث يؤدى ذلك إلى سلامة البشر من الإلحاد، وإفاضة المدنية على مجتمعه[٣]. ثم إنها فضلاً عن رفعها لشعارات الحرية والإخاء والمساواة كشعارات سياسية، كانت تحقق للأفغانى «ضم الصفوف الوطنية حيث يعيش المسلمون مع غير المسلمين، للاشتراك بين أتباع الديانات جميعًا فى قضية الحرية»[٤].

واقتناعًا بهذه الفكرة انضم الأفغانى إلى فرع المحفل الماسونى الأسكتلندى بمصر[٥]. وظل يترقى حتى أصبح من الرؤساء[٦]. ولكنه لم يستمر، إذ لاحظ

اتجاهًا داخل المحفل يرمى إلى أبعاد الماسونية عن السياسة خوف بطش الحكومة، وعارض الأفغانى هذا الاتجاه، وخطب فى الأعضاء قائلاً «كنت أنتظر أن أسمع وأن أرى فى مصر كل عجيبة. ولكن ما كنت لأتخيل أن الجبن يمكن أن يدخل بين أسطوانتى المحافل الماسونية. إذا لم تتدخل الماسونية فى ساسة الكون، وفيها كل بناء حر وإذا كانت آلات البناء التى بيدها لا تستعمل لها الفاسد ولتشييد معالم حرية صحيحة وإخاء ومساواة ولدك صروح الظلم والجور فلا حملت يد الأحرار مطرقة حجارة ولا قامت لبنايتهم زاوية قائمة»[٧].

انسحب الأفغانى ـ إثر هذا ـ من المحفل الماسونى الغربى، وأسس محفلاً شرقيًا، بلغ عدد أعضائه ثلثمائة[٨]، منهم أبرز وجوه الحركة الوطنية فى تلك المرحلة، فكان من أعضائه عرابى[٩]، وعبد الله النديم[١٠] ومحمد عبده[١١] والخديو توفيق نفسه[١٢] والبرنس حليم بن محمد على والأمير عبد القادر الجزائرى[١٣] فضلاً عن عدد كبير من الصحفيين والأدباء والأزهريين وضباط الجيش وعلية القوم، كان منهم الصحفيون إبراهيم اللقانى وأديب إسحاق وسليم نقاش ورئيس مجلس النواب عبد السلام المويلحى[١٤].

وقد نظمت شعب هذا المحفل بطريقة غريبة، شبيهة بالتنظيم الحزبى «فريق يدرس الوزارات ومصالحها، وفريق ينشئ الصحف ويمدها بالمقالات وثالث للدعاية بين الناس يبصرونهم بمبادئ الشيخ ويخرجونهم من ظلمات العبودية إلى نور الحرية. فكلف النديم مثلاً أن يتخذ من الإسكندرية مقرًا لدعايته ونشاطه ليبصر الناس بمبادئ حزب الإصلاح ويساعد فى تحرير صحف المحفل وهى «مصر والتجارة» فصدع النديم بالأمر وعاد إلى الإسكندرية فى أوائل سنة ١٨٧٩»[١٥]. وكان الفريق الأول الذى كلف بدراسة الوزارات ومصالحها يقسم نفسه إلى شعب تحمل نفس أسماء الوزارات وتختص بدراسة نفس اختصاصاتها، ثم تتوجه إلى المسئولين فى الحكومة من نظار ومديرين باقتراحات وتوصيات فشعبة الشئون العسكرية مثلاً كلفت بمطالبة ناظر الجهادية بإنصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا فى الخدمة بالسودان الحد الذى تستوجبه القوانين، وكانت هناك شعب للمالية والحقانية والأشغال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها

المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغيرهم من الأجانب[١٦] لذلك فقد كانت تلفت نظر الوزراء دائمًا لكى يراعوا «إحقاق الحق وإعمال العدل والإنصاف على مستخدميهم من الوطنيين»[١٧].

وكان للمحفل الماسونى نفوذ كبير، إذ كان يعمل بعلم الحكومة، لا يخشى اضطهادًا ولا يبالى بما يقوله القائلون[١٨] فوصل نفوذه إلى حد التدخل للإفراج عن متهمين فى قضايا مهمة، فقد تدخل لدى نوبار باشا طالبًا الإفراج عن لطيف أفندى سليم ناظر المدرسة الحربية والذى اتهم بتدبير تمرد طلاب المدرسة الحربية فى سنة ١٨٧٩، ورغم إقرار لطيف أفندى بالتهمة فقد استجاب نوبار لضغط الماسونيين وإفراج عنه[١٩] ويذكر الشيخ محمد عبده أن الخديو إسماعيل كان يشجع الحركة الماسونية بنية الاستفادة منها وذلك عندما وقع فى أزماته[٢٠].

وفى تلك الفترة أطلقت جماعة الأفغانى على نفسها اسم «الحزب الوطنى» وكان من أغراضه السعى لتنازل الخديو إسماعيل عن العرش، وكان الأمير محمد توفيق - ولى العهد والخديو فيما بعد - على صلة بهذا الحزب. ويذكر الأستاذ الإمام أن وفدًا من المصريين ومعهم السيد جمال الدين الأفغانى ذهبوا إلى وكيل دولة فرنسا وأبانوا له أن فى مصر حزبًا وطنيًا يطلب تنازل الخديو، وأن الإصلاح لا يتم إلا على يد ولى لعهد توفيق باشا ويقول إن هذه المقابلة قد انتشرت أنباؤها فى القاهرة وغيرها وتناقلتها الجرائد، وإن تلك هى أول مرة عرف فيها اسم «الحزب الوطنى الحر»[٢١].

وكانت قمة نشاط مجموعة الأفغانى، تجمعها فى آخر عهد إسماعيل لتقديم «اللائحة الوطنية» التى وضعت فى بيت السيد البكرى، نقيب الأشراف، حيث اجتمعت العناصر المدنية الوطنية فيما عرف - بتعبير صحف تلك الأيام - بـ «الجمعية الوطنية»[٢٢]، والتى عقدها من سمتهم تلك الصحف «بالحزب الوطنى»[٢٣]. وقد ضمت هذه الجمعية كلاً من شريف باشا وإسماعيل راغب وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى وعددًا آخر من النواب والأعيان.

وعقب خلع إسماعيل ونفى جمال الدين. ظهرت جمعية أخرى تضم عددًا من الوجهاء الذين تجمعوا لمقاومة رياض باشا، فى تجمع عرف باسم «جمعية حلوان» حيث كانوا يجتمعون فيها. ويذكر الشيخ محمد عبده أن من بين أعضائها م. ش باشا (يقصد محمد شريف) و ح. ش (يقصد حسن شريعى باشا) و ع. ل (عمر لطفى باشا)[٢٤] وإسماعيل راغب باشا[٢٥] ويحدد الأستاذ الأمام سبب مقاومة هؤلاء لرياض باشا فى أنهم من «الوجهاء الذين كانوا يستغلون أبدان الرعية وعرض رياض بسوء ماضيهم حتى رأوا أنه ينبغى لهم التخلص مما يمس كرامتهم». وقد نشرت هذه الجمعية فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ بيانًا سياسيًا انتقدت فيه سياسة رياض باشا[٢٦] وطبعت ووزعت من هذا البيان على شكل منشور قرابة ٢٠,٠٠٠ نسخة من كراسة «فرنسية موسومة العبارة باسم الحزب الوطنى المصرى ذكر ناشروها أنها مترجمة عن أصل باللغة العربية، وقد افتتحت بإثبات وجود الحزب الوطنى المصرى وإظهار حقوقه وبيان واجباته ثم انتقل صاحبها إلى الانتقاد على الحكومة من وجهة أنها لم تقم برأى الأمة»[٢٧]. وهذه الجمعية تضم فى الغالب تحالفًا من الأتراك الأذكياء وعناصر من الأرستقراطية الزراعية، وهى الجمعية التى عرفت فيما بعد - ولفترة وجيزة قبل ظهور قيادة عرابى - بالحزب الوطنى.

وكان فى الإسكندرية فى هذا الوقت جمعية تسمى «جمعية مصر الفتاة» وهى جمعية سرية أنشأها لفيف من الشباب المتحمس على غرار «تركيا الفتاة» التى أنشأها مدحت باشا بتركيا لتناوئ دكتاتورية السلطان عبد العزيز وتطالب بالدستور. واستهدف الشباب المصرى من جمعيتهم القضاء على دكتاتورية إسماعيل واستبداده والعمل على خلعه أو قتله والمطالبة بالحكم الشورى والدعوة إلى الإصلاح العام. وكانت الجمعية تصدر منشورات أفزعت الخديو إسماعيل[٢٨]. ويذكر الإمام محمد عبده أن الجمعية السكندرية «قد رفعت لائحة إلى الخديو فيها من مطالب الحرية ما يستحق الاعتبار وأنشأت بعد ذلك جريدة مصر الفتاة، فكانت تنشر فصولاً حادة الانتقاد وشديدة الموعظة»[٢٩]. وقد أسهم النديم فى نشاط هذه الجمعية لفترة إذ انضم إليها عن طريق نائب رئيسها

محمد أمين ومحمود واصف كاتم أسرارها، ولكنه لم يستمر بها طويلاً، إذ أخذ عليها فيما يبدو طابع «الحلقية». إذ أن سريتها كانت تجعلها تدور فى إطار عدد محدود من الأفراد، مبتعدة عن العمل الجماهيرى الواسع ومنغمسة فى المغامرات والمؤامرات، فى حين أن النديم كان يؤمن بأن «الطريق السليم للإصلاح هو تنبيه الرأى العام وتبصير الشعب بما يدور حوله فتتسع الدائرة ويصبح العمل جماعيًا ومن ثم لا يستطيع ظلم أن يقف فى الطريق، ولا استبداد أن يمنع التيار» وحاول النديم أن يناقش أعضاء الجمعية فى تحويلها إلى العمل العلنى إلا أنه فشل فى ذلك فترك الجمعية[٣٠]. ويبدو أن الجمعية كانت تضم عددًا من الأجانب، بل إن الشيخ محمد عبده يذهب إلى أنها «لم يكن فيها مصرى حقيقى، بل كان أكثر أعضائها من الشبان اليهود المنتمين إلى الأجانب». وهو ما جعله يهول من شأنها على أساس أن هؤلاء الأجانب ليس من مصلحتهم المطالبة بالحرية للمصريين وهم الذين يبتزون أموالهم مجتمعين بالاستبداد، فماذا أصاب الأجانب فى عهد الاستبداد مما يحبون حتى يطلبوا الخلاص منه؟ نعم قد يصح هذا إذا كانوا ملائكة قدسين يؤثرون سعادة المصريين على سعادتهم، ويزهدون فى المنافع الخاصة بهم إذا جلبها ضرر عام يصيب غيرهم. وأن يكون هذا الطلب مبدأ توبة عما أتوه من قبل»[٣١].

ويربط عدد من المؤرخين بين هذه الجمعية، وبين جمال الدين الأفغانى[٣٢]، ومنهم «جورجى زيدان» الذى يقول إنه سمع أن من أعضاء تلك الجمعية ـ غير الأفغانى ـ أديب إسحاق وعبد الله النديم ونقولا توما من أرباب الأقلام فى ذلك العهد «وأصدروا جريدة مصر الفتاة باسم هذه الجمعية فى أواخر أيام إسماعيل». ويذكر أن بعض الثقاة العارفين ـ أكدوا له ـ «أن أصحاب جريدة مصر الفتاة أرادوا إيهام أولى الأمر بوجود جمعية سرية يغشى بأسها، وليست الجمعية فى حقيقة الأمر إلا محررى تلك الجريدة فهم كانوا يريدون مقاومة سياسة إسماعيل، ولذلك كانوا يصدرون تلك الجريدة بالعربية والفرنسية ليوهموا الخديو أنها لسان حال جمعية كبرى من الإفرنج والوطنيين تسعى فى خلع إسماعيل أو قتله وكان إسماعيل يخشاها ويبحث عن أعضائها فلم يهتد

إليهم»[٣٣]. ومن المؤسف أن أعدادًا هذه الصحيفة مفقودة بالكامل، ولا نعلم شيئًا عنها سوى أنها أنذرت فى نوفمبر ١٨٧٩؛ لأنها طعنت فى الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيبين الماليين[٣٤]، ثم عطلت نهائيًا فى نفس الشهر لنشرها مقالات وأخبار عدتها الحكومة مهجة للخواطر والأفكار[٣٥]. ويذكر شبل شميل من بين أعضاء هذه الجمعية الأجانب المسيو غوسيو «وكان من أنصار مجلة مصر الفتاة والعاملين المتحمسين بها، وهو يونانى الأصل كان يعمل ببنك الأنجلو اجبسيان وكان ينشر مقالاته فى المجلة بالفرنسية فتترجم إلى العربية»[٣٦].

ولا شك أن هذه التجارب كانت جزءًا من محاولة الوصول إلى صيغة العمل الوطنى وأنه كان يغتنى بها تدريجيًا، وقد وصل الأمر إلى التفكير فى الإرهاب والاغتيال السياسى فترصد محمد عبده يومًا للخديو إسماعيل عند قصر النيل للقضاء عليه ولكنه أخطأه، وكان من المحتمل أن تتكرر المحاولة وتنجح لولا أن اتفق الأفغانى ومجموعته مع توفيق ـ أيام كان وليًا للعهد ـ على تعديل سياسة أبيه بعد توليه الحكم[٣٧].

وبينما كانت هذه المحاولات للتنظيم تجرى، كانت هناك محاولات أخرى فى الجيش. ويذكر عرابى فى تاريخه الذى كتبه بقلمه لبلنت أنه بدأ يهتم بالسياسة ويفكر فى إنقاذ البلاد من الخراب أثناء اشتراكه فى الحملة الحبشية؛ أى قرابة عام ١٨٧٥[٣٨]، إذ فتحت الظروف التى أحاط بالحملة عينه على طبيعة الحكم فى مصر. ويذكر أنه رأى الشيخ جمال الدين الأفغانى ولكنه لم يكلمه. كما أفادته علاقته القديمة بالأزهر ـ وقد درس فيه عامين ـ فى معرفة عدد من الطلبة «وكان أفضل من عرفتهم الشيخ محمد عبده والشيخ حسن الطويل»[٣٩].

وتذكر بعض المصادر أن عرابى قد ألف برئاسته جمعية سرية فى الجيش سنة ١٨٧٦، وأن تأليف هذه الجمعية كان بعض ثمار الحرب الحبشية[٤٠]. بينما تذكر مصادر أخرى أن هذه الجمعية قد تشكلت برئاسة على الروبى وأنها كانت تضم عددًا من الضباط منهم محمد عبيد وعلى فهمى وعبد العال حلمى وألفى يوسف[٤١]، وإن عرابى اتصل بها خلال نشاطه الوطنى، ومن الثابت أن عرابى كان يمارس نشاطًا سياسيًا واسعًا داخل الجيش، يذكر محمود فهمى أن أحمد عرابى

«دخل أحد الآلايات المرابطة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت فى تأليف قلوب الضباط أولاد العرب وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات فى حين أن الضباط الأتراك مغمورون بها»[٤٢]. ومن الواضح أن على الروبى كان له دور فى النشاط التنظيمى الثورى فى الجيش، وهو ما تدل عليه مكانته فى صفوف الثوار ومواقفه التالية بعد ذلك. وقد تعرف عليه عرابى أيام اشتراكهما معًا فى الحرب الحبشية[٤٣]. ويبدو أن فكرة السلطات الحاكمة فى مصر إذ ذاك عن نشاطهما الثورى كانت غير كاملة، فقد سارعت هذه السلطات إلى اتهامهما وثالث معهما - وهو محمد بك النادى - بالاشتراك فى تدبير تمرد طلاب المدرسة الحربية فى عام ١٨٧٩ ضد نوبار وولسن، ويؤكد عرابى أنه والروبى والنادى كانوا، إذ ذاك برشيد ولم يصلوا إلى القاهرة إلا مساء يوم الحادثة، ولكنه لم ينكر تعاطفه مع القائمين بالحركة ففى اليوم السابق لها مباشرة أرسل هو ومحمد النادى برقية إلى وزارة الحربية «لكى تنظر فى أمر الذين فصلوا من الجيش ولم يدفع لهم متأخر مرتباتهم بل لم يكن لديهم ما يقتاتون به»[٤٤]، بل إنه عندما وقف أمام المجلس العسكرى - الذى انعقد لمحاكمته هو والنادى والروبى بتهمة تدبير التمرد - دافع أمام المجلس عما فعله الضباط وطلاب الكلية الحربية - رغم إنكاره الاشتراك فى تدبيره - فقال إنه لو فرض واشترك واحد من ضباط آلايه (٢٤١) فى ذلك التمرد فهو غير ملوم لأن نساء الضباط وأولادهم فى العباسية بلا مأوى ولا دراهم فى أيديهم ينفقون منها على عائلاتهم ولا خبز ولا تعيين يصرف لهم[٤٥].

وقد انتهت المحاكمة بتبرئة الضباط الثلاثة واكتفى المجلس العسكرى بتوبيخهم ونقل كل منهم عن آلايه. فعين الثلاثة بمعية الخديو بوظيفة ياوران، ثم بعد أسبوع نقل على الروبى إلى وظيفة مدنية هى رئاسة مجلس مديرية الدقهلية، وتعين محمد النادى قائدًا للآلاى الثانى البيادة المستجد وأرسل إلى الإسكندرية بآلايه وعين عرابى قائدًا للآلاى الرابع المستجد أيضًا برتبة قائمقام، وتوجه فى مهمة مدنية إلى الإسكندرية أيضًا ولكن قبل تفرقهم اجتمعوا معًا واقترح عليهم عرابى أن يكونوا «عصبة لخلع الخديو إسماعيل، ولكن لم يكن قد

ظهر بعد من يقود هذه الحركة فوافق الموجودون على رأيى ولكننا لم نقدر على تنفيذه»(٤٦).

ولعل هذه المحاولة هى أحد أشكال التجمعات المنظمة التى كانت موجودة بكثرة فى الجيش آنذاك، ومنها التجمع الذى قاد تمرد ١٨٧٩، والذى يذكر عرابى أنه تم بقيادة لطيف أفندى سلم ناظر المدرسة الحربية وبتدبير سابق من الخديو إسماعيل. وعند اللورد كرومر فإن على فهمى هو المدبر الحقيقى للحركة التى انتهت بتقديم عريضة ١٥ يناير ١٨٨١ وما تلاها من سلسلة الأحداث التى فجرت الهجوم على قصر النيل فى أول فبراير من العام نفسه معطيًا لعلى فهمى دورًا متميزًا فى إنشاء التجمع الذى فجر الثورة. وطبقًا لروايته فقد «قامت فى وقت من الأوقات علاقات وثيقة بين على فهمى وبين الخديو توفيق لم تلبث أن انقطعت»، وهو ما جعل على فهمى يشعر بالخطر، ولأن من تقاليد الشرق - بتعبير كرومر - أن الرضا بالبقاء فى مواضع الخطر معرة غير مقبولة. ومن هنا صمم على فهمى على تقوية مركزه بإظهار أن العنصر المصرى فى الجيش لن يكون كمًا مهملاً بعد ذلك وأنه شخصيًا لن يقبل أن يعاقب بالفصل من الجيش أو النفى من البلاد(٤٧).

والدور الذى لعبه على فهمى فى التنظيم الوطنى داخل الجيش دور يلفت النظر بالفعل فمن الثابت أن الرجل كان على صلة ودية جدًا بالسراى الملكية. ففضلاً عن أنه كان ضابطًا فى الآلاى الأول ثم قائدًا لهذا الآلاى - وهو آلاى الحرس الخديو فقد كان متزوجًا بإحدى جوارى السراى. ومن الثابت أن صلته الودية بالسراى ظلت مستمرة إلى ما بعد ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ بقليل، وليس خافيًا أن هدف اللورد كرومر من إبراز حقيقة أن على فهمى كان وراء مذكرة ١٥ يناير ١٨٨١ هو إلقاء شبهات بأن الحركة كلها كانت من تدبير السراى. ومع أن السراى قد سعت للتحالف مع القوى الوطنية فى هذه المرحلة - على النحو الذى وضحناه فى الفصل الثانى - فإن القول بأن الحركة كلها تدبير خديوى هو جزء من التفسير الذى يقدمه المؤرخون الذين يفتتحون أعمالهم بذكر ما جره القضاء، أى باختصار محاولة تشويه كرومرية مفضوحة وهادفة لتشويه الثورة. والواقع أن على فهمى لم يكن

ممثلاً للسراى فى تنظيم الضباط بالجيش، بل كانت له أهدافه الخاصة فقد انضم إليها - بتفسير عرابى - «لأنه كان يخشى أن يعزل ويوضع مكانه شركسى أو تركى»(٤٨). أى أنه انطلق من نفس الأرضية التى انطلق منها قادة الثورة العسكريين، حين سيسوا مطالبهم، مطالب الفئة التى ينتمون إليها.

وقد تكون هذا التشكيل فى ١٤ يناير ١٨٨١، إذ اجتمع عدد من الضباط فى منزل عرابى، منهم الأمير آلاى عبد العال حلمى، والبكباشى خضر أفندى من الآلاى السودانى بطره، وعلى بك فهمى، ومحمد افندى عبيد من الآلاى الأول - وهو آلاى الحرس الخديو بعابدين - والبكباشى ألفى يوسف من الآلاى الرابع بيادة - وهو الآلاى الذى كان يقوده عرابى ومقره العباسية - والقائمقام أحمد بك عبد الغفار من الآلاى السوارى وكثيرين غيرهم. وفى هذه الجلسة جرى حوار القرارات التى كانت تعدها وزارة الحربية وتضمنت نقل وتنزيل رتب وفصل عدد من القيادات المصرية فى الجيش، وأشار المجتمعون إلى أن هذه القرارات مظهر من مظاهر التعصب المنظم ضدهم من قبل الضباط الجراكسة الذين يجتمعون فى منزل الفريق خسرو باشا و «يتذاكرون فى تاريخ دولة المماليك فى كل ليلة بحضور عثمان باشا رفقى ويلعنون خاير بك(٤٩) لتسليمه وإذعانه للسلطان سليم. ويقولون إنه قد حان الوقت لرد بضاعتهم إليهم وأنهم لا يغلبون من قلة.

وطرح عرابى فى الاجتماع مسألة تتعلق بالنشاط العملى ناقلاً الاجتماع من رد الفعل إلى الفعل، فطالب المجتمعين بأن يحددوا مطالبهم. واقترح على الفور تشكيل جماعة منظمة من الرؤساء المصريين فى الجيش على أن يفوضوا بالنظر فى المصالح «ويتخذوا من بينهم رئيسًا لهم يثقون به كل الثقة ويسمعون قوله، ويطيعون أمره، ويحفظونه بمعاضدتهم إذا أرادت الحكومة به شرًا» ووافق المجتمعون على القرار، واختير عرابى - بعد ممانعة منه - رئيسًا لهذا الشكل المنظم الذى لم يطلق على نفسه اسمًا، وأقسم المجتمعون على أن يحموه - عرابى - إذا تعرض لأى خطر وهو يمارس حق الدفاع عن مصالحهم»(٥٠).

ثم ناقش المجتمعون الخطوة التى يبدأون بها، فاقترح عبد العال حلمى أن يصطحبوا قوة ويذهبوا إلى منزل عثمان رفقى، فيقبضون عليه أو يقتلونه، ولكن

عرابى رفض ذلك، واقترح أن يقدموا عريضة أولاً لرئيس الوزراء، فإذا لم تقبل قدموا عريضة أخرى للخديو[٥١]. وكتب عرابى العريضة ووقعها هو وعلى فهمى وعبد العال حلمى.

واستمرارًا للعمل المنظم الذى يضع فى اعتباره كل الظروف، فقد رتب المجتمعون بعد ذلك «ما يلزم لحفظ الخديو والعائلة الخديوية والوزراء إذا حدث أى حادث من الضباط الجراكسة مع ترتيب ما يلزم لحفظ البنوك وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطامع الرعاع وكذلك ما يلزم لحفظ قادة الحركة من بطش الحكومة إذا أرادت الإيقاع بهم»[٥٢]. وانفض الاجتماع على ذلك. وكتب عرابى فى اليوم التالى ـ بعد تقديم العريضة لرياض باشا ـ إلى القنصل الفرنسى البارون دى رنج باعتباره أكبر القناصل نفوذًا يوضح له وقف الضباط، ورجاه أن يبلغ سائر قناصل الدول بأنه ليس هناك أى خطر عليهم أو على رعاياهم[٥٣].

لم تكن عريضة يناير عملاً عفويًا، ولكنها كانت خطوة مرسومة ومنظمة بدرجة تكفل لها النجاح، فى إطار أهدافها التى كانت محدودة بطبيعتها فى هذه المرحلة، وقاصرة على المطالب الفئوية المتعلقة بالجيش، لكنها لم تكن منعزلة عن مجمل المطالب الشعبية التى كان فى القلب منها إيقاف التمييز الجنسى، والمساواة بين المصريين وغيرهم. وأخطر ما فيها أنها كانت تمردًا قامت به مؤسسة «القهر» التى تمارس مهمة حماية النظام الذى كان قائمًا، وهى الجيش، ومع أن قيادات التمرد، كانت تعتمد فيما يبدو على انصياع مرءوسيهم لهم بحكم القواعد المعمول بها فى الجيش، إلا أن هذا لا ينفى أن نوعًا من الاختيار التلقائى كان يدفع هؤلاء الجنود إلى الاشتراك مع قيادتهم فى هذه المغامرة انطلاقًا من خضوعهم لنفس المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها أيضًا التميز الجنسى الذى اختص به الجراكسة أنفسهم.

وبنجاح المحاولة الثورية الأولى فى أول فبراير ١٨٨١ أثبت الجيش أن مقدرته على العمل المنظم ذات أثر فعال، فقد نفذت الخطة المرسومة بدقة وإخلاص، الأمر الذى لفت نظر الأحزاب والتجمعات المدنية المتمردة إليه، وأدرك عرابى أهمية «تشعيب» التمرد، فتحرك بنفسه يدعو تلك الأحزاب والقوى إلى العمل

الوطنى الموحد وظهرت تسمية «الحزب الوطنى» لكى تنسحب على كل القوى الوطنية وفى مقدمتها الجيش فانضمت إليه العناصر المدنية الأخرى، سواء تلك التى كانت فى جمعية حلوان، أو التى كانت منضمة إلى جمعية مصر الفتاة.

وبدأ الحزب بتشكيله الجديد نشاطًا جماهيريًا واسعًا وبخاصة حين دعم صفوفه بضم عبد الله النديم الذى أصبح داعية من أخطر دعاته ومؤسسًا لمدرسة مصرية فى الدعاية السياسية، وضع فيها خبرته الكبيرة فى العمل الجماهيرى من أجل حشد أوسع القوى داخل الحزب فأشار على عرابى أن يصدر منشورًا بأهدافه السياسية، وصدر المنشور بالفعل متضمنًا الهجوم على وزارة رياض موضحًا تصرفاتها المنافية للاستقلال الوطنى، وانتهى بطلب بالتوقيع على توكيل بإنابة أحمد عرابى عن الأمة فى كل ما يتعلق بالسياسة الوطنية، وقد عرفت هذه التوكيلات بـ «المحضر الوطنى» واتخذها عرابى دليلاً على شرعية ما كان يقوم به استنادًا على إنابة الأمة له[٥٤]. وتعتبر حركة التوقيع عليها شبيهة بحركة توقيع التوكيلات التى قامت فى الشهور الأولى من ثورة ١٩١٩، ثم نشر الحزب فى أول يناير ١٨٨٢ برنامجه المشهور الذى صاغه السير «ألفرد سكاون بلنت» وأرسله للمستر جلادستون - رئيس الوزراء البريطانى - فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ ثم نشره فى جريدة «التيمس» اللندنية، وذكر أنه تلقاه عن مجموعة من الزعماء المصريين منهم الشيخ محمد عبده ومحمود سامى البارودى وعرابى باشا، وسوف نعود إلى تحليله فى الفصل القادم.

ومع أن الحزب الوطنى كان كيانًا غير منظم بدرجة كافية إذ خلا مما نعرفه اليوم فى الأحزاب السياسية من تسلسل قيادى وهيئات تمثيلية وأشكالاً جغرافية ونوعية للتنظيم والحركة، إلا أنه قد حصل على شخصية اعتبارية، وأصبح عرابى منذ حركة ٩ سبتمبر ١٨٨١ رئيسه ويشرح عرابى فى إجابته على سؤال وجهه إليه رئيس لجنة التحقيق بعد فشل الثورة، تصوره للحزب وتركيبه فيقول «من المعلوم بداهة أن مصر مأهولة بأجناس مختلفة، وعناصر متنوعة، وكل عنصر منهم يعتبر نفسه حزبًا، كما أن أهل البلاد هم حزب قائم بذاته يعتبر عند الأحزاب الأخرى منحطًا عنهم، ويطلقون عليه لفظ فلاحين إذلالاً لهم وتحقيرًا،

أولئك هم الحزب الوطنى وهم أهل البلاد حقيقة، وحيث إنهم أنابونى عنهم فى طلب ما يكفل لهم الحرية وحفظ الحقوق، وكنت أنا القائم بطلب ذلك ولم تكن لى صفة فى الحكومة فى ذلك الوقت فوضعت إمضائى بذلك لما لى من حق الرئاسة على الحزب الوطنى وليكون لذلك أدعى لاجتناب ما يخل بأمر الراحة العمومية». وعرابى يبرر فى السطور الأخيرة من قوله ذلك توقيعه على مذكرة مرفوعة للقناصل يضمن لهم الأمن العام - فى أوائل يونيو ١٨٨٢، وبعد استقالة البارودى زاعمًا لنفسه صفة رئاسة الحزب الوطنى فى وقت لم تكن له مناصب رسمية. وأضاف قائلاً إنه لا يعتبر ذلك عصيان «لأن كل أمة من الأمم المتمدينة الراقية فيها أحزاب مختلفة قائمون بحفظ حرية بلادهم، والمدافعة عن حقوقهم»(٥٥).

وبهذا المفهوم يصح أن نعتبر أن الحزب الوطنى كان تجمعًا يضم أمة، وأنه كان يفتقد إلى كثير من أساليب التنظيم والحشد التى تتوفر للأحزاب السياسية عادة، ومن الطبيعى مع هذا أن تتسلل إلى صفوفه عناصر انتهازية أو عناصر خائنة، تمكنت من الحصول على مراكز حساسة، جعلتها قادرة فى اللحظة المناسبة على ضرب الحركة الوطنية وتصفية النضال ضد الاستعمار. وبعض هذا التهرؤ التنظيمى يعود إلى ضعف الخبرة السياسية للحركة الوطنية ككل، مما أدى إلى عدم التفات قيادة الثورة فى الوقت المناسب إلى أهمية تنظيم الجماهير الشعبية - وبخاصة جماهير الفلاحين - ويعود فى معظمه إلى ضعف البرجوازية المصرية وتبعيتها وتضاؤل طموحها الثورى، مما حال دون طرح برنامج سياسى ثورى، يكفل حماس وفاعلية واحتشاد أعرض الجماهير الفلاحية حول الثورة احتشادًا منظمًا. وهو ما سنعود إليه بتفصيل أوفى.

أساليب الدعوة والحشد

على أن حزب الثورة وإن لم تتوفر له خبرة سياسية من الاتساع بحيث تمكنه من تنظيم الجماهير وحشدها ولم تتوفر لديه رغبة جدية فى حشد تلك الجماهير غير برنامج سياسى فلاحى، فإنه قد حول ذلك بقدر ما مكنته خبرته وطبيعته، وتنظيم الجماهير عملية تعتمد على ما نسميه أساليب الدعوة والحشد، ونعنى بها عملية «تسييس الجماهير»؛ أى رفع وعيها من مجرد السخط والغضب

على أحوالها الاقتصادية المتدهورة، وعلى ما قد تعانيه من اضطهاد سياسى أو اجتماعى إلى مستوى آخر: مستوى تستطيع الجماهير فيه أن ترى أن سبب أزمتها تلك مرتبط بتحقيق أهداف سياسية عامة، فلا تتوجه بجهودها إلى دروب فرعية تضل فيها وتتوزع أو تتبدد، وإنما تعى موقفها وتتوجه بنضالها إلى وجهته الصحيحة. ومن وسط حركة الجماهير العفوية ونضالاتها اليومية البسيطة، تنطلق الطليعة الثورية، تتعلم من الجماهير العفوية وتقودها، تستفيد من الخبرة الثورية للشعب والخبرة الثورية للشعوب الأخرى، وترسم خططًا لتوعية الجماهير وحشد طاقاتها للدخول بها فى المعركة ضد أعدائها الطبقيين.

ولن نعدم فى حدود هذا التصور لأساليب الدعوة والحشد، أن نجد ملامح عمل لا بأس به قامت به قيادات الثورة وطلائعها، كما سنجد نواقص خطيرة وأساسية، وفى هذا الصدد فإننا نرصد عدة ملاحظات:

- أول هذه الملاحظات أن الأسلوب الرئيسى الذى اتبعته القوى الثورية فى الدعوة والحشد هو الاستعانة بالصحافة، وهو ما يدل دلالة خاصة على اعتمادها فى الأساس على جماهير المدينة من تجار وحرفيين وعلماء وطلاب وبالذات العناصر القارئة والمثقفة منهم. وهى ظاهرة غير منقطعة من ظواهر التاريخ المصرى، إذ تكررت بعد ذلك فى تحرك مصطفى كامل وفى ثورة ١٩١٩ مع بروز أساليب أخرى إلى جانبها[٥٦]. ورغم أن التعليم كان منتشرًا نسبيًا، فإن انتشاره لم يكن يسمح لأعرض الجماهير بقراءة الصحف والتفاعل معها. وصحيح أن أساليب أخرى قد اتبعت فى الدعوة مثل الصحف الشعبية المكتوبة بالعامية والخطابة.. إلا أننا نشير إلى الأسلوب الرئيسى الذى جعل التأثير الأكبر لأساليب الحشد فى إطار محدود من الجماهير.
- إن المنظمات الجماهيرية لم تكن قد وجدت بالشكل الكافى بعد، وفيما عدا بعض التنظيمات الثقافية والتربوية ومنظمات الخدمات، لم تكن هناك منظمات جماهيرية على الإطلاق سواء أكانت نقابية أو سياسية، ولم تنتبه قيادة الثورة إلى ضرورة الدعوة إلى إنشاء وتكوين هذه المنظمات.

- الاعتماد فى الدعوة والحشد على منطلقات فكرية لم تخل أحيانًا من التشويش والنقص وعدم انسجامها فى كل واحد، يمنع اهتزاز بنائها المنطقى. أو يجعلها ضارة بوحدة الجبهة الوطنية.
- عدم التنبه لأهمية حماية المنابر الثورية من الناحية القانونية، وضمان، انسجام الإجراءات الثورية مع منطق الثورة نفسها ومصالحها وأبرز الأمثلة عليه، قانون المطبوعات الذى صدر فى نوفمبر ١٨٨١ على عهد وزارة شريف. فبعد أن أنذرت الوزارة الصحف لحملاتها على الأجانب والدول الأجنبية ولفتت نظرها «إلى أن تلزم حدود الاعتدال فى كتابتها استبقاء للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية». أصدرت قانون المطبوعات الذى مازال يضرب به المثل إلى اليوم فى تقييده لحرية الرأى، فقد فرض تأمينًا نقديًا كبيرًا على إصدار الصحف وحتم الحصول على موافقة من الجهات الإدارية قبل فتح المطابع، وأعطى تلك الجهات حق غلق المطابع وتعطيل الصحف أو إنذارها «محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب» وتطبيقًا لهذا القانون، عطلت بعض الصحف المعبرة عن الثورة مباشرة مثل جريدة «الطائف» التى كان يصدرها عبد الله النديم. و «السراج» التى أصدرها الشيخ المدنى.. إلخ.
- على أن أخطر الملاحظات على أساليب الدعوة والحشد، أنها لم تكن تنتهى بدعوة الجماهير للمشاركة فى الثورة، أى إلى تنظيمها فى عمل ثورى منظم، فظل طابعها قاصرًا على كونها عملية توعية تتلقى الجماهير فيها وجهة نظر ثورية، فتتحمس للثورة ولمواقفها، ولكن أحدًا لم يدعها إلى المشاركة فى تحمل أعباء النضال ضد أعداء الشعب.

(أ) صحافة الثورة

يرجع الفضل إلى جمال الدين الأفغانى وجماعته فى توجيه نظر العناصر الثورية إلى العمل بالصحافة، واتخاذها منبرًا لنشر الفكر الثورى وصولاً للتأثير على السياسة العامة فى مصر. ويذكر الشيخ محمد عبده أن الأفغانى «أخذ يحمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وإنشاء

الفصول الأدبية والعلمية فى مواضيع مختلفة لا تخرج جامعتها عن إصلاح الأفكار وتهذيب الأخلاق»[٥٧].

وقد صدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهى «وادى النيل» فى سنة ١٨٨٦ بتشجيع وتوجيه من الخديو إسماعيل نفسه، ثم بدأت الصحف التالية تصدر بمبادرات شعبية أو تعبيرًا عن اتجاهات سياسية فردية أو عامة. فصدرت «نزهة الأفكار» (١٨٦٩م) وكان يصدرها إبراهيم المويلحى ومحمد عثمان جلال، ثم «الوطن» لميخائيل عبد السيد (١٨٧٧م) و «مصر» لأديب إسحاق وسليم النقاش، ثم «التجارة» وهما أيضًا (صدرتا فى ١٨٧٨م) وتتابعت الصحف، فصدرت «روضة الأخبار» ثم «الكوكب المشرقى» فـ «الأهرام» و «الإسكندرية» و (مرآة الشرق) فضلاً عن صحف يعقوب بن صنوع المتعددة.

وكان الأفغانى ومجموعته ـ فى أشكال تجمعاتهم المختلفة ابتداء من الشكل غير المنظم إلى التنظيم المسونى فجمعية حلوان وجمعية مصر الفتاة والحزب الوطنى الحر ـ وراء العديد من هذه الصحف، إما بالتمويل المباشر، أو بالتحرير فيها وصبغها بفكرهم وآرائهم. وكانت صحيفة «مصر» التى أصدرها أديب إسحاق «لتكون لسان جمال الدين وحزبه الإصلاحى ومتنفسًا لأقلام أنصاره وحوارييه يمدونها بآرائهم ومقالاتهم ويمولونها بأموالهم»[٥٨]. وقد انتقلت فى العام التالى لصدورها إلى الإسكندرية لتصدر مع زميلة لها هى «التجارة» فكانتا أول المنابر التابعة مباشرة لتجمع الأفغانى اتصل أديب إسحاق بالأفغانى فرآه «فقير الحال لا يملك شيئًا من المال فساعده بنفسه وماله وفتح جريدة مصر لسان حاله واجتمع إليه أدباء مصر وكتبة العصر»[٥٩]، ثم ما لبث المحفل الماسونى أن كلف النديم بالاشتراك فى تحرير هاتين الصحيفتين وأرسله إلى الإسكندرية لهذا الغرض. ولزم أديب إسحاق والأفغانى فى القاهرة، حيث كان يكاتب منها جريدتيه اللتين تولى إصدارهما فى الإسكندرية شريكه سليم النقاش ومعه النديم.

كانت مجموعة الأفغانى أيضًا وراء إصدار صحف يعقوب صنوع المتعددة[٦٠]. فهو يذكر فى ترجمته لنفسه أنه اجتمع طويلاً بالسيد جمال الدين الأفغانى

والأستاذ محمد عبده لاختيار الاسم المناسب لصحيفته[٦١] وكان الأفغانى يكتب بنفسه بعض المقالات فى جريدتى «مصر» و «التجارة» تحت اسم مستعار هو «المظهر بن وضاح» - ويذكر يعقوب أنه كتب لمجلته مقالات بدون توقيع[٦٢] وأحيانًا كان يكتب مقالات سياسية واجتماعية بتوقيعه الحقيقى وكان من كتاب هاتين الصحيفتين - مصر والتجارة - محمد عبده وإبراهيم اللقانى[٦٣].

وفى بداية ظهور الصحافة العربية المصرية السياسية، عالجت الصحف كافة موضوعات السياسة العامة والدولية، وعقدت المقارنات بين الواقع المصرى المؤلم وبين مظاهر التقدم فى دول أخرى فى العالم، وركزت على سوء الأحوال المالية، وعلى الأطماع الدولية التى تحيط بمصر وبالدول الإسلامية الأخرى، وواجب المصريين فى التصدى لهذه الأطماع، ثم تطرقت أكثر فى نهاية عصر إسماعيل - فى ظل الانفراجة الديمقراطية الجزئية التى اضطرته إليها الظروف - فحملت حملات عنيفة على التدخل الأجنبى، على النحو الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق.

وبسقوط إسماعيل ثم نفى الأفغانى عادت السلطة الدكتاتورية تمارس دورها فأنهت الانفراجة الديمقراطية الجزئية التى سادت فى أواخر عهده، وشددت الرقابة على الصحف، ونفى أديب إسحاق إلى أوروبا وألغيت صحفه فى نوفمبر ١٨٧٩. وقد واجه أنصار الأفغانى وتلاميذه الحملة مواجهة ذكية فأرسلوا أديب إسحاق إلى أوروبا وأمدوه بالأموال اللازمة التى مكنته من إصدار صحيفته «القاهرة» وسربت أعدادها إلى مصر لتوزع سرًا، ولم يكن «للقاهرة» موضوع - كما يقول الشيخ محمد عبده - «سوى رمى رياض باشا بالاستبداد والظلم والرغبة فى بيع البلاد إلى الأجانب حتى أنها كانت تسميه «رياضستون» وكان الكثير من الساخطين يتلذذون بتلاوتها كما يتلذذ المريض بحكاية علته ووسائل شفائه»[٦٤]. ومن ناحية أخرى أوعز أنصار جمال الدين فى الخفاء إلى سليم النقاش - شريك أديب - أن يستصدر فى مصر صحيفتين جديدتين بدل المغلقتين وقدموا له المعونات التى مكنته من إصدار «المحروسة» و «العهد الجديد».

التزمت الصحيفتان الجديدتان جانب الحذر، فلم تتحدثا بشكل مباشر فى المسائل السياسية، واكتفتا بالرمز دون الواقع، وبالمسائل الاجتماعية والخلقية

العامة دون السياسة المباشرة. وكانت تلك خطة حكيمة حتى لا يعصف بهما الطغيان انتظارًا لفرصة تسنح تمكنهما من قول ما يريدان.

وهكذا حمل الصحفيان المرتحلان - أديب إسحاق ويعقوب بن صنوع - الذى نفى قبل عزل إسماعيل - عبء الهجوم على الحكم الاستبدادى. أصدر يعقوب بن صنوع عددًا من الصحف فى باريس، لم تكن منقطعة الصلة بما يجرى فى مصر، إذ كانت - شأنها فى ذلك شأن جريدة القاهرة التى كان يصدرها أديب إسحاق - تصدر فى الأساس لكى توزع فى مصر، فكانت تحرر - فى الأغلب الأعم - باللغة العربية - وأحيانًا بالعامية المصرية. وتعلق على أحداث مصرية. ويذكر يعقوب فى ترجمته لنفسه أن الأعداد الأولى من صحيفته التى أصدرها فى المنفى قد دخلت جميع مدن وادى النيل وقراه الرئيسية دون أن يلحظ ذلك أحد من المسئولين ويقول يعقوب أيضًا إن المواطنين احتفوا بها احتفاءً عظيمًا(٦٥). ويبدو أن جبهة منظمة كانت تساعد يعقوب فى توزيع صحفه، فهو يورد فى مذكراته نص خطاب يقول إنه تلقاه من أحد زعماء الحزب الوطنى - ذكر أنه صديق له - يمدح فيه جريدته ويؤكد يعقوب أنه «منذ نفى فى سنة ١٨٧٨ كانت صحيفتى توزع سرًا فى مصر وتباع بالآلاف، وما أكثر الحيل التى توسلت بها لتهريب صحيفتى رغم أنف البريد المصرى الإنجليزى»، ثم يروى الطرق التى كان يهرب بها صحفه، ومنها يتضح أنه كان يهرب نسخًا تصل إلى الآلاف، ومن ناحية أخرى فإن كثيرًا من المصريين كان يلقاهم فى باريس، وكانوا يزودونه بآراء وأخبار سياسية.

تركز الهجوم فى صحف يعقوب على الخديو إسماعيل قبل خلعه ثم على رياض باشا والخديو توفيق. وتخصصت صحفه فى «الحملة على إسماعيل وأدوات حكمه والحض على الثورة فى وضوح لا لبس فيه»(٦٦). واهتم أيضًا بالجيش فأخذ يبين لضباطه ورؤسائه مدى الظلم الواقع عليهم(٦٧)، ويمدح الضباط الذين تجمهروا فى تمرد ١٨٧٩(٦٨). ونال إسماعيل من قلمه قوارص الكلم، ومن بين ما قاله عنه. إنه لا يعرف معروفًا، ولا ينكر منكرًا، ولا يوجد فى وقت الصلاة إلا جنبًا، وفى رمضان إلا مفطرًا. نعم يصوم ولكن عن الخيرات،

فاجر يقتات بالكبائر، فرعون بالنسبة إليه حاكم جاهل، وأبو جهل إذا قيس به إمام فاضل، ظلم حتى أهل القبور، وجار حتى على السمك فى البحور[٦٩].

وفضح يعقوب النظام البوليسى الذى فرضه إسماعيل على البلاد والأخطار والبؤس الذى يعيش فيه الشعب[٧٠] وندد بسرقة إسماعيل لأموال الأوقاف الخيرية[٧١] وهاجم مواقف رياض كلها تقريبًا بخاصة تعطيله للصحف الحرة ونفيه للأحرار. ومدح «حسن موسى العقاد» لشجاعته فى موقفه من حكومة رياض. وظل يتابع تحركات الثوار ضد رياض وتوفيق. ولكن الملاحظة العامة على صحف صنوع أنها انحازت بشكل تام للأمير «حليم» الذى كانت ترشحه لمنصب الخديوية وتعتقد أن فى توليه لهذا المنصب حلاً للمشكلة الوطنية كلها. وكذلك كان عداء يعقوب لإسماعيل ذاتيًا فى الأغلب الأعم، وبهذا لم يستطع أن يكتشف طبيعة مواقفه الأخيرة ضد الاستعمار، وعمى عن رؤية التسلل الأوروبى لمصر، وحمل إسماعيل كل المسئولية عن تدهور أحوال مصر.

وتعتبر صحف النديم، أكثر تعبيرًا عن الثورة، وبخاصة جناحها الراديكالى، الذى مثله مجموعة العسكريين وعلى رأسهم عرابى. وقد أصدر أول صحفه «التنكيت والتبكيت» فى يونيو ١٨٨١ ـ بعد أربعة أشهر من الهجوم على قصر النيل وقبل ثلاثة من ٩ سبتمبر ـ قصد منها كما يقول أن تكون «لسانه ليكون له فى كل بلد محافل خطابية»[٧٢] هاجمت التنكيت والتبكيت الاستعمار باستخدام رموز سهلة، ودافعت عن الشخصية القومية وسخرت من القيم الإقطاعية. وقد وصل المطبوع منها إلى قرابة ثلاثة آلاف نسخة. ولم يصدر العدد الثانى إلا وللمجلة وكلاء فى القاهرة وزفتى ورشيد والإسماعيلية والمنصورة وكفر الدوار[٧٣]. وهو ما يعنى أنها كانت توزع فى مناطق متعددة فى البلاد، وباتساع نسبى لا بأس به.

وبعد ثورة ٩ سبتمبر اتضح ارتباط النديم ارتباطًا وثيقًا وعضويًا بقادة الثورة فصدرت المجلة حزبية ملتزمة، تنادى بالاتحاد وتناقش حقوق الحاكم وحقوق الشعب وتهاجم الاستبداد والتحكم الأجنبى فى اقتصاديات البلاد، ثم تواكب الأحداث السياسية وتدعو إلى ضبط النفس حتى لا يتخذ أعداء الثورة من أى

تصرف أهوج ذريعة للتدخل، وتناقش قضية الديمقراطية مناقشة واعية، فترد على المتشككين فى قدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه.

وفى أكتوبر ١٨٨١ أصبحت صحيفة النديم جريدة رسمية للثورة، وكتب عرابى خطابًا لإدارة المطبوعات بهذا وغيَّرت الصحيفة اسمها إلى «الطائف». وبعد افتتاح مجلس النواب قرر المجلس اتخاذ «الطائف» منبرًا رسميًا له، فكتب محمد سلطان باشا رئيسه إلى ناظر الداخلية خطابًا بذلك فى ٥ مارس ١٨٨٢. وأخطرت إدارة المطبوعات جميع الصحف أن الطائف أصبحت جريدة رسمية للمجلس النيابى[٧٤]. كما طلبت من الإدارات الحكومية الأخرى الاشتراك فى الجريدة حتى تكون على بينة من أمور البلاد وحتى يكون موظفوها متصلين بالأحداث الجارية[٧٥]. واكتتب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة حتى تؤدى رسالتها.

وفى افتتاحيتها حدد النديم دور «الطائف» فقال إنها سوف «تطالب بحقوق الأمة وتدافع عن حقوق الحكومة، بمعنى أنها تقوم بخدمة الأمة من حيث الذب عنها ونشر أفعال الظلمة المخالفين لسير حكومتنا الحرة العادلة، وتدافع عن الحكومة من يرميها بسوء من الجرائد الإفرنجية والعربية»، ثم حدد مكانة جريدته من المؤسسات الموجودة باعتبارها واحدة من المؤسسات الثورية «وحيث إن الأمة صار لها مجلس نواب تعرف به حقوقها كذلك صار لها جريدة تنشر فضائلها وتدفع ألسنة الأعداء عنها»[٧٦]. وأخذت «الطائف» قولاً وفعلاً طابع الجريدة الرسمية، «جريدة الحزب الحاكم، فأخذت الصحف الوطنية والأجنبية تنقل عنها الأخبار وتعيد طبع كثير من تصريحات النديم ومقالاته[٧٧].

ومن المؤسف أن أكثر أعداد «الطائف» قد فقدت ـ وبخاصة أعدادها الأولى ـ ولم يبق منها سوى عشرين عددًا، ومع هذا فإن الأعداد التى بقيت منها، وما نقلته بعض الصحف الباقية عن ما فقد من أعدادها كل تلك شواهد تدل على أن الجريدة كانت تواكب الحركة الوطنية وتعبر عنها. فقد حملت فى البداية على كل مظاهر الوجود الأجنبى فى مصر، فنددت بالموظفين الأوروبيين الذين تسللوا إلى الإدارة المصرية وسيطروا على أهمها وأكثرها حيوية، كما حملت على الإعانات التى تدفعها الحكومة بسخاء لبعض المؤسسات الترفيهية دار الأوبرا التى كانت

تعان بتسعة آلاف جنيه بينما الشعب يعانى من الفقر المدقع، كما هاجمت الامتيازات الأجنبية التى أباحت للأجانب ممارسة أنشطة ضارة اجتماعيًا ومدمرة خلقيًا كالمواخير والحانات والمراقص والمغانى(٧٨). فضلاً عن انتصارها لحرية الشعب التونسى واستقلال أراضيه ضد الاحتلال الفرنسى. ومن الأرجح أن الطائف كانت مجالاً لحملة دعائية لمرشحى الثورة فى انتخابات مجلس النواب، وكانت وسيلة إعلام تعرف الجمهور الحياة الدستورية، قياسًا على ما عرف عن النديم من آراء دستورية. وفضلاً عن ذلك كله فقد تبنت دعوات الإصلاح الاجتماعى ودعت إلى إنشاء جمعيات لرعاية الفقراء وتحرير الأرقاء.

وعندما تعرضت الثورة للمؤامرات الرجعية بدأت «الطائف» تتطرف فى أسلوبها فعقب أزمة المؤامرة الشركسية خرجت تهاجم الخديو توفيق هجومًا عنيفًا، وبخاصة بعد قبوله لمطالب الدولتين - لائحة مايو ١٨٨٢ - فسمته «الخائن المخدوع» ووسعت الحملة ضد الأسرة الحاكمة كلها، وليس ضد توفيق وحده، فنشرت فضائح الخديو إسماعيل على أوسع نطاق، وهاجمت ضعف توفيق ولؤمه وارتمائه فى أحضان الدول الأجنبية وعدائه لأهل البلاد واتهمته بخيانة الوطن والدين. وكان من نتيجة هذا الهجوم، أن اضطرت الوزارة - بعد انتهاء الأزمة بتسوية مؤقتة - لإصدار قرار بتعطيل «الطائف» لمدة شهر اعتبارًا من ١٧ مايو ١٨٨٢.

وعندما عادت للصدور فى ٢١ يونيو، - وحتى هزيمة التل الكبير - أصبحت جريدة الجناح الأكثر تطرفًا وثورية، فحول موضوع المؤامرة الجركسية ولائحة مايو حدث الانقسام فى جبهة الثورة، واختارت «الطائف» أن تقف فى المواقع الثورية الحقيقية فهاجمت التدخل الأوروبى فى المسألة المصرية، ورفضت مؤتمر الآستانة، على أساس أن مصر ترفض أى تدخل عسكرى أوروبى أو عثمانى فى شئونها. ودعت إلى الوحدة الوطنية فى الداخل فهاجمت محاولات التفريق بين المصريين والشوام وغيرهم من العرب من ناحية، ومحاولات تفتيت الصف الوطنى من ناحية أخرى. وأبرزت الخط القومى للثورة فى مواجهة اتهام الصحف الأوروبية وعلى رأسها «التيمس» والساسة الأوروبيون للثورة بالتعصب الدينى وهو

الانطباع الخاطئ الذى حاولت أوروبا الصفقة بمصر عقب مذبحة ١١ يونيو ١٨٨٢. كما تنبه النديم إلى العناصر التى قد تحاول أن تجرف النضال الوطنى عن أهدافه فتنتهز فرصة تأزم الموقف مع الخديو توفيق، لتطالب بإعادة إسماعيل إلى العرش. فنشر نص حديث كان إسماعيل قد أفضى به إلى مراسل «الفيجارو» هاجم فيه المصريين ووصفهم بالفلاحين الجهلة، وعلق النديم على الحديث. مؤكدًا على أن المسألة ليست خديويًا يحل محل آخر، ولكنها مسألة «تقدم البلاد فى ضبط النظام الأمر الذى يقضى على الجاهلين بحقوق الإنسان الطبيعية، والرافضين للحكومة المنظمة الحافظة لحقوق الإنسان»(٧٩).

وبنشوب الحرب فعلاً فى ١١ يوليو ١٨٨٢، تحولت «الطائف» إلى جريدة للمقاومة. تدعو للحرب وتستفز الشعب إلى القتال، وأصبحت تصدر فى صفحة واحدة. ولازم النديم «عرابى» فى مقر قيادته بكنج عثمان فى الجبهة الشمالية. ثم انتقل معه فى أواخر أغسطس ١٨٨٢ إلى الجبهة الشرقية فى القصاصين ثم التل الكبير، يكتب أخبار الحرب فى صحيفته ويهاجم الخديو والاحتلال وينشر دعايات مفرقة فى المبالغة ضد الغزاة ويهاجم الصحف المناوئة للحركة الوطنية. ويثير الشعوب العربية والإسلامية ضد العدوان الأوروبى على مصر، ويبرز الدور المخرب الذى لعبته العناصر المنسحبة من معسكر الثورة والتى انضمت للخديو، وينشر فظائع ـ بعضها وهمى وبعضها حقيقى ـ ارتكبها جنود الاحتلال فى الإسكندرية. ويركز تركيزًا بالغًا على دفع الجنود للحرب واستثارة قدرتهم القتالية مستعينًا على هذا بالشعور الدينى.

استعان النديم أيضًا فى حملته لرفع الروح المعنوية للمقاتلين بوصف المعارك الحربية وصفًا يزيد من رغبة الجند فى القتال ويزيد ثقة الشعب فى إمكانية النصر. ورغم وقوعه فى مبالغات كثيرة. ففى وصفه لضرب الإسكندرية مثلاً، زعم أن مدرعتين وسفينتين من الأسطول الإنجليزى قد أغرقتا، وأن المدرعة الكبيرة قد أصيبت بقذيفة من قلعة قايتباى أتلفت بطاريتها، وأن الأسطول الإنجليزى هو الذى رفع العلم الأبيض إشارة إلى الكف عن إطلاق المدافع، وهو تصوير غير صحيح، بل إنه زعم أن الخسائر فى الجانب المصرى بسيطة، إذ

«تخريب بعض حد أن الحصون ولكنها أصلحت ليلاً» فى حين أن الحصون جميعها كانت قد دمرت تماماً وسقطت الإسكندرية بالفعل فى أيدى الغزاة(٨٠).

على أن «الطائف» رغم هذا واصلت حملتها على العناصر الخائنة، كاشفة موقفها من قضية تحرير الوطن أولاً بأول، مدعمة وداعية إلى تطوع الشعب فى المعركة، مبرزة الجهود التى يبذلها المواطنون فى هذا الصدد وبخاصة التطوع للحرب والتبرع بالمال والمؤونة للجيش. بل إنه لإدراكه أهمية المعركة، قد اقترح على عرابى أن ينشر فى «الطائف» منشور العصيان الذى أصدره السلطان ضد عرابى وأن يقوم بالرد عليه وتفنيده ومهاجمة السلطان.

والواقع أن الطائف كانت صحيفة نادرة المثال، وقد وصفها رئيس لجنة التحقيق، بعد هزيمة الثورة، فقال إن «جرنال الطائف الذى جميع عباراته منذ ظهوره مشتملة على تهييج الأفكار ومحتوية على أكاذيب» كما أنها «مشحونة أيضاً بالطعن فى الذات الخديوية ودولة الإنجليز الفخمة» وأقر عرابى فى التحقيق أنها جريدة رسمية، فقال إن «جرنال الطائف جار طبعه ونشره فى الحكومة من مدة زمانية»(٨١).

على أن التعديل الذى أبدل صحيفة «التنكيت والتبكيت» بـ «الطائف» تعديل ذو دلالة، لقد كانت «التنكيت» صحيفة شعبية تستهدف الوصول إلى أعرض مساحة ممكنة من الجماهير، ولكن قيادة الثورة، رأت أن تغير طابعها الشعبى وأن تحولها إلى صحيفة أكثر وقاراً واحتشاماً، لتتوجه بالتالى إلى فئة معينة أكثر تنويراً وثقافة، وأعلى طبقة ومركزاً وأقل شعبية وأضيق نطاقاً وهو ما وضح فى كتاب عرابى لإدارة المطبوعات؛ حيث أعلن «أن فوات زمن التنكيت اقتضى تبديل جريدة «التنكيت والتبكيت» الأدبية التهذيبية وأن يكون موضوعها سياسياً تهذيبياً للذود عن حقوق الأمة والمدافعة عن حقوق حكوماتها التوفيقية».

وربما كانت الصحف الشعبية من الضرورات التى ما كان يجب استبدالها بغيرها، وقد ظل بعضها يصدر بعد تحول «التنكيت» إلى «الطائف». وهى صحف يعقوب صنوع، فعلى صفحات صحفه قدم فصولاً تمثيلية نقدت الحياة

الاجتماعية والسياسية بأسلوب رمزى سهل الفهم أولاً ثم بوضوح سافر بعد صدورها من باريس. وكانت الرموز بسيطة، فشيخ الحارة هو الخديو وشيخ التمن هو السلطان وأبو الغلب هو الفلاح المصرى وكريم حليم هو الأمير حليم، وأبو ريضة هو رياض باشا... إلخ. وكانت هذه الفصول تتضمن ألفاظًا ضارية فى عاميتها، ولم تتعفف حتى من اللفظ البذىء أو المستهجن، ووراء ألفاظها المستهجنة بدت رغبة يعقوب صنوع فى تحطيم عنجهية المعتبدين والتنديد بفظائع السلطة الفردية ونشر ذلك على أوسع نطاق ممكن، محلى بصور كاريكاتورية تشد إليه القارئ وتوضح لمن لا يعرف القراءة، ويقرأ له غيره، ما يغمض عليه من المعانى.

وفى افتتاحية «التنكيت والتبكيت» حدد النديم هدف هذا الشكل من الصحافة فقال إنها تتضمن «حكمًا وآدابًا ومواعظ ومضحكات بعبارة سهلة»، وأشار إلى طبيعتها الرمزية، إذ «يخبرك ظاهرها المستهجن أن باطنها له معان مألوفة، لا تنكر عليها ما تحدثك به قبل أن تطبقه على أحوالنا» وأوضح المقصود من أسلوبها العامى فهى «أحاديث تعودناها ولغة ألفنا المسامرة بها، لا تلجأ لقاموس الفيروزا بادى ولا تلزم مراجعة التاريخ ولا نظر الجغرافيا ولا تضطر لترجمان يعبر عن موضوعها ولا شيخ يفسر معانيها، وإنما هى فى مجلسك كصاحب يكلمك بما تعلم وفى بيتك كخادم يطلب منك ما تقدر عليه ونديم يسامرك بما تحب وتهوى»[٨٢].

واجهت صحافة الثورة أيضًا، هجوم صحافة الأعداء وتصدت لمحاورتها الدائبة لتشويه الثورة، وعزل تأييد الشعوب الأوروبية عنها وبخاصة الشعب الإنجليزى. وكانت السياسة الإنجليزية فى مصر ترتكز على دعائم كثيرة، منها عمل إعلامى يضمن لها تنفيذ مخططاتها لاحتلال مصر. وكانت ركيزتا هذا العمل الإعلامى هما وكالتى «رويتر» و «هافاس» للأنباء. إذ كان لكل منهما مكتب فى القاهرة، وقد وقع هذا المكتبان تحت السيطرة المباشرة للمراقبة الثنائية، وبالذات وكالة «رويتر» التى كانت بصفة خاصة «لسان الوكالة الإنجليزية

وخادمتها وكانت التلغرافات التى ترسلها إلى لندن لا ترسل إلا بعد مراقبة ماليت القنصل البريطانى العام».

ويذكر بلنت أن سيطرة الوكالات البريطانية فى المستعمرات على مكاتب وكالات الأنباء كانت ظاهرة متكررة ويعتبر هذا «أسلوبًا فعالاً من أساليب تضليل الرأى البريطانى العام». وكانت هذه السيطرة تتم بعمليات رشوة مقنعة، وذلك «بإعطاء المعلومات السرية الثمينة والامتيازات الاجتماعية الواسعة» أما فى مصر بالذات فإن مكتبى وكالتى «رويتر» و«هافاس» كانا ايتقاضيان ألف جنيه فى العام من الميزانية المصرية الفقيرة بتوجيه من المراقبة الثنائية. ومن هنا كان تصدير الأنباء إلى خارج مصر ونشرها داخلها يخضع بالكامل للسيطرة الإنجليزية»[٨٣].

وفضلاً عن هذا، فإن أكبر صحيفتين بريطانيتين اهتمتا بنشر الأنباء عن الثورة المصرية، وهما «البال مال جازيت» و «التيمس» كانتا تخضعان لنفوذ السير «أوكلند كلفن» المراقب المالى البريطانى، إذ كان مراسلاً للأولى فى مصر، يرسل لها ما يختار من أنباء حقيقية أو مزيفة أو محرفة، وتعليقات تصدر عن تصوره الاستعمارى للمسألة المصرية. أما الثانية فكان مراسلها فى مصر يخضع لتأثير كولفن الشخصى. وفيما عدا هاتين الصحيفتين فإن بقية الصحف الإنجليزية والصحف الأوروبية عمومًا، لم يكن لها مراسلون فى مصر، وتعتمد على برقيات «رويتر» و «هافاس».

وهكذا أحبطت الثورة بشبكة معادية من الصحف، كانت قادرة على تصويرها فى صورة مشوهة لا تسمح للشعوب الأوروبية أن تكون فكرة صحيحة عنها، تمكنها من أداء دورها فى الاحتجاج على الغزو أو وقفه. وقد حاول المستر «بلنت» باعتباره صديقًا للثورة أن يقدم خدمات فى هذا المجال فاجتمع «بجون مورلى» ـ بعد توليه رئاسة تحرير البال مال جازيت إضافة إلى رئاسته لتحرير الفورتينتلى ريفيو Fortnightily Revieu ـ وكانت البال مال جازيت «من الصحف القليلة التى يقرؤها جلادستون بل الصحيفة الوحيدة التى يعتقد أن فى آرائها شيئًا من السداد وبوليها شيئًا من ثقته»[٨٤]. ولكن مورلى وقع تحت تأثير كولفن ولذلك تبنت «البال مال» و «الفورتينتلى ريفيو» الرأى البريطانى الرسمى، وكانت من

أقوى القائلين بوجوب استخدام أشد وسائل العنف لقمع الحرية. وفى ربيع وصيف ١٨٨٢ أصبحت «البال مال» معرضًا للأكاذيب الفاضحة عن الحركة الوطنية وأسهم فى ذلك أن «مورلى» كان ينتظر خلو أحد مقاعد مجلس العموم ليرشح نفسه له، وكان يعتمد كثيرًا على تأييد «تشمبرلن» وغيره من غلاة الاستعماريين، وربما كان هذا أحد أسباب موقفه المتشنج من مصر.

لم تضم جبهة الصحف المعادية الصحف الاستعمارية فحسب، بل ضمت أيضًا الصحف الأجنبية فى مصر التى تعبر عن مصالح الجاليات الأجنبية المقيمة فيها، ومن الطبيعى أن تعادى الحركة الوطنية، وحين حدث أن الانقسام الداخلى وتجمع معسكر أعداء الثورة حول الخديو فى الإسكندرية، كشفت بعض الصحف المصرية التى كانت محسوبة على الثورة النقاب عن وجهها الحقيقى مثل الأهرام التى انقلبت تؤيد الخديو وطغمته، و «الاعتدال» التى أصدرها الشيخ «حمزة فتح الله» فى ظروف الحرب، وأخذت تندد بالمصريين وتمدح قوى الاحتلال والعناصر الخائنة المتعاونة معها. وقد ذهب الشيخ حمزة فى أحد المقالات التى نشرتها له الاعتدال إلى القول بأن الدفاع عن الدين والوطن يتطلب إعداد ما يستطاع من القوة ومن رباط الخيل، ومن بين هذه القوة «المدافع وغيرها من أنواع العدد الحربية الجديدة المناسبة لكل زمان ومكان وكذا جميع ما يتصور العقل أن فيه نكاية للخصم» وجعل من ذلك قاعدة انطلق منها ليسخر من الاستعداد المصرى للحرب فقال إنه «بلغ من تضلع البغاة الجهال من الفنون الحربية، وخبرتهم بطرق النكاية للعدو، أن يقابلوا الآلات الإنجليزية الحديثة العهد، المصنوعة منذ أشهر وأسابيع، بآلات عتيقة مضى عليها من الأجيال ما أكلها به الصدأ» ورأى أنه «حتى لو فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية وأنها بأمر الخليفة الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم، لوجب شرعًا مخالفة أمرهما بها، لأنها حينئذ عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد». وأضاف «أن الله نهانا عن أن نلقى بأيدينا إلى التهلكة فكيف وهذه الحرب كما قدمنا شيطانية ناشئة عن حب الذات والمصلحة الشخصية، وعن الجنون الذى أتى به الآن عرابى تخلصًا من سوء العاقبة وإن كانت أفعاله كلها جنونًا محضًا من البداية للنهاية». وعرابى المحارب عند الشيخ

حمزة «جاهل خاطر بدماء المسلمين وأعراضهم وبلادهم» يتهم «الجراكسة الكرام ظلمًا وعدوانًا بالمؤامرة على الفتك به»(٨٥).

ومنذ نشأتها كانت «الأهرام» ذات ميول فرنسية مما يحمل على الظن أن تأييدها للثورة، ربما انعكاسًا للموقف الفرنسي، الذى كان يهمه فى كل مراحل الأزمة أن توجد المنابر التى تهاجم النفوذ الإنجليزى، وقد روى عرابى لمحاميه «برودلى» أن «بشارة تقلا» صاحب ومحرر «الأهرام» كان ممن يدينون بمبدأنا قبل الحرب، وقد أقسم بدينه وشرفه أنه واحد منا وأنه يعمل لحرية وطننا، وقد عددناه فى الحق من الوطنيين». ولكنه انقلب معاديًا عند قيام الحرب وبعد سقوط القاهرة، خرجت الأهرام فى ١٨٨٢/٩/٢٩ «حاملة على العاصى عرابى ورفاقه البغاه» ناشرة فى صدرها صورة الجنرال «ولسلى» قائد الحملة على مصر. ودخل صاحب الأهرام على عرابى فى سجنه فتوقع عليه أشد التوقع ثم قال: أى عرابى ماذا صنعت وماذا حل بك؟. ورآه عرابى «خائنًا ولا شرف له»(٨٦).

أما «المحروسة» التى كان يصدرها «سليم النقاش» فقد صدرت فى الأصل لكى تحل محل صحيفتى «مصر» و «التجارة» اللتين كان يصدرهما أديب إسحاق مع سليم النقاش ـ تعبيرًا عن الأفغانى ومدرسته وتلامذته ـ ومنذ استقالة شريف بدأت تغير مواقفها تدريجيًا حتى وصلت إلى الخيانة الواضحة والصريحة، وهو ما بدا واضحًا فى كتاب «مصر للمصريين» الذى أصدره سليم النقاش بعد فشل الثورة، وجمع فيه عددًا كبيرًا من وثائقها، يقول عرابى إنه و «إن كان هذا الكتاب أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية، فإن فيه كثيرًا من الأكاذيب والأباطيل، وضعت لإرضاء ذوى النفوذ من خصوم الثورة» وأنه «كتاب مشوه فيه الغث والثمين والصدق والكذب»(٨٧).

حرصت قيادة الثورة على فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات خلال الحرب وفى شرح أحمد رفعت سكرتير عام مجلس الوزراء، ومدير المطبوعات، لمبررات هذه الخطوة قال إنه «بعد صدور تلغراف سعادة راغب باشا ـ رئيس الوزراء إذ ذاك ـ بأن الحرب انتشبت بين الدولة الإنجليزية والمصريين وأن القطر صار تحت حكم القانون العسكرى وبعد ورود إفادة من الجهادية مقيدة فى دفاتر

الداخلية بأن لا يدرج شيء بالجرائد إلا بعد الاطلاع عليه» ويعبر أحمد رفعت عن فهمه للمسائل التى تخضع للرقابة والحذف بأنها «المسائل التى تهيج التعصب الدينى أو الطعن الشخصى غير السياسى فقط» ولذلك فقد وبخ «حسن أفندى الشمسى» محرر «المفيد» لأنه نشر مقالة أدرج فيها عبارات تعصبية وطعنا شخصيًا، وفصل من جريدة المفيد. وأمرت الرقابة بإغلاق جريدة «الفسطاط» لأنها تشرف مقالة «تتضمن تعصبًا دينيًا»[٨٨]. ولم يكن محظورًا على الصحف أن تطعن فى الخديو والخونة وما شابههم. فقد «نشر فى جريدة «الطائف» عبارات قدح وذم فى حق الحضرة الخديوية».. كما نشر ما يشبه ذلك أيضًا فى «المفيد»، ومما نشر فى الطائف ملحق بعنوان «فعل الخديو»، وآخر بعنوان «سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا». وقد دافع أحمد رفعت فى محضر التحقيق معه عن هجوم «الطائف» و «المفيد» على الخديو، واعتبره أمرًا طبيعيًا؛ لأنه كان «نتيجة هيجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وتأييد هذا الهيجان بالمجلس العمومى المنعقد فى الداخلية وتقرر فيه توقيف أوامر سموها، وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطرق وليست خاصة بجريدة أو جريدتين فقط».

وخضعت الصحف الأوروبية الصادرة فى مصر للرقابة أيضًا، فأوقفت إدارة المطبوعات «المسيو فوكلين» إلى الإسكندرية «لأجل قفل جريدة «الاجبسيان» لتكلمها فى حق العصاة». وكان فوكلين يأخذ مبالغ من المصاريف السرية مقابل تحرير مقالات دفاعًا عن مصر[٨٩]. وهو ما فعله أيضًا «أحمد رفعت» نفسه، الذى كتب أثناء الحرب مقالاً فى جريدة «التان الفرنسية» Le Temps بناء على أوامر المجلس العرفى، أكد فيه أن المدافعين عن حقوق الأمة ليسوا فئة قليلة عاصية، ولكنهم المصريون جميعًا، أى الخمسة ملايين الذين يسكنون مصر، وأنهم جميعًا تحت السلاح دفاعًا عن حرية وطنهم، وأن المعارضين فى الحرب هم زمرة خائنة قليلة العدد[٩٠].

وهكذا كانت صحافة الثورة نموذجًا للصحافة الخاضعة لتوجيه منظم فى الأغلب الأعم، كما كانت من أقوى المؤسسات التى نجح ثوار البرجوازية فى تجنيدها لنشر أفكارهم تسييد اتجاههم السياسى. وهو شىء طبيعى بالنسبة لثورة يحتل جماهير المدينة جزءًا مهمًا من قواها الرئيسية.

(ب) تسييس الجماهير

لكن الاعتماد على الصحافة، لم يحل بين الثوار وبين البحث عن أسلوب آخر للدعاية السياسية، يكمل الدور الذى كانت تلعبه الصحافة، ويصل بالدعوة إلى أعراض الجماهير الشعبية: الصناع والحرفيين وجماهير الفلاحين. ذلك أن الصحافة أسلوب محدود التأثير يقتصر تأثيره غالبًا فى جماهير سكان المدن، وفى شريحة أقل اتساعًا هى العناصر القارئة والمثقفة. وهى كأسلوب للدعوة لا تكون فعالة إلا فى ظل حكم يطلق الحرية للأقلام لكى تؤدى دورها. وحتى مع توفر هذا الشرط فإن للوسائل الأخرى ضرورتها وأهميتها، فالدعوة السياسية والتثقيف السياسى يهدفان إلى «تسييس الجماهير» أى رفع درجة وعيها بالمسائل من مجرد «السخط» و «الغضب» على ما تعانيه من ضغوط اجتماعية وسياسية إلى بلورة مطالب سياسية أساسية.

فى السنوات الأخيرة من إقامته بمصر، بدأ السيد جمال الدين الأفغانى يوسع اتصالاته الجماهيرية، وخصوصًا بجماهير المدن، فاتسعت القاعدة التى كان ينشر فيها دعوته من حلقة من حلقات المثقفين تناقش قضايا فكرية ونظرية، إلى قاعدة أعرض تضم بعض الحرفيين وصغار التجار والجنود وتناقش قضايا سياسية آنية.

ويبرز الطابع الجماهيرى لشخصية الإمام محمد عبده فيما يرويه عنه تلميذه الأستاذ عبد القادر المغربى الذى يقول إنه كان أثناء إقامته فى الآستانة يتجول وسط الحى الذى كان يقيم به الغجر فيختلط بهم ويناقشهم ويجعلهم يشعرون بشىء من راحة الحياة. وتبرز قدرته على الإقناع فيما يرويه المغربى من أنه دخل هو ورفاقه على فتاة أوروبية لها مشرب بيرة فى حى الأزبكية بالقاهرة، فحدثها حديثًا طويلاً أسف فيه لأنها تبتذل جمالها وشبابها فى حانة يؤمها أحيانًا أشرار الناس وأوباشهم، وظل يحاور الفتاة حتى انحدرت دموعها على وجنتيها ثم مازال بها حتى استعادت مرحها وانبساطها[٩١].

ولعل هذه القدرة، هى بعض ما تأثر به النديم خلال فترة تلمذته للأفغانى. وإليه ـ وإلى قدراته الفذة فى التعامل مع الجماهير واكتساب ثقتها ـ يعود الفضل

فى تمكن القوى الثورية ـ من أن تلفت نظر أعرض الجماهير وخصوصًا جماهير الفلاحين إلى المهمات السياسية التى كانت تضطلع بها. وكان النديم وفى فترة مبكرة قد تنبه للخطابة كوسيلة تربوية وتثقيفية تمكنه من أن ينقل أفكاره إلى جماهير لا يقرأ معظمها ولا يكتب، ويحتاج إلى من يوضح له المسائل. لذلك حدد «النديم» مبكرًا هدفه بأنه «إقامة المحافل الخطابية لتبحث فى الشئون الوطنية وما آلت إليه البلاد»(٩٢) و «تنبيه الرأى العام وإيقاظ الأفكار الخامدة والاتجاه إلى الحرية بوسيلة إنشاء الجمعيات الخطابية بالقطر كله»(٩٣).

ولم يكن النديم قاصرًا عن إدراك دوره كداعية سياسى، ولذلك فرق بين نوعين من الخطب: خطابات «المحافل» وخطابات «الجحافل». فأما الأولى فهى «للحث على فعل الخير وتوسيع دائرة المعارف والآداب والصنائع». وأما الثانية فهى ضرورية لأن «الجند إذا قويت حدتهم واشتدت حميتهم، لزمهم الواعظ العارف بفنون السياسة، الخبير بأحوال البلاد ليسير معهم فى طريق يحفظ النظام ويسكن الغضب ويخمد ثورة النفوس». وبهذا التحديد يضع النديم أصابعه على قاعدة من أهم قواعد العمل السياسى المنظم، فالاعتماد على عفوية الجماهير مخاطرة ضارة لأن السياسة عمل محسوب بدقة. وهو ما جعله يطمح إلى تثوير خطب المساجد، وكتب ـ بالفعل ـ مقالاً استعرض فيه خطب المساجد فى عصره، ورآها خطبًا مكررة ومعزولة عن الحياة، واقترح أن يعد خطب المساجد أعرف الناس بشئون الحياة، وأقدرهم على التأثير، وأن نشرح الخطب والمواقف السياسية فى وضوح، وتبين الأخطار المحيطة بالأمة فى جلاء(٩٤).

وانطلاقًا من هذا الفهم الصحيح لدوره كداعية، مارس النديم هذا الدور فى فترات مختلفة أولها قبل الثورة، فبدأ منذ يونيو ١٨٧٩ فى إلقاء خطبه فى فناء مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية وفى نفس العام أعلن عن إقامة محفل ثابت للخطابة فى ساحة المدرسة ليلة الجمعة من كل أسبوع، وأصبحت ساحة المدرسة تغص بالوافدين عليها وكان عددهم يزيد على ٥٠٠ مستمع فى كل اجتماع(٩٥).

اهتم النديم خلال تلك الفترة بإعداد جيل من الخطباء وتدريبهم على الخطابة ليكونوا دعاة فى المستقبل، فكون جماعات من التلاميذ يدربهم

«فيتحدثون حول موضوعات تهذيبية واجتماعية» وشملت خطبة الدعوة إلى «فضل الجمعيات والمحافل الخطابية والمجالس الأدبية والصحف السياسية والعلمية وكيف تخلق الشعور الوطنى وتنبه الرأى العام» كما «وازن بين الشرق والغرب وأسباب تأخر الأول وتقدم الثانى فى حديث ظاهره الإصلاح الاجتماعى والثقافى غير أنه محشو بما ينبه الألباب إلى ما وصلت إليه البلاد من سوء الحال». ولم يكن النديم هو خطيب المحفل الوحيد، وإنما انضم إليه أيضًا فى الخطابة «أديب إسحاق» و «أحمد سمير» و «إبراهيم اللقانى» و «أحمد العوام» وغيرهم. كما خطب فى هذه المحافل التلاميذ «مصطفى ماهر» و «أحمد فتحى زغلول» و «واصف سميكة» و «مرقص نبيه».

اقتصرت خطب الفترة الأولى على دعوات اجتماعية وإصلاحية عامة وأخذت خطب الفترة الثانية الطابع السياسى المباشر، بل إنها تتسم بسمة خاصة، تلك هى انفلاتها من أى التزام تنظيمى، وعدم تحددها بإطار الحزب الوطنى أو الحزب العسكرى ـ الذى لم يكن النديم فيما يبدو قد اتصل به بعد ـ ومن الناحية الأخرى فإن النديم ترك فكرة المحفل الخطابى الثابت، ليتجول بنفسه فى القرى والكفور والمدن الصغيرة ينشر دعايته السياسية وسط الفلاحين. وتقع هذه الفترة بين حادث قصر النيل فى فبراير ومظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١. وقد سافر النديم خلالها إلى مدن وقرى كثيرة منها دمياط والرحمانية ودسوق وزفتى والمنصورة وميت غمر. والملاحظة العامة على الأفكار التى نشرها خلال تلك الجولة، إنها متطرفة نوعًا ما، دارت حول أوضاع الاستغلال التى يعانى منها الفلاحون، واتسمت بالدعوة إلى العنف ضد الأغنياء. وخلال جولته تلك تنبه الحزب العسكرى إلى الدور الذى يمكن أن يلعبه النديم فى حشد الجماهير حول مطالبه فتم الاتصال به وضمه إلى الحركة الثورية المنظمة.

التزم النديم ابتداء من تلك الفترة بشعارات سياسية منظمة تعبر عن فكر عناصر ثورية منظمة، فبدأ جولة أخرى على مشارف حركة ٩ سبتمبر لجمع التوقيعات على «المحضر الوطنى». من أنحاء البلاد، يحشد جموع الفلاحين،

«جموع دعوناهم فنبهناهم، بهم اتسع نطاق هذه العصابة وتعددت محافل الخطابة»[٩٦]. وبعد تفجر ثورة ٩ سبتمبر قام النديم بأدوار مهمة كخطيب للثورة ومنظم لدعاياتها. وعقب تشكيل وزارة شريف تقرر نقل الآلايات العسكرية الثلاثة التى شاركت فى مظاهرة ٩ سبتمبر فصحب النديم العسكر فى رحلتهم إلى مواقعهم الجديدة ليقدمهم خطيبًا إلى الجماهير مبرزًا وحدة الشعب والجيش، مؤكدًا على الأهداف الديمقراطية لحركة الجيش وهى «حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد عنهما» متحفظًا بأن «الحرية ليست تتبع الشهوات البهيمية والأغراض الذاتية، وإنما هى معرفة الحقوق والواجبات والسير تحت لواء الإنسانية بالتؤدة والسكينة». ومؤكدًا كذلك على ربط الأهداف التحررية بالهدف الديمقراطى مشيرًا إلى أن حكومات الاستبداد فهمت أن «مساعدة الأجنبى إكرامه وتكثير العطية، وتسليمه أزمة الكثير من أشغالنا، وإذلال الوطنى، وضياع حقه وتركه فى زوايا الإهمال».

وصحب التأكيد على أهداف الثورة التأكيد أيضًا على شعارين سياسيين مهمين، الأول شعار «الوحدة القومية»، إذ أن وحدة قيادة الثورة صورة من صور الوحدة بين مختلف القوى الوطنية إذ «لا تعمر الدنيا إذا لم يترك الخلق العناد، فالأرض تنبت زرعها لحياتنا بالاتحاد»[٩٧]. وفى تركيزه على فكرة الوحدة القومية فإن النديم فى تلك الفترة أيضًا قد صحبها بمقولتين متلازمين لهذه الفكرة. الأولى «السير تحت لواء الإنسانية بالتؤدة والسكينة» والثانية التأكيد على الطابع السلمى للثورة التى حققت أهدافها مع حفظ الأرواح والأعراض»[٩٨]. وبهذا تحددت دعوته الثورية فى إطار محدود، وتنازل عن يعقوبيته وتطرفه، وأكد فى جميع خطبه على الوحدة القومية والبعد عن العنف كشعارين أساسيين لهذه المرحلة.

ولازم النديم عرابى أثناء إقامته مع آلايه بالشرقية يخطب الوفود التى تأتى إليه ويناقش الأعيان والوجهاء الذين يجتمعون كل مساء بمنزله بالشرقية، أو بالقاهرة عقب عودته إليها، مؤكدًا أنه سيستمر فى أداء دوره «لن أغفل عن هذا السعى ولن أبخل بالكلمات أسطرها والخطابات أسيرها فى البلاد حتى تبعث فى الألوف منها روح الإدراك السياسى»[٩٩].

فى المرحلة التالية من مراحل الدعاية السياسية، نشر «النديم» أفكاره حول المسألة الدستورية وشاركه فى الخطابة أثناءها الأستاذ الإمام محمد عبده وإبراهيم اللقانى وأديب إسحاق ومصطفى ماهر وعشرات غيرهم. وذلك فى مجموعة من الاحتفالات الكبيرة أقيمت فى الإسكندرية وفى القاهرة حضرتها مختلف المؤسسات والتجمعات السياسية، بمناسبة صدور الدستور وانتخاب مجلس النواب. وبطبيعة هذه الاحتفالات فإن الدعوة الدستورية والديمقراطية كانت المرتكز الأساسى لأقوال الخطباء الذين كانوا يتحدثون عن «الفرق بين الاستبداد والشورى» وعن «الحرية كحق لكل فرد» و «حق الترشيح والانتخاب لكل مواطن»، كما عولجت عدة مسائل مهمة تتعلق بتصور الخطباء لمستقبل البلاد فى ظل الحكم الدستورى مثل «العلوم والفنون» والمطالبة «بإنشاء بنك أهلى يحمى الأهالى من استغلال المرابين» «وإصلاح طرق التدريس والمناهج وتعميم التعليم». ولقد كان من نتيجة هذا النشاط الدعائى الواسع أن أصبح الحديث فى السياسة العامة يشغل بال الجميع، حتى أن مراسل التيمس نقل عن صديق له قوله أنه أحصى فى صباح يوم واحد ٢٧ مجموعة من المواطنين المصريين تجمعت فى السوق، يتحدثون فى الميزانية أو الوزارة أو التدخل الأجنبى»[١٠٠].

وبلغت الموجة الدعائية قمتها عند تفجر الأزمة وحدوث الانقسام النهائى فى جبهة الثورة نتيجة لقبول الخديو المذكرة المشتركة التى قدمت فى ٢٥ مايو وتضمنت طلب الدول إبعاد زعماء الثورة عن البلاد وأيدت تحرك الأساطيل إلى مياه الإسكندرية. فقد بادر النديم بالسفر فورًا إلى العاصمة الثانية حيث عقد اجتماع ضم أكثر من عشرة آلاف مواطن «خطب فيهم مبينًا خطورة المذكرة على استقلال مصر، مهاجمًا فى وطنيته وكفايته للحكم»[١٠١] وخطب النديم مرة أخرى فى الإسكندرية ليعد الأذهان لاستقبال درويش باشا مندوب السلطان العثمانى. وكان الشعار الذى تسعى القوى الثورية لتحقيقه فى تلك المرحلة هو «المحافظة على السلام فى الداخل حتى لا يتخذ ذريعة للتدخل بحجة حماية الأجانب» وهو ما وضعه النديم موضع التطبيق فى خطبة الأنفوشى المشهورة التى ألقيت فى مؤتمر دعت إليه جمعية المقاصد الخيرية، حيث «اجتمعت مئات غير محصورة»

لفت النديم نظرهم إلى «لزوم السكون إذا كثرت الظنون، والبعد عن مجالس الأجانب حتى تنتهى تلك المصائب» و «حرضهم على لزوم الهدوء وعدم التداخل مع العدو» وبين لهم أن «عرابى أخذ عهدة الأمن على نفسه والخديو يسعى فى عكسه»(١٠٢).

ومنذ تفجر هذه الأزمة أثبت النديم الذى وصف دائمًا بأنه رجل شديد التطرف ملتهب الأعصاب، أنه يستطيع أن يملك أعصابه عند الضرورة لكى يضع قدرته كلها فى خدمة القضية التى يناضل من أجلها وتأكد من مجمل نشاط الثوار أن العقل المنظم للثورة لم يكن عقلاً ارتجاليًا فى مجمله ولم يكن معدوم الخبرة تمامًا. لهذا طرحت قيادة الثورة شعار «المحافظة على السلام الداخلى» والتزم النديم به وعمل على نشره. ويصف الشيخ محمد عبده خطب النديم فى تلك الفترة «بأنها كانت من المسكنات؛ لأنها تدعو الناس إلى عدم الاشتباك فى مشاجرة حتى ولو أسيئت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوروبيين منبهًا إياهم أن تلك هى الطريقة التى يرمى إليها الخصوم لإعطاء الإنجليز حجة يتمكنون بواسطتها من إطلاق النار على الإسكندرية»(١٠٣).

ويبدو وضوح الفكر السياسى لقيادة الثورة فى شعارات استقبال المندوب العثمانى درويش باشا. فقد كانت الثورة ترفض أى تدخل تركى عسكرى فى مصر رغم اقتناعها بأن تركيا يمكن أن تساعد فى صد الخطر الأوروبى الاستعمارى لذلك كلفت النديم بتنظيم استقبال درويش باشا لينقل إليه عبر مظاهرات الجماهير ثلاثة شعارات. الأول: رفض المطالب المقدمة من الدولتين.

والثانى: رفض وجود الأسطول الأوروبى فى المياه المصرية، أما الثالث: فهو إعلان تأييد الشعب للسلطان، وقد برزت قدرة النديم على تنظيم الجماهير فى هذا الاستقبال حيث قام بتنغيم الشعارات تنغيمًا موسيقيًا وكلف مجموعات من الرجال والنساء بترديدها أمام المندوب العثمانى. ويقول بلنت إن النساء كن ينشدن: اللايحة (أى مطالب الدولتين المقدمة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢) فيرد عليهن الرجال: مرفوضة، ثم يشتركون معهن فى ترديد شعار «ردوا الأسطول.. ردوا الأسطول».

وعندما نشبت الحرب انتشر الخطباء فى جميع أنحاء البلاد يشرحون أبعادها ويحشدون الرأى العام حول استمرارها، ويذكر عرابى من هؤلاء الخطباء المشايخ أحمد عبد الغنى وسيد المرصفى ومحمد أبو الفضل ومحمد فتح الله وعلى المليجى ومحمود إبراهيم وحميده الدمنهورى وأحمد سيف البارى فضلاً عن النديم.

ونلاحظ من الموجز العام للخطب والقصائد التى حفظها لنا التاريخ مما ألقى فى تلك الفترة ما يلى[١٠٤].

- أنها كانت تلقى فى أماكن متعددة، وبخاصة فى المساجد والمحافل العامة المختلفة. وفى أغلب مدن القطر وقراه تقريبًا. وخاصة القرى المحيطة بجبهات القتال الشمالية والإسكندرية والشرقية (قناة السويس)، كما أنها كانت تلقى أيضًا فى معسكرات الجيش لرفع الروح المعنوية للجنود.
- أن الخط العام لها هو كشف الخطر الاستعمارى وبخاصة الإنجليزى الذى يأتى من قوم «طاشت عقولهم، فلم يحسنوا الضروريات، فسأموا بسوق أموالنا وديارنا نفيسها وساقوا إلينا من زيف المعلومات خسيسها» و أنهم «لما صحت أبدانهم وعمرت أوطانهم لم يقنعوا بذلك بل طلبوا التصرف فينا تصرف المالك، فهم جاءوا محاربين، يريدون سلب الأموال وهتك الحرم، يصطادون بشباكهم الأوطان من غير قتال أو دفاع».
- وصحب الهجوم على الاستعمار، هجوم على العناصر الخائنة التى انضمت إليه على رأسها الخديو. فهؤلاء كانوا «فى تشويش الأمة أول سبب» وهم الذين «طغوا وبغوا فحق عليهم المثل السائر: وعلى الباغى تدور الدوائر» وقد «حكموا بالبنود والقوانين فعظم البلاء واشتد، وزاد الكرب واحتد»، والعدو قد استعان - كما قال النديم مخاطبًا الشعب - «على أغراضه بخديويكم الذى باع الأمة إرضاءً للإنجليز وجعل بلاد الإسلام مقابل حماية الإنجليز له».
- أن سمة دينية واضحة كانت تغلف الدعوة الثورية، فاعتمد الدعاة على الحس الدينى، فأحدهم يتمنى أن يكون أحمد عرابى هو المشار إليه فى

الحديث الدينى الشريف الذى يقول «يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها» وأن عليه تقع مهمة «قتل البدع التى اسود القطر بظلماتها ويخفض بلاء الظلم بأرجائها وحاشى أن يجعل الله ديار أهل بيت نبيه فى ذمة كافرين»، وثمة تكرار وإلحاح فى دعوة المواطنين لأن يكونوا «لدين الله من المنتصرين، فيفوزوا برضا المولى اللطيف الخبير» وأن يحاربوا «أعداء الله».

- أن هذه الدعاية كلها كانت تنتهى بدعوة الجماهير للمشاركة فى الحرب «قوموا لمحاربة أعداء الله وأعدائكم الطغاة البغاة وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة فالجهاد فرض الآن علينا كلنا واجب، لدخول الأعداء فى بلادنا محاربين فمن أتى بواجب الجهاد أحرز فضله ومن تطوع خيرًا فهو خير له. فالسعيد من سارع إلى اغتنام الأجر من الله العلى الكبير»[١٠٥]. وتبلور هذا الخط بوضوح عند النديم الذى خاطب الجماهير «لستم القائمين بالواجبات ولا حياة لأراضيكم وبلادكم إن تقاعدتم عن حرب الإنجليز الخائنين» وأكد أنه «ليس من قعد عن نصر الله كمن جاهد فى سبيل الله». ودعا المواطنين إلى الحرب «فإنما آجال الناس محدودة، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فاخرجوا لحرب عدوكم ولا تخشوا الموت فلكل أجل كتاب»[١٠٦].

لم تكن الخطب الوسيلة الوحيدة للدعاية السياسية، إذ صحبتها وسائل أخرى، تتجاوز خبرة «التلقين» التى لا تقدم الخطابة فى معظم الأحوال خبرة سواها، إلى تحقيق التحريك، كخبرة سياسية متقدمة، ومن هذه الوسائل المطالبات الجماعية، وكان أولها حركة جمع التوقيعات على المحضر الوطنى وقد أشار بها النديم، وبدأت فى الشهور السابقة على ثورة ٩ سبتمبر؛ حيث وجه عرابى منشورًا إلى الجماهير أحيطت علمًا بواسطته بانتقادات العناصر الثورية على وزارة رياض باشا. والحق بهذا المنشور طلب كان على المواطنين أن يوقعوا عليه بتوكيل عرابى عن الأمة فى كل ما يتعلق بأحوال البلاد. وقد قام النديم بتوزيع هذا المنشور فى جميع أنحاء البلاد داعيًا الناس إلى نصرة الثورة جامعًا التوقيعات على العرائض، التى اتخذها عرابى بعد ذلك دليلاً على إنابة الأمة له.

وقد تكررت هذه العرائض بعد أزمة المذكرة الثنائية فى مايو ١٨٨٢؛ حيث وقع ٩٠ ألفًا من الأعيان والفلاحين عرائض قدموها إلى درويش باشا يطلبون فيها رفض مذكرة أوروبا وإبقاء عرابى وعزل الخديو.

وكانت هناك غير هذا وسائل أخرى للدعوة الثورية بعضها قديم من أيام يعقوب بن صنوع - وبعضها حديث على عهد النديم، تلك هى استخدام المسرح كوسيلة للدعوة الثورية، فقد ألف النديم تمثيلية باسم «الوطن» وأخرى باسم «التوفيق» وقام بتمثيلهما مع طلبة مدرسته، وحوادثهما «تشف عن أسف شديد على تقهقر مصر وما يحدث فيها من خلل وسوء تدبير وفيهما دعوة إلى مقاومة الاستسلام للرقابة الأجنبية المسيطرة على أجهزة الحكم»[١٠٧].

كذلك اتبعت الثورة أسلوب المواكب الجماعية والمظاهرات فعندما عرضت الوزارة على شريف باشا بعد ثورة ٩ سبتمبر وتحفظ فى قبولها اتجه أكثر من «ألفى عمده فى ذلك اليوم وألحوا على شريف باشا بقبول الرئاسة»[١٠٨]. وفى أثناء أزمة مذكرة مايو ١٨٨٢ «خرج علماء الأزهر وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين ومندوبو المدارس والمعاهد وفريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا إلى قصر الخديو وطلبوا رفض المذكرة وعودة عرابى»[١٠٩]. وكذلك فإن حركة التوقيع على محاضر عزل الخديو وتنصيب حليم باشا مكانه كانت من أوسع حركات المطالبات فى تاريخ الثورة العرابية.

(جـ) المنظمات الجماهيرية

ومع كل المجهودات السابقة فى الحشد والتنظيم، نلاحظ نقصًا خطيرًا فى النشاط الذى يأخذ صفة المنظمات الجماهيرية. ولولا النديم لما تنبهت القوى الثورية أصلاً لهذا الجانب المهم. لم تكن الطبقات والفئات الاجتماعية فى مصر قد تبلورت بعد بحيث تصف نفسها فى منظمات جماهيرية اقتصادية أو اجتماعية بل إن مختلف التجمعات لم تأخذ أشكالاً تنظيمية، وإن ظهر داخلها بعد نشوب الثورة عناصر ثورية قيادية. وبسبب ضعف الطبقات الشعبية فقد اقتصرت المنظمات الجماهيرية فى تلك المرحلة على منظمات تعليمية وثقافية ذات طابع خيرى وإصلاحى فى الأساس.

ومن أوائل تلك المنظمات تجمعات المثقفين المصريين فيما عرف بالجمعيات الأدبية والعلمية. وقد أنشأ أول هذه التجمعات «يعقوب صنوع» باسم «محفل التقدم»، ثم أنشأ أخرى باسم «محفل محبى العلم» وانتخب لهما رئيسًا، ويعتبر البعض أن هاتين الجمعتين هما نواة الحزب الوطنى القديم.

ومن المعلومات القليلة المتوفرة عن الجمعيتين نلاحظ أنهما كانتا ـ فيما يبدو ـ وثيقتى الصلة بالحركة الماسونية، وهو ما يظهر من اسميهما ومن طبيعة الموضوعات التى كانت تلقى فيهما إذ «كان الخطباء جميعًا فى محاضراتهم يدعون للحكمة والإخاء بين الشعوب دون تمييز عنصرى أو دينى». كما أن الاجتماعات كانت تضم «مسلمين ونصارى ويهود» وأسهم فيها «شيوخ الأزهر وأعلام الدينيين الآخرين». كما أن الجمعيتان كانتا تجمعًا لمختلف فئات المثقفين إذ «أقبل عليهما طلبة الأزهر وكبار ضباط الجيش المصرى» واهتم هذا التجمع بصفة أساسية «بنشر مبادئ الحرية الأوروبية عامة والفرنسية خاصة» إذ كان «تاريخ فرنسا وآدابها من الموضوعات الرئيسية للمحاضرات» مما ضايق الإنجليز فدسوا للجمعيتين لدى الخديو واتهموهما بأنهما مركزان للثورة، فمنع التلاميذ والعلماء من حضور اجتماعات الجمعيتين وهكذا أغلقتا أبوابهما فى سنة ١٨٧٤(١١٠).

وعندما دخل النديم مجال إنشاء المنظمات الجماهيرية أضفى عليها من طابعه الراديكالى الكثير، وقد أنشأ أول هذه المنظمات فى أبريل سنة ١٨٧٩ باسم الجمعية الخيرية الإسلامية وحدد أهدافها بالتعاون على فتح مدارس للبنين والبنات لجميع أبناء الشعب بالمجان للفقراء وبمصروفات قليلة للقادرين وتقديم المعونات المالية للفقراء من أهل الإسكندرية. وكان الجانب الثقافى فى نشاط هذه الجمعيات يتمثل عقد ندوات أسبوعية ليتباحثوا فى العلوم الدينية والمعارف وليزودوا بما يبعث الغيرة الوطنية فى قلوبهم ويحببهم فى جنسيتهم المصرية. وكان نشاط الجمعية يحقق هدفين أولهما: نشر التعليم القومى الوطنى، والثانى: تنبيه الرأى العام وإيقاظ الأفكار الخامدة والاتجاه إلى الحرية بوسيلة إنشاء الجمعيات والمحافل الخطابية.

ودعا النديم ـ أيضًا الأقباط ـ إلى إنشاء «الجمعية الخيرية القبطية» فاستجابوا لدعوته، ثم أنشأ فى القاهرة جمعية ثالثة هى «جمعية المقاصد الخيرية». وتألفت جمعيات بدمنهور وميت غمر والمنصورة وشبراخيت وغيرها من البلاد، ثم أنشأ النديم بعد ذلك «جمعية التوفيق الخيرى»، ثم «جمعية الأحرار السودانيين» التى أشرنا إلى طبيعة دورها فى فصل سابق.

تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى

وصف عبد الله النديم فى مقال له، الانطباع الذى تركه فى نفسه حائزو السلطة الإدارية، فقال إن الخديو إسماعيل كان «لا يرفع إلا الأرازل ولا يقرب إلا الأسافل» وأنه أرسل إلى الأنحاء «كل صخرى الفؤاد وحشى الخلاق، وفى الأصل، ردىء المنبت سيئ التربية، خبيث الطبع، لا يرعى حرمة للإنسانية ولا حقا للدين ولا ذمة للأخلاق»[111] وبهذا لخص النديم طبيعة جهاز الدولة الرجعى الذى كان على الثورة أن تواجهه، لتتزع السلطة من براثنه.

وتختلف مشكلة الدولة فى الثورات البرجوازية التقليدية، إلى حد ما عن مشكلة الدولة فى مصر، وفى البلاد التى تتشابه معها فى ظروف النمو. فقد أنشأت البرجوازيات الأوروبية التقليدية، جهاز دولتها المركزية على أنقاض التفتت الإقطاعى، وحاولت فى البداية إلا تتدخل فى حياة الناس إلا فى أضيق الحدود. وحرص منظرو البرجوازية على التأكيد بأن الدولة يجب أن تقصر وظيفتها على مهمتين «الأمن الداخلى والدفاع القومى»، أما المؤسسات الأخرى «التعليم والاقتصاد والخدمة الاجتماعية والعامة والزراعة.. إلخ» فيجب أن تظل فى يد تنظيمات أو تجمعات أهلية أو اختيارية. ورغم أن مطامح منظرى البرجوازية لم تتحقق، فقد كانت هناك دائمًا محاولة لتحقيقها.

لقد عرفت مصر لعهود طويلة درجة من المركزية ـ حتى فى ظل النظام الإقطاعى ـ لم تعرفها الدولة البرجوازية، وهو ما يعود فى جوهره إلى ما سماه «ماركس» بالإقطاع الشرقى، حيث فرض أسلوب الرى الصناعى درجة من تدخل الدولة، تزايدت حتى عرفت مصر سلطة عريقة فى مركزيتها، انتهت مع ظهور

الإقطاع العسكرى وتضخمه فى العصر التركى المملوكى بالذات إلى سلطة طاغية، وإلى جهاز دولة يملك موروثات تقليدية.

وبينما يعود إلى محمد على الفضل فى إعادة تنظيم جهاز الدولة فى صورة حديثة، فعليه أيضًا تقع مسئولية إحكام القبضة الحديدية لهذا الجهاز على كل ما يجرى فى مصر. فقبل حكمه كانت الفوضى الضاربة أطنابها فى أنحاء مصر قد خففت قليلاً من السلطة المركزية ولكنه - بطبيعة حكمه الشخصى - لم يعد للسلطة المركزية مكانتها فحسب ولكنه دعمها بحكم بوليسى باطش، وبتدخل ذاتى وشخصى فى كل المسائل، وأى مراجعة سريعة لوثائق الحكم فى هذه الفترة تدل على أن أبسط وأتفه تفاصيل الحياة العامة فى مصر كانت تعرض عليه»(١١٢).

لقد أحيا محمد على وعمق الطابع الاليجاركى للسلطة فى مصر، فحصرت فى أيد محدودة، يمارس الواحد منها أدوارًا سياسية وإدارية وعسكرية متعددة، واندمجت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى وحدة، وضعت كلها فى أيد قليلة، بل كان هذا العدد القليل غريبًا فى جنسيته عن الوطن، إذ كانت السلطة فى كل مؤسسات الدولة تقريبًا فى يد العناصر الجركسية والتركية.

وفى عصر محمد على وخلفائه، تطورت الأمور على النحو التالى:

- فمع استمرار السلطة الشخصية كلافتة للمرحلة، حدثت عدة تفتتات هنا وهناك. وإلى درجة ما، فإن مصر بدأت تعرف تدريجيًا شكلاً من أشكال الفصل بين السلطات. وبينما كان القضاء يتمتع بنوع من الاستقلال فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية كانتا أقل انفصالاً. وجمع بينهما الوالى - أو الخديو - فى يده وبينما كان التشريع السائد ينبثق أصلاً من الشريعة الإسلامية، فإن الدولة لم تكن «ثيوقراطية» مطلقة، وذلك بطبيعة التطورات الاجتماعية والفكرية ذاتها.
- ومارس جهاز الدولة فى مصر سلطة القهر الطبقى على مستويين.

الأول: قهر المستغلين لمصلحة الذين يستغلونهم، والثانى: أعم من ذلك وأكبر، هو مستوى الاضطهاد القومى أو العرقى. ذلك أن جهاز الدولة كان محتكرًا لعناصر غريبة عن المصريين، تفخر بطبيعتها الحربية، وتشعر بالاستعلاء على الأهالى وخاصة أنها تفردت بمهمة القتال طوال خمسة قرون، بينما اكتفى المصريون ـ بتعبير الدكتور حسين فوزى ـ بصنع الحضارة. وهو ما جعلها تستثير التناقض الحاد مع الشعب المصرى. وأصبح التناقض القومى جزءًا من مجموعة التناقضات الاجتماعية التى يحفل بها المجتمع المصرى، ولم يكن هذا التناقض مفصولاً عن أرضيته الاجتماعية، وبرغم أن الاضطهاد القومى أو الدينى ـ من الأكثرية للأقلية أو العكس ـ يمكن أن يشكل وجهًا من أوجه التناقض مع أى مجتمع، فإن درجة هذا التناقض تظل فى إطار ما يسمى «بالاختلاف» أو «التناقض غير الحاد» حتى تغذيها تناقضات اجتماعية أساسية. إذ ذاك تصبح إحدى العوامل المهمة لتحريك التناقض الاجتماعى. ومع تزايد التدخل الأجنبى الأوروبى فى الشئون المصرية دخل الأجانب إلى هذه الخريطة المعقدة، إذ انضموا إلى الفئات الحائزة للسلطة والمدعمة لجهاز القهر الطبقى.

• أدى انهيار وتفكك نظام «محمد على» إلى تغيرات تدريجية فى شكل السلطة، تمثلت فى إعطاء المصريين الفرصة للمشاركة فيها. وهو ما يعود الفضل فيه إلى سعيد، الذى وجه منشورًا إلى أحكام الأقاليم، قال فيه «لقد سنح لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم فى الأمور الدينية والمدنية من عمد أبناء العرب بنواحى المديريات مع أبناء الترك على سبيل التجربة، وإبراز ما انطووا عليه من الثمرات المقصودة بالذات أو ضدها، وهناك يكون الإقدام على تقديمهم أو بتعيين تأخرهم عن براهين واضحة، فابتدأنا بنصيب اثنين من عمد نواحى مديرية المنيا وبنى مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعًا للتجربة. وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العمد حكام إخطاط. والآن تعلقت إرادتنا أن يكون حصول ذلك بسائر الأقاليم فأصدرنا أوامرنا إلى المديرين عمومًا، وهذا إليكم لتنتخبوا من عمد أبناء العرب المجربين الأطوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يليق بالتقدم لمناصب الحكومة وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على

الثلث منهم، بأن يكون اثنان نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب، كما أن حكام الاخطاط يكون منهم ثلاث من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب وقبل أن ترتبوهم اعرضوا علينا بيان أسمائهم وأسماء بلادهم وأقسامهم وأخطاطهم»(١١٢).

ولعل هذه التجربة هى أول محاولة حديثة لإشراك عناصر مصرية فى جهاز السلطة وفى شريحة من أهم شرائحه وهى جهاز السلطة فى الريف، وإن كنا نلاحظ أن محاولة سعيد يشوبها التحفظ الشديد، ولكن العناصر المصرية أثبتت صلاحيتها للقيام بهذا الدور.

وإلى سعيد أيضًا، يعود الفضل فى إفساح المجال أمام العناصر المصرية فى الجيش فهو الذى اتجه إلى تجنيد أبناء عمد ومشايخ البلاد، ففتح الطريق أمام أكثر العناصر المصرية نشاطاً وفاعلية اجتماعية، لكى تنتظم فى كيان ذى طبيعة خاصة هو الجيش، وإليه أيضًا يعود الفضل فى فتح باب الترقية إلى المناصب القيادية العليا فى الجيش أمام العناصر المصرية.

وبذلك ألقى بذور الصراع الذى سينشب فى المستقبل القريب بين هذه القيادات وبين العناصر التركية المملوكية التى كانت تحوز السلطة.

على أن هذا لم يكن كل ما حدث، فالحقيقة أن تغيرات أعمق، لحق طبيعة السلطة فى المجتمع المصرى، كان أهمها أن شكلاً جنينيًا من أشكال الفصل بين السلطات كان يتبلور آنذاك فالسلطة القضائية بدأت تطل برأسها فى حكم إسماعيل، بإنشاء مجالس الأحكام، والسلطة التشريعية أطلت هى الأخرى خلال عهده بتشكيل مجلس شورى النواب فى سنة ١٨٦٦. ومن السذاجة أن نتصور أن مثل تلك الإجراءات لم تزد عن كونها نوع من «الوجاهة السياسية». فالسلطة ليست «لعبة» وأى تغير فيها، وبخاصة إذا كان ذا تأثير جذرى، يعبر عن تطورات اجتماعية عميقة قد تحتاج إلى مجهود للتوصل إليها، لا يبرر التقاعس عنه أو عدم القدرة عليه، إهمال خطورة الظاهرة أو التقليل من شأنها. إن إسماعيل الذى كان واعيًا بما يفعله، قد عبر عن هذا الوعى فى قوله لمراسل «التيمس» أن

تجاهل الشعور الوطنى المصرى ومقاومته، سيجعل وجود الأجانب فى مصر مسألة تحتاج لاستمرارها إلى القوة والعنف والإرهاق[١١٤]. وهو دليل على إدراك الوالى الأوتقراطى، بأن حركة قومية بدأت بشائرها.

- ومع أن قضية السلطة ليست «مشكلة البيروقراطية» كما قد يتصور البعض، فإن هذه المشكلة هى أحد وجوهها بلا شك. إن مقولة «السلطة» مقولة سياسية، تحتاج لتحقيقها «لثورة طبقية»، جوهرها تحطيم جهاز الدولة الرجعى وإحلال جهاز ثورى محله، بينما تعتبر «مشكلة البيروقراطية» مقولة فنية فى علوم الإدارة، تحتاج إلى عمل إصلاحى لضمان أحكام حركتها لتؤدى الدور المستهدف منها والبيروقراطية بهذا المفهوم هى أحد وجوه مسألة السلطة. ويبرز هذا الوجه إذا ما تأملنا حقيقة تقول: «إن عجلة التطور من المجتمع التقليدى الزراعى إلى المجتمع الحضرى المدنى بطيئة لدرجة كبيرة، ومن ثم كانت الإدارة فى مصر إدارة تقليدية اتخذت فيها «القرصنة البيروقراطية» شبح السيد لشعب مغلوب على أمره، شبح رجل البوليس الظالم».

وفى عهد إسماعيل، كما فى العهد الحاضر، تميز أعضاء هذا الجهاز البيروقراطى بصفات سيكلوجية خاصة، فالرئيس الإدارى ذو روح دكتاتورية، والموظفون ـ عمومًا ـ يتسمون «بالميوعة والقدرة على التلون والتكيف وفقًا لهوى الحاكم، أيًا كان سواء فرعونيًا فى مصر القديمة أو مملوكًا أو تركيًا. وأصبحت الدوافع النفسية المحركة لاتجاهات الموظفين السلوكية تتركز فى المحافظة على الوظيفة كمورد رزق و وسيلة إلى الترقى إلى الدرجات المسموح بها لهم أو انتهاز الفرص وتركيز الجاه فى أيديهم مما يساعد على جمع المال والثراء على حساب الوظيفة» وتميزت البيروقراطية المصرية إلى هذا «بسيكلوجية القبيلة» وبخاصة فى الريف؛ حيث الاعتماد الأساسى «على الركود وعدم الرغبة فى التغيير. وعلى القرابات والعصبية والبيئية وعلى العادات والتقاليد التى هى فى الواقع أقوى فى حكمها للسلوك من القانون» وهو ما جعل ممثلى السلطة فى القرية يستغلون «ضعف ثقة المواطنين بأنفسهم وجهلهم وعزلتهم وعدم قدرتهم على الاتصال

بالحكومة المركزية. «لممارسة الظلم الاجتماعى والسياسى» ومن هنا كانت البيروقراطية المصرية، أشبه ما تكون «بالقرصنة التى تتسم بالجهل والظلم والأوتوقراطية»[١١٥]. ولهذا أطلت البيروقراطية برأسها كواحدة من التحديات التى تواجه قوى الثورة، تحتاج إلى مجهود جاد لمواجهتها.

على أن هذا كله لم ينف الحقيقة القائلة بأن هياكل جنينية لسلطات منفصلة قد ظهرت على خريطة السلطة فى مصر، ومن هنا فإن تعميق هذه الهياكل كان دور الفئات الاجتماعية الجديدة التى أظهرت هذه الهياكل تدريجيًا مع نموها، وبمعنى آخر، فإن الثورة العرابية باعتبارها إحدى محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها، طرحت قضية السلطة باعتبارها جزءًا من مطامح هذه البرجوازية لتثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى ليكون فى خدمة أهدافها ومصالحها. كانت تلك المهمة أكثر المهمات الثورية إلحاحًا وخطورة على قيادة الثورة وحزبها. وثمة مؤشرات على محاولات للوعى بالمشكلة وإدراك الدور، فقد عبر عرابى عن فهمه لتلك المهمة فى بداية حركته، إذ قال فى خطبة له قبل حركة ٩ سبتمبر «إن بعض المتوظفين قد تعلموا وتخرجوا فى مدرسة الاستبداد، ولذلك يجب أن يوظف موظفون مصريون من أولاد العرب عوضًا عنهم، وهذا القول مناف لما هو حاصل فإنه لا يوجد فى الوزارة ـ يقصد وزارة رياض ـ سوى وزيرين مصريين» وفى كثير من خطبه التالية حمل بشدة على توظيف الأوروبيين فى الحكومة[١١٦].

وهكذا تصاعد وعى قيادة الثورة بمسألة السلطة، من مجرد إنصاف فئة من فئات المجتمع فحسب، ليطرحها فى أبعادها السياسية الكاملة، باعتبارها قضية جهاز الدولة، والمستوظفين «الذين تربوا فى مدرسة الاستبداد» مشتبكة بكل تفاصيل الإدارة، ومشكلات البيروقراطية وتسلل العناصر الأوروبية إلى المراكز الحساسة فى عصب السلطة.

وبنشوب الثورة، بدأت ـ فى حدود وعيها ـ تخطط لتثوير جهاز السلطة الاستبدادى والرجعى، وكان هذا يعنى عدة إجراءات أساسية:

- **أولها:** تطهير الجيش من العناصر التركية والجركسية وبخاصة القيادات العليا فيه، وهى خطوة طبيعية - باعتبار أن الجيش كان طليعة النضال الوطنى والقومى، وباعتبار أنه أخطر المؤسسات الرجعية؛ لأنه قوة القهر الطبقى المسلحة.
- تعميق الهياكل التى ظهرت كأساس للفصل بين السلطات، بحيث تتوزع السلطة، وتتحول من سلطة شخصية يقوم بها أفراد بصفتهم تلك، إلى سلطة موضوعية تقوم بها مؤسسات ثابتة: الخديو يملك ولا يحكم. والوزارة مسئولة عن السلطة التنفيذية، والمجلس التشريعى يمارس دور الرقابة والتشريع، والقضاء يطبق القوانين.
- تمصير السلطة التنفيذية، بإحلال المصريين محل الأوروبيين فى وظائفهم والبدء فى ذلك بتقليل مرتبات الأوروبيين، وإلزامهم حدهم كسلطة خاضعة للمصلحة المصرية، وليست فوقها، وبمعنى آخر، تحويل الموظفين الأوروبيين إلى «موظفين» بكل ما تعنيه الكلمة، والقضاء على الأدوار الأخرى التى كانوا يلعبونها فى جهاز السلطة.
- إنشاء مؤسسات ثورية تواجه متطلبات الحرب، عندما فرضت الظروف ذلك على قيادة الثورة.

على أن الصراعات والانشقاقات التى تعرضت لها جبهة الثورة، ألقت بظلها على تلك الإجراءات فمنعت بعضها من أن تتحقق وأجلت بعضها الآخر أو حققته بشكل غير متكامل، كما أن بعض القصور فى فهم هذه المسائل كان يحول دون التطبيق السليم والصحيح للأهداف السابقة، فكيف عالجت الثورة هذه القضية.

(أ) نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش

إذا كان الجيش هو جهاز القمع الطبقى الرئيسى، وهو الذى يحتاج إلى أضخم المجهودات من قوى الثورة لتحطيمه وبناء جيش ثورى جديد، فإن تفجرالثورة فى داخله يوفر على القرى الثورية مجهودًا ضخمًا كانت ستبذله لإرساء سلطتها الثورية وما يكبد أعداءها مجهودًا ضخمًا فى محاولة إجهاضها.

وقد أدت حركة أول فبراير إلى تحويل الجيش إلى مؤسسة شبه سياسية نتيجة تدخله فى السياسة العامة ورفعه مطالب انتهت بعزل عثمان رفقى وزير الحربية الجركسى وتمصير القيادة العليا للقوات المسلحة، ثم قدمت ثورة ٩ سبتمبر مطالب سياسية مباشرة، أصبح معها الجيش، مؤسسة سياسية فعلية. إذ ذاك بدأت تتبلور نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش:

- النظرة الأولى تقليدية ترى الجيش، حامى الطبقة السائدة وتحاول أن تقصر وظيفته فى هذه الحدود، وهو ما عبر عنه الخديو توفيق فى خطاب ألقاه فى احتفال أقيم فى ١٢ فبراير ١٨٨١ عقب الهجوم على قصر النيل وحضره جميع الضباط الكبار فى الجيش، وفى هذا الخطاب أعلن الخديو أسفه لما حدث فى أول فبراير، وعفوه عنه، ثم أكد للضباط أنه «يلزمكم أن تشتغلوا من الآن فصاعدا بشىء خارج عن حدود وظائفكم» ذلك أن «العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية والامتثال لولى أمرهم». وأن أكمل الصفات العسكرية هى «الاستقامة والامتثال فى كل الأمور والأحوال»[١١٧]. وكرر رياض باشا ـ رئيس الوزراء إذ ذاك ـ هذه الأفكار، فقد خاطب الضباط قائلاً: «أنتم روح الضبط والربط وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة، فإذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر إليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوبًا كما أخذتم مالكم أن تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا. فعليكم أن تكونوا دائمًا على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة»[١١٨].

ولم تكف حتى أكثر القوى الرجعية ذكاء، من تكرار هذه النغمة محاولة إبقاء الجيش فى إطار حركتها المحدودة، وهو ما يتمثل فى خطة شريف ـ ممثل الأرستقراطية الزراعية ـ الذى رفض تشكيل الوزارة عبر ثورة ٩ سبتمبر، قبل الحصول على تأكيدات من الجيش بعدم التدخل فى السياسة. وقد عبر لعرابى عن مخاوفه من الدور السياسى للجيش فى قوله: «إن كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومى فيها وهذا

وذاك لا يأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية» لذلك أوصى الضباط «بملاحظة الدقة فى الضبط والربط؛ لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس قواها واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية فقوموا بأداء واجباتها الشريفة»[119]. وقد ظل مترددًا فى قبول الوزارة حتى حصل على ضمان من الأعيان وقع عليه ١٥٠٠ من عمد البلاد وأعيانها أظهروا فيها «صداقتهم التامة وخلوص نية الجيش» وضمنوا له «صدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها الانقياد لأوامره» وهو ما أكده أيضًا «سلطان باشا» فى خطبته أمام شريف، إذ صرح أن الأعيان «متكلفون بالجيوش المصرية الذين هم فى الحقيقة أبناؤهم وإخوانهم»[120].

ويتحدد جوهر هذه النظرة فى السؤال الذى وجهه إسماعيل أيوب باشا رئيس قومسيون التحقيق إلى أحمد عرابى بعد فشل الثورة، فقد قال له، «بدلاً من قيامكم بأداء وظيفتكم التى هى حفظ الذات العلية، هددتموها بالأسلحة التى أعطيت لكم لأجل حفظ تلك الذات السنية وحفظ الحكومة المصرية»[121].

ومن الطبيعى ـ مع تشدد أصحاب النظرة الأخرى ـ أن تحاول العناصر الرجعية إحداث انقلاب فى الجيش يبقى له طابعه كجهاز للقهر، وتخرجه من العمل السياسى. ولهذا فقد اتجهت هذه العناصر للتحالف مع عناصر أخرى داخل الجيش لعزل القيادة الثورية وتخريب الصلة بين هذه القيادة وبين قواعدها فى الجيش. وارتكزت المحاولة على إحداث تحالف بين القيادات الجركسية والتركية وبين عناصر من صف الضباط والجنود، وكانت أول هذه المحاولات فى مارس ١٨٨١؛ حيث شرع تسعة من صف الضباط منهم باشجاويش تركى فى كتابة عريضة للخديو، يؤكدون فيها «أنهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى إليه رؤساؤهم الضباط من حركة أول فبراير. وأنهم لا يرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم وأنه إذا نقل أى واحد منهم إلى أى جهة فلا يعارضون أمرًا من الأوامر التى تصدر بذلك».

وتكررت المحاولة بعد ذلك بقليل عندما حاول أحد الضباط المستودعين إغراء بعض صف الضباط وعساكر آلاى طرة بقيادتهم، ثم حاول عدد من صغار الضباط غير المصريين القيام بحركة مشابهة. ويلاحظ أن وراء هذه المحاولات

عدد من القيادات الجركسية وعدد من المتصلين بالسراى، وكرد فعل لمحاولة القوى الثورية إيقاف هذا العمل التخريبى، تدخلت السراى وعزلت محمود سامى البارودى الذى اختاره الضباط لوزارة الحربية بعد حركة أول فبراير، وعينت داود يكن صهر الخديو بدلاً منه، ونشرت جوًا من الإرهاب البوليسى، وعينت محافظًا للقاهرة كلف باتخاذ إجراءات أمن مشددة تستهدف إيقاف التحرك السياسى داخل الجيش. فمنعت بتاتًا اجتماعات الضباط فى المنازل أو فى أحياء المدينة وأنذرتهم بأن وجود اثنين أو أكثر مجتمعين فى المدينة سيؤدى إلى اعتقالهم وهو ما أدى إلى حركة ٩ سبتمبر ١٨٨٢.

- وفى مواجهة هذه النظرة الرجعية لدور الجيش، قدم الثوار رؤيتهم لمهمة الجيش، ففى رد عرابى على خطاب رياض الذى طالب الضباط فيه بطاعة ولى الأمر حرص على التأكيد بأنه وزملاءه «يريدون الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة، وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلاً. وفى رده على خطبة شريف فإنه مع تعهده باحترام النظام، واعترافه بوظيفة الجيش وواجباته التى من أعظمها «حفظ البلاد ومن فيها» تحفظ بأن الجيش مع استعداده لتنفيذ القوانين والأوامر فإنه يأمل أن تكون هذه وتلك «فى خير وقاضية بإصلاح شئون البلاد» كما لم يتنازل عما أسماه «حقوقًا معلومة للجيش يمنحها له القانون»[١٢٢]. ويرجو أن ينالها على يد الوزارة.

بلور عرابى فكرته بعد ذلك فى حديث له مع بلنت، أدلى به فى فبراير ١٨٨٢، إذ قال «إن الجيش هو القوة الواقفة الآن بين مصر وحكامها الأتراك الذين لا يحجمون عن تجديد مظالم إسماعيل فى أى وقت إذا لاحت لهم فرصة. مع أن المراقبة الأوروبية تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون، إلا أنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة» وأضاف عرابى: «لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب، ونحن نؤيدهم - أى النواب - حتى لا يخدعوا ولا يضغط عليهم بالقوة، ومتى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهى مهمتنا نحن الجنود، ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون إسكات صوته»[١٢٣].

عبرت المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطنى عن الرؤية نفسها لمهمة الجيش فأشارت إلى مجلس النواب التركى الذى أكره على الصمت قالت إن الوطنيين المصريين «فوضوا أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد، وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو. وليس فى عزمهم إبقاء الحال على ما هى عليه، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة، وأن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس. فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها».

وفى مواجهة محاولات التآمر، اتجهت قيادة الثورة إلى تمصير قيادات الجيش العليا وتطهيره من القيادات غير المخلصة أو المشكوك فى ولائها. فبدأت بتطهير الآلايات الثلاثة التى قادت حركة فبراير من العناصر المترددة أو التى رفضت الاشتراك فى الثورة، ثم تمكنت من تحريك المطالبات بعزل بعض قواد الآلايات الذين لم تثق الثورة فى موقفهم. فعزل قائد آلاى القلعة بناءً على طلب تقدم به ضباط الآلاى، وعين بدلاً منه أحد القواد الذين تثق بهم قيادة الثورة كما عزل قائد آلاى الطوبجية بحركة مشابهة.

وتمت المحاولات - وكانت محدودة فى البداية - بعمل سياسى ديمقراطى بين صفوف الجيش، إذ كانت العناصر الثورية فيه تجمع الضباط حولها وتتقدم بعرائض وطلبات جماعية إلى الوزارة تطلب استبدال قواد الآلايات بغيرهم وهو أسلوب غاية فى الذكاء كما يدل على تقدم - حتى بالنسبة لعصرنا - فى تطبيق مبدأ مقرطة السلطة. وبنفس هذه الوسائل رفضت التعليمات الخاصة بمنع اجتماعات الضباط. وردها أمراء الآلايات إلى وزارة الحربية لأنها - بتعبير عرابى - «مهينة للشرف العسكرى».

ولم تغفل قيادة الثورة الإصلاحات التقليدية فطورت التشريعات والقوانين التى تحكم العمل بالجيش، وصدر قانون جديد للمرتبات سبق أن أشرنا إلى ما يتضمنه،

كما صدرت قوانين أخرى لتنظيم الإجازات العسكرية البرية والبحرية وتسوية أوضاع الضباط المحالين إلى الاستيداع. وتنظيم التعليم فى المدارس الحربية.

وبتولى عرابى لمنصب وزير الحربية فى وزارة البارودى، نشرت السلطة الثورية ظلها تمامًا على الجيش. وقد بدأ عرابى عمله فى تثوير الجيش بإجراء عملية تطهير واسعة فأحال ٣٠٠ من الضباط العاملين والمستودعين إلى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وأغلبهم من الترك والجركس(١٢٤). ثم تبعها بحركة ترقيات شاملة تضمنت تصعيد عدد من العناصر الثورية إلى قمة السلطة فى الجيش. فرقى ٦ إلى رتبة لواء كان بينهم أبرز زعماء الثورة (يعقوب سامى وعلى فهمى وعبد العالى حلمى وطلبه عصمت وعلى الروبى) و ٦ آخرين إلى رتبة أميرآلاى، و ٢٠ إلى رتبة قائمقام و ١٨٠ إلى رتبة الصاغ، و ١٥٠ إلى رتبة يوزباشى، و ٣٠٠ إلى رتبتى ملازم أول وثان، وبهذا شملت الترقيات قرابة ستمائة ضابط وهى نسبة كبيرة، وكان النصيب الأعظم من هذه الترقيات للقيادات الوسطى والصغرى فى الجيش. وقد أنهت عمليات التطهير والتصعيد السيطرة التركية الجركسية على الجيش إذ لم يبق به من الضباط الجراكسة سوى ٨١ ضابطًا فقط(١٢٥).

ومع أننا لم نعثر على قوائم بأسماء ومواقع العسكريين الذين كانوا منظمين فيما عرف بالحزب العسكرى، فإننا إذا اعتمدنا على تقييم القوى التى أجهضت الثورة، فسنجد أن مجموع الضباط الذين اتهموا بالانضمام إلى الثورة بعد فشلها والذين فصلوا من الجيش وجردوا من رتبهم ونياشينهم وحرموا حتى من المعاش، قد بلغوا قرابة٢٥٠ ضابطًا منهم ٤ أميرالات و ٦ قائمقامات و ٢ صاغات، و ١٠٣ يوزباشى و ١١١ ملازم أول و ٣٠ ملازم ثان. وإذا ما اعتبرنا هذه العناصر هى العمود الفقرى للتنظيم العسكرى فى الجيش ـ وهو مجرد افتراض ـ فسنلاحظ أن الكوادر الثورية لم تكن قليلة كما أن معظم أعضاء التنظيم كانوا من الضباط الصغار ـ فيما عدا ١٠ من كبار الضباط.

(ب) تسييس السلطة التنفيذية

من أبرز مظاهر تفتت السلطة فى شكلها التقليدى، ظهور مؤسسة سياسية مهمة فى أواخر عهد إسماعيل، هى «مجلس النظار». ذلك أن ظهور هذه المؤسسة قد سيس السلطة التنفيذية، فلم تعد مجرد إدارات ومصالح متفرقة تابعة مباشرة لولى الأمر ولكنها أصبحت مؤسسة تنفذ سياسة عامة يضعها مجلس متكافل فى تحمل مسئوليتها، ومسئول أمام ولى الأمر، أولاً ثم أمام المجلس التشريعى ثانيًا.

وحتى عام ١٨٧٨، كان النظار مجرد موظفين لدى الخديو، ينفذون الأوامر التى يصدرها، باعتبارهم رؤساء لوزارات أو نظارات متخصصة وفنية هى نظارات الداخلية والمالية والمعارف والحقانية (العدل) والحربية والبحرية، والأشغال والخارجية والأوقاف والزراعة والتجارة. وكان الشكل الذى يجمع هذه النظارات يسمى بالمجلس الخصوصى العالى، الذى أضيف إلى عضويته عدد من الباشاوات كان الخديو يصطفيهم ليعاونوا النظار ويشتركوا معهم فى وضع القوانين واللوائح العامة وتسيير دفة الحكم فى البلاد. وينعقد هذا المجلس برئاسة الخديو. والملاحظة العامة عليه أنه «لم يكن مسئولاً عن سلطة الحكم، بل كان أعضاؤه مجرد سكرتيرين أو موظفين فى معية الخديو، ليس لهم سلطة ولا تربطهم رابطة اللهم إلا اختيار ولى الأمر لكل منهم»[١٣٦]. فهو ليس مجلس وزراء متضامن فى المسئولية ومستقل بالهيمنة على الإدارة الحكومية، ولكنه مجموعة من الأفراد المعاونين للخديو.

وعلى حد تعبير «لانذر» فإنه «فى حكومات الاستبداد الشرقية، لا يتصرف الوزراء عادة وفق مبادئهم». ليس لأنهم خالون تمامًا من أى مبدأ، وإنما لأن ذلك يتضمن مخاطرة لا حد لها بأنفسهم. فالعقل الاستبدادى عقل تآمرى فى الأساس فضلاً عن بوليسيته وذاتيته الشديدة. وهذا ما قد يدفعه إلى استحداث مؤسسات تتضارب وتتصارع مؤمنًا بأن أحداث الانشقاقات والصراعات حول المسائل الصغيرة لكى ينشغل الجميع بالصراع على الاختصاصات عن منافسة ولى الأمر فيما يحوزه من سلطة. ولهذا فإن إسماعيل بعد أن أنشأ «مجلس

النظار»، استحدث منصبين أقرب ما يكونا إلى منصب نائبى رئيس الوزراء، هما منصبا مفتش الوجه القبلى ومفتش الوجه البحرى. وقد استوليا على السلطة الإدارية والمالية بأمر الخديو، ويقول النديم واصفًا الدور الذى كان يلعبه عمر لطفى وحسن راسم اللذين توليا هذين المنصبين أن إسماعيل «أرسل عكوش وعمر لطفى وسلطان - يقصد محمد سلطان باشا - لإكراه الأهالى على تسليم الأطيان فاغتصبوا له تفاتيش الصعيد ثم استعمل حسن راسم على الأقاليم البحرية ليتم الخراب ويعم الرزية، فاستخلصوا له تفاتيش الوجه البحرى، وكان العربون السلب وبقية الثمن الضرب»[١٢٧]. ويرى الأستاذ الرافعى أن إسماعيل استهدف من «نظام مفتشى العموم أن تتعارض السلطتان حتى تكون كل منهما رقيبة على الأخرى فيطمئن على سلوك كلتيهما وهى قاعدة معروفة ومألوفة فى حكومات الاستبداد»[١٢٨].

وعلى أى الأحوال فإن إنشاء «مجلس النظار» قد بذر البذور الأولى لهيكل سلطة منفصلة، هى السلطة التنفيذية، التى قامت منذ ذلك الوقت على أسس سياسية ومع أن هذا المجلس قد أنشئ نتيجة لاقتراح لجنة «التحقيق العليا الأوروبية» - التى رأت بعد دراسة مشكلة الديون أن انفراد ولى الأمر بالسلطة هو سبب الاضطراب فى شئون مصر المالية، واقترحت إنشاء المجلس ليكون سلطة مسئولة عن الحكم - فإن هذا لا ينفى أهمية التغيرات التى أحدثتها نشأة هذه المؤسسة المهمة.

وفى الخطاب الذى وجهه إسماعيل إلى نوبار مكلفًا إياه بتشكيل الوزارة بحيث تكون على هيئة «مجلس نظار»، حدد صورة هذه المؤسسة على النحو التالى:

- إن الهدف من إنشاء مجلس النظار هو «إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا» وهو ما يعنى إنشاء «سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح» وذلك عوضًا عن تنازل الخديو تمامًا عن سلطته فهدفه أن يقوم «بالأمر من الآن فصاعدًا باستعانة مجلس النظار والاشتراك معه» وإن كان قد ترك رئاسة المجلس تمامًا لرئيسه. وحدد القاعدة العامة التى يعمل على أسسها المجلس المذكور فى أن الوضع

يستلزم «أن يكون النظار بعضهم لبعض كفيلاً، فإن ذلك أمر لازم لابد منه» وهو ما يعنى الأخذ بمبدأ التكافل فى المسئولية الوزارية.

- ومن حيث الاختصاصات أعطى خطاب الخديو المجلس سلطة، «التفاوض فى جميع الأمور المتعلقة بالقطر، على أن يصدر قراراته بالأغلبية ويصدق الخديو على هذه القرارات ليتولى كل ناظر فى حدود وزارته تنفيذها». واختص الخطاب الوزير بتعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات بموافقة رئيس الوزراء وبتصديق الخديو. أما توقيف الفئات السابقة فيختص به الوزير ورئيس الوزراء، فى حين أن فصلهم لابد معه من تصديق الخديو.

وبالنسبة إلى كبار موظفى الدولة يعينهم الوزير بتصديق الخديو، وليست المسألة كذلك بالنسبة إلى الوظائف الصغيرة التى أصبحت من اختصاص الوزير مباشرة. وفى هذا الإطار فإن للوزير السلطة الكاملة فى حدود وزارته.

وبهذا التحديد الجديد لسلطات المجلس، ظهرت مؤسسة سياسية مهمة فى تركيبة السلطة فى مصر، ولأنها كانت تعبر عن بداية انقلاب فى السلطة، لم تسلم من محاولات إيقاف النمو، فقد أدخل إسماعيل نفسه تعديلاً على اختصاصات المجلس فى مارس ١٨٧٩، حين أعد لابنه توفيق ـ فى خطاب تكليفه بتشكيل الوزارة ـ أنه وإن كان لم يخطر بفكره قط «الانفراد عن وكلائى، بل غاية قصدى أن أكون معكم باتحاد تام» فإنه يرى أنه «قبل أن يقر مجلس النظار على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تقدم من أحد النظار أن تعرض على مع أسانيدها من طرف الناظر التى هى من خصائصه، حتى يمكننى أن أحيط المجلس علمًا بجميع ما يتراءى لى من التدابير اللازم اتخاذها، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور إرادتى بذلك، لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت على إنما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة»[١٢٩].

وهكذا استعاد ولى الأمر بعض سلطته التى تنازل عنها للمجلس، ثم جاء توفيق فألغى المجلس مؤقتًا فى بداية عهده، وعين نظارًا منفصلين تحت رئاسته هو، وحدد تصوره لدور المجلس فى البيان الرسمى الذى نص على أن «كل ناظر

يكون مسئولاً عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعداً ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عال ينعقد تحت رئاسة الجناب العالى الخديو». وحدد المسألة أكثر فى خطابات أرسلها إلى النظار الذين عينهم فأكد «أن مجلس النظار صار لغوه وإبطاله وتقرر لدينا أن كل مينستر (ناظر) يكون مسئولاً عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته وأن المواد التى كان جاريًا تقديمهم ورؤيتها بذلك المجلس، يكون النظر فيها من الآن فصاعدا بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رئاستنا»[١٣٠].

عاد توفيق بعد شهر، فعدل عن هذا القرار وكلف نوبار بتشكيل وزارة جديدة، وأكد له فى خطاب التكليف أنه «لما أخذ أخيرًا زمام رياسة مجلس النظار لم يخطر بفكرى إعادة الحكومة الشخصية وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار. ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمرًا قطعيًا، ولا أمرًا مخالفًا للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم». ومع تأكيده على احترام الأسس التى وضعها مرسوم ١٨٧٨ بإنشاء مجلس النظار، حفظ الخديو الجديد لنفسه «حق حضور جلساته وتولى رياسته عند الاقتضاء». وفيما عدا هذا فقد طبق مرسوم أغسطس كما هو، فترك لرئيس مجلس النظار اختيار الوزراء «وأكد أن المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشى الأقاليم ومديرى الإدارات المهمة لا يكون تصييبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا، أما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسًا من نظارهم الذين هم تابعون لهم»[١٣١].

وكان هذا هو آخر التعديلات التى انفرد ولى الأمر بإدخالها على وظائف واختصاصات مجلس الوزراء كمؤسسة سياسية قبل أن تنشب الثورة، ويصدر الدستور، فيحدد مهام واختصاصات مجلس الوزراء بوضوح، على النحو الذى شرحناه فى الفصل الثالث من هذه الدراسة. ثم فرض الواقع السياسى نفسه فأصبح مجلس النظار سلطة سياسية حقيقية لا شكلية، يخطط للسياسة العامة،

ويقدم رئيسه فى خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة برنامجًا سياسيًا، ولا يستقيل - إذا ما استقال - إلا لأسباب سياسية.

على أن إنشاء مجلس النظار - باعتباره القمة السياسية للأجهزة الإدارية لم يحسم قضية السلطة فى المجتمع المصرى إذ كان مجرد تغير مهم فى شكل الحكم. أما حسم قضية السلطة فقد تطلب عملاً ثوريًا انقلابيًا وذلك فى ضوء الحقائق التالية:

• إن المصريين ظلوا مع هذا بعيدين عن تولى مراكز حساسة ومؤثرة فى السلطة، فالنصيب الأكثر أهمية الذى أخذوه من هذه المراكز هو توليهم لمنصب العمدة فى الريف، ومع أهمية هذا المركز فى جهاز السلطة فإنه يظل أدنى مرتبة من حيث التأثير فى رسم السياسة العامة.

وكانت البلاد مقسمة إلى ٢٢ وحدة إدارية منها ثلاث عشرة مديرية وتسع محافظات. وبينما كانت المحافظات فى الأساس مدنًا وموانئ، كانت المديريات تضم المدن الصغيرة والعزب والكفور، وقسمت كل مديرية إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام، والأقسام إلى النواحى والقرى. وبينما تولى السلطة فى القرى العمدة، يساعده عدد من المشايخ، وقوة لحفظ الأمن من الخفراء، فإن السلطة فى المراكز يتولاها المأمور تساعده قوة أكثر تنظيمًا، هى الضبطية أو قوات البوليس، وعلى قمة الجهاز الإدارى الإقليمى يوجد المحافظ أو المدير.

ومنذ عهد إسماعيل حل العمدة محل شيخ البلد، فى رئاسة القرية، وهو المنصب الذى أصبح منذ ذلك الوقت تاليًا للعمدة. والأهم من ذلك أن معظم العمد أصبحوا فى ذلك العهد من المصريين. وهكذا ظهر «المصرى» ليؤدى مهمات العمدة فيكون «حلقة الاتصال بين الفلاحين والحكومة»، ويمارس سلطات إدارية واسعة فى قريته، يستمدها من وظيفته ومركزه الاجتماعى فى القرية التى كان يعتبر زعيمًا أبويًا لها، كما كان مسئولاً عن السهر على جباية الضرائب وإرسال أفراد القرعة العسكرية وتجهيز عمال السخرة وغير ذلك»[١٣٢].

وأهم من ذلك كله أن العمدة كان يتم اختياره بالانتخاب، ورغم شكلية العملية فإن لها دلالة مهمة على مشاركة الفلاحين فى اختيار الذين يحوزون السلطة،

وكانت عملية الانتخاب تتم «بأن يجتمع الفلاحون ويقسمون أنفسهم إلى مجموعات تبعًا للمرشحين ثم يدلون بأصواتهم علانية، وعند فحصها يعتبر أكثر المرشحين حصولاً على الأصوات معينًا، إلا إذا اعترض ناظر القسم وعند ذلك يعاد الانتخاب»[١٣٣] ليس هذا فقط، بل إن عزل العمدة بناء على شكاوى الفلاحين كان ممكنًا ولكن بعد موافقة مدير الإقليم ووزارة الداخلية[١٣٤].

وزاد من مشاركة المصريين فى السلطة انتقالهم بعد ذلك إلى مستويات أعلى قليلاً، فقد لاحظ إسماعيل أن الصلات بين الأجهزة الإدارية غير متينة، مما يعرض السلطة الإدارية لإخطار فقدان الاتصال، ولذا حاول أن يخلق هذا الاتصال قانونيًا وبدأ بتكوين مجالس من العمد فى المراكز والمديريات لتشارك هذه المجالس دراسة شئون الأقاليم المحلية. ورغم ما يشوب هذه المحاولة من عيوب تتمثل فى افتقاد العمد المصريين أصلاً للخبرات التى تمكنهم من المشاركة الديمقراطية القائمة على فهم صحيح للمسائل محل النقاش فى مثل هذه المجالس، فقد كانت على الأقل تدريبًا على المشاركة فى الحكم، ودعمت وصول المصريين إلى المستويات الوسطى للسلطة. ورغم هذا كله فإن القيادات العليا والسياسية التى تحوز السلطة الحقيقية ظلت فى أيد غريبة جنسيًا عن المصريين. إما من الأتراك أو الجراكسة. وأخيرًا من الأوروبيين.

- ويعتبر ظهور الأوروبيين فى جهاز السلطة أشد الأخطار التى واجهت القوى الثورية، واستفزت غضبها. وذلك فى ضوء ثلاث حقائق:

- أولها: كثرة عدد الموظفين الأوروبيين بشكل مزعج، فقد ذكرت «الاجبسيان جازيت» فى مايو ١٨٨٢ «أن الأوروبيين الموظفين بدوائر حكومتنا يبلغ عددهم ٩٧٠ منهم ٢٤٧ تليانيا (إيطاليا) و ٢٠٩ فرنسيين، ١٥٢ إنجليزيًا و٨١ مالطيا و ٦٦ نمساويًا و ٨١ يونانيًا» ويضاف إلى هؤلاء ٢٥٥ يعملون فى مؤسسات ذات طبيعة خاصة كالدائرة السنية والقضاء وصندوق الدين، منهم «١١٧ فرنسيًا و ١٠١ تليانى و ٣٥ نمساويًا و ٣٢ إنجليزيًا و ١٣ مالطيًا و ٢٤ يونانيًا»[١٣٥].

• والحقيقة الثانية: انتشارهم فى جميع أجهزة الدولة، فقد ذكرت «التيمس» نقلاً عن تقرير أرسله القنصل البريطانى العام فى مصر «ماليت» إلى وزير الخارجية البريطانية «جرانفيل» أن الأوروبيين كانوا يعملون فى المصالح الآتية: الديوان الخديوى، المعية السنية، رئاسة مجلس النظار، وزارة الخارجية وزارة المالية، المراقبة العمومية، إدارة الإحصائيات، ديوان الرسومات، الفنارات، دار السكة، نظارة الحربية، نظارة البحرية، نظارة المعارف، نظارة الأوقاف، نظارة الداخلية، محافظة الإسكندرية، محافظة بور سعيد، محافظة السويس، محافظة العريش، إدارة المجلس البلدى، إدارة إلغاء الرقيق، مجلس الصحة البحرية والكونتينة (الحجر الصحى)، مجلس الصحة، نظارة الحقانية، نظارة الأعمال النافعة، إدارة السكك الحديدية، إدارة التلغراف، ثغر الإسكندرية، إدارة الرسومات (الكمارك) إدارة البوسطات، إدارة البواخر الخديوية، إدارة الملاحات، إدارة أملاك الحكومة، الدائرة السنية، صندوق الديوان العمومية، مأمورى إدارة ديوان الأفوكاتية الاستئناف، محكمة البداية بمصر، محكمة البداية بالإسكندرية، محكمة البداية بالمنصورة[١٣٦].

• أما الحقيقة الثالثة: فهى حصول الأجانب على مرتبات ضخمة جدًا، وهو ما يستنزف أموال الشعب من ناحية، ويؤشر بتوليهم مناصب حساسة فى قمة الأجهزة الإدارية من ناحية أخرى، فقد ذكرت «الأجبسيان جازيت» فى إحصائها السابق أنه وإن كان المتوسط العام للمرتب السنوى للأوروبيين هو ٢٦٢ جنيهًا، وهو متوسط ليس قليلاً فى ضوء متوسط المرتبات العام فى الحكومة المصرية إذ ذاك، فإن الموظفين الأوروبيين اختصوا أنفسهم بمعظم المناصب العليا فى الدولة، وبالتالى بأعلى المرتبات. فقد كان منهم ٧ ماهيتهم أكبر من ١٢٠٠ جنيه سنويًا، ومن هؤلاء من يصل مرتبه السنوى إلى ٢١٠٠ جنيه وأكبر الماهيات ٣٠٠٠ جنيه فى العام، بينما يزيد المتوسط العام للموظفين الأوروبيين العاملين فى المؤسسات ذات الطابع الخاص فيصل إلى ٣٥٠ جنيهًا فى العام، منهم ١٦ يتقاضون أكثر من ١٢٠٠ جنيه فى العام[١٣٧].

ومن ناحية أخرى ارتبط مستوى المرتبات بدرجة نفوذ الدولة التى ينتمى إليها الموظف الأجنبى، فالدول ذات النفوذ القوى فى مصر، تحصل لموظفيها على مرتبات ضخمة، وهو ما نلاحظه إذا ما راجعنا التصريح الذى ألقاه جرانفيل وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم نقلاً عن تقرير ماليت فقد ذكر أن «ماهيات الأوروبيين سنويًا ٣٧٣,٤٩١ جنيهًا إنجليزيًا، ويبلغ عددهم الكلى ١٢٨٠ نفرًا، منهم ٣٢٨ فرنساويًا وماهياتهم ١١٥,٥٦٢ جنيهًا و ٢٦٩ إنجليزيًا وماهيتهم ٩٦,٢٤٠ جنيهًا و ٣٥٨ إيطاليًا وماهياتهم ٧٠٦٥٠ جنيهًا»[١٣٨]. وتؤشر هذه الأرقام إلى أن المتوسط العام لمرتب الموظفين الإنجليز والفرنسيين متقارب إلى حد ما (٣٦١ جنيهًا و ٣٥٥ على التوالى) فى حين أن مرتبات الإيطاليين تدور فى حدود متوسط مائتى جنيه سنويًا تقريبًا.

إن هذا الأخطبوط الضخم كان يشكل خطرًا حقيقيًا على أية محاولة لتثوير ومقرطة السلطة، فحتى الموظفين الأوروبيين الصغار، كانوا يمارسون عملهم بشعور حقيقى بالسيادة نابع من إحساسهم بالتفوق على المصريين. فضلاً عن أن الإدارة المصرية كانت تحتاج إلى خبرات بعضهم، وكان هذا جميعه يدور فى مناخ سياسى يعطى الأجانب سيطرة فعلية على الإدارة المصرية.

- والآن: هل تمكنت القوى الثورية حقًا من تسييس السلطة التنفيذية؟ حددت قيادة الثورة العرابية رؤيتها لتسييس السلطة التنفيذية فى مجموعة إجراءات وتحديدات نظرية وعملية:

- فقد أشار عرابى فى مذكراته، إلى أنه من بين الأفكار التى نشرها بين تمرد أول فبراير و ٩ سبتمبر ١٨٨٢ «تفريط الحكومة فى حقوق الأمة، وبيعها كثيرًا من الأراضى للأجانب، مع تعيين كثير منهم فى إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة»[١٣٩]. وأدان برنامج الحزب الوطنى ـ الذى صدر فى نهاية العام نفسه ـ كثرة الموظفين الأجانب الذين «لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الأجنبى». وأشار البرنامج إلى أن

أعضاء الحزب لا يخفى عليهم فيما يتعلق بالإدارة «شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لإذاعته» وأن هذا «الإسراف الخارج عن الحد» يتضمن «وجود الظلم وخلل الإدارة».

- وأرسل شريف - عقب توليه الوزارة مباشرة - منشورًا بالقواعد الأساسية التي يجب أن يسير عليها المديرون والمحافظون، وقد تضمن هذا المنشور حثهم على الاستقامة وإقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن، ونبههم إلى مبدأ من أهم المبادئ في تشكيل جهاز الدولة الجديد، وهو الفصل بين السلطة الإدارية والسلطة القضائية[١٤٠].

وعنيت وزارة شريف بوضع قوانين للموظفين، وقد أشار شريف في المذكرة التي رفعها إلى الخديو طالبًا استصدار هذه القوانين إلى ضرورة وضعها لتنظيم الشروط التي «يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من أية رتبة كانوا بالمصالح الملكية وترقيتهم ورفتهم ليكونوا آمنين مما عسى أن يحصل في أي وقت من الإجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها منع تقدمهم وتعويق ترقيتهم». ويقول عرابي في مذكراته تعليقًا على هذه القوانين إنه هو الذي التمس من شريف إصدارها ليكون هناك قانون شامل «يعين للرؤساء حدودهم، ويبين للعمال حقوقهم، ويكف يد الظالم عن جميع الداخلين في خدمة الحكومة كبارًا وصغارًا» مما يؤدي إلى القضاء على «اختلال الأشغال وفساد الأعمال وانصراف النفوس إلى الشهوات واتباع الأغراض» كما أنه سيكون «بمنزلة إصبع يفقأ عيون الرقباء يقصد الرقابة الأجنبية» ويد قوية تكره أهل العسف على عدم الخروج من الدائرة التي خطت، ويمنع صنيعة الأمير ومحسوب الخطير من الدخول في خدمة الحكومة ما لم تتوفر فيه اللياقة المطلوبة والعفة المرغوبة»[١٤١].

- جاءت هذه الإجراءات تطبيقًا لإيمان الثورة بضرورة الفصل بين السلطات بشكل يعطي كلاً منها استقلاليته. وإلى هذا أشار شريف في برنامج وزارته، فذكر أنه سيبذل جهده «في تحديد القوى العمومية أعني القوة المنوطة بوضع القوانين، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجبها، والقوة التنفيذية، وتعيين خصائص واختصاصات كل قوة منها وحدودها»[١٤٢]. وهو

ما يعنى تحديد اختصاصات السلطة التنفيذية بحيث لا تتداخل فى اختصاصات السلطتين الأخريتين، كما يعنى تحديد العلاقة بين السلطات. وقد طلب رئيس الوزراء محمد شريف من المحافظين فى الخطاب الذى أخطرهم فيه بتوليه منصب رئيس الوزراء عدم التدخل فى أعمال القضاء.

وجاءت المادة ٢٠ من الدستور - الذى صدر فى عهد وزارة البارودى - لتحدد علاقة السلطة التنفيذية بمجلس النواب. وقد نصت هذه المادة على «أن يكون للنواب الحق فى الإشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين خلال دور الانعقاد وأن يقدموا بواسطة رئيسهم إلى الناظر المختص كل ما يعن لهم من النقد على ما قد يبدو من أى موظف عمومى من سوء الإدارة أو الخلل أو الاهمال فى تأدية الواجبات» وهو ما يعنى وضع أعمال الموظفين العموميين تحت رقابة المجلس، وسيطرة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، والحد من نفوذ وفساد العناصر الأجنبية فى الإدارة المصرية. خاصة وإن حكومة البارودى قد عدلت مشروع هذه المادة الذى قدمه شريف، وبعد أن كانت ملاحظة النواب واجبة أثناء انعقاد المجلس أصبح نصها عامًا[١٤٣]؛ أى أن المجلس أخذ سلطة الرقابة الدائمة على أعمال الموظفين.

انزعج الأجانب لهذا الاتجاه الذى نتج عنه التوفير فى بعض المصروفات غير الضرورية. فقد كان البرنامج الوطنى يقضى - كما يقول بلنت - «بالاقتصاد فى المرتبات غير الضرورية وعدم السماح بأن يشغل رجل واحد وظيفتين ويتناول مرتبين»[١٤٤].

حرص مجلس النواب على الاهتمام بممارسة دوره الرقابى على أداء مؤسسات الدولة لأدوارها، فقدم الأعضاء اقتراحات بتكليف الحكومة بوضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم[١٤٥]. ووضع نظام لمشايخ البلاد[١٤٦]. كما قدم بعض أعضائه ما يشبه الاستجواب حول أعمال مصلحة المساحة، وكانت تتميز بسيطرة الأجانب عليها، فسأل مقدم التقرير وزير المالية عن أعمال مصلحة المساحة، وبيان ما هو منسوب إليها من اختلال فى نفقاتها ومقدار ما مسحته من الأراضى[١٤٧]. ووعد وزير المالية بتقديم الإجابة

عن استفسارات النواب[١٤٨]. وقرر المجلس تعيين لجنتين «لتخفيف بعض الشكاوى التى رفعت على مصلحة المساحة وعلى إدارة الجمارك، وإظهار فى وجوه الخلل فى أعمال الموظفين الأوروبيين، ورفض مسيو كاليار مدير الجمارك أن يحضر جلسات التحقيق وعارض فى أعماله»[١٤٩].

وعلينا أن نتوقع أن مثل هذه المحاولات لتثوير ومقرطة السلطة التنفيذية لم تكن لتؤتى أكلها سريعًا، فقد كان من الصعب السيطرة على جهاز عريق فى استبداديه وفرديته كجهاز السلطة فى مصر، خاصة أن الثورة لعدم امتلاكها لتنظيم حزبى قوى، وذى تاريخ لم تتمكن من تربية كوادر فنية تتمكن من تولى مناصب السلطة القيادية، واضطرت إلى الاعتماد - إلى حد ما - على بعض الكوادر القديمة، بخاصة أن الكثير من هذه الكوادر قد أعلنت موافقتها على خطة الثورة شكليًا.

ولكى تبدو المسألة فى وضعها الحقيقى وتتحدد المصاعب المحيطة بها، فمن الضرورى أن نتصور عمق الميراث الذى حمله جهاز الدولة. يذكر الشيخ محمد عبده فى مذكراته أن الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة رياض، بإبطال الضرب بالكرباج فى تحصيل الأموال الأميرية قد عجب لها كثير من الناس وقالوا: «كيف يمكن أن يحصل مال من الفلاح بدون ضرب، فأنكرها كثير من المديرين، وظنوا أنها إنما قد هدمت ركنًا عظيمًا من سلطان الحكومة».

ويضيف الأستاذ الإمام أن الأوامر المشددة التى صدرت بمنع الحبس لتحصيل الحقوق سواء أكانت أميرية أم شخصية «لقى تنفيذها مصاعب ومقاومات شديدة، لتمكن الميل إلى الظلم من أنفس أكثر الحكام». ليس هذا فقط بل إن الشيخ يذكر أن «الذين حفظت أبدانهم من الضرب والجلد وأرواحهم وأجسامهم من الحبس فى سبيل اقتضاء الحقوق - سواء كانت للحكومة أم للأفراد - كانوا يعدون تلك الأوامر مخالفة لما يجب أن يعاملوا به وأنه لا يفيد إلا الكرباج». وهو ما يعتبره الشيخ «من غرائب آثار تعدد الظلم ورؤيته ملاذًا للسلطة فى مصر»[١٥٠].

على أن تغيرًا فى أسلوب ممارسة السلطة قد حدث، إذ أجرت قيادة الثورة تغييرات فى مناصب بعض المديرين، كما أن المناخ الديمقراطى قد انعكس عليهم

فألزمهم حدودهم على الأقل خوفًا من العقاب، كما انعكس نفس المناخ على الجماهير نفسها، فأصبحت تعرف بعض حقوقها قبل السلطة فلا تمكن حائزيها من استخدامها استخدامًا سيئًا ومخالفًا للقانون. وهو ما لاحظه المسيو «روفسل» أحد موظفى الدومين، إذ كتب تقريرًا إلى المراقبين قال فيه: «إن وجود مجلس النواب يعطى الفلاحين آمالاً فى أن يصلوا بالطفرة إلى ما يقال لهم إنه حريتهم» وشكى روفسل فى تقريره «أن المدير لا يحبس فى الحال من يطلب منه حبسهم لتوقفهم عن العمل» وإن «كل شخص يجلس بغير أمر قضائى يرسل بالتغراف إلى نائبه وعلى ذلك يسأل المدير عن السبب فى الحبس»[١٥١].

(جـ) مجلس النواب فى خدمة مطامح البرجوازية الزراعية

لم تكن هذه الدرجة من تسييس السلطة التنفيذية كافية لتحقيق هدف مقرطة السلطة، الذى تطلب ظهور مؤسسة ثانية أكثر أهمية وفاعلية فى حدود المفهوم البرجوازى، تلك هى المجالس التمثيلية أو ما يعرف: بمجلس النواب، فما هو مدى النجاح الذى حققته الثورة فى إرساء قواعد هذه المؤسسة بما يسمح لها أن تؤدى دورها بشكل يضمن خضوع السلطة للرقابة وصدور التشريعات معبرة عن مصلحة الطبقات الثورية البرجوازية بمختلف شرائحها وحلفائها؟ وهل استطاعت الطبقات الثورية أن تجد لنفسها تعبيرًا حقيقيًا فى هذه المؤسسة المهمة؟ ذلك هو السؤال الذى تحدد الإجابة عليه كل شىء.

ظهر «مجلس شورى القوانين» لأول مرة، كمؤسسة سياسية كمظهر من مظاهر ارتخاء يد السلطة وتعبيرًا عن أزمتها وعندما أنشأ الخديو إسماعيل هذه المؤسسة زعم أنه يفعل ذلك لأنه «من القضايا المسلمة التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية كما هو مرعى فى أكثر الجهات»[١٥٢]. إلا أن فهمه لدور هذه المؤسسة لم يكن متطابقًا مع هذا القول، كذلك كان أيضًا فهم الذين انتخبوا لأداء دور النواب.

ونحن - مع روزشتين - فى قلة ثقته بأولئك الملوك الذين يمنحون شعوبهم الدستور، فالتجربة التاريخية لا تذكر أن ملكًا تقدم إلى شعبه بالدستور إلا تحت

العوامل القهرية، وإلا إذا كان فى نيته استرداده وتعطيله عند سنوح الفرصة الملائمة[١٥٣] ومن هنـا فإن الأمر يتطلب أن نبحث عن أهداف إسماعيل من تأسيس مجلس شورى النواب فى حدود التصور العام لما كان إسماعيل يعبر عنه من مصالح واتجاهات. وعندنا أن إسماعيل بإنشائه هذه المؤسسة كان متناسقًا مع اتجاهاته السياسية العامة. ذلك أن طموحه لتكوين دولة عصرية تتمتع بالرخاء والتقدم وتعتمد أساسًا على تجارة نشطة بما يستتبعه ذلك من تغيير شكل الإنتاج الزراعى لتصبح إنتاجًا للمحاصيل التصديرية وتصنيع بعض المنتجات الزراعية، هذا الطموح قد دفعه إلى أن يتجاوز تدريجيًا فكرة الحكم الأوليجاركى القائم على نخبة من الحاشية والعناصر العسكرية ليصل إلى إشراك المنتجين الحقيقيين معه فى السلطة. وكانت محاولاته فى هذا الصدد متعددة بدأت بالاستعانة بهذه الطبقة ماليًا لتدعيم جيشه، الذى كان يعتبره الوسيلة الوحيدة لحماية الحقوق الاستقلالية التى حصل عليها، ثم عاود الاستعانة بها لمواجهة أزمة الديون وفوائدها، ثم دعى أمراء الأرض بعد ذلك لمشاركة هذه العناصر فى مؤسسات تمثيلية هى مجالس المديريات، وأخيرًا فى مجلس شورى النواب الذى عقد فى سنة ١٨٦٦.

وسوف نلاحظ فيما يتعلق ببحثنا ـ وهو مسألة السلطة ـ أنه فى الفترة بين ١٨٦٦ – ١٨٨٢ قد برزت عدة اتجاهات وتطورات مهمة، على تركيب واتجاهات ومهام المجالس النيابية، كمؤسسات سياسية تمثيلية.

- أول هذه الملاحظات أن المجالس الثلاثة التى انتخبت فى هذه الفترة (١٨٦٦ – ١٨٧٠ – ١٨٧٧) قامت من حيث التركيب العضوى، على «وحدة السلطة» فى القرية المصرية، وهى «العمدة» و «الشيخ». فقد قصرت لائحة مجلس شورى النواب حق الانتخاب على طائفة محددة، هى المشايخ، واستندت اللائحة فى ذلك إلى أن «كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الأهالى فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالى ذلك البلد، والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه فى القسم، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ويكتب كل واحد منهم اسم من ينتخبه فى القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة فى الصندوق المعد لقسمه بالمديرية»[١٥٤].

ولم تشترط اللائحة فى المرشحين سوى اشتراطات عامة، أهمها أن يكون المرشح مصريًا، وألا يكون من «الفقراء المحتاجين أو الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخابات بسنة». وبتحديدها الناخبين فى المشايخ، حددت اللائحة بالتالى طبيعة المرشحين ثم النواب وحصرتهم فى فئات اجتماعية محددة، هى العمد وكبار الملاك. أما فى المدن - حيث لا يوجد مشايخ - فإن الانتخاب «يصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدائن».

وذلك ما ندركه لدى أى جديد لتصنيف أعضاء مجالس النواب، فإذا صنفنا أعضاء مجلس النواب فى سنة ١٨٦٦، نجده يتكون من ٥٧ عمدة و ١١ من كبار الملاك، و ٧ من التجار بينما تكون مجلس ١٨٧٠ من ٦٣ عمدة و ٥ من كبار الملاك و ٧ من التجار. وتكون مجلس ١٨٧٨ من ٦٠ عمدة وشيخ واحد، و ٧ من كبار الملاك و ٧ من التجار. وهكذا كانت الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس للعمد وكبار الملاك، بينما ظل عدد التجار ثابتًا إلى حد ما، فقد كان ممثلو القاهرة وهم ٣ والإسكندرية ٢ ودمياط واحد، وأحد تجار أسوان هم العدد الثابت للتجار، وهو سبعة تجار.

على أن ذلك لم يكن إدماجًا للسلطتين الإدارية والتشريعية (والرقابية) فى وحدة واحدة، كما قد يتبادر إلى الذهن، فإذا كان العمد وهم وحدة السلطة الإدارية فى القرية، فإن انتخابهم أعضاء فى مجلس النواب يترتب عليه انفصالهم عن العمودية. ومما لا تخفى دلالته أن النص على عدم الجمع بين عضوية المجلس التشريعى والأجهزة التنفيذية كان عامًا. إذ نصت اللائحة على أن «المستخدمين فى الخدمات الميرية والمستخدمين فى الجهات الخارجة عن الميرى سواء أكانوا من العمد والوجوه وغيرهم وكذا الداخلين فى سلك العسكرية سواء أكانوا تحت السلاح أو إمدادين - أى احتياطى - لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس وأما من رفتوا من المستخدمين بلا جنحة حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم فى الإمدادين فيجوز الانتخاب منهم».

ولم تكن طرق الانتقال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مسدودة، ففى سنة ١٨٦٧ عين خمسة من أعضاء مجلس شورى النواب وكلاء للمديرين فى بعض المديريات. وفى الهيئة النيابية الثانية انتقل عشرة من الأعضاء إلى مناصب إدارية مختلفة. وفى سنة ١٨٧٣، عين بعض الأعضاء مأمورى ضبط، وعين عضو رئيسا لمجلس الدعاوى، وآخر بقومسيون المقابلة ووكيلين للأقسام. ويكشف تدعيم الجهاز الإدارى بأعضاء السلطة التشريعية، التصور البرجوازى للفصل بين السلطات، وهو تصور يدور فى إطار مصلحة البرجوازية الناشئة، التى لا تعمق هذا الفصل بين السلطات إلا فى إطار الحرص على تعبيرها عن مصالحها الاقتصادية. ومن بين ما حال دون التعميق فى تعيين حدود السلطات أن الخديو - ممثل السلطة الإدارية - قد احتفظ بسلطة توجيه مجلس شورى النواب فى الحدود التى يريدها. فالاختصاصات التى حددها للمجلس ولم تتعد «المداولة فى المنافع الداخلية والشعورات التى تراها الحكومة أنها من خصايص المجلس» وظل للسلطة التنفيذية - أى ولى الأمر - حق «جمع المجلس أو تأخيره أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة».

فى مرحلة نشأته، كان مجلس النواب مجرد «استكمال للنظام الإدارى القائم فى ناحيتين: الأولى استكمال ما بدأه الخديو من قبل فى محاولات ربط رجال إدارته فى الأقاليم بزعماء الخلايا الريفية فى صورة هيئات استشارية. والثانى التوسع فى معنى الانتخاب المحلى فى القرية عند انتخاب رئيسها بأن أصبح انتخابًا عامًا فى كل مديرية لاختيار نوابها، والإعلاء من هذه الإدارة بمجلس أعلى يمثلها ويلتف حول الخديو فى مؤازرته فى ما سعى إليه من قبل من النهوض بالإدارة الإقليمية زراعيًا وماليًا»[١٥٥].

- الملاحظة الثانية: إن رقعة السلطة وإن كانت قد اتسعت من الخديو وحاشيته فشملت ممثلين للعائلات الزراعية والتجارية الكبيرة، فإنها لم تعد حقًا للجميع إذا أثبتوا كفاءتهم لها، بل إن عددًا من ممثلى ما لا يزيد على خمسين عائلة كانوا يحتكرون التمثيل البرلمانى.

- ففى محافظة الغربية سنجد عائلات دنيا (على أبو سالم دنيا فى مجلس النواب سنة ١٨٦٦ ـ وأبو النجا دنيا فى مجلس ١٨٧٠)، والشريف (أحمد فى مجلس ١٨٨٦ ـ وعيسوى فى مجلس ١٨٧٠)، والشاذلى (إبراهيم ١٨٧٦ ـ ومحمد ١٨٨٢)، وأبو العز (اتربى ١٨٦٦ ومصطفى ١٨٨٢).
- أما فى محافظة المنوفية فسنجد عائلات أبو حسين (أحمد فى مجلس ١٨٦٦، وحسين فى مجلس ١٨٨٢)، وشعير (محمد ١٨٦٦ وعلى ١٨٦٦، ١٨٧٦، ١٨٨٢)، وعبد الغفار (أحمد فى مجلس ١٨٧٠، ١٨٨٢)، والفقى (السيد فى مجلس ١٨٧٠، ١٨٨٢)، والانبابى (محمد ١٨٦٦ ومصطفى غنيم فى ١٨٧٦، ١٨٨٠) وعامر (حماد ١٨٦٦، وسليمان ١٨٧٠، ١٨٧٦) والسرسى (أحمد ١٨٦٦، وأحمد ١٨٧٦) والجندى (موسى ١٨٦٦، محمد ١٨٨٢)، وعمران (على ١٨٧٠، ١٨٧٦).
- وفى محافظة البحيرة سنجد عائلات: دبوس (أحمد ١٨٦٦، ومحمد ١٨٨٢) والصيرفى (محمد ١٨٦٦، ١٨٨٢)، والوكيل (محمد ١٨٦٦، إبراهيم ١٨٨٢، ١٨٨٦)، والديب (مبروك ١٨٦٢، إبراهيم ١٨٧٦)، الحناوى (أبو زيد ١٨٧٦، أحمد ١٨٨٢).
- وفى محافظتى الشرقية والقليوبية سنجد عائلات: أباظة (أحمد ١٨٦٦، ١٨٨٢، وبغدادى ١٨٨٦، سليمان ١٨٨٢) وعياد (عبد الله ١٨٦٦، شرف الدين ١٨٧٠)، الشواربى (محمد ١٨٦٦، ١٨٨٢، نصر ١٨٦٦، سالم ١٨٧٠)، ومنصور (قاسم ١٨٧٠ عبد العزيز ١٨٧٦، سليمان ١٨٨٢) زغلول (محمود ١٨٧٠، عبد الفتاح ١٨٨٢) وأبو شنب (الإمام الشافعى ١٨٦٦، يوسف ١٨٧٠).
- وفى الدقهلية سنجد عائلات: سويلم (حسنين ١٨٧٠، ١٨٨٢) وأبو سعدة (أحمد ١٨٧٠، وعباس ١٨٨٢).
- وفى الجيزة سنجد عائلات: الزمر (عامر ١٨٦٦، وحسانين ١٨٧٠ وفضل ١٨٧٠، وعباس ١٨٨٢)، والسعودى (مراد ١٨٧٠، ١٨٨٢).

- وفى محافظتى بنى سويف والفيوم سنجد عائلات: الجاحد (حزين ١٨٦٦، وطلبة ١٨٨٢)، وكساب (محمد ١٨٦٦، على ١٨٧٦، ١٨٨٢)، والدهشان (محمد ١٨٧٠، وأحمد ١٨٧٦).
- وفى المنيا وبنى مزار سنجد عائلات: الشريعى (إبراهيم ١٨٦٦، بدينى ١٨٧٠، ١٨٧٦، حسن ١٨٨٢)، شعراوى (حسن ١٨٦٦، وعلى ١٨٨٢) وفى أسيوط سنجد عائلات: سليمان (سليمان ١٨٦٦، ومحمود ١٨٨٢) وغزالى (عثمان ١٨٦٦، ١٨٨٢) وعمر (يوسف محمد ١٨٦٦، ومهنى يوسف ١٨٧٠، ١٨٨٢) ورشوان (محفوظ ١٨٧٠، ١٨٧٢) والنجدى (حسانين ١٨٧٠، ومحمد ١٨٧٠).
- وفى جرجا سنجد عائلات: حمادى (محمد وهمام ١٨٦٦، ورشوان ١٨٨٢) وهمام (عبد الرحمن ١٨٧٠، وعثمان ١٨٧٦) وبطرس (عبد الشهيد ١٨٧٦، ١٨٨٢).
- وفى محافظتى قنا وأسوان سنجد عائلات: عبد الصادق (أحمد ١٨٦٦)، وسلامة (طايع ١٨٧٦، ١٨٨٢).
- أما دمياط فقد احتكرت تمثيلها عائلة خفاجى (على ١٨٦٦، ١٨٧٠، عبد السلام ١٨٨٢).

ولا شك أن هذا «الاتساع الضيق» فى ممارسة السلطة كان بادرة خير، بيد أنه لم يكن كل المطلوب لكى يؤدى مجلس النواب مهمته الصحيحة كمؤسسة نيابية وتشريعية.

- كما أن استمرار الحياة النيابية لمدة تصل إلى ١٦ عامًا ما بين (١٨٦٦ - ١٨٨٢) قد خلق مناخًا من الفهم لوظيفة النواب، وكون كوادر متمرسة على العمل الدستورى ونلاحظ بمراجعة الأسماء أن هناك بعض النواب الذين مارسوا العمل النيابى فى أكثر من مجلس فاستفادوا بذلك خبرة بأساليب العمل البرلمانى ومناورته. ومن النواب الذين تكررت أسماؤهم فى المجالس النيابية المتعاقبة: محمود العطار (وكان عضوًا فى مجالس ١٨٦٦، ١٨٧٦،

١٨٨٢)، ويوسف العقبى (١٨٧٠ - ١٨٧٦) وعبد السلام المويلحى (١٨٧٦ - ١٨٨٢) عبد الرازق الشوربجى (١٨٦٦ - ١٨٧٠) مصطفى جميعى (١٨٦٦ - ١٨٧٠) أحمد الشريف (١٨٦٦ - ١٨٨٢) على شعير (١٨٧٠ - ١٨٨٢) إبراهيم حسن (١٨٧٠ - ١٨٧٦) على حسن (١٨٧٠ - ١٨٧٦) أحمد عبد الغفار (١٨٧٠ - ١٨٧٦) مصطفى غنيم (١٨٧٠ - ١٨٧٦) أحمد السرسى (١٨٧٠ - ١٨٨٢) سليمان عامر (١٨٧٠ - ١٨٧٦) وعلى شعير (١٨٦٦ - ١٨٧٠ - ١٨٨٢) إبراهيم الوكيل (١٨٦٦ - ١٨٨٢)، أحمد أباظه (١٨٦٦ - ١٨٨٢)، محمد الشواربى (١٨٦٦ - ١٨٨٢) يوسف رزق (١٨٧٠ - ١٨٧٦) العدل أحمد (١٨٦٦ - ١٨٨٢) هلال منير (١٨٦٦ - ١٨٨٢) أحمد أبو سعيد (١٨٧٠ - ١٨٨٢) حسنين سويلم (١٨٧٠ - ١٨٨٢) عباس الزمر (١٨٦٦ - ١٨٨٢) مراد السعودى (١٨٧٠ - ١٨٨٢) على كساب (١٨٧٦ - ١٨٨٢) بدينى الشريعى (١٨٧٠ - ١٨٧٦) حنا يوسف (١٨٧٠ - ١٨٧٦) عثمان غزالى (١٨٦٦ - ١٨٨٢) محفوظ رشوان (١٨٧٠ - ١٨٨٢) مهنى يوسف عمر (١٨٧٠ - ١٨٨٢) عبد الشهيد بطرس (١٨٦٦ - ١٨٧٠) طايع سلامة (١٨٧٦ - ١٨٨٢) على إبراهيم (١٨٦٦ - ١٨٨٢) وعلى خفاجى (١٨٦٦ - ١٨٧٠).

ويؤشر هذا البيان إلى أن عشرين عضوًا من أعضاء مجلس نواب الثورة سنة ١٨٨٢، كانوا أعضاء فى مجالس سابقة، وهو عدد يزيد على ربع عدد أعضاء المجلس (٧٥ عضوًا) ويقل عن ثلثه.

• ورابع هذه الملاحظات حول مناحى اهتمامات المجالس النيابية.

لقد عكست تلك الاهتمامات طبيعة التناقضات الاجتماعية التى كانت تطل تدريجيًا على امتداد هذه المرحلة. وإذا كان من الطبيعى أن تكون المسألة الزراعية هى جوهر الاهتمام، فإن الطبيعة الخاصة لشكل الإنتاج الزراعى، هى التى فرضت نفسها.

فمن ناحية كان هناك اهتمام خاص بمسألة تحرير قوة العمل العاملة فى الزراعة، وهى المسألة التى كانت تشكل تناقضًا بين البرجوازية الزراعية النامية وبين عناصر الأرستقراطية الزراعية. ذلك أن تسخير كبار الموظفين وأصحاب الأبعاديات للعمال الزراعيين للعمل فى السخرة الخاصة أو العامة كان يحرم الملاك

المتوسطين من استخدام هذه القوة فى مزارعهم، وهو ما سبق وأشرنا إليه. لذلك ارتفع صوت أعضاء أول مجلس نيابى (١٨٦٦) مطالبين بإلغاء السخرة وشكل المجلس - باتفاق مع الحكومة - لجنة لبحث الموضوع، ولكن الحكومة أغرقت اللجنة فى تفصيلات فنية على أساس أن السخرة مسألة مرتبطة بالرى، ثم اتفقت معها على تنظيم الاستدعاء للسخرة فى المنافع العامة بحيث تكون فرضًا على من يتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التى تستفيد الأطيان الداخلة فى زمامها من هذه السخرة وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلين.

ويعتبر التوصل إلى هذا الاتفاق نجاحًا لا بأس به لعناصر البرجوازية الزراعية، رغم أن جهودًا عملية لم تبذل من الجهاز التنفيذى لوضع هذه المقررات - وهى بطبيعة سلطة المجلس مجرد اقتراحات برغبات - موضع التنفيذ الكامل، ويعود جانب من السبب فى هذا إلى أن السلطة التنفيذية كانت تحت السيطرة الفعلية للأرستقراطية الزراعية والعناصر الإقطاعية العسكرية. على أن قرار المجلس فى سنة ١٨٦٦، حقق نجاحًا فى قصر السخرة على العمل فى المنافع العامة، وأخضع العمال الزراعيين الذين كانوا يسخرون للعمل فى أراضى الأرستقراطية الزراعية للسخرة العامة، وكانوا - بنفوذ أصحاب الأراضى - يعفون منها.

وتكرر بحث الموضوع فى سنة ١٨٧٩ حيث اقترح أحد الأعضاء أن تقوم الحكومة بإدخال الآلات الميكانيكية فى تطهير الترع كالكراكات وخلافه لكى تحل محل أفراد السخرة فى تطهيرها حتى يخف الضغط على استدعاء العمال الزراعيين للعمل فى أراضى كبار الملاك[١٥٦]. وتصاعدت مواقف المجلس من مسألة السخرة بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات فلم يعد يكتفى بالاقتراح أو الطلب، وإنما وصل إلى إيقاف إجراءات كان يرى فيها ضررًا بالغًا بقضية تحرير قوة العمل الزراعى.

حاولت الحكومة فى تلك السنة أن تضع نظامًا جديدًا للسخرة، استهدفت منه التوصل إلى أكبر قدر ممكن من نقود الملاك الزراعيين لمواجهة كارثة الديوان. وبمقتضى هذا النظام أقرت قاعدة أن يدفع الملاك بدلاً نقديًا عن السخرة العامة فى صورة مبلغ محدد عن كل عامل زراعى يستدعى للسخرة، يدفعه صاحب

الأرض التى يعمل بها، نظير إعفائه من السخرة، ولكى تزيد الحكومة حصيلة هذا البدل عممت السخرة على المصريين. وفرضتها عليهم جميعًا باستثناء العجزة والشيوخ. ولم يفد القرار الجديد سوى العناصر الأرستقراطية الزراعية التى كانت تستطيع بمقتضاه أن تحتفظ بفلاحيها وعمالها لخدمة أراضيها، بينما وضع أعباء متضخمة على كاهل العنصر الزراعية الأكثر تحررًا، والتى كانت ترى أن تحرير قوة العمل يخضعها القانون السوق الرأسمالية التقليدية، أى العرض والطلب، وهو ما يقلل من تكلفة الإنتاج الزراعى، ويزيد من ربح المنتج الزراعى. ومن هنا وقف مجلس النواب موقف المعارضة الحاسمة لهذه القرارات وأجبر الحكومة على التخلى عنها وإلغائها.

لم تحسم هذه المسألة نهائيًا إلا فى مجلس نواب الثورة (١٨٨٢)، إذ أثيرت فى المجلس بنفس أبعادها السابقة، فقدم أحد الأعضاء اقتراحًا بتنظيم السخرة فى الأعمال العامة والخاصة، وأشار إلى أن كبار رجال الدولة الأثرياء كانوا يسخرون العمال والفلاحين فى أبعادياتهم وينزعونهم دون ما قاعدة من الحقول فيصيبون أصحاب الأملاك الصغيرة بأضرار بالغة. ووعدت الحكومة بتنفيذ هذا الاقتراح، وكلفت وزارة الأشغال بوضع قانون بذلك ووعدت بعرضه على مجلس النواب بمجرد الانتهاء منه(١٥٧).

وتؤشر بعض اقتراحات النواب فى جلسات سابقة إلى الطريقة التى كانوا يرونها أسلم من السخرة فى إنجاز الأعمال العامة. فقد اقترح العضو رشوان محفوظ مثلاً إيقاف تسخير العمال الزراعيين فى مديريتى أسيوط وجرجا لتطهير ترعتى الديروطية والسواحلية، وطالب بأن توضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين إما بالكراكات أو بإعطائها بالمقاولة بمعرفة نظارة الأشغال.

وبالإضافة إلى هذا الاهتمام بتحرير قوة العمل، فإن قضية التنمية الزراعية كانت وجهًا من الأوجه المتعددة لمطامح البرجوازية الزراعية لتنمية اقتصادها. لذلك فقد كانت محل عناية المجالس النيابية المتعاقبة، التى شغلتها مجموعة من الاهتمامات المتشابكة المتعلقة بهذا الموضوع، منها إقرار حق الملكية الزراعية، وكفالة الإصلاحات الفنية لرفع مستوى الإنتاج الزراعى مثل توفير الخبرة الفنية وإصلاح

نظام الرى وأخيرًا حماية فائض الإنتاج من التبدد فى أيدى العناصر الاستغلالية المسيطرة، بتنظيم الضرائب. فى هذه الاتجاهات الثلاثة بذلت المجالس النيابية جهدًا مضنيًا لتدعيم التنمية الزراعية ورفع مستوى الإنتاج الزراعى.

فيما يتعلق بدعم حق الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاقها، اقترح النائب هلال بك منير فى سنة ١٨٦٦ النظر فى الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور وإضافتها إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها، وقرر المجلس إضافة أطيان الجزائر بثمن يساوى قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات، أما أطيان الحياض فتعطى أيضًا بالثمن بنفس القاعدة. وتقرر توزيع الأطيان البور وأطيان الأراضى المالحة والبرارى على الراغبين فى استصلاحها بلا ثمن وإعفائها من الضرائب لمدد تتفاوت بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة. وفى سنة ١٨٧٧ أصدر المجلس قراره بشأن أطيان المنسحبين أو الفارين - وقد أشرنا إليه فى الفصل الثالث - ويقضى بنقل ملكيتها إلى أهل الفار وذوى قرباه أو تؤجر، إذا لم يكن له أهل، ثم توزع فى حالة عدم عودة الفار بعد ثلاث سنوات.

وفى سنة ١٨٦٩ قرر مجلس النواب قرارًا مهمًا للحفاظ على الملكية الزراعية من التفتت، ولضمان مستوى الإنتاج الزراعى وخدمة هدف الزراعة الكثيفة، فقد قرر المجلس منع فرز الحصص فى الأطيان الموروثة، وكان الفرز - أى تقسيم التركة - حقًا مخولاً لكل وارث طبقًا للمادة الثانية من لائحة الأطيان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة فى سنة ١٨٥٨. فقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافى الريع على الورثة، وبنى المجلس قراره على وجوب «استمرار فتح بيوت ذوى العائلات» وبناء على هذا القرار ألغى نص الفرز الوارد فى اللائحة السعيدية.

ومن أهم القرارات التى أصدرها المجلس فى دور انعقاده عام ١٨٦٩ قراره بترغيب الأهالى فى تحرير حجج بملكياتهم حتى تستقر الملكية وتنضبط التصرفات العقارية، والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث، على أن تحرر له الحجة بذلك فى المحكمة. وتؤشر هذه الاهتمامات المتعددة بمسألة ملكية الأرض إلى أن الطموح وراء تحويل الأرض إلى سلعة والانتقال

بها من مجرد ملكية «بغرض الاستغلال» إلى ملكية «بغرض الاستغلال والتصرف» كان طموحًا جارفًا، بل هو طموح يعبر عن ظهور «السوق» كواقع اقتصادى يتم التبادل خلاله، وتتحول فيه وسائل الإنتاج إلى سلع قابلة للتداول.

فيما يتعلق بالخبرات الفنية الزراعية، اهتمت المجالس النيابية المتعاقبة اهتمامًا خاصًا بالرى وقنواته، أثار نواب المحافظات مشكلات الرى وطالبوا بتنظيمه والاهتمام به، باستحداث قنوات جديدة، وتطهير القنوات القائمة وتنظيم عملية توزيع المياه التى كثيرًا ما تعرضت للخلل حدوث خلل واضح فيه. ففى مجلس ١٨٦٦ قدم نواب الدقهلية اقتراحًا بفتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من السدود لتجرى المياه فى ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السنبلاوين منها، كما طالبوا بإعادة فم البحر الصغير على النيل بدلاً من ترعة المنصورية لسهولة وصول مياه الرى إلى البلاد الواقعة عليه، واستكمالاً للتوصل إلى حلول لمشكلة الرى فى هذه المنطقة من الدلتا، اقترح نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية إلى البلاد الكائنة بشطوط دمياط، ومد القناة إلى نهاية الشطوط.

وفى سنة ١٨٧٨ قرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الرى والهندسة؛ لكى تجد الأراضى كفايتها من الماء فى حالة ما إذا نقص ماء النيل كنقصه فى العام الماضى، ووضع الترتيبات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر الشراقى فى حالة نقص الماء بالنيل.

وفى مجلس النواب الذى انتخب بعد الثورة تزايد الاهتمام بمسائل خدمات الرى فأشار الأعضاء إلى مشكلة الرى فى محافظة البحيرة، وطالبوا بإجراء إصلاحات ضرورية فى مجرى الرياح البحيرى، وإصلاح القناطر الخيرية، كما طالبوا بحفر الرياح التوفيقى لرى القليوبية والدقهلية والشرقية، ومساواتها ببقية المديريات وتوسيع فم رياح المنوفية حتى يساوى بينها وبين المديريات الأخرى، وإصلاح ترعة الإبراهيمية بمرور الماء من جنابيات السكك الحديد لكى تستفيد منها أطيان جهة الزاوية ومديرية البحيرة وتوصيل رياح المنوفية بترع العطف والخضراوية والساحل.

ومع هذا الاهتمام بمسائل الرى، نلاحظ أن أغلب مشكلات الرى كانت فى الوجه البحرى، وهذا طبيعى لأن أغلب أراضى الأرستقراطية الزراعية والأسرة المالكة كانت فى الصعيد، الذى تميز لذلك بمنشآت رى سليمة، وانتشر فيه استخدام وابور المياه، فلم تثر مشكلات رى الصعيد فى المجالس النيابية المتعددة سوى مرة أو مرتين. وقد ظهر التناقض بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة فى مياه الرى، أكثر من مرة، ذلك أن الملاك الصغار - وبعض متوسطى الملاك - كانوا لا يستخدمون وابور المياه، وكانوا يلاحظون تحكمًا فى مياه الرى لمصلحة الفئات العليا من الملاك فأثار العضو طلبه حزين فى سنة ١٨٨٢ الشكوى من تركيب وابور الرى فى الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف، لأن الإكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن أطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ٣٠٠ ألف فدان. وأثار العضو سليمان منصور مسألة أجنبى هو الخواجا بولاد لأنه ركب فى سنة ١٨٨١ وابورا ثابتًا يضم ترعة الصيصة الآخذة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية وترتب على هذا احتكاره للمياه، مما أضر بملاك نحو ٣٠ ألف فدان، وحرمها من ماء الرى.

وفيما يتعلق بتنظيم الزراعة، قرر المجلس فى سنة ١٨٧٨ إنشاء مجلس زراعى فى كل مديرية يسمى «مجلس تنظيم الزراعة» يُنتخب أعضاؤه بمعرفة العمد بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر فى الشئون الزراعية وتحسينها وتقدمها، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها. وأضاف مجلس النواب إليها مجالس فنية أكثر تخصصًا تسمى «مجالس تفتيش الزراعة» مؤلفة من موظفين فنيين للنظر فى شئون الأراضى والزراعات وإجراء ما يؤدى إلى توسيع نطاق الزراعة وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس، وهو اهتمام يعكس درجة أرقى من تنظيم الإنتاج الزراعى سواء عن طريق المنتجين المباشرين (وتعتبر مجالس تنظيم الزراعة أشبه باتحادات لهم) أو عن طريق الخبرة الفنية المتخصصة، وهو تنظيم يعكس طموح المنتجين الزراعيين إلى تجديد إنتاجهم الذى كان قد تعدى فى هذه المرحلة الإنتاج للاستهلاك، ليصبح إنتاجًا للتسويق بالأساس.

ولما كان مجلس النواب كمؤسسة سياسية، يعبر تدريجيًا عن مصالح هؤلاء المنتجين، فقد كان من الطبيعي مع ازدياد خبرته وذاتيته، أن يسعى لحماية فائض هذا الإنتاج من التبدد، وهو ما يعني تدخل المنتجين لتنظيم الضرائب والرقابة على فرضها ومتابعة طرق صرفها. ونلاحظ أنه بينما كان المجلس في أدوار انعقاده الأولى - في ظل السيطرة الخديوية عليه - يوافق على كل الضرائب التي تطلب الحكومة فرضها، فقد انتهى به الأمر إلى الوقوف ضد كل رغبات الحكومة ومحاسبتها حسابًا عسيرًا على ما تجبيه من ضرائب. ففي دور انعقاده الأول وافق مثلاً على فرض ضريبة على المواشي بواقع عشرين قرشًا سنويًا على كل رأس من مواشي الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال وثلاثين قرشًا على الجمال وعشرة قروش على الحمير. وكانت الحجة التي قدمتها الحكومة في طلب إقرار هذه الضريبة أن أعمال المنافع العامة التي تنفد بواسطة السخرة تقتضي أدوات ومهمات يجب شراؤها بالثمن. كما وافق المجلس بعد ذلك على أنواع متعددة من الضرائب، وتدريجيًا بدأ المجلس يتدخل في المسألة الضرائبية بشكل سافر وجاد، فأثار قضية الشكل الذي تجمع به الضرائب وطالب بإلغاء نظام العهد في جمع الضرائب وبمقتضى هذا النظام تعهد الحكومة إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية بجباية ضرائب قرى أو نواح بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين في سداد مالها، فكان المتعهدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يجبوها من الأهلين، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاق الفلاحين لأن المتعهدين كانوا يغتصبون ما يزيد عن الضرائب من محصولات الأهالي وأخذ بعضهم لعهدتهم أراض لا تزرع لمجرد الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة، فطلب المجلس فك جميع العهد، ومما آثاره المجلس فيما يتعلق - أيضًا - بشكل جمع الضرائب مطالبته بضبط عملية تحصيل الأموال الأميرية في المديريات لمنع العبث في قيد المتحصلات، وتقسيط الأموال الأميرية، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلاً لسدادها وهو ما عاد المجلس إلى تأكيده في سنة ١٨٨٢.

وتجاوز اهتمام المجلس النيابى شكل جمع الضرائب، لتناقش الضرائب المفروضة وطريقة فرضها، وفى هذا الصدد أثارت ضريبة المقابلة أعرض المناقشات وأخطرها، فالحكومة التى التجأت إلى العمل بقانون المقابلة ثم إلغائه ثم أعادت العمل به، فتزايدت معارضة المجلس للفوضى التى يطبق بها هذا القانون. ففى سنة ١٨٧٦ وافق النواب على العودة للعمل بقانون المقابلة، وطالبوا الحكومة بتوضيح الطريقة التى كانت تنوى اتباعها فى رد المبالغ التى حصلتها من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون، وهو ما سبب إحراجًا للحكومة، بخاصة وأن المجلس قد لفت نظرها إلى أن محاولتها لإلغاء القانون فى المستقبل يجب أن تتضمن رد المبالغ التى حصلتها بمقتضاه. وفى هذا الصدد فإن المجلس طالب بإلغاء عدد من الضرائب مثل ضريبة المواشى، وطالب بفرض ضرائب على الأراضى المستصلحة.

تناولنا فى الملاحظات الأربع السابقة طبيعة التركيب الطبقى لمجلس النواب والاتساع النسبى فى رقعة ممارسى السلطة من خلاله، ومدى خبرة أعضائه بمهمته، ومناحى اهتمامهم، وفى ضوء هذا، فإن سؤالاً ضروريًا يقفز الآن، هو: ما مدى تعبير هذا المجلس عن الواقع الاجتماعى، الذى صدرت عنه الثورة؟!.

الملاحظة العامة التى تفرض نفسها علينا عند محاولة البحث عن إجابة لهذا السؤال أن المجلس لم يكن يعبر تعبيرًا حقيقيًا وكاملاً عن جوهر الواقع الاجتماعى الذى صدرت عنه الثورة. فمن ناحية التركيب فقد لاحظ المؤرخون البرجوازيون أنفسهم أن المجلس لم يكن معبرًا عن هذا الواقع.

ويرى الأستاذ الرافعى أن المجلس كان من ناحية التركيب ممثلاً لطبقة واحدة فى المجتمع وهى طبقة الأعيان وأن «طبقة التجار والصناع لم تكن ممثلة فى المجلس اللهم إلا النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الأعيان، وخلا المجلس أيضًا من الطبقات المتخرجة فى المدارس العالية، لأنها لم تكن من ذوى العصبيات فى المدن والأقاليم»[١٥٨] وبصرف النظر عن فرض مصطلح «الطبقة» لدى الأستاذ الرافعى، فإن فكرته صحيحة بوجه عام ذلك أن المجلس كان بالفعل ممثلاً لعناصر من البرجوازية الزراعية فى الأغلب الأعم، مع عدد محدود من

التجار الذين تتزاوج صفتهم، فيجمعون بين أنشطة البرجوازية الزراعية والتجارية فى وقت واحد. وبهذا التركيب فإنه افتقد إلى التعبير عن الأجنحة الأكثر وعيًا والأكثر ثورية من البرجوازية، وهى الشرائح التجارية والمثقفون البرجوازيون، وفئات الحرفيين المتعددة. ومن هنا فإن طاقته الثورية كانت محدودة، وسرعان ما حدث الانشقاق فى داخله.

والمسئولية التى تتحملها قيادة الثورة فى هذا الموقف، مسئولية هينة ويسيرة ذلك أنها حاولت فووجهت بمقاومة، يذكر «روزشتين» أنه عندما صدر الأمر العالى الخديو بدعوة مجلس النواب إلى الانعقاد، اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرابى «فقد أراد الأول أن يكون انعقاد المجلس على القاعدة الضيقة التى حددها قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٨٦٦، بينما أصر الثانى على تنفيذ قانون الانتخاب الذى وضعه شريف باشا نفسه فى الأشهر الأخيرة من حكم إسماعيل، ولم يعتمد بسبب خلعه. وهو أكثر ديمقراطية من القانون الأول، ويروى روزشتين أن الحق كان فى جانب عرابى «فقد كان عدلا أن يستأنف النظام الجديد الذى قررته ثورة ٩ سبتمبر السير بالأنظمة السياسية، من النقطة التى وقفت عندها بسبب تدخل أوروبا العنيف. وقد ناضل عرابى عن رأيه أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الأعيان. ومع ذلك فإن شريف أبى التحول عن رأيه ـ عملاً بوصية السير أوكلند كولفن ـ وهدد فعلاً بالاستقالة فلم يمثل عرابى دور الدكتاتور. ولم يلتجأ إلى حكم القوة، بل رضخ فى النهاية ووافق على إحياء قانون ١٨٦٦»[١٥٩].

والقاعدة التى انتخب على أساسها النواب فى سنة ١٨٦٦ ـ واستمرت حتى الثورة ـ قاعدة ضيقة، لا تسمح بأن يتولى النيابة سوى عناصر محدودة، لأن الناخبين هم مشايخ البلاد، بينما يكشف النقاش الذى دار بين صفوف الثوار ـ وبخاصة آراء النديم التى سبق وأشرنا إليها ـ إن قيادة الثورة كانت تتبنى فكرة الانتخاب العام المباشر، أى على درجة واحدة، وبينما اتجهت بعض العناصر المعتدلة. كالشيخ محمد عبده، إلى تأكيد فكرة أن الانتخاب والترشيح ينبغى أن يكونا حقًا قاصرًا على نخبة ممتازة حددها بالعناصر المتعلمة، فإن قيادة عرابى رأت أن الانتخاب والترشيح هما حقان مترتبان على واجب، هو دفع الضرائب،

وطالما أن المواطن يؤدى التكاليف والواجبات العامة، ومنها خضوعه للتجنيد وأداؤه للضرائب، فمن حقوقه أن يشارك فى تسيير أمور هذه الدولة، بانتخاب من يمثلونه، فى الرقابة على الحكومة، وسن التشريعات التى تنوى تطبيقها على المواطنين.

ويعكس قانون الانتخاب الذى صدر فى مارس ١٨٨٢ ـ مكملاً للدستور الصادر فى السنة نفسها ـ تسوية وسطية للصراع بين مختلف التيارات الفكرية حول هذا الموضوع المهم. فهو لم يجعل الانتخاب مباشرًا وعلى درجة واحدة، ولم يقصره على المشايخ كما كان الحال فى قانون ١٨٨٦. ولكنه جعل انتخاب النواب على درجتين، فينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب). وهؤلاء المندوبون هم الذين يتولون انتخاب النواب. وقيد حق الانتخاب بنصاب مالى، فالمواطن الذى له حق الانتخاب هو الذى يدفع خمسة جنيهات على الأقل فى السنة من الضرائب أو الرسوم المقررة، وأعفى من هذا النصاب من يسميهم الأستاذ الرافعى ـ الفئات الممتازة ـ وهم العلماء والرؤساء الروحانيون وحملة الشهادات العالية، والمدرسون فى المدارس الأميرية والأهلية، والموظفون العاملون والمتقاعدون، والمحامون والأطباء والمهندسون والصيادلة. وجعل سن الناخب إحدى وعشرين سنة وسن المندوب المئوى والنائب خمسًا وعشرين سنة ونص على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين (العسكريين)، على ألا يقبل أحدهم فى النيابة إلا بعد استعفائه من وظيفته، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائبًا منهم اثنا عشر نائبًا عن محافظات السودان ومديرياته. وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل فى الطعون الانتخابية.

غير أن هذا القانون لم يوضع موضع التطبيق، إذ لحقته الأحداث التى انتهت بفشل الثورة ودفن كل منجزاتها المهمة، ومن هنا فإن المجلس الذى أسفرت عنه انتخابات ١٨٨٢ لم يكن معبرًا تمامًا عن الجبهة التى قادت الثورة، رغم تعبيره عن جناح مهم منها، أما الأجنحة الأخرى فكانت خافتة الصوت بدرجة واضحة، لقد اهتم المجلس مثلاً بمشكلات التجار والحرفيين، ولكن فى أدنى الحدود. فناقش نظام سندات التعامل بين الناس، وطالب النواب باستصدار قانون لتنظيم الرهون والمعاملات. وبرزت فى بعض المناقشات تناقضات بين فئات التجار، وبخاصة بين

العناصر الاحتكارية والتجار المدافعين عن حرية التجارة. فقد اقترح أمين الشمسى معالجة أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار على رفع سعرها ومنع تصديرها إلى الخارج. واستند التجار الذين أثاروا هذه المسألة إلى أن الغلال هى غذاء شعبى وتصديرها إلى الخارج قبل الموسم الجديد يمكن أن يؤدى إلى نتائج سيئة، ووافق المجلس على الاقتراح. كذلك اهتم المجلس بالمواصلات وطالب أكثر من عضو بإنشاء السكك الحديدية. واحتضن المجلس مشروع سكة حديد السودان وهو مشروع كان يخدم المطامح التجارية التى كانت وراء فكرة الإمبراطورية الإفريقية التى كان يدعو إليها إسماعيل.

وفى هذه الحدود فإن تحميل قيادة الثورة فوق ما تطيقه من مسئولية تتجاوز ما كان يطرحه الواقع الفعلى من إمكانات، هو طموح يقيس الظاهرة الثورية بمقاييس أبعد زمنيًا من ظروف تفجرها. ويرى الدكتور «عبد العزيز رفاعى» أن رؤية عرابى للنظام النيابى لم تكن رؤية مبدئية ولكنها كانت رؤية «وسيلية» هدفه منها «تعزيز الاتجاه القومى وتمكين الشعب كله من الوقوف بجانبه فى تطلعه إلى هذا الاتجاه فى تحالف ضد الأتراك والشركس»، وهو يسوق تدليلاً على ذلك ما ذكره الشيخ محمد عبده فى مذكراته حول رؤية عرابى للفكرة الدستورية عمومًا، كما يرى أن موقف عرابى بعد فشل الثورة يؤكد أيضًا أنه كان يرى الفكرة الدستورية، فكرة تكتيكية وليست استراتيجية، ذلك أن عرابى كان يتخذ هذه الفكرة لمواجهة خصومه، «فلما انتهى به الأمر إلى التسليم للإنجليز فى النهاية لم يعد لقيامها فى ذهنه من دوافع، فأعلن لبرود لى أنه لا يرى ضرورة لمنح الأمة حقوقها الدستورية إلا بعد خمس سنوات» وعلى ذلك «فإن سعيه للدستور كان مجرد خطة ولم يكن اقتناعًا بمبدأ»[١٦٠].

وقد سبق وعالجنا فى أكثر من موضع فى هذه الدراسة طبيعة رؤية عرابى وقيادة الثورة ومفكريها للفكرة الدستورية. وناقشنا ما قاله الأستاذ الإمام فضلاً عما يشوب ما كتبه فضيلته عن الثورة من مآخذ ومطاعن أوضحناها أيضًا، ولموقف عرابى من قضايا النضال المصرى بعد فشل الثورة ظروف خاصة سنعالجها بتفصيل أوفى فيما بعد.

على أن التصور الذى يطرح به الدكتور رفاعى المسألة يحتاج إلى مناقشة. ذلك أن التفرقة بين ما هو «استراتيجى» و «تكتيكى» فى شعارات الثورة يجب أن ينبنى على أساس الفهم الطبقى للظاهرة الثورية، فالهدف النهائى لأية طبقة عند محاولتها تحقيق ثورتها هو الاستيلاء على السلطة السياسية أو المشاركة فيها، وهذا هو الهدف الاستراتيجى فى المدى الطويل. وكل الشعارات الثورية إذا اتخذت فى مرحلة ما طابعًا استراتيجيًا فهى فى النهاية وسائل لتحقيق هذا الهدف. وإذا كانت القيادة العرابية، قد عبرت ـ بمجموع حركتها وفكرها ـ عن محاولة لبعض شرائح البرجوازية للمشاركة فى السلطة، فإن رفع الشعارات الدستورية والتحررية، كان وسيلتها لتحقيق هذه المشاركة. ولا شك أن الدكتور رفاعى لا يغيب عنه أن مصطلحات مثل: «المبدأ» و «الحرية» و «الدستور»، ليست مطلقات مطلوبة لذاتها. ومستهدفة لما تتضمن من خير، وإنما هى دائمًا تحقيق لأهداف اجتماعية وطبقية.

(د) السلطة القضائية ترسى قواعدها

لم تكن الحاجة إلى «القضاء» مجرد رغبة لدى بعض ذوى القلوب الرحيمة فى نشر العدل وإنصاف المظلومين، فمثل هذا النمط من البشر كان قد انقرض منذ قرون سحيقة، بل إن شكا يقارب اليقين يساورنا فى أنهم قد وجدوا أصلاً. أن تعرض المصريين للظلم والإفقار والتعسف فى معاملتهم وتعذيبهم وسلبهم حريتهم أمور ـ تبدو لفرط تكرارها ـ عادية فى التاريخ المصرى، وفى أسفل السلم الاجتماعى فإن المصرى الذى يعيش على قوة عمله كان الضحية المستمرة لأبشع أنواع التعذيب التاريخية، فإذا ما تصاعدت فى تلك الفترة التى تخمرت فيها الثورة العرابية دعوة بإنشاء القضاء والحكم بالعدل بين الناس، فإن فهم هذه الدعوة يجب أن يظل بعيدًا عن مظنة «العطف على المظلومين»، إذ أن مبررًا ما لم يوجد لهذا العطف المفاجئ. وإذن، فما المبرر التاريخى لمثل هذه الدعوة؟

كان منطقيًا مع ازدياد الاتجاه إلى فصل السلطات وبلورتها أن تتميز السلطة القضائية تدريجيًا، وأن تتبلور خطوة بعد خطوة استقلاليتها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفى بلد عريق فى الثيوقراطية ـ كمصر فى ظل الحكم

الإسلامى والتركى المملوكى - فإن تحديد السلطات وفصلها والانتقال من تطبيق الشريعة الدينية إلى تطبيق شرائع زمنية، لم يكن هدفًا سهلاً. ومع ذلك فإن التطور الاجتماعى وبروز مصالح الطبقات المصرية قد انتهيا بتحقيق نجاحات متعددة فى هذا المجال.

وفى بلد تتزايد فيه الرغبة فى النمو الاقتصادى، والتوسع التجارى، والإنتاج الزراعى الكثيف وتتجه فيه الملكية إلى الاستقرار، ويسعى إلى تشجيع رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار، لابد وأن تتزايد الحاجة لسلطة قضائية مضبوطة الأحكام، يمكن فى ظلها أن يجد الاستثمار فى مختلف أنشطة الاقتصاد الوطنى حماية قانونية، وضمانًا من السلب والنهب والإفقار. وقد عبر نوبار باشا عن هذه الفكرة فى مذكرته التى رفعها إلى الخديو فى سنة ١٨٦٧ بطلب تشكل المحاكم المختلطة فقال إن «الحكومة المصرية تشعر من جهة أن النجاح لا يمكن أن يأتيها إلا من أوروبا وتود أن تنفع العنصر الأوروبى وأن تتنفع به وأن تعهد إليه بأعمالها العظيمة وأن تجعله أساس زراعتها وتجارتها وتود أن تدعو إليها أصحاب رءوس الأموال من الأجانب لتفوض إليهم مهمات نافعة ذات جدوى». وذكر أن هذا لا يتم - مع ضمان عدم نزح الأوروبيين لثروة البلاد - إلا بـ «إنشاء نظام عدلى حسن يجعل لأوروبا كل الضمانات التى يحق لها أن تطالب بها»(١٦١).

وفى مذكرة أخرى كتبها نوبار - بباريس فى مارس ١٨٨١ - حول إنشاء قضاء وطنى مصرى، ركز نوبار على ما سماه «قانون الأميال والأهواء» الذى يحكم المسائل فى مصر. وبخاصة العلاقة بين الحكومة والموظفين والوطنيين. ورأى أن الافتقاد إلى «الهيئة العدلية» يؤثر تأثيرًا ضارًا فى اقتصاد البلاد «لأن البلاد لم تستطع، ولا تستطيع، أن تتجح النجاح المادى الذى يمكن أن تناوله من مواردها، إذ أن البين الواضح أن ابن الوطن المصرى لا يستثمر ما عنده من رأس المال ولا يجازف به فى المشاريع، وعلى الجملة لا يستخدمه ولا يتداوله، لأنه يرى تخبئته آمن له وأضمن. ثم إن الأوروبى أيضًا لا يرى مصالحه ورأس ماله فى أمان وضمان لأن الوطنى الذى يعامله لم يكن فى مأمن مثله لدى الحكومة والموظفين»(١٦٢). هذا بالإضافة إلى أن «الأوروبيين كانوا يظلمون الوطنى

ويستنزفون خيره دون أن يستطيع استعادة حقوقه لأن أبواب العدل كانت موصدة فى وجهه عند معاملته»[١٦٣].

لم يكن «نوبار» الوحيد من ساسة ومفكرى تلك المرحلة، الذى نظر إلى المؤسسة القضائية باعتبارها ضرورة لحفظ حق الملكية وتنمية الثروة وتنظيم التعامل فى السوق، بل كانت نظرة لدى الجميع، ففى خطاب ألقاه الخديو توفيق فى افتتاح المحاكم الأهلية ورغم أنها من إنجازات الثورة فإنها لم تفتتح إلا سنة ١٨٨٣ ـ قال إنه «من المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالى والسكان هو اتباع جادة العدل والحق والسير على وفق ما تقتضيه القوانين وتوقيع الأحكام حسب نصوصها»[١٦٤] وأعلن وزير الحقانية فى نفس الحفل أن الهدف من إنشاء هذه المحاكم هو «تأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين». وهو ما عبر عنه أيضًا رئيس محكمة الاستئناف فى اجتماع أول جمعية عمومية لها، فعنده أن الهدف من إيجاد القوانين وتطبيقها هو «حفظ الأموال وحقن الدماء وصيانة الأعراض» وأن الظلم ليس مجرد «أخذ المال من صاحبه بغير حق، ولكنه يعم أيضًا من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للمستحقين»[١٦٥].

قاد التطور الاجتماعى خطوات إنشاء وتدعيم السلطة القضائية، فكلما تعقدت المعاملات وفرض اقتصاد السوق نفسه تزايدت الحاجة إلى المؤسسات القضائية وتطور العمل بها. ففى عصر محمد على كانت السلطة القضائية فى يد «المحكمة الشرعية» باعتبارها وحدة القضاء المصرى، ثم فرضت ظروف التطور الاجتماعى أن تضاف إليها محاكم للمسائل المدنية والتجارية عرفت بمجالس الأقاليم أنشئ منها خمسة على امتداد القطر، وأضيف إليها بعد ذلك ما عرف بمجالس التجار فى الإسكندرية والقاهرة، وهى التى تطورت إلى «قومسيون مصرى» اختص بنظر القضايا التى ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين، وأما الهيئة الاستئنافية العليا فكانت فى يد «مجلس الأحكام» ويتكون من تسعة من كبار رجالات البلاد مع عالمين من علماء الأزهر أحدهما حنفى المذهب، والآخر شافعى المذهب. وكان يختص بإعادة النظر فى أحكام بعض القضايا، ويشارك المجلس الخصوصى ـ مجلس الوزراء ـ وضع القوانين.

وفى عهد سعيد نالت مصر حقوقًا استقلالية فيما يتعلق بالقضاء، إذ نال من السلطان العثمانى حقًا لم يكن لأسلافه من ولاة مصر، هو حق اختيار القضاة بعد أن كان العمل جاريًا على أن قاضى القضاة المولى من قبل السلطان العثمانى هو الذى يعينهم.

تزايدت الحاجة إلى المحاكم فى عهد إسماعيل، فعمم مجالس الأحكام وأنشأ منها تسعة شملت معظم أنحاء القطر، وزيد عدد مجالس الأقاليم، وصار لكل مديرية مجلس ابتدائى، وزيد عدد المجالس الاستئنافية التى كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية الواقعة فى دائرتها. وفى سنة ١٨٧١ أنشئت بناء على اقتراح مجلس شورى النواب مجالس - أى محاكم - فى القرى والأخطاط لنظر القضايا الصغيرة، سميت مجالس الدعاوى المركزية. وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة مجلس التجار فى كل من الإسكندرية والقاهرة تفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب ولها محكمة استئنافية عليا واستمر هذا النظام قائمًا حتى تشكيل المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣.

بدأ الانقلاب الحقيقى فى القضاء فى فترة تخمر الثورة العرابية، فقد عكف رفاعة الطهطاوى وتلاميذه من الليبراليين المصريين على ترجمة قانون نابليون المعروف بالكود. فترجموا القانون المدنى، وقانون المرافعات، وقانون العقوبات، وقانون تحقيق الجنايات. وصدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى مارس ١٨٨٢ أى بعد الثورة. ويعتبر عرابى أن صدور هذه اللائحة كان ضروريًا «لما له من العلاقة باستقامة سائر الأمور، ولأنه هو الموجب لثقة الأمة بالحكومة»[١٦٦].

أرست اللائحة أهم القواعد الديمقراطية فيما يتعلق بالقضاء كمؤسسة وكان من الطبيعى أن تجىء اللائحة تعبيرًا ليبراليًا ناضجًا والذين مهدوا لها فكريًا هم عناصر من الليبراليين المصريين، الذين استندوا إلى «كود» نابليون، وهو تلخيص أمين لمبادئ وفكريات الثورة الفرنسية.

- فقد قرت اللائحة مبدأ استقلال القضاء كسلطة منفصلة عن بقية السلطات بتقريرها عدم جواز عزل القضاة، وعدم جواز نقلهم من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام.

- وأقرت ضرورة علم المواطنين بالقوانين قبل تطبيقها عليهم، فأوجبت ألا يعمل بالقانون إلا بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يومًا.

- وأقرت مبدأ ألا عقوبة على فعل سابق على صدور القانون بتأثيمه، أى عدم سريان القوانين على الماضى.

- كما أقرت ضرورة استناد الأحكام إلى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى العمل بها. وألا تكون الأحكام مخالفة لنصوص القوانين المذكورة.

- وحددت اللائحة درجات التقاضى لتضمن للمتقاضين، وللمحكوم لهم أو عليهم فرصة اللجوء إلى مستوى قضائى أعلى لمراجعة الأحكام لمزيد من الدقة فى إصدارها، وهكذا تقرر وجود ثلاث درجات قضائية: محاكم ابتدائية أو جزئية ومحاكم استئنافية. ومحكمة للنقض والإبرام. وأكملت الهيئة القضائية بإنشاء النيابة العمومية.

وهكذا أرسيت من الناحية النظرية قواعد استقلال السلطة القضائية وإن لم يتم هذا إلا بعد إجهاض الثورة.

إن استكمال السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وتعميق الفواصل بينها كان من أهم الإنجازات التى حققتها محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة فى السلطة، ولكن السؤال الملح الذى يواجهنا هو: ما النصيب الذى أخذته البرجوازية المصرية من السلطان، بعد هذا الجهد الجهيد؟!.

(هـ) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية البرجوازية

المراجعة المتأنية لمسار الثورة العرابية تؤكد أن محاولات إرساء قواعد السلطة الجديدة، لم تنته إلى نتائج يمكن اعتبارها حاسمة. صحيح أن هذه المحاولات لم تمر كأنها لم تكن. ولكنها لم تكن كافية لحسم قضية السلطة. لقد وضعت القوى السياسية الجديدة أقدامها على خريطة السلطة وشاركت بنصيب قليل فيها، وكان من المحتمل لو استمرت تمارس دورها لفترة أطول أن تمكن لنفسها، ولكن هذه المحاولة جوبهت بتحديات كثيرة:

• أول هذه التحديات المركز المتميز الذى كان للأجانب فى أجهزة السلطة المختلفة. إذ طرح هذا المركز مشكلة ذات شقين: أولهما أن الأجانب كانوا يمارسون دورهم فى السلطة بحكم مصالحهم الاقتصادية وتضخم جالياتهم وارتباطاتهم بالسوق العالمية الذى كان الاقتصاد المصرى يدور فى عجلتها، فضلاً عن الحماية السياسية التى كانت الدول تضفيها على رعاياها العاملين فى أجهزة السلطة المصرية. وأما الشق الثانى فهو احتياج البلاد إلى جزء من الخبرة الأجنبية فى المؤسسات الجديدة التى أنشأتها. وكانت قرون التخلف الطويلة قد حرمت مصر من تكوين كوادر فنية متخصصة بأعداد كافية ومن هنا فقد اضطرت حتى الوزارات التى تلت الثورة - وعملت باسمها - إلى استبقاء هؤلاء الأجانب، ففى عهد وزارة شريف مثلاً تقرر تشكيل لجنة لوضع تشريع للموظفين المدنيين، فاضطرت الوزارة إلى الاستعانة بخمسة من الأجانب فى هذه اللجنة، كانوا يشكلون ما يقرب من نصف أعضائها؛ بل إن المجلس الأعلى للمعارف - الذى سبق إنشاؤه فى عهد وزارة رياض من ١١ مصريًا و ١٣ أجنبيًا - ظل على تشكيله مع إضافة خمسة من الأعضاء الوطنيين ليشكل العنصر المصرى أغلبية فيه.

ولم يكن هذا المركز الخاص للأجانب قاصرًا على السلطة التنفيذية، بل إن محاولات متعددة كانت ترمى إلى نشر هذا النفوذ وتأكيده فى المؤسسات الأخرى. وبالذات فى السلطة التشريعية والقضائية. وكان من أعلى الأصوات المنادية بهذا نوبار باشا، أشار للموضوع فى مذكرته الشهيرة التى كتبها فى مارس ١٨٨١ وأرسلها من باريس. وهى تعبر عن رؤية أجنبية، ولا نشك فى الذى أوحى بها لنوبار، هو بعض الدوائر السياسية الفرنسية التى كان على اتصال بها، وتاريخ المذكرة يشير إلى أنها كتبت بعد تمرد أول فبراير، ومع ازدياد المطالبة بمجلس النواب. والاقتراحات الواردة بها تبدو كما لو كانت موجهة لإجهاض هذه المطالبة.

رأى نوبار أن هناك ضرورة لتشكيل «لجنة لوضع القوانين، يعرض عليها كل تدبير إدارى أو مالى فتفحصه ثم تقبله أو تعدله بالاتفاق مع مجلس النظار قبل أن يعرض على الخديو، وبهذا لا تصدر القوانين إلا بعد الاتفاق والفحص المدقق

بين هيئة مستقلة حاصلة على كل الضمانات اللازمة لصيانة مصالح الذين يدفعون الضرائب». فممن يجب أن تتكون هذه اللجنة؟ من ممثلى الشعب؟ ذلك شيء لا يمكن أن يمر بخاطر نوبار. ولكن الذى ينسجم مع تفكيره أن يقترح تكوين هذا المجلس التشريعى من «النظار القدماء والموظفين السابقين يعينون من بين الحاصلين على الأخلاق الشريفة لدى الأمة ومن كبار فائزين بالاعتبار والاحترام، يدفعون الضرائب الكبيرة ويهمهم أن تكون الإدارة سائرة على محور العدالة والنظام». ويرى نوبار أن اقتصار هذه اللجنة على أعضاء مصريين فقط لا يضمن عدم تحيزها ضد الأجانب فى التشريعات التى تصدر عنها، ولذلك فقد اقترح «إدخال أعضاء صندوق الدين فى سلكها؛ لأن الحكومة عينتهم بمشاركة أرباب الديون» وعلى هذا فإن اللجنة المعينة ـ وليست المنتخبة ـ كفيلة بضمان مصالح المصريين والأجانب وبإيقاف السلطة الخديوية عند حدها. وبصدور التشريعات معبرة عن أصحاب المصالح المصريين والأجانب وهما شيء واحد فى نظر نوبار.

وفى المذكرة نفسها عالج نوبار موضوع السلطة القضائية، فبدأه بالتسليم بمبدأ استقلالية القضاء، واعترض على تدخل الدول فى تعيين قضاة المحاكم المختلطة، وعلى التزام الحكومة المصرية باستشارة وزراء العدل فى الدول الأوروبية قبل اختيار القضاة، ولجوء الدول إلى الضغط لتعيين قضاة لها فى هذه المحاكم، بحيث تحولت مناصبها إلى مجال للمنافسة الدولية. وبعد الاعتراض على سير القضاء المختلط ناقش نوبار وسيلة إنشاء قضاء أهلى. فرأى أن مصر تفتقد إلى عناصر صالحة لولاية القضاء، من ناحية الخبرة القانونية، ومن ناحية توفر الشخصية المستقلة التى ترفض الخضوع للسلطة التنفيذية أو لاعتبارات المال والجاه والمركز الاجتماعى. وانتهى نوبار إلى أن هناك ضرورة لاستعانة القضاء الأهلى أو الوطنى بقضاة من الأجانب. ولكنه تحفظ فى أن اختيار هؤلاء القضاة يجب ألا يكون بتدخل من الدول الأجنبية، وأن الحكومة يجب أن تكون مطلقة التصرف فى اختيارهم «من أوروبا أو من المستعمرات حسب حاجتها وحسب كفاءتهم من حيث اللغة والصفات فلا ينالها من هذا الوجه نفوذ حكومة أجنبية وأن يكون هؤلاء القضاة من رعايا الدول المختلفة ضمانًا لعدم تركز نفوذ

دولة واحدة فى مناصب القضاء وبمجرد تعيينهم فى خدمة البلاد يصبحون فى عيونها قضاة مصريين القضاة الوطنيين أنفسهم» وانتهى إلى أن هذا النظام إذا أثبت كفاءته فإنه من الممكن إذ ذاك إقناع الدول بأن تتنازل عن تزاحمها على مناصب القضاء المختلط لتحقيق قوة سياسية به، وأن تترك للحكومة المصرية حرية اختيار القضاة، وتعينهم من ذوى الخبرة الأجنبية كما أنه يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى تعديل أو إلغاء الرقابة الثنائية فى الحكومة المصرية[١٦٧].

ومشروع نوبار بالصورة التى عرضناه بها، يكشف عن طبيعة التحدى الاستعمارى الذى واجه هدف تثوير وتمصير ومقرطة السلطة فى مصر. ذلك أن هذا المشروع يعبر عن رؤية عناصر استعمارية أو عملية للاستعمار، وهى رؤية تنظر إلى الأجانب باعتبارهم أصحاب مصلحة فى مصر، كأنهم جزء من شعب غير محدد أو معروف الجنسية ينبغى أن يكون لهم ممثلون فى المجلس التشريعى، وفى القضاء، وهو مشروع شبيه بمشروع «برونيات» الذى طرح للمناقشة فى مارس ١٩١٧[١٦٨] وكان يستهدف مشاركة الأجانب فى السلطة مشاركة فعلية.

- وثانى هذه التحديات هو وضعية العناصر التركية والجركسية فى خريطة السلطة فقد أدى حيازة هذه العناصر للسلطة لفترات طويلة إلى عدم القدرة على الاستغناء ما يؤدون من أدوار، فقد حازوا خبرات يؤثر إهمالها ـ مع عدم توفر البدائل الوطنية ـ فى سير العمل الوطنى. ومن ناحية أخرى فإن التفرقة العنصرية التى كان يخضع لها المجتمع المصرى، قد وضعت معايير غير اجتماعية وغير سياسية للتفرقة بين من هو «ثورى» ومن هو «غير ثورى». إذ اضطرت الثورة مثلاً إلى رفع عناصر إلى صفوف السلطة لمجرد أنها «من الفلاحين المصريين» بصرف النظر عن مواقف هذه العناصر السياسية. وهو ما أدى فى بعض الأحيان إلى تسلل عناصر خائنة إلى السلطة، أضرت بالعمل الوطنى وكبدته خسائر جمة. وبدلاً من أن تضع الثورة سلطتها فى أيدى العناصر المؤمنة باتجاهها وحركتها الديمقراطية التحررية، اعتمدت أحيانًا المصرية كصفة تؤهل لتولى المناصب الحساسة. لقد كان محمود سامى البارودى مثلاً، غير مصرى الأصل، بينما كان

الأميرآلاى على خنفس مصريًا، ومع هذا أعطى الأول حركة الثورة إمكانات واسعة، وخان الثانى الجيش، وكان أحد أسباب هزيمته العسكرية، مع أن مصريته هى التى كفلت له أن يتولى مراكز سياسية حساسة، إذ كان أحد أعضاء المجلس العرفى وهو مجلس وزراء الحرب، ومراكز عسكرية أكثر حساسية، إذ تولى قيادة الفرقة العسكرية التى كانت تعسكر فى مقدمة الجيش فى جبهة التل الكبير فى أخطر مراحل الحرب.

ولا يعنى هذا أنه كان على الثورة أن تغفل عن هدف تمصير جهاز الدولة بإحلال العناصر المصرية محل العناصر الأجنبية أو المتمصرة فيه، ولكن اعتبار التفرقة العنصرية الأساس الوحيد وخاصة فى المراكز العصبية الحساسة فى جهاز الدولة، ومن البديهى أن محذور تحول هذه العملية إلى عملية اضطهاد للأقليات القومية، بنفيها تمامًا عن جهاز الدولة كان واردًا. لكن المتيقن أن القاعدة الصحيحة لمعالجة الموضوع قد غابت عن وعى الثوار.

ومن ناحية أخرى فإن نجاح حركة ما فى حقيق انتصارات تدريجية يترتب عليه أن تتجمع حولها عناصر غير مخلصة أو منافقة، وعناصر لا تتفجر طاقتها الثورية إلا فى ظروف المد الثورى الديمقراطى. وفى الوقت المناسب ومع انحسار هذا المد إلى ظروف جزر فإن هذه العناصر إما أن تخون الثورة أو تأخذ موقفًا سلبيًا، وهو ما حدث بالنسبة إلى الثورة العرابية، فقد أدى نجاح الثورة فى حركة أول فبراير، إلى تفجر ظروف المد، فتجمعت العناصر التى أشرنا إليها حول قيادة الثورة، ولم تتنبه قيادتها الثورة، ولم تتنبه قيادتها إلى الإمكانات الحقيقية لثوار اللحظة هؤلاء، فمكنت لبعضهم من مراكز حساسة فى السلطة، سرعان ما استخدموها استخدامًا ضارًا عندما بدأت بشائر الجزر أو تطلبت الحركة الثورية مغامرات غير مأمونة النتائج تمامًا. وفى ظروف الوعى بالطاقة الثورية المحدودة لهؤلاء، فإن الواجب يحتم عدم إهمال ما يمكن أن يقدموه من جهة لخدمة قضية الثورة، فى الحدود التى لا تـ نـر بحركة الثورة، وهى معادلة لم تنجح قيادة الثورة فى وضعها موضع التطبيق.

ويعود الخطأ فى تحديد دور هؤلاء إلى ضعف حزب الثورة وعدم فاعليته وتهروء بنيته التنظيمية. إذ كان الحزب الوطنى كان حزبًا ميكروسكوبيًا يبدو دائمًا أكبر من حجمه الحقيقى، ورغم أنه لم يخل من خبرة محدودة، فقد أدى هذا الضعف فى بنيته إلى عجزه عن مواجهة المهمات الملحة للثورة الوطنية الديمقراطية، ذلك العجز الذى نشأ فى الأساس عن ضعف الأجنحة التى حاولت تحقيق هدف مشاركة البرجوازية المصرية فى السلطة.

- وأما التحدى الثالث، فكان يتمثل فى بقاء السراى فى مركزها المؤثر على خريطة السلطة برغم ما أصابها من ضربات حسرت نفوذها نسبيًا عن السلطة، وما حدث فيها كمؤسسة سياسية من انقسامات وتكتلات فقد ظلت تناور لاستعادة سلطتها المطلقة. ومع أن نمو القوى الوطنية وإنشاء المؤسسات المنظمة لحدود السلطات، كان كفيلاً بإلزامها حدها، إلا أن تراثها التاريخى كمؤسسة كان يتطلب تصفية فعلية للعناصر المكونة لها، وهو ما تنبهت إليه قيادة الثورة فى وقت متأخر نسبيًا، ولكنها لم تحسمه بشكل نهائى.
- وأخيرًا فإن الوقت كان عامل تحد كبير فكثرة المهمات الثورية وتشابكها وتناقض بعضها وضراوة القوى المعادية للثورة، والزمن المحدود الذى كان عليها أن تنجز خلاله هذه المهمات كلها. أدى إلى صعوبة واستحالة القيام ببعض الإجراءات الضرورية لحسم قضية السلطة.

على أن القوى الثورية - رغم هذه التحديات جميعها - توصلت إلى صيغة جنينية وسليمة لحسم قضية السلطة، وهو ما فرضه تحرك الحوادث السريع، والانقسام الواضح الذى حدث فى جبهة الثورة عقب احتلال الإسكندرية فى يوليو ١٨٨٢، وكانت هذه الصيغة مؤقتة فضلاً عن جنينيتها ولكنها - فى رأينا - أنضج الإنجازات الثورية فى مجال إرساء المؤسسات الوطنية الديمقراطية فى الواقع المصرى.

ففى الوقت الذى كانت كل أهداف الثورة، ووجودها نفسه، تتعرض لخطر التصفية فى مواجهة الغزو الاستعمارى الإنجليزى، أعلن الخديو محمد توفيق - الحاكم الشرعى المعين من قبل السلطان العثمانى صاحب الولاية على مصر -

انضمامه إلى الإنجليز وأرسل إلى عرابى يطلب منه صرف الجنود الذين كان يستدعيهم من الاحتياط لتدعيم خط الدفاع فى كفر الدوار. فلما رفض عرابى الكف عن المقاومة أصدر الخديو قرارًا بعزله وأعلن راغب باشا ـ رئيس مجلس الوزراء إذ ذاك ـ فى خطاب منه للأدميرال سيمور، أن «عرابى باشا يشتغل الآن بإعداد وسائل للدفاع، وذلك مخالف لأوامرالجناب العالى الخديو، وأنه وحده المسئول عما يحدث». وبهذا انضم مجلس الوزراء إلى قوى الاحتلال. وكان مجلس النواب قد انقسم منذ أزمة المؤامرة الجركسية والإنذار المشترك فى ٢٥ مايو وانضمت أغلبيته إلى السراى.

وفى مواجهة انشقاق المؤسسات الممارسة للسلطة وانضمام أغلبيتها إلى قوى الأعداء، قررت قيادة الثورة بناء مؤسساتها الممثلة لتركيبها الطبقى والمعبرة عن نزوعها الديمقراطى التحررى فى مؤسستين من أهم المؤسسات السياسية فى تاريخ البرجوازية المصرية، وفى تاريخ النضال الديمقراطى المصرى على وجه العموم «المجلس العرفى» و «الجمعية العمومية». وقد مارست هاتان المؤسستان السلطة فى مصر خلال فترة قصيرة جدًا بين ١٧ يوليو ١٨٨٢، و ١٤ سبتمبر من نفس السنة ـ حوالى شهرين ـ فما طبيعتهما، ومهماتهما؟، وما وضعيتهما فى مسألة السلطة؟.

- كان المجلس العرفى هو «مجلس وزراء الحرب»، فهو كمؤسسة، حائز السلطة التنفيذية وممارسها، وواضع كل إمكانياتها فى خدمة الحرب ضد الغزو الاستعمارى. وقد شكل ليحل محل وزارة راغب باشا التى انضمت أغلبيتها إلى الخديو والاحتلال. وقد أنشئ المجلس العرفى برأى «يعقوب سامى» ـ وكيل وزارة الحربية وأحد كبار قادة الثورة ـ وذلك عقب تلغراف أرسله إليه عرابى من الجبهة فى كفر الدوار. يخطره فيه بخيانة الخديو وانحيازه إلى جيش الأعداء.

وحين أنشئ «المجلس العرفى» كلف بالعمل كلجنة تحضيرية للإعداد لمجلس طبقات الأمة أو «الجمعية العمومية»، إذ دعا يعقوب وكلاء الوزارات للمناقشة فيما يجب عمله لتنفيذ طلب عرابى بدعوة مجلس ممثلى الأمة لنظر مسألة

خيانة الخديو وطلبه من عرابى الكف عن المقاومة. وقد قام المجلس بترتيب الدعوة إلى الجمعية العمومية. ثم استمر بعد ذلك فى أداء مهماته كمجلس للوزراء. ونشر قرار تشكيله فى الوقائع المصرية. وقد شكل على النحو التالى: يعقوب سامى: وكيل وزارة الحربية. حسين الدرمللى: وكيل الداخلية. بطرس غالى: وكيل الحقانية. على بك فهمى رفاعة الطهطاوى: وكيل المعارف. حسين فهمى: وكيل الأوقاف. عريان تادرس: باشكاتب المالية. على الروبى: وكيل وزارة السودان. جعفر صادق: رئيس مجلس الأحكام سابقًا. محمد رؤوف: حكمدار السودان السابق. إسماعيل أبو جبل: رئيس مجلس الأحكام سابقًا. إسماعيل باشا محمد: مفتش عموم الأشغال. أحمد نشأت: ناظر الدائرة السنية. الفريق راشد حسنى. اللواء على فهمى. اللواء محمد رضا. اللواء خالد باشا. اللواء حسن مظهر. إبراهيم سامى: مأمور عتق الرقيق. أحمد حسين قومندان: وابورات النيل. إبراهيم فوزى: مأمور ضبطية مصر (محافظ القاهرة). أحمد رفعت: مدير المطبوعات وسكرتير عام مجلس الوزراء، الأميرآلاى على بك يوسف خنفس. الأميرآلاى أحمد فرج. الأميرآلاى حسن رأفت. حافظ رمضان: باشكاتب الدائرة السنية. الأميرآلاى حسين بهجت أحمد شكرى: وكيل الدائرة السنية. الأميرآلاى عبد الرحمن حسن[١٦٩].

ومن الواضح أن نصف عدد أعضاء المجلس كانوا من وكلاء الوزارات وكبار الموظفين، يليهم العسكريون وهم عشرة. ثم نظار الدوائر والتفاتيش الزراعية، واثنين من القضاة السابقين. وهو تشكيل يرتبط بطبيعة مهمته كمجلس للحرب، فأغلب الموظفين تتعلق أعمالهم بالمسائل العسكرية كالداخلية والرى والمالية والسودان والمطبوعات، كما أن توفر عدد من العسكريين فيه كان ضروريًا. وإن كانت الحرب نفسها قد فرضت أن ينتقل هؤلاء إلى جبهات القتال، وبهذا لم يكن المجلس خاضعًا لتهديدهم كما زعم البعض فيما بعد، وقد ذكر إسماعيل محمد أحد أعضائه فى شهادته أمام لجنة التحقيق فيما بعد أن من المنتظمين فى حضور جلساته من العسكريين ثلاثة فقط هم: أحمد فرج وعلى فهمى وحسن جاد. وأن على يوسف كان يحضر قبل سفره[١٧٠] ومن المعروف أن على فهمى قد ترك القاهرة وانضم إلى الجبهة بعد ذلك بفترة قصيرة.

تتحدد مهمات هذا المجلس فى إدارة شئون الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد[١٧١] ويقول رئيس المجلس يعقوب سامى أمام لجنة التحقيق فيما بعد إنه «لولا هذا المجلس لما بقيت مصر كما هى. فإنه ترتب على وجوده حفظ البلد. وقد اجتهدت غاية الاجتهاد حتى لم يحصل أدنى قتل أو سرقة. وأحضرت الأوروبيين لقصر النيل وسفرتهم للإسماعيلية مع المحافظين اللازمين»[١٧٢].

ومن الناحية السياسية كان المجلس هو الحكومة الشرعية فى رأى جماهير الشعب التى رأت أن السلطة الموجودة فى الإسكندرية لا تمثل أحدًا. وقد كتب عرابى إلى محافظ السويس من كفر الدوار طالبًا منه أن يخبر «جناب قنصل الإنجليز أن مصر ليس فيها حكومتان كما يزعم وإنما حكومة البلاد هى واحدة والجيش تحت أمرها»[١٧٣]. ليس وكانت طبيعته - كممثل لسلطة القوى الوطنية المعادية للاستعمار - واضحة للذين يمارسون السلطة داخله. وقد دافع أحمد بك رفعت عضو المجلس وسكرتيره العام عن وجوده كمؤسسة فى مواجهة لجنة التحقيق فقال «إنه كان بالفعل الحكومة الرسمية المؤيدة برضاء جميع الأمة المصرية التى كانت تبذل الأرواح والأموال بدون مراعاة الاختلاف فى الجنس والدين للمحاماة عن الوطن». وهذا اليقين هو الذى دفع المجلس إلى تأييد تلغراف عرابى لمحافظ السويس فأرسل المجلس هو الآخر تلغرافًا ينبه على المحافظ «بأخبار الأميرآلاى الإنجليزى بأن الحكومة موجودة بمصر وأن ما فى الإسكندرية لا يعبر عن الأمة»[١٧٤].

مارس المجلس مهمته فى حدود فهمه لدوره كسلطة حكم ثورية، وكمجلس وزارى للحرب. فالتفت إلى ثلاث مهمات رئيسية:

- الأولى هى الترتيب لدعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتحضير ما يعرض عليها من أمور ومتابعة تنفيذ قراراتها. وإصدار الأوامر والقرارات التفصيلية لوضع قرارات الجمعية العمومية موضع التطبيق العملى. وفى هذا الصدد فإن المجلس قد اعتبر أنه يستمد سلطاته من الجمعية العمومية ومسئولاً أمامها.

- أما المهمة الثانية فهى: تقديم تسهيلات أساسية للمجهود الحربى. وفى هذا الصدد أصدر المجلس عدة قرارات بمنع المراسلات التلغرافية الشفرية الصادرة أو الواردة إلى مصر، والأخبار المبهمة العبارة، باستثناء ما يصدر أو يرد إلى وزارة الحربية، كما أصدر قرارًا بمنع دخول الأجانب إلى مكاتب التلغراف. وأخضع الصحف للرقابة وعين أحمد رفعت ـ عضو ومدير المطبوعات ـ رقيبًا عامًا. ومنع سفر الأجانب إلى الخارج.
- على أن أخطر المهمات التى نفذها المجلس اتخاذه إجراءات حاسمة لتثوير جهاز الدولة الرجعى، بإجراء ما عجزت عنه القيادة الثورية فى الظروف الطبيعية من تطهير جهاز الحكم من العناصر المشكوك فى ولائها للثورة، أو ترددها فى مواجهة حالة الحرب، فأصدر قرارات بعزل خمسة من المحافظين وعين آخرين محلهم. ونقل بعض المحافظين إلى محافظات أخرى لتوفير قيادات إدارية ذات كفاءة خاصة للمحافظات القريبة من جبهة القتال. وقد شرح عرابى للمجلس العرفى ـ وكان يحضر بعض جلساته ويرسل إليه برقيات وخطابات ـ ضرورة عزل أحد المحافظين؛ لأنه تقاعس فى جمع الجنود الذين طلب منه جمعهم. وتصرف بطريقة توحى بأنه لا يقدر مسئولية متطلبات الحرب. وفى شرحه حدد القاعدة التى يجب أن يمارس على أساسها جهاز الدولة دوره، فقال إنه لا يجوز «أن يأخذ أحد موظفى الحكومة ماهيته منها ويكون مساعدًا للعدو الإنجليزى»[١٧٥]. وهو ما طلب عرابى من محافظ السويس أن يؤكده للأدميرال الإنجليزى، إذ نبهه أن يخطر الأميرال بأن «المحافظ خادم لعموم الأمة وليس لشخص الخديو»[١٧٦].

احتفظ المجلس باستقلاله فى أداء وظيفته فى حدود أنه جزء من السلطة الثورية، وحافظ على الطابع الديمقراطى فى مناقشاته، فقد ذكر عرابى فى محضر التحقيق معه أن المجلس كان يراجعه فى كثير من الآراء التى كان يبديها فى مسائل الدفاع، والتى كان يعتقد أنها نافعة كل النفع للحفظ والمدافعة. وأضاف: أن هذا يعنى أنه لم يكن يسير المجلس أو يجبره على شيء[١٧٧]. وكان عرابى ـ باعتباره وزيرًا للحربية وقائدًا للجيش والثورة ـ يخطر المجلس فحسب

بما يصل إلى علمه عن طريق مخابراته من أنباء عن الخونة أو معوقى المجهود الحربى، وفى ضوء هذه المعلومات كان المجلس يصدر قراراته. وقد نظر عرابى إلى المجلس نظرته إلى سلطة فعلية لها عليه حق الأمر والطاعة. ففى التحقيق معه قال إنه كان «رجلاً مأمورًا: بأمر من طرف ذلك المجلس الذى بيده حكومة البلاد هو أن أقوم بحفظ البلاد والمدافعة عنها»[١٧٨]. والواقع أن المجلس تجربة ديمقراطية ممتازة، إذ كان عرابى ـ كقائد للجيش والثورة فى ظروف غزو عسكرى استعمارى ـ يستطيع أن يضع كل السلطة فى يد العسكريين أو فى يده شخصيًا فهذه ظروف لا يمكن فيها أن تسير الأمور فى شكلها العادى. ومع ذلك فإن حرصه على أن تكون السلطة فى رقعة أوسع، ممثلة القوى الثورية يدل على أصالة الفكرة الديمقراطية عنده.

- وتعتبر «الجمعية العمومية» مؤسسة تمثيلية من أهم المؤسسات السياسية غير المسبوقة فى الواقع المصرى. وصاحب الفكرة فى الدعوة إليها هو «عرابى» الذى كتب إلى «يعقوب سامى» فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ يخطره بخيانة الخديو ويطلب منه أن «يعقد مجلسًا من الذوات والعلماء ومجلس النواب والأعيان ويطرح هذه الأحوال أمامهم للمذاكرة فيها والبت فى السير على خطة يقررونها ثم يحررون قرارًا بما يرونه فى صالح البلاد» وطلب منه أن يسأل هؤلاء الذوات والعلماء والنواب والأعيان «عما إذا كان يجوز شرعًا وقوع ما حصل من الخديو من التحيز لأعداء بلاده أم لا؟. وبعد إمضائه فيدونا للعمل بموجبه»[١٧٩]. ومع أن الأفكار اتجهت فى البداية إلى قصر عضوية الجمعية العمومية على الضباط من رتبة الأميرآلاى فما فوق، إلا أن المنطق الديمقراطى، انتهى بأن اتسعت الدعوة لتشمل ممثلين لكل طبقات الأمة، وهكذا عقدت الجمعية العمومية دور انعقادها الأول فى ١٧ يوليو بحضور قرابة ٤٠٠ عضو، وعقدت اجتماعها الثانى والأخير فى ٢٣ يوليو بحضور ٢٦٠ عضوًا.

وكانت الجمعية فى منظور أعضائها، والداعين إليها، أعلى سلطة فى البلاد، باعتبارها ممثلة لعموم السكان، وإلى هذا المعنى نبه عرابى محافظ السويس فى البرقية السابق الإشارة إليها. وقد نبه عرابى فى برقيته السابق الإشارة إليها

لمحافظ السويس إلى أن الخديو لم «تصبح له سلطة بمقتضى قرار من عموم رؤساء البلاد وأعيانها وعامتها على اختلاف مذاهبها»(١٨٠). كما ذكر فى برقية منه لعلى مبارك أنه قائد للجيش «ليس له أدنى صفة أو حق فى اتخاذ أى إجراء بعد صدور قرار الجمعية العمومية، وهو يعتبر نفسه مطيعًا ومنقادًا فى أى حال لما تأمر به الأمة»(١٨١). وحرصت الجمعية على اكتساب شرعية لقراراتها بإبلاغها للباب العالى الذى كانت تحرص على تأييده لخط المقاومة ضد الغزو. ونلاحظ أن حدود هذه العلاقة قد اقتصرت على إحاطة الباب العالى علمًا بقرارات الجمعية، مع خطورتها الشديدة، إذ وصلت إلى إعلان عزل الخديو وعدم العمل بقراراته. وقد نص على هذا الإبلاغ فى قرار الجمعية بجلسة ٢٣ يوليو إذا لزم هذا القرار «عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات»(١٨٢). وهو ما يكشف عن تصور الجمعية العمومية للمجلس العرفى باعتباره مؤسسة منفذة لقراراتها. ومن حيث المهمات التى تكلفت بها الجمعية فهى أيضًا مهمات الحزب. ففى برقية عرابى لعلى مبارك ذكر أن الجمعية لم تعقد إلا «للنظر فى الأحوال الحاضرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد»(١٨٣).

على أن يلفت النظر حقًا هو أن هذه الجمعية قد عقدت فى ظروف مشابهة للظروف التى عقد فيها «مجلس طبقات الأمة» فى الثورة الفرنسية، ولمهام بعضها متشابه، وبتركيب قريب من تركيبها، وهو ما يكشف عن تأثر العرابيين بأفكار الثورة الفرنسية وتجاربها ومؤسساتها. لقد كانت الجمعية العمومية مختلفة من حيث التركيب عن أية مؤسسة تمثيلية سابقة وإذا ما راجعنا الأسماء والوظائف والوضعيات الطبقية للموقعين على قرارها فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢. وهو القرار الخاص باستمرار الدفاع عن البلاد وعزل الخديو، نجد أنه قد وقع عليه ٢٦٠ عضوًا الأغلبية العظمى منهم تنتمى إلى فئات صاحبة مصلحة حقيقية فى إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وبالذات: التجار والزراع المتوسطين والمثقفين الثوريين.

تكونت الجمعية من ١٧ من كبار الموظفين و ١١ من مديرى المديريات و ٢٨ من الموظفين الذين يتولون مراكز قيادية وسطية، وبهذا يبلغ عدد العاملين فى الجهاز الإدارى من أعضائها ٥٦ عضوًا. كما وقعه أيضًا ٢٢ من رجال الدين الإسلامى

ونقباء الأشراف وعلماء الأزهر و ٨ من رجال الدين المسيحى هم بطاركة الطوائف المسيحية المختلفة. وجملة هؤلاء ٣٠. هذا فضلاً عن ١٨ من العسكريين السابقين والعاملين فى الخدمة و ١٤ من القضاه، و٥٢ عمدة، و ٥٤ تاجرًا يمثلون كبار التجار فى القاهرة وبولاق والإسكندرية وفى الأقاليم. فضلاً عن ٦ من نظار الدوائر و ٥ من رجال الحاشية الملكية و ٣ من أمراء البيت المالك. وتتوزع النسبة المئوية للموقعين على القرار تنازليًا كالآتى: ٢ و ٤٥٪ للمثقفين (ويشمل هذا العدد الموظفين وكبار الموظفين ورجال الدين الإسلامى والمسيحى والعسكريين والقضاة) ثم ٧, ٢٠٪ من التجار و ٢٠٪ من العمد وأخيرًا ٣, ٥٪ من الأسرة الملكية وحاشيتها والعاملين فى خدمتها وهم يمثلون العنصر الذكى فى السراى.

والملاحظة الواضحة هى أن التجار قد أصبحوا قوى مؤثرة فى هذه المؤسسة التمثيلية ـ وهو ما لم يتوفر لهم فى مجلس النواب حيث لم يزد عددهم على ٨٪ من أعضائه (٧ فقط من ٨٢). ارتفعت فى الجمعية العمومية إلى ٧, ٢٠٪. كذلك فإن المثقفين الذين لم يمثلوا فى أى مجلس نيابى بما فى ذلك مجلس نواب الثورة نفسه، قد وجدوا الفرصة لكى يمثلوا، بحجم كبير، يكشف عن حجم تأثيرهم السياسى ـ حتى أنهم كانوا أكثر القوى تأثيرًا فى استصدار القرارات ـ أكثر مما يكشف عن قوتهم الحقيقية فى الخريطة الاجتماعية.

ومما يلفت النظر أن الذين حضروا الجمعية ووقعوا على قراراتها، أى التزموا بما تعبر عنه من سياسة، من أعضاء مجلس النواب، لم يزيدوا عن ستة أعضاء فقط هم: أحمد الصباحى ومحمد دبوس وبسيونى أبو الفضل وأحمد على محمود ومصطفى علام ومحمد جلال، وأغلبهم من العمد. وهو ما يؤكد أن مجلس النواب فى تركيبه كان بعيدًا عن التواؤم مع مطامح البرجوازية المصرية. وأنه من ناحية التركيب كان يضم عناصر وسطية ومترددة. كان الطبيعى والمجلس هو المؤسسة التشريعية الرسمية فى البلاد. والمنتخبة فى ظل انتصار الثورة، أن يقوم بالمهام التى أنشئت الجمعية العمومية لأدائها، ولكن الانقسام الذى حدث به، بعد أزمة المؤامرة الشركسية، وأدى لانتقال عدد من أعضائه إلى صف الخديو، وتأييدهم للاحتلال، ولجوء عدد آخر لاتخاذ موقف محايد فى الصراع، كشف

عن عجزه عن أداء المهام الثورية فى مرحلة الأزمة، وأكد أنه من حيث التركيب، يمثل أكثر الشرائح الاجتماعية التى اشتركت ببرنامج أقرب ما يكون إلى الحد الأدنى. لذلك فرضت الضرورة عقد الجمعية العمومية كمؤسسة بديلة لمجلس النواب كما كان المجلس العرفى مؤسسة بديلة لمجلس الوزراء.

والموقف الوسطى الذى أخذه المجلس هو الذى جعلنا لا نعثر فى قائمة الجمعية العمومية إلا على أسماء ستة من أعضائه، وهو المسئول عن أننا لا نجد كثيرين من أعضاء المجلس فى قوائم أحكام الإدانة، التى صدرت عن المحاكم العسكرية التى حاكمت الثوار إلا أحد عشر فقط من أعضائه هم:

- أحمد أباظة (تحديد إقامته بالشرقية، مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات).
- أحمد محمود (تحديد إقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- إبراهيم الوكيل (تحديد إقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- أمين الشمسى (تحديد إقامته بالشرقية مع دفع تأمين سنوى ٥٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات).
- مراد السعودى (تحديد إقامته بالجيزة مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- محمد جلال (تحديد إقامته بالمنيا مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- مهنى عمر (تحديد إقامته بأسيوط مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- محمد عبد الله تحديد إقامته بالشرقية.
- على كساب تحديد إقامته ببنى سويف.

• على مكاوى تجريده من الرتبة.

• محمد الشاذلى تجريده من الرتب.

ومن بين هؤلاء اثنان فقط من الذين وقعوا على قرار الجمعية، فيكون عدد أعضاء المجلس الذين اتخذوا مواقف ثورية لا يزيد على ١٥ عضواً.

وخروج مجلس النواب من جبهة الثورة، عند منعطف أزمة المؤامرة الشركسية، هو الذى دفع العرابيين للبحث عن صيغة تقدم ممثلين حقيقيين للعناصر صاحبة المصلحة فى استمرار الثورة الوطنية التحررية، وأن تعتمد فى هذا على عناصر البرجوازية التجارية والعناصر الواعية من البرجوازية الزراعية والمثقفين الثوريين المتأثرين بالفكر الليبرالى والفكر الدينى المتحرر.

ورغم هذه المحاولة الناضجة فى بناء السلطة الديمقراطية البرجوازية، فقد أجهضت الثورة!.

فلماذا أجهضت؟

إن هذا يتطلب أن ندرس بتفصيل أوفى، كيف تكونت جبهة الثورة، وكيف تفتتت.. وهو موضوع الفصل القادم.

الفصل الخامس

الجبهة الثورية من الوحدة إلى التفتت

□ الجبهة الوطنية المتحدة.. القضايا الرئيسية والتحديات □ المرحلة الأولى: تكوين الجبهة الوطنية (فبراير ١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩) □ المرحلة الثانية: تدعيم الجبهة.. أقصى اتساع (من عزل إسماعيل إلى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١) □ المرحلة الثالثة: الأرستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة (من مظاهرة سبتمبر إلى استقالة شريف. فبراير ١٨٨٢) □ المرحلة الرابعة: الانقسام: والأرستقراطية الزراعية والسراى تخونان الثورة (من تولى البارودى للوزارة فى ٢ فبراير إلى ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢) □ المرحلة الخامسة: الانقسام النهائى. أمتان: من ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو إلى سقوط القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ □ برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحررا □ التحالف المصرى العثمانى □ الحرب: قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية □ قيادة الثورة: ملاحظات حول الزعامة البرجوازية □



الجبهة الوطنية المتحدة

القضايا الرئيسية.. والتحديات

يبدو إجهاض الثورة العرابية أحيانا كقدر حتمى لم يكن منه مفر. لا تعتمد حتميته على قوة خفية شاءت أن تحرم البرجوازية المصرية من أن تحقق محاولتها لبناء سلطتها الديمقراطية والسيطرة على سوقها القومية بل صنعته الظروف العالمية التى نشأت فيها الثورة. وطبيعة الخريطة الطبقية لها. والمهام التى وقع على عاتقها عبء القيام بها. والقيادة التى ولدت فى هذه الظروف كلها.

ومما يفرض اهتمامًا خاصًا بأسباب إجهاض الثورة، أن المتابعين لحركة التاريخ المصرى الحديث، يلاحظون أن جماهير الشعب المصرى قد واجهت الغزو الفرنسى ـ ١٨٩٧ ـ بمقاومة مستمرة أجهدت قوات فرنسا التى كانت أقوى دولة أوروبية فى ذلك الوقت، وجعلت استمرارها فى البقاء يكاد يكون مستحيلا. كما أن حملة فريزر فى سنة ١٨٢٧، لم تهزم بفاعلية جيش محمد على ـ الذى كان حتى ذلك الوقت من بقايا المرتزقة ـ بل هزمتها المقاومة الشعبية المسلحة فى رشيد والحماد. وبعد ثمانية عقود من ذلك دخل الجيش البريطانى القاهرة فى سنة ١٨٨٢ وقد أعلنت مدينة مفتوحة. دون أن يواجه بأية مقاومة. وتأكد وجود الاحتلال فى السنوات الأولى منه دون أن تنتظم الجماهير فى أية حركة للمقاومة. ويتساءل البعض: هل يرجع هذا إلى جزر فى نضالية الشعب؟ ومع أن هذا ممكن الحدوث، إلا أنه لا يفسر كل شىء. ومن هنا فإن دراسة ظروف الحركة الثورية العرابية (١٨٧٩ ـ ١٨٨٢) ضرورة ليس فقط لإنصاف قادتها، وإنما لفهم وإنصاف النضال الشعبى نفسه.

ووقائع الثورة لم تبدأ ـ كما هو شائع ـ بالهجوم على ثكنات قصر النيل فى أول فبراير ١٨٨١. فذلك التحديد يحصر وقائعها فى حدود الحركة العسكرية. أما فى إطار النظرة الطبقية لها فإن بدايتها تعود إلى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل. حين تحركت القوى الوطنية وبلورت نضالها فى شعارات سياسية انطلقت كتعبير عن المقاومة فى مناقشات مجلس النواب الذى أنشئ عام ١٨٦٦. ثم انتقلت إلى الجيش فقام عدد كبير من ضباطه وجنوده بالهجوم على الوزير الأوروبى ولسن ورئيس الوزراء على نوبار. مما أسقط الوزارة الأوروبية، ثم كان يوم «ميرابو» الشهير عندما رفض النواب قرار الحكومة بفض الدورة البرلمانية قبل إجابة مطالبهم. وتلاه انعقاد «الجمعية الوطنية» التى قدمت مطالب مارس ١٨٧٩، وبتحقيقها تولى شريف الوزارة، وأعد مسودة دستور ١٨٧٩. وقد انتهت هذه المرحلة بإسقاط إسماعيل وتولى الخديو توفيق لسلطة الحكم.

وتحركت الحوادث بعد أقل من عام من تولى الخديو توفيق الحكم ـ خلفا لوالده إسماعيل ـ إذ قام عدد من ضباط الجيش فى مايو ١٨٨٠ بتقديم عدة مطالب خاصة بهم، كانت ذات طابع سياسى، ثم تأزم الموقف بين الجيش وقياداته الجركسية فكانت مطالب الضباط فى يناير ١٨٨١ بعزل عثمان رفقى. واعتقالهم فى ثكنات قصر النيل فقام زملاؤهم بالهجوم على الثكنات والإفراج عنهم بالقوة المسلحة وحقق تمرد أول فبراير هدفه بتعيين البارودى وزيرًا للحربية. وعلى امتداد الشهور السبعة التالية بدأ البارودى إصلاح الجيش وتكتلت كل القوى الراغبة فى التغير حول عرابى تتشاور حول المطالبة بالدستور والحريات العامة. بينما حدث استقطاب رجعى حول السراى فى مؤامرات متتالية لاغتيال زعماء الحرب العسكرى. وانتهت هذه المؤامرات بعزل البارودى وصدور قرارات بتشتيت الزعماء بعيدًا عن القاهرة مما أدى إلى ثورة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ التى طالبت بإسقاط رياض وبالدستور وزيادة عدد الجيش. وعلى أثرها شكل شريف وزارة ظلت تحكم خمسة شهور فأجرت انتخابات مجلس النواب. ثم اختلفت مع المجلس حول بعض مواد الدستور فاستقالت فى فبراير ١٨٨٢ وخلفتها وزارة الثورة برئاسة البارودى ودخلها عرابى وزيرًا للحربية. وأصدرت وزارة البارودى الدستور

بالاتفاق مع مجلس النواب. وظلت تحكم أربعة شهور استقالت فى نهايتها على أثر قبول الخديو لمطالب الدول الاستعمارية فى ٢٥ مايو ١٨٨٢، والتى تضمنت إبعاد زعماء الثورة عن البلاد واستقالة الوزراء. وتفاقم الموقف الأمنى، بخاصة بعد المذبحة الطائفية التى جرت بالاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨١ واضطر الخديو إلى إعادة عرابى وزيرًا للحربية حفظًا للأمن، ثم شكل وزارة برئاسة راغب باشا مع بقاء عرابى فى منصبه. وفى ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ الغزو بضرب الإسكندرية. وانضم الخديو وجزء من مجلس الوزراء وعدد من النواب إلى القوات الغازية. بينما تحصن عرابى فى كفر الدوار وشكل مجلس وزراء للحرب وجمعية وطنية جديدة. وظلت القوى الثورية تمارس سلطة الحكم فى جميع أنحاء البلاد حتى هزيمة التل الكبير واحتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢.

خلف هذا العرض السريع للحوادث ماجت التناقضات بين قوى الثورة والقوى الرجعية والعميلة كما ماجت التناقضات فى داخل معسكر الثورة نفسه. وفى داخل معسكر الأعداء. ودراسة هذه التناقضات وأشكال التحالفات السياسية بينها وبرامج الوحدة. يعطينا مفتاحًا لفهم استراتيجية قوى الثورة وتكتيكاتها واستراتيجية القوى المعادية وتكتيكاتها. التى حددت شكل الحوادث وقادتها إلى نهاياتها الحتمية.

ولن نستطيع أن نجيب على كل الأسئلة المعلقة حول أسباب وكيفية إجهاض الثورة العرابية. دون أن ندرس بعناية ودقة كيفية تكون الجبهة الوطنية التى قادتها. وكيفية تفتتها، وهو ما يعنى دراسة الاستراتيجية والتكتيك الثوريين. واستراتيجية وتكتيك القوى المعادية. وفى التفاصيل أن ندرس الهدف الأساسى الذى حددته قوى الثورة والأهداف المباشرة التى تحقق هذا الهدف، والقوى الاجتماعية الأساسية والاحتياطية التى اعتمدت عليها. وأشكال النضال التى اتخذتها لتحقيق أقرب الأهداف. ومدى ارتباط الأهداف القريبة بالأهداف البعيدة. والأشكال التنظيمية التى كانت وعاء تحقيق العملية الثورية نفسها.

لقد درسنا فى الفصل الثانى من هذه الدراسة التناقضات الاجتماعية التى حركت عوامل الثورة. ودرسنا فى الفصل الثالث التناقضات الفكرية التى عبرت

عن الصراع الاجتماعى وتفاعلت معه. لنتقل فى الفصل السابق فندرس الأشكال التى انتظمت خلالها قوى الثورة، فإن مهمتنا فى هذا الفصل تبدأ من حيث انتهت الفصول السابقة. فالصراع السياسى المعبر عن كل هذه التناقضات هو مجال اهتمام هذا الفصل.

وثمة مجموعة من القضايا الرئيسية ينبغى أن نلتفت إليها قبل أن ندرس موضوعنا:

- أول هذه القضايا. هى ما يمكن أن ينصرف إليه فهمنا لمصطلح «الجبهة الوطنية المتحدة» إذ لا نود أن نقع فى وهم نعتبر معه تشكيل هذه الجبهة جهدًا واعيًا ومنظمًا بالدرجة الكافية. وإذا كان الفكر الماركسى. وبخاصة الإضافات والتعميقات اللينينية له صاحبى فضل فى تحديد مهمات من هذا النوع، فإن الظروف التاريخية السابقة على التطورات التى عاصرتها اللينينية، لم تكن خالية من وجود هذه المهمات. والفرق هنا هو فرق الوعى بالظاهرة. والاستخدام الأذكى والأكثر فهما وتنظيما لأسلوب النضال.

وتبدو الجبهة ضرورة ملحة فى الظروف التاريخية التى تفرض تحديات على مجموعة من القوى الاجتماعية ليس بينها تناقضات رئيسية عدائية ولكن بينها مجموعة من التناقضات الثانوية. يمكن ـ فى سبيل تحقيق هدف مشترك ـ أن تؤجل تفجيرها حتى تتمكن بوحدتها من قهر العدو المشترك والرئيسى لها جميعا. وإلى أن تتطور هذه التناقضات الثانوية إلى تناقضات رئيسية عدائية. ومن البديهى أن الطبقات الاجتماعية والاتجاهات السياسية تلجأ إلى التحالف مع الآخرين فى جبهة متحدة. حين تشعر أنها غير قادرة على حسم التناقض الرئيسى لحسابها الخاص وبقوتها الذاتية: لشراسة عدوها أو لخشيتها من انقلاب القوى الأخرى ضدها. أو لضعف قدرتها التنظيمية. ومن الطبيعى أن كل طبقة اجتماعية يهمها أن تحسم القضية لصالحها وأن تستولى على السلطة بمفردها لتحقيق تصوراتها لمصالحها الطبقية، وهو ما لا تسمح الظروف عادة به.

ومن هنا ندرك أن الجبهة الوطنية المتحدة التى قادتها عناصر من البرجوازية المصرية فى محاولة للمشاركة فى السلطة أو الاستئثار بها، خلال ما عرف بالثورة العرابية. كانت شكلا سياسيا. فرض نفسه كضرورة حتمية. وليس تعبيراً عن وعى عناصر معينة من الطلائع السياسيين لهذه البرجوازية الضعيفة اقتصاديا الناقصة بالتالى فى وعيها السياسى وخبرتها التنظيمية وقدرتها الثورية. وكان لهذا الخضوع للضرورة آثاره العظيمة فى حركة الثورة، فإذا كانت الضرورة تفرض نفسها عادة فإن الوعى بها ضمان لحسن استخدامها. لذلك فإن الجبهة فرضت نفسها على البرجوازية. كما أن عدم الوعى بها قاد بعض القوى المشاركة بالجبهة إلى المغامرة أو التطرف مما هددها بالتفكك والانهيار.

فرضت الجبهة الوطنية المتحدة نفسها عبر عدة ظروف. فمع أن معالم الاقتصاد الرأسمالى ظهرت آنذاك فى مصر. فإنها لم تكن معالم كاملة. فقط أحيط الجنين البرجوازى الذى كان قد ولد بالفعل بأزمات واختناقات وتحديات. وكخطوط عامة ـ تلخيصًا لما فصلناه فى الخرائط الطبقية والفكرية ـ فإن اقتصاد السوق أطل ومعه فئات اجتماعية تطمع فى هذه السوق. فوجدتها فريسة للمغامرات الفردية فى الداخل. والنهب الإمبريالى الوافد من الخارج. ومن هنا تحدد التناقض الرئيسى بين القوى الراغبة فى السوق والقوى الحائزة لها وكان من الطبيعى أن تتحدد حدة التناقض بدرجة نمو البرجوازية المصرية ومدى احتياجاتها إلى السوق. فكلما زادت حاجة البرجوازية إلى سوقها كلما زادت حدة التناقض بينها وبين الاستعمار. ثورية ـ والأكثر تحررًا ـ فإن البرنامج يصبح برنامجًا للحد الأدنى من مطالبها. فإذا قل عن هذا الحد لم يعد ثمة مبرر لاشتراكها فى الجبهة. وبتحقيق خطوات من هذا البرنامج أو أجزاء منه تحدد كل قوة من قوى الجبهة موقفها من حلفائها ومن الاستمرار فى الجبهة على ضوء ما حققته نقاط البرنامج من مصالحها.

وفى ضوء هذا نلاحظ أن الجبهة التى قامت الثورة العرابية تكونت عفويا. وهو ما أتاح للقوى الأكثر تنظيمًا من الناحية السياسية فرصة قيادتها. فتصدرت عناصر من الأرستقراطية الزراعية لهذا الغرض. وهو ما جعلها

تفرض شروطها بمجرد تحقيق أول انتصار ذى قيمة للثورة فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢. وكانت الأرستقراطية الزراعية هى أقل شرائح البرجوازية المصرية الزراعية ثورية. وأكثرها ميلا للمحافظة. وقد دخلت الجبهة تحت شعار «المشاركة فى السلطة»، وكانت على استعداد للحصول على فتات ما تقدمه القوى السائدة، وبمجرد حصولها عليه. حاولت الأرستقراطية الزراعية تطويع شركائها فى الجبهة، وحبسهم فى قفص حركتها المحدودة، فلما تمرد الشركاء على قادتهم. استقالت وزارة شريف معلنة انسحاب الأرستقراطية الزراعية من صفوف الجبهة. لكنها ـ بعد فترة ترقب قصيرة ـ عادت للمشاركة فى الجبهة، حيث واجهت مع بقية أطرافها أول محاولة للتدخل الأجنبى كادت تعصف بأية فائدة جنتها من المشاركة فى السلطة، حين أراد الأجانب حرمان مجلس النواب من النظر فى شؤون الميزانية بأية صورة وعادت الأرستقراطية الزراعية، بعد هذه المشاركة المحدودة. لتقف موقف المترقب، حتى تأزمت الأمور بعد أزمة المؤامرة الشركسية. فأعلنت انضمامها للخديو ولحلفائه الاستعماريين. منسحبة بشكل نهائى إلى معسكر الخيانة.

ولم يكن هناك ما يحول دون اشتراك «السراى» ـ كمؤسسة سياسية ـ فى الجبهة. ذلك أن قوى الثورات البرجوازية فى عصر الاستعمار، تختلف نوعا ما عن مثيلاتها فى عصر ما قبل الاستعمار. فبينما كان الصراع فى الثورات البرجوازية الأوروبية بين البرجوازية وحلفائها من الجماهير الشعبية وبين الإقطاع وحلفائه وعلى رأسهم الملك، فإن الصراع الرئيسى فى عصر الاستعمار أصبح مع القوى الاستعمارية. وهكذا أفسح تناقص السراى مع هذه القوى لها مكانًا فى الجبهة. وفى المرحلة الأولى لتكون الجبهة الوطنية كانت السراى جزءًا رئيسيًا فيها. بل وشاركت فى قيادتها عبر محاولة الخديو إسماعيل الأخيرة واليائسة لإيقاف التسلل الاستعمارى إلى بلاده، واسترداد سلطته المطلقة، فقد كان الخديو فى تلك المرحلة هو المحرض الثورى الرئيسى على عقد الجمعية الوطنية والمؤيد القوى لمطالبها والمنفذ الفورى لها ومع أن خليفته توفيق كان مترددًا، ولكنه شارك بجزء من الجهد فى إسقاط وزارة رياض وكان يطمع بالفعل

فى أن يجد لسلطته موقعًا فى بلد وقعت بأجمعها فى يد الاستعمار، وكان انفلات السلطة تمامًا من يده وظهور المؤسسات الديمقراطية ذا تأثير فى تحديد موقعه من الجبهة، إذ سرعان ما انسحب منها وبدأ يتردى فى التآمر أولا ثم انتهى إلى الخيانة نهائيًا.

وهنا يبرز سؤال مهم: هل كان برنامج الحد الأدنى - من وجهة نظر القوى الأكثر ثورية - متطرفًا بحيث أدى إلى تفتيت الجبهة؟. وبمعنى آخر هل تطرف هذه القوى هو الذى جعلها تدخل فى مغامرات فردية «وشغب عسكرى» - كما يزعم البعض - أدى إلى تفتيت الجبهة، ومسارعة بعض قواها بالخروج منها. ألم تكن المصلحة القومية تفرض بعض التنازلات الجزئية للحفاظ على وحدة القوى الوطنية على أساس أن الخطر الاستعمارى خطر داهم ورئيسى. ذلك تساؤل نجيب عليه بالنفى تاركين التفاصيل للمباحث القادمة. هذا النفى أيضا ويشمل التساؤل حول إمكانية تحييد الأرستقراطية العسكرية والسراى.

- ويقودنا هذا إلى ثالثة القضايا الرئيسية للجبهة، وهى قضية ترتيب القوى الثورية. ومفتاح النظر فى هذه القضية. رأى للأستاذ فوزى جرجس يذهب فيه إلى أن تنازل عرابى عن رئاسة الوزارة عقب مظاهرة ٩ سبتمبر هو أول تنازل استراتيجى من قيادة الثورة أدى إلى وضع تلك القيادة فى يد مترددة تميل بحكم مصالحها الطبقية إلى السراى أكثر مما تميل إلى الشعب.

وعندنا فإنه لا خلاف فى ميول شريف. ولكن هل كان من الممكن لعرابى أن يضع ترتيبا لقيادة الجبهة ولقواها غير ما كان بالفعل؟. إن أعقد مشكلات الجبهة هى مشكلة القيادة التى تحدد مسار العملية الثورية ككل. ولكن مبررات تولى عناصر معينة للقيادة ليس مجرد رغبتها أو حقها أو امتيازها وعيًا أو إخلاصًا، فمبرر تولى القيادة هو الحجم السياسى.

ومع أن الجيش قوة مسلحة أقدر على الفرض والحسم. وأكثر تنظيمًا. فقد كان أضعف سياسيًا من الأرستقراطية الزراعية. وأقل منها من ناحية الدراية السياسية، وفى بلد تحيط به التحديات والأطماع من كل جانب فإن مشروعية التمرد العسكرى تحاط بالعيون المتوجسة والمترصدة. ولذلك سعى الجيش

للحصول على تأييد شعبى لحركته السياسية حتى يأخذ مشروعية تقيه من ضربة عسكرية عثمانية أو أوروبية.

وكانت التحركات التى وقعت بين أول فبراير و٩ سبتمبر ١٨٨١ واضحة فى سعى عرابى للحصول على توكيلات من الأهالى وإلى عقد اتفاقات مع زعماء ملاك الأراضى. فإذا لاحظنا أن قوة الجيش العسكرية كانت ضئيلة وأن تنظيمه وقوته هى مسألة نسبية تختص بالأوضاع الداخلية فقط. أدركنا الأسباب التى فرضت أن يقدم عرابى الأرستقراطية الزراعية لقيادة الجبهة وفى حدود بحث مسألة القدرة العسكرية للجيش فإنه يجب أن نضع فى الاعتبار أن القوى المضادة لم تنقصها القوة العسكرية فالعناصر الجركسية مسلحة، وكانت هناك قبائل العربان وأغلبها كان مسلحًا كما أن شراذم الأجانب قد حصلوا أيضًا على السلاح وكان ذلك فى إمكانهم دائمًا.

لم يكن تولى شريف القيادة تنازلا. ولكنه كان أمرًا واقعًا فرضته إمكانات البرجوازية المصرية، وطاقتها الثورية ومؤسساتها السياسية ومدى ما استطاعت أن تحشده وتنظمه خلفها فى تلك المرحلة. ومع ذلك فإنه قد استقال بعد أزمة الميزانية وأصبحت قيادة الجبهة مشاركة بين عناصر من الأرستقراطية الزراعية. وعناصر ذات وزن أثقل فى القيادة. وموقف أكثر تحررًا هى عناصر البرجوازية الزراعية والتجارية التى كان يمثلها الحزب العسكرى. ثم انفردت العناصر الأخيرة بالقيادة عقب بدء الغزو العسكرى وانحياز عناصر الأرستقراطية الزراعية بالكامل إلى الخديو والاستعمار وخيانتهم للثورة.. ومما لا شك فيه أن تولى العناصر الأكثر تحررًا لقيادة الجبهة من البداية كان سيكفل مسارًا أفضل للعملية الثورية. فمن ناحية كان سيضع القوى المترددة أو التى دخلت الجبهة بأقل المطالب. فى عداد الاحتياطى ويرتب على هذا العديد من الإجراءات، مثل مشاركتها فى السلطة، وتأثيرها فى مراكزها الحساسة كالجيش... إلخ. ومن ناحية أخرى كان سيطلق يدها فى تدعيم نفسها بالقوى الرئيسية لأى ثورة أى بجماهير الشعب، وفى تلك المرحلة من التاريخ المصرى فإن جماهير العمال الزراعيين وفقراء

الفلاحين وفقراء المدن كانت هى جيش الثورة الحقيقى. وهو ما لم تلتفت قيادة الثورة إليه ولم تعه إلا متأخرًا جدًا.

● وهذه القضية الرابعة من قضايا الجبهة الوطنية هى جوهر المسألة. وحولها ومنها تتفرغ كل قضايا الثورة العرابية. إن العجز من تجنيد الجماهير وتنظيمها والخوف من ذلك هو الذى أجهض الثورة فى الحقيقة وهو الذى أنهى محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة فى السلطة. ومن البديهى أن اشتراك الجماهير فى الثورة لم يكن سيحولها إلى ثورة اشتراكية. إذ كانت الجماهير أقل وعيًا وتنظيمًا مما يمكنها من ذلك. فضلا عن أن نمو القوى الإنتاجية لم يكن يسمح به. ولكن الثورات البرجوازية الأوروبية لم تنجح إلا من خلال تجنيدها للجماهير الشعبية ودفعها وقودا لمعركة استيلاء البرجوازية على السلطة. وفى هذا الصدد فإن برنامجًا ما كان لا بد من وضعه يحقق بعض مطالب الجماهير، كما أن جهدًا منظمًا كان لا بد من بذله فى هذا الطريق لتحشيد أوسع الجماهير وتنظيمها وتسليحها. ومن البديهى أيضًا أن الجماهير لا تشترك فى هذه المحاولة كنوع من الانقياد لمن يطلب منها ذلك، ولكنها صاحبة مصلحة أكيدة وأصيلة فى قهر الاستعمار وفى تحقيق مناخ ديمقراطى. ولكنها كانت فى حاجة إلى جهد لتنظيم اشتراكها فى هذه العملية. وهو ما لم تعيه قيادة الثورة أو تلتفت إلا متأخرًا جدًا. بحيث لم يؤد إلى نتائج محسوسة. وهو ما سوف تعود إليه بتفصيل أوفى فيما بعد.

حول هذه القضايا الرئيسية الأربع ستدور محاولتنا دراسة الجبهة الثورية. عبر أربع مراحل تميزت كل منها بالقوى التى شاركت فيها، وبالبرنامج التى اجتمعت تلك القوى حوله. وتتابعت منذ كانت الثورة مشروعًا إلى أن أصبحت ذكرى.

المرحلة الأول: تكوين الجبهة الوطنية فبراير ١٨٧٩ ـ أغسطس ١٨٧٩

تكونت الجبهة التى قادت الثورة العرابية خلال نضالات جزئية متعددة. أقدمها عمرا يعود للسنوات الأخيرة من حكم إسماعيل؛ حيث بدأت المقاومة تطل

برأسها فى مجلس النواب. ثم انتقلت إلى الجيش. ففى ١٦ فبراير ١٨٧٩ تجمع حول وزارة المالية أكثر من ٤٠٠ من الضباط يطالبون بدفع المتأخر من رواتبهم وكان يصل إلى ثمانية عشر شهرًا. وتكرر هذا التجمع مع زيادة فى العدد. حتى وصل فى اليوم الثالث إلى ٦٠٠ ضابط بقيادة البكباشى لطيف سليم. وتبعهم عدد من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفى جندى[1] فلما اقتربوا من وزارة الخارجية لمحوا نوبار ـ رئيس الوزراء ـ خارجًا منها راكبًا عربته. فأحاطوا به من كل مكان وهجموا عليه وطرحوه أرضًا واعتدوا عليه بالضرب. وعندما أقبل ولسن وزير المالية محاولا تخليص رئيس الوزراء هجموا عليه هو الآخر. وشدوه من شاربه. ثم قبضوا عليهما وسجنوهما فى مبنى وزارة الخارجية. واحتلوا المبنى بأكمله، ولولا أن الخديو إسماعيل وآلاى الحرس الخديو قد سارعوا إلى مكان المظاهرة؛ حيث قدم الخديو تعهدا للضباط بحل مشكلتهم. لتصاعد الموقف. وقد نتج عن هذا التمرد أن استقالت وزارة نوبار. وتشكلت وزارة برئاسة الأمير محمد توفيق ولى العهد. ولكن الخديو لم يتمكن من التخلص من نوبار تماما. إذ اضطر تحت ضغط الدول إلى إبقائه وزيرًا للخارجية[٢].

لم تضم الحركة ضباطًا وعسكريين فحسب ولكنها ضمت أيضا عددًا من أعضاء مجلس شورى النواب. فبعد أن خطب لطيف سليم قائدها خطبة حماسية فى الطلبة والضباط والجنود. اتصل بعدد من أعضاء المجلس طالبا منهم أن مشاركة الضباط والجنود فى احتجاجهم على إحالتهم على الاستيداع وتأييد مطالبهم. ومع أكثرية النواب الذين عرض عليهم الاشتراك فى المظاهرة لم يوافقوا على ذلك، فإن أربعة منهم قد اكتفوا بالسير فى موكب المظاهرة راكبين حميرهم[٣].

لم تحقق الحركة أهدافها بل اتخذتها القوى الاستعمارية دليلا على سوء الأحوال المالية، بما يستدعى بقاء الوزيرين الأوروبيين وإعطاءهما سلطة الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء. لكن القوى الوطنية لم تتوقف عن المقاومة. وانتقل مركزها إلى مجلس النواب. الذى نشبت داخله أزمة حادة بين الأعضاء وبين وزير المالية الإنجليزى إذ رفض استدعاء المجلس له ليجيب على

أسئلته بشأن الحالة المالية. مما دفع ٤٩ من الأعضاء إلى تقديم مذكرة يحتجون فيها على تجاهل مجلس الوزراء لقرارات المجلس وعلى موقف وزير المالية الإنجليزى منه[٤].

وعندما حاولت الوزارة فض الدورة البرلمانية قاوم الأعضاء ذلك وأعلنوا رفضهم لقرار فض الدورة البرلمانية وعبر محمد أفندى راضى عن ذلك بقوله «لا نتوجه لطرف الأعتاب الخديوية إلا إذا أعطى المجلس النواب حقوقه وأجيبت طلباته وها نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك»[٥]. ورفع الأعضاء عريضة إلى الخديو احتجوا فيها على الوزارة. وعلى المشروع المالى الذى وضعه ولسن وزير المالية ويقضى بعدم دفع كوبون إبريل ١٨٧٩. مما يعنى إعلان إفلاس البلاد وتفاقم أزمة الديون. ولكن الوزارة أصرت على موقفها وأصدرت قرارًا بفض الدورة البرلمانية.

إذ ذاك تحولت القوى الوطنية للعمل خارج الإطارات الشرعية التقليدية، فعقد أعضاء مجلس النواب وعدد من القيادات الوطنية اجتماعات فى شكل مؤتمر موسع فى بيت السيد على البكرى نقيب الأشراف، ثم فى بيت إسماعيل راغب وزير المالية السابق ورئيس مجلس النواب الأسبق، ونجم عن هذه الاجتماعات - التى أطلقت صحف تلك الأيام عليها «الجمعية الوطنية» - أن قدم المجتمعون مطالبهم إلى الخديو فى الثانى من إبريل عام ١٨٧٩. كانت قيادة هذه الحركة فى يد عدد من عناصر الأرستقراطية الزراعية متحالفة مع مجلس النواب الذى كان أغلبه الأعم تعبيرًا عن قطاعات البرجوازية الزراعية. وقد دخل فى هذا التحالف عدد من المثقفين المدنيين والعسكريين.

وثمة اختلاف فى عدد الموقعين على عريضة المطالب وعلى تصنيفهم. يذكر مراسل التيمس أن هذ العريضة وقعها سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الإسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم، وستون من الباشوات. ومثلهم من البكوات. وأربعون من الأعيان وكثير من ضباط الجيش[٦]. ومعنى هذا أن عدد الموقعين على البيان هم ٣٢٠ غير ضباط الجيش. بينما يذكر الأستاذ الرافعى أن عدد الموقعين جميعًا ٣٢٧ منهم ٦٠ من أعضاء مجلس

الشورى و٦٠ من العلماء والهيئات الدينية و٤٢ من الأعيان والتجار و٧٢ من الموظفين والمتقاعدين و٩٣ من الضباط[٧]، ويقل العدد فى مصادر أخرى إلى ٢٠٠ عضو فقط منهم ٦٢ من رجال الدين و٤١ من كبار الملاك الزراعيين والتجار و٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و٣٧ من الضباط[٨]. وأيا كانت الاختلافات اليسيرة بين هذه الأرقام. فلا شك أن الكتلة الرئيسية التى كانت وراء هذه الحركة. هى كتلة ممثلة للجنين البرجوازى المصرى، سواء فى القطاع الزراعى أو التجارى أو عناصر المثقفين. على أننا سنلاحظ بعض الدلالات فى هذا التكوين الأولى للجبهة الوطنية. إن عناصر الأرستقراطية الزراعية - وقد مثلهم عدد من الباشوات على رأسهم شريف باشا - كان لهم دور مهم فى هذا التكوين. فهم الذين تولوا قيادة الحركة وحددوا أهدافها. كما يلاحظ الدور البارز الذى لعبه المثقفون فى تكوين الجبهة والتعبير عنها. ويؤشر اشتراك العسكريين فى هذه المرحلة المبكرة من تكوينها إلى أن حركة الجيش كانت سياسية فى بدايتها الأولى. ولم تبدأ طائفية محضة كما يصورها بعض الباحثين. كذلك نلاحظ أن مجلس النواب بدا آلة طيعة فى يد الخديو قد انتقل إلى التطرف السياسى نسبيًا. ونحن مع التيمس فى قولها «إنه مهما كانت الطريقة التى تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب فى أنها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون معًا»[٩]. لقد كان المجلس «يمثل خير تمثيل طبقة ملاك الأراضى الخراجية»[١٠]. ووضعية هذه الأراضى سبق أن ناقشناها فى الفصل الثالث. وهو ما يشير إلى أنه أقرب ما يكون إلى تجمع للملاك الذين يستعملون الأسلوب الرأسمالى فى استغلال الأرض. مع وضعية متحررة تنبع من تحمسهم لقضية تحرير قوة العمل. يضاف إلى هذا أن موقف السراى من الجبهة هو موقف الحليف القوى. المشارك فى قيادتها. فهى لم توافق فحسب على اللائحة الوطنية. ولكن الخديو أمر بترجمتها وكتبت منها عدة نسخ باللغة الفرنسية وأرسلت إلى قناصل الدول ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الذوات والأعيان، وأحمد رشيد عن أعضاء مجلس الشورى والسيد على البكرى عن العلماء والتجار. وراتب باشا عن الضباط، وقد دعا الخديو - فى اليوم التالى لتقديم اللائحة - القناصل للاجتماع

لإبلاغهم قراره بالاستجابة للائحة الوطنية. وحضر الاجتماع ممثلون لقوى الجبهة، وكان اشتراك السراى فى الجبهة طبيعيا ومتوائما مع تزايد التناقضات بينها وبين الاستعمار الذى سلبها كمؤسسة استبدادية كل السلطات التى كانت فى يدها - وقد ذكرت التيمس فى مايو ١٨٧٩، أن الخديو وأن أصبح ملك البلاد، فإنه لا يمكنه الآن أن يهمل شأن الحزب الوطنى الذى يقال إن نفوذه عليه يكاد يقرب فى معظم الأحوال من الأمر والنهى. فالجيش والباشوات والعلماء أصبحوا رجلا واحدًا»[11].

وعلى هذا فقد تشكلت الجبهة الوطنية فى هذه المرحلة من:

- الأرستقراطية الزراعية وتضم أيضا من عرفوا بالأتراك الدستوريين وكان يمثل هؤلاء جميعًا شريف باشا.
- السراى.
- البرجوازية الزراعية المصرية وكانت متمركزة فى مجلس النواب.
- المثقفون (العلماء ورجال الدين والمثقفون الليبراليون وموظفو الحكومة وضباط الجيش).

وقد تجمعت هذه القوى حول المطالب الأربعة الآتية:

- الاعتراض على المشروع الذى قدمه ولسن وزير المالية لتسوية الديون على أساس أنه لا يحفظ حقوق الأمة، بل يظهرها فى حالة إفلاس فى حين أن إيراداتها كافية لمواجهة التزاماتها. والمطالبة بوضع تسوية وطنية لمسألة الديون.
- تمصير السلطة السياسية بإقصاء الوزيرين الأوروبيين عن الوزارة.
- تشكيل مجلس نواب له «الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا، على أن يعدل دستور ١٨٦٦».
- تشكيل مجلس للوزراء يختار الخديو رئيسه. ويترك للرئيس حرية اختيار معاونيه على أن يكون المجلس مفوضًا تفويضًا تامًا فى جميع إجراءاته.

ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية.

ونلاحظ أن هذا البرنامج. هو برنامج حد أدنى. فمع أنه يندرج تحت الأهداف الديمقراطية التحررية. إلا أنه يتضمن عددًا من التحفظات تدل على تأثير العناصر الأقل ثورية فى تحديد خطواته. وعلى شعور العناصر الثورية بعدم وجود قوة ذاتية لها. وهو ما يتضح فى إعلان الجبهة التزامها بالديون وفوائدها دون إبراز لعمليات الاستلاب التى تمت فى عقدها، ودون النص على أن تسديد هذه الديون لا ينبغى أن تؤدى إلى إفقار الشعب أو إيقاف التطور الاقتصادى للبلاد. ليس هذا فقط، بل إن الموقعين على المحضر قد آثروا إبقاء منصب الرقيبين فى وزارة المالية مع مساس ذلك باستقلال البلاد وكذلك فإن الشعارات المطروحة طالبت بإعطاء مجلس النواب الحرية فى المسائل «المالية والداخلية» فقط. ونفس المسألة بالنسبة لمجلس الوزراء. وهو ما يتضمن إغفالا تامًا لمسائل السياسة الخارجية التى كانت مسائل شائكة خاصة بعلاقة مصر بالباب العالى من ناحية وبالدول الأوروبية من الناحية الأخرى. وهى تحفظات تبرز الطابع الوسطى المتردد لموقف الجبهة من الاستعمار.

كذلك نلاحظ فيما يتعلق بمجلس النواب أن البرنامج قد أثار مسألة توسيع اختصاصات المجلس. ولكنه أقر بأن «انتخاب أعضائه يكون بموجب لائحته الموجودة» قاصدًا بذلك لائحة ١٨٦٦ التى تقصر حق الانتخاب على مشايخ البلاد. وبينما طلبت الجبهة تعديل الدستور على الأسس التى حددتها. على أن يقوم بذلك مجلس النظار ويعرض مشروع التعديل على المجلس النيابى بعد انتخابه. فإنها أقرت استمرار قاعدة الانتخاب الضيقة. ولم يكن هذا يعنى سوى أن عناصر الأرستقراطية الزراعية والشرائح الكبيرة من ملاك الأراضى كانت تريد أن تحتفظ بقانون الانتخاب الذى يبيح لها الاستئثار بمقاعد مجلس النواب فى الوقت نفسه الذى تريد فيه تعديل الدستور ليعطيها سلطات أوسع للمشاركة فى السلطة وبهذا تتمكن من دعم تلك المشاركة عن طريق ممثليها فى المجلس الذين سيناقشون الدستور.

على أن هذه المسألة - فيما يبدو - كانت موضوع صراع بين الأرستقراطية الزراعية وبين بقية قوى الجبهة وخصوصًا التجار والمثقفين الذين كان قانون الانتخاب بصورته تلك يحرمهم من فرصة عضوية المجلس. ولعل هذا هو السبب فى أن شريف بدأ يرتب بالفعل لوضع قانون جديد للانتخاب.

كان هذا البرنامج أول برامج الجبهة الوطنية. وقد حققت بمقتضاه نصرًا جزئيا فقد دعى شريف باعتباره قائد الجبهة ليتولى رئاسة الوزراء، واختار معه وزيرين آخرين من أعضاء الجمعية الوطنية هما إسماعيل راغب وشاهين باشا. وعبر الخطابان المتبادلان بين الخديو وشريف عن هذا البرنامج. فقد أكد الخديو أنه يرى أن «من الواجب عليه أن يتبع رأى الأمة». ونقد سياسة الوزارة النوبارية وبالذات مشروع ولسن لتصفية الديون. وأقر بمشروعية اللائحة الوطنية التى قدمت إليه. وأعلن موافقته على ما تضمنته من مطالب. ودعا شريف لتشكيل مجلس الوزراء «من أعضاء أهليين مصريين» يكونون «مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمانى القومية». وأقر بأن المهمة الأولى للمجلس هى وضع الدستور وتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبه عمد القُطر وأعيانه (يقصد مشروع التسوية المالية الذى وضعته الجمعية الوطنية).

وخلال الشهور الثلاثة التالية لذلك التأمت الجبهة وتوثقت العلاقات بين أطرافها بعدة إجراءات كان أولها حرص السراى على تقريب زعماء الحركة الوطنية إليها وموافقة الوزارة على استمرار الدورة البرلمانية حتى ينتهى المجلس من نظر مشروع الدستور. وبالفعل أعدت الوزارة المشروع وقدمته فى جلسة ١٧ مايو ١٨٧٩. وشكل المجلس لجنة لنظره كان رئيسها وأحد أعضائها البارزين اثنان من أكبر التجار هما عبدالسلام المويلحى وعبدالرازق الشوربجى. وقبل أن يصدق النواب على الدستور خلع الخديو فى ٢٦ يونيه وأصدرت الحكومة قرارًا فى ٦ يوليو بفض الدورة البرلمانية. وقد ظلت الجبهة تمارس شكليًا سلطة الحكم حتى أغسطس ١٨٧٩ عندما اضطر شريف للاستقالة بعد رفض الخديو الجديد محمد توفيق التصديق على مسودة الدستور.

لم تستطع الجبهة الوطنية فى تلك المرحلة أن تواجه التحدى الأوروبى إذ خلعت الدول إسماعيل معلنة بذلك عدم موافقتها على السياسة التى انتهجها فى أواخر حكمه دون أن تعترض القوى الوطنية. ليس هذا فقط. بل إن الخديو توفيق قد قضى على بقية ما حققته الجبهة من إنجازات دون أن تعترض.

فما أسباب فشل الجبهة فى تحقيق أهدافها فى تلك المرحلة؟

- أول هذه الأسباب هو سرعة تحرك الاحتكارات الأوروبية سياسيًا للقضاء على محاولة رأت أن جوهرها الوطنى الديمقراطى يتناقض مع المصلحة المباشرة لممثلى الاحتكارات الدولية. ففى ٧ إبريل احتج الوزيران الأوروبيان على اللائحة الوطنية. ورفض الرقيبان الفرنسى والإنجليزى ممارسة عملهما. واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية فى ١٠ إبريل استقالة جماعية من عضوية اللجنة. وحاول الموظفون الأوروبيون والأجانب إحداث أزمة بإضرابهم عن العمل واستقالاتهم الجماعية لإحداث اختناقات فى الجهاز الإدارى وأصرت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية على ضرورة عودة الوزيرين الأوروبيين. ولكن الوزارة الوطنية رفضت. واستمرت الأزمة فترة حتى تكتلت الدول الأوربية (ألمانيا، والنمسا، وإنجلترا، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا) وتمكنت من خلع إسماعيل.
- وأما السبب الثانى فهو أن القوى الوطنية لم تكن تثق بإسماعيل، بل كانت تعتبره مسئولا عما حدث. لذلك لم تنطل عليها توبته المزعومة. ولعلها تصورت أنه يناور فيستعين بها لمواجهة الدول الأوروبية ثم يلتفت إليها بعد ذلك ويصفيها. وهو تقدير سليم مائة فى المائة. بيد أن هذا لم يكن يعنى الوقوف موقف المتفرج من تدخل الدول الأوروبية لعزله. ففضلا عن أن فى ذلك تمكين للاحتلال وضربة موجهة للسيادة الوطنية، فهو من ناحية أخرى يتضمن ـ كما كان هذا واضحًا إذ ذاك للقوى الوطنية ـ العصف الكامل بكل إنجازات الجبهة.

بيد أن موقف المتفرج بدا الاختيار الوحيد الذى تملكه البرجوازية المصرية آنذاك. وعدم قدرة قيادتها السياسية على مواجهة التدخل الاستعمارى بالقوة.

ورغم مظاهر التأييد الشعبى الذى أبدته الجماهير فإن قوة منظمة لم تكن متوفرة للوقوف أمام هجوم استعمارى. خاصة أن المستقبل كان مجهول الاحتمالات. والخديو الجديد كان على صلة بقيادات الجبهة الوطنية، وقد أبدى أكثر من مرة تعاطفه معها.

المرحلة الثانية: تدعيم الجبهة .. أقصى اتساع

(من عزل إسماعيل .. إلى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١)

بدأت المرحلة الثانية من مراحل تكوين الجبهة الوطنية. بتولية الخديو توفيق العرش (يونيو ١٨٧٩) وانتهت بمظاهرة سبتمبر العسكرية المسلحة فى ١٨٨١ وتتسم هذه المرحلة بسمات يمكن رصدها على النحو التالى:

- بروز دور مثقفى البرجوازية - وبالذات الجناح العسكرى منهم - بروزًا شديدًا إذ أصبحوا أداة تحقيق أهم انتصارات الجبهة بفرضهم أهدافها بالقوة المسلحة على الخديو وعلى الاستعمار. وبروز هذا الدور يجعلنا نضعهم فى مكانهم الصحيح باعتبارهم قيادة الجبهة. أو على الأقل شركاء أقوياء فى تلك القيادة.

بدأ موقف السراى يتسم بشىء من التذبذبات إلى الدرجة التى لم تعن القوى الوطنية خلالها بالتعامل معها على أساس التحالف وإن كانت لم تنقلها إلى صفوف الأعداء، بل نظرت إليها باعتبارها عنصرًا محايدًا فى الأغلب يجب الحذر منه.

- وفى هذه المرحلة بلغت الجبهة أقصى اتساع لها. إذ تدعمت بفاعلية الجيش وقطاعات أخرى من صغار الملاك والحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين.
- واتسمت الجبهة - أيضًا - بقدرة تنظيمية أكثر، وبدرجة من الحسم فى تحقيق أهدافها كما أنها عدلت فى أهدافها تعديلا طفيفًا.

فكيف تشكلت الجبهة فى هذه المرحلة؟

وممن؟ ولأى هدف ؟.

وكان عزل إسماعيل وتولى توفيق للحكم. بداية لحركة التفاف رجعية من القوى المناوئة للحركة الوطنية. حققت هدفين.

- أولهما إجهاض المحاولة الديمقراطية التى قامت بها الجبهة الوطنية للمشاركة فى الحكم بإصدار مشروع الدستور (١٨٧٩) والقوانين المتعلقة به. فعندما عزل إسماعيل استقال شريف استقالة تقليدية ليتيح لولى الأمر الجديد اختيار معاونيه. وأعاد الخديو الجديد تكليف شريف بتشكيل الوزارة ووضح من خطاب التكليف أن الخديو الجديد كان مترددًا فى الانسياق مع الأهداف الديمقراطية. لكنه لم يصل إلى حد التفكير فى الانقلاب عليها. إذ اقتصر فيه على تنبيه الوزارة إلى (إزالة الارتباك المالى بتقرير الاقتصاد فى نفقات الحكومة ورعاية الأمانة والاستقامة فى الخدمات العمومية وإصلاح شئون الهيئة القضائية والهيئة الإدارية). على أنه عاد فى أمر سام أصدره بعد تأليف الوزارة بيومين إلى شريف. يعتبر بمثابة برنامج جديد. والأرجح أن هذا الأمر صدر بضغط من القوى الوطنية. وفيه أكد الخديو تأييده لفكرة. «أن تكون الحكومة شورية ونظارها مسئولين» ونبه بضرورة «تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها»(١٢).

ومنذ البداية أيد الخديو القوى الوطنية انسياقًا مع التيار العام الذى كان سائدا قبل عزل أبيه ولوضوح قوتها الفعلية. مع شىء من التردد كان الطابع الغالب على شخصيته. فقد عارض رغبة الدول فى إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل انعقاد الجمعية الوطنية وعقد البرلمان ووضع مشروع الدستور. ولم يكن ميالا لإعادة المراقبين أو إعطائهما سلطة واسعة. وكان هذا طبيعيا نظرا لأن توفيق كان شديد الاحتكاك بأنصار الحكم النيابى أيام أن كان وليًا للعهد(١٣).

ولكن أزمة فرمان توليته حسمت موقفه. إذ تدخلت الدول لدى الباب العالى وقمعت محاولته لتوسيع حقوقه بل وسعت لسلبه ما كان لأبيه من حقوق. وهو ما جعل الخديو ميالا إلى رأى القناصل. ويقول الأستاذ الإمام محمد عبده «إن وكيل دولة فرنسا مسيو «تريكو» عندما أحس بمقاصد الخديو وميله إلى مشايعة

الإحساس العام أخذ يسعى فى إقامة الموانع دون ذلك. ودعا وكيل دولة إنجلترا مستر «ريفرس ولسن» للاتفاق معه فى إقناع الخديو بضرر هذه الأوضاع الجديدة فى الوقت الحاضر - وقت الارتباك فى المسائل المالية - وأن دخول النواب فى تصحيح الموازين ونحو ما مما يعوق حل المشكلات الموقوفة لتشتت الآراء وإفناء الوقت فى المداولات.. لو تم ذلك. وبقاء هذه العقد فى الحكومة بدون حل سريع قد يؤدى إلى الضرر بمسند الخديوية على سد باب الحوار والنقاش حول الأزمات المالية، والسعى لإيجاد حل فورى للمشكلة لضمان استقرار الحكم اختلف الخديو مع شريف وقرر العصف بالمكاسب الديمقراطية التى حصلت عليها الجبهة الوطنية. فرفض إصدار الدستور وحل مجلس النواب الذى كان قائمة كما عصف أيضا بقاعدة الاستقلال النسبى الذى كان للسلطة التنفيذية بمقتضى مرسوم إنشاء مجلس الوزراء. فرأس المجلس. وفرط عقده كهيئة متضامنة فى المسئولية. وصاحبة حق فى رسم السياسة العامة.

عبر الخديو عن سياسته الجديدة تلك بقوله للسير فرانز لاسل «إن التنظيمات التى تطلق الحريات لا تناسب مصر فى ذلك الوقت وأن مشروع الدستور الذى عرضه عليه شريف أشبه الأشياء بديكور المسرح». ورأى أنه «مسئول - شخصيًا - عن حكم البلاد ولذلك صمم على أن يضطلع بواجبه كاملا بدلا من أن يستخفى وراء دستور كاذب»[١٥].

وتطبيقًا للسياسة الجديدة مارست وزارة رياض باشا الحكم، فبطشت بكل مظاهر الحريات الديمقراطية فعطلت الصحف وأنذرتها أكثر من مرة. وأخذت بالشبهة حتى أن الأستاذ الإمام - وهو من أنصار رياض والمبررين لعمله - لم يستطع أن ينكر أنه «اهتم بتقرير الأمن كعادته فى كل وزاراته كأن البلاد فى حرب دائمة وأعطى المديرين فى ذلك سلطة أساءوا استعمالها[١٦]، لدرجة أن المعتقلين بغير أحكام قد بلغ عددم ٩١٢ كان أغلبهم منفيًا فى السودان. وقد تبين من تحقيق موضوعاتهم فيما بعد «أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفيهم لمجرد محضر موقع عليه من بعض الأفراد باتهام أى شخص بأنه خطر. أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام. ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة

دون أخرى. بل كانت عامة يعانيها العامة والخاصة ولم يكن ينجو من شرها إلا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر. على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء. بل كثيرا ما تنقلب غدرا لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم[١٧]. ونفى عدد من السياسيين والتجار واتبعت الوزارة رأيها الخاص فى السياسة العامة خاضعة فى ذلك لمشورة الأجانب وللتدخل الأجنبى.

- شملت حركة الالتفاف الرجعية. المطلب الثانى للقوى الوطنية بإيقاف التسلل الأوروبى إلى البلاد. وكانت الجبهة الوطنية قد بلورت مطالبها حول هذا الموضوع فى مشروع تسوية مصرية للديون ردًا على مشروع وزير المالية المصرى الإنجليزى الجنسية. وطالبت كذلك بتمصير منصبًا وزير المالية ووزير الأشغال لينتهى وجود الأجانب فى مناصب الوزارة اكتفاء بمنصب الرقيبين. مع توفر الضمانات لسيطرة القوى الوطنية على السلطة وهى الضمانات التى كفلها الدستور ومنها حق المجلس فى نظر الميزانية وتقرير الضرائب والرقابة على الموظفين ـ بما فيهم الأوروبيين ـ ومساءلتهم. وكانت أولى الخطوات فى حركة الالتفاف على تلك المطالب صدور قانون التصفية وقد تضمن تحديد نفقات الحكومة بأربعة ملايين جنيه فى السنة على أن يخصص الباقى لتسديد الدين العام. وتضمن القانون قواعد تفصيلية لتسديد كل نوع من أنواع الديون. وقد وصلت النسبة التى حددها القانون لامتلاك فوائد الديون أكثر من نصف الإيرادات العامة للبلاد. ويذكر روزشتين أن القانون قد حدد فائدة قدرها ٥٪ بدلا من ٧٪ هى التى صدر بها القانون الذى قدمته القوى الوطنية وهى مزايدة رخيصة، ولكن بينما كانت القوى الوطنية تتقدم لتحمل مسئوليتها عن الديون مقدمة تسوية معقولة لكل الأطراف فإن مناورة تخفيض نسبة الفائدة هى خضوع للضرورة، إذ وجد الدائنون أنهم لا يستطيعون الحصول على حقهم كاملا دون تخريب البلاد تماما ومن الناحية الأخرى فقد تعمد واضعوه ـ كما يقول روزشتين ـ أن يقدروا الدخل تقديرًا منخفضًا ونص قانونهم على أن أى زيادة عن هذا التقدير تكون لحملة الديون. وذلك لاستخدام الزيادة فى

مصلحة الدائنين على حساب الإدارة. وبحساب روزشتين ـ الذى درس هذا الموضوع أوفى دراسة حتى الآن ـ فإن ميزانية سنة ١٨٨٠ التى وضعت طبقا للقانون التصفية لم تترك للإدارة والخدمات سوى ٣٤٪ من مجموع الإيرادات(١٨).

وفى مواجهة هذا التخريب الصريح فإن القانون ـ وقد وضعته لجنة دولية ـ لم يهتم بالديون التى اقترضها إسماعيل من العناصر المحلية ـ الأرستقراطية الزراعية وكبار ملاك الأراضى والتجار ـ وتقدر بمبلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى المقابلة وأربعة ملايين فى دين الرزنامة.

ليس هذا فقط بل إن القانون أيضا قد تضمن نصا يقضى بإلغاء قانون المقابلة. وقد صدر لأول مرة سنة ١٨٧١ ولم يكن منذ صدوره قد تعرض إلا للإيقاف فقط. بمعنى أن توقف الحكومة ضغطها على الملاك لدفع ستة أمثال الضريبة السنوية على أطيانهم مقابل تملكهم للأرض وإعفائهم إعفاء دائما من نصف الضريبة حسب نص القانون. جاء قانون التصفية ليلغى العمل بقانون المقابلة نهائيًا ومعنى هذا أن تعود الضرائب إلى ما كانت عليه ويزول نصف الإعفاء مع الوعد باستنزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قد دفعت ويجرى التحقيق عن مقدارها على يد لجان حكومية.

والملاحظ هنا أن الالتفاف على الحركة الوطنية بشعار المزدوج كان شاملا. فإن إجراءات مثل هذه تدعم السيطرة المالية والسياسية للأجانب كان لا يمكن أن تتم دون حالة جزر ديمقراطى وكبت سياسى فى ظل حكم فردى متسلط.

لم تكن كل هذه الإجراءات مستهدفة لذاتها، ولكنها نبعت من هدف تأكيد السيطرة الاستعمارية على البلاد. وهو ما يتضح فى أن قانون التصفية صدر عن لجنة دولية ممثلة لبريطانيا وفرنسا والنمسا وألمانيا وإيطاليا. وقد ميزت بريطانيا لمركزها الخاص باعتبارها أقوى المحاور الاستعمارية. فحصلت بعضوين كان أحدهما رئيس اللجنة. وكذلك مثلت فرنسا بعضوين. ومثلت بقية الدول بعضو واحد من كل دولة. والغريب أن مصر لم تمثل سوى بعضو واحد كان ضعيف الفاعلية كما أنه لم يكن ممثلا للقوى الوطنية.

وأخطر الإجراءات التى أحكم الاستعمار بها سيطرته على البلاد، هو المناورة الشكلية التى قامت بها كل من فرنسا وإنجلترا، فتنازلتا عن منصب الوزيرين ولكن مقابل عودة المراقبين مع تأكيد وضعيتهما المسيطرة. وكان النظام الذى أباح أن يكون هناك وزيران أوروبيان قد ألغى الرقابة الثنائية على أن تعود إذا فصل أحد الوزيرين الأجنبيين دون موافقة حكومته، وعندما عزل الوزيران على أثر حركة الجمعية الوطنية رفضت الدول إعادة الرقابة كمحاولة للضغط. لإدراكها أن عودة الوزيرين هى السبيل الوحيد لإعادة سيطرتها. وبعد عزل إسماعيل فإن قوى الجبهة الوطنية كانت مصرة على تنفيذ رؤيتها لهذه المسألة وهو ما تمثل فى الخطاب الذى أرسله شريف عقب تولية الخديو مباشرة إلى ممثلى الدولتين أبدى فيه أمله «بأنه إذا تم تعيين الرقيبين فإن عملهما يجب أن يقتصر على البحث والتحقيق بدون أن تكون لهما أى سلطة تنفيذية». وحدثت حركة الالتفاف من الدول فى اتجاهين أولهما أن يقوم الرقيبان بدورهما من وراء ستار. وباستخدام ما سماه كرومر ـ وكان أحد الرقيبين ـ بالنفوذ والهيبة الشخصية. وبالفعل فإنه . بعد استقالة شريف ـ صدر القرار بتعيين الرقيبين ليحرمهما من إدارة الأعمال ولكنه يعطيهما حقوقًا أخطر هى تقديم الاقتراحات وحضور جلسات مجلس الوزراء مع النص على ألا يكونا قابلين للعزل إلا بموافقة تحكومتيهما»[١٩].

ويشرح الأستاذ الإمام فى مذكراته الاختصاصات المتسعة التى حصل عليها المراقبان بموجب القرار الجديد فيقول إن هذا القرار قد صدر بناء على «لائحة قدمها قنصلا إنجلترا وفرنسا» وأن هذه اللائحة، قبلت كما هى تقريبا». وبمقتضاها فقد كان على الوزراء والمأمورين من أى رتبة كانوا «أن يقدموا إلى المراقبين كل ما يطلبانه من الإفادات» وأن على ناظر المالية أن يقدم إليهما كل أسبوع كشفًا مفصلاً عن دخل نظارته ونفقتها وعلى كل إدارة أن تقدم كشفًا مفصلاً، كذلك فى كل شهر، كذلك تقرر لها مقام فى مجلس النظار برأى شورى» و«ألا يعزلا إلا برأى حكومتيهما. ولهما أن يعزلا وأن ينصبا جميع الموظفين فى إدارة التفتيش. وأن يعينا لهم الرواتب وهما اللذان يضعان ميزانية التفتيش على حسب ما يريدان» ويلاحظ الأستاذ الإمام أن النص على عدم تدخل المراقبين فى

إدارة المصالح الإدارية والمالية. جاء مؤقتا بعبارة فى «الوقت الحاضر»؛ أى أن هذا التنازل الشكلى كان يمكن العصف به فى أية لحظة.

وبهذه الإجراءات كلها التفت القوى المعادية على أهداف الجبهة الوطنية فأجهضتها ونشرت جوًا من الكبت والضغط عصف بتنظيمها الضعيف الذى لم يكن يتعدى - آنذاك - مجلس النواب وبعض المحاولات الجنينية والمفككة فى أوساط المثقفين مثل: المحافل الماسونية وتجمعات الأفغانى والمحاولات التنظيمية الجنينية فى الجيش.

فكيف عالجت القوى الوطنية هذا الموقف؟ وكيف أعيد تشكيل الجبهة الوطنية؟ وما السبب فى حالة الصمت القريبة من الشلل التى شملتها لفترة بلغت عدة شهور؟.

أخطأت القوى الوطنية فى البداية تقدير موقف السراى. ولم تتنبه تمامًا لاحتمالات التغير فى موقفها. وكان طبيعيا والسراى من حلفاء الجبهة ألا يقع الصدام معها قبل أن تكشف موقعها تماما. وربما كانت هناك حقائق تجعل فقدان الأمل فيها يحتاج لوقت للتأكد. منها أن الخديو توفيق لم يكن بوصف الشيخ محمد عبده «شرها ولا مسرفا بل كان فى أول عهده عفيفًا رحيمًا. فكان لطلاب الإصلاح فيه آمال كبيرة حال دون - تحقيقها نوع آخر من الضعف فيه وسوء سيرة حاشيته فيما بعد»[20]. فضلا عن أنه كان على علاقة وثيقة بالأفغانى ومجموعته وعضوا بالمحفل الماسونى. ومن ناحية أخرى فإن استقالة شريف لم تكن مسببة وجاء الانقلاب صامتًا. والسبب بتفسير الشيخ محمد عبده «ألا تشعر به الأنفس الطامحة للإصلاح الجديد»[21].

وقد بدأ الانقلاب فى مراحله الأولى مجرد محاولة من السراى لاستعادة سلطتها المطلقة، دون أن ينسحب هذا على موقفها من الاستعمار. فقد اعترض الخديو على اشتراك الوزيرين الأوروبيين فى الوزارة على أساس أن «ذلك غير ملائم للمصلحة وأنه لا يرضى البتة بأن يكون فى الوزارة أعضاء أوروبيون لأن ذلك يشوش أفكار المصريين ويؤدى إلى الخلط فى الأعمال». وأكد أنه إذا أصرت

الدول على إشراكهما فى الوزارة فسوف يعتبرهما «مجرد صديقين» ولكنه سوف يتبرأ من ذلك وأنه يريد رجالا «يشتغلون بإصلاح المالية ولا يخلطون الإدارة بالسياسة ويكونون فى وظائف سامية، غير أنهم لا يكونون وزراء[٢٢] كان هدف السراى من دخول الجبهة منذ البداية. ألا تخلق مؤسسات أجنبية تسلبها سلطتها تماما. وكان خروج توفيق من الجبهة منطقيا لأن تسوية وسطية قد عقدت بين الأجانب والخديو. وهو ما عبر عنه كرومر بقوله «إن العلاقات بين الخديو والوزراء وضعت على قواعد روعيت فيها مصلحة البلاد الفعلية. إذ تم التفاهم على أن يكون للخديو وضع وسط لا يقصيه بعيدًا عن ممارسة أى سلطة ولا يجزل له من الحقوق ما يجعله حاكمًا مطلقا»[٢٣] وفى مقابل هذه التسوية تنازلت السراى عن مشاركة القوى الوطنية أهدافها؛ لأنها ساومت وحصلت على جزء من المطالب التى دخلت على أساسها الجبهة.

ولما بدا الخطر يتضح تدريجيًا، عادت الجبهة الوطنية للعمل. وكانت أولى تحركاتها تشكيل «جمعية حلوان» التى أشرنا إليها من قبل. وكان عناصر الأرستقراطية الزراعية منشأ حركة هذه الجمعية فى البداية ويرجع الأستاذ محمد عبده تشكيل هذه الجمعية إلى استياء أعضاء من أبطال السُخرة وزيادة الضرائب على الأطيان العشورية - راجع الفصل الرابع من هذه الدراسة.

وتحركت هذه الجمعية فيما بعد فأصدرت بيان وبرنامج ٤ نوفمبر ١٨٧٩، وقد وقعه عدد من العناصر الوطنية وبعض مديرى الأقاليم وضباط الجيش. يذكر نينيه أن عرابى كان واحدًا منهم[٢٤]. وقد ندد الموقعون على هذا البيان بحكم رياض وحملوا على مساوئه معلنين عدم شرعية حكومته[٢٥]. واعتمد الحزب فى نشاطه على بعض أعضائه من المديرين الذين كانوا يحصلون سرا على نسخ من جريدة «القاهرة» - لسان حاله وكانت تصدر بباريس - وكان هؤلاء يوزعونها سرًا فى أنحاء البلاد اعتمادًا على نفوذهم الإدارى ومنهم سليمان أباظة وحسن الشريعى[٢٦].

ونلاحظ أن قوى الجبهة قد شحذت أساليب نضالها فى هذه المرحلة، فركزت على الصحافة الصادرة خارج البلاد فى مواجهة اضطهاد الصحف المحلية وكبت

الحريات العامة. كما برز تدريجيا أسلوب المطالبات الجماعية على هذا النحو الذى وضح فى محاولتين للجيش. أولهما فى مايو ١٨٨٠ حيث قدم عدد من ضباطه كان منهم عرابى عريضة إلى وزير الحربية يشكون فيها من عدم دفع المرتبات وتسخير الجنود ويشيرون إلى ما فى نظام الترقية من الغبن والمحسوبية، وهو ما تحول إلى مطلب سياسى فى يناير ١٨٨١، حيث طلب هؤلاء الضباط إقصاء وزير الحربية وتمصير القيادة العليا للجيش. وهى المطالب التى انتهت بالقبض على الضباط الثلاثة - عرابى وعبدالعال وعلى فهمى - ثم بالهجوم على قصر النيل وتخليصهم عنوة.

ومنذ ذلك الحين أصبح الجيش هو مركز التكوين الجديد للجبهة فلعب بذلك الدور الذى لعبه مجلس النواب عند التشكيل الأول لهذه الجبهة. وحول هذه البؤرة الجديدة من بؤر العمل الوطنى تجمعت القوى الراغبة فى التغيير. فطمحت إليها الأبصار وفى نفس الوقت تحركت القيادة الثورية فى الجيش لتعطى لحركتها أبعادا أهم. بدعوتها القوى الوطنية للعمل المشترك. ولدراسة الأهداف وتحديد وسائل التقدم بها. وكان ذلك طبيعيًا، إذ كان لجنوده وضباطه كما قالت التيمس بحق «من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم»[٢٧]، ومن ناحية أخرى فقد كان الجيش «الهيئة الوطنية المنظمة الوحيدة التى تملكها مصر إذ ذاك لأن بقية المؤسسات كانت قد وقعت فى يد الاحتلال»[٢٨].

ومنذ اليوم التالى للهجوم على قصر النيل اعتبر الجيش نفسه بؤرة لعمل ثورى. فقد بادر الضباط بإصدار منشور شرحوا فيه للجمهور مطالبهم وأصروا على إقالة عثمان رفقى. وهو ما شكل ضغطًا إضافيًا على الحكومة انتهى بتحقيق أهداف الحركة وإقالته. ويذكر «بلنت» تأثير هذه الحركة على القوى الوطنية فيقول إنه «لم تمض عدة أسابيع على ما حدث فى أول فبراير حتى أصبح عرابى قوة يعتد بها فى البلاد كلها. وعطلت عليه من أنحاء البلاد جميعًا عرائض المظلومين الذين يشكون إليه ما أصابهم ويطلبون معونته» وأن «كثيرًا من الأعيان والمشايخ قد أقبلوا على الاتصال به»[٢٩].

وبدأ عرابى من خلال هذه الاتصالات يدعو لتكوين الجبهة وتوسيع نطاقها. وكانت القوى الوطنية الأخرى ترى أن الجيش قوة مسلحة ومنظمة يمكن أن تفرض مطالب الأمة. وبدأ عرابى بمناقشة الجناح غير العسكرى من المثقفين وعلى رأسهم العلماء فأخذ يخاطبهم - كما يقول الأستاذ الإمام - «ويكاشفهم بمقصده من ثلم النفوذ الأجنبى ورد ما سلبته أيدى الأجانب إلى أربابه، كما أنه خالط عددا من الأعيان ومشايخ العربان. هذا بالإضافة إلى مجهود آخر كان يبذله بالنسبة لضباط الجيش حيث كان يحثهم على تقديم المطالبات الجماعية بتشكيل مجلس النواب[٣٠].

وفى ذلك الوقت برز دور «محمد سلطان باشا» كوجه من أبرز الوجوه الداعية والمشاركة فى تكوين الجبهة. إذ كان - كما يقول - «يستثقل يد رياض باشا فيما استأثر بالسلطة وفى استنكار تلك البدع التى جاءت فى وزارته»[٣١] وقد وضع سلطان ثقله الاجتماعى كله فى خدمة هدف تكوين الجبهة. وكان واحدًا من أكبر ملاك الأراضى. ورغم مصريته فقد كان أقرب إلى الأرستقراطية الزراعية بحكم ملكيته الشاسعة التى وصلت إلى ١٢٠٠٠ فدان، ولهذا فإن الشيخ محمد عبده يفسر مشاركته فى تكوين الجبهة ضد رياض باشا بأنها كانت ناجمة عن حالة من السخط على «إلغاء السخرة والسلطة الشخصية»[٣٢]. وبينما كان شريف ممثلا للأرستقراطية الزراعية ذات الأصول التركية فإن سلطان كان أقرب إلى المصرية وهو ما أعطاه ميزة جديدة مكنته من أن يسهم مساهمة فعالة فى الدعوة إلى تكتيل الجهود مع الجيش فأخذ «يستنزل بعض أعيان الوجهين القبلى والبحرى فى رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب إلى رياض باشا ويلح عليه فى الطلب أن يستصدر أمرا باستدعاء مجلس النواب «وحالف عرابى على أن يجمع له أعيان القُطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماءه على تعضيد طلبه متى استقال رياض باشا»[٣٣]. كما أنه كان واسطة الصلة بين عرابى وبين شريف[٣٤] ولم تكن بينهما صلة، إذ كان عرابى يعرف شريفا معرفة طفيفة منذ عملهما المشترك فى الجيش[٣٥]، وقد انتهت هذه المحاولات بأن رأى عرابى، أن يضع نفسه موضع الآلة المنفذة لرغبة الأمة» لتصبح الثورة «ثورة الأمة لا ثورة الجند»

واستمر عرابى يدبر ويبحث ويقول محمد عبده إنه أخذ «يترقب الفرصة لجمع رجاله لإلزام رياض باشا بتقديم استعفائه وكان يصل ليله بنهاره فى التفكير والتدبير والمشاورة مع إخوانه»[٣٦].

وقد ازداد نتيجة لحركة أول فبراير وما تلاها. أمل عناصر الأرستقراطية الزراعية ذات الأصول التركية فى حركة الجيش. وكانت هذه العناصر معادية أصلا للمصريين وللفلاحين منه على وجه الخصوص ـ مهما كانت وجاهتهم الاجتماعية أو ثروتهم ـ ومع ذلك فقد سعوا للتحالف معه. رغم كراهيتهم للفلاحين من ناحية وخشيتهم من معاداة العسكريين للقيادات الجركسية والتركية فى الجيش. على أن شعورهم بقوة التيار الوطنى. وبما يرفعه من أهداف يمكن أن تفيدهم وتدعم مشاركتهم فى السلطة. وبأن الأرستقراطية العسكرية فى الجيش فى معاداتها للحركة الوطنية داخل هذه المؤسسة العسكرية. تمارس عملا غبيا قد يزيد هذه الحركة اشتعالا وتطرفا. فى حين أنها حركة مفيدة يمكن ببعض المداراة والذكاء استغلالها كقوة مناوئة للتطلعات التسلطية فى السراى وللتسلط الإدارى للاستعمار. ثم الالتفاف حولها فى الوقت المناسب. وبتحليل بلنت «فإن الباشوات الجراكسة والأتراك ـ ما كانوا يحفلون بهيئة رجل مثل عرابى ـ وهى هيئة الفلاح الذى سادوه قرونا واستعبدوه وأرغموه على العمل فى حقولهم بغير أجر. ولكنهم، وهذا مربط الفرس، ظنوا أنهم بذكائهم المتمرس قادرين على استخدامه فى أيديهم الماكرة[٣٧]. وهو ما جعل شريف الصيف خلال الصيف يتصل بعرابى عن طريق المراسلة ليكون عرابى ـ كما يقول بلنت ـ «واسطة الحصول على دستور يمهد لشريف باشا الوصول إلى رئاسة الوزراء مرة أخرى»[٣٨]، وكان شريف فى هذا ممثلا لمن يسميهم بلنت «بالأتراك الدستوريين» الذين كان أكثرهم من الطبقة الحاكمة. والذين أخذوا منذ حركة أول فبراير «يعاملون عرابى كحليف على الرغم من أنهم كانوا ـ فى الحقيقة ـ خصومًا لحرية الفلاحين»[٣٩].

أسهم فى تدعيم جبهة الثورة ونشر الأفكار الثورية، فى تلك المرحلة حركة جمع التوقيعات على التوكيل الذى عرف فيما بعد بالمحضر الوطنى، وهى الحركة التى كان لعبدالله النديم النصيب الأكبر فيها. فقد جمعت حول الثورة عددًا كبيرًا

من الملاك الصغار والمتوسطين وتجار المدن والحرفيين وأعرض قطاع من المثقفين.

ورغم هذا التدعيم للجبهة فقد كانت هناك مواقف مترددة فى داخلها. فلم يكن موقف الأرستقراطيين الزراعيين الانتهازى هو الموقف الوحيد. ولكن بعض عناصر المثقفين كانت تأخذ موقفًا مترددًا. ويمثل هؤلاء الأستاذ الإمام محمد عبده الذى كان - كما يقول هو عن نفسه - «معروفًا بمناوأة الفتنة واستهجان ذلك الشغب العسكرى وتسوئه رأى الطالبين لتأليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبتلك الوسائل الحمقى» فالأستاذ الإمام بهذا التحديد لم يكن معارضا للفكرة الدستورية فيما يزعم ولكنه يعارض التمرد والثورة ويطالب - فى نقاش بينه وبين عرابى قبل ٩ سبتمبر استمر ثلاث ساعات - بأن يبدأ العمل تدريجيا بنشر التربية والتعليم وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات لأن الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وهى أشبه بناشئ لم يبلغ سن الرشد. تسليمه ميراثه إفساد للمال وانتهاء بالهلكة. ويضيف أنه حتى بافتراض استعداد الأمة لذلك. فإن طلب مجلس النواب بالقوة العسكرية غير مشروع. فلو تم للجند ما يسعى إليه لكان بناء على أساس غير شرعى فلا يلبث أن يتهدم ويزول». كما أنه «أعلن خوفه من أن يجر هذا الشغب إلى البلاد احتلالاً أجنبيًا»[٤٠]. ومن الواضح أن الأستاذ كان ينطلق من مشروعية شكلية. إذ أن الاحتجاج بأن الثورة عمل غير مشروع. يعنى الانصياع الكامل للقوى السائدة ومشروعيتها التى تحمى مصالحها. وهو رأى عدل عنه الشيخ عبده بعد ذلك عدولاً جزئيًا.

ومن المواقف المحيرة بالنسبة للجبهة فى هذه المرحلة، موقف السراى، ذلك أن انسحابها من جبهة ١٨٧٩ مقابل المكسب الشكلى الذى حققه لها الاستعمار. وهو المشاركة الجزئية فى السلطة. سرعان ما اتضح أنه غير ذى مضمون. واستأثر رياض والرقيبان بكل السلطة. ولم يستتكف رياض من تهديد الخديو بالأجانب، وإذ ذاك بدأ الخديو يشجع الضباط أدبيًا، ويشجع النديم فى محافله الخطابية. ويحاول دفع الضباط لإحراج حكومة رياض. ولكنه كان مترددًا. عاد بعد واقعة الهجوم على قصر النيل ليتخوف مما حدث. ويتردد بين البقاء فى الجبهة وبين

الانسحاب منها. يمكن اعتبار موقفه الشخصى المتذبذب موقفا غير ذى قيمة. فكان - رغم محاولات التآمر المتعددة - عدوًا ثانويًا لا يخشى خطره ولا يؤمن جانبه.

وفى ضوء هذا كله، تعددت القوى الوطنية فى هذه المرحلة على النحو التالى:

- المثقفون الثوريون فى الجيش والموظفون والعلماء.
- الأرستقراطة الزراعية والأتراك الدستوريون.
- البرجوازية الزراعية.
- تجار المدن.
- فقراء الفلاحين وفقراء سكان المدن.

وتحددت القوى المناوئة فى:

- الاستعمار العالمى ممثلا فى قناصل الدول وممثليها فى الإدارة المصرية.
- عملاء الاستعمار فى الداخل وعلى رأسهم رياض باشا.
- الجناح الأكثر رجعية والأقل ذكاء من السراى.

وقد تبلور البرنامج عبر عدة محاولات لصياغة مطالب الجبهة.

ففى المرحلة الأولى حدد بيان ٤ نوفمبر ١٨٧٩ مطالب الحزب الوطنى المصرى فى أربعة مطالب هى:

- «أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية.
- أن يلغى النص القاضى بتخصيص سكة حديد للقرض الممتاز فى قانون التصفية. فإن لم يرض بذلك الدائنون من الإنجليز تعين عليهم قبول الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام.
- أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪.

● أن تقام إدارة مراقبة وطنية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية»[٤١].

ويلاحظ فى هذا البرنامج اهتمام خاص بمسألة الديون، كما أنه يبرز التناقض بين قوى الجبهة وبين السراى فى مطالبتهم بمصادرة الأموال الخديوية وضمها للدولة. كما أن الحل الذى قدمه لمسألة المراقبة حل يتناسب مع هدف تمصير السلطة وإقصاء السيطرة الأجنبية منها. ولكننا نلاحظ خلو البرنامج من الأهداف الديمقراطية. ومن تدعيم الجيش الوطنى.

وقد تطورت هذه الأهداف فيما بعد باتساع نطاق الجبهة، وتبلورت فى الطلبات التى قدمها عرابى فى مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ وهى:

● إسقاط وزارة رياض باشا المستبدة.

● تأليف مجلس نواب على النسق الأوروبى.

● إبلاغ الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات الشاهانية.

● التصديق على قوانين الإصلاح العسكرية.

وبينما كانت الأهداف التى أعلنها برنامج ٤ نوفمبر أهدافًا إصلاحية لا تتعدى حدود الإصلاح فى التركيب القائم. فإن أهداف ٩ سبتمبر جاءت أهدافا سياسية. ذات طابع ثورى وانقلابى. كما أن التركيز على مطلب تدعيم الجيش وإصلاحه. كان يخدم هدف إنشاء قوة وطنية تحمى الحقوق الدستورية وتصون الاستقلال وهى حجر الزاوية فى فكر قيادة الثورة.

وكان واضحًا تمامًا لعرابى أنه يقدم هذه الطلبات باسم جبهة وطنية. وليس باسم مؤسسة عسكرية. وقد قال للخديو «جئنا لنقدم إليك يا مولاى طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة»[٤٢]، وفى حواره مع المستر كوكس الذى كان حاضرا لمظاهرة ٩ سبتمبر استنكف القنصل البريطانى أن يتقدم عرابى بمطلب تشكيل مجلس النواب على أساس أنه ليس من حقوق الجيش. فرد عرابى عليه قائلا: «إن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا لأنهم أقامونى نائبًا عنهم

فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم إخوانهم وأولادهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة. وأنظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الأهالى الذين أنابونا منهم فى طلب حقوقهم»[٤٣].

ونجحت الجبهة وحققت مطالبها.

المرحلة الثالثة : الأرستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة (من مظاهرة سبتمبر .. إلى استقالة شريف ـ فبراير ١٨٨٢)

كان نجاح الجبهة الوطنية فى فرض أهدافها بقوة الجيش المسلحة، بداية لتمكينها من ممارسة سلطتها لوضع الأهداف التى أعلنتها محل التطبيق وكان من الطبيعى أن تبرز الاختلافات بين القوى المشتركة فى الجبهة. فصياغة أهداف عامة لقوى متحالفة لا يخلو من الاختلاف. فإذا وصل الأمر إلى صياغة أهداف تفصيلية ومرحلية فمن المتوقع أن تزيد رقعة الخلاف وأن تتسع تعبيرًا عن التناقضات الثانوية بين القوى المشتركة فى الجبهة.

وبمجرد إسقاط رياض وقبول الخديو لمطالب الضباط. استدعى شريف لتأليف الوزارة فاشترط لتأليفها شرطًا أساسيًا هو أن يخرج الجيش من الحلبة السياسية. وتطبيقًا لهذا رفض مطلب الجيش باختيار البارودى وزيرًا للحربية ومصطفى فهمى وزيرًا للخارجية. وعلل الرفض بأنهما كانا وزيرين معه فى عهد وزارته التى ألفها فى أول عهد الخديو توفيق. واتفق معهما ومع كل الوزراء عندما استقالت وزارتهم لرفض الخديو إصدار الدستور على ألا يقبلوا الدخول فى وزارة رياض باشا وهو ما لم ينفذاه. ورد عرابى بأن لكل وقت حكمًا وعبر عن ثقته فى حب مرشحيه للحرية والعدل والمساواة. وركز بالذات على مطلب دخول البارودى الوزارة لأن «الجيش لا يطمئن لغيره». وعرض شريف أن يتولى هو بنفسه وزارة الحربية بجانب رئاسة الوزراء. فرفض عرابى مصرًا على ضرورة «مراعاة ميول الجيش»[٤٤]. وأخيرًا وافق شريف على دخولهما الوزارة مقابل تنفيذ شروطه الأخرى. وهى أن يقدم له الأعيان ضمانًا بعدم تدخل الجيش فى السياسة وأن

يقدم له ضباطه عهدًا بذلك. وتطبيقًا للضمان وللعهد يتم نقل الآليات الثلاثة الرئيسية التى اشتركت فى ثورة ٩ سبتمبر بعيدًا عن العاصمة وفى أماكن متفرقة. وأن يقدم طلب تشكيل مجلس النواب من أعيان الأمة وليس من الجيش. ومن الواضح أن شروط شريف لتشكيل الوزارة كانت جزءًا من محاولة لاحتواء الجبهة الوطنية وإبعاد المثقفين العسكريين عن قيادتها. وإعادة قيادة هذه الحركة إلى أيدى الأرستقراطية الزراعية كما حدث فى جبهة ١٨٧٩. والتحقيق الجزئى لهذه المحاولة، بدا طابع الاعتدال الشديد فى نصوص الضمانات والمطالب التى أعاد الأعيان تقديمها. فقد ضمن «علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر وإسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى» تعهدات الجيش بعدم التدخل فى السياسة. واتخذ طلب مجلس النواب المقدم من الأعيان صفة الرجاء والتوسل للخديو. وزعم «أن مقاصد خديوينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة» وأن الموقعين على هذا «تجاسروا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس النواب لأمتنا المصرية» وبذلك تكون «الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعادلها نعمة» وأكدوا أنهم «على يقين من قبول التماسنا هذا وفقًا لإرادة ولى النعم». فإذا قارنا هذا الطلب بحوار عرابى فى ٩ سبتمبر مع الخديو ومع كوكس. أدركنا الفرق بين الأسلوبين. فقد رفض عرابى زعم الخديو بأنه «خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز» وأكد له أن المصريين ليسوا تراثًا ولا عقارًا وأنهم لن يورثوا بعد اليوم. كما أنه اعتبر أنه ليس من حق أحد أن يعارض الأمة فى شئونها الداخلية وأنه سوف يقاوم كل من يتصدى لمعارضته فى شئون داخليته أشد المقاومة «وحتى نفنى عن آخرنا». وأضاف أن لديه كلمة أخرى لن يقولها إلا عند اليأس والقنوط[٤٥]. المقارنة بين اللهجتين والأسلوبين تؤكد أن الجبهة الوطنية حين خضعت لقيادة الأرستقراطية الزراعية وقعت فى يد مترددة بطبيعة مصالحها، ومساومة إلى حد كبير.

تلك مسألة، ذات أهمية خاصة لأنها تحسم رأينا فى موقف شريف باشا، والواقع أن هناك ضرورة خاصة لبحث موقفه بتأن. ذلك أن مؤرخى المدرسة

القومية ـ البرجوازيين ـ يبدون شديدى الميل لشريف. ويعتبر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أكثرهم حماسًا له. وفى الترجمة المستفيضة التى كتبها له فى كتابه «عصر إسماعيل» ـ وقد صدر عام ١٩٣٢ ـ تبدو بذور تحليله للثورة العرابية، وقد صدرت دراسته عنها بعد ذلك التاريخ بخمس سنوات. ويرى الأستاذ الرافعى أن شريف (١٨٢٦ ـ ١٨٨٧) قد اقترن اسمه بثلاثة أدوار فى الحركة القومية الأول هو دور النهضة السياسية والوطنية التى ظهرت فى عصر إسماعيل والثانى دور الثورة العرابية. والثالث ما يسميه «المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الإنجليزية بعد الاحتلال وذلك باستقالته المشرفة التى قدمها اعتراضا على سلخ السودان عن مصر وتدخل الإنجليز فى سلطة الحكومة المصرية». ويرى أن شريف كان يمثل الناحية المعتدلة فى الثورة العرابية. ولو بقيت الثورة مناصرة له مستمعة لنصائحه لسارت فى طريق الحكمة والسداد، ولأمنت البلاد شر الاحتلال. ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها فغامرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر. وعند الأستاذ الرافعى أن من بين الخطط الحكيمة التى رسمها شريف بعد توليه الوزارة فى سبتمبر ١٨٨٢، أنه أعاد النظام إلى الجيش لأن الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج بالجيش عن مهمته الأصلية وهى حفظ النظام وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم». ثم يعرض لأزمة الميزانية ـ وسنعرض لها بعد قليل ـ فيرى «أن موقف شريف كان موقفا حكيما وأن الثوار قد انقادوا إلى طموح محمود سامى البارودى للرئاسة». ونلاحظ أنه بينما كان الرافعى مهاجمًا لعرابى. فإن مرافعًا ماهرًا عن عرابى هو الأستاذ محمود الخفيف. لم يهاجم موقف شريف، ومر به مرورًا سريعًا لا يخلو من تجاهل مقصود.

فأين يقف شريف حقيقة من هذا كله؟

كان شريف بوصف بلنت «تركيًا متفرنجًا طيب العنصر والأخلاق، ولكنه لم يخل من شىء من الغطرسة واحتقار الفلاحين وهما الوصفان اللذان كانا من مميزات طبقته فى القاهرة». وكان ذا صلة ودية بماليت ـ القنصل البريطانى فى

القاهرة». يقول بلنت «إن تفرنسه هذا لم يكن يروقنى كلما وازنت بينه وبين الرجال المصلحين ذوى الأفكار السامية الذين كانوا نواة الحركة الوطنية الحقيقية والذين لم يكن شريف يعتبرهم إلا بمثل الاحتقار الذى قد يستشعره رجل فرنسى نحوهم». وكان شريف واثقا من كفاءته لحكمهم وقلة كفاءتهم وقد عبر عن هذا بقوله لبلنت: «إن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا معاملة الأطفال وقد قدمت لهم الدستور الخليق بهم فإذا لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه. إنى أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى وسيجدون أنهم لا يستطيعون العمل بدونى، ولا شك أن هؤلاء الفلاحين فى حاجة إلى الإرشاد»[٤٦].

تلك هى المفاهيم التى انطلق منها شريف فى كل خطواته السياسية. وهى مفاهيم أهملها مؤرخو البرجوازية عامدين، بينما حرص الأستاذ الرافعى أن ينوء على عرابى بكلكله كله. كما أهمل هؤلاء أيضا خطة شريف لاحتواء الثورة. رغم أنها موثقة بوثائق رسمية. إن كانت الشروط التى اشترطها لتولى الوزارة مجرد خطوة أولى فى مخطط كامل. فقد كان شريف يلتقى مع رأى كولفن، فى بعض أجزائه. هنا اتفق رأيه فى بعض أجزائه مع رأى كولفن ـ الرقيب المالى البريطانى ـ الذى كان من رأيه «أنه من الضرورى لاستقرار الأحوال تحقيق ثلاثة أهداف. الأول: تشتيت الجيش بنقل وحداته إلى الجهات التى تحددت لها، والثانى: حمل أعضاء مجلس النواب من الأعيان على الاعتدال فى مطالبهم. والثالث: حزم الوزراء فى تعاملهم مع الجيش والأعيان على السواء»[٤٧]، لم يكن هناك خلاف حول الهدف الأول بين شريف وبين الرقيب المالى البريطانى. ولذلك فقد شجع شريف للتشبث بموقفه والإصرار على شروطه، بالنسبة إلى مجلس النواب كان الهدف إيقاف التطرف النسبى الذى قد يدفع إليه أعضاؤه من ممثلى البرجوازية الزراعية. وكانوا أكثر تحررًا وأكثر عداء للاستعمار. لذلك احتج كولفن على تفكير وزارة الخارجية البريطانية فى التدخل العسكرى وطالب بإعطائه الفرصة للعمل الذكى لإجهاض الثورة فقال: «إنى أظن بأنه ليس من حقى الوقوف فى موقف المعارضة للحركة الشعبية لأن واجبى محاولة إرشادها وتحديد صبغتها تحديدا صحيحا». وذكر أن هذه المحاولة مبنية على أساس «أن الحالة المالية

وسلطة المراقبين لن تمس». وطالب بأن ينصح شريف باشا بحزم أمره فيما يتخذ من إجراءات ضد الجيش عندما تتهيأ المسائل للمناقشة كما يتسع صدره لبحث مطالب النواب فى كثير من الاعتدال باعتبار أنهم وحدهم الذين نطمح فى معاونتهم للانتقال من الهدنة الحالية إلى سلام واستقرار»[٤٨].

والواقع أن شريف لم يكن محتاجًا لأن ينصح بشىء فقد كان موقفه واضحًا منذ البداية. أنه لم يرفض فحسب الرئاسة عن طريق ترشيح الثوار. ولا طريقة التحدى التى واجهوا بها الخديو. ولكنه عبر للسير ماليت فى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بعد أسبوع من توليه الوزارة واثنى عشر يومًا من الثورة. عن رأيه فى الموقف فقال إنه يعتزم» أن يجمع حوله أعضاء مجلس النواب فيما بعد ليصبحوا بالتدريج أصحاب السلطة التنفيذية المشروعة لتصريف الشئون الداخلية ويجردوا الجيش بهذه الطريقة من الصفة التى ادعاها لنفسه فى الحركة الأخيرة بغير حق. وأن هؤلاء الأعضاء يكونون فى هذه الحالة هيئة ممثلة للأمة يستطيع الخديو والحكومة الاعتماد على تأييدها ضد سلطة الجيش»[٤٩].

وفى محاولة القوى الاستعمارية لإنقاذ الموقف قدمت تنازلاً شكليًا بموافقتها على الخطوط العامة للمطالب. وكانت قد أوصت فى يوم ٩ سبتمبر بقهر الحركة بعنف. فقد اقترح المستر كوكسن على الخديو توفيق بإطلاق الرصاص على عرابى. ولكن الخديو تردد ولم ينفذ التوصية. وبمجرد أن أصبحت الثورة أمرًا واقعًا. أصبح الهدف الأساسى للاستعمار هو إيقاف تطرفها وإجهاضها تدريجيًا. وكان عدم الاعتراض على إنشاء مجلس النواب يتضمن نية احتواء المجلس باعتباره جناحًا معتدلا لمواجهة تطرف الجناح العسكرى. وقد التقى مع مطامح الأرستقراطية الزراعية التى لم تكن تهدف إلا للمشاركة فى السلطة. وهو ما كان وراء إصرار شريف على إقصاء العناصر المتطرفة عن جبهة الثورة. ليس لأنه كممثل سياسى لطبقة كان يرى أن تحقيق مكاسب الطبقات التى تمثلها هذه العناصر يضر بمصلحة طبقته فحسب. ولكن أيضا لأنه كان يرى أن تطرف هذه العناصر مع الاستعمار قد يشجعه على العصف بكل شىء.

وتعود حالة الهدوء التى أعقبت حركة سبتمبر، إلى التسوية التى توصل إليها كولفن وشريف. وقد اعتبر كولفن أن تلك التسوية «هدنة مؤقتة» تعطى ممثلى الاحتكارات الدولية ـ كما قال فى رسالة منه ـ فرصة «قصيرة للتنفس واستكشاف القوات التى تحيط بنا، كما تمكننا من البحث فى أمر قيادتها وإرشادها أو قهرها وتحطيمها بحيث لا يكون هناك اختلاف فى الرأى على هذه النقطة»(٥٠).

وسنلاحظ تكرار نغمة الشدة واللين فى تعليقات العناصر الممثلة سياسيا للاستعمار فى مصر. فكرومر كان يرى أن «رياضة زعماء الثورة لم تكن مسألة صعبة. على شريطة أخذهم بالشدة ومعاملتهم باللين إذا تعذر استعمال الشدة معهم» (٥١). والحقيقة أن التكتيك الاستعمارى القائم على احتضان الجناح المعتدل وإجابة مطالبه لمواجهة الجناح المتطرف وقمعه، وتدعيم «الجيروند» ضد «اليعاقبة» كان خبرة استعمارية. وهو ما نلمحه بعد ذلك فى الخطة التى صاغها «ملنر» فى تقريره الشهير لتصفية المحاولة التالية من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ـ ونعنى بها ثورة ١٩١٩ ـ شروطًا فكيف طبق هذا التكتيك فى الثورة العرابية».

بمجرد نجاح الثورة، بدأت محاولات الاحتواء. وبعد أن أملى شريف شروطًا لتشكيل الوزارة، نشب الخلاف حول تنفيذ البرنامج الوطنى فى نقطتين:

الأولى: مسألة القواعد التى ينتخب على أساسها مجلس النواب، وقد شرحناها فى فصل سابق. وأصر شريف على رأيه رغم أن عرابى ـ كما يقول كرومر ـ كان مصرا على إصدار قانون جديد(٥٢). ثم اضطر فى النهاية ـ وأمام تهديد شريف بالاستقالة(٥٣) إلى أن يقبل شروطه.

الثانية: زيادة عدد الجيش إلى ١٨,٠٠٠ وكانت من أهم مطالب الثوار. ولكن الرقيب المالى البريطانى رفض الزيادة بحجة أنها تتكلف ٦٠٠,٠٠٠ جنيه بينما الخزانة لا تتحمل سوى ٥٢٢,٠٠٠. وهو مبلغ كاف لإبلاغ الجيش إلى ١٥ ألفا فقط. وقد تراجع عرابى على أمل أن يسدد ذلك العجز بالاقتصاد فى جهات أخرى(٥٤).

وجاء هذا الخلاف استمراراً للخلاف الأول حول شروط تولية شريف الوزارة. فقد اشترط العسكريون ـ مقابل موافقتهم على مطالب شريف. أن يعين البارودى وزيرا للحربية وأن تنفذ القوانين العسكرية. ويقول كرومر: «إن شريف باشا اضطر مع الأسف الشديد إلى قول هذين المطلبين» وهو تعبير غريب يكشف عن أن الاستعماريين كانوا يريدون إقصاء أى عنصر عسكرى من الوزارة يكون له صلة بالعناصر الثائرة، وخاصة أن البارودى كان قد تولى وزارة الحربية عقب حركة أول فبراير. وكان ينقل إلى الضباط الثائرين كل ما يدبر ضدهم وهو ما انتهى بعزله عن الوزارة قبل حركة ٩ سبتمبر مباشرة، وهذا ما يفسر لنا احتجاج شريف بتعللات غير حقيقية لإقصائه عن الوزارة. ويذكر كرومر أن شريف مع موافقته على الطلبين السابقين قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة فى القانون العسكرى ـ وهى الخاصة بزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندى»[٥٥]، وكانت تلك مسألة محورية لأن تدعيم الجيش كان مطلباً أساسياً يتعلق بحماية الاستقلال، وحماية الديمقراطية.

أشار عرابى فى خطبة الوداع التى ألقاها عند سفره إلى رأس الوادى تنفيذاً لقرار إبعاد الآليات الثلاثة. إلى خيوط المؤامرة كما أحس بها. ويلخص الأستاذ محمد عبده فى مذكراته هذا الخطاب فيقول إن عرابى «شكا فى خطابه الطويل من العقبات التى تصادفها مطالب الشعب، من وضع دستور يكفل له الحرية ويؤمنه من الاستبداد، وصرح فيه بأن الخديو والنظار ومن على شاكلتهم كلهم لا يميلون إلى مساعدة الأمة على ما تطلب، وبأن أعداء الأمة هم الدائنون ومعاونوهم الأجانب يدفعهم الطمع إلى الاستيلاء على جميع موارد الرزق فى مصر. وأن من الافتراء أن يقال إن البلاد تريد سلب الأموال والاستئثار بالمنافع وسلب حقوق الدائنين. وإنما الحق أن هناك شعباً يطالب بأن يكون على أثر بقية الشعوب تحت حماية قانون عادل يؤمنه من الاعتداء على الأشخاص والأموال»[٥٦]. وفى هذا الخطاب ركز عرابى أيضا على البارودى فوصفه بأنه «وزير حربيتنا». وبانتقاله إلى الشرقية ظل عرابى «ثلاثة أشهر يتنقل فى البلاد ويبث فيها أفكاره»[٥٧]. ويلتقى «بعمد البلاد ومشايخها

ومشايخ العربان، حاضًا على وجوب مؤازرته فى مشروعاته الوطنية». وجاءه «كثير من المظلومين يشكون إليه من ظلم الظالمين»(٥٨). وكان لهذه الجولة أثر فى تدعيم صلة عرابى بعناصر البرجوازية الزراعية. وكان يرتبط له أمين الشمسى كبير تجار الزقازيق. كما أنه لم يكن يكف عن الانتقال بين الشرقية والقاهرة والاتصال بأعضاء مجلس النواب. وقد ذكر كولفن فى أحد تقاريره أن عرابى جاء إلى القاهرة بحجة زيارة زوجته المريضة فى حين أنه جاء ليشهد افتتاح مجلس النواب.(٥٩) ولخشية شريف من أن تؤدى إقامة عرابى بعيدًا عن رقابة الحكومة إلى قيامه بإنشاء مركز جديد للتمرد فقد اقترح تعيينه وكيلا لوزارة الحربية ليضمن بقاءه فى القاهرة. تحت إشراف الحكومة ويحصر اهتمامه فى المسائل العسكرية بعيدًا عن السياسة وفى ضرورات المنصب وحدود ممارسة السلطة الممكن وليس المطلوب.

وتجمعت الخيوط لتصنع فى يناير ١٨٨٢ ملامح أزمة حادة انتهت باستقالة شريف. تلك هى أزمة الميزانية والتدخل الأوروبى الأول. ففى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١م افتتح مجلس النواب. وفى ٢ يناير قدم شريف مشروع الدستور للمجلس، ولاحظ النواب أن المشروع لا يعطيهم حقوقًا ذات قيمة فيما يتعلق بالميزانية. فقد أخرج من اختصاص مجلس النواب تمامًا البحث فى الإتاوة المفروضة للباب العالى أو فى الدين العام أو جميع ديون الخزانة مما يندرج تحت قانون التصفية أو العقود الدولية الأخرى. وجعل الدستور تلك المسائل جميعًا من اختصاصات المراقبين والوزارة. أما الأبواب الأخرى من الميزانية فقد رخص للبرلمان إبداء رأيه فيها بدون أخذ الاقتراع. أما فيما يختص بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد حول البرلمان حق إعطاء صوت قاطع فيهما. فلا تصبح القوانين أو الضرائب الجديدة نافذة ما لم يصادق عليها المجلس. ولكن حتى فى هاتين المسألتين لم يكن للبرلمان سلطة البدء فى العمل من تلقاء نفسه. بل كانت هذه من اختصاصات النظار وحدهم.

وتعود صياغة هذه المواد بهذه الصورة إلى تأثير التدخل الاستعمارى، وقد أكمل كولفن تحليله لمسائل الثورة فى مذكرة أرسلها فى ٢٦ ديسمبر وحدد

فهمـه لاستراتيجيـة الثورة فى ضوء ما استجد من أحداث بعد ٩ ديسمبر، وخاصـة الحوار حول مـواد الميزانيـة وكان قـد سمـع أجـزاء منـه أثنـاء مسودة الدستور. وعلى ضوء احتكاكه بالقوى الوطنية ومتابعته للصحف المحلية. وتعتبر رسالة ٢٦ ديسمبر من أخطر وثائق السياسة الإنجليزية فيما يتعلق بالثورة العرابية.

- ففيها حدد «كولفن» فهمه لأهداف وتكتيكات الثورة فقال إنها فى الأصل «حركة مصرية لا شبهة فيها ضد استبداد الحكم التركى». ولهذا «فهى تتجنب الإساءة إلى الأوروبيين لحاجتها إليهم فى الصراع القائم بينها وبين خصومها المباشرين. ومع ذلك فهى لا تستطيع أن تبذل ودها للأوروبيين أو تتمنى شيئًا غير التخلص منهم فى يوم من الأيام». واعتبر أن موقفها من القوى الاستعمارية هو موقف تكتيكى. يبدأ «بتجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات». وينتهى «بالتخلص من التغلغل الاستعمارى فى الفروع الإدارية التى ليست عليها التزامات مباشرة».
- وحدد فهمه للمهمات التكتيكية فيما يتعلق بالخطوة الأولى فرأى أنه «إذا ظفر مجلس النواب بحق التصويت على الميزانية أو بمعنى آخر بحق الرقابة على مالية البلاد. فإن مركز رقابة الدولتين يضعف كثيرًا، فالرقابة الدولية تستمد قوتها الآن من وجود موضع رسمى لها فى مجلس الوزراء وصوت مسموع فيه. كما تستمدها من قيام علاقات المودة المتصلة مع كل وزير فى الوزارة. فى حين لا يستطيع الرقيبين ولا الأجانب عمامًا إيجاد مثل هذه العلاقات ـ إلا بطرق غير مباشرة مع النواب». وأعلن كولفن عدم اطمئنانه إلى قرارات «تصدرها هذه الهيئة المجردة من المسئولية والمعرفة».

ومع أن المجلس لن يتصرف عند التصويت على الميزانيـة إلا فى حدود ما تسمح به الشروط الواردة فى قانون التصفيـة. فإن كولفن كان يرى أن «تلك الشروط كانت من المرونة بحيث تتسع لسوء استعمال الأموال إلى الدرجة التى تعرض التوازن المالى للخطر». وبالنسبة للخطوة الثانية فقد رأى كولفن أنها أسهل بكثير. وأن رغبة الحركة الوطنية» فى التخلص من التدخل الأجنبى فى

الفـروع الإداريـة». يمـكن تحقيقها بمـجـرد حملات ناجحة على إدارة أو أكثر. مما يهدم سلطة المراقبين الأوروبيين ويقضى على النفوذ المادى الذى حصلت عليه البلاد.[٦٠].

انطلاقًا من هذا الفهم لاستراتيجية وتكتيك القوى الثورية. حدد كولفن تصوره للخطة الاستعمارية المواجهة لها.

- فـأشـار إلىَّ إلى مـا كـان قـد ذكره من قبل من الجنـاح المـعـتدل. والجنـاح المتطرف وكان قد ذكر فى رسالة ١٩ سبتمبر «أن الأعيان الذين يملئون القـاهـرة الآن - بدءوا يطلبون مـزيدًا من الحـريـات المدنيـة مع إنكـار حق الضباط فى طلبها باسمهم. أو حتى مجرد التدخل فى هذه المسألة. فإنهم لا يختلفون عن أولئك الضبـاط فى رغبة الحصول على كل امتياز مهم لهم»[٦١]. وفى حدود هـذا التشجيع رأى كولفن ضرورة تعريف الحركة الوطنية بين الابتداء بـ «حدودها التى لا ينبغى تخطيها وإلا فإن رغباتها تزداد وآمالها تتسع بحيث يؤدى العجز عن بلوغها إلى هـزيمة نكراء. ويجب كذلك. فى كل ما تم عمله إلى الآن أو الذى ينبغى عمله مستقبلا. ألا يتاح للحكومة المصرية أو الأعضاء النواب نسيان أن للدولتين هيمنة مباشرة على مالية البلاد وأنهما مصممتان على الاحتفاظ بتلك الهيمنة»[٦٢].
- وفى التنفيذ فإنه يجب «عدم قبول أى اقتراح عن إجراءات تعرقل عمل المراقبـة. كـمـا يجب أن تكون الضمـانـات الموجودة فى قـانون التصفيـة والدكريتات السابقة بعيدة عن أى نقاش أو اعتراض». كما أن أى محاولة ولنقل السلطة المالية من المراقبة إلى المجلس النيابى يجب أن تقابل بالاعتراض بل والرفض إذا لزم الأمر؛ لأن الموافقة عليها معناها محو الوكالة التى تنهض شاهدًا على كفاية سياسة الدولتين فى الشئون المالية التى أخذا على عاتقهما مسئوليتها»[٦٣]. وقد عبر ماليت عن رأيه فى مشروع الدستور. فقال إنه يشمل «ضمانات واسعة تكفل مراقبة واجبات مصر نحو الدول الأجنبية وباستثناء هـذه القيود يظل دستور المجلس مشتملا على حريات واسعة سوف تزداد مع الزمن بغير شك»[٦٤].

- وبالنسبة إلى شريف فإن الشك بدأ يراود الاستعماريين فى قدرته على الاستمرار. وفى تلخيص كرومر للموقف فى نهاية ١٨٨١ رأى أن «شريف باشا كانت له بعض المقدرة السياسية. وكان يحاول استرداد السلطة الشرعية للحكومة. ولكن كان يعوزه القدر اللازم من النشاط وقوة الشكيمة للسيطرة على العناصر المنطلقة فى تمردها»[٦٥]. وهو ما أكد عليه كولفن أيضا، الذى ذهب إلى أن «شريف باشا قد وضع على رأس الحركة مع ما فيه من الضعف وأنه «انساق معها وسيجرفه تيارها لا محالة لأنه ليس كفئًا لإدارتها أو استلام زمامها»، ورغم أنه «أبدى استعداده لتعديل مشروعاته البرلمانية بما يتفق مع وجهات نظر المراقبين. فيما يختص بمسائل الميزانية. ولكن ذلك يتوقف على قبول المجلس أو عدم قبول تعديلات شريف باشا»[٦٦].
- وغلب على السراى حالة من اليأس الشامل. فقد عبر الخديو فى حديثه لماليت» عن فقدان أمله فى المستقبل» وظل يردد «أنه لم يعد يثق فيما أعلنه الضباط من الولاء لعرشه» وكظم غيظه، وبدأ يعد خطط الانتقام معبرًا عن رأيه فى «استحالة استقرار الأمور إلا بالسيطرة على الجيش وكسر شوكته»[٦٧]، غير أن مزاجه وبالتالى رأيه تغير بعد إزاحة الحزب العسكرى عن السيطرة. وانتقال السلطة إلى يد الأعيان مؤقتًا. وقد عبر لكولفن بعد افتتاح المجلس عن تفاؤله وتحدث بارتياح عن سلوك الأعضاء المعتدل وأفصح عن اعتقاده فى تقدم البلاد. وكان ذلك ـ كما يلاحظ كولفن ـ تغيرًا ملحوظًا «فقد كان الخديو إلى يوم افتتاح المجلس عديم الثقة فى أعضائه»، حتى أيقن كولفن من أن هذا الشعور «ليس مثار عدم ثقته فى مقدرة أولئك الأعضاء فقط. بل مثار كراهيته للمجلس جميعه كهيئة أيضًا» [٦٨].

أخطأت القوى الاستعمارية فى إدراك درجة اعتدال مجلس النواب ـ فالمجلس ـ رغم تردده السياسى ـ كان يعبر عن مصالح طبقية حقيقية وليست متخيلة، وكانت هذه المصالح حافزه الأول للاعتراض على حرمانه من أى نظر فى المسألة المالية وهى جوهر الصراع فى المجتمع المصرى. ومما لا شك فيه أن المجلس كان

يضم أكثرية معتدلة سواء من عناصر الأرستقراطية الزراعية أو عناصر البرجوازية الزراعية الضعيفة سياسيًا والمترددة بحكم تضخيمها للقوى الاستعمارية وفكرتها عن هرقلية هذه القوى. وبينما مالت حكومة شريف إلى حرمان المجلس من كل حق فى نظر الميزانية على أساس أنها ستشارك مع المراقبين فى نظر الميزانية. فإن المجلس لم يوافق على ذلك واعترض النواب أثناء مناقشة مشروع الدستور على مواد الميزانية به واعتبروا «أن المراقبة الأجنبية المالية، ليس لها شأن إلا الإشراف على كل ما يختص بمسألة الديون ولما كانت فائدة الدين تبلغ نصف الإيراد ـ بحسب قانون التصفية ـ فقد وجب أن تكون الأمة حرة فى التصرف فى النصف الثانى»(٦٩).

وبينما الحوار دائر بين الوزارة والمجلس حول مواد الميزانية، قدم ممثلا الدولتين مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ إلى الخديو. وقد جاء فى هذه المذكرة أن الدولتين عازمتان على تأييد الخديو «للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تعترض انتظام الشئون العامة فى مصر». وربطت بين هذا العزم «والحوادث الأخيرة بمصر وخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب». وأكدت المذكرة على لسان الدولتين بأنهما تعتبران «تثبيت سمو الخديو على العرش طبقًا لأحكام الفرمانات هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام وسعادة مصر ورفاهيتها». وأنهما ستبذلان «جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشكلات الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر. وأن إعلان هذا العزم كفيل «باتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو. لأن «هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحادًا وثيقًا للتغلب عليها، وستنتهى بأن «سمو الخديو سيجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى».

صيغت المذكرة ـ كما صرح عرابى لبلنت ـ فى «لغة تحد وتهديد تحد لحريات الشعب المصرى. وتهديد بإعلان اتحاد فرنسا وإنجلترا وليس هذا معنى ألا أن إنجلترا ستغزو مصر. كما غزت فرنسا تونس». وأصر عرابى أن عرش الخديو

ليس فى حاجة إلى حماية «لأن السلطان هو الذى يحافظ عليه وليس هناك داع لضمان أجنبى». وأكد أنه لن يمكن الأجانب من ذلك[٧٠].

وفى ٢٦ يناير ١٨٨٢ قدم الرقيبان مذكرة أخرى يعترضان فيها رسميًا على اتجاه المجلس النيابى إلى الإشراف على الميزانية على أساس أنه «يضر بالضمانات المقررة للدائنين ولأن من نتائجه المحتومة إحلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء فى إدارة شئون البلاد»، واعتمد المراقبان على سلطة الخديو فى تنبيههما إلى خطورة تدخل المجلس فى المسألة المالية فقالا إن «الرقيبين لا يملكان سوى التنبيه فى تقاريرهما إلى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة» وهو حق «له نتائجه العملية أمام وزراء يملك الخديو تغييرهم لكنه يصبح لا قيمة له أمام مجلس نواب غير مسؤول». وقالت المذكرة إن هذه حالة تزداد خطورتها «لما هو معروف من مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الأوروبى فى الحكومة» والمذكرة واضحة فى إصرارها - مع مذكرة ٧ يناير - على العصف بكل مكاسب الجبهة الوطنية. هنا تغير الموقف الداخلى تمامًا. ومما لا شك فيه أن التدخل الاستعمارى كان متعجلا. وبنى على فهم خاطئ لطبيعة المعتدلين. فدفعهم إلى التطرف. وقد نتج هذا من تصرف «غامبتا» رئيس الوزارة الفرنسية الأحمق. وقد شرحنا فى الفصل الثانى مبررات إصدار هذه المذكرة تنفيذًا لاقتراح فرنسى، فكيف كان تأثيرها فى الجبهة الوطنية، وبالذات على محاولة الاحتواء الذى كان يقوم بها شريف؟!.

بادر الضباط إلى الاجتماع فى وزارة الحربية. وحضر البارودى اجتماعهم واتفقوا على ضرورة رفض المذكرة واستقر رأى الجميع - بما فيهم الخديو - على إبلاغ المذكرة إلى الباب العالى مع الإعراب عن عدم قبولها، وهو ما أبلغه شريف لممثلى الدولتين.

وهكذا غيرت المذكرة موقف العناصر الأكثر اعتدالا، ففى أثناء المناقشات - وقبل مذكرة ٧ يناير - كان موضوع الميزانية قابلا لتسوية وسطية. ويذكر بلنت الذى تابع المناقشات - لوجوده بالقاهرة إبان الأزمة - بأنه كان يعتقد أن النواب قد

لا يستمرون فى معارضتهم لمواد الميزانية فى مشروع دستور شريف. «لا سيما أن سلطان باشا الذى انتخب لرئاسة المجلس كان متفقًا مع شريف فى أن الفطنة تقضى بالإذعان» [٧١]. وبدت أغلبية النواب متفقة مع الأزهريين فى الرأى على أن المسألة تدعو إلى التريث والاعتدال. وقال الشيخ محمد عبده «لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر» [٧٢].

وجاءت مذكرة ٧ يناير لتصف الجبهة كلها فى موقف موحد ضد الاستعمار وضد التدخل الأجنبى الذى يحرض الخديو على العصف بالمكاسب الديمقراطية. حتى أن بلنت يرى أن هذه هى المرة الأولى التى وجد فيها المصريون أنفسهم متحدين. «فانضم الشيخ محمد عبده والأزهريون المعتدلون إلى الحزب المتطرف بكل قوتهم، وحنق كل الناس ومن بينهم الجراكسة من التهديد الأجنبى». وأكد الجميع أن هذه سياسة روستانية ـ نسبة إلى روستان الذى أعد مشروع الهجوم على تونس» [٧٣]. وتدل برقيات ماليت إلى حكومته فى هذه الفترة على ازدياد وحدة الجبهة الوطنية. لدرجة أن سلطان باشا الذى كان رجلا ضعيفًا يسهل إرهابه ـ برأى بلنت ـ قد أعلن بصريح العبارة أن مشروع دستور شريف باشا «كالطبلة تحدث صوتا عاليا ولكنها فارغة» [٧٤]. وقد وصف ماليت أثر المذكرة فى الجبهة فقال: «إن الاتحاد بين الحزب الوطنى والأعيان والجيش ومجلس النواب قد أصبح وثيقًا، وقد أصبحت هذه القوى وحدة واحدة. معارضة لإنجلترا وفرنسا. وهى أشد شعورًا مما مضى بأن المرابطة التى بين مصر والإمبراطورية التركية ضمان لا يسعها إلا أن تتمسك به أشد التمسك لتأمين نفسها» [٧٥].

لم يكتف الوطنيون بمعارضة مشروع دستور شريف. بل وضعوا مشروعًا مضادًا. ضمنوه عدة مواد توسع سلطتهم البرلمانية وتضع نصف الإيراد الذى ليس للديون به شأن تحت تصرفهم. ورفضوا مناقشة بلنت الذى حاول أن يحملهم على الاعتدال خوفا من التدخل المسلح ولكن النواب «أصروا على ألا يغيروا سطرًا من المادة الخاصة بالميزانية» [٧٦].

وبدا الاستعماريون الأذكياء ـ وخاصة ممثلا الدولتين فى مصر ـ أكثر تقديرًا للأمور لقربهم من مسرح الحوادث ـ فنبهوا إلى أن المذكرة قد عرقلت نمو الحزب

الوطنى نموًا هادئًا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة[٧٧]. وتعدلت خطط الاستعماريين لمواجهة الأزمة. وبينما كان ماليت يقترح فى ١١ يناير (عقب تقديم المذكرة مباشرة) أن يعطى مجلس النواب حق النظر فى الميزانية وينص على ذلك فى القانون الأساسى ـ أى الدستور ـ بشرط ألا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات عدل بعد نشوب الأزمة عن رأيه ومال إلى قبول اقتراح قدمه له سلطان باشا رئيس مجلس النواب بصفة غير رسمية فى ٣١ يناير ١٨٨١ يقضى بإعطاء مجلس النواب حق الاشتراك مع النظار فى الاقتراع على الميزانية وفحصها[٧٨]. ورغم هذا التراجع فإن ماليت أخطأ فى تقدير موقف القوى الوطنية من شريف. ومدى المكانة التى له، إذ تصور أن «لشريف باشا نفوذًا كبيرًا فى البلاد لا يحتمل معها أن يفكر الضباط فى خلعه بالوسائل العنيفة فضلاً عن ذلك. فلا أخالهم إلا عارفين الآن أن اتخاذ ذلك الإجراء سيؤدى حتمًا إلى التدخل»[٧٩]. وبتجمع الأزمة وبروز رغبة النواب فى إقالة شريف. دافع كالفن وماليت عنه. وقال أولهما فى ٣١ يناير ١٨٨٢ لبلنت: «إن الموقف خطير فإذا عقد الوطنيون النية على إسقاط شريف ونجحوا فى هذا فإنه سيقطع علاقته بهم». وذكر أنه غير فكره بالنسبة إليهم إذ كان يظنهم معقولين ولكنه وجدهم خياليين وسيبذل كل جهده فى هدمهم إذا تقلدوا أزمة السلطة، وأكد أيضا «أنه ليس فى الطاقة أن ترفع إنجلترا القدم التى وضعتها فى مصر ولا فائدة البتة من التحدث عن حقوق المصريين»[٨٠]. أما ماليت فرأى أن التدخل لا ينبغى إرجاؤه[٨١]. وقال جرانفيل لبلنت: «إنه لا أمل فى المسألة المصرية طالما المصريون على موقفهم من موضوع الميزانية وأنه لا بد أن تنتهى بحملهم على الإذعان بالقوة»[٨٢].

وكانت تلك كلها تهديدات، إذ أن الوضع الدولى لم يكن يسمح بتدخل عسكرى مباشر فى مصر فى ذلك الوقت. كما أن جامبتا ـ الذى كان وراء مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ ـ كان قد سقط وتولى دى فريسينييه رئاسة وزراء فرنسا مكانه، فجاء بسياسة جديدة فى المسألة المصرية ليس من مقولاتها المغامرة بالتدخل العسكرى (راجع الفصل الأول).

أصرت القوى الوطنية على موقفها. ورفضت مشروع شريف بأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين. وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين. خشية أن يؤدى هذا إلى تمييع الموقف فضلا عن أن النواب لم يقبلوا أن تتدخل الدول فى مسألة هى من صميم السيادة القومية. وقد عبروا عن هذا فى مناقشتهم مع شريف. إذ قالوا له إن «التصديق على الدستور وفيه مواد الميزانية من خصائصكم ولا داعى إلى توقف الدولتين فإن هذه المسألة لا تمس مصالحهما» (٨٣). ومع إصرار كل طرف على رأيه.. قال النواب لشريف عندما طلب منهم أن يتركوا اللائحة لينظر فيها: لا لزوم لذلك وأخذوها وانصرفوا.

وهكذا انتهت محاولة الأرستقراطية لاحتواء الجبهة. إذ كان تصرف النواب طلب صريح لشريف بترك منصبه كرئيس للوزراء. وهو ما استجاب له على الفور. وقدمت الوزارة استقالتها. لتترك مكانها لوزارة محمود سامى البارودى.

كانت المرحلة الثالثة من مراحل النشاط الجبهوى. أكثر مراحل نشاط الجبهة اعتدالا. وأقلها ثورية. بحكم قيادة الأرستقراطية الزراعية وممثلى الأتراك الأذكياء لها. لكنها أيضا. كانت مرحلة صراع فكرى بين أطراف الجبهة حول البرنامج الذى تطبقه، بخاصة وأنها المرحلة التى حكمت خلالها الجبهة. عبر وزارة شريف، ومجلس النواب الذى انتخب عقب الثورة. وفى مقابلتين بين عرابى وكولفن فى أول نوفمبر ١٨٨١، وبينه وبين بلنت فى ١٢ ديسمبر من السنة نفسها. قدم عرابى أفكاره على النحو التالى:

- أنه يرى أن الناس قد خلقوا جميعًا من معدن واحد وأن لهم حقوقًا متساوية فى الحرية والأمن. ولهذا فهو لا يضمر حبًا للأتراك الذين أساءوا حكم مصر طويلا. فصادروا حرية المصريين. وسجنوهم، ونفوهم، وقتلوهم خنقا. وقذفوا بهم فى النيل. وسرقت أموالهم بأمر هؤلاء الأتراك، وأن حركة الجيش لم تقم إلا لغرض نشر العدالة وصيانة القانون.

- إن المراقبة الأوروبية وإن كانت تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون فهى لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة وهذا هو الذى يجب عليه أن ينظر فيه وأن يعنى به. وقد أنكر عرابى أمام كولفن بكلمات بالغة الصراحة رغبته فى التخلص من الأوروبيين سواء أكانوا موظفين أو مواطنين. واعترف بأن البلاد تحتاج إلى بعض الأجانب. وأن الوطنيين لا يرغبون فى إبداء أى اعتراض على توظيف الأجانب فى الإدارة، بل بالعكس فليأت الأجانب إلى البلاد إذا كانت فى حاجة إلى مزيد منهم.
- إن للجيش وضعًا خاصًا فى السلطة ينبغى أن يظل له. وأن الجيش نفسه هو الذى مثل الأمة. وهو حاميها ومرشدها حتى تستغنى عن إرشاده[٨٤].
- ومع تقدير عرابى للخبرة الأجنبية التى تعطى لمصر فإنه أكد أنه لا يجوز لهاتين الدولتين أن تحولا دون نماء قومية مصر بتأييد حكم الخديو المطلق والباشوات والجراكسة ضد المصريين. وأن مصر تثق فى أن وزارة الأحرار البريطانية سوف تعطف على جهاد المصريين من أجل الحرية[٨٥].

ذلك هو كل برنامج عرابى فى تلك الفترة. وهو شديد الاعتدال لأنه مجرد محصلة الصراع بين قوى الجبهة. ورغم هذا الاعتدال فقد ظلت الأهداف الديمقراطية جوهر برنامج الحركة الوطنية، وخفتت نغمة الصراع ضد الاستعمار بل إن هناك آمالا كانت تراود الجبهة فى الحصول على تأييد ودعم من ممثلى الدول الاستعمارية. وهو ما يتمثل فى تصور عرابى أن تقف المراقبة الثنائية موقف الحكم بين شعب مصر وحكامها من الأتراك. وعدم اعتراضه على توظيف الأوروبيين فى الحكومة. وأمله فى وزارة الأحرار.

ومن مجموع الأفكار التى قدمها عرابى لبلنت. حصيلة المناقشات التى أجراها مع البارودى والشيخ محمد عبده صاغ بلنت برنامج أول يناير ١٨٨٢. والذى يعرف عادة «ببرنامج الحزب الوطنى»، وقد أشرنا فى فصول سابقة إلى بعض نقاطه. وننشر نصه بالكامل حتى يمكن مناقشته باعتباره برنامج الحد الأدنى الذى التفت حوله القوى الوطنية آنذاك.

- يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى. واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند إليه فى عمله ويعترف بالسلطان عبدالحميد كمتبوع وخليفة وإمام للمسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية فى الوجود، ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدات العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية. كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه. ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية. وله ثقة بدول أوروبا لا سيما إنجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر.

- يخضع الحزب للجناب الخديوى الحالى وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقًا للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر ١٨٨١. وقد قرن رجال الحزب هذا الخضوع. بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل. وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة فى تحقيق هذه الأغراض ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلبًا وقالبًا. كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة أو نكث الوعود التى وعد بإنجازها.

- رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية. وضمانة لتقدم البلاد. ويعترفون - صراحة - بالديون الأجنبية حرصًا على شرف الأمة، وإن كانت تلك الأموال لم تقترض لمصلحة مصر، بل أنفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل. ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما.

ثم إنهم يرون أن النظام الحالى (أى نظام المراقبة الثنائية) لم يكن إلا وقتيا، وإلا فإنهم يأملون أن يستخلصوا ما ليتهم من أيدى أرباب الديون شيئًا فشيئًا. حتى يأتى يوم تكون فيه مصر بيد المصريين.

وهم لا يخفى عنهم شىء من الخلل الحاصل فى المراقبة. ومستعدون لإذاعته. فإنهم يعلمون أن كثيرًا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم، ولا يراعون حق الشرف والاستقامة. وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الأجنبى وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة ما دام هذا الإسراف الخارج على الحد. وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد، مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها، ولكنهم لا يريدون مشاركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة. بل يقتصرون على إقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر فى هذا الأمر فإنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحهما وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا إدارة ماليتها من أهلها، وتكفلتا بنجاحها.

- رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الأخلاط الذين من شأنهم إحداث القلاقل فى البلاد. إما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر. وهؤلاء الأخلاط كثيرون فى البلاد. والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية. فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية وهم يرجون أن يكون ذلك بوساطة مجلس النواب وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة، وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله.

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الآستانة.. وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة توجه نحوهم السهام. فينكسر صفو الراحة ويحرم أبناء البلاد الوقوف على الحقائق. ولهذا فوض الوطنيون أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم. لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد. وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو. وليس فى عزمهم إبقاء الحال على ما هى عليه. بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة، فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس. فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية.

- الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى (أى علمانى). فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب، وأغلبيته مسلمون لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين، وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها منضم إليه؛ لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات. ويعلم أن الجميع إخوان. وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية. وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب. ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء. والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين فى مصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى. وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم.
- آمال الحزب معقودة على إصلاح البلاد ماديًا وأدبيًا. ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين، وتحسين نطاق المعارف، وإطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة. وللمصريين اعتقاد فى دول أوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال، إن تمتعهم بهذه البركة، وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد. فهم ثابتون على

عزمهم. آملون فى تقدمهم، واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم.

تعبر هذه النقاط البرنامجية عن محصلة الصراع بين قوى الجبهة، ولكنها تتسم باعتدال ملحوظ، ويلاحظ الدكتور رفعت السعيد أن البرنامج «يناور بين كل القوى المتسلطة محاولا أن يثبت ولاءه لها جميعا، السلطان، الخديو، والدول الأجنبية. ومحاولا فى الوقت نفسه أن يصوغ له مطالب معقولة إلى جانب هذه القوى الثلاث». ويرى أن هذا البرنامج هو «محاولة لتقييد عرابى وتنظيمه وجماهيره ببرنامج معتدل» نبع فى رأيه من «المعتدلين فى الحزب الوطنى والمتوجسين من شعبية عرابى ومن اندفاعه»[٨٦].

والبرنامج بالفعل معتدل. ولكن النقطة المهمة هى من أين جاء اعتداله؟ هل جاء من ضغط القوى المعتدلة؟. أم أن العناصر المتطرفة والمعتدلة كانت تتقارب حول نقطة برنامجية لتحقيق أهداف مشتركة. ولتحديد هذا نقف أمام ملاحظة مهمة تتعلق بالطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية ومدى ثوريتها. إن البرجوازية المصرية ـ بطبيعة تكونها من فائض زراعى وميلادها ـ متأزمة بعد قرنين أو أكثر من ميلاد البرجوازية الأوروبية. وبعد تحول الأخيرة من قوى ثورية إلى قوة محافظة واستعمارية، قد وجدت نفسها أمام تحديات أقوى منها، وكان قدرها أن تحل المشكلة الوطنية فى إطار المعسكر الاستعمارى. ومن هنا فإن تتطرفها فى العداء للاستعمار كان يتناسب طرديًا مع نموها. وبالذات مع نمو الجناح الصناعى منها، وهو أكثر أجنحة البرجوازية المصرية ثورية وعداء للاستعمار. وظلت طوال تاريخها قوة متذبذبة ومترددة. وميالة للحلول الوسط، وفى ضوء هذا فإن اعتدال برنامج الحزب الوطنى لا يبدو غريبًا تمامًا. فتلك هى قدرة البرجوازية القائدة للنضال الوطنى. بل إن البرنامج فى رأينا يتجوز لقدرة بعض أجنحتها وهو ما سنشير إليه. ومن ناحية أخرى. فإن البرنامج قد صيغ عقب مقابلة عرابى لبلنت، ويقول بلنت إنه قد عرض على الشيخ محمد عبده «وضع برنامج بما أخبرنى به عرابى وأن أتولى إرساله إلى غلادستون ـ رئيس وزارة الأحرار البريطانية ـ إذ لم يخالجنى شك فى عطفه على الأمانى المصرية»،

فوافق محمد عبده على ذلك ووضع بالاشتراك مع بلنت وصابونجى وآخرين منشورا يتضمن آراء الحزب الوطنى بكل دقة. وأخذ الشيخ محمد عبده هذا المنشور إلى محمود سامى الذى كان وزيرا للحربية - يقصد البارودى - وضمن موافقته عليه وكذلك اطلع عرابى على المنشور ووافق عليه(٨٧). وقد نشر البرنامج فى «التيمس» فى أول يناير ١٨٨٢. وأحدث نشره ضجة فى مصر. وكان قد نشر بتوقيع عرابى. فكذب ذلك، ونشر بلنت توضيحًا بأن البرنامج المذكور من صياغته وليس من صياغة عرابى وأنه حصيلة مناقشة بينهما. وأحدث نشره أزمة فى مصر تحدثت فيها صحف تلك الأيام. مما يدل على أن بعض القوى الوطنية لم تكن موافقة على ما جاء به من أفكار اعتبرتها متطرفة.

وليس فى البرنامج نقاط أكثر اعتدالا مما قاله عرابى لبلنت فى مقابلة ١٢ ديسمبر ١٨٨١ أو مما قاله لكولفن فى أول نوفمبر، بل إن البرنامج أكثر تحديدًا وتطرفا من أفكار هاتين المقابلتين. والواقع أن هناك فارقا بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف القريبة. ومجرد الأحلام. كما إننا يجب أن نلاحظ أن «التوفيقية» كانت إحدى سمات فكر البرجوازية المصرية، وهذا البرنامج يصوغ الأفكار الممكنة فى تلك المرحلة من حياة الثورة. ومن المؤكد أن أحلامهم بإعلان الجمهورية أو طرد الأجانب. كانت أحلامًا تحتاج إلى واقع صلب. كما أن مغامرتهم بالانفصال عن الباب العالى كان يمكن أن تكبدهم كل شىء. يضاف إلى هذا أن إعلان برنامج مؤقت يضع فى اعتباره الظروف الدولية هو جزء من تكتيك الثورة.

وفى ضوء هذا نرى أن برنامج ١٨ ديسمبر يؤكد كل أهداف الجبهة الوطنية. فى هذه المرحلة فى تركيزه الشديد على الأهداف الديمقراطية. وفى الشروط التى وضعها على تدخل الأجانب وفى اعتباره أن المراقبة مسألة مؤقتة وإصراره على تمصير جهاز الدولة وتخفيض مرتبات الأجانب. وفى الوضعية الخاصة التى احتفظ بها للجيش وأصر عليها وهو ما يؤكد أن البرنامج لم يكن فكرة أجنحة معتدلة فحسب ولكنه فكر الجبهة الوطنية بمختلف أجنحتها. ينطلق من ضعفها

وعدم قدرتها على تجاوزه. ومن أنها كانت تسعى للوصول إلى تسوية تتيح لها موقعًا على خريطة السلطة.

صحيح أن عرابى اختلف مع بعض نقاط البرنامج فيما كان يلقيه من خطب. ولكن اختلاف يسير. وقد لاحظ كرومر تعليقا على حديث أول نوفمبر بين كولفن وعرابى، «أن عرابى دأب فى المجالس العامة على الجهر بكرهه للأجانب. ولكنه كان يستعمل فى المجالس الخاصة لجهة أخرى معتدلة»[٨٨].

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب النضال الذى اختاره البرنامج هو أسلوب المفاوضة. فقد نص على أن الوطنيين، لا يريدون إبدال هذا الإصلاح بقوة أو جفوة، بل يقتصرون من إقامة الحجة ويطلبون. من فرنسا وإنجلترا التبصر فى هذا الأمر» وهو تعبير مبكر من أسلوب المفاوضة الذى ظل أسلوب النضال الوحيد لدى البرجوازية المصرية الضعيفة. التى لم تر أمامها بديلا آخر سواه، لعجزها، وعزوفها عن تنظيم الجماهير وحشدها.

المرحلة الرابعة: الانقسام.. الأرستقراطية الزراعية والسراى تخونان الثورة من تولى البارودى للوزارة فى ٢ يناير إلى ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو

لم تنته استقالة شريف بتصفية كاملة لوجود الأرستقراطية الزراعية فى الجبهة. التى ظلت لفترة فى موقف المراقب، ولم تنتقل إلى معسكر الأعداء وتخون الثورة إلا بعد ذلك بعدة شهور. ونفس المسألة نفسها بالنسبة إلى السراى التى اضطرت تحت ضغط العناصر الوطنية إلى رفض مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ رغم ما تضمنته من تأييد. وتحريض لها على استعادة سلطتها المطلقة.

شكل محمود سامى البارودى وزارته بعد استقالة شريف. وأصبح عرابى وزيرًا للحربية. فأصبح مجلس الوزراء أكثر تمثيلا للقوى الثورية، إذ من بين أعضائه السبعة ثلاثة من زعماء العسكريين. هم البارودى ـ وتولى الداخلية بجانب رئاسته للوزارة. وأحمد عرابى للحربية والبحرية. ومحمود فهمى للأشغال. فضلاً عن

أحد أعضاء مجلس النواب هو حسن الشريعى (للأوقاف). وأحد المثقفين المصريين هو عبدالله فكرى (للمعارف).

وبدأت الوزارة عملها فى فبراير ١٨٨٢ واستمرت حتى استقالت فى آخر مايو من العام نفسه فى أعقاب أزمة مذكرة ٢٥ مايو، وتعتبر الحوادث التالية لاستقالتها وحتى ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو جزءًا من هذه المرحلة الرابع من مراحل الجبهة الوطنية، وهى المرحلة التى انتهت بخيانة السراى نهائيًا. وخيانة الأرستقراطية الزراعية وانضمامها إلى معسكر أعداء الثورة.

وبانسحاب شريف والعناصر الأكثر ترددًا واعتدالا. ووقوفها موقف المراقب. برز وتحققت نقاط برنامجية أكثر تحددا دور المثقفين العسكريين كقيادة مباشرة لقوى الجبهة. ويمكن تحديد الأفكار الرئيسية للقوى الثورية فى هذه المرحلة فى ضوء مجموعة المناقشات بين بلنت وعرابى. وبرنامج وزارة البارودى، وتصريحاتها فى مجلس النواب، وعلى هذا فإن برنامج هذه المرحلة يتبلور فيما يلى:

● فيما يتعلق بالوضع الداخلى. واصلت الجبهة العمل من أجل أهداف ديمقراطية فى الأساس. فأكد عرابى فى خطاب لبلنت بتاريخ أول إبريل ١٨٨٢ «إن غايتنا الوحيدة هى تخليص البلاد من العبودية والظلم والجهل وأن نرفع السكان إلى مركز لا يمكن فيه للاستبداد أن يكون كما كان فى الأزمنة الماضية؛ ينشر الخراب والدمار فى مصر»[٨٩]. وفى خطاب آخر أرسله بعد أسبوع ذكر «إننا قد نوينا نية صادقة على أن يكون لأمتنا مركز بين الأمم المتحضرة بنشر المعارف فى البلاد والمحافظة على الاتحاد والنظام والقضاء بالعدل بين الناس أجمعين. ولا يمكن لشىء فى العالم أن يردنا عن قصدنا قيد شعره»[٩٠]. وتحقيقًا لهذا الهدف، صاغ عرابى مطالب تفصيلية فى مقابلته مع بلنت قبل ذلك التاريخ بعدة أسابيع (٢٧ فبراير ١٨٨٢)، هى:

● إلغاء احتكار بيع الماء فى مدة الفيضان.

● إلغاء السخرة التى كان يضر بها الباشوات الترك على الفلاحين.

- حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين الذين أنشبوا فيهم الأظفار بسبب فقدان العدل فى المحاكم المختلطة.
- إنشاء بنك زراعى تشرف عليه الحكومة.
- إصلاح القضاء.
- إصلاح التعليم. وتعليم المرأة والرجل.
- تحقيق المساواة بين المواطنين بإلغاء الرق.
- وفيما يرتبط بعلاقات مصر الدولية عنى البارودى فى برنامج وزارته «بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون»[٩١] وأكد عرابى لبلنت فى خطاب أول إبريل «احترامه لجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ولن نسمح لأحد بمساسها ما دامت أوروبا تحفظ وترعى علاقاتها الودية معنا»[٩٢]. وركز فى خطاب ٦ إبريل على طمأنة الدول إلى أن المراقبة الثنائية «لن تجد منه ما يعطلها عن تأدية واجباتها حسب الحقوق التى خولتها إياها المعاهدات الدولية» وأنه «لم تكن قط مقاصدنا أو مقاصد أى إنسان فى هذه البلاد أن تمس المراقبة أو تقلل حقوقها»[٩٣].

على أن هذا التركيز على الاحتفاظ بالحقوق التى للدول كان مشروطًا فى رأى عرابى بالمحافظة على حقوق الشعب القومية والديمقراطية فذكر عرابى فى خطاب أول إبريل. «أن مصالح إنجلترا فى مصر لا تكون مضمونة ومأمونة إلا إذا كان المصريون أحرارًا فيكسبون بذلك ودهم. ومن الواجب على الإنجليز الأحرار أن يساعدوا أولئك الذين يجاهدون فى سبيل الحصول على استقلالهم. وعلى الإصلاح وعلى إيجاد حكومة عادلة»[٩٤]، وركز فى خطاب ٦ إبريل على طبيعة الصداقة التى يعرضها الأجانب فقال «نحن ميالون أشد الميل إلى التفاهم على المصالح المتبادلة بيننا وبين الدول المرتبطة بنا وليس للدول ذوات المصالح فى بلادنا من سبيل للانتفاع بعقودهم ومعاهداتهم إلا إذا كانت الصداقة التى بيننا وبينهم وثيقة. فإذا قطعت الدول هذه الصداقة فالضرر لن يعود علينا وحدنا، بل

يعود على الدول أيضا وبخاصة إنجلترا، وليس هناك سياسى كبير الإدراك إلا ويفهم قيمة المنافع التى تعود على إنجلترا من صداقتها لنا ومعونتها إيانا فى كفاحنا»[٩٥].

ولم يكن هذا المعنى - فى مفهوم الثوار - أن تترك المراقبة مطلقة التصرف تماما. فالخلاف حول موضوع ميزانية الجيش كان ماثلا فى الأذهان، ولذلك فقد كلفنا الثوار صديقهم «بلنت» أن يكتب لغلادستون - رئيس الوزراء البريطانى - بأنهم «يشتغلون فى إعداد جملة من الشكاوى عن النظام الذى وضعته فرنسا وإنجلترا وصدقت عليه المراقبة» وأنهم يرغبون «فى فتح باب البحث فيها بروح الاعتدال والصداقة. ولكنهم إذا رأوا من المراقبة والدول عداء فمن المحقق أنهم سينظرون فيها بروح العداء أيضا، فالمسائل المختلف عليها هى حقائق راهنة فى الأكثر، فإذا روعى الحق والعدل وكان غرض حكومة جلالة الملكة أن تكسب منزلة أدبية لا شك فيها. فيجب أن تفحص هذه المسائل بروح النزاهة وأن يعتبر ببيانات المصريين والأوروبيين»[٩٦]. وقد ذكر بلنت لغلادستون «أن عرابى بك قد كلفنى أن أؤكد لفخامتكم أنه إذا خوطب بلهجة الصداقة فإنه قد يستعمل كل نفوذ حزبه - وهو نفوذ خطير - لكى يخفف من مرارة الشعور الذى نشأ بين المصريين والإنجليز وسائر الموظفين الأجانب، وأنه مستعد لأن يسير إلى نصف الطريق إذا فتحت المفاوضات الباب إلى تسوية سلمية». واقترح بلنت على جلادستون إرسال مندوبين لبحث الحالة الراهنة فى مصر[٩٧].

- وقد تميز عرابى فى هذه المرحلة، بالإصرار على تنبيه أوروبا أن الشعب المصرى سيواجه أية محاولة لفرض القوة عليه. وأكد لبلنت «أن الحكومة الوطنية لا تنزع سلاحها ولا تخفضه حتى يوطد الحكم الدستورى وتعترف أوروبا به»، وأنه «إذا استمر التهديد بالتدخل فلا مناص من اتباع الطريقة البروسية. أى التجنيد العام لمدة قصيرة لتتمكن من إنشاء جيش احتياطى كبير». وأن هذا هو السبب الذى جعله يطالب بزيادة الجيش إلى ١٨ ألفًا. وأنه «يأمل ألا يتجاوز مربوط وزارة الحرب ولكنه قد يضطر إلى ذلك»[٩٨]. وكان إبان أزمة مذكرة ٧ يناير قد أبدى لبلنت تعليقًا على الرسالة التى جاء

بها من ماليت تخفف من وقع المذكرة - إدراكه أن المذكرة تهديد بالتدخل. وقال: «دعهم يأتون، فكل رجل وطفل فى مصر سيقاتلهم»[٩٩].

ونلاحظ، أن المطالب الديمقراطية ما زالت الأساس فى برنامج الجبهة، وهذا طبيعى، فالبرجوازية الطامحة للمشاركة فى السلطة. كانت حريصة على هذه المشاركة للتعبير عن مصالحها وقد أرهف الصدام المتوالى مع الاستعمار من وعيها. حين أدركت أنه يضع شروطًا ثقيلة لتلك المشاركة. آنذاك تفجر وعيها بالتناقض الرئيسى. ارتبطت قضية الديمقراطية ارتباطًا حقيقيًا يقضيه التحرر الوطنى. وهو ما تكلفت أزمة التدخل الأجنبى للحيلولة بين البرجوازية المصرية وبين النظر فى مواد الميزانية، فى إحداثه. ومن ناحية أخرى فإن البرنامج يتجه لتقديم مطالب إصلاحية وتفيد رقعة أوسع من القوى الوطنية. وهو ما يتمثل فى النقاط التفصيلية التى أدلى بها عرابى لبلنت فى مقابلة ٢٧ فبراير التى أشرنا إليها من قليل. ويرى د. رفعت السعيد أن هذه المطالب «هى برنامج فلاحى يعكس - أولاً، وقبل كل شىء - مطالب الفلاحين الملحة، ويعبر عن أمانى الوطن والشعب بأسلوب غاية فى التقدم»، بل إنه يعتبر - فى كتابه «تاريخ الفكر الاشتراكى» - أن هذه المطالب هى نقاط برنامجية تعبر عن مطالب فقراء الفلاحين، وأن بها بعض الملامح الاشتراكية.

وهو ما نختلف فيه معه اختلافًا يتطلب التحديد.

وفى تعليل هذه «الملامح الاشتراكية»، يشير د. السعيد إلى التركيبة الطبقية للجيش فيرى أن قيادات الجيش كانت من الأرستقراطية التركية الجركسية. بينما كانت قواعده من فقراء الفلاحين وبالتالى تصبح قيادة عرابى ممثلة لفقراء الفلاحين وهو تحليل يتجاهل التمثيل الطبقى الحقيقى لقيادة عرابى، والحقائق التاريخية تقول إن تلك القيادة قد تبلورت خلال محاولة سعيد لتجنيد أبناء عمد البلاد ومشايخها، وهو ما أشرنا إليه فى الفصل الثانى - أى تجنيد أبناء العناصر الوسيطة فى القرية المصرية، ولأن الترقية من تحت السلاح كانت تخضع لامتحانات معينة تتطلب فى حدها الأدنى معرفة القراءة والكتابة. فقد أتيحت الفرصة لأبناء تلك الشرائح الاجتماعية الذين جاوروا زمنًا فى الأزهر أو درسوا

فى المدارس المدنية قبل التحاقهم بالجيش للترقى من تحت السلاح وتولى مواقع قيادية فى الجيش وعلى هذا فإن الضباط الذين قادوا الحركة لم يكونوا أبناء لفقراء الفلاحين. ولكنهم كانوا أبناء لملاك متوسطين فى الغالب. بل إن بعض الباحثين يذهبون إلى أن عرابى كان من كبار ملاك الأرض على أساس أنه طالب بعد عودته من المنفى برد أملاكه المصادرة إليه وحده بأنها قرابة ٨٧٧ فدانًا، ولكن هذا ليس صحيحا. فبينما يذكر بلنت أنه لم يرث عن أبيه سوى ثمانية أفدنة ونصف. فإن عرابى نفسه يذكر فى بيان أملاكه أنه يملك ٥٣ فدانًا بناحية هرية رزنة ـ وهى مسقط رأسه ـ وأن الأملاك الخاصة به هى ١٦٨ فدانًا. وأن بقية الأرض هى من الأطيان الأميرية التى اشتراها عرابى بسعر بخس بعد ترقيته إلى رتبة اللواء وبسعر عشرين قرشًا للفدان. وعلى أى الأحوال فالمؤكد أن عرابى ـ وكان أبوه شيخا لقرية هرية رزنة ـ لم يكن من أبناء فقراء الفلاحين وهو يقول فى مذكراته عن والده السيد محمد عرابى إنه كان «شيخًا جليلاً رئيسًا على عشيرته عالمًا ورعًا موصوفًا بالعفة والأمانة». وحتى أنه ملك الإمكانية لإنشاء مكتب لتعليم القرآن. تعلم فيه عرابى نفسه القرآن وبعض العلوم الدينية وفى ذلك المكتب تعلم أيضا «كثير من أبناء بلدتنا حتى بلغ عدد المتعلمين فيها أكثر من نصفها»(١٠٠). ويقول أيضا إن والده أمر بترتيب درس فقه فى المسجد الذى جدده للعامة بعد عصر كل يوم. وبعد صلاة العشاء». وأنه جند فى الجيش تطبيقا لقرار الخديو سعيد «بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية»(١٠١). وليس فى تراجم حياة أبرز زعماء الثورة أى دليل على أنهم كانوا ينتمون إلى الفقراء ـ سواء أكانوا فلاحين أو غير فلاحين باستثناء النديم. الذى بدأ حياته خبازًا وعاملاً للتلغراف.

وبالإضافة إلى ذلك لم يتجاوز وعيهم الطبقى البرجوازى. بل يتخلف عنه فى اتجاه بعض القيم الزراعية والرؤى الإقطاعية. وهو ما وضحناه فى دراستنا للخريطة الفكرية للثورة. وحتى إذا تجاهلنا كل هذا، فهل يمكن منطقيا أن نعتبر أن النقاط البرنامجية التى قدمها عرابى لبلنت برنامجًا لفقراء الفلاحين؟.

إن برنامج النقاط الست الذى نشره بلنت كان ـ بالفعل ـ برنامج الجبهة الوطنية فى أقصى اتساعها، ومن هنا فإنه يتضمن الحد الأدنى لمطالب العسكريين. وبه إضافة إلى ذلك بعض النقاط التكتيكية الهادفة إلى طمأنة الدول حتى لا تتحرك فتعصف بالحركة قبل أن ترسى قواعدها وتمكن لنفسها. والنقاط التى قدمها عرابى لبلنت فى ٢٧ فبراير، وخطابيه فى أول و٦ إبريل ١٨٨٢ وخطاب بلنت لغلادستون ـ وقد أرسله بتفويض من عرابى ـ فى ٢٦ مارس، تشكل كلها برنامجًا أكثر تقدمًا فى بعض النواحى. ويعبر عن رؤية عرابى ومجموعته لمهمات المرحلة، أو هو يقدم مطالب إضافية مع الاحتفاظ بالإطار العام للبرنامج كما هو تقريبًا.

وهذا الإطار العام يدور حول مقولة واحدة: حل القضية الوطنية فى إطار الاحتفاظ بارتباطات بالمعسكر الاستعمارى. واستخدام أسلوب المفاوضة مقابل أسلوب الحرب العسكرية ضد الاحتلال. وتلك طبيعة البرجوازية المصرية التى لم تتخل عنها أبدًا. وفى هذا الدور من أدوار محاولة البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها كانت ضرورة لا محيص عنها فقد كانت تتم فى ظروف المد الاستعمارى العالمى. وسيطرة الاستعمار، والتبلور الاحتكارى.

وفى رد الأستاذ أبو سيف يوسف على تحليل الدكتور رفعت قال: «إنه يتعين علينا أن نفرق بين الشعارات الاجتماعية الثورية وبين الشعارات التى تفرضها طبيعة المرحلة الثورية. مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وذلك مهما كانت الشعارات الأخيرة تقدمية». ويرى الأستاذ أبوسيف أن تقديم الدكتور رفعت لعرابى والثورة العرابية على أساس أن برنامجها يحمل بعض الملامح الاشتراكية. تجاوز فى تفسير نقاط البرنامج. فالنقاط البرنامجية المصاغة فى ٢٧ فبراير «هى من صميم مهام الثورة الديمقراطية الوطنية، بل هى فى بعض أجزائها مطالب متواضعة حتى بالنسبة إلى الثورة الوطنية الديمقراطية التى تقودها البرجوازية»[١٠٢]».

والواقع أنه فى النقاط التى اعتبرها د. السعيد برنامجًا لفقراء الفلاحين مطالب تتعلق أساسًا بمصلحة البرجوازية الزراعية مثل: إلغاء الرق وإلغاء السخرة، وهى كلها ترتبط بهدف تحرير قوة العمل. وقد عالجنا فى فصول سابقة

أهمية هذا الموضوع بالنسبة إلى البرجوازية. ووضعيته فى الصراع بين قوى الجبهة. كما أن احتكار بيع الماء يرتبط بسيطرة عناصر الأرستقراطية الزراعية والأجانب الذين يملكون وابورات المياه. ويحرمون منها الأراضى الزراعية. ومطلب حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين. وإنشاء البنك الزراعى المصرى. يرتبطان بالتمويل المصرفى للإنتاج الزراعى. ويخص الملاك الكبار والمتوسطين والصغار. كما يخص بدرجة أقل فقراء الفلاحين.

وهناك بعد هذا ملاحظتان مهمتان حول هذا الموضوع:

- الأولى: إن معظم ـ هذه الإصلاحات نفذت بالفعل بعد الاحتلال. ومن الغريب طبعًا أن ينفذ الاحتلال برنامجًا اشتراكيًا، بل إن حكم اللورد كرومر لمصر الذى استمر ربع قرن كامل بعد هزيمة الثورة (١٨٨٢ ـ ١٩٠٧) فقد نفذ أبعد مدى من هذا. مثل قانون الأفدنة الخمسة الذى أصدره كتشنر والذى يمنع الحجز عن الملكيات التى تقل عن خمسة أفدنة وفاء للديون واستحق بسببه لقب «صديق لابسى الجلاليب الزرق». ومثل إلغاء السخرة وإنشاء البنك الزراعى.. إلخ. وعندنا أن المسألة ليست هذا الإجراء الإصلاحى أو ذاك. ولكنها مسألة السلطة فى يد مَنْ؟! وتعمل لمصلحة مَنْ.
- والملاحظة الثانية: إن البرجوازية لا تقوم عادة بثورتها، دون أن تجمع الجماهير الشعبية حولها. وهى لن تستطيع تجنيدها إلا إذا قدمت لها برنامجا يفى ببعض مطالبها. وفى فترة صعودها. قدمت البرجوازية الأوروبية العديد من التنازلات لجماهير الفلاحين وللجماهير الشعبية لكى تضمن مساهمتها معها فى تحقيق ثورتها وقد عصفت بما استطاعت العصف به من تلك المكاسب بعد تمكنها من السلطة. وحتى فى هذا الإطار فإن النقاط البرنامجية التى أعلنها عرابى، ضعيفة ولم تكن كافية لتحشيد الجماهير حول الثورة. وهو ما سنتحدث عنه تفصيلا فيما بعد. وخلاصة القول، إن البرنامج فى تلك المرحلة، لم يتجاوز السقف البرجوازى بها.

مارست الجبهة الوطنية فى هذه المرحلة. وبعد انسحاب الأرستقراطية الزراعية، سلطتها وتصدى لقيادتها المثقفون البرجوازيون العسكريون الذين سيطروا على السلطة التنفيذية برئاسة البارودى للوزارة. وتمركزت العناصر المدنية الأخرى فى مجلس النواب. ووضعت وزارة البارودى أهداف أجنحة البرجوازية محل التحقيق العملى. فدعمت جهاز الدولة بالعناصر المصرية. وأحدثت التغييرات الأساسية فى قيادات الجيش. وصدر الدستور متضمنًا وجهة نظرها فى المسألة المالية. فصيغت مادة الميزانية على النحو التالى «تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا ليقرروها جميعا بالاتفاق أو الغالبية. فإن وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويًا من الجانبين وجب إعادة الميزانية للنواب فأما أن يؤيدوا رأى النظار وإما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب. فإن كان الأول وجب تنفيذ الميزانية وإن كان الثانى ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف. وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فإما أن يفض (يحل) مجلس النواب وإما أن يستعفى النظار. وفى هذه الحال ـ أى إذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار ـ تنفذ الميزانية فى المهم ضرورى منها لإدارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذًا مؤقتًا. ويبقى الباقى من أمر الميزانية إلى ما بعد تسوية المسألة بأية طريقة ووسيلة».

والحل الذى تم التوصل إليه هو حل وسطى. أعطى النواب حق مناقشة الميزانية ـ فى الجانب الذى لا يخص الارتباطات الدولية ـ وإبداء الرأى فيها على مستوى لجنة فنية وعلى مستوى الهيئة التشريعية. وهكذا وضع مجلس النواب نفسه فى خدمة أهداف البرجوازية على النحو الذى شرحناه فى الفصل السابق.

وفى أواخر إبريل ـ وبعد ثلاثة أشهر من تولى الوزارة الحكم ـ تجمعت الخيوط لتطرح ملامح أزمة المؤامرة الشركسية. وتبدأ قصة المؤامرة عندما علم عرابى من «طلبة عصمت» قائد اللواء الأول. أن بعض كبار الضباط الجراكسة يتآمرون لاغتياله واغتيال زعماء الثورة وبعض الوزراء. وبعد عرض الأمر على الخديو، شكل مجلس حربى للتحقيق فى المؤامرة برئاسة الفريق الجركسى راشد حسنى

وعضوية عدد من كبار الضباط. منهم بعض زعماء العرابيين. وبعد المحاكمة صدرت أحكام بنفى المتهمين مؤبدا إلى أقاصى السودان، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين. وعندما رفعت الأحكام للخديو للتصديق عليها. رفض ذلك. وأصر على تعديل الحكم وتمسكت الوزارة بإقراره. ولكن الخديو بتحريض من القناصل أصر على موقفه. وشرع فى عرض الحكم على السلطان، بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا رتبًا عسكرية عالية منه.

وتحدد موقف الثوار من المسألة فى ثلاثة منطلقات:

- **الأول:** إن اقحام السلطان فى مسألة داخلية هو تنازل اختيارى من الحقوق الاستقلالية التى نالتها مصر. والتى بمقتضاها لا يحق للسلطان فى التدخل فى المسائل الداخلية.
- **الثانى:** إن استشارة الخديو للقناصل فى الموضوع هو إقحام للدول الأوروبية فى أمر هو من صميم السيادة الداخلية.
- **الثالث:** إن إصرار الخديو على موقفه نوع من التسلط. يقضى على القاعدة الدستورية التى تقول بأن الملك يملك ولا يحكم. وأن الخديو يمارس سلطته بواسطة وزرائه، كما أنه تدخل صريح فى سلطة القضاء العسكرى.

بلور الخديو موقفه انطلاقًا من إحساس طاغ بأن القوى الوطنية قد حاصرته وأفقدته سلطته تماما. فبدأ تدريجيًا يتحالف مع الأجانب لحماية عرشه. وبدأت السراى كمؤسسة تتفكك. وكان جناح الأرستقراطية الزراعية منذ انسحاب شريف يقف موقف المتفرج. منتهزًا الفرصة للوثوب على الثورة وتحقيق مخطط احتوائها وتطويعها لأهدافه. ولكن الخديو والجناح الأكثر رجعية والأقل ذكاء كانوا نافدى الصبر. ومن هنا فإن أصابعهم لم تكن بعيدة عن تدبير المؤامرة الجركسية. وكان ذلك أحد أسباب رفض الخديو التصديق فقد قدر أن تخليه عن أعوانه، يدمر إمكانية تحالفهم معه بعد ذلك خاصة وأن اكتشاف المؤامرة قد سبقه وأعقبه حركة تطهير ضخمة فى الجيش شملت أكثر العناصر الشركسية. والتركية وصعَّدت عددًا من الضباط المصريين إلى مناصب قيادية.

وفى ٩ مايو حلت المسألة حلاً جزئيًا. فمع إصرار الخديو على رأيه ومظاهرة الأجانب له ولخشية القوى الوطنية من التدخل الأجنبى والعثمانى اضطرت إلى تقديم تنازل من ناحيتها. فوافقت على تعديل الحكم باستبداله بالنفى خارج القطر على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التى يريدونها. وأن يستعمل الخديو فى ذلك حقه الدستورى فى تخفيف العقوبة دون أن ينتظر موافقة السلطان. لم يوافق الخديو على هذا الحل إلا بعد أن وافق قناصل الدول عليه. ورأت القوى الوطنية أن إصرار الخديو على استشارة القناصل مرة ثانية يذهب بمغزى التنازل التى اضطرت إليه. كما أنه يمكن أن يكون أسلوبًا يتكرر فى تعامله معها. وهو ما جعل البارودى رئيس الوزراء يذهب إلى الخديو عقب توقيعه لقرار تعديل الحكم. ويلومه فى لهجة شديدة لنزوله على إرادة قناصل الدول. ويطالبه بإضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر تعديل الحكم. وهو ما رفضه الخديو.

وتحدد موقف القوى الوطنية خلال اجتماع لمجلس الوزراء، ناقش فيه المسألة ورأى أنها خرجت عن حدود أزمة حول التصديق على الحكم. لتطرح قضية الاستقلال الوطنى وقضية الديمقراطية. أى أنها أصبحت مسألة الشعارات الأساسية للجبهة. وفى اجتماع عاصف استمر عشر ساعات ناقش المجلس المسألة كلها[١٠٣]. وحدد أوجه الخلاف مع الخديو فى عدة مسائل منها: رفضه التصديق على حكم المجلس العسكرى فى قضية مؤامرة الجنرالات الجراكسة. واستشارته السلطان بإرساله مندوبا عنه فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو معرفتها لهذه المهمة. واستشارته القناصل فى مسائل داخلية ودون علم الوزارة وعن غير طريقها، وتآمره على القوى الوطنية. وانتهى مجلس النظار أنه لأهمية الموضوعات المختلف عليها فلابد من دعوة مجلس النواب لعرض الأمر عليه.

لم يصدر هذا القرار بالإجماع فقد عارض فيه ثلاثة من الوزراء هم: عبدالله فكرى وعلى صادق ومصطفى فهمى وتعلل هؤلاء بأن دعوة مجلس النواب للاجتماع تكون بأمر من الخديو حسب نص الدستور، وأن قيام مجلس الوزراء بتوجيه الدعوة هو مخالفة صريحة للدستور، وهو تعلل شكلى وبتعبير روزشتى، فإنه من ـ الخيانة «أن يعنى الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على

قلب الدستور بحذافيره»[١٠٤]، ولكن العناصر المعتدلة فى الوزارة كانت تتعلل بالشكليات لكى تبرر ترددها أما بقية أعضاء مجلس الوزراء فقد رأوا أنه «فى الأحوال غير الاعتيادية يصرف النظر عن القواعد والأصول وأن الضرورات تبيح المحظورات»[١٠٥]. وفى اجتماع مجلس الوزراء تحدث عرابى «بعبارة صعبة جدًا»[١٠٦]. وشرح ما حدث من جرائم فى عصر إسماعيل. وعجب كيف أن هذه الجرائم لم تثر الخديو السابق، ولم تستدع تدخل الآستانة. ولا الأجانب بينما يقف هؤلاء جميعًا فى صف مجموعة من المتآمرين[١٠٧]. وعقب انتهاء جلسة المجلس أرسل البارودى وكيل وزارة الداخلية حسين الدرملى إلى السراى ليحيطها علما بأن مجلس الوزراء قد دعا مجلس النواب للاجتماع. وأمر البارودى سكرتارية مجلس الوزراء بإرسال دعوات الاجتماع إلى أعضاء مجلس النواب فى بلادهم. وأصبح واضحًا أن الوزارة ستطلب من المجلس عزل الخديو. وقد صرح البارودى عقب الاجتماع بأن الخديو «لازم يأخذ شنطته ويتوجه إلى لوكاندة شبت (يقصد شبرد) فإنه عزل»[١٠٨].

والحقيقة أن قرار مجلس الوزراء بدعوة النواب إلى النظر فى أمر الخديو ومطالبته بخلعه كان يؤكد إحساسًا جديدًا بأن السلطة الفعلية فى البلاد هى السلطة التشريعية المنتخبة. وبينما كان تولية الخديويين وعزلهم فى السابق من اختصاص الباب العالى، فإن التفكير فى عزل الخديو دون الالتجاء إلى هذه الوسيلة يؤكد تزايد الإحساس بالاستقلال القومى التام لدى مجلس الوزراء الذى كان معبرا عن فكر الجناح الأكثر تحررًا فى الثورة.

ولا شك أن خطوة مثل هذه فى مناخ لم تتخلص مؤسساته كلها من العناصر المعوقة والمترددة. ولم تتمكن فيه القوى الثورية من مقرطة أجهزة الدولة القديمة، كان لا بد أن تثير الخلاف. وهو ما حدث إذ تناقضت رؤية الوزارة للمسألة مع رؤية مجلس النواب. وفى الاجتماع الأول الذى عقده النواب ـ بشكل غير رسمى ـ بدار البارودى فى ١٢ مايو ١٨٨٢ وضح اتجاه غالب يطالب بالاحتفاظ بالشرعية الدستورية وألا ينعقد المجلس إلا فى حدود القواعد التى رسمها الدستور لذلك. وفى الوقت نفسه وضح أن هناك تيارًا قويًا يؤيد الوزارة وقرر الأعضاء بأكثرية

٤٥ ضد ٣٠ صوتًا أنه إذا استمر الخديو على دسائسه مع القنصلين الفرنسى والإنجليزى لم يكن ثم مناص من محاكمته وخلعه[١٠٩]. وبتعدد الاجتماعات الجانبية والخاصة برزت مواقف متشنجة وغير حقيقة لدرجة أنه فى إحدى الجلسات التى حضرها سلطان باشا رئيس مجلس النواب مع زعماء الثورة طلب من عرابى قتل الخديو. وكان يقول «اقتلوا الثعبان سلالة الجناة الذاهبين الذين باعونا للأجانب»[١١٠].

وبتزايد الخلاف وصل النواب إلى تسوية وسيطرة وسطية تقضى بأن تستقيل وزارة البارودى مع بقاء الوزراء فى مناصبهم. وتعيين أحدهم رئيسًا للوزراء، ولكن لم يقبل أحد منهم الرئاسة. وأخيرًا قبل الخديو بقاء الوزارة كما هى. وانتهت الأزمة التى استمرت ما يقرب من أسبوعين بتنفيذ رأى الخديو، وصدور التعديلات على الأحكام الصادرة على المتآمرين كما رآها.

على أن الأزمة كانت مظهرًا من مظاهر تصعيد القوى الاستعمارية للصراع مستعينة فى ذلك بالخديو الذى كان يعتبر القناصل مستشاريه الطبيعيين. وفى ١٧ مايو ١٨٨٢ بدأت البوارج الأجنبية تصل إلى ميناء الإسكندرية. وميناء بورسعيد. واحتشدت المياه المصرية ببوارج عسكرية لإنجلترا وفرنسا واليونان وأمريكا بدعوى أن الخطر على الأمن العام يتزايد وأن رعايا كل دولة فى حاجة إلى حماية بوارجها.

وبمجرد استقرار القوة العسكرية الأجنبية على شواطئ الإسكندرية وبورسعيد بدأت محاولات الضغط لتصفية الثورة. فأرسل القنصلان بطريقة غير رسمية يطلبان من الوزارة الاستقالة، ثم وسطا سلطان باشا رئيس مجلس النواب لعرض مطالبهما. ولكن الوزارة رفضت. وعلى هذا قدم القنصلان مذكرة ٢٥ مايو الشهيرة. وقد صيغت فى شكل مذكرة موجهة للبارودى. قالا فيها إن «عاطفة الوطنية قد حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط التالية على عطوفتلو محمود سامى البارودى رئيس مجلس النظار، إذ رأى أنها الواسطة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر وبعد استعراض الشروط رأى القنصلان «أن فيها من روح

الاعتدال ما يمنع المصائب التى تستهدف لها مصر. فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها. وليس لحكومتى فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة المقررة وبالتالى أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة. وبما أن توسط الدولتين ليسا مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو».

فما الشروط التى (تنصح الدولتان بقبولها)؟ وبوارجهما فى مياه الإسكندرية والتى (عند الاقتضاء تشترطان تنفيذها؟) الشروط هى:

١ ـ إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتًا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته.

٢ ـ إرسال كل من على فهمى باشا وعبدالعال حلمى باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما.

٣ ـ استقالة وزارة البارودى.

وجوهر مذكرة ٢٥ مايو هو إقصاء قيادة الثورة تمامًا، وإسقاط الوزارة الثورية. ولعل القوى الاستعمارية كانت تشعر أن سياسة الاعتماد على الجناح المعتدل لضرب الجناح المتطرف لم تؤت أكلها. وأن المتطرفين يكسبون يومًا بعد يوم ويؤكدون مواقفهم. وأنه لا بد من العصف بهم قبل أن يمكنوا لأنفسهم.

فكيف حددت كل القوى موقفها من هذه المذكرة؟.

● احتجت الوزارة على الإنذار على أساس أن «الطلبات المدونة فى اللائحة التى قدمها قنصل إنجلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التى اعترفت الدول الكبرى دائمًا بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية» وأن الحكومة لا تقبل المناقشة فى مثل هذه المطالب؛ لأن مناقشتها «تعد على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التى حددت مقام مصر الخصوصى» فضلاً عن أن مناقشة هذه المطالب «نقض للقوانين الشورية لهذه البلاد التى هى أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هى عليه». وركزت

الوزارة فى خطاب استقالتها على أن «قبول تدخل القوى الأجنبية فى هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية». وطلبت من الدولتين إذا كانتا تريان «أن هذه المسألة الموضحة فى لائحة وكيليهما السياسيين فى القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيادتها.. أعنى تركيا».. وقد بنت الوزارة استقالتها فى ٢٦ مايو على أساس أن الخديو قبل المذكرة.

حدد عرابى موقفه فى أنه لا يعتبر استقالة الوزارة انتهاء لوجود الثورة أو انحسارًا لتأثيرها. وقد صرح للضباط فى اجتماع عقد فى ٢٧ مايو بقشلاق عابدين «أنه تنازل عن نظارة الجهادية ولم يتنازل عن رئاسة الحزب الوطنى»[١١١]. وأكد ذلك فى خطاب أرسله تلغرافيا لجميع المراكز العسكرية قال فيه «إننى وإن كنت قد استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم أستعف من رئاسة الحزب الوطنى»[١١٢]. وحدد المهمات الملحة فى ذلك الوقت بـ «المحافظة على الهدوء والأمن العام»». وطلب التأكيد على ذلك لدى الضباط والعساكر. واعتبر أن الحالة يمكن أن تتقدم نتيجة للأزمة «فإن هذا الاستعفاء لا يضر بشىء بل من المحقق إن شاء الله تقدم الأحوال» وأكد ضرورة الالتزام بقرارات القيادة السياسية للثورة «حافظوا على الهدوء والسكون ولا تمشوا خطوة ولا تفعلوا فعلة إلا بتعليمات وتعريفات منا وفى ذلك كفاية»[١١٣].

وعبرت المؤسسات الثورية عن تأييدها المطلق لقيادة عرابى ورفضها للائحة ٢٥ مايو وأرسل قائد آلايات الجيش والبوليس فى الإسكندرية تلغرافات للخديو ورئيس مجلس النواب فى ٢٧ مايو بأنهم غير راضين عن استعفاء الوزارة وبالذات عن استعفاء عرابى «حيث لم يحصل من سعادته شىء مخالف للقوانين واللوائح ولا الشريعة المحمدية» وأبدوا أنهم مستعدون «لكل مقاومة تنشأ عن سبب استعفائه وأن إن لم يعد فى مدة ١٢ ساعة لا يكونون تحت مسئولية فيما يحدث». أما كبار الضباط فى القاهرة فقد أصروا على رفض المذكرة. وعرض ضباط الإسكندرية على عرابى تلغرافيا موقفهم. وقالوا إن الخديو قد طلب منهم الهدوء لأن المسألة محل بحث فى اجتماعات تضم «العلماء والقاضى والنواب

ورؤساء الجهادية» وسألوا قياداتهم الثورية عما يفعلون إذا كانت هذه الاجتماعات ستنتهى بعدم إبقاء عرابى فى مسند نظارة الجهادية. هل ينادون برفض الأوامر ومقاومة كل معتدى؟»[١١٤].

وتحركت عناصر المثقفين وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين ومندوبو المدارس والمعاهد وفريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا إلى قصر الخديو وطلبوا رفض المذكرة وعودة عرابى وزيرًا للحربية[١١٥]. وتحرك النديم إلى الإسكندرية فخطب هناك طالبًا رفض المذكرة وهاجم الخديو[١١٦]، ووزعت منشورات فى جميع أنحاء البلاد بخصوص سلامة الأجانب[١١٧].

وعقد كبار ضباط الجيش والبوليس فى القاهرة اجتماعات متعددة لبحث الموقف على ضوء احتمالات التدخل الأوروبى. واجتمع كبارهم فى قشلاق عابدين حيث تعاهدوا على الدفاع عن الوطن، وحضر هذا الاجتماع - كل من عرابى وعبدالعال وطلبه عصمت ويعقوب سامى وعلى الروبى وعلى فهمى ومحمد عبيد وعبدالغفار والزمر وحسن جاد وعلى يوسف ومحمود فهمى والبارودى[١١٨]. كما حضره عمر رحمى وإبراهيم فوزى مأمور الفيلق[١١٩]. ويقال أيضا إن عبدالوهاب قومندان البوليس قد حضره[١٢٠]. وقام الشيخ محمد عبده بتلقين الحاضرين يمينا - أقسموه على مصحف وسيف - من بين فقراته: والله العظيم قاهر السماوات والأرض أننى أنا فلان لا أخون وطنى ولا أخون نفسى ولا أغش أحدا من أهل بلادى وأحافظ على عرضى وعلى دينى وعلى عرض أهالى بلادى ما دمت قادرا على منعه، وأننى أحافظ على النظام وعلى القانون العسكرى بكل ما يمكننى، وإذا حنثت فى يمينى أكون مستحقا لقطع الرقبة وشق الصدر وأن أكون محروما من مزايا الإنسانية والآداب»[١٢١]. وقال أحد تقارير الأمن إن القسم المذكور قد تضمن بين فقراته فقرة تقول «يكون الضباط يدا واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعون أوامر من أحد ما إلا إذا اتفقوا عليها»[١٢٢].

وقال التقرير أيضا إنه قد «حصل حلف يمين فى منزل أحمد عرابى بين الضباط ومشايخ العرب»[١٢٣]. ومن الواضح أن هذه المحاولة للاتفاق كانت لمجابهة التدخل الأجنبى والخيانة الداخلية أساسًا. وقد ذكر على الروبى فى

شهادته أمام لجنة التحقيق فيما بعد أن محمود سامى قال لهم «إن مراكب الإنجليز حضرت الإسكندرية لمحاربتنا. والقصد من اجتماعنا هنا هو أن نحلف يمينًا على أنه إذا حصلت حرب تكون يدًا واحدة مع بعضنا[١٢٤].

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو ١٨٨٢ أعلن الخديو فى اجتماع حضره ممثلون لكبار الضباط وعدد من السياسيين. كان بينهم شريف باشا. أنه قبل المذكرة وقبل استقالة الوزارة وأنه سيشكل وزارة برئاسته يتولى فيها وزارة الحربية. وأعلن طلبه عصمت فى الاجتماع عدم موافقته على مذكرة ٢٥ مايو وأن الضباط يرون استحالة تنفيذها، وأنهم لا يقبلون رئيسا سوى عرابى، وانسحب من الاجتماع احتجاجا على حديث الخديو وتبعه العلماء والضباط جميعًا[١٢٥].

والليلة نفسها عقد اجتماع بمنزل محمد سلطان رئيس مجلس النواب. عرف بعد ذلك باجتماع «ليلة الدار» أو «ليلة أبى سلطان». وقد حضره النواب وعدد من العلماء لمناقشة الموقف. وكان الضباط مجتمعين بقشلاق عابدين وزارهم الشيخ البكرى وبعض العلماء وبعض الذوات، ورأوا أنه من الأفضل أن يتوجهوا جميعًا لمنزل سلطان باشا[١٢٦]. فلما وصل الضباط إلى مكان الاجتماع انضموا إلى المجتمعين به وطلبوا من عرابى، أن يتحدث فى الموقف معبرًا عن رأيهم. وطلب النواب منه أن يداوم عى ملاحظة العسكرية وحفظ الراحة العمومية داخل البلد، فأجابهم أنه استقال ولا يمكنه أن يؤدى أدوارًا لا يكلف بها رسميًا. فأجابه رئيس مجلس النواب بأن نواب الأمة يكلفونه بهذا وأنهم سيطلبون من الخديو إبقاءه فى منصبه كناظر للجهادية، وتحدث عرابى طويلا فاستعرض حوادث الثورة منذ بدايتها وموقف السراى منها. ثم تحدث عن اللائحة المقدم من قنصلى إنجلترا وفرنسا وما يئول إليه أمر البلاد إذا حصل قبولها، وكان عرابى مصرًا على رفض اللائحة، وأبدى كثير من الأعضاء رفضهم لها كذلك.

وخطب عرابى مرة ثانية فى الاجتماع نفسه بدار أبى سلطان فطالب بخلع الخديو إذا لم يرفض اللائحة فورًا. وأنهى خطبته بأن قال بأن من يوافق على خلع الخديو. إذا لم يرفض اللائحة، يقف. وفى أثناء الاجتماع حضر عدد من الضباط وأصروا على خلع الخديو. وأمر عرابى بأن يستعد آلاى خليل كامل

لمحاصرة سراى الإسماعيلية، حيث يقيم الخديو تمهيداً لخلعه، ولكن الاتجاه العام بين أعضاء مجلس النواب كان يرفض فكرة خلع الخديو، رغم احتجاجهم على اللائحة. وأعلن سلطان باشا فى الاجتماع بأنه فى جانب الخديو[١٢٧]. وفى حوار مع أحد ضباط الثورة قال الضابط لمحمد سلطان باشا «إن حزب الأحرار فى إنجلترا عاضد لنا» فأجابه الباشا «إنكم بما تفعلون تعطون مصر بأيديكم للإنجليز» فقال ضابط آخر «لا ناقة لى فيها ولا جمل» فأجابه أحمد عبدالغفار بك «إذن فلتركوا مصر لأصحاب النياق والجمال»[١٢٨].

وفى اليوم التالى صدر ـ بوساطة سلطان باشا ـ أمر الخديو بإبقاء عرابى باشا ناظرا للجهادية، كحل مؤقت، انتظاراً لوصول الوفد الذى وعد السلطان العثمانى بإرساله للتحقيق فى المسألة.

- وتحدد موقف السراى خلال الأزمة، فكان أوضح مواقفها. فبمجرد وصول مذكرة ٢٥ مايو أعلن الخديو قبولها. وظل مصرا على قبوله إياها رغم أن كل القوى كانت متفقة على رفضها. وقد سجل عليه البارودى فى خطاب استقالته هذا الموقف. فقال إنه «عندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريطانيا العظمى. وهذا القبول مباين لما أجمع عليه رأى كل النظار إجماعًا كليًا». ولم يبذل الخديو أى مجهود لإثناء الوزارة عن استقالتها بل قبلها فورًا.

وأرسل الخديو فى اليوم التالى منشورًا إلى المديرين. يطلب فيه إيقاف جميع أفراد جنود الاحتياطى الذين أمرت وزارة البارودى بجمعهم، لمواجهة الأزمة التى استوجبت حضور الأساطيل الأجنبية إلى شواطئ البلاد والتهديد بالتدخل. وقال الخديو فى منشوره للمديرين «إن ـ المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت إلى الإسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجه سلمى فقط ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك. فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الإمدادية (الاحتياطى) الذين صار طلبهم أخيرًا بمعرفة الجهادية. بل إن الموجود منهم يصير إعادته لبلده، والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره. وإعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على عمد ومشايخ البلاد

بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر، وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك»[١٢٩]، وعرض الخديو كل مراحل الأزمة على السلطان العثمانى طالبًا تدخله.

وأخطر ما بلورته السراى من اتجاهات خلال هذه الأزمة هو استعدادها لإحداث انقلاب تسترد به سلطتها الاستبدادية حتى لو كان هذا على أنقاض استقلال البلاد. وقد رأت أن افتقارها إلى قوة مسلحة يفقدها القدرة على الحركة ضد أعدائها فى الداخل فبدأت تفكر فى الاستعانة بالعربان.

وكان للعربان - آنذاك - وضع خاص فى مصر. إذ كانت علاقتهم بالوادى علاقة عدائية فى الغالب؛ لأنهم لا يرتبطون بأرض محددة. ولا تجمعهم بأهله علاقات اجتماعية وإنتاجية من أى نوع. فهم عناصر خارجة تمارس السلب والنهب وتغير على القرى والمدن. ومع أن اشتراك بعضهم فى صد الغزو الفرنسى قد خلق لديهم إحساسا بالمواطنة. أدى إلى استقرار داخل الوادى، إلا أن أغلبيتهم العظمى لم تفقد طابعها. وقد نجح محمد على فى القضاء على خطرهم بالرشوة والهدايا والدسائس. ثم بإقطاعهم أرضًا يزرعونها، وسلب خيولهم التى لا يستطيعون بدونها أن يكونوا قوة محاربة. بخاصة فى مواجهة الأسلحة الحديثة التى لم يكونوا يحوزونها. ثم عادت لهم بعض قوتهم فى حكم سعيد فقاموا بتمرد كبير لفرض بعض مطالبهم ولكنه أخمد.

ورأى توفيق فيهم حليفًا قويًا يمكن أن يلعب دورًا ينقصه. هو دور الجناح العسكرى لمؤسسة السراى. التى فقدت هذا الجناح بتمرد الجيش؛ ثم بتصفية العناصر الجركسية التى كانت تقوده.

كان العربان موزعين على ضفتى النيل الشرقية والغربية، فعلى الضفة الشرقية ٢٠ قبيلة تتوزع بين العريش والطور وبين الشرقية وأعالى أسيوط. اشترك بعضها - وبخاصة فى الصعيد - فى الحرب ضد محمد على، ثم صفيت قوته وتوطنت بعض قبائله. وكان عدد العربان على الضفة الشرقية يصل إلى ٥٠,٠٠٠ من القادرين على حمل السلاح. أما الضفة الغربية فكان هناك تسع قبائل بعضها يسكن من سهول أسيوط إلى سقارة وتضم ٥ آلاف مقاتل و٤٠٠

فرس، وتمتد مضارب القبائل الأخرى من بلبيس إلى الدلتا وتضم قرابة ٧٢٠٠ مقاتل و٦٠٠ جمل. وكان أكثر هذه القبائل بطشًا وقوة قبيلة «ولد على» التى كانت تنتشر فى برارى البحيرة، وتضم ٣٠٠٠ مقاتل. و٧٠٠ فرس. وكان للعربان امتيازات معينة منها إعفاؤهم من التجنيد ومن دفع الضرائب [١٣٠]. ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة. فإن الخديو استطاع أن يضمهم إليه بالرشوة. وقد بدأ يتحالف معهم بشكل واضح خلال أزمة مذكرة ٢٥ مايو، فقد نشرت «البال مال جازيت» فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ خبرًا يقول «إن الخديو قضى ليلة أمس فى قصره بالإسماعيلية يحيط به اثنا عشر ألف بدوى من المخلصين لسموه» وقالت الجريدة معلقة إن «وجود أطفال الصحراء هؤلاء فى عاصمة مصر سيكون حائلا دون ظهور عرابى وانتصاره، ولا شك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المصرى سيكون من الأشياء المزعجة المخيفة. ولكن حدوث هذا القتال سيحل الأزمة حلا سلميا، فإن مركز عرابى لم يعد كما كان قبل. فإنه لا يتضرر الآن وحده بقوة السيف؛ لأنه إذا كان الخديو لا يستطيع إخضاع عرابى بمعونة البدو وإلى ظهره البوارج الإنجليزية والفرنسية، ومعه مجلس الأعيان. فإن الحالة يجب أن تكون عندئذ أكثر مما قدرها الناس إلى الآن»[١٣١].

وكان استعداد السراى العسكرى هو خاتمة المطاف بالنسبة إليها

فقد حددت موقفها سياسيًا بقبولها مذكرة ٢٥ مايو، واستشارة الخديو للقناصل فى كل كبيرة وصغيرة. وحددته عمليا بتكوين قوة عسكرية تابعة لها. بديلة لأجهزة القهر السابقة التى انتقلت إلى معسكر قوى الثورة. وتحدد موقف الأرستقراطية الزراعية والعناصر المترددة من البرجوازية الزراعية ذات الملكيات الكبيرة ـ مثل سلطان ـ فى انحيازها بعد ذلك إلى الخديو. وانتهاء الموقف السطحى الذى كانت قد أخذته، وكان بداية للانسحاب النهائى والخيانة. وأسهمت كل تلك العناصر فى تدعيم جهاز القهر الجديد الذى كونه الخديو. ويقول محمود فهمى فى كتابه «البحر الزاخر» إن الخديو أرسل «إلى الضباط الجراكسة الذين كان عرابى قد تفاهم. ورتب الخديو عساكر من الترك والجريك (اليونانيون) والمالطية فى الإسكندرية، تحت قيادة هؤلاء الضباط وفى الوقت نفسه أرسل سلطان باشا ـ بعد

خيانته النهائية - إلى عربان الشرقية لكى يتفق معهم على التعاون مع الجيش الإنجليزى فى محاربة عرابى فى كفر الدوار، تلك هى فترة تدعيم القوى الرجعية لنفسها بالقوة المسلحة. ففى وقت مقارب بدأت المخابرات البريطانية الإعداد لبعثة رئيسها المستشرق الإنجليزى «إدوارد بالمر» - وكان أستاذًا بكمبردج - لتقوم بتوزيع الرشاوى على عربان غزة والشرقية، لضمهم إلى جانب جيوش الاحتلال.

وهكذا أصبحت البلاد على وشك انقسام نهائى إلى معسكرين:

- معسكر ثورى يضم قيادة عرابى التى تمثل إذ ذاك العناصر الأكثر تحررًا والأكثر عداء للاستبداد والاستعمار، من التجار والحرفيين والمثقفين الثوريين والملاك المتوسطين والصغار وجماهير الفلاحين.
- ومعسكر خائن عميل يضم السراى، والأرستقراطية الزراعية، والعسكرية. والعناصر التركية، والأجانب والمحليين، ومتحالفين مع قوى الاستعمار العالمى.

كانت مصر على وشك الانقسام النهائى إلى أمتين:

على أن ذلك الانقسام لم يعلن إلا بعد ذلك التاريخ بعدة أسابيع. وكانت الفترة بين عودة عرابى وزيرا للحربية فى وزارة بلا أعضاء وبلا رئيس (٢٩ مايو) وبين بدء الغزو (١١ يوليو)، هى فترة تأهب تستكمل فيها كل القوى إمكاناتها فى حدود الموقف الذى اختارت أن تلتزم به.

وكانت هناك بعض العوامل التى منعت التفجير النهائى للموقف:

على رأس تلك العوامل: ظروف الصراع الداخلى فى إنجلترا. فمع أن السياسة الإنجليزية قررت أن تتدخل عسكريا فى مصر. فهى تحتاج بعض الوقت لتتغلب على مصاعب داخلية كانت تحيط بتنفيذ التدخل. وفى مقابلة بين «بلنت» والجنرال «ولسلى» - وهو الذى قاد قوات الغزو فيما بعد - تمت فى مارس ١٨٨٢، قال «ولسلى» إنه استشير مرتين أو ثلاث فى شتاء ١٨٨٢ بصدد الغارة على مصر. وقال أيضا إن على المصريين أن يسرحوا جيشهم ويثقوا بحماية أوروبا لهم. وقد اهتم فى مناقشته مع «بلنت» باحتمالات المقاومة الشعبية وسأل عن

ذلك فقال بلنت «إنهم ـ أى المصريون ـ سيقاتلون بالطبع»، وأكد له «أن القتال لن يقتصر على الجنود لأن الأمة ستنضم إليهم وأنهم ربما استعملوا طرقًا أخرى بعد ذلك»[١٣٢]. وربما كانت دراسة هذا الاحتمال وراء التمهل فى اتخاذ قرار التدخل.

وفضلاً عن هذا انقسمت الآراء فى وزارة الأحرار حول موضوع التدخل العسكرى فى مصر، إذ مال عدد من كبار زعماء الأحرار المسيطرين إلى استخدام العنف والشدة، وهم هارنجتون، ونوربروك، وتشيلدرز. بينما فضل آخرون التريث وهم: جلادستون وهاركوث وبرايت، وبينما خضعت أغلبية الرأى العام البريطانى لتأثير وكالات الأنباء الاستعمارية التى روجت لفكرة أن الثوار عاصون ومخالفون للقانون[١٣٣]. فإن العديد من العناصر المتحررة واليسارية البريطانية عارضت فكرة التدخل بشدة. ومن ناحية أخرى فإن وزارة الأحرار البريطانية كانت تواجه إذ ذاك بثورة داخلية فى أيرلندا. بدأت باغتيال الحاكم البريطانى. ورغم أن جريمة الاغتيال لم يكن لها علاقة بالحركة الوطنية فى أيرلندا. فإنها أثارت ضجة شديدة ودعمت وجهة نظر الداعين للتدخل المسلح.

ولعبت ظروف الصراع الدولى حول مصر دورًا فى تأجيل الغزو عدة أسابيع فقد عارضت فرنسا إقحام تركيا فى التدخل. فى حين كانت تخشى المشاركة بقواتها فى حرب خارج حدودها فى وقت لم تكن تأمن فيه من التوسع الألمانى وأدى هذا التردد إلى تأجيل تنفيذ مشروع الغزو. وضاعت الأسابيع التالية فى مشاورات بين الدول الأوروبية لعقد مؤتمر دولى لبحث المسألة المصرية.

وجاءت بعثة درويش، التى أرسلها السلطان للتحقيق فى المسألة، لتتيح لكل القوى فرصة لمناقشة موقفها والتقاط أنفاسها استعدادًا للجولة النهائية. أرسل السلطان هذه البعثة استجابة لطلب الخديو الذى أخطره تلغرافيا بمراحل الأزمة منذ بداية خيوطها بالمؤامرة الشركسية إلى تعقد هذه الخيوط بمذكرة ٢٥ مايو واحتجاج القوات المسلحة على استقالة عرابى. وتصاعد صيحات المطالبة بخلع الخديو. وقد وصلت البعثة إلى الإسكندرية فى ٨ يوليو سنة ١٨٨٢. وبدأت التحقيق فى المسألة بمقابلة كل الأطراف الداخلية المشتركة فى الصراع. وكانت السياسة التركية قد شكلت بعثة درويش بحيث تضم عناصر تميل إلى العرابيين

مع عناصر تميل إلى الخديو. وقد حاول درويش أن يلعب على التناقضات بين القوى المتصارعة. فطلب من عرابى أن يغادر البلاد إلى الآستانة لكى يكون فى رعاية السلطان. وبنى اقتراحه على أساس أن وجود البوارج الإنجليزية والفرنسية فى ميناء الإسكندرية يؤزم الموقف ويمكن أن يؤدى إلى الحرب. وهو ما يمكن تلافيه ـ من وجهة نظر درويش ـ إذا ما غادر عرابى البلاد، وطلب من عرابى أن «يستعفى من وظيفته العسكرية وأن يتعلل بحضور درويش باعتباره مشيرًا مرسلاً من قبل السلطان» على أن يكون «نائبًا عنى ـ أى عن درويش ـ مأمورا تحت قيادتى لكى تسهل على المخابرة مع الأجانب. وعليك أن تذهب مع الضباط الكبار من إخوانك إلى الآستانة» ووعد درويش بتنفيذ مطالب الضباط بعد هدوء الحال. ورفض عرابى العرض بلباقة. وطلب من محدثه أن يعطيه باسم الخديو والسلطان وباسمه شخصيًا كتابًا يصرح فيه «ببراءة ذمتنا من التبعات جميعًا فى كل ما جرى إلى الآن كائنا ما كان»[١٣٤]. وقال عرابى فى عبارات تتضمن معان أخرى وراء السطور. إنه كان يود تنفيذ أوامره «ولكن لتعلق الناس بى وازدحامهم على فى كل وقت بحيث أنهم لا يمكنوننى من تناول غدائى إلا بمشقة، أخشى أن يحولوا بينى وبين ذلك إذا علم لهم بأنى أريد السفر إلى خارج القطر المصرى لما يتوقعون مما يحيق بهم من الضرر فى المستقبل ويترتب على ذلك حدوث فتنة داخلية وهى ما كنا نحذر الوقوع فيه»[١٣٥].

ورد عرابى يشير بوضوح إلى موقف محدد بدقة من بعثة درويش يقوم على التمسك بالأوضاع الثورية وعدم التنازل قيد شعرة عنها. وهو ما تأكد الشعارات التى قوبلت بها بعثة درويش فى الإسكندرية. والتى شرحها عبدالله النديم فى خطبة حماسية فى الليلة السابقة لوصول البعثة. وهى رفض مذكرة ٢٥ مايو وانسحاب الأساطيل. وقد تحركت العناصر الثورية لتنظيم تحرك جماهيرى لتأييد هذه المطالب. فذهب «الشيخ خضير ومعه ٢٢ من الأعيان إلى درويش باشا وقدموا له عريضة وقع عليها عشرة آلاف نفس طلبوا فيها منه أن يرفض طلبات الدول ويخلع الخديو»[١٣٦]. كما «وقع تسعون ألفا على عرائض يطلبون فيها من درويش باشا رفض طلبات أوروبا وإبقاء عرابى فى منصبه»[١٣٧].

ويذكر لويس صابونجى ـ وكان مقيما فى القاهرة خلال هذه الفترة فى رسالة منه لبلنت. أن علماء الأزهر رفضوا مقترحات درويش للحصول على صلح شريف مع الدول، وأصروا على تأييد قيادة عرابى، ورفض مذكرة ٢٥ مايو. وحدثت فى الأزهر حركة شبيهة بالثورة بخاصة أن درويش فى مناقشته مع العلماء كان قد احتد عليهم. وعلى الفور عقد اجتماع عام فى الأزهر احتجاجا على الإهانة التى لحقت بالعلماء. وخطب «نديم» فى الحاضرين وكانوا يزيدون على أربعة آلاف نفس[١٣٨].

وهكذا كان موقف القوى الثورية من التحدد بحيث لم يتمكن درويش من تحقيق أهداف بعثته. التى يرى الشيخ محمد عبده أنها كانت تستهدف أربعة مطالب هى: إطالة زمن المخابرات وطمأنة قلب المراقبة والخديو توفيق على أن سلطة الخديو باقية، ثم استمالة قلب عرابى وإخوانه بطريقة أبوية إلى زيارة الآستانة بقصد التنزه على شواطئ البسفور. وبهذا تنفذ مذكرة ٢٥ مايو عمليا وينفى عرابى ولكن بهدوء ودون جرح كرامته أو استفزاز القوى العريضة التى تؤيده. وأخيرا فإن جوهر هذه الأهداف هو تقرير سلطة الباب العالى بمصر[١٣٩]. وفى المفاوضات أشار عرابى بلباقة إلى أنه يمثل الجماهير، وهدد بالثورة من باب خفى، وقال لدرويش: «إنى تعهدت للقناصل بحفظ الأمن فى الديار المصرية وتحملت مسئولية ذلك على كاهلى. فأرجو أن تعفينى من ذلك بطريقة رسمية معروفة»[١٤٠].

على أن القوى العميلة فى الداخل كانت تمهد للتدخل. وترغب فى الإسراع به لأنها كانت تخشى أن يعرضها الموقف الصلب الذى اتخذته القوى الثورية للهزيمة النهائية. بخاصة أن دعوات ومطالب خلع الخديو كانت قد أصبحت علنية وعامة. وقد اختارت هذه القوى لتحقيق هدف التمهيد للتدخل والإسراع به «مسألة الأمن العام» أهم مسائل السياسة الداخلية. ففى بلد ملىء بشراذم الأجانب المنتشرين فى كل مكان وبخاصة فى الموانئ والمدن الكبرى. يحتكون يوميًا بالمواطنين فى المعاملات التجارية والإدارية وعلاقات الجوار والسكن ووسط حملات دعائية ضخمة على المستوى المحلى والعالمى، تتهم الحركة الوطنية بالتعصب الدينى

وكراهية المسيحيين، فإن انفلاتًا فى حبل الأمن العام يمكن أن يستخدم كمبرر للتدخل. وكان عرابى قد عاد إلى ممارسة دوره عقب أزمة المؤامرة ومذكرة ٢٥ مايو واستقالة وزارة البارودى. نتيجة لخوف الأجانب المحليين من التعرض لأخطار تضر بحياتهم أو ملكيتهم. وقد مارس عرابى هذا الدور عرفيًا، حتى قبل أن يعود إلى تولى منصب نظارة الحربية فى وزارة لم يكن فيها سواء. ففى ٢٧ مايو وعقب استقالة البارودى مباشرة. ذهب إلى عرابى «قناصل إيطاليا والنمسا وبروسيا والروسيا وألحوا عليه. رغم استعفائه من نظارة الجهادية أن يطلب من الضابط والعساكر المحافظة على الأمن وحماية الأجانب»[١٤١] وبعد عودة عرابى لوزارة الحربية رسميًا فى أوائل يونيو أصبح ضرب قيادته عن طريق إحداث قلاقل فى الأمن العام. الذى أخذه على عهدته هدفًا تسعى إليه القوى الرجعية والعميلة.

وكان على هذه القوى أن تستعين بالمؤسسة العسكرية البديلة التى بدأت فى إنشائها بتحالف الخديو مع العربان والجنرالات الجراكسة المفصولين من الجيش الوطنى من ناحية «والجيش الأوروبى الذى بدئ إذ ذاك فى تكوينه من الأجانب المحليين». وفى الأيام الأولى من يونيو ١٨٨٢. عقد قناصل الدول فى الإسكندرية اجتماعات بدعوة من المستر كوكسن قنصل إنجلترا بالإسكندرية تشاوروا خلالها فى تأليف قوة دفاع أوروبية فى الإسكندرية. بدعوى أن المواطنين يتآمرون عليهم وأنهم معرضون للخطر. واتفقوا فى تلك الاجتماعات السرية على حشد عدد كبير من رعاية دولهم وإمدادهم بوسائل الحرب من السلاح والذخيرة وتدريبهم وجعلهم على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال. وعرضوا مقرراتهم تلك على قائدى الأسطولين الإنجليزى والفرنسى فوافقوهم على مشروعهم. ولكن الأمر عندما عرض على القناصل الجنرالية - العامة - لم يوافقوا عليه لقلة الإمكانات. على أن توقف المشروع لم يحل دون أن تسلح الجاليات الأوروبية نفسها بطريقتها الخاصة، لدرجة أن موظفى شركة التلغراف بالإسكندرية. وكانوا من الأجانب، طلبوا التسلح ووافق رئيس الشركة بلندن على طلبهم ومنحهم ثمانية وثلاثين مسدسًا[١٤٢]. ومن ناحية أخرى فإن عربان «ولد على» الدين تحالفوا مع الخديو كانوا يقيمون على مشارف الإسكندرية على استعداد لأى طارئ».

وبتجمع هذه الخيوط. انفجر الموقف فى مذبحة الإسكندرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢. حيث شجر الخلاف بين أحد الأجانب، وهو مالطى كان شقيقًا لأحد خدم المستر كوكسن - القنصل الإنجليزى فى الإسكندرية. وبين حمار مصرى يدعى السيد العجان، حول أجرة الانتقال. وانتهى الخلاف بأن طعن المالطى الحمار وتدخل الأجانب فى المعركة. وسرعان ما تحولت المدينة إلى ميدان قتال. ورغم أن الأجانب المحليين قد ألصقوا فى البداية تهمة تدبير هذا الحادث بالقوى الوطنية. فقد قالوا فيما بعد بأنه حادث يمكن أن يحدث فى كل الموانئ، ونفى ماليت التهمة عن عرابى كما نفاها الخديو عنه، وهو ما وافقه عليه كرومر. وإن كان قد ألقى مسئولية الحادث أدبيا على كاهل عرابى ورفاقه، لأنهم دأبوا منذ عهد طويل على بذل أقصى الجهود لإثارة الكراهية العنصرية والتعصب الدينى فى قلوب رعاع الإسكندرية الجبناء[١٤٣].

وعندنا أن الحادث لم يكن بعيدا عن التدبير. ولا يمكن فى إطار الفهم العام للظروف السياسية التى كانت سائدة آنذاك أن يعتبر حادثًا صدفيًا، والواقع أن اتهام العرابيين بتدبير الحادث قد وضعهم فى موقف الدفاع. وحال بينهم وبين الانتقال إلى الهجوم وكشف المدبر الفعلى للمذبحة.. وليس مهمًا هنا أن ندرأ تهمة تدبير هذه الحوادث عن الثوار لأن موجهى هذه التهمة نفسهم قد عدلوا عنها. وكانت محل تحقيق دقيق بعد فشل الثورة، ولكننا فى إطار التحليل السياسى نرى أن مسألة الأمن كانت المطعن الذى أرادت من خلاله القوى العميلة أن تبرر سرعة التدخل. ولم يكن شراذم الأجانب الراغبون فى التدخل بعيدين عن مجريات الأحداث فى هذا اليوم كما أن السراى شديدة الرغبة فى حدث بحجم ما حدث فى ١١ يونيو ومن نوعيته يستفز الدول الأوروبية للتدخل الفعلى ويعطيها مبررًا له. وتحيط الوثائق والشهادات التى جمعها المستر بلنت وقدمها للورد راندولف تشرشل فى سنة ١٨٨٣. لكى يثير الموضوع فى مجلس العموم البريطانى. ونشرها فى ملحق كتابه. تحيط هذه الوثائق موقف عمر لطفى محافظ الإسكندرية بالريب. وكذلك موقف الخديو وعربان «ولد على» الذين تسللوا من صحراء البحيرة إلى الإسكندرية وأسهموا بنصيب وافر فى المذبحة.

أدى وقوع مذبحة ١١ يونيو إلى فشل مهمة درويش باشا، إذ لم يعد هناك مبرر لطلبه بإقصاء عرابى. فقد كانت المذبحة نذيرًا بأن الموقف قد وصل ذروته القصوى. كما أن الإسراع بالتدخل كان عسيرا حتى ذلك الوقت. وهو ما أدى إلى الإبقاء على عرابى على أساس أنه الوحيد القادر على صيانة الأمن العام. وبهذا أدى رد الفعل المؤقت للحادث إلى حالة من المد الثورى. فمع أن ظروف الأمن العام اقتضت تعهد القوى الثورية بمنع الاجتماعات العامة والمظاهرات والمواكب وتعطيل بعض الصحف المتطرفة فى ثوريتها. إلا أنه من الناحية الأخرى قد بدا لكل القوى العميلة أن السلطة الثورية هى السلطة الكفيلة بحفظ الأمن العام. وأن الجماهير يمكن أن تنطلق وتنفجر إذا لم تحقق لها أهدافها. وعلى هذا فإن الخديو قد قرر تأليف وزارة، فكلف إسماعيل راغب باشا بتأليف وزارة يبقى عرابى وزيرا للحربية فيها. وتألفت وزارة بالفعل فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢، وكانت تضم عضوين من مجلس النواب هما «سليمان أباظة» و«حسن الشريعى» بالإضافة إلى عرابى. وقد وضعت الوزارة برنامجًا لمهمات هذه الفترة. كان واضحًا فيه تأثير أزمة مايو وما تلاها. وقد تضمن هذا البرنامج:

- احترام الفرمانات المحددة لمركز مصر واستقلالها.
- مراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون.
- احترام الدستور وأحكامه، وذلك بـ:

- احترام الأمر العالى القاضى بإنشاء مجلس النظار وتخويله سلطة الحكم ومسئوليته.
- ألا تجرى مخابرات فى الشئون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين إلا بواسطة وزير الخارجية.
- عدم جواز مجازاة أى فرد إلا بعد محاكمة قانونية.
- إصدار عفو عام عن المسئولين فى الحوادث الأخيرة، عدا حادث ١١ يونيو ١٨٨٢.

ومع خلو البرنامج من أى إشارة صريحة إلى التهديد الأجنبى والاستعداد لمواجهته. إلا أن البرنامج لم يفته التأكيد على احترام استقلال مصر، كما أن حرصه على رفض التدخل الإدارى لوكلاء الدول نقطة مهمة. وقد حاول الخديو عند صياغة البرنامج أن يلغى من الفقرة الخاصة بعدم تبادل المكاتبات بين الخديو والدول الأجنبية إلا عن طريق الوزارة، وألا يقبل الخديو أية مكاتبات إلا بموافقة مجلس الوزراء. ولكن الوزارة رفضت الإلغاء ووافقت فحسب على تخفيف صيغة الفقرة[١٤٤].

اهتم عرابى ـ باعتباره وزيرًا للحربية وقائدا للثورة ـ بالاستعداد لمواجهة التهديد الأجنبى. وبمجرد عودته للوزارة فى ٢٨ مايو طلب من الخديو إنفاذ الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطيين، فأجابه الخديو إلى طلبه وصدر فى أول يونيو أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود. ويقول صابونجى فى برقية منه لبلنت فى ١٦ يونيو، أن الأمة والجيش يتشاوران كل يوم فى تدبير وسائل الدفاع»[١٤٥] وذكر فى رسالة له فى ١٤ يونيو أن «الاستعداد يجرى على قدم وساق وأنه قد وجدت ذخائر كثيرة وبنادق عديدة كان قد خبأها إسماعيل عندما كان ينوى أن يستقل عن الباب العالى وهم يقولون إن هذه الذخائر ستنفعهم فى الحرب»[١٤٦]. كما ذكر الأدميرال سيمور فى برقية له بتاريخ أول يوليو ١٨٨٢ إلى مجلس الأدميرالية البريطانية أنه «شوهدت مراكب مشحونة بالمواد المفرقعة على مسافة قريبة من قناة السويس. وأن فى هذا الموضع معسكرًا كبيرًا من البدو. وأن معسكر الزقازيق قد تلقى أوامر بحشد ٣٠ ألف رجل مزودين بالفئوس والزنانيل؛ أى أن النية معقودة على سد قناة السويس. وأن الأهالى تلقوا تعليمات بأن يتزودوا بالأسلحة»[١٤٧]. كما ذكر فى برقية له فى اليوم التالى. أنه نمى إلى علمه «أن مجلس الوزراء اتخذ قرارًا فى الجلسة التى عقدها فى أول يوليو. أنه نظرًا لما شوهد من استعدادات فى البوارج الحربية. أضحى من الواجب رفع عريضة إلى السلطان يلتمس فيها مجلس الوزراء الترخيص بتعمير الحصون التى كان أوقف العمل فيها بأمر شاهانى»[١٤٨].

وظل الأمير سيمور يتعلل ويتذرع ليضرب الإسكندرية بحجة أن هناك تحصينات تجرى فى الحصون. مع أن الأدميرال تلقى خطابًا من قومندان الحامية المصرية بالإسكندرية يخطره أن الخديو تلقى من السلطان أمرا بالكف عن تدعيم الحصون. وأن هذا قد نفذ وأوقف تماما أى تحصين فى القلاع [١٤٩]. ولأن نوايا التدخل كانت قائمة فإن بعض إجراءات تدعيم الحصون كانت تجرى رغم هذا الإنكار الرسمى. لكنها على أى الأحوال كانت رد فعل ولم تكن فعلا. كما أن الحصون بطبيعتها أدوات دفاعية لا هجومية. وهى على أرض مصر. وليست قادمة كالبوارج من بلاد بعيدة لتحتشد على سواحل إنجلترا.

وفى ١٠ يوليو ١٨٨٢ وجه الأدميرال إنذاره النهائى إلى طلبه عصمت قائد الإسكندرية الحربى. وطلب منه تسليم البطاريات المنصوبة على برزخ رأس التين وعلى شاطئ ميناء الإسكندرية الحربى قبل شروق شمس اليوم التالى ١١ يوليو. وإلا قام بضرب طوابى الإسكندرية بمدافع الأسطول[١٥٠]. وفى الوقت نفسه أرسل القنصل العام البريطانى بلاغًا بقطع العلاقات السياسية والقنصلية بين بريطانيا ومصر.

وحاول راغب باشا رئيس مجلس الوزراء مفاوضة الأدميرال فى الأمر. ووصل إلى اتفاق معه بأن يكتفى بإنزال كافة المدافع التى فى الحصون المشرفة على البحر وأن يقوم بهذه المهمة الجنود المصريون تحت إشراف ضباط من الإنجليز[١٥١]. وعرض راغب باشا هذا الحل على لجنة مكونة من مجلس الوزراء. والمبعوث التركى درويش باشا. وبعض الوزراء السابقين. وأعضاء مجلس النواب. والقضاة والعسكريين ووضح فى المجلس أن هناك اتجاهًا يدعو إلى الاستسلام للإنذار. وكان على رأس هذا الجناح الخديو الذى عرض اتفاقية صلح مع الإنجليز، ولكن درويش باشا رفض ذلك. وقال إنه «ليس هناك محل للمداولة وتسليم الحصون المصرية أمر يكسب المسلمين ثوب العار والخزى»[١٥٢].

وفى الاجتماع أعلن محمود فهمى باشا مهندس الاستحكامات، أن الحصون قادرة على المقاومة. وقال طلبة عصمت «نحن يلزمنا أن نذبح بقذائف الإنجليز

تحت المدافع ولا نتركها بدون عساكر، وعارض عرابى إخلاء الحصون وقال إن تسليمها للأسطول البريطانى يؤدى إلى استخدام الأسطول لها ضد البلاد»[١٥٣]. وانتهى الاجتماع بحل وسط. أبلغ الأدميرال أن الحكومة المصرية ترفض طلبه بإخلاء الحصون، «فنحن مستعدون أن ننزل ثلاثة مدافع من البطاريات التى أومأتم إليها لنبرهن لكم على أميالنا السلمية. وإذا كنتم تصرون رغم هذه التقدمة على إطلاق النار فالحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق وتلقى مسئولية هذا العمل العدائى على عاتقكم»[١٥٤].

فى صباح ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ ضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول. وفى اليوم التالى انسحب الجيش المصرى منها ليتخذ موقعًا جديدًا فى كفر الدوار ويستمر فى المقاومة.

وإذ ذاك انقسمت مصر إلى أمتين.

المرحلة الخامسة

الانقسام النهائى.. أمتان

من ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو إلى سقوط القاهرة فى ١٤ سبتمبر

بضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو وسقوطها فى مساء اليوم نفسه، وانسحاب الجيش المصرى منها ليأخذ موقعًا جديدًا فى كفر الدوار، انحسم الأمر نهائيًا وخرجت كل القوى الجانبية والهامشية من معسكر الثورة. لا لتأخذ موقعًا حياديًا ولكن لتخون بشكل واضح وصريح.

وعشية ضرب الإسكندرية حدد معسكر السراى موقفه بصورة أوضح، إذ بدأ الاتصال السرى بقائد الأسطول الإنجليزى وبممثلى إنجلترا السياسيين لكى يعلن لهم تأييده للغزو ورضاءه عنه. ففى ١٣ يونيو - وبعد مذبحة الإسكندرية بيومين - سافر الخديو فجأة من القاهرة إلى الإسكندرية ليقضى الصيف كالمعتاد. وكانت الحجة الظاهرة لذلك هى رغبته فى الإشراف على استتباب الأمن. بينما السبب الحقيقى كانت رغبته فى البقاء فى حماية الأساطيل.

ومن هناك بدأ برسم خطته لمساعدة القوى الغازية، وكان أنفذ صبرًا من قوى الاحتلال. ففى ٢٠ يونيو أصدر فجأة منشورًا يبدى فيه تخوفه من حالة الأمن العام. وفى أوائل يوليو عرض عليه مستر كارترايت ـ وكان يقوم بعمل القنصل العام البريطانى بعد سفر ماليت ـ أن ينتقل إلى إحدى سفن الأسطول ولكنه رفض على أساس أنه «لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه ثقتهم فى غضون هذه الفتنة. وإخلاصهم. كما أنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يهجر مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية إذ يقال حينئذ إنه بارحها لينجو بنفسه»[١٥٥].

ويبرر عمر طوسون هذا العرض من بريطانيا بأنه كان «لغرض سياسى لا لشىء آخر؛ لأن وجود حاكم البلد فى إحدى سفنهم يجعل لضربهم صبغة شرعية»[١٥٦]. ومع ذلك فإن الخديو ـ كما يذكر كرومر ـ كان يتشاور مع القوى الغازية حول ترتيبات الغزو لدرجة أنه اقترح فى ٧ يوليو؛ أى قبل ضرب الإسكندرية بأربعة أيام كاملة ـ أن يتم نزول الجنود الإنجليز فورًا إلى البر عقب ضرب الإسكندرية بالمدافع. لضمان عدم تخريبها من قبل عرابى. وللقضاء على القوات المصرية بها[١٥٧].

لم تمنع الاتصالات السرية للخديو وسلطان باشا من حضور الاجتماع الذى عقد فى العاشر من يوليو للرد على الإنذار البريطانى بإخلاء الحصون. ولم تحل بينهما وبين الموافقة على القرارات الصادرة منه بالمقاومة. ويرجع بلنت أن موافقة الخديو وسلطان باشا على المقاومة فى الاجتماع الذى عقد فى العاشر من يوليو كانت مجرد مناورة. وأنهما «اتفقا قبلا على أن يتظاهرا بالوطنية حتى يحتميا بالرأى العام المصرى فى حالة ما إذا ثبتت الحصون ولم تنهزم أمام الأسطول الإنجليزى»[١٥٨]. ويؤكد ذلك أن أحد قادة الأسطول البريطانى ذكر لبلنت أن الخديو توفيق صرح له بأن «السبب الذى دعاه إلى البقاء فى الإسكندرية مدة الحرب هو عدم تيقنه من معرفة الفريق الغالب. فقد كان المعتقد فى مصر أن البوارج ستغرق وقد قضى الخديو يومًا كاملاً فى قصره بالرمل وهو فى أشد القلق والارتياب. وكان يصعد من وقت إلى آخر إلى سطح القصر وينظر إلى

الأسطول لكى يطمئن على سلامته ولم يقر رأيه على أن ينضم نهائيًا إلى سيمور إلا عندما جاء المساء ورأى البوارج كاملة ولم تنقص بينما الحصون قد أسكتت»[١٥٩].

ويقول الشيخ محمد عبده إن أحد أفراد حاشية الخديو حدث سيده فى ١١ يوليو مبديا حشيته من آثار المعركة بين الأسطول والطوابى على المدينة فقال له الخدى، «فلتحرق المدينة جميعها ولا تبقى فيها طوبة على طوبة. حرب بحرب. كل ذلك يقع على رأس عرابى وعلى رءوس أولاد الكلب الفلاحين»[١٦٠] وفى ١٥ يوليو رفض الخديو أن ينتقل إلى القاهرة بناء على رغبة عرابى الذى أرسل له قطارًا خاصا لكى يقله هو وعائلته إلى العاصمة. وقطارا آخر لكى يقل حاشيته. على أساس أن قوات الجيش المصرى قد أخلت الإسكندرية ولا يصح أن يبقى خديو البلاد فى مدينة ستحتلها جنود الأعداء. وكان رفض الخديو لذلك أول إعلان رسمى منه بالخيانة والانقسام الصريح والواضح لقوى الغزو.

وفى خطاب منه لعرابى فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ حدد الخديو موقفه على النحو التالى:

- إنه يرى عدم وجود نية مبيتة لدى الإنجليز للعدوان وأن ضرب الإسكندرية إنما كان بسبب «الأعمال التى كانت جارية فى الطوابى وتركيب المدافع التى كلما كان يصير الاستفهام عنها كنتم تخفونها وتنكرونها» وأن الحكومة الإنجليزية أعلنت على لسان الأميرال أنه «ليس لها مع الحكومة الخديوية خصومة ولا عداء».
- إن الأدميرال وعده بالجلاء عن الإسكندرية «إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممتثل ومؤتمن» أو إذا «حضرت عساكر شاهانية تركية».
- أعلن أن قرار مؤتمر الآستانة كان لطمأنة مصر إذا نص ذلك القرار على «عدم مس امتيازات الحكومة ولا حريتها أو مس حقوق الدولة العلية».
- وطلب من عرابى فى النهاية «أن تصرفوا النظر عن جميع العساكر وكافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا». كما طلب منه الحضور إلى الإسكندرية[١٦١].

وكان الغرض من استدعاء عرابى إلى الإسكندرية هو القبض عليه أو قتله، ولذلك رفض طلب الخديو، وأرسل خطاب الخديو إليه. إلى أحمد رفعت، ليعرضه على مجلس ممثل لطبقات الأمة. وأسرع الخديو فأصدر أمرا فى ٢٠ يوليو بعزل عرابى عن نظارة الحربية؛ لأنه «سافر إلى كفر الدوار بالجنود دون أمر الخديو، وعطل الخطوط الحديدية والبريد ومنع مهاجرى الإسكندرية من العودة إلى أوطانهم واستمر فى إعداد التجهيزات الحربية». وأصدر الخديو منشورًا علقه فى شوارع الإسكندرية بذلك. وأيده الأدميرال سيمور بمنشور منه أعلن فيه استعداد الأسطول الإنجليزى للانسحاب بعد تأييد الخديو وإعادة سلطته الشرعية إليه».

قامت السراى بحملة دعائية واسعة لتثبيط البلاد عن الحرب. فوزعت المنشورات التى أصدرها الخديو والأدميرال على جميع مراكز العسكرية وعلى عمد البلاد ومشايخ العربان[١٦٢]. وأصدر الخديو منشورًا آخر فى ١٨ أغسطس هاجم فيه عرابى هجومًا عنيفًا، وحمله مسئولية التدخل الأجنبى ومذبحة الإسكندرية ومسئولية تعطيل الزراعة والتجارة واتهمه بالاستيلاء على أموال الضرائب. وهدد فيه كل من يساعده فى الحرب، واعترف بأنه يلاحظ أن قلوب «كثير من رعيتنا لا تزال قاسية مائلة إلى عرابى». وهدد بأن «كل شخص يعرف منه أنه ذو ضلع مع عرابى وميل إليه عددناه عاصيًا مستحقًا لجزاء العصيان»[١٦٣].

وأصدر الخديو أمرًا بأن «أمير البحر وقائد القوة الإنجليزية العام بما أنهما أتيا مصر مأمورين بإعادة الراحة والنظام إليها فهما لذلك مفوضان بالحلول فى جميع النقط التى يريان وجوب الحلول فيها بقصد قمع العصاة»[١٦٤]. وهو ما أكده فى منشور آخر أصدره بعد ذلك بأيام. ذكر فيه أنه «قد رخص لحضرة القائد العمومى للجيش الإنجليزى بالتجول نحو جموع العصاة. واستعمال الوسائط القاهرة لتبديد شملهم. وسرعة القبض على رؤسائهم. ومجازاتهم بما يستحقون من أشد العقاب» واعتبر الجيش الإنجليزى نائبًا عنه «فى قطع دابر المفسدين وتطهير البلاد منهم» وطالب الخديو الشعب بمساعدة العساكر

الإنجليزية وعدم الاستـرابة فيهم «فلا يتأخر أحد عن مساعدتهم فى تقديم ما يحتاجون إليه من المؤونة بأثمانها السائرة. فمن فعل ذلك فقد وفى ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة واستوجب رضاء الله ورضانا عنه. فضلاً عما يراه منهم من المكرمة». وأيد الجنرال ولسلى - قائد الحملة الإنجليزية - فى ١٩ أغسطس هذا المنشور بمنشور منه أعلن فيه «أن الدولة الإنجليزية لم تقصد بإرسال التجريدة العسكرية إلى القُطر المصرى إلا تأييد سلطة الجناب الخديو فجنودنا لذلك لا تقاتل إلا من كان شاكى السلاح خالصًا لطاعة الخديو»[١٦٥].

واتسع معسكر الخيانة بقوى أخرى تجمعت حول السراى ودعمت موقفها. فالتفت حولها عناصر من الأرستقراطية الزراعية بزعامة شريف باشا. والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية بقيادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب. فضلا عن الأرستقراطية العسكرية التركية المطرودة من الجيش. وقبائل العربان. وكانا يشكلان الجناح العسكرى لمعسكر السراى.

وكان شريف باشا قد تصرف إبان أزمة مذكرة ٢٥ مايو بما يدل على قبوله للمذكرة. فعندما دعى فى ٢٦ مايو لتأليف وزارة تخلف وزارة البارودى التى استقالت احتجاجا على المذكرة. رفض ذلك محتجًا بأنه لا يمكن قيام أية حكومة طالما بقى الزعماء العسكريون فى مصر[١٦٦]. وهو ما يعنى قبوله لجوهر مذكرة ٢٥ مايو وهو إبعاد هؤلاء الزعماء. ثم قبل شريف فى ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ تأليف وزارة برئاسته فى الإسكندرية، ورحى الحرب دائرة فى البلاد بين الجيش الإنجليزى الغازى وبين الجيش المصرى، والخديو الذى كلفه بتشكيل الوزارة أعلن رسميًا انضمامه لقوات الغزو، وأعطاها تفويضًا لتقويض الثورة. ضمت الوزارة كلاً من رياض باشا وعمر لطفى وحيدر باشا وعلى مبارك باشا وأحمد خيرى باشا وأحمد زكى باشا، وهى عناصر عرف معظمها بعدائه للديمقراطية. وأغلبها من العناصر التركية والجركسية. فرياض باشا كان رئيسًا للوزراء قبل الثورة وانصياعه للأجانب معروف وإطلاق اسم رياضستون عليه يدل على موقف القوى الوطنية منه. وقد اشتهر عنه قوله: «إن المصريين ثعابين ولا يمكن قتل

الثعابين إلا بسحقها بالأقدام». أما عمر لطفى فكان محافظًا للإسكندرية إبان حوادث ١١ يونيو المفجعة. وأشارت أصابع الاتهام أكثر من مرة إليه. ويقول بلنت عنه إنه «كان شركسيًا. كما كان أحد أفراد الحاشية وكان مواليًا لإسماعيل وقد خدم توفيق وقت المؤامرة الشركسية بأن فاوض البدو فى الجهات الغربية بأن يكونوا فى صف الخديو»[١٦٧]. والوحيد الذى يبدو اشتراكه فى هذه الوزارة غريبًا هو على مبارك وسوف نعالج موقفه فيما بعد. وكان تشكيل هذه الوزارة استكمالا لمؤسسات معسكر السراى. فمجلس الوزراء الذى كان قائمًا برئاسة راغب باشا انقسم إلى أغلبية منضمة للخديو وأقلية مع الثورة. وكان لا بد لتدعيم موقف السراى فى الإسكندرية أن تستكمل مشروعيتها بمؤسسات سياسية وعلى هذا كلف شريف بتأليف الوزارة.

ويلاحظ فى الخطاب الذى أرسله شريف إلى الخديو، بقبول تكليفه بتشكيل الوزارة أن شريف احتفظ بمطالب طبقته الأساسية:

- فحدد غاية وزارته بأنها «نجاح الوطن ماديًا وأدبيًا. وأن وسائل ذلك هى تعميم المعارف، ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة - ويقصد بذلك المبادئ النيابية - مع تحفظ بأن تكون هذه المبادئ الحرة «الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية» ونص على عدم «تجاوز لائحة ديسمبر» كذلك على ألا «يحذف منها شيئًا». ويلاحظ أن ذكر لوائح ديسمبر - أى مشروع الدستور الذى قدمه فى وزارته - يتضمن إصرار شريف على موقفه من مسألة الميزانية الذى كان سبب استقالة وزارته.
- كما حدد أيضًا هدفًا عامًا غير محدد بالنسبة إلى الأوضاع التى كانت سائدة إذ ذاك وبخاصة الغزو الإنجليزى، إذ اكتفى بأن ذكر بأن الوزارة ستعمل على «صيانة البلاد»[١٦٨].

ورغم هذا تمسك الخديو بأهدافه الخاصة. إذ لم يكن من المنطقى وقد أصبح فى مركز قوى تظاهره قوات الاحتلال وتؤيد استرداده لسلطته المطلقة أن يعود إلى ما كان عليه قبل الانقسام. ولذلك فقد حدد نقطة إضافية، هى أنه يرى

«أنه لا بد فى زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وإدارة الأعمال. انتشارا أكثر قوة ووضوحًا. ولذلك فإنه، إذا استدعى الأمر يلتئم مجلس الوزراء تحت رئاستنا للبحث فى المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية». وأضاف «بما أنه لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فتنفيذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا».

ويلاحظ الأستاذ الرافعى ـ وهو أشد المتحمسين لشريف ـ أن وزارته تلك مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومعارضة العرابيين. ومن حيث برنامجها فقد لاحظ أيضا أن الخديو وشريف يتكلمان بلغتين مختلفتين «فشريف باشا يحرص على برنامجه الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١. بينما الخديو يهتم بتأييد سلطته الشخصية إذ يقول فى كتابه إنه فى أوقات الاضطرابات ينبغى أن يكون سلطانه على الشعب أكثر وضوحًا وانتشارًا ويحرص على رغبته فى دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع. ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوة وإلى حقه فى رياسة المجلس. وكذلك يحرص فى كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش»[١٦٩].

إن تأييد شريف لسلطة الخديو فى هذا الظرف الغريب، لا يمكن اعتباره إلا خيانة مباشرة. ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يوضع شريف فى المعسكر الوطنى مهما كان الدور الذى لعبه فى إصدار الدستور. وهو الدور الذى يكن له الأستاذ الرافعى بسببه احترامًا كبيرًا.

كذلك لعب سلطان باشا دورًا مهمًا فى تدعيم موقف العناصر الخائنة يذكر الأستاذ الإمام أن بعض من ضبطوا بتهمة توزيع المنشورات المضادة للثورة. اعترفوا بأن سلطان باشا والخديو أرسلا خطابات إلى رؤساء العربان فى الشرقية. وأن سلطان باشا كان يوزع النقود باسم الخديو والسلطان[١٧٠]. ويفسر بلنت موقف سلطان بأنه «كان رجلا ذا كبرياء له ثروة واسعة وجاه عريض، وكان له صدر المكان فى أى اجتماع يعقد، وكان يسمى ملك الوجه القبلى بين كبار الملاك. وكان يرى أن من حقه لهذا السبب زعامة الفلاحين» كما أنه كان ينظر

إلى عرابى نظرة الرعاية التى يتعطف بها الكبير على الصغير. وكان يرى فيه أداة لتحقيق أغراضه ولكنه لم يكن يتوقع أن عرابى سيأخذ مكانه بين الجمهور. ولما ألفت وزارة سنة ١٨٨١ ـ وزارة شريف ـ ولم يكن وزيرا بها اغتاظ من ذلك. ولكن كانت له بعض التعزية إذ عين رئيسا للبرلمان الجديد. واغتاظ أيضا عندما ألفت الوزارة الثانية فى سنة ١٨٨٢ ـ وزارة البارودى ـ ولم يكن عضوًا فيها فشعر أن الوطنيين لا يعطونه حقه من الاحترام فانحدر إلى الجانب الآخر[١٧١].

ويذكر بلنت أيضًا أن ماليت قد أغراه ـ سلطان ـ وخوفه حتى أعلن رضاءه عن إجابة المطالب الإنجليزية ـ يقصد مذكرة ٢٥ مايو ـ ثم انضم بعد ذلك إلى حزب الخديو. وعند بلنت فإن انحدار سلطان لا يستعصى على الفهم «فقد صارت المسألة فى نظره عنادا بعد أن كانت طموحا». ويذكر أن سلطان وعد بأن «تدخل الإنجليز لا يقصد به سوى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وزارة البارودى، وأن مصر ستبقى دستورية كما هى»[١٧٢]. ولهذا حدد سلطان موقفه سياسيًا فى خطابات يذكر بلنت أنه أرسلها لأصدقائه قال فيها «إن التحالف الموجود بين الخديو والإنجليز هو تحالف مؤقت. وسيخرج الإنجليز من مصر عندما ترجع للخديو سلطته. وأن عرابى فقد ثقة السلطان. وأن الاستمرار على المقاومة فى القاهرة لم يعد مجديا والمسلمون يستنكرونه»[١٧٣].

ظاهر سلطان فى موقفه عدد من القوى الديمقراطية الأخرى، منهم عبدالسلام المويلحى الذى كان رئيسًا لمجلس النواب فى عهد إسماعيل. وانضم إلى المنشقين على عرابى وخصوصًا سلطان. إذ كان ـ كما يذكر بلنت ـ من حزبه. كذلك وضع عدد من أعضاء مجلس النواب الذى انتخب عام ١٨٨١ أنفسهم فى خدمة أهداف معسكر الخيانة بشكل مباشر. ومنهم عبدالمجيد البيطاش، وكان عضو المجلس عن الإسكندرية. وقد تردد اسمه كثيرا فى الحملة الدعائية التى شنتها «الطائف» ـ جريدة الثورة ـ ضد أعوان الاحتلال[١٧٤]. ومنهم أيضا أحمد عبدالغفار عضو المجلس وعمدة تلا، والسيد الفقى عضو المجلس عن إحدى دوائر المنوفية. ويقول عرابى إنهما وسلطان باشا قاما بإغراء عدد من ضباط الجيش المصرى على خيانة قيادتهم والانضمام إلى الخديو[١٧٥].

إن موقف الأرستقراطية الزراعية وبعض الشرائح العليا للبرجوازية الزراعية، ليس مجرد عناد كما يصفه بلنت. والحقيقة أن هذه الشرائح كانت ترى أن برنامج الحد الأدنى بالنسبة إلى مطالبها قد تحقق بما تم إنجازه فعلا فى وزارة شريف، إذ أتاح لها الدستور فرصة المشاركة فى السلطة. وهو كل ما كانت تطمح إليه. لتوقف استبداد الخديو، وعمليات الاستنزاف التى كان ينزح بها ثروتها الخاصة، بل إن بعضها قد دخل الجبهة الوطنية بمطالب رجعية، إذ كانوا كما ذكر الشيخ محمد عبده ينقمون على رياض باشا إلغائه للسخرة. كما أن زيادة الضرائب على أراضيهم العشورية كانت أحد أسباب سخطهم مع أن الزيادة كانت طفيفة وكانت الضرائب الأصلية تافهة.

حاولت الأرستقراطية الزراعية، إبان تولى شريف للوزارة - أن تصفى الثورة وأن تطوع الجبهة الوطنية لأهدافها فلما فشلت فى ذلك. استقال شريف، ووجدت هذه القوى نفسها بين نارين: نار التدخل الأجنبى من ناحية، ونار القوى الوطنية من الناحية الأخرى. فاختارت أن تساوم الاستعمار تعقد معه صفقة رخيصة. ولم يكن الوطن فى ذاته يهمهم ومعظمهم من أصول جركسية وتركية ومصر لم تهمهم يومًا. أما الشرائح العليا من البرجوازية الزراعية، والتى يمثلها سلطان، فإن ملكيتها الشاسعة اقتربت بها من نفس موقف الأرستقراطية الزراعية رغم الأصول المصرية لها. وقد ذكر عبدالسلام المويلحى لبلنت فى سنة ١٨٨٧ أن سلطان قد حاول أن يحصل من ماليت على وعد كتابى بإبقاء النظم الدستورية، ولكن الخديو طلب منه أن يكتفى بالوعد الشفهى. وأن سلطان لما لم تتحقق أهدافه تلك بعد الحرب، إذ لم يعد الدستور وشعر بأنه خدع، أسف كل الأسف، ومات وهو يتحسر ويطلب أن يغفر له عرابى فعلته»[(١٧١)].

انضم إلى هذا المعسكر أيضا عدد من المديرين الجراكسة الذين رأوا الفرصة سانحة لإحداث اضطرابات طائفية وعنصرية فى البلاد. فحاول إبراهيم أدهم مدير الغربية إثارة الفتن الدينية منتهزا فرصة توافد المهاجرين من الإسكندرية بعد إخلائها لسقوطها فى يد الجيش الإنجليزى. لإثارة الفتنة. وكادت تحدث

مذبحة ضخمة ضد الأوروبيين والمسيحيين لولا تدخل الجند الوطنيين. ولولا الدور الذى قام به أحمد المنشاوى باشا ـ وكان من أنصار الثورة ـ بإنزاله الفلاحين فى المدينة وإخماد الفتنة، لاشتعلت الاضطرابات الطائفية وخربت البلاد. وتصادف فى يوم الفتنة، أن الملازم يوسف أبو ديه ـ وكان ياورا لعبدالعال حلمى ـ وصل إلى محطة طنطا، فى طريقه إلى كفر الدوار فى مهمة عسكرية فشاهد المذبحة وتدخل لإيقافها ثم قدم تقريرًا عنها لعرابى فى كفر الدوار فأمر باعتقال المدير. وقول بلنت إن اثنين أو ثلاثة من المديرين الجراكسة قد حاولوا أن يقلدوا عمر لطفى محافظ الإسكندرية فى إحداث القلاقل فى المديريات لخدمة أغراض الخديو فقبض عليهم واعتقلوا إلى نهاية الحرب[١٧٧].

وتدعم هذا المعسكر أيضا بانضمام قبائل العربان إليه. وقد التقى اهتمام الاستعمار باستمالة قبائل العربان باهتمام الخديو فى الوقت نفسه بهذه المسألة. ويذكر بلنت أن وزارتى الحرب والبحرية فى إنجلترا قد عقدتا النية منذ أوائل السنة أن يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس. وأنه تقرر فى أواسط يوليو أن تمهد السبل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق. واختارت للقيام بهذه المهمة الأستاذ «إدوارد بالمر» أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كمبردج وكلفته بالذهاب إلى يافا والصحراء الواقعة فى الجنوب الغربى من غزة. ليتعرف بقبيلتى الطياحة والترابين وقد بدأ رحلته فى ٢٦ يونيو. قبل ضرب الإسكندرية بقرابة أسبوعين، وتمكن بالفعل من استمالة هؤلاء العربان لدرجة أنه قرر فى مذكراته بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٢ أنه «عندما تتطلب الحاجة ينضم إلى لوائى جميع البدو من غزة إلى السويس» وأشار إلى ما وصل إلى علمه من أن عرابى قد أحضر إلى قناة السويس ٢٠٠٠ من خيالة بدو النيل مؤكدًا أنه سيرسل إليهم عشرة آلاف من الطياحة والترابين ليطردوهم.

قدم الأستاذ بالمر للكابتن «جيل» أحد ضباط الجيش البريطانى قائمة مكتوبة بخط يده عن أشهر مشايخ العربان بين القناة والأرض المزروعة. وذكر منهم اثنين هما مسعود الطحاوى فى الصالحية ومحمد البقلى فى وادى طوميلات

باعتبارهما من أصدقائه. وذكر محافظ السويس ـ الذى انضم للخديو ـ أنه يمكن شراء البدوى الواحد بجنيهين أو ثلاثة جنيهات. وذكر بالمر أنه يستطيع شراء خمسين ألف بدوى بخمسة وعشرين ألف جنيه.

على أن التأثير الأكبر فى العربان جاء من الخديو، الذى أغرى سعود الطحاوى بخيانة عرابى. وكان هو الوحيد ـ كما يقول بلنت ـ «الذى نجح فى خيانته أو ثبت عليها». وقد تناول سعود ثمنا لخيانته يصل إلى خمسة آلاف كرون نمساوى. كما أنه كان دائبا على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير. ويذكر بلنت الذى قابل مسعودا فيما بعد، أن لديه ما يشبه الإقرار من الطحاوى بأنه كان جاسوسًا للإنجليز فى جيش عرابى. وقد أثرت خيانته فى الجيش المصرى؛ لأن عرابى كان قد كلفه بالقيام بدور الاستطلاع للجيش المصرى مما أعطى رجاله ميزة الوجود فى معسكرات الجيش المصرى ومكنهم من نقل أدق المعلومات إلى الجيش الإنجليزى.

والواقع أن خيانة البدو للجيش المصرى ليست غريبة، فالبدو كانوا يفتقدون أصلا لأى إحساس بالمواطنة وليس لديهم ـ كما يذكر بلنت ـ إلا القليل من الإحساس الدينى. وهم ينظرون إلى المصرى والتركى والإفرنجى باعتبارهم جميعا أجانب وليس لأحدهم عليهم ولاء» ويعتبرون أنفسهم «خدمًا للجميع، بمقدار ما يستفيدون من كل منهم».

على أن أخطر ما حققه معسكر الخيانة نجاحه فى ضم عدد من ضباط جيش عرابى. وقد قام بالدور الأكبر فى هذا، الخديو وسلطان باشا، وكان من أذكى من وكل إليهم هذا العمل عثمان رفعت ياور الخديو الذى استغل ما لديه من معلومات حول عوامل التنافس والحسد بين الضباط ليستميل إليه بعضهم. مما وجه ضربة مؤثرة للجيش المصرى ـ وسوف نعود إلى ذلك بتفصيل أوفى فيما بعد ـ وساعد الخديو فى مهمة ضم الجيش المصرى، نجاح الضغط الذى مارسته القوى الدولية على الباب العالى واستصدارها إعلانًا بعصيان عرابى.

برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحررًا

بخيانة السراى وحلفائها أصبحت قوى الثورة ممثلة لأكثر العناصر تحررًا، وإذا كانت أمة «الخيانة» محدودة العدد، فإن أمة «الثورة» كانت تضم الشعب كله تقريبا. لقد تدعم المعسكر الثورى بالعناصر البرجوازية النشطة وخصوصًا التجار والمزارعين والحرفيين والمثقفين الثوريين.

ومنذ بدت بشائر الانقسام النهائى، بدأت القوى الثورية محاولتها لتحشد حولها أقساما عريضة من القوى الوطنية التى تنسجم مع استمرار النضال ضد الاستعمار وضد التسلط الفردى. وفى هذا الصدد قام حسن موسى العقاد بمجهود لضم أوسع التجار إليه، ليعبروا عن موقف موحد يواجهون به المبعوث العثمانى درويش باشا عند زيارته لمصر. وفى محضر استجوابه، سأله رئيس لجنة التحقيق عن دعوته لبعض التجار للتوجه لطرف درويش باشا فأقر بأنه كان ينظم وفدا لهذا الهدف برئاسة محمود العطار ـ وكان من كبار التجار ـ وأنه تشاور مع العطار فى هذا الأمر فعلا[١٧٨].

وإبان أزمة مايو، تزايد الجهد الدعائى والتنظيمى للعرابيين. فعادت مجموعة كبيرة من الاجتماعات فى بعض المنازل تم خلالها الهجوم المباشر على الأجانب والتدخل الأوروبى وأيضا على الخديو ومنها اجتماعات عقدت فى منزل محمد الصدر. ويذكر أحمد رفعت أنه فى أحد هذه الاجتماعات ألقى النديم مقالة مهيجة كذلك ألقى شاب يدعى مصطفى ماهر[١٧٩] مقالة شنيعة ضد الأورباويين[١٨٠]. وكان البارودى يحضر هذه الاجتماعات وقد ذكر فى محضر استجوابه أن أناسًا كثيرين كانوا يلقون المقالات فى هذه الجمعيات أمثال: أديب إسحق ومحمد عبده واللقانى[١٨١]. وقد تضمنت الخطب التى ألقيت فى هذه الجمعيات استنفار الأمة للحرب. ويذكر أحمد رفعت أنه حصل كلام تحريض وتهييج فى الجمعيات مثل: قومى أيتها الأمة المصرية. فقد فتحت لك أبواب الحرية وزال نفوذ الأورباويين وغير ذلك[١٨٢]. بل وتجاوزت الخطب الهجوم على الأوروبيين لتشمل الجراكسة والأتراك وتدعو إلى قتلهم[١٨٣].

وقام النديم بمجهود لتحشيد الفلاحين حول الثورة. فجاب مصر كلها خطيبا ونظم حملة دعائية سياسية كبيرة استعان فيها بعدد كبير من الخطباء والعلماء يطوفون القرى والمدن. ويحرضون الأهالى على الحرب. وإمداد الجيش بالجنود والمؤن والعتاد. وبعد اجتماع الجمعية العمومية خرج مرة ثانية فى جولة يستنهض الهمم للقتال ضد الغزو، ويزكى نار الحماس فى قلوب الشعب ليدافع عن كرامته وشرفه وعرضه ودينه. يخطب فى المساجد والطرقات وفى الحقول والمجتمعات[١٨٤].

نجح معسكر الثورة فى استيفاء عدد قليل من العناصر الجركسية الواعية التى ارتبطت بمصر، وعدد من أعضاء الأسرة المالك نفسها. مثل الأميرين عثمان وكامل ابنى الأمير عبدالحليم شقيق إسماعيل اللذين انضما إلى الثوار لما بين والدهما والخديو توفيق من تنافس على العرش. ومثل الأميرة نازلى أرملة الوالى سعيد باشا[١٨٥].

حددت «أمة الثورة» موقفها على لسان عرابى فى الرد الذى أرسله للخديو على رسالته إليه وفى الرد رفض عرابى زعم الخديو بأن الأسطول الإنجليزى لا يستهدف العدوان. وأكد أن «الحكومة المصرية محاربة لدولة الإنجليز بوجه الحق والشرع». وأن الحرب قد نشبت «عدوانًا من الإنجليز على الحكومة التى لم يبد منها أدنى شىء يستوجب الحرب» وحدد عرابى فهمه لمعنى زعم الأدميرال بأنه عدل عن المحاربة إلى المسألة فقال إن هذا «يعد طلبا للصلح وسعيا وراء تجديد العلاقات» واشترط لأخذ كلام الأدميرال مأخذ الجد أن تسلم المدينة «لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تبرح المراكب ميناء الإسكندرية». وأصر على استمرار الاستعدادات العسكرية حتى يتم انسحاب الأسطول «خوفًا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق. فقد صارت الحادثة الماضية برهانًا جليًا على أن التسليم بالوعد من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به. وإنما هو لأجل إشغالنا عن الاستعدادات». واتهم عرابى الخديو علنًا بالخيانة فخاطبه قائلاً: إنه تحقق عندنا تميز سموكم إلى العدو المحارب لبلادكم بدليل رفضكم العودة إلى العاصمة». وأعلن رفضه لأوامر الخديو «فإن كنت يا مولاى حرًا فيجب حضوركم

إلى عاصمة البلاد، وإن كنت أسيرًا لدى الإنجليز أو متحيزًا إليهم فلا يمكن التسليم بقبول ما يكتبه العدو بلسان سموكم. أو عن لسان رئيس النظار وزملائه»[١٨٦]. وأكمل عرابى فى خطاب منه إلى يعقوب سامى وكيل الحربية تصويره للموقف فأضاف إليه أن الخديو أمر «رئيس مخبز الإسكندرية بإرسال الخبز إلى عساكر الإنجليز. ومنعه عن العساكر المصريين». وطلب عرابى أمر انحياز الخديو للأعداء على مجلس «من الذوات والعلماء ومجلس النواب والأعيان».

وتنفيذًا لهذ المطلب تشكلت «الجمعية العمومية» أو مجلس طبقات الأمة واجتمعت اجتماعها الأول فى ١٧ يوليو. لتنظر فى قرار الخديو بوقف الاستعدادات العسكرية. وعرض عليهم وكيل وزارة الداخلية الخطابات المتبادلة بين الخديو وعرابى. كما عرض عليهم أيضا «عرضحال من مخبز حى القبارى بالإسكندرية إلى وزير الحربية يشكو فيه من صرف الخبز للعساكر الإنجليز ومنعه عن عساكرنا بالإسكندرية».

تشكلت الجمعية العمومية كما جاء فى البيان الصادر عنها من «أكابر العلماء والرؤساء الروحانيين من الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين على الرتبة الثانية فما فوقها وأمراء العائلة الخديوية وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار، فحضر عدد كبير من كل طبقة من الطبقات المذكورة الذين دعوا باعتبارهم «أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها»[١٨٧].

وقد حاول العرابيون فى الاجتماع حسم مسألة خيانة الخديو. فقام الشيخ عليش مناديا بخلع الخديو. وظاهره عدد من الضباط منهم على الروبى. ولكن بعض العناصر المترددة حالت دون ذلك. منهم عبداللطيف باشا. وعكوش باشا وعلى مبارك باشا فقام يعقوب سامى ومحمد عبيد بالرد عليهم وإفحامهم[١٨٨]. وحاول على مبارك أن يموه على المجتمعين ويميع الموقف فقال: ما الذى يمنع من أن يكون كل ما بلغنا من أخبار الإسكندرية كذبًا وزورًا. وقد رد عليه النديم مذكرًا إياه بشهادة ٣٠٠ ألف نسمة من الرجال والنساء والأطفال الذين خرجوا مهاجرين من المدينة واستمر موضحًا الموقف[١٨٩].

واحتد الحوار بين عكوش باشا وبعض الضباط وبخاصة محمد عبيد(١٩٠) والغالب أن إجراء مثل عزل الخديو كان من العنف بحيث لم تقبله العناصر المترددة. وهو ما انعكس على قرارات الجمعية العمومية فى اجتماعها الأول. ويذكر يعقوب سامى فى شهادته أن المؤتمر عندما انعقد «سألهم وكيل الداخلية عن رأيهم فأجابوا بأنه ما دامت المراكب الإنجليزية بالمياه المصرية لا بد من الاستمرار على التجهيزات. أما قول أحمد عرابى بانحياز النظار والحضرة الخديوية مع الإنجليز. فهذا يلزم إثباته وتعينت لذلك لجنة»(١٩١).

وانتهى الاجتماع إلى إصدار القرارين الآتيين:

- الاستمرار على التجهيزات الحربية ما دامت عساكر الإنجليز فى مدينة الإسكندرية ومراكبهم فى مياهها.
- يلزم طلب حضور الخديو والنظار إلى العاصمة إن كانوا أحرارًا وتعيين لجنة مؤلفة من مندوبين من طرف المجلس العام ليتوجهوا إلى الإسكندرية ويبلغوا سمو الخديو وحضرات النظار قرار المجلس ثم يدعوهم إلى العاصمة.

شكلت اللجنة المكلفة ببحث الموقف فى الإسكندرية من على مبارك باشا وزير الأشغال الأسبق رئيسا. وعضوية كل من رؤوف باشا حاكم السودان السابق. وأحمد بك السيوفى من الأعيان. والشيخ سعيد الشماخى وكيل دولة مراكش فى مصر، والشيخ على نايل، والشيخ أحمد كبوه من العلماء(١٩٢).

ويذكر على مبارك فى ترجمته لنفسه فى كتابه «الخطط التوفيقية» أنه بذل جهده للوصول إلى تسوية تقرب شُقة الخلاف والنزاع بين الخديو والثوار. وتخرج بالوطن سالما من هذه الفتنة التى لم يكن يعرف متى تنتهى ولا كيف. ويقول إنه قد نجح فى مسعاه وأن الخديو قبل وساطته ورضى بمسالمة العرابيين(١٩٣). فأرسل برقية إلى عرابى تتضمن إشارة إلى «تشكيل قومسيون ممن تعينونه وتعتمدون عليه من أمراء العسكرية يجتمعون يكون مركبًا منا ومن بعض الذوات حتى نؤمل الحصول على نتيجة توافق فى محل يصير تعيينه بالاتفاق للمذاكرة

فى الأحوال الحاضرة مع قومسيون الجميع وتزيل النازلة عن وطننا العزيز». وقد رفض عرابى الفكرة؛ لأنه قد «صار عقد مجلس حافل عمومى بمصر من ذوات العسكرية والملكية والعلماء والتجار والأعيان والرؤساء والروحانيين «للنظر فى الأحوال الحاضرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد وقرر استمرار التجهيزات الحربية». وأضاف عرابى فى رده مذكرا على مبارك ومن معه بأنهم قد «أرسلوا لمأمورية مخصوصة ومحدودة»[١٩٤]. والرد الذى جابه به عرابى مشروع على مبارك للصلح ينطلق من ضرورة استمرار المقاومة. وهو ما كان الخديو قد رفضه بإعلان انضمامه للقوى الغازية. ولعل عرابى قد رفض المشروع أيضا لأنه من الناحية الموضوعية فإن على مبارك ـ كما يذكر بيوفس ـ «كان يميل إلى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابى قبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وإخلاء معسكر كفر الدوار»[١٩٥]. وهو حل استسلامى محض.

والأرجح أن موافقة الخديو على التفاوض مع العرابيين لم تكن أكثر من مناورة. لاستدراج عرابى إلى حيث يتمكن منه. أو لإغرائه بتصفية قوته العسكرية بنفسه. وأدى رفض عرابى لهذه الوساطة لصدور قرار من الخديو بعزله عن منصبه. وهو القرار الذى اتخذ قبل ذلك بأيام. ولم يعلن إلا فى ٢٠ يوليو مصحوبا بحملة دعائية هائلة ضد عرابى.

وعلى هذا عادت «الجمعية العمومية» للانعقاد بعد أن تبين أن المترددين لم يكونوا على صواب. عندما حاولوا الاتصال بالخديو ودعوته إلى الانضمام لجيش بلاده. وقد عقد الاجتماع الثانى فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ وحضره ٢٦٠ من ممثلى طبقات الأمة. أغلبيتهم ـ كما أشرنا فى الفصل السابق ـ من العناصر البرجوازية صاحبة المصلحة فى استمرار مقاومة الغزو. وكان سبب عقدها هو قرار الخديو بعزل عرابى من منصبه كوزير للحربية. وتعيين عمر لطفى مكانه. ويقول يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى أنه لما حضر التلغراف بعزل عرابى تلى بالمجلس العرفى ـ مجلس وزراء الحرب ـ ورأى المجلس أنه من المستحيل تنفيذه، وقر الرأى على الدعوة إلى انعقاد الجمعية العمومية[١٩٦].

اجتمعت الجمعية وتليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو. والمنشورات التى أصدرها عرابى. وقد قام بتلاوة هذه الأوراق الشيخ محمد عبده. ثم خطب على الروبى خطابا طويلا موضحا رأى العرابيين فيما حدث، ولخص هو بنفسه ما قاله فى هذا الاجتماع. فذكر أنه قال للحاضرين «الآن تحقق لنا أن مسألة حزب عرابى وحزب الخديو كانت دسائس فقط، والمقصود هو إيقاع فشل لأجل استيلاء الإنجليز على البلاد. والحال من هذه الإفادات أن الخديو ليس له حزب بخصوص وكذلك عرابى. وأن الإنجليز من مدة يودون الاستيلاء على مصر»[197]. ثم حرض على الروبى الحاضرين على الموافقة على قرار بتوقيف أوامر الخديو أى خلعه[198]. وهاجم الروبى. سلطان باشا والإنجليز وشرح ما ارتكبوه من جرائم وفظائع فى الإسكندرية. وقال إنه لا يصح عزل عرابى بل يلزم الاستمرار على المحاربة[199]. وقد ركز الروبى فى هذا الخطاب بشدة على القتال. وأكد أن انحياز الخديو إلى الإنجليز مسألة لم يعد فيها شك[200].

ثم تليت صورة استفتاء موجه للعلماء حول موقف الخديو، وتلى ردهم عليه، وتقول صورة الاستفتاء الذى ضبط بمنزل عرابى عقب هزيمة الثورة:

«ما القول فى حاكم مولى من طرف سلطان المسلمين على أن يعدل فى الناس، ويقضى بأحكام الله، فنقض العهد وأحدث الفقر بين المسلمين وشق عصاهم ثم انتهى به الأمر إلى أن اختار ولاية غير المؤمنين. وطلب من الأمم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم فى بلاد حكومته الإسلامية وحمل رعاياه على أن يدينوا ويخضعوا لتلك القوة الأجنبية. ولما دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك أبى وامتنع وأصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة. فهل يجوز شرعا أن يبقى هذا الحاكم حاكما حتى يمكن قوة الأجانب من السلطة فى البلاد الإسلامية، أو يتعين فى هذه الحالة عزله وإقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه، أفيدوا بالجواب»[201]. وقد رد على هذا الاستفتاء ـ بفتوى شرعية ـ كل من الشيخ محمد عليش شيخ الأزهر والشيخ حسن العدوى والشيخ الخلفاوى وعدد آخر من العلماء بأن «الخديو توفيق قد مرق من الدين مروق السهم من الرمية لخيانته لدينه ووطنه وانحيازه لعدو لبلاده»[202]. وقام يعقوب سامى وكيل

وزارة الحربية ورئيس المجلس العرفى فطلب من الجمعية العمومية أن «ترى رأيها فى أوامر الخديو التى تصدر إلى من جنابه وكذلك ما يصدر من حضرات نظارة المقيمين معه. هل يلزمنى قبولها ولا تنفذها أم لا؟». وتناقش المجتمعون فى الموقف العسكرى ككل فى ضوء مناقشتهم لمسألة عزل عرابى، ثم أصدروا ثلاثة قرارات:

- رفض قرار الخديو بعزل عرابى عن مصبه وتثبيته فى هذا المنصب «لأن وقوف عرابى باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار إليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداومة على قيادة العساكر ومتبعا فى أوامره التى تتعلق بالعسكرية وعدم انفصاله عن تلك الوظيفة.
- توقيف الخديو أو عزله هو ومجلس الوزراء الموجود معه فى الإسكندرية وعدم تنفيذ أوامرهم «حيث إن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف».
- عرض القرارات السابقة على الأعتاب العلية الشاهانية (أى على السلطان العثمانى) بواسطة وكلاء النظارات.

وبهذه القرارات استكملت القوى الثورية شرعيتها الخاصة، والمعارك دائرة بين الجيش البريطانى والجيش المصرى، وكانت أوسع الجماهير الشعبية قد التفت حول قيادة عرابى تسهم فى المعركة وتبذل لها الجهد.

فما البرنامج الذى وضعته قيادة الثورة العرابية لمرحلة الحرب؟

الحقيقة أننا إذا تابعنا حوادث المرحلة التى تبدأ بأزمة المؤامرة الجركسية وتنتهى بسقوط القاهرة. باعتبارها المرحلة التى استقطبت خلالها قيادة عرابى أكثر العناصر ثورية وتحررًا. سنلاحظ أن برنامجها السياسى غير محدد تماما، صحيح أن هناك كثيرا من الشعارات والإجراءات العملية والخطب التى تصوغ بعض الاتجاهات لا تنسجم فى كل واحد. ولا تخلو من التشوش، فهناك كثير من الأقوال المتناقضة وهناك مسافة بين الفعل والقول. وبين الانفعال والإجراء، ولكن ذلك سمة عامة لقيادات البرجوازية المصرية التى لم تخل من قدر من «الديماجوجية» بتفاوت كثرة وقلة.

ومع ذلك فإن هناك بعض النقاط البرنامجية المهمة يمكن التوصل إليها. وأهم مصدر لهذه النقاط خطاب أملاه عرابى على لويس صابونجى سكرتير بلنت فى ٣ يوليو ١٨٨٢. وقال لويس صابونجى فى مرفق منه لهذا الخطاب إن عرابى «أملاه الخطاب باللغة العربية بحضور عبدالعال حلمى، ومحمود فهمى، وكثير من الباشوات والضباط. وطلب منه أن يترجمه إلى الإنجليزية ويرسله إلى بلنت لكى يقدمه باسم عرابى إلى جلادستون. كما خوله أن يخبر بلنت بأنه بعد أن يقدم هذا الخطاب لجلادستون فمن حقه أن ينشره إذا أراد»[٢٠٣]. وقد حدثت مشكلة بعد ذلك حول الخطاب إذ نشره بلنت فى الصحف - ويقول بلنت «إن الخطاب لم يكن موقعا عليه بإمضاء عرابى وكان مكتوبًا باللغة الإنجليزية ولذلك أنكره عرابى وقت المحاكمة. عندما اتهم بأنه كاتب مستر جلادستون» واتهم الأعداء والمنافسون بلنت بتزوير الخطاب[٢٠٤]. ومع أن هذا يضعف من قيمة الخطاب كمستند تاريخى لاحتمال أن يكون بلنت هو صاحبه. خاصة ونحن لا نجد أى إشارة له فى مذكرات عرابى إلا أن محاضر المحاكمات وخطب الثوار تتضمن الكثير من الأقوال والأفكار التى صدرت عن عرابى أثناء المعركة. وتبلور الطريقة التى يفكر بها. وهى مصدر آخر مهم من مصادرنا فى تحديد البرنامج الذى دخلت به قيادة عرابى الحرب.

وعلى هذا فإننا نصور هذا البرنامج على النحو التالى:

- الإصرار على مقاومة الغزو الأجنبى أوروبيًا كان أو تركيًا مهما كانت التضحيات، وهو ما أكده عرابى فى خطابه إلى جلادستون. إذ ذكر له أنه سيستمر على المقاومة إلى أى حد يتطلبه الأمر حتى لو عطلت جميع الطرق والمواصلات. كما أكد لسليمان أباظة أكثر من مرة «أنه لا يسلم البلاد أبدًا، بل يحارب إلى آخر درجة حتى لا يبقى أحد من الأهالى[٢٠٥]». وأكد الضباط الثوريون دائما ثقتهم فى قدرة الجندى المصرى القتالية. وقد دافع طلبة عصمت فى حوار مع بعض من شككوا فى قدرة الجنود المصريين عن شجاعة الجندى المصرى وقوة احتماله وأشار إلى أن الأعداء أنفسهم يمتدحون الجندى المصرى[٢٠٦]. وقد عبر عرابى فى حديث له فى

يونيو ١٨٨٢ عن موقف الإصرار على المقاومة فقال «فليرسلوا لنا جيوشًا أوروبية أو هندية أو تركية فإنى ما دمت وبى رمق سأدافع عن بلادى. وعندما نموت جميعًا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب وحسبنا فخر الدفاع عن الوطن»(٢٠٧).

أما الموقف من تركيا ـ الذى سنتناوله بتفصيل أوفى فيما بعد ـ فإنه كان ينسجم بشكل عام مع الموقف من القوى الأجنبية عموما.

- إنه فى حالة الغزو، فإن المصريين ـ كما قال عرابى فى رسالته لجلادستون ـ سيصبحون أحرارًا من قيود جميع المعاهدات والعقود والاتفاقات. وأن المراقبة الثنائية والديون العمومية ستلغيان. كما أن أموال الأجانب ستصادر. وهو ما عبر عنه عرابى صراحة فى مقابلة له مع صابونجى فى ١٤ يونيو ١٨٨٢، إذ قال له «بمجرد إطلاق رصاصة واحدة علينا،. فإن الأوروبيين سوف يفقدون كل قروضهم. وأن ثمانين مليونًا هى الدين العام و٢٠ مليونًا هى ديون الفلاحين من البنوك. كل هذا سوف يصادر لأن العدوان علينا سوف يجعلنا فى حل من الدفع»(٢٠٨).
- إن مصر رغم هذا لا تزال قابلة بل راغبة فى أن تتفق مع إنجلترا وأن تصادقها أشد الصداقة وأن تحافظ على مصالحها وتؤمن طريقها إلى الهند وأن تكون حليفتها على شريطة ألا تخرج عن حدودها(٢٠٩).
- يخضع التحالف مع تركيا لشرطين الأول: عدم قبول التدخل العسكرى التركى. والثانى عدم تصفية الوضع الثورى، وهناك وثيقة مهمة بالنسبة للشرط الثانى عبارة عن رسالة مؤرخة فى ٥ يونيو ١٨٨٢ ومرسلة إلى عثمان باشا فوزى من الآستانة وفيها يقول مرسلها «إنه قد طرأ على مولانا السلطان أمر كدره. وهى تلك الإجابة التى أجابها عرابى باشا لجلالته بأنه لا يهمه إذا كان يصير تولية ابن توفيق باشا أو حليم باشا عوضا عن الخديو، إذ أن غاية قصده هو تثبيت وتأييد الأمور والأعمال التى صار أحداثها» ـ والمقصود بها طبعا الإجراءات الثورية ـ ويتضمن الخطاب ـ وهو

غالبًا من سكرتير حليم باشا - تأكيدا بأن الأمور التى صار أحداثها سيصير حفظها وتأييدها من جانب حليم باشا. الذى وعد بأن يحفظها ويؤيدهم ويهتم ويشتغل بها بالاتحاد معهم»[٢١٠].

أما بالنسبة للأوضاع الداخلية فإن قيادة الثورة رفعت عددًا من الشعارات واتخذت بعض الإجراءات التى تعتبر جزءًا من برنامج هذه المرحلة من مراحل الثورة وقد تضمن النقاط التالية:

- مصادرة أموال الهاربين والخونة وتصفيتهم: ففى حوار جرى بين عرابى ومحمود الفلكى حول موقف أحد الخونة قال عرابى إنه عند ضرب أول مدفع على الإسكندرية يجب قتل هذا الرجل وأمثاله «وذكر أن هناك عددًا يصل إلى خمسين أو ستين نفرًا يجب قتلهم»[٢١١]. وذكر البارودى أن النية كانت متجهة إلى أن يخرج من البلاد أثناء الحرب هاربًا لا يسمح له بالعودة إليها بل تنهب أمواله وتحرق أملاكه[٢١٢].

وتقرر وضع هذا الشعار محل التطبيق، فقد عثر على جزء من تلغراف أرسله عرابى إلى يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى يقول فيه « ... الرأى الذى يستقر عليه يصدر به القرار اللازم بحيث يكون عامًا شاملاً لمن سبق انحيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توجبهم للانحياز فى المستقبل والذين تركوا أموالهم وأوطانهم فرارًا من مقابلة العدو». وقد فسر يعقوب هذا الجزء من البرقية بأن «عرابى كان يريد عقد المجلس العرفى ليستصدر قرارًا بمصادرة أموال أنواع الأشخاص المذكورة فيه»[٢١٣].

- ورفع المتطرفون واليعاقبة والراديكاليون، شعارات أكثر جذرية، فيذكر كرومر أنه «حدث فى مدينة الزقازيق أن ضابطًا من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى حقولهم وأبلغهم أن الأطيان المملوكة لأصحاب الأراضى هى ملك حلال لهم فى الواقع»[٢١٤]. كما جرت بعض الإجراءات الفردية العنيفة على مشارف الحرب فقد ذكر كاترايت Cartrayt نائب القنصل الإنجليزى فى برقية له من الإسكندرية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢ لوزير خارجيته أن الفلاحين يهاجمون الأجانب وينتزعون منهم الكمبيالات التى

تثبت ما عليهم من ديون. وذكر أن خبرًا رسميًا ورد من الحكومة يقول إن هناك فى ناحية بنها قتيلاً يونانيًا وأن الباعث على قتله تمنعه من إعطاء الفلاحين سنداتهم التى له بمقتضاها دين عليم واجب الأداء»[٢١٥]. ويذكر سليم النقاش أن الضرائب التى فرضها المجلس العرفى على الأرض الزراعية وفاء بنفقات الحرب قد أحيل تحميلها على المشايخ. وأنهم كانوا يستأدون الجراكسة ضرائب أكثر من المقرر عليهم، ذاكرين لهم «أن هذه أطيان القطر ونحن أبناء الوطن ولا يحق لغيرنا أن ينتفع بها، أتيتمونا فقراء لا تملكون أرضًا ولا فلسًا، فصرتم الآن أصحاب أراضى وأملاك تحرموننا من خيرها». ويذكر أيضا أن الفلاحين كانوا يعمدون إلى الأرض ويقتسمونها قائلين» هذه القطعة لك وهذه لى. ويقولون لصاحبها أخرج من البلاد كما جئتها[٢١٦]، ويذكر بلنت أن «الفلاحين الذين كانت الديون قد استغرقتهم. وبخاصة ديون المرابين اليونانيين توهموا أن الحرب تخلصهم من هذه الديون فكان هذا من أسباب حماستهم»[٢١٧].

وتبدو هذه النقاط البرنامجية ذات ملامح متقدمة. بمقياس العصر الذى صدرت عنه. والظروف الخاصة للقيادة البرجوازية التى عبر هذا البرنامج عنها. ولقد كانت هذه النقاط كفيلة. فيما لو استكملت أن تعكس برنامجًا فلاحيًا حقيقيًا فى الإطار البرجوازى - ينجح فى تجميع أقنان الأرض وفقراء الفلاحين والملاك الصغار والتجار وكل القوى الوطنية بصورة أفضل مما حدث. توصلا إلى نتيجة مهمة. هى صد الغزو الاستعمارى وتصفية آثاره.

والخط العام للبرنامج سليم لكن التفصيلات المكونة لا تؤدى إلى تحقيقه فيما ترى. ذلك أن هذا الخط العام يتبلور فى شعار: إن الانتصار فى المعركة لا يعنى قهر الغزو العسكرى فحسب. ولكن التصفية الكاملة لآثار الاحتلال السلمى الذى تم قبل ذلك بسنوات. وهو ما يتمثل فى التهديد بإلغاء الديون وتصفية المراقبة الثنائية ومصادرتها أموال الأجانب.. إلخ.

وثمة مجموعة من التحفظات نقف أمامها. وبدونها. لا يمكن تقييم هذا البرنامج الذى يشتجر حوله الخلاف:

● أول هذه التحفظات أن هناك دائمًا فارقًا بين «الأقوال» و«الأفعال» سنلاحظه كظاهرة متكررة من ظواهر نمو البرجوازية المصرية وهو واضح في هذه المرحلة من مراحل محاولتها لتحقيق ثورتها. فتهديد عرابي لجلادستون بأنه سيصادر أموال الأجانب والديون العمومية وحتى الشخصية، ظل مجرد تهديد كلامي وشفهي. وبدأ الغزو وانتهى دون أن يصدر أي قرار بهذا المعنى، إذ ظلت قيادة عرابي حتى آخر لحظة تتصور أن مؤتمر الآستانة، سيحول دون الغزو. وبالتالي ترددت في اتخاذ أي إجراء يثير الدول. بل إن محاولة عرابي لاستصدار قرار من المجلس العرفي بمصادرة أموال الهاربين والخونة من الجراكسة والمصريين لم تؤت ثمارها. وبالطبع فإن هناك أسبابًا ومبررات متعددة لذلك. منها عدم الانسجام الكامل بين قيادة الثورة وظهور عدد من المترددين فضلا عن ضعف حزب الثورة نفسه وتشوش فكره السياسي وتهرؤ بنيته التنظيمية. بل إن خطة عرابي التي أعلنها بشأن الخونة، لم تنفذ هي الأخرى وظلت مجرد حبر على ورق. أو أقوال انفعالية رغم خطورة ذلك على الموقف العسكري وعلى أمن الجيش المصري، وهو ما لامه عليه عناصر لا يمكن اعتبارها متطرفة. مثل الأمير كامل الذي لام - في حديث مع بلنت - عرابي لتهاونه مع الخونة رغم ثبوت خيانة بعضهم[٢١٨]، وكان من رأيه أن عرابي «لو ضرب بالرصاص أو شنق ستة أشخاص في أدوار الحرب الأولى لصار كل شيء سيرًا حسنًا»[٢١٩].

● ومن ناحية أخرى فإن البرنامج يتفقد إلى التكامل. بمعنى ألا يقدم ولا يعد بتحقيق أهداف ومطالب كل الطبقات الشعبية ضمانًا لتحشيدها وضمها إلى الثورة. وبالذات فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين. والتصور الذي يرى أن في هذا البرنامج أو في أي برنامج آخر من برامج هذه المرحلة استجابة لمطالب هاتين الفئتين تصور شديد التفاؤل. ولا نستطيع طبعًا أن ننكر أنه من الناحية السياسية فإن تصفية الاحتلال وتسييد المناخ الديمقراطي - وهي الشعارات المعلنة - تتضمن تحقيقًا لمصلحة هذه

الفئات. كذلك فإن إلغاء الديون العامة والشخصية يزيح عن كاهل الإنتاج القومى ـ وكان معظمه زراعيًا ـ عبء هذه الديون. ويوقف الاستنزاف الاستعمارى لفائض الإنتاج القومى مما يتيح الفرصة لأوضاع أكثر إنسانية، ولخدمات عامة واجتماعية فى التعليم والصحة والأمن وغيرها. تستفيد منها هذه الفئات. ولكن إلغاء الديون لم يكن يحقق مصلحة مباشرة للعمال الزراعيين ولفقراء الفلاحين ذلك أن الديون كانت تقدم أصلا بضمان الملكية العقارية. والعمال الذين يبيعون قوة عملهم لا يحوزون أرضًا يقترضون بضمانها. كما أن ملكية فقراء الفلاحين كانت من الضآلة بحيث لا تغرى البنوك أصلا بالإقراض بضمانها. ولا نظنها كانت تغرى المرابين اليونانيين المتجولين فى القرى بذلك. إن مصدرى الإقراض. البنوك والمرابون والجوالون. كان أولهما يتعامل مع كبار الملاك والملاك المتوسطين. بينما كان التعامل الأكبر للمرابين اليونانيين مع الملاك الصغار وربما بصورة أقل مع عناصر محدودة من فقراء الفلاحين. وعلى أى الأحوال فإن البرنامج لم يحدد موقفا من المرابين المتجولين، ولكنه أعلن إلغاء الديون العامة ـ التى اقترضتها الدولة ـ والديون التى اقترضها الأفراد من البنوك. بينما كان إلغاء ديون المرابين المتجولين مطلبًا رفعه الفلاحون ونفذ فى حالة واحدة اعتبرها الدكتور رفعت السعيد مظهرا من مظاهر استخدام الفلاحين. للعنف الثورى لأول مرة فى تاريخ مصر ضد الأعداء الطبقيين.

والحادثة المذكورة حادثة فردية حدثت فى بنها إذ قتل أحد الفلاحين مرابيا يونانيا فى محاولة لاسترداد كمبيالات الديون التى يحوزها ضده. وقد وردت فى برقية أرسلها (كارترايت) إلى جرانفيل نقلا عن برقية وردت للإسكندرية تتضمن تفصيل الحادث. وقد هاجم عرابى برقيات كارترايت وقال: «إنه لم يكن يرسل من الإسكندرية كتابًا ولا يبعث برسالة برقية إلى الآستانة أو إلى لوندره ـ يقصد لندن ـ من غير أن يملأها بأخبار كاذبة مجسمًا حالتى الخوف والاضطراب فى البلاد المصرية وغيرها من الترهات التى يعلم الله مبلغ نصيبها من الصدق»[٢٢٠]. وعد من بين تلك البرقيات الكاذبة قصة قتل اليونانى ورواها بصيغة التضعيف.

وقد ضخمت الدعاية البريطانية هذه الحادثة فذكر كرومر أنه «فى ٢٦ يوليو قتل المسلمون المتعصبون عشرة يونانيين وثلاثة يهود فى بنها»[٢٢١]. ونحن نفرض أن الحادثة قد حدثت ولكنها تظل فى إطار احتمالات ثلاثة. فهى لا تعبر بالدقة عن موقف من فقراء الفلاحين ضد المرابين كما أنها بفرض تعبيرها مجرد حالة فردية لا يمكن القياس عليها. وبفرض أنها حالة جماعية ولفقراء الفلاحين فإنها لا تعبر عن فكر قيادة الثورة. ولكنها انتفاضة عفوية أدانها عرابى فى مذكراته وكذبها. وهى من نوع تحركات الفلاحين العفوية العنيفة التى حدثت وقائع مشابهة لها فى ثورة فى أسيوط والمنيا وزفتى ابن ثورة ١٩١٩. ولا يمكن اعتبارها تعبيرًا عن اقتحام فكر فقراء الفلاحين للثورة كما ذهب الدكتور رفعت السعيد. والمسألة نفسها فيما يتعلق بفرض ضريبة مرتفعة للمجهود الحربى على الملاك الجراكسة. ومن استيلاء بعضهم على الأرض. وهو ما يمكن تصديقه ـ رغم أنه قد خضع لمبالغات شديدة بعد إجهاض الثورة ـ ولكنه ـ فى ظننا ـ يعبر فى الغالب عن التناقض بين الملاك الزراعيين المصريين وبين الملاك الجراكسة، ويظل فى إطار الحركة النشطة البرجوازية المصرية الزراعية بمختلف شرائحها، وبالذات الملاك المتوسطون.

وعلى أى الأحوال فما نريد التركيز عليه هو أنه حتى بافتراض أن هذه التحركات قد قامت بها عناصر من فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين، فهى تحركات عفوية تعكس النقص الذى لم تلتفت إليه البرجوازية، وهو البرنامج الفلاحى الذى غاب طوال مسيرة الثورة. والذى نعتبره السبب الرئيسى لإجهاضها. وهو العجز عن صياغة برنامج يكفل تحشيد وتنظيم جماهير الفلاحين. وخصوصًا فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ـ حولها، رغم أن هؤلاء قد أسقطوا عليها كل أحلامهم وكل رغبتهم فى التخلص من واقع حياتهم السيئ. وهذه ظاهرة غير منقطعة من ظواهر تاريخ البرجوازية المصرية. والواقع أن هذا العجز وليد طبيعة خاصة لهذه البرجوازية نشأت عن ضعفها وولادتها مأزومة. ومواجهتها لبرجوازية أوروبية تتشكل فى تركيب احتكارى توسعى، وتكونها من فائض زراعى، واعتمادها على تكوينات بيروقراطية وفكر تلفيقى. وفضلاً عن

عجزها عن صياغة البرنامج الفلاحى فإنها كانت خائفة من اقتحام الجماهير للثورة حرصًا على حق الملكية المقدس وحماية له. ومثل هذه الحوادث الفردية نجدها فى النماذج الكلاسيكية للثورة البرجوازية التقليدية. كعمليات حرق عقود الملكية ونهب القصور وهرب الإقطاعيين فى الثورة الفرنسية.

والأرجح أن عرابى، وبعض زعماء الثورة. قد تأثروا بأفكار اليعاقبة. وبخاصة فى اقتراحه بمصادرة أموال الهاربين من المصريين وأمواله الخونة. بيد أن هذه الأفكار - بصرف النظر عن عدم تطبيقها - لم تكن تتضمن - لا عند اليعاقبة ولا عند عرابى - المساس بحق الملكية فهى عند هؤلاء مجرد التوسع فى الملكية وليس إلغاؤها. أما عرابى فلا نجد مفهومًا واحدًا فى فكره يمكن حتى إدراجه فى قائمة «اليعاقبة» اللهم إلا تطرفه فى العداء للاستعمار وفكره الديمقراطى.

- والواقع أن الافتقار إلى برنامج فلاحى محدد، يستجيب لمطالب الفلاحين التى تنسجم مع اعتبارات الجبهة الوطنية المتحدة كان أخطر مما نظن على مسار الثورة. فمن ناحية، فإن ظروف الثورة نفسها لم تكن تحتمل إثارة خوف الأعيان والملاك وإرعابهم. فهذا تطرف لا مبرر له فى ظروف تتطلب وحدة وطنية جبهوية لمواجهة الغزو والاستعمار والخيانة. ومما لا شك فيه أن الدعاية الاستعمارية كانت تركز بالفعل على بعض الحوادث الفردية لإرعاب الذين يهمهم حق الملكية ودفعهم للعداء للثورة وربما افتقدنا العديد من الوثائق التى تدل على هذا. ولكن ما نشر فى الصحف بعد هزيمة الثورة حول الثوار الهاربين من كومون باريس وحول موقف الثوار من حق التملك، ينبئ بأن هذه كانت مواضعات الدعاية الاستعمارية الهادفة إلى تخذيل العناصر المالكة عن الجبهة وإخراجها منها. ولا يعنى هذا أن يظل فقراء الفلاحين على حالهم، بل إن مطالب متعددة كان يمكن صياغتها فتضمن تحشيدهم - فى الإطار البرجوازى - مثل توزيع أراضى الهاربين والخونة والقضاء تمامًا على السخرة، ووضع شروط معقولة لإيجار الأراضى الزراعية وتدعيم الخدمات التعليمية والصحية وتسديد أجر العامل الزراعى.. إلخ.

ومن الناحية الأخرى فإن افتقاد قيادة الثورة لهذا البرنامج قد دفعها إلى الاعتماد على نوازع أخرى للإثارة الشعبية والجماهيرية وبالذات النوازع الدينية. واستخدام هذه النوازع كما سبق أن أشرنا خطر شديد. فهى سلاح ذو حدين ومن الممكن أن يكرس أوضاعًا تضر الثورة نفسها. وهو ما حدث عندما أعلن السلطان عصيان عرابى ففقدت قيادته الهالة التى كانت تأخذها بوصفها منتصرة لدين الله. وكان عاملاً مهمًا فى تخذيل قوى الثورة عن الاستمرار فى مقاومة الغزو. كما أن هذه الإثارة الدينية تقلقل جذور الاتجاهات العلمانية.

- ويرتبط التحفظ الأخير بتحديد العلاقة مع القوى الاستعمارية. ومدى فهم قيادة الثورة لها. وهو ما يتضح فى الفقرة التى أعلن فيها عرابى لجلادستون رغبته فى مصادقة إنجلترا وتأمين طريقها إلى الهند. والمحافظة على مصالحها. وأن تكون حليفتها على شرط ألا تخرج عن حدودها والموقف العملى لهذا يتمثل فيما يذكره بلنت من أن عرابى «كانت لديه ـ حتى بعد بدء الغزو ـ بقية من الثقة فى جلادستون، وكان يعتقد أن الإنجليز يحبون الحرية وأنهم سينصرونها إذا عرفوا الحقيقة وأدركوا أن المصريين ثابتون على وطنيتهم»[٢٢٢].

وهو ما يكشف ـ مع قرائن أخرى سبق أن أشرنا إليها ـ أن البرجوازية المصرية كانت تسعى لحل المشكلة الوطنية فى إطار المعسكر الاستعمارى. والضمانات التى يقدمها عرابى لجلادستون شبيهة بتلك التى قدمها سعد زغلول لرنجالند ونجت فى مقابلة ٣١ نوفمبر ١٩١٨ الشهيرة. كما أنها تتسم بطابع المساومة الذى غلب على البرجوازية المصرية فهو يهدد بنقاط البرنامج الأولى: إلغاء الديون ومصادرة أموال الأجانب وإلغاء الرقابة ويبدى استعداده ـ فى النقاط التالية ـ للمحالفة والحفاظ على المصالح الإنجليزية ومنها طبعا الديون.

والجانب الآخر لهذا السعى لحل المشكلة الوطنية فى إطار المعسكر الاستعمارى هو الاعتماد المبالغ فيه على التناقضات داخل هذا المعسكر وباعتبارها عاملاً حاسمًا. وهو ما تمثل فى تصور الثوار أن الدول الأوروبية ستمنع إنجلترا من تحقيق الغزو. وأن فرنسا بالذات ستقوم بهذا الدور،

والأزمات التى عقدت على مؤتمر الآستانة وعاقت الاستعداد الفعلى للحرب. وهى فكرة رسخت فى عقل البرجوازية المصرية وكانت وراء حركة مصطفى كامل ومحمد فريد والمرحلة الأولى من ثورة ١٩١٩. ورسخت أيضا فى عقل مفكرى البرجوازية ومنظريها حتى أن كل تحليلاتهم للثورة العرابية لا تخلو من الإدانة المستمرة لفرنسا لعدم تدخلها وصحيح أن التناقضات بين أطراف المعسكر الاستعمارى هى جزء من العوامل التى يمكن الاعتماد عليها. ولكن أدنى درجات الاعتماد. فهى تناقضات ثانوية ومؤقتة فى الأساس. أما إذا عملت هذه التناقضات على تخدير القوى الثورية وتعطيل مبادرتها فإن هذا لا يمكن تفسيره إلا بأن هذه القوى لا تسعى لحل المسألة الوطنية إلا فى إطار المعسكر الاستعمارى.

إن البديل الوحيد لذلك كان تجنيد الجماهير وتنظيمها وهو ما لم يكن يمكن أن يتم دون برنامج فلاحى كجزء من برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية وهو ما لم يحدث فى أى يوم من أيام البرجوازية المصرية.

التحالف المصرى العثمانى

سعت كل من القوتين المتصارعتين فى مصر للحصول على «شرعية» شكلية لوجودها بالاتصال بالباب العالى، ومحاولة إبراز استخدام اسمه دعائيًا، كوسيلة لاكتساب الشرعية.

ومع أن موقف الباب العالى قد اتسم بالتردد كما أنه لم تكن له قوة فعلية حقيقية ومؤثرة فإن السلطان الدينى للخليفة كان ذا تأثير بالغ على الحوادث وهو ما دفع كلا من القوتين للتنافس فى الحصول على مباركته لموقفه على تأييده لموقفها.

وطبيعة الاتصالات التى تمت خلال هذه المرحلة بين الثوار وتركيا تعطى صورة واضحة لطبيعة التحديات التى كان على القوى الثورية أن تواجهها. كما تحدد بشكل ما مفهوم هذه القوى للاستقلال المصرى وحدود هذا الاستقلال. ومن

المنطقى والقوى الثورية تواجه بضغط عالى وباتجاه للغزو. أن تسعى للتحالف مع القوى التى تدعم موقفها ويمكن أن تواجه معها الغزو حربيًا أو سياسيًا. بيد أن هذا التعاون قد أخذ أشكالا متعددة ومر فى منحنيات متعرجة. وينبغى هنا أن نفرق بين أمرين الأول تصور السلطان لهذا التحالف وهدفه منه. والثانى تصور الثوار له. فمن الطبيعى أن كل قوتين متحالفتين تسعيان كل على حدة لاستخدام هذا التحالف لصالحها الخاص. وهو تصور لا يلزم الطرف الآخر طالما لم يعلن موافقته عليه. وقد سبق أن أشرنا فى الفصل الأول لتصور السلطان لهذا التحالف. وهو تصور كان قائمًا فى الأساس على المحافظة على حقوقه فى مصر ولعل هدفه الخبئ. كان استخدام القوى الوطنية لمنع التدخل الأوروبى فى مصر. ثم التفرغ بعد ذلك لقهر هذه القوى توصلا لاسترداد سيطرته الكاملة. واستهدف الثوار من تحالفهم معه من جهة الخديو والتدخل الأوروبى بينما كانت التبعية لتركيا بالنسبة لهم مشروط بالحفاظ على استقلال مصر الداخلى من ناحية. والتخطيط لنسف هذه العلاقة فى المدى البعيد.

وقد تم الاتصال مع الباب العالى مبكرا. وبدا عقب ثورة ٩ سبتمبر مباشرة. حين أرسل السلطان البعثة التركية الأولى برئاسة على نظامى باشا استجابة لطلبات جماعية قدمتها العناصر الثائرة فى الجيش. وقد ذكر محمود سامى البارودى فى محضر التحقيق معه «أن حضور على نظامى باشا وفؤاد بك كان بناء على محضر أرسل من أناس كثيرين لا أعرف عددهم وإنما أعرف منهم أحمد عرابى وأحمد عبدالغفار وعبدالعال ولم أعلم بما اشتمل عليه ذلك المحضر»[٢٢٣]. كما ذكر أيضا أنه عند وصول الوفد العثمانى الأول فإن رؤساء العسكرية حرروا محضرًا آخر من عموم الضباط والعساكر بالتشكى وكان غرضهم تقديمه لنظامى باشا. ويقول إنه اجتمع بالضباط وحثهم على عدم تقديمه وحلفهم بعدم إجراء شىء من هذا القبيل فيما بعد[٢٢٤].

ثم كان الاتصال الثانى سريًا وقد تم بين عرابى وأحمد راتب باشا ياور السلطان عندما التقيا صدفة ـ يبدو أنها كانت مرتبة ـ فى قطار السويس. وخلال هذا اللقاء شرح عرابى موقفه لياور السلطان طالبا إبلاغه له، ثم جرت

بينهما مكاتبات فأرسل أحمد راتب باشا رسالة إلى عرابى الذى تلقى رسالة أخرى من الشيخ محمد ظافر سكرتير السلطان. وقد كتب الخطابان بناء على أمر السلطان الشخصى[٢٢٥]. ويتضمنان وجهة نظره فى الوضع بمصر. وطلب أحمد راتب من عرابى «أن يرسل إلى أعتاب جلالة السلطان خفية دون أن يعلم أحد ضابطا من الواقفين على الحقائق فى مصر. ممن يثق بهم لكى يخبر جلالته عن حقائق الأحوال بتفاصيلها»[٢٢٦]. وتضمن خطاب الشيخ محمد ظافر بعض الترتيبات اللازمة للاتصال السرى. فقد حذر عرابى من وقوع أحد الخطابات فى أيد غريبة. وطلب منه أن يكون له رسول خاص واستحسن أن يرسل الرد بواسطة حامل هذا الخطاب»[٢٢٧] والخطابان مؤرخان فى ٢٢ فبراير ١٨٨٢ أى أنهما قد أرسلا بعد تولى البارودى للوزارة بعدة أسابيع. ويبدو أنه كان هناك عدد من الرسل يقومون بهذا الاتصال السرى منهم الشيخ أحمد أسعد وقد ذكر البارودى فى أقواله «أن الشيخ أحمد أسعد حضر دفعتين بمصر، ولكنه لم يزره ـ أى البارودى ـ إلا فى الدفعة الأخيرة» وذكر «أنه فهم منه أنه كان بينه وبين أحمد عرابى مكاتبات وأنه استفهم عما إذا كانوا مرتاحين أم لا كما قال له أن السلطان يسأل عن محمود سامى باشا»[٢٢٨]. وذكر محمود فهمى فى شهادته أنه «علم أن محمود سامى وعرابى كانا يحرران جوابات للآستانة ويرسلونها برفقة قبطان كنت نظرته بمنزل محمود سامى فى ذلك الوقت وهو الآن مسجون بالإسكندرية وعلمت أن اسمه على بك راغب» وذكر نقلا عن على راغب «أنه كان يوصل تلك الخطابات إلى بسيم بك والشيخ أحمد ظافر والشيخ أحمد أسعد» ويؤكد كذلك أن الشيخ أحمد أسعد كان يزور مصر فى مهمات سرية وأن على راغب قد قدم تقريرا إلى البارودى أو عرابى عن اتصالاته بالباب العالى[٢٢٩].

كانت الاتصالات ضرورية لتوضيح أبعاد موقف الثوار خصوصا أن السراى قد اتجهت لضم الباب العالى إلى صفها. ويذكر عرابى فى مذكراته أن الخديو قام بإرسال ثابت باشا ـ سكرتيره التركى ـ إلى الآستانة فى أواسط شهر نوفمبر ١٨٨١ أى ـ فى أثر سفر الوفد العثمانى الأول ـ لتفهيم رجال الدولة العلية بأن القصد من الحركة المصرية الوطنية هو إنشاء خلافة عربية تحت لوائها كل ناطق

بالضاد. فتشمل بلاد الحجاز واليمن والعراق ومصر والشام وطرابلس الغرب[٢٣٠].

ومع أن السلطان كان ينظر للثوار بريبة، فإنه كان لا يثق أصلا بالخديو توفيق وخاصة بعد تأزم الموقف. ولعل أزمة المؤامرة الجركسية واعتقال عدد من وجهاء الأتراك ومنهم عثمان رفقى قد أساءت إلى السلطان كما يتوقع بلنت[٢٣١] بيد أنه فى المسائل السياسية فإنه يمكن التغاضى أحيانا عن بعض المسائل الصغيرة وغير المهمة.

وخلال زيارة درويش باشا لمصر فى أوائل يونيو، تم الاتصال على النحو الذى فصلناه. على أن الاتصال أخذ شكلا علنيا بعد بدء الغزو. إذ تقرر أن يتم الاتصال بالآستانة بناء على قرار الجمعية العمومية فى اجتماعها الأول فى ١٧ يوليو والثانى فى ٢٣ يوليو. ويذكر أحمد رفعت فى شهادته أنه فى الاجتماع الأول الذى كان موضوعه الأساسى دوام التجهيزات العسكرية تكلم بطريرك الأرمن وسعادة عبداللطيف باشا فى شأن لزوم المخابرة مع الآستانة[٢٣٢]. وعلى هذا الأساس أبلغت الآستانة تلغرافيا بقرار الجمعية العمومية الثانية التى انعقدت وخلعت الخديو. ثم نبأ سقوط السويس والإسماعيلية وكانت قد أبلغت أولا بسقوط الإسكندرية وخروج العساكر وتجمعها فى كفر الدوار وإقامة الخديو فى الإسكندرية بعد سقوطها. وكانت هذه التلغرافات كلها ترسل باسم بسيم بك[٢٣٣] وكان يحرر هذه المسائل أحمد رفعت وعرابى أحيانًا.

وقد عبر عرابى فى تلغرافين منه للسلطان مؤرخين فى ١٧ و ١٨ يوليو عن تحليله للموقف طالبًا تدخل الباب العالى وفى هذين التلغرافين حدد عرابى النقاط التالية:

- إن الخديو أظهر انحيازه للإنجليز واتخذ لنفسه حرسًا منهم وأرسل رسله إلى المهاجرين ينادونهم بالصلح ويحثونهم على العودة إلى الإسكندرية، وأصدر أوامره إلى المديريات بحصول الصلح وترك جميع أفراد العساكر والتجهيزات الحربية ورفض التوجه إلى العاصمة ووصف عرابى الخديو بأن «أمره أصبح كأمر باى تونس سواء بسواء».

- إن درويش باشا يظاهر الخديو ويؤيده حتى بعد تحقق انحيازه إلى الإنجليز وأنه رافقه إلى الإسكندرية وبقى معه فيها فى ظل قوات الغزو «مع أنه كان من الواجب على دولته ذمة وديانة أن ينصح للخديو بأن يتوجه معه إلى العاصمة مقر الحكومة ليكونا خلف الجيش المحارب لا أن يتركا جيش الإسلام الشاهانى وينحازا إلى جيش العدو المحارب واتهمهما علنا بالخيانة «فالعدوان الذى حصل من الإنجليز ما كان إلا باتحادها معهم ولذلك صدر إعلان الأدميرال الإنجليزى مقتضاه أن الخديو فوض له إدارة الإسكندرية مؤقتا».
- كما عرض على السلطان قرار الجمعية العمومية بتوقيف أوامر الخديو وطلب منه أن يتدخل لحل المشكلات التى جلبها توفيق باشا».
- كما أكد له أن البلاد تحارب بكل قوتها وأنه قائم بواجب المدافعة عن البلاد وأهلها، وعن الحقوق السلطانية وأنه فى كل وقت تنطلق الألسنة العربية بالدعاء لأمير المؤمنين وتأييد شوكته(٢٣٤).

ويرتبط بمسألة التحالف بين قوى الثورة وتركيا. طبيعة الدور الذى لعبه ما عرف بـ «حز الأمير حليم» فى مصر، وكان الأمير عبدالحليم عم الخديو إسماعيل قد هاجر إلى الآستانة، وحاول أن يسترد العرش، الذى فقد حقه فى الجلوس عليه بعد أن استصدر إسماعيل فرمانًا بتغيير قواعد وراثة العرش. وتكون له فى مصر حزب يدعو إلى توليه العرش. ويذكر بلنت أن «عرابى» لم يكن له صلة بحزب حليم فى مصر. ولكنه فيما يبدو لم يكن يعارض فى توليته ما دام توفيق قد ألقى بنفسه فى أحضان الإنجليز، بخاصة أن هذه التولية كانت تقابل بالاستحسان لدى عدد عظيم من سراة مصر الذين كانوا يعرفون أن حليم كان أكثر ذكاء وأسمى آراء فى السياسة من الخديو توفيق(٢٣٥).

وكان حسن موسى العقاد كبير تجار العاصمة من أنشط وأبرز أنصار الأمير حليم فى مصر. فهو دائم الاتصال به عن طريق عثمان باشا فوزى. ناظر دائرة الأميرة زينب هانم شقيقة الأمير حليم. وعن هذا الطريق كانت تصله مكاتبات

من محمد أفندى كاتب حليم باشا الذى جاء إلى مصر فى سنة ١٨٨٠ وتعرف بحسن موسى العقاد. كذلك فإن حزب حليم كان يقوم بنشاط دعائى واسع تولاه الصحفى المصرى المرتحل يعقوب صنوع الذى كان يضع صحفه فى خدمة الدعاية السياسية لهذا الحزب.

ولم تكن اتصالات العقاد بحزب حليم أو نشاط هذا الحرب بعيدة عن أعين العرابيين والأغلب أنهم كانوا يعرفونها ويحاطون علما بها. وقد ذكر عثمان فوزى أنه أعطى البارودى ثلاث صور لحليم باشا كان قد طلبها منه فأرسل فى استحضارها من الآستانة وأخذ عرابى واحدة منها، وفى خطاب أرسله حسن موسى العقاد إلى حميد أبوستيت قال له «أرسلنا لسعادتكم صورة الجواب الذى كان قد ورد لنا من حليم باشا فى أوائل هذا الشهر واطلع عليه ديوان الجهادية والداخلية وخلافهما» وذكر له أن «جرنال اللطائف قد ذكره» وهذا يعنى أن المراسلات التى كانت ترد كانت تعرض على وزارتى الحربية والداخلية. وتعرض على الجماهير بنشرها فى جريدة اللطائف (ولعلها نشرت فى بعض الأعداد المفقودة). كذلك فإن الحركة التى كان يقوم بها حسن موسى العقاد لجمع توقيعات على عرائض بخلع توفيق وتولية حليم مكانه لم تلق اعتراضًا من قيادة الثورة. فقد شهد وكيل وزارة الأوقاف بأن شخصًا يسمى محمود صدقى قد حرر محضرًا بعدم رضاء الناس بالخديو توفيق ورغبتهم فى تعيين حليم باشا. وكان جاريا تختيم مستخدمى الأوقاف عليه وضبط الوكيل المحضر المذكور ومزقه ولما عرض الأمر على البارودى قال له إن كل إنسان حر فى أفكاره»[٢٣٦]. وكان حسن موسى العقاد يتزعم حملة جمع التوقيعات هذه واستمر يمارسها علنا دون أى اعتراض.

ومن المؤيدين لحزب حليم الذى كان على رأسه كلا من مصطفى بك صدقى وحميد أبوستيت وقد ثبت من التحقيقات فيما بعد أن حسن موسى العقاد قد ورد إليه مبلغ ثلاثين ألف جنيه ليصرفها فى استمالة قلوب بعض الناس ولترغيب العالم فى حضور حليم باشا. ويبدو أن المبلغ قد أرسل إلى عثمان فوزى عن طريق زينب هانم شقيقة الأمير حليم.

ووصلت من الآستانة أنباء مؤكدة لهذا الحزب بأن الباب العالى وبقية الدول المجتمعة فى الآستانة قد وافقت على تولية الأمير حليم باشا وأنه سيرسل عساكر عثمانية إلى مصر ومعها البرنس حليم باشا، وهو ما أشاعه أنصار حليم فى مصر. بل ووصل الأمر إلى أن حسن موسى العقاد قد شرع فى التجهيزات اللازمة لعمل الزينة لقدوم البرنس المشار إليه.

والمؤكد لدينا أن حزب حليم من الناحية السياسية كان مؤيدا للثورة ولموقفها من الاحتلال وهو ما عبر عنه الداعون لذلك الحزب فى مصر وما عبرت عنه قيادة الثورة نفسها، وقد جاء فى خطاب محرر من مصطفى بك صدقى إلى الآستانة أن العساكر العثمانية إذا كانت ستحضر لإجلاء الإنجليز وتثبيت حليم فلا بأس «وإن كان المقصود نفى عرابى وإخوانه فإن عرابى لم يقع منه شىء مخل وإنما الإنجليز هم الباغون» كذلك أكد العقاد فى خطاب منه إلى حميد أبوستيت ثقته بأن الجيش العثمانى سيحقق مطالب البلاد «وأن السلطان لن يحارب مصر لأجل بقاء توفيق باشا واليًا عليهم. بل لا بد أن يراعى خاطرهم كما هى عوائده الملوكية الفخيمة. وأن هذا شىء جرت به العادة مرارا فى جميع الولايات» أما رأى عرابى. فقد سبق أن أشرنا إلى أن موضوع من يتولى الخديوية لم يكن يهمه وأن المسألة الأساسية التى تحوز اهتمامه هى مسألة تثبيت الأمور والأعمال التى صار أحداثها. كذلك فإن الأمير حليم نفسه قد أرسل تأكيدًا بأنه سيحتفظ بكل ما تم اتخاذه من إجراءات ثورية(٢٣٧).

والواقع أن موقف العرابيين من الأتراك كان واضحًا. وحتى فى المراحل الأخيرة للصراع أكدوا موقفهم القديم الذى بلوره عرابى فى أحاديثه مع بلنت وفى برنامج الحزب الوطنى. والخلاف الذى قام بين وزارة البارودى وبين الخديو لإقحامه الباب العالى فى مسائل داخلية مما يقلل من الاستقلال الداخلى الذى حصلت عليه مصر نموذج لوضوح موقف العرابيين من تركيا. وقد عبر محمد عبده فى خطاب منه لبلنت أرسله إبان المؤامرة الجركسية عن خلاصة موقف العرابيين من تركيا. قال فيه «إن الأتراك ظلمة وقد تركوا فى بلادنا من آثار السوء لا تزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح. فلسنا نريد رجوعهم ولسنا نريد

أن نعود إلى معرفتهم. وكفى الأتراك ما لهم من حقوق الفرمانات فعليهم أن يقفوا عند هذا الحد ولا يتعدوه، ولكنا إذا علمنا بأنهم يحاولون دخول البلاد فإننا لن نتلقى هذا الخبر بشيء من الترحيب. لقد شعرنا نحن بشيء من هذه النية عند الأتراك. وكان هذا الشعور سبب استعدادنا الحربى. وسوف نغتنم الفرصة لنحقق الاستقلال التام لبلادنا. هذا وقادة البلاد وساستها يتربصون لحركات الأتراك فى مصر وسيوقفونها إذا رأوا أنها قد عدت أطوارها».

ويذكر صابونجى فى خطاب بتاريخ ٥ يوليو ١٨٨٢ أنه «يوجد الآن فى مصر شعور قوى ضد الأتراك والأمة الإنجليزية على السواء»[٢٣٨].

ورغم المقاومة التى بذلها الباب العالى لكى لا يفقد محالفته لعرابى. فإنه اضطر فى النهاية وتحت ضغط الدول الأوروبية إلى إصدار منشور العصيان على النحو الذى شرحناه فى الفصل الأول.

بذلك انتهى التحالف المصرى التركى.

الحرب.. قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية

بدأت الحرب بين مصر وإنجلترا بضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول البريطانى فى ١١ يوليو وانتهت بهزيمة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر، ثم تسليم القاهرة واعتبارها مدينة مفتوحة فى اليوم التالى ١٤ سبتمبر.

وهذه الحرب التى استمرت ثمانية أسابيع تفجر عددًا من القضايا المهمة التى تتعلق بالثورة العرابية، يفيد عرضها ومناقشتها فى توضيح بعض الحقائق، بخاصة تلك التى تكشف الظروف التى أحاطت بهزيمة الثورة وإجهاضها، والحرب قضية سياسية فى الأساس أى أن لها أبعادها الاجتماعية فضلا عن ظروفها العسكرية التى لا يمكن إهمالها. ومن الصعب أن نفهم شيئًا خاصًا بهذه الحرب دون ربط مختلف القضايا الاجتماعية والعسكرية والسياسية، التى أثرت فيها وحددت مسارها.

وهناك مجموعة من القضايا التى تحتاج إلى المناقشة منها مثلا قضية الاستعداد العسكرى والسياسى للحرب. وهى تشمل مدى كفاءة الجيش المصرى

من حيث التسليح ورسم الخطط والأفراد. وهناك أيضا قضية أمن الجيش وقضية موقف الشعب من المعركة والجبهة العالمية المحيطة بها. وموقف قوى الصراع العالمي من هذه المعركة.

وعند التعرض لقضية الاستعداد العسكري والسياسي للحرب، لم يكن الجيش المصري من الناحية العسكرية في حالة تمكنه من خوض الحرب سواء من ناحية المعدات أو التحصينات أو من ناحية الأفراد والتدريب. وهو ما وضح في معركة الإسكندرية التي تعرضت لضرب الأسطول البريطاني في ١١ يوليو ١٨٨٢. ذلك أن الإمكانيات العسكرية لحصون الإسكندرية كانت قد تدهورت تدريجيًا. ففي سنة ١٨٤٠ كانت حصون الإسكندرية ١٦ حصنًا بها ٣٨٩ مدفعًا زادت في سنة ١٨٤٨ إلى ٢٥ حصنًا بها ٦٨٦ مدفعًا[٢٣٩]. وفي عصر إسماعيل ابتاع فيما بين سنتي ١٨٦٩ و١٨٧٢ قرابة ٢٠٠ مدفع من طراز أرمسترونج وكانت أحدث أنواع المدافع إذ ذاك. واستخدم قواعد المدافع القديمة التي نزعت مداورًا للمدافع الحديثة[٢٤٠]. ويلاحظ عمر طوسون أن الخديو إسماعيل لما سلح الحصون بمدافع أرمسترونج رفع ستائرها وزاد في سمكها وفتح فيها كوات تتناسب مع الأسلحة الجديدة. وهو ما أدى إلى أن أصبحت المدافع منصوبة في العراء بدون أن يعلوها أية وقاية تقي العساكر الذين يطلقونها. وكان من الممكن أن تخف الأضرار الناجمة عن ذلك فيما لو كانت هذه الحصون شيدت فوق مرتفعات لأن علوها حينئذ بالنسبة للضلع الذي تضطر السفن الحربية أن تصوب منه مدافعها يمكن أن يتخذ وقاية كافية لحماية جنودها من أذى القنابل. ولكن نظرًا لأن كل هذه الحصون تقريبًا كانت قائمة على أرض منخفضة فقد نشأ من ذلك أضرار بالغة لرجال مدفعيتها الذين كانوا عرضة لمدافع السفن. وبالأخص للمدافع المنصوبة على مرتفعات. وبالتالي يمكن إسكات مدافع هذه الحصون بقتل جنودها وبغير حاجة إلى إتلاف هذه المواقع. والحصن الوحيد الذي يمكن استثناؤه من هذه الحالة هو حصن قايتباي الذي كان في طبقته السفلى المسقوفة مدفعية مستورة بطبقاته العليا. ولكن حيطانه لم تكن من المتانة بحالة تستطيع معها الاستهداف لمدافع هذا الأسطول. ومن ناحية أخرى فقد كان في كل الحصون

بدون استثناء مبان عديدة مرتفعة عن ستائرها مثل مستودعات القنابل والثكنات والمخابئ. وكانت هذه المبانى المرتفعة عرضة لقنابل الأسطول وكانت مستودعات البارود على الأخص غير مصونة الصيانة الكافية(٢٤١).

أما من حيث التسليح فإن الحصون فى سنة ١٨٨٢ كانت ١٥ حصنًا تضم ٣١٨ مدفعًا(٢٤٢) وبينما كانت جملة وزن المدافع فى الحصون المصرية ٣١٨ طنًا فإن وزن مدافع الأسطول قد وصل إلى ١٥٢٥ طنًا. كذلك فإن جملة العيار بالبوصات كانت ٣٥٩ بوصة مقابل ٧٧٩ بوصة لمدافع الأسطول. و٤٥ مدفعًا للحصون مقابل ٧٧ مدفعًا للأسطول(٢٤٣).

ويعلق عمر طوسون على هذا مؤكدا أن «الأسطول كان يمتاز امتيازا كبيرا على الحصون» كذلك فإن هذا «الامتياز يتعاظم ويزداد ظهورا بسبب سرعة تحريك الأسطول واستطاعته أن يحشد بوارجه ويصوب جميع نيرانها على حصن واحد يقوضه ويدمره بدون أن يستطيع حصن آخر أن ينجده، وهكذا يهاجم الأسطول حصنا بعد آخر فيصيبها بالتلف جميعا»(٢٤٤) ويبلغ نقص المعدات قمته فى قصة «المسطرة» التى رواها عرابى فى مذكراته إذ يقول «أن مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل إلى المراكب الإنجليزية ومدافع الأرمسترونج لم يكن لها مساطر تعرف بها المسافات وتحكم الإصابة بواسطتها اللهم إلا مسطرة واحدة كانت فى محل التعليم بالعباسية استحضرت ليلا وسلمت إلى الشهم المقدام سيف النصر بك قومندان طابية الفنار فكان يطلب المدافع بنفسه وينتقل من محل إلى محل آخر ويحكم الإصابة بواسطة المسطرة المذكورة، فكانت معظم الدوارع التى تعطلت من جراء المقذوفات التى أحكم هو إطلاقها، ولو كانت مدافع الأرمسترونج كلها ذات مساطر لأمكنها تعطيل جميع الدوارع الإنجليزية بما تقذفه من المقذوفات الصائبة»(٢٤٥) ومن ناحية أخرى فإن معظم المدافع القصيرة المدى كانت قد صدئت فى أماكنها التى لم تتحرك منها منذ ركبت لأول مرة قبل قرابة أربعين عامًا، وفى أواخر عهد محمد على. أما مدافع أرمسترونج فإن ما كان مركبًا منها من عيار ٩ و ١٠ بوصات كان ٦٤ فقط، أما الباقى فقد كان ملقى خارج مواضعها

ويذكر جون نينيه الذى كان شاهدًا للمعارك الحربية كلها أن ذخائر هذه المدافع لم تنقل من مخازنها بالترسانة[٢٤٦].

ومن ناحية الأفراد فإن حامية الحصون كانت مؤلفة من الآلاى الأول الطوبجية سواحل، ومجموع قوته نظريا ١٧٦٠ ضابطًا وصف ضابط وجنديًا[٢٤٧] إلا أن من شارك منهم فعليا فى ـ القتال وبتقدير عرابى نفسه ـ لم يزد على ٧٠٠ رجل فقط[٢٤٨] ويرجع جون نينيه هذا النقص الخطير فى الأفراد إلى أن الفوضى والاضطراب قد عملت على تغيب رماة القنابل فى يوم الضرب فى قراهم، ويقدر عدد المتغيبين بالنصف ويذكر أنه لهذه الأسباب فإن الأدميرال سيمور كان موقنًا قبل الضرب أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالأمس ثم صار شبحًا لا حراك فيه[٢٤٩].

وبالنسبة إلى الاستعدادات للحرب البرية يذكر عرابى فى مذكراته أن الجيش المصرى فى حالة تكامله ـ كان مؤلفا من ثمانية آلايات من البيادة وثلاثة من الخيالة، وآلايين من الطوبجية البحرية وثلاثة من الطوبجية السواحل المخصصين لحماية الثغر، وفرقة من رجال الهندسة ومجموع ذلك نظريا يصل إلى ٣٦٠٠٠ وفى فترة الحرب يبلغ ٧٢ ألفًا، وذلك عدا العربان والمتطوعين[٢٥٠].

على أنه من الثابت أن الجيش المصرى أثناء حرب ١٨٨٢ لم يكن يزيد على ١٩٠٠٠ مقاتل منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار و ٣٥٠٠ فى أبى قير و ٢٥٠٠ فى رشيد وخمسة آلاف فى دمياط[٢٥١] وهو إحصاء يؤيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته مضيفا أنه «لم يكن للخيالة وجود إلا قليلا»[٢٥٢] ويذكر بلنت أن الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد على ١٣٠٠٠ جندى نظامى[٢٥٣] بينما يقول عرابى إنه عند ابتداء الحرب لم يكن ثمة أكثر من ١٠,٠٠٠ جندى تحت السلاح[٢٥٤].

وقد اتجه عرابى لزيادة عدد الجيش عشية الغزو ورأى أن يستعين بعناصر لديها بعض الخبرة العسكرية البدائية فأصدر منشورًا فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بتجنيد ٢٥ ألفًا من الخفراء على أن يستبدلوا بغيرهم.

ومن حيث التسليح فإن المشاة كانوا مسلحين ببنادق بحراب من نوع رمينكتون وللفرسان سيوف وغدارات مسدسة وللطوبجية مدافع من الفولاذ مضلعة من طراز كروب، كذلك فقد كان هناك فى القاهرة مسلحة كبيرة (دار لصنع السلاح) ومعمل للبنادق وآخر ببولاق لصب المدافع وفاوريقة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت فى طره، ولكنها لم تكن قد كملت قبل نشوب الحرب»(٢٥٥) وبمقارنة هذا الاستعداد باستعدادات الجيش البريطانى الغازى سنجد أن هذا الجيش من حيث الأفراد كان يصل إلى حوالى خمسين ألفا من المشاة والفرسان والمدفعية والمهندسين وكان مزودا بأسلحة حديثة بالنسبة لأسلحة الجيش المصرى.

وتولى قيادة الجيش المصرى أثناء الحرب عدد من القادة العسكريين الذين كان لهم دور بارز على المستوى السياسى فى أحداث الثورة، فتولى محمود فهمى باشا رئاسة أركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الإسكندرية، وكان من أكفأ المهندسين الحربيين وتولى راشد باشا حسنى قيادة خطوط الدفاع فى الشرق، وخورشيد باشا طاهر على رشيد وأبو قير، وعلى باشا الروبى على مريوط، وعبدالعال حلمى على دمياط، والبارودى على الصالحية، وطلبه عصمت فى كفر الدوار تحت إمرة عرابى. وبالنسبة لعرابى نفسه فإن الدور الأساسى الذى قام به كان الدور السياسى باعتباره قائد الثورة وحاكم البلاد الفعلى، ولذلك فإنه لم يشارك فى القيادة الفعلية أثناء المعارك ومن الصعب أن نحكم على مدى كفاءة هذه القيادة العسكرية، فمع أن معظم هذه القيادات اشتركت فى حرب الحبشة، وبعض حروب إسماعيل فإن سنوات طويلة من تدهور حال الجيش أبعدتهم عن مواقع القيادة الحربية الحقيقية، وذلك أن تسريح الجيش وتجميعه ونقل القيادات إلى وظائف مدنية ثم إعادتها للجيش والفصل والإحالة إلى الاستيداع.. إلخ. كل هذه التصرفات جعلت قيادة الجيش قيادة مؤقتة لا تعمل بشكل منتظم فى المجال العسكرى، وهو ما أثر فى كفاءتها رغم أنه كان من بينها عدد من القيادات العسكرية الممتازة مثل البارودى الذى شارك فى حرب القرم، ومحمود فهمى وكان مهندسا عسكريا كفئًا.

أما قيادة الجيش الإنجليزى فكانت للجنرال السر جارنت ولسلى ويقول عنه الأستاذ الرافعى ـ استنادًا إلى آراء بعض المؤرخين العسكريين ـ أنه لم يكن قائدًا ذا كفاءة عالية فى القيادة ولم يتميز فى أية معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية، وكل ما عرف عنه أنه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية الإنجليزية وقد أثبت فيما بعد وأثناء توليه قيادة الحملة لإخماد الثورة المهدية فى السودان وكذلك أثناء توليه قيادة الجيش الإنجليزى فى حرب البوير بالترنسفال عدم كفاءته وانتهت المعركتان بالهزيمة.

دارت الحرب بين الجيشين المصرى والإنجليزى فى جبهتين الشمالية: وهى جبهة الإسكندرية وكفر الدوار. والشرقية: وهى جبهة قناة السويس والتل الكبير.

قامت خطة الهجوم الإنجليزى على أساس أن نقطة الغزو السهلة هى جبهة قناة السويس، وقد بنى هذا الاختيار فى ضوء عدة اعتبارات منها أنه يسهل الاتصال بين تلك القوات وبين القوات البريطانية فى البحر الأبيض عن طريق قناة السويس أسهل من الوصول إليها عن طريق الإسكندرية، فالمسافة أقل وأقصر من ناحية، والتوغل فى دلتا النيل غير مأمون العواقب من الناحية الأخرى والواقع أن الجيش الإنجليزى كان يضع فى اعتباره احتمالات المقاومة الشعبية التى سبق وواجهت حملة فريزر سنة ١٨٠٧ والتى أرهقت قبل ذلك الحملة الفرنسية. ومن هنا فلم يكن يرغب بالمغامرة باستخدام الدلتا كوسيلة للوصول إلى القاهرة؛ حيث تمتلئ بالترع والجسور التى يمكن استخدامها كوسائل دفاعية أو تدميرها وإغراق الأرض مما يؤدى إلى تعويق حركة الجيش الغازى فضلا عن أن هذا يكبده مخاطر شق طريقه وسط الكثافة السكانية المعادية للغزو.

ومن هنا كان احتلال الإسكندرية عملية تمويهية قصد بها إخفاء الغرض الأساسى للغزو من ناحية، وتشتيت قوات الجيش المصرى فى أكثر من جبهة من الناحية الأخرى.

وفى مواجهة هذه الخطة الهجومية رسم الجيش المصرى خطته على أساس استخدام أرضه أفضل استخدام ممكن، ففى الجبهة الشمالية حدد

محمود فهمى باشا، مهندس الاستحكامات المصرى، خمسة مواقع رئيسية للدفاع، الأول فى كفر الدوار، والثانى فى رشيد، والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس، والرابع فى دمياط. أما فى الجبهة الشرقية فإن خطوط الدفاع قد رسمت بين الصالحية والتل الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس، وتضمنت الخطة سد ترعة الإسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة إلى بورسعيد والإسماعيلية والسويس، سد قناة السويس لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية، وهو الجزء الذى لم ينفذ من الخطة المصرية.

أنشئت ثلاثة خطوط للدفاع عن الجبهة الشمالية، بين كل منها والآخر خمسة كيلو مترات، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدمًا، واستخدمت المرتفعات والأكام كمراكز للمدفعية، واستخدم واضع الخطة بحيرة «أبو قير» وملاحة مريوط كجناحين طبيعيين لخطوط الدفاع، كما تضمنت الخطه فى هذا الميدان سد ترعة المحمودية حتى لا تصل المياه العذبة إلى الإسكندرية وإقامة موقع عسكرى لحماية السد من أى تدخل.

كانت مسألة قناة السويس جوهر المسألة العسكرية فى الميدان الشرقى ويتضح من مراجعة المراسلات والبيانات المتبادلة بين القواد العسكريين وعرابى وبينه وبين المجلس العرفى، ومراسلاته مع دلسبس، أن عرابى من حيث المبدأ كان فى وصف سد قناة السويس، ولكن المشكلة كانت مشكلة التوقيت السليم لتنفيذ هذا القرار، فقد أرسل عرابى تلغرافا فى ٤ شوال سنة ١٢٩٩ . إلى قومندان الخط الشرقى بالتل الكبير قال فيه «إن ما فعله الإنجليز يبيح لنا سد الترعة الحلوة عن السويس، وإذ تهدد القنال زيادة على ذلك أعمال حربية داخله أبيح لنا ردمه وسده لتعدى الإنجليز على حياده»[٢٥٦] وذكر أحمد رفعت «أن المجلس العرفى قر رأيه على سد القنال»[٢٥٧] وقال محمود فهمى «إن عرابى أرسل إليه تلغرافيا بأنه سيبعث إليه خمسة آلاف رجل من مديريتى الشرقية والقليوبية لإنشاء الاستحكامات كما أنه أرسل إليه تلغرافًا آخر يطلب منه عمل الطريقة اللازمة مع العرب فى سد القنال»[٢٥٨] والظاهر أن المجلس العرفى عاد فعدل عن

ذلك، قد أرسل المجلس برقية إلى عرابى بتاريخ ٢٣ يوليو ١٨٨٢ ردًا على برقية كان عرابى قد أرسلها إلى المجلس قبل ذلك التاريخ بثلاثة أيام ويقول نص برقية المجلس «قد ورد للجهادية تلغراف من سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٢ مذكور به عن تعيين قوة كافية من الأسلحة الثلاثة لإقامتها فى رأس الوادى وفى جهة الصالحية لصد ما عساء يطرأ من جهة السويس وبورسعيد وما بينهما، وفى مدة الإقامة بتلك المراكز يجرون الاستكشافات اللازمة ويعرفون المواقع كما يجب، وبمجرد تجهيز ذلك التلغراف على المجلس المنعقد بديوان الجهادية من حضرات وكلاء النظارات والذوات الملكية والضبطان العسكرية الموقعين بأدناه والمداولة، فبذلك به قد تقرر باتحاد الآراء عدم موافقة إرسال عساكر إلى جهتى الوادى والصالحية لمنع ما عساه يحدث من القيل والقال من أن ذلك نوع من أنواع التهديد للقنال وغير ذلك، إنما لكون أنه من الضرورى المهم استعداد قوة بجميع أسلحتها ومهماتها وسائر لوازمها من الذخائر الحربية وخلافه فيصير استعداد القوة المذكورة ويجرى إقامتها بالعباسية مستعدة للحركة متى مست الحاجة إلى ذلك وعلى هذا فمن طرف سعادة وكيل الجهادية يجرى إشعار الباشا ناظر الجهادية والبحرية بذلك كما استقر عليه الرأى يوم ٦ رمضان سنة ١٢٩٩هـ»[٢٥٩].

والواقع أن عرابى كان يخطط بحيث لا يسد القناة إلا فى وقت لا يستطيع أحد فيه أن يلومه؛ لأنه فعل ذلك، ولهذا فإن الخطة التى رسمت لسدها كانت تقوم أصلا على قطع الترعة الحلوة أولا لكى تنزل مياهها فى القناة وتهيل الرمال فيها لتسدها جزئيًا، ثم بعد ذلك يتم سدها نهائيًا. وقد ذكر محمود فهمى باشا فى استجوابه أن عرابى أصدر أمرًا بقطع الترعة الحلوة لكى تنزل مياهها فى الترعة المالحة وتنهال الرمال فيها فتسدها، وقد فتح محمد عبيد الترعة الحلوة فعلا ونزلت مياهها إلى جهة القنال ولم يتم شىء من ذلك لهجوم الإنجليز السريع»[٢٦٠].

وتدل الرسائل المتبادلة بين عرابى ودلسبس ـ والتى نشرها بلنت ـ على أن دلسبس قد وعد عرابى وعدا صريحا بعدم السماح للإنجليز باستخدام قناة

السويس بأى شكل من أشكال الاستخدام العسكرى، فبمجرد ضرب الإسكندرية جاء دلسبس إلى منطقة القنال[٢٦١] وفى ٤ أغسطس أخطره عرابى تلغرافيًا بأن «قومندان السفن الإنجليزية بالإسماعيلية أرسل إلى قائد قوات هذه المدينة منشورات فى النية إلصاقها على الحوائط» وأخطره بأن المجلس العرفى قد رفض ذلك ثم ذكر له «أن الحكومة المصرية لن تخرق حيدة القنال إلا عند الضرورة القصوى وفى حالة قيام الإنجليز بعمل عدائى ضد الإسماعيلية أو بورسعيد أو نقطة أخرى واقعة على القناة» إذ ذاك «ستضطر السلطات المحلية إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عمل عدائى، ولكنها لن تكون مسئولة عن النتائج التى تنجم فيما بعد كما تدركه سعادتك». وبينما قرر المجلس العسكرى فى أواخر يوليو سد القناة فإن ديلسبس أكد لعرابى تلغرافيًا «أن الإنجليز يستحيل أن يدخلوا القناة». وأكد فى خطاب آخر «لا تعمل عملا لسد قناتى فإنى هنا لا تخش شيئًا من هذه الناحية، إذ لا يدخل جندى إنجليزى واحد إلا وبصحبته جندى فرنسى»[٢٦٢] . ولم يتنبه عرابى لخطورة الأمر إلا فى ٢٠ أغسطس، عندما بدأ ضرب الإسماعيلية بمدافع البوارج، فقال عرابى فى تلغرافه لديلسبس إن «مصر مستعدة لأن تزيل القناة من الوجود لكى تدفع الأعمال الحربية التى يقوم بها الإنجليز هناك» ويقول بلنت: «إن دلسبس كان رجلا كثير الثقة بنفسه وكان يعتقد أن وجوده وحده يكفى لتخويف الحكومة الإنجليزية، وكان يقول إن القناة أرض محايدة يجب ألا يقربها أحد المتحاربين»[٢٦٣] كما ينقل عن نينيه تأكيده بأن «الاستعدادات كانت قد تمت سرًا لسد القناة فى نقطة معينة بين الإسماعيلية وبورسعيد» ويقول بلنت إن آخرين قد أثبتوا له أيضا هذا الخبر، وأن الفرصة لم تذهب سدى ويفشل المشروع، إلا لأن عرابى كان يكره جدًا أن يوقع على هذا الأمر مع رغبة أغلب القيادات العسكرية فيه فضلا عن أنه فى الليلة التى وصل فيها إلى بورسعيد، فإن مجلسًا عسكريًا عقد فى كفر الدوار أجمع فيه المجتمعون - باستثناء عرابى وحده - على عدم اعتبار رسالة ديلسبس، ووجوب سد القناة وانتهى الاجتماع بإعطاء أوامر بتخريب القناة تخريبًا مؤقتًا، ولكن الوقت الذى صرف فى مناقشة المشروع أضاع الفرصة ومكن «ولسلى» من الدخول إلى القناة ببوارجه[٢٦٤].

وبالتأكيد كانت هناك ثغرة فى مسألة الدفاع عن قناة السويس، سنعرض لأسبابها فيما بعد. بيد أن الخطة المصرية بوجه عام كانت تعتمد على الحرب الطويلة، فبعد سقوط التل الكبير أرسل البارودى إلى عرابى تلغرافا قال فيه «إذا وافقتم فاسألوا أحمد بك ناشد المهندس عما إذا كان يمكن تغريق أراضى مديريتى الشرقية والقليوبية بواسطة قطع جسور ترعة الشرقاوية والترعة الإسماعيلية، كى لا يكون للعدو طريق لمصر خلاف الخانكة»[٢٦٥] وكان من رأى البارودى، أنه «لا يجوز السكوت لحد الصباح عن قطع السكة الحديد وقطع مهول من فوق منيا القمح وبلبيس حالا مع قطع جسور ترعة الشرقاوية وترعة الإسماعيلية لأجل غرق الشرقية والقليوبية حالا قبل طلوع الصباح»[٢٦٦]. ولكن عرابى تردد فى الموافقة لأن ذلك يحصل منه ضرر للأهالى، ووافق فقط على قطع السكة الحديدية فى منيا القمح وحرر بالفعل تلغرافا بذلك إلى مأمور منيا القمح.

ويقول النديم فى مذكراته عن ما حدث بعد هزيمة التل الكبير «ولم أطرد جوادى مع عرابى جبانة ولا فرارًا من الأعداء، وإنما أردنا جمع العساكر فى بلبيس وضواحيها وإحضار عساكر العباسية لتعسكر فيها ونقطع سكة الحديد إلى الزقازيق ونكسر قناطر الشرقية على العدو للتضييق فأدركنا على الروبى فى الطريق وقال لا ينبغى أن نقاتل بهذا الفريق، بل نتوجه إلى مصر ونشاور أهل البلاد لننظر ما عندهم من الاستعداد»[٢٦٧].

وكمظهر من مظاهر اعتماد القيادة المصرية على فكرة الحرب إلى آخر نفس فإن عرابى بعد هزيمة التل الكبير سافر إلى القاهرة وبرأسه آمال فى استمرار الدفاع عن المدينة، فذهب توًا إلى قصر النيل وانضم إلى لجنة الحرب التى عقدت اجتماعا لهذا الغرض حضره عدد كبير من الأعيان والعسكريين والمثقفين، وشرح عرابى الموقف العسكرى، وطرح مسألة استمرار القتال، فوافق المجلس، واستقر الرأى على إنشاء خط دفاعى جديد فى ضواحى القاهرة وقرر العسكريون إنشاءه أمام المطرية شرقى عين شمس بحيث يستند يمينه إلى الجبل

ويمتد شمالا إلى ترعة الإسماعيلية، وينعطف غربًا على الترعة المذكورة إلى النيل عند فم رياح الترعة المذكورة بالقرب من شبرا، ولكن الفوضى التى نجمت عن هزيمة التل الكبير جعلت وجود عدد كاف من الجنود أمر صعب. ويقول عرابى إنه لم يجد فى مراكز الطوبجية سوى ألف رجل من خفراء البلاد وأربعين نفرا من السوارى»[٢٦٨].

وتؤكد المعارك، التى جرت طول فترة الحرب أنها لم تكن نزهة للجيش الإنجليزى كما زعم الجنرال ولسلى لجنوده، ففى الجبهة الغربية، ورغم انسحاب الجيش المصرى من الإسكندرية فى ظروف سيئة، فإنه قد تمكن من الاستعداد بسرعة، وأخذ مواقعه فى الخطوط الدفاعية التى رسمت فى كفر الدوار، واستطاع من هذه الخطوط أن يرد الهجوم الذى شنه الإنجليز أربع مرات. وبهذا أوقف زحف الجيش الإنجليزى فصد الجيش المصرى محاولة ٥ أغسطس ١٨٨٢ (واقعة الرمل) وهجوم ٧ أغسطس (واقعة عزبة خورشيد) كما صد هجومًا ثالثًا فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ وكذلك مناوشات جرت فى الأيام الأربعة التالية لهذا اليوم والواقع أن الجبهة الغربية كانت محصنة تمامًا وقد فشل الجيش الإنجليزى فى اختراقها طوال خمسة أسابيع.

غير أن المسألة لم تصبح كذلك عند انتقال الحرب إلى الجبهة الشرقية، ذلك أن عدم سد قناة السويس، قد مكن الجيش الغازى من احتلال «بورسعيد» و«الإسماعيلية» وهو ما مكنه بالتالى من احتلال «نفيشه» فى ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ ثم «المجفر» فى اليوم التالى، وقد احتلها الجيش الإنجليزى؛ لأن العرابيين سدوا ترعة الإسماعيلية عندها ليمنعوا ورود المياه العذبة إلى الجيش البريطانى، ثم «المسخوطة» فى ٢٥ أغسطس وقد أسر خلالها «محمود فهمى باشا» رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى، كما استولى الجيش البريطانى فى اليوم نفسه على المحسة والقصاصين.

رغم ذلك قررت القيادة العسكرية للجيش المصرى الاستمرار فى المقاومة، فشنت هجومين كبيرين للاستيلاء على «القصاصين» كان أولهما فى ٢٨

أغسطس، والثانى فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢، ولكن عوامل الخيانة كانت قد بدأت تعمل عملها وهو ما حال دون انتصار الجيش فى هجومه، ثم قضت الخيانة على كل ما بقى من استعدادات، فكانت هزيمة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢.

ومن خلال العرض السابق للمسألة العسكرية يتضح أن ما تحكم فيها كان عوامل اجتماعية وسياسية بالأساس:

- وتكشف المقارنة بين قوتى الجيش المصرى والجيش البريطانى، للوهلة الأولى أن الجيش الإنجليزى كان متفوقًا جدًا على الجيش المصرى، سواء من ناحية الاستعدادات العسكرية أو الأفراد، فهل يعنى ذلك أن إصرار عرابى على المقاومة كان عملاً متعجلاً ومتهورًا وهو ما يذهب إليه البعض؟ الإجابة التلقائية هى النفى القاطع. ذلك أن الهدف الواضح منذ أزمة مذكرة ٢٥ مايو وما تلاها من أحداث، كان إجهاض الثورة ولم يكن عرابى يستطيع مهما قدم من تنازلات أن يثنى الجيش الغازى عن تحقيق هذا الهدف، اللهم إلا فى حالة واحدة: بأن يجهض الثورة بنفسه وأن يدعو الجيش الغازى لدخول البلاد.

ولم يكن الوضع العسكرى للجيش المصرى ميئوسًا منه وهو ما دل عليه صموده فى جبهة كفر الدوار، فقد كان يحارب فوق أرضه ويملك حرية الحركة داخلها والقواعد والإمدادات... إلخ. صحيح أنه كان محاطًا بالخيانة من الداخل ولكن هذه الإحاطة كان يمكن التغلب عليها بالحسم الثورى الذى كانت قيادة الثورة تفتقد إليه كثيرًا.

نجمت المشكلة الأساسية لمسألة الحرب من الاعتماد المبالغ فيه على الصراعات الأوروبية، والظن بأنها يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف الغزاة الغزو ومع أن عرابى قد صرح فى وقت مبكر لبلنت أنه يشم بوادر التدخل تعليقا على مذكرة ٧ يناير - وأنه سيتبع الطريقة البروسية فى التجنيد العام القصير الأجل، فإنه لم يفعل شيئًا لتحقيق هذا الهدف وظل على آخر لحظة، يعتمد على الصراعات الأوروبية كوسيلة وحيدة قد تحول دون الغزو، وتمثل هذا الاعتماد فى

مسألة سد قناة السويس فقد أحجم عرابى عن سد القناة وأجل ذلك على اللحظة الأخيرة، مما أدى إلى عدم التنفيذ، ولم يفعل ذلك إلا تحت وطأة اقتناع كامل بأنه قد يتعرض لعدوان دولى إذا فعل ذلك، وأن القوى الدولية ستمنع إنجلترا من إتمام الغزو. والواقع أن عرابى كان يعبر عن فكر كان سائدًا ذلك الوقت وهو فكر سياسى يعكس تردد البرجوازية المصرية وضعفها، وعدم قدرتها على الدخول فى معارك حاسمة ضد الاستعمار وتفضيلها أن تحل قضيتها الوطنية فى إطار محالفة معه. وبالتأكيد فإن عرابى لم يفهم طبيعة التناقضات بين الرأسماليات الأوروبية، إذ ذاك وضخم فيها، وهو ما فوت عليه فرص اتخاذ الاستعدادات الحقيقية لصد الغزو، وبالتأكيد فإن التناقضات الدولية كان يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا مفيدًا، لو طالت الحرب قليلاً، ولكن الاستعداد للحرب بدأ متأخرًا، وحتى آخر لحظة فإن عرابى كان يشك فى أن الأساطيل ستضرب الحصون حقًا..

- ومع أن إسهامات الشعب فى المعركة كانت كبيرة، إلا أنها للأسف لم تفد الإفادة الكاملة لأسباب متعددة منها أن الالتجاء لطلب المعونة من الجماهير جاء متأخرًا جدًا، وبعد فشل قيادة البرجوازية فى حلمها أن تقوم الصراعات الدولية بإيقاف الغزو، كما أن برنامج تحشيد هذه الجماهير لم يكن واضحًا ومفصلا، بل لم يكن فيه أشياء تلبى مطالب الكتل العريضة من الجماهير، ثم أن الاعتماد المبالغ فيه على الحافز الدينى فى تحشيد الجيش والشعب والاكتفاء به وحده، أدى إلى قصم ظهر الجيش المحارب، عندما فقد قائده الهالة الدينية التى أضفاها على نفسه، بصدور قرار إعلان العصيان من الخليفة العثمانى.

ومع هذا قدم الشعب إسهامات عظيمة للمعركة، وتحفل المصادر المعاصرة لحوادث الثورة بتفاصيل هذا الدور الذى قام به الشعب، ففى معركة غزو الإسكندرية ورغم أنها حرب مدفعية فى الأساس، أسهمت الجماهير فى الحرب،

ويذكر الشيخ محمد عبده فى هذا الصدد أن «الرجال والنساء كانوا تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها وكانوا يغنون بلعن الأميرال سيمور ومن أرسله»(٢٦٩).

ويقول عرابى فى مذكراته أن كثيرًا من الأهالى قد تطوعوا أثناء القتال رجالاً ونساء فى خدمة المجاهدين، ومساعدتهم فى تقديم الذخائر الحربية، وإعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم إلى المستشفيات(٢٧٠) وهذا ما يؤكده أيضا محمود فهمى فى مذكراته إذ قال إنه رأى بعينى رأسه «ما حصل من غيرة الأهالى بجبهة رأس التين وأم كبيبة وطوابى باب العرب، وهمتهم فى مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخراطيش البارود والمقذوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالى صار يعمر المدافع ويضربها على الأسطول(٢٧١).

وتطوع كثيرون من المواطنين كجنود مقاتلين وقد بدأت حركة التطوع فى القاهرة والأقاليم عقب ضرب الإسكندرية وقد قاموا بأعمال المساعدة العسكرية، ويذكر عرابى فى مذكراته أن خطوط الدفاع فى الجبهة الغربية قد تمت بمساعدة خمسة آلاف رجل من الأهالى من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية(٢٧٢) ويذكر الأستاذ الإمام فى تقريره الذى كتبه لبرودلى أنه رأى الناس من فلاحين وبدو، ذاهبين إلى الحرب برضاهم واختيارهم متشوقين لمقاتلة الإنجليز ويذكر أيضا أن الحماس قد شمل الأقباط وكان يشجعهم على ذلك رؤساؤهم(٢٧٣) ويذكر عرابى فى رسالة منه إلى صابونجى - عقب هزيمة الجيش - أن الحرب بدأت ولم يكن هناك أكثر من عشرة آلاف جندى، وارتفع هذا العدد بعد ذلك إلى مائة ألف جندى(٢٧٤).

وفضلاً عن التبرع بالنفس قامت حركة ضخمة للتبرعات المالية والعينية للجيش، وشاركت فى ذلك الأمة كل بحسب طاقته، ويذكر محمد عبده فى تقريره السالف الذكر أن الحرب قد «ألبت المسلمين والأقباط واليهود»، وأن الجميع قد تبرعوا بالخيل والحبوب والنقود والميره اللازمة للجيش(٢٧٥) ويذكر نينيه أن

الشعب قد أمد الجيش بالمال والقمح والشعير والبقول والسمن والخضر والفاكهة والخيل والماشية[٢٧٦].

ويقول عرابى فى مذكراته إنه نظرًا لخلو الخزينة من المال فقد فرضت ضريبة مؤقتة قدرها عشرة قروش عن الفدان لمواجهة تكاليف الحرب. ولما أعلن ذلك للعموم جادت الأمة على اختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والخيل والجمال والأبقار والجواميس والأغنام والفاكهة والحبوب والخضراوات حتى حطب الحريق[٢٧٧] وتأكيدًا لذلك فهو يذكر فى رسالته لصابونوجى فى يوليو ١٨٨٣ - أن المخازن لم يكن فيها عند بدء الحرب أكثر من ألف ومائتى حلة عسكرية و ١٥٠٠ عدل من الحبوب «ولكن عند نهاية الحرب كان لدينا فى مستودعات الجيش وفى المديريات المختلفة والمخازن ما يزيد قيمته على مليون من الجنيهات من المال والمنتجات الزراعية والبقر والجاموس والغنم والأقمشة وكل ذلك قدم هدايا من الأمة للجيش المدافع عن وطنها وأن الجيش لم ينفق عليه درهمًا واحدًا أثناء الحرب من خزانة الحكومة»[٢٧٨].

ومن المتبرعين، يذكر عرابى أسماء موسى بك مزار الذى تبرع بألف وثلثمائة ثوب بفتة وثلاثين عجل بقر[٢٧٩]، وحميد بك أبو ستيت الذى تبرع بألف وخمسمائة ثوب من البفتة للجهادية، كما جهز وقدم ألفى نفر من المتطوعين فضلا عما قدمه من القمح وهى تبرعات تزيد قيمتها على عدة آلاف من الجنيهات، وكان يقوم بدفعها بالنيابة عنه حسن موسى العقاد[٢٨٠] ، وكذلك قام أحمد بك المنشاوى بتقديم خدمات وتبرعات كبيرة للجيش.

وقد ظل الشعب حتى آخر لحظة، ورغم كارثة الهزيمة، مصرًا على القتال فبعد هزيمة التل الكبير ووصول الجيش الإنجليزى إلى مشارف العاصمة خرج بعض الأهلين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهراوات بقصد محاربة الإنجليز، ولكن محافظ العاصمة إبراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملاً لا يجدى ولا يؤدى إلا إلى سفك الدماء فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الإنجليز والأهلين[٢٨١].

وفى ضوء ما سبق فإن الشعب لم يقدم تأييده للمعركة فحسب، ولكنه أيضًا قدم مساهمته الفعلية، بل وكان على استعداد للمضى فى الحرب بكل ما يستطيع، ولكن مسألة الاستمرار فى الحرب كانت تحتاج إلى التنظيم والحشد وهذا يعنى أن يكون برنامجها السياسى واضحًا ومحددًا ليمكن عن طريقه تجميع الشعب للاستمرار فى المعركة، ولكن القيادة التى تولت المعركة اكتفت بالاعتماد على الصراع الدولى وعلى الأمانى الخيرة لديها فى طيبة جلادستون.

- ومن ناحية ثالثة فإن التأييد الذى قدمته القوى الثورية العالمية، لم يكن ذا تأثير فعال فى ظروف تصاعد المد الاستعمارى العالمى، وكان حجمه أضأل مما ينبغى الاعتماد عليه. ولم يبذل عرابى مجهودًا منظمًا لضمان تحول التأييد الذى قدمته الطبقة العاملة فى البلاد الاستعمارية إلى ضغط سياسى ضخم وكان تركيزه الأساسى على معونة العناصر المعارضة فى داخل الجبهة الاستعمارية نفسها وبالذات فى داخل حزب الأحرار البريطانى مثل بلنت وروبرتسن وبرايت الذى استقال من وزارة الأحرار عقب الغزو. وهذا واضح من التصريح الذى فاه به الضباط فى مناقشتهم الحامية مع سلطان باشا فى ليلة الدار المشهورة عندما صرح أحدهم بأن حزب الأحرار البريطانى عاضد لهم وقد اكتفت قيادة الثورة بنشر أنباء التأييد الذى قام به العمال فى الدول الاستعمارية فنشرت أنباء الاجتماع الذى عقده العمال فى باريس فى ٣٠ يوليو والذى أصدر قرارات بإدانة التدخل الإنجليزى ونددوا فيه بموقف الحكومة الفرنسية المحايد على أساس أن الحياد فى هذه المسألة هو ترك إنجلترا لكى تقوم بالغزو آمنة. ونفس المسألة حدثت فى لندن حيث عقد العمال اجتماعًا وأبلغوا جلادستون استياءهم واحتجاجهم على التدخل الإنجليزى فى مصر ومعارضتهم للغزو، وطلبوا إيقافه باعتباره عدوانًا على حق الأمم فى تقرير مصيرها لا يحقق إلا مصلحة الرأسمالية المالية[٢٨٢].

ثم إن الثورة أيضًا قد حظيت بتأييد العناصر الأوروبية اليسارية فى الداخل، فقد أرسل المسيو كامينى ـ رئيس جمعية الفعلة الإيطاليين ـ خطابًا إلى البارودى

عقب توليه الوزارة أبلغه فيه بقرارات الجمعية العمومية لنقابة العمال الإيطاليين بتأييد الثورة المصرية متمنيًا «نجاح الحزب الوطنى المصرى وتحقيق أمانيه الوطنية»، رابطا بين النضال الإيطالى والمصرى من أجل الاستقلال «فما العمال الإيطاليين إلا أبناء أمة حاربت فى نوال استقلالها فهم يتمنون أن المقاصد التى أبدتها الأمة المصرية وسعت إليها بالتأنى وحسن السياسة تفوز بإدارة الوزارة الحالية فوزا يعدل عظم الغاية المطلوبة وكبر شأنها»(٢٨٣).

كذلك حظيت أيضا بتأييد الحركات القومية فى أوروبا ويذكر بلنت أن الحماسة فى إيطاليا قد بلغت حدًا كبيرًا، وعلى الرغم من أن الحكومة الإيطالية كانت تعضد السياسة الإنجليزية فإن غاريبالدى قائد حركة التحرر الوطنى الإيطالى كان يهيئ فيلقا للذهاب إلى مصر ومعاونة عرابى(٢٨٤).

وكان عرابى يعتمد فى رسم موقفه الاستراتيجى على فهم خاطئ لطبيعة التناقضات الاستعمارية كما كانت تعبر عنها أنباء الصحف. ويعلق سليم النقاش فى كتابه مصر للمصريين على مقتطفات متعددة اقتبسها من هذه الصحف فلخصها بقوله «إن الأميال العمومية كانت فى ألمانيا والروسيا وفرنسا وإيطاليا منحازة إلى العرابيين فكانت تزيدهم على ما سبق لنا بيانه إصرارًا على المقاومة وأملا فى انتصار الدول لهم فتساعدهم على إخراج الإنجليز من مصر».. ويؤكد أن «العرابيين كانوا يتلقون هذه الأقوال والمنشورات ويزدادون بها ثباتًا على عزمهم وتيقنا بأن فوز إنجلترا فى محاربتهم من رابع المستحيلات» وقد اهتموا جدًا بخطاب ألقاه كليمنصو ـ رئيس فرنسا ـ مدح فيه الأمة المصرية(٢٨٥).

المؤكد أن فهم طبيعة التناقضات الاستعمارية يتطلب وعيًا لم تكن تملكه قيادة ذات طابع رومانتيكى فى الأساس لم تخل من التشوش الذهنى المشوب بصوفية دينية وتصور أخلاقى للعالم، كما أنه كان بعيدًا عن إدراك البرجوازية المصرية الضعيفة التى لم يصل بها نموها وتطورها إلى الحد الذى تأخذ فيه موقفًا حاسمًا من الاستعمار بحيث تدخل معه معركة حياة أو موت.

• ولعل هذا هو السبب فى أن عرابى اتجه لتشكيل جبهة إسلامية ضد الغزو، ففى خطابه لجلادستون قال «إننا سنستخدم رجال الدين فى الحض على إثارة الجهاد أى الحرب الدينية فى سوريا وبلاد العرب والهند. ومصر تقع فى طريق مكة والمدينة وجميع المسلمين يحتم عليهم دينهم تأمين الطريق إليهما وقد ألقيت مواعظ بهذا الصدد فى مسجد دمشق وحصل اتفاق مع جميع زعماء الدين فى العالم الإسلامى فأكرر القول بأن أول قنبلة ترمى، ستكون سببًا فى سفك الدماء فى آسيا وإفريقيا وأن تبعة ذلك كله ستقع على كاهل إنجلترا»[٢٨٦].

وهكذا نشأت حركة إسلامية واسعة للدعوة لتأييد عرابى فى كفاحه واعتلى العلماء المنابر فى تركيا، وأخذوا يستنفرون المسلمين ويدعونهم إلى حمل السلاح والتطوع فى الحرب المقدسة لحماية أرض الإسلام[٢٨٧].

وفى الهند ثار المسلمون، فأسرعت السلطات البريطانية إلى تحديد إقامة جمال الأفغانى وكان إذ ذاك بها، وفى الشام حمل الرجال السلاح وأعدوا الكتائب من المجاهدين، ولكن الحاكم العثمانى منعهم من الإبحار إلى مصر والمسألة نفسها فى تونس وغيرها من بلاد الشمال الإفريقى. ويذكر بلنت أن عرابى «كان يعرف أن مسلمى العالم كانوا ينظرون إليه باعتباره زعيم الإسلام ونصيره وذلك لأن الحجاج الذين عادوا من الحجاز أخبروه بذلك، فكان يرى أنه من الصعب على السلطان أن ينضم إلى إنجلترا ويحاربه»[٢٨٨].

والواقع أن الجبهة الإسلامية كانت ضرورية ذلك أن الدول الاستعمارية كانت تلتهم الدول الإسلامية واحدة بعد الأخرى، وكانت معظم الدول الإسلامية إما مستعمرات فعلا أو مهددة بأن تكون كذلك. والخطورة فى هذا الاستخدام لفكرة الجبهة الإسلامية أن القيادة الثورية فى مصر لم تبذل مجهودًا فعليًا لكى تقوم هذه الجبهة بدور فعال يشكل تهديدًا حقيقيًا ومحسوسًا، والواقع أن الدول الاستعمارية كانت بالفعل تخشى أن تواجه بثورة إسلامية تطيح بمصالحها وتعرضها لأخطار شديدة واعتمدت قيادة الثورة على رد الفعل العفوى غير المنظم

لدى شعوب هذه الدول فضلاً عن أن استخدام الدافع الدينى أساسًا، قد وضع عرابى تحت رحمة الباب العالى الذى كان له سلطان دينى ساحق باعتباره خليفة المسلمين ولو كان عرابى قد مزج بين الدافعين الدينى والقومى لربما استمرت المقاومة بعد إعلان العصيان الذى كان من أخطر أسلحة الهزيمة.

والواقع أن عرابى لم يستطع أن يستفد من خريطة التناقضات أقصى استفادة ممكنة، لقد كان هناك أولا التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض، ثم التناقض بين الطبقة العاملة فى داخل هذه البلاد وبين الرأسماليين بالإضافة إلى التناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية، فضلاً عن التناقض الداخلى فى مصر نفسها بين أمة الخيانة وأمة الثورة.

والغريب أن قيادة الثورة قد اعتمدت على التناقض الثانوى الوحيد بين مجموعة التناقضات المذكورة وهو التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض، وأهملت التناقضات الثلاث الأخيرة رغم أنها تناقضات رئيسية عدائية والمفروض عند رسم الاستراتيجية الثورية لهذه المرحلة أن يوضع التناقض الداخلى فى مصر باعتباره التناقض الأساسى بحيث تكون العناصر الثورية سياسيا والطبقات المعادية للغزو هى القوى الرئيسية، ثم تكون التناقضات داخل الدول الاستعمارية والتناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية بين القوى الاحتياطية للثورة.

إن الاعتماد على هذا التناقض الثانوى الوحيد يدل على طبيعة قيادة الثورة البرجوازية المترددة التى تعبر عن طبقة ضعيفة اقتصاديًا وتسعى إلى حل المسألة الوطنية فى الإطار الاستعمارى، ولذلك فهى أعجز من أن تنظم جماهير فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين وفقراء المدن والحرفيين للدخول فى معركة ضد الاستعمار.

- وفى هذا الإطار فإن واقعة الخيانة الشهيرة التى حدثت فى الثورة العرابية هى عامل من عوامل الهزيمة العسكرية، ولكنها لم تكن مبررًا لإجهاض الثورة، فالثورة قد أجهضت فعلاً، عندما كانت كل القوى السياسية

والعسكرية والشعبية عن المقاومة. وقد غزا الجيش الفرنسى مصر قبل ذلك ولكن الثورات لم تتوقف ضده فما هو البعد الحقيقى لمسألة الخيانة؟

يظهر هذا البعد سياسيًا فى عجز قيادة الثورة عن اتخاذ مواقف حاسمة من العناصر الخائنة، وهو ما يجعلنا نعود إلى التذكير بمسألة السلطة وعجز حزب الثورة وضعفه.

وهو يظهر اجتماعيًا فى عدم صياغة البرنامج الفلاحى الذى يكفل استمرار الثورة رغم الهزائم التى قد تقود إليها الخيانة وهو يظهر أيضا فى ذلك الاعتماد المبالغ فيه على الشعارات الدينية. وقد قال عرابى فى مذكراته موضحًا تأثير منشور العصيان فى الجيش «لما نشر منشور السلطان بعصياننا ومن معنا بجرنال «الجواثب» إرضاء للإنجليز أرسل منه مئات الألوف من النسخ إلى الهند والأفغان والحجاز والعراق والترك ومصر والمغرب الأقصى وجميع بلاد الإسلام بواسطة الإنجليز، ووزعت منه نسخ كثيرة على ضباط الجيش المصرى فى جميع المراكز بواسطة «أبو سلطان باشا» ومن معه من المخدوعين. إذ ذاك تذمر بعض أمراء العسكرية وقالوا إننا إذن عصاة على السلطان مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله كما فعل محمد على باشا رأس العائلة الخديوية وابنه إبراهيم باشا ومن مات منا مات عاصا لا أجر له، مثل الذين ماتوا من المصريين فى قتال الدولة العلية، فنصحناهم بأن هذ المنشور مخالف لأحكام الدين الإسلامى، لأننا إنما نقاتل أعداء المسلمين الذين يريدون أن يستولوا على بلادنا الإسلامية وأن الجهاد فى سبيل حماية الدين والمال والوطن فرض واجب علينا، وأن سلطان المسلمين لا يسمح بمثل هذا المنشور، وإنما هو دسيسة إنجليزية تمكنوا من إنفاذها بواسطة الرشوة، ولو فرض وصدر مثل ذلك من سلطان لوجب على المسلمين خلعه لمخالفته لأحكام الدين. إلا أن تلك النصائح لم تؤثر فى الذين يجهلون أحكام الدين مثل أحمد بك عبدالغفار قومندان السوارى، وعبدالرحمن بك حسن حكمدار الآلاى الثانى سوارى، وعلى بك يوسف (خنفس) أميرآلاى الثالث بيادة، ولكنهم أظهروا قبول ما أوضحناه لهم وأسروا الغدر والخيانة

والحساب على الله»[٢٨٩] وتذكر بعض المصادر أن عرابى قد أطلع النديم وبعض خواصه على منشور العصيان بمجرد علمه به واستشارهم فما يجب أن يفعله «فأشار عليه النديم بنشره فى صحيفة الطائف والرد عليه مع الاستمرار على المدافعة والذود عن الوطن حتى فى الحالة التى ترد فيها عساكر تركية لمحاربتهم»[٢٩٠] ولكن عرابى رفض الفكرة بسبب تخوفه من تأثير المنشور فى الجيش وهو ما جعل المنشور الذى وزع سرا يحدث تأثيرًا ضارًا مما يدل على أن قيادة الثورة كانت تفتقد إلى فاعلية الهجوم السياسى وأنها وقعت فى مأزق بسبب أسلوب التجنيد السياسى الخاطئ والقائم على وجه واحد هو الوجه الدينى، بينما كان ضروريًا وأساسيًا لها أن تعتمد معه على وجه آخر أكثر أهمية وهو الوجه السياسى وجه المقاومة ضد الاستعمار والتسلط الفردى. والغريب أن هذا الاعتماد على الحافز الدينى كان يتضمن بالفعل قدرًا من الديماغوجية فمع أن عرابى كان متدينًا تدينًا لا شك فيه، فإن داعية الثورة السياسى الأول «عبد الله النديم» الذى أسهم فى نشر «الهوس الدينى» لم يكن كذلك ويقول لويس صابونجى فى رسالة منه لبلنت بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٨٢ «إن نديما رغم خلقه الثورى الطيب وميله إلى الإصلاح متسرع مندفع سهل التأثر، وأسوأ ما شهدته منه أنه كلما وجد نفسه مغلوبًا فى مناقشة قفز فى عنف إلى موارد التعصب الدينى. وشر ما فى الأمر أنه بعيد عن التدين، ولكنه يتظاهر بحماسة للدين تفوق حماسة شيخ الإسلام» وذكر أن «عرابى باشا يعرف كل ذلك وقد نصح له فعلا بالاعتدال»[٢٩٠ مكرر].

وبعد هزيمة الثورة قدم عرابى فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢، نقاطا برنامجية أخرى طلبها منه اللورد «دوفرين» الذى عين من الحكومة الإنجليزية لرسم السياسة الإنجليزية فى مصر ـ وقد حدد عرابى النقاط التالية:

١ ـ يجب على الحاكم فى مصر أن يكون محدود السلطة مقيدًا بقوانين شورية وعليه مراعاة تنفذها والمحافظة عليها وتلك قاعدة أساسية تكون مرعية الإجراء على الدوام.

٢ ـ يجب انتخاب مشايخ البلاد بمعرفة الأهالى من الذين اشتهروا بالعفاف وحسن المعاملة حيث إن كثيرًا من المشايخ الموجودين طبعوا على سلب أموال الأهالى ليدلوا بها إلى الحكام فى سبيل ترقيتهم واعتبارهم.

٣ ـ يجب انتخاب مجلس النواب من نبهاء الأمة المصرية وأن يكون انتخابهم حرًا كما فى الممالك المتمدنة وتعرض عليه جميع اللوائح والقوانين الإدارية والاقتصادية وتعطى لأعضائه الحرية التامة فى المداولة وإبداء آرائهم الصريحة ليتمكنوا من حفظ حقوق منتخبيهم. ولا يلزم الحكومة العمل بما يقرره المجلس المذكور إلا بعد مضى مدة فيها يعلم اقتدار أعضائه على النظر فى مصالح البلاد بواسطة نشر مجادلاتهم العلنية فى الجرائد، وحينذاك تكون قرارات مجلس النواب قطعية والوزراء مسئولين أمام ذلك المجلس وتلك المدة لا تزيد على خمس سنين.

٤ ـ يجب أن توضع قاعدة بين سكان القطر المصرى عمومًا لا يمتاز فيها الأجنبى على الوطنى فى جميع المعاملات وفرض الضرائب والرسوم وغير ذلك.

٥ ـ يجب وضع حد للمرابين لمنعهم عن استعمال الغش وإدخاله على الأهالى لسلب أموالهم كما يجب إيقاف المزارعين عند حد فى الأخذ بالربا.

٦ ـ يجب تسوية ديون المزارعين وتوحيدها وتسديدها بواسطة الحكومة إلى الدائنين على أقساط مناسبة لحالة المديونين تسدد إلى الحكومة مع أقساط الأموال الأميرية.

٧ ـ يجب إبطال ضرائب الويركو والفردة والدخولية وجميع المكوس التى أضرت كل الضرر بالفقراء والمساكين.

٨ ـ يجب إبطال طريقة التسخير التى هى السبب الوحيد فى عدم العمران وتشتيت شمل الفقراء الذين لا قوت لهم إلا من كد أيديهم وعرق جبينهم.

٩ ـ يجب أن تشهر أشغال تطهير الترع والجداول وإنشاء المصارف وحفظ جسور النيل فى زمن الفيضان فى المناقصة بين المقاولين بواسطة وزارة الأشغال العمومية.

١٠ ـ يجب توحيد القوانين القضائية فى جميع محاكم القطر المصرى ومراعاة تنفيذها بغاية الدقة بدون تدخل ذى سلطة فى تأويلها واستعمالهم الطريق القديمة فى مراعاتها ظاهرا وعدمها فى الحقيقة.

١١ ـ يجب إبطال المحاكم المختلطة التى أضرت بالوطنيين وكانت هى الوسيلة الوحيدة لإعانة المرابين على تجريد كثير من الوطنيين من أطيانهم وأملاكهم.

١٢ ـ يكتفى من الأجانب الموظفين بقدر الضرورة مع مراعاة حالة مالية البلاد فى رواتبهم والمناسبة بينها وبين رواتب الموظفين الوطنيين حتى لا تقع المنافسة والمنافرة بسبب الامتيازات الفاحشة.

١٣ ـ يجب أن يكون قنال السويس حرًا بكفالة الدول الموقعة على معاهدة برلين وفى مقابلة تنازل الأمة المصرية عن حقوقها الصريحة فى ذلك، يعوض لها مبلغ كاف يعادل هذا التنازل لتسدد جانبًا من الدين ومع ذلك يبقى لمصر حق كباقى الدول المذكورة، وعلى الدول أيضا أن تدفع مبلغًا سنويًا يكون كافيًا للقيام بحفظ القنال المذكور.

١٤ ـ يجب تعديل الضرائب وجعلها متناسبة مع حالة الأراضى واستعداداتها بدون فرق بين الأغنياء والفقراء.

١٥ ـ لأجل تأمين الدائنين على أموالهم من كل خطر يخشى وقوعه فى المستقبل يجب تنزيل الدين إلى ٥٠٪ والفائدة ١٪ والاستهلاك ١٪ سنويا.

١٦ ـ يجب أن الأراضى العشورية تدفع ضرائب تساوى ضرائب الأراضى الخراجية حيث إن الخراجية صارت ملكًا حرًا لمالكيها بمقتضى قانون المقابلة.

١٧ ـ يجب اعتبار الأموال التى دفعت من طرف المزارعين فى المقابلة دينا على الحكومة أسوة بالأجانب وقدرها ١٧,٠٠٠,٠٠٠ مليون من الجنيهات.

١٨ ـ يجب تعميم التعليم وتوسيع دائرته فى أنحاء القطر بحيث يكون إجباريًا حتى سن ١٥ سنة.

١٩ ـ يجب أن يكون لمصر (وزراء مفوضون فى جميع الممالك الموقعة على معاهدة برلين لفهم حقيقة ما يكون جاريا فى مصر وتسهيل المعاملات التجارية وغيرها[٢١٩].

قيادة الثورة

ملاحظات حول الزعامة البرجوازية

يبالغ المؤرخون البرجوازيون ـ عادة ـ فى الدور الذى لعبته قيادة الثورة فى إجهاضها ويذهبون ـ كما أشرنا فى المدخل ـ إلى أن هذه القيادة هى المسئولة أساسا عن إجهاض الثورة. وهذه النظرة تتواءم مع التصور البرجوازى للعالم، ذلك التصور الذى يعتبر الفرد ركنًا أصيلاً فى حركته ولأن البرجوازية لا تملك أصلا فلسفة متكاملة للتاريخ، فإن منظريها لا ينطلقون كلهم من أرضية واحدة ولكن هناك بعض الفرضيات المكررة لدى الكثيرين منهم وبينما يرى بعضهم مثل كارليل أن التاريخ ما هو إلا حركة مجموعة من الأفراد الأفذاذ، فإن آخرين يصوغون هذا فى مقولتهم الشهيرة حول أنف كليوباترا الذى لو كان أقصر قليلاً لتغير وجه التاريخ. وبينما يتطرف هؤلاء فى تجاهل القوانين الموضوعية لحركة التاريخ فإن آخرين يتطرفون فى الناحية الأخرى فيذهبون إلى أن الحتمية التاريخية تحقق نفسها دون أى تدخل من الفرد، الذى لا دور له على الإطلاق فى التأثير على حركة التاريخ، وهو تصور ميكانيكى لهذه الحركة ينفى عنصرًا مهمًا من عناصرها، هو فاعلية الفرد فى تحقيق هذه الحتمية عن طريق الوعى بقوانينها والسعى لتحقيق هذه القوانين؛ ثم أرست «المادية الجدلية» بشكل متكامل المفهوم الصحيح لهذه المسألة:

- فهى تذهب إلى أن «فاعلية الفرد» ضرورة لتحقيق الحتمية التاريخية، فالمجتمع يتغير ويتطور تبعا لقوانين موضوعية حتمية، هذا صحيح، ولكن دور الفرد هو جزء من تحقيق هذه الحتمية، ومن غير المتصور أن تتحقق هذه الحتمية مع العجز الكلى والسلبية التامة من الفرد.

- غير أن فاعلية الفرد هنا تؤدى دورها، من خلال انسجام الدور الذى يقوم به مع القانون الموضوعى لحركة التاريخ، أى أن الفرد يسهم فى تحقيق الحتمية، ولكنه بالتأكيد سيفشل تمامًا إذا فكر فى أن يلعب دورًا معاكسًا لهذه الحتمية .
- إن هذا يؤدى فى النهاية إلى أن الفرد الذى يقع فى موضع مؤثر فى خريطة السلطة فى المجتمع يمكن أن يؤثر بدرجة أو بأخرى فى تغيير بعض السمات الفرعية للظاهرة التاريخية عند توفر شروط معينة، تحقق لموقعه القيادى إمكانية هذا التأثير، ولكن بالتأكيد لا يستطيع أن يؤثر تأثيرًا يغير حركة التاريخ وظواهره الأساسية التى تتحكم فيها عوامل موضوعية وتسير فى اتجاه حتمية محددة.
- وبالإضافة إلى كل هذا فإن الفرد المؤثر تاريخيًا هو ابن ظاهرة تاريخية، وليس مجرد ذات تضم قيمًا أخلاقية وصفات شخصية، فالظروف الاجتماعية والتاريخية هى التى تكون شخصية القائد والزعيم، وهى التى تعطيه إمكانية التأثير المطلق على الحوادث أو التأثير النسبى فيها، ومن هنا فصفته الخاصة فى النهاية تلعب دورًا محدود التأثير فى تسيير الحوادث.

فى ضوء الفرضيات السابقة فإن دراسة الدور الذى لعبته الزعامة فى الثورة العرابية ومدى تأثيرها على حركة الثورة، ضرورة لا غنى عنها لاستكمال فهم الزعامة العرابية ومدى تأثيرها فى حركة الثورة والواقع أن الزعامة البرجوازية المصرية تتسم بسمات مشتركة نبتت أصلا من طبيعة التكون الخاص للبرجوازية المصرية، وربما تكررت بعض سمات الزعامة العرابية فى الزعامة الزغلولية وخلفائها بعد ذلك. وسوف نحاول أن نرصد بشكل ما بعض هذه السمات.

وثمة مجموعة من المصادر يمكن أن يؤدى الاعتماد عليها إلى إبراز بعض النقاط المهمة فى هذا الصدد، فهناك أولا مذكرات قادة الثورة، وهناك خطبهم ورسائلهم، ومحاضر التحقيق معهم بعد فشل الثورة والانطباعات التى كونها عنهم معاصروهم الأجانب أصدقاء كانوا أم أعداء.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على التكوين الطبقى الخاص لهؤلاء الزعماء من خلال تراجم حياتهم، سنجد أنه تكوين متماثل تقريبًا، مع فرصة للتباين الشديد أحيانا بين النديم فى أسفل الاجتماعى والبارودى فى قمة هذا السلم. بيد أن الكتلة الكبرى من زعماء الثورة كانت تنتمى - أصلاً - إلى عناصر من أبناء المزارعين الصغار، فعرابى لم يرث عن أبيه سوى ثمانية أفدنة[٢٩٢] ونفس المسألة بالنسبة إلى على فهمى وعبدالعال حلمى وطلبة عصمت كان مفتش مزروعات بإحدى الدوائر الزراعية، وعلى الروبى شأنه فى ذلك شأن الزعماء الثلاثة عرابى وعبدالعال وعلى فهمى، التحق بالجيش جنديا على عهد سعيد باشا حين تقرر تجنيد أبناء العمد والمشايخ والأعيان والشيخ محمد عبده كما يقول عن نفسه قد نشأ «كما نشأ كل واحد من الجمهور الأعظم من الطبقة الوسطى من سكان مصر، ودخلت فيما فيه يدخلون»[٢٩٣] كان جده «شيخا لبلدته»[٢٩٤] أما أبوه فكان ذا منزلة بقريته لدرجة أن بعض الحكام كناظر القسم وحاكم الخط كانوا ينزلون عندهم ولا ينزلون فى بيت العمرة[٢٩٥].

ويرتبط وعيهم بثقافتهم، كما يرتبط أيضا بوضعهم الطبقى فالأغلبية العظمى من العسكريين قد جاورت فى الأزهر زمنا، عرابى وعبدالعال وعلى فهمى.. والآخرون، ثم انتقلوا منه إلى الجيش فى أواخر عهد سعيد عندما قرر تجنيد أبناء العمد والمشايخ إجباريًا والواقع أن انتقالهم ذلك إلى الجيش لم يكن تنازلاً عن وضعيتهم الطبقية سقوطا فى هوة مركز اجتماعى أقل درجة، ذلك أنهم جميعا كانوا لا يقضون فى الجيش كأنفار إلا فترة قليلة، عامًا أو عامين على الأكثر، ثم يرقون بعد ذلك إلى رتب الضباط التى تبدأ بثلاثة جنيهات ونصف للملازم ثان، وتتدرج إلى أربعة جنيهات للملازم أول - فخمسة لليوزباشى فاثنى عشر للصاغ فعشرين للبكباشى فخمسة وعشرين للقائمقام وأربعين للأميرآلاى، وكانت رتب الضباط الذين قادوا الثورة، تنحصر فى الرتب الثلاث الأخيرة عند قيامهم بها.

والواقع أن هؤلاء جميعًا قد التحقوا بالجيش فى ظروف اجتماعية، جعلت للاستخدام فيه قيمة جديدة، منذ كون محمد على الجيش المصرى، وحقق

الانتصارات الكبيرة، وأعطى العاملين به مراكز اجتماعية معينة، وربط حياة المجتمع كله بهذا الجيش، منذ ذلك الوقت فإن قرون السيطرة التركية المملوكية، التى احتكرت فيها الإقطاعية العسكرية، حمل السلاح والقتال والمكانة الاجتماعية والسياسية تبعًا لهذا، جعلت التطلع إلى هذا المكان الجديد يزداد، خاصة بالنسبة للعناصر التى كانت ترى أن جاهلها الموروث قد انتهى نتيجة لعمليات الإفقار والسلب الذى فى مارسته السلطة المملوكية ضدها. إن الطموح العصامى الذى تحركه رغبة فى استعادة الجاه القديم - حقيقيًا كان أو وهميًا - كان وراء سعى هذه العناصر للتعليم وللالتحاق بالجيش، ثم الاهتمام بعد ذلك بالعمل العام والمشاركة فيه.

والواقع أن التركيب الاجتماعى الذى انحدر منه هؤلاء كان تركيا مؤثرا إلى حد كبير فيهم. فالمالك الصغير، فى مجتمع تسوده فوضى اقتصادية ضخمة، معرض لحالة من حالات الفقر المدقع فى ضربات مفاجئة. إنه الهدف الأقرب للمدفع، وهو لهذا - شأنه شأن العناصر البرجوازية الصغيرة فى المدن - يعيش فى حالة رعب حقيقى من الهبوط فى هوة الطبقات الدنيا، وحالة من حالات الرغبة فى الصعود إلى أقرب ما يمكن من الطبقات العليا. ولكن الوعى الاجتماعى يلعب دورًا فى تحديد الموقف الخاص لكل مفردة من هذه المفردات وهو ما دفع بهذه العناصر إلى الارتباط بالعمل العام والاشتغال به.

على أن ارتباطهم بالعمل العام قد تم عبر منعرجات كثيرة، ففى خلال عملية الصعود الفردى، ارتبط أكثرهم بالفئات العليا ارتباطًا أقرب ما يكون إلى التبعية الاجتماعية والسياسية فعرابى ارتبط أولا بسعيد باشا، وحظى برضاه، وكان فى العشرين من عمره عندما التحق ياورا له فى سنة ١٨٦١ وسعى للزواج من كريمة مرضعة الأمير إلهامى باشا، وكانت أختا لحرم الخديو توفيق من الرضاعة، وهو ما ساعده للعودة إلى الجيش وكان قد فصل منه، ومكنه عندما تولى توفيق الحكم من الحصول على رتبة الأميرآلاى ومن التعيين كأحد ياوران الخديو والمسألة نفسها بالنسبة إلى على فهمى الذى تزوج بإحدى جوارى السراى وكان محسوبًا من محاسيب الخديو، وكثيرون من الضباط كانوا قد تزوجوا بسرارى السراى،

تنفيذًا لسياسة عامة وضعها الخديو إسماعيل لاستمالة الجيش إليه، بل إننا نجد هذه الظاهرة أيضا فى محمد عبده الذى ارتبط برياض باشا لفترة طويلة ودافع عن سياسته دفاعًا طويلاً، وكذلك عبدالله النديم الذى عمل «نديمـا» للذوات والأعيان، وارتبط برياض أيضًا فى بعض فترات حياته.

وقد كانت هذه الفترة من حياة زعماء الثورة، فترة مؤقتة، وقد انتهت بأن أدركوا ـ على تفاوت ـ أن حل مسألتهم الخاصة لا يمكن إلا بالارتباط بالعمل العام. والواقع أن وعيهم قد تكون أساسًا من حالة السخط الذى تتميز به هذه العناصر من الفئات الدنيا من البرجوازية الريفية، ثم أسهم تعليمهم الدينى فى إضفاء المزيد من الإحساس الخلقى لديهم، بخاصة وهم ينحدرون من فئات اجتماعية يعتبرها علماء الاجتماع حاملة التقاليد والمحافظة عليها. ثم تفتح وعيهم أكثر خلال مجموعة التأثيرات التى أحدثها الأزهر على عهد إقامة الأفغانى فى القاهرة سواء تلك التى أحدثها بنفسه أو التى نتجت عن المناخ العام الذى أحدثه وجوده فى مصر. ويرجع عرابى إلى كتاب الملازم لويس عن حياة بونابرت ـ الذى أهداه الخديو سعيد ترجمته العربية ـ بداية اهتمامه بالعمل العام، ولعل عرابى قد قرأ بعد ذلك كثيرًا فى الثورة الفرنسية، فقد تأثر فى بعض ما اتخذه من إجراءات أو عرضه من أفكار بحوادثها، مثل فكرة الجمعية العمومية وهى مماثلة لمجلس طبقات الأمة، أو فكرة مصادرة أموال الهاربين على أن ثقافته العامة كانت ثقافة دينية، ولعل قراءته المفضلة كانت فى ذلك الفرع. وقد عثر على بعض الكتب المهداة إليه منها كتابا «ينبوع المسرات والنفحات الشاذلية، شرحا على البردة الأباصيرية، والنفحات النبوية فى الفضائل العشورية»[٢٩٦] وقد أهداه له الشيخ حسن العدوى والحقيقة أن عرابى كان متدينًا إلى الدرجة الواضحة التى لا تخطئها عين، وربما بالغ فى ذلك بعض الشىء، ويقول بلنت إنه «كان يحيط نفسه برجال الدين لأنه كان مسلمًا ورعًا، وكانت الأوقات التى يجب عليه أن يقضيها فى تنظيم وسائل الدفاع يصرفها فى الأدعية والصلوات، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الأعمال إلى النهاية، ومن الصعب أن يعرف الإنسان ما كان هيأه من التدابير الحربية»[٢٩٧] والواقع أن تدينه كان تشوبه بعض المعتقدات التى

لا يمكن اعتبارها من الدين فى شىء، منها مثلا اهتمامه الزائد بالأدعية وقراءة البخارى على الأسلحة الجديدة، فقد أرسل له الشيخ حسن العدوى برقية بأنه سيقدم إلى التل الكبير «مع بعض الإخوان وصحبتنا البخارى الشريف لقراءته عند الطابيه الجديدة»[٢٩٨] بل إنه ذكر فى محضر التحقيق معه أنه قد تم تفتيشه تفتيشًا دقيقًا عند دخوله السجن ولم يجدوا معه غير مجموعة أحجبة، وقال مبررا ذلك «إن أولادى كانت تموت بداء التشنج فى حال الصغر ولم تجدهم نفعًا أدوية الحكماء ففزعنا - وعلى حسب اعتقاد الناس - فى التحفظ على الأولاد نحمل تلك الأحجبة، وبالواقع حفظهم الله بسبب ذلك»[٢٩٩] هنا يتدنى الإيمان الدينى إلى مستوى الخرافة الشائعة. ومن المتواتر عنه كذلك إيمانه بالرؤى والأحلام واعتماده عليهما إلا أن عرابى على أى الأحوال، كان يملك مجموعة من الرؤى السياسية السليمة، وبالذات فكره الديمقراطى الذى كان جوهر موقفه، كما أنه بالتأكيد لم يكن متعصبًا دينيًا بأى شكل من الأشكال بالمعنى الذى يحول الإيمان إلى كراهية الأديان الأخرى. يضاف إلى هذا أنه كان - ومعظم قيادة الثورة - أقرب إلى الحس الفلاحى وهذا طبيعى بحكم نشأتهم فى قرى صغيرة، وفى طبقات كانت أقرب إلى فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين، ولكن هذا الحس كان مجرد عطف غير مترجم، ولكنه كان نوعًا من الاختلاط بين الشعور الدينى الجارف الذى يدعو إلى الرحمة والمودة والتصدق على الفقراء، وبين الحس القومى العام الذى يضع «الفلاحية» - كصفة - فى مواجهة «الجركسية» كصفة - دون إدراك واع أو ناضج للمسألة الطبقية.

وقد تميز عرابى إلى هذا بنوع من الرومانتيكية، غلبت على تصوره العام للأشياء، وهى مظهر من مظاهر افتقاد الوعى لبعض عناصره، وهو ما أجمع عليه كل من عرفه من أصدقائه - بلنت ونينيه مثلا - ولعل هذا راجع إلى حسه الصوفى أساسًا، بيد أن ذلك قد أسهم - مع عوامل أخرى - فى تردده فى بعض المواقف، وافتقاده إلى العقلية العملية، التى تتخذ قرارات حاسمة ونهائية عندما يتطلب الأمر ذلك، وهو ما يبدو واضحًا فى تردده فى اتخاذ موقف حاسم بالنسبة إلى قناة السويس، وبالنسبة إلى الخيانة.

يقول بلنت إن «عرابى لسوء حظ الحرية لم يكن رجلاً قويًا، وإنما كان ذا أمانى إنسانية، وكان فى خلقه شيء من التشبث بآرائه والرغبة فى تحقيقها، وكان يجهل أوروبا جهلاً تامًا، ويجهل أيضا الطرق والأساليب السياسية الغربية»[٣٠٠] ويتهمه بعض المؤرخين بالغرور الشديد - كالأستاذ الرافعى - ويرون أنه كان ذاتيًا «يؤثر المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا، واهتمامه أكثر مما يجب بذاته وحياته، وهذا ليس من الإخلاص الذى يجب أن يكون أول صفات الزعيم الوطنى، فإسقاطه وزارة شريف باشا يرجع العامل الأكبر فيه إلى أطماعه فى السلطة والجاه، وسعيه لخلع الخديو توفيق يرجع إلى مثل ذلك»[٣٠١] ونظن أن هذا سباب لا غير. ورغم ذلك فإن بعض مناحى الإحساس الشديد بالذاتية كانت تتوزع هنا وهناك بالنسبة إلى قيادة الثورة، ولعل عرابى بينهم، بيد إننا لا نوافق الأستاذ الرافعى على تفسيره لموقف شريف الخديو هذا التفسير الغريب. ومن الطبيعى بالنسبة إلى قيادة نبتت من وضعية طبقية كالتى ذكرناها، وكانت فكرة الصعود البرجوازى وراء رحلتها فى الحياة، كما أنها تربت فى وسط الجيش حيث تسود درجة من السيطرة الفردية، من الطبيعى بالنسبة إلى هذه القيادة أن تكون هناك درجة من الذاتية الشديدة، بيد إننا نجزم بأن هذه الصفة لم تكن ذات تأثير له قيمة فى مجرى الظاهرة.

والموقف الذى اتخذه عرابى أثناء التحقيق معه، يبلور درجة من درجات الصلابة ذلك أن «محاضر التحقيقات مع أحمد عرابى تدحض كل الأكاذيب والتشويهات عن ضعفه وتخاذله المزعومين رغم أن هذه التحقيقات قد تمت فى ظروف فشل الثورة، وفى ظروف كان عرابى فيها سجينًا بين القصر الخديو والإنجليز، وتكالبت ضده جميع القوى الرجعية المحلية التى ناوأت الثورة. لقد دافع أحمد عرابى عن جميع مواقفه بنفس المنطق والوضوح الذى واجه به تلك المواقف فى حينها لم يتنصل من إجراء ثورى واحد كان قد اتخذه»[٣٠٢]، وقد دافع بوضوح وبلا تردد مؤكدًا «أن أى رئيس من ديانة كان وفى أى بلاد كانت مترئسًا على جيش مدافع عن بلاده لا يمكنه أن يجرى أى خلاف ما أجريته فى حالة وجود حاكم البلاد بطرف الجيش المحارب لها».. وعندما قالت له المحكمة إن

بعض النواب لم يكونوا يوافقونه قال «لا أظن أن أحدًا من المصريين - على اختلاف مذاهبهم - يسمح بحصول تداخل أجنبى فى بلاده»، وحرص على إبراز مطالبه، باعتبارها ليست مطالب فئة أو شخص ولكنها مطالب الأمة، عمدها وأعيانها وتجارها[٣٠٣].

والواقع إننا سنجد نماذج من هذا الموقف الشجاع، فى محضر التحقيق مع أحمد رفعت. ورغم أنه أخذ موقفًا ضعيفًا فى البداية إلا أنه عاد فغير أقواله، ودافع عن جميع مواقفه بشجاعة، وبرر أقواله الأولى بالمعاملة الشاذة التى لقيها عقب اعتقاله، فعندما سأله رئيس لجنة التحقيق عن الملحق الذى وزعته جريدة «الطائف» بعنوان «فعل الخديو» والذى تضمن الهجوم المقنع على الخديو توفيق، دافع عن موافقته على نشر هذا الملحق وهو مدير المطبوعات المسئول، وقال إن الهجوم على الخديو «كان حاصلا عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطرق» وعندما سأله رئيس اللجنة عما إذا كان هذا الهجوم يوافق أفكاره قال إن الجميع أقروا بأن «الحضرة - الخديوية خالفت الشرع الشريف والقانون المنيف، وحيث إننى أحد أبناء هذا القطر فكيف كان يمكننى أن أخالف الجميع، حتى أخالف أفكارى وما أنا مشاهده وأجازى جريدة الطائف»[٣٠٤] وأنكر ما سبق أن زعمه بأنه وقع على محضر الجمعية العمومية بالتهديد وقال «لم أجبر على ختمها ولا على توقيعها ولا على تحريرها بل كانت مطابقة وموافقة لأفكارى»، والمسألة نفسها بالنسبة إلى قرار المجلس العرفى بسد القنال، «كان ذلك موافقًا لأفكارى وكان من مقتضيات الحرب، ولكنى كنت متأسفا على هذه الضرورة» ودافع عن المقال الذى كتبه فى جريدة الطان الفرنسية Le Tempse وانتصر فيه لعرابى بل كان شجاعًا إلى الدرجة التى ذكر فيها رئيس لجنة التحقيق بأنه هو نفسه كان عضوًا فى المجلس العرفى، وأنه توجه معه شخصيا إلى كفر الدوار لتهنئة عرابى بالعيد، مما أحرج إسماعيل أيوب باشا - رئيس اللجنة - واضطره للدفاع عن نفسه دفاعًا حارًا، وحول جلسة التحقيق إلى وضع مقلوب، إسماعيل أيوب هو المتهم، وأحمد رفعت هو المستجوب[٣٠٥] وهو نفس الموقف الذى اتخذه الشيخ حسن العدوى، الذى اتهم بأنه كان يتوجه لكفر الدوار للدعاء لعرابى بالنصر، فأعترف بأنه فعل ذلك «لأن المدافعة عن الوطن والذود عنه واجب شرعًا وسياسة» واعترف بأنه ختم

على المحضر القاضى بخلع الخديو «وكان ختمى برغبتى ورضائى للمدافعة الواجبة شرعًا وسياسة، وما كان ينبغى لأحد أن يمتنع عن الختم» وعندما سئل عما إذا كان قد أفتى بخلع الخديو، أنكر ذلك، وأردف «ومع ذلك فإذا جئتمونى الآن بمنشور فيه هذه الفتوى فإنى أوقعه وما فى وسعكم وأنتم مسلمون أن تنكروا أن الخديو توفيق مستحق للعزل لأنه خرج عن الدين والوطن»[٢٠٦].

وفيما عدا هذه المواقف الثلاثة فإن زعماء الثورة الباقين قد اتخذوا مواقف ضعيفة جدا فعندما طلبت لجنة التحقيق من على باشا فهمى ـ أحد زعماء الثورة ـ أن يشرح كيفية تطاوله على الخديو عقب وجوده فى منزل سلطان باشا ـ ليلة الدار ـ قال «لم أتوجه ولم يحصل تهور ولا نظن أننا نرتكب إساءة أدب أمام الخديو مع إننا نتمنى تقبيل أقدامه وعلى ذلك كل هذا من حقوقه فهو يفعل بنا ما يريد»[٢٠٧] وقال عبدالله فكرى باشا «إنه من المعلوم ـ قديما ـ أنى محسوب الجناب العالى الخديو وكنت دائما أخشى على نفسى من تلك الزمرة»[٢٠٨] وقال يعقوب سامى «ومع ذلك، فإنى عبد الحضرة الخديوية ودمى مباح لها»[٢٠٩] وزعم أكثر من واحد، أنهم ما وقعوا على طلبات عزل الخديو إلا تحت التهديد العسكرى، فيعقوب سامى الذى كان رئيس المجلس العرفى ووكيل الحربية، أعلن أنه لم يكن من حزب العصاة[٢١٠] وزعم أنه ختم على المحضر لأننى «هددت وضربت»[٢١١] وهو نفس ما زعمه حسن موسى العقاد «ختمت خوفًا من العنصر العسكرى، فإن الذى حصل لمن خالفهم معلوم، مثل الذين حبسوا بالطبخانة والذين أخذت أملاكهم وأعدت لإقامة المهاجرين وغير ذلك»[٢١٢] إن هذا الموقف الذى ينكر فيه الثوار كل مواقفهم التاريخية الباهرة، قد يمكن قبوله إذا ما قورن بموقف آخر، هو أن يسعى الثوار لاتهام أنفسهم «بالخيانة» سعيًا للتبرئة. إن محمود باشا فهى ـ وزير الأشغال فى حكومة البارودى وأعظم مهندسى الاستحكامات ـ قال إنه بعد سقوط المسخوطة وهرب عساكر راشد باشا أمام الإنجليز، «أخذت خادمى وأمرته بقطع غابة وتعليق منديل أبيض فيها، وتوجهنا إلى الإنجليز حيث سلمنا أنفسنا»[٢١٣] وهو ما ينفيه بلنت الذى يؤكد أن محمود فهمى أسر فى ملابسه المدنية وزعم لمن أسروه أنه من أصحاب الأرض فى المنطقة ولم تتضح شخصيته إلا فيما بعد[٢١٤] . وقال خورشيد باشا طاهر ـ قائد

قوات الدفاع فى «أبو قير» ورشيد -: «ما انقدت لأوامر عرابى بل توجهت لأبى قير لأجل التمكن من الفرار وأخبرت بذلك أميرآلاى السواحل، (وآخرين ذكرهم)، ثم اتفقت معهم على الفرار، فلم يسعنا الوقت وحصل الانهزام، ومع ذلك لم أحارب» وحين واجهته لجنة التحقيق بأنه حارب العدو وقهره فى إحدى المواقع قال «إنى لم أحارب، بل كنت أشيع هذه الأخبار كذبا كى لا يطلب منى إمداد من ضمن الـ ١٥ ألف عسكرى الذين كانوا تحت أمرى»(٣١٥) وذكر الأميرآلاى إسماعيل صبرى الذى كان قائداً لقوات الدفاع عن الحصون الشمالية فى الاسكندرية أنه كان يرغب فى الهرب والتوجه للأعتاب السنية ولكنه لم يتمكن من ذلك(٣١٦) وبرهن عبدالله فكرى باشا، وزير المعارف فى حكومة راغب على إخلاصه فذكر «أنه لم يدفع إعانة حربية»(٣١٧).

والواقع أن الهزيمة العسكرية كانت مفاجئة بدرجة أفقدت الكثيرين صوابهم، وقدرتهم على التفكير السليم، ثم كانت ظروف الاعتقال، والمعاملة التى عومل بها المعتقلون، وهناك شهادتان مهمتان حول طبيعة هذه المعاملة. الأولى ذكرها أحمد رفعت فى شهادته أمام لجنة التحقيق مبرراً الظروف التى دفعته فى أقواله الأولى للتنكر للثورة قال: «إنه لما صار نقلنا من حبس الضبطية إلى الدائرة السنية، وضعونا كل واحد فى مكان مخصوص منفرداً، وعليه خفير، ولم يسمح له بمقابلة أحد من الخارج، وذلك بعد ما صار إهانتنا بواسطة ضابط عسكرى علمت فيما بعد أنه أحمد أفندى كمال الصاغقول أغاسى هو المأمور فى حبس الدائرة السنية وتلك الإهانة هى أنه لما طلبنا للنزول فى حوش الضبطية صار إخبارنا أنه يلزم أن ننزل حالا ولو بقفاطين النوم، ثم لما لبسنا وتكررت المراسلة فى أثناء ذلك وحصلت أيضا الإهانة المذكورة لحسين باشا الدرملى وكيل الداخلية سابقًا، نزلنا فوجدنا الأفندى المذكور مسكنا من ذراعنا وقال: ده من ده، فأجيب بأنه أحمد رفعت فعندها أمر الجاويشية بغاية العنف وقال: خذوا ده، وحطوه هناك، وأشار إلى الصف الأول. هذه هى الإهانة التى لا تعد شيئًا يذكر بالنسبة إلى ما حصل فيما بعد، وبعد ذلك بقيت أتفكر فيما أخبرنى عنه إبراهيم بك فوزى مأمور الضبطية إذ ذاك فى أول يوم حبسى، حيث كان أتى حضرته من منزل سلطان باشا مرعوبًا ومصفر الوجه وقال إننا لا نتعشم فى إجراء أدنى تحقيق، بل حتى

إذا حصل فيكون تحقيقًا ظاهريًا يحجر علينا فيه عن التكلم بحرية وأن الموت هو واحد سواء كان الآن أو فيما بعد، وبعدها محمود باشا سامى البارودى، قال له: إنى مفتكر فى قطع عرق من ذراعه ليموت بسهولة، فقال له إبراهيم بك فوزى، أنت والحالة هذه خسرت الدنيا فلا تخسر الآخرة، حتى أنه فى يوم الخميس الموافق ٥ أكتوبر صار فتح باب أوضتى بشدة لم تسبق فى الأيام التى أقمتها قبل ذلك التاريخ، وصار هجوم جماعة داخل الأوضة والباقى بقى خارج الباب وفى مقدمتهم أحمد أفندى كمال المذكور، فزعق على بقوله: قم.. قم، فعند قيام لم أدر لماذا يطلب ذلك، وكان بجانبه القواسة الترك، واحد ياوران الحضرة الخديوية وخلفه توتونجى ـ المسئول عن حشو الغليون بالطباق ـ لم أعرف اسمه، إنما لو رأيته أعرفه، فابتدأ يمسكنى بيديه الاثنتين من ذراعى ويحسس بغلظة ونزل لحد صدرى ومن بعده لآخر أقدام وبعد التفتيشات والتنبيه بقفل الشبابيك والاعتراض على وجود فرش خرجوا، بعد ذلك دخل أحد المعاونين الجراكسة عندى وهيئته دلتنى على أنه يبكى على ويقول: مقدر عليك ويلزمك أن تتجلد، وأظن أنه ثانى يوم أو فى نفس اليوم صار الابتداء بتسمير إحدى درفات أبواب أوضنا والشبابيك ووضع تحصينات حديدية عليها، ففى يوم السبت التالى لهذه الواقعة صار استحضارى أمام القومسيون فإجابتى وقتها كانت تحت تأثير ما رأيته وما سمعته وما كنت أظن حصوله ونسيت أن أذكر فى ليلة طلبنا من المنزل فى الساعة الثامنة والنصف عربى ليلا، (أى قرابة الفجر) كان فراش الضبطية يبكى بحضور خادمى منذ كان يوقد الشمعة، فإذا كانت حالتى هكذا وقت استجوابى فى يومى ٧، ٩ أكتوبر، فهل ترون سعادتكم مع كل ذلك أن تعتبروا قانونا وشرعا أن إجابتى يعول عليها أم لا؟(٢١٨).

أما الشهادة الثانية فقد أبلغها عرابى إلى لجنة التحقيق، قال «الساعة تسعة ونصف أفرنكى، فتح باب الأوضه التى أنا فيها، فكنت نائمًا وقتها، وإذ ذاك دخل أناس كثيرون لا أعلم عددهم، لكون الأوضه مظلمة ليس فيها نور، ثم قال لى قائل منهم يا عرابى بصوت مزعج فقمت من نومى مفزوعًا وقلت: ماذا تريد، فقال لى: أما تدرى من أنا، فقلت له: لا.. أعلمنى باسمك وماذا تريده منى فى هذا الوقت، فقال أنا إبراهيم آغا يا ابن الكلب يا خنزير ثم تفل على ثلاث مرات،

بصورة قبيحة وكلام قبيح فما أمكننى أن أجاوبه فى هذه الحالة وفى هذا الوقت ثم مكث على هذا الحال نحو الثمانية دقائق، وخرج من معه وعلمت أنه هو إبراهيم آغا تتنجى الحضرة الخديوية الذى كان سبق خروجه من مصر من مدة سرقة جواهر شبوقات الخديو.

كذلك فإن عرابى قد شكا من المعاملة السيئة التى لقيها عقب نقله من قشلاق عابدين إلى سجن الدائرة السنية، فقال إن تفتيشه تم بطريقة مهينة، لدرجة أنهم فتشوا الحذاء، وفتشوا الملابس بدقة، وفتشوا السجادة والغطاء وذكر أنه لم يتعرض خلاف هاتين الحادثتين لأية إهانة.

وقد يبدو غريبًا أن تلقى هاتان الحادثتان كل هذا الرعب فى نفوس قادة الثورة، وهم الذين شهدوا عصر إسماعيل الذى ضرب به المثل فى الجلد والتعذيب والمعاملة الوحشية، على أن هذا المناخ ربما أحدث لديهم مخاوف غير حقيقية، خصوصا أن اللجان التى شكلت للتحقيق والمحاكمة، شكلت جميعها من الأتراك والجراكسة وقد حرص عرابى فى مذكراته على إيراد أسماء أعضاء هذه اللجان وبجوار كل واحد منهم جنسيته، ومنه يتضح أن لجنة التحقيق كانت برئاسة جركسى، وعضوية اثنين من الجراكسة وواحد من كل الجنسيات التالية: أرناؤوطى، رومى، سورى، فارسى، تركى، كردى، أما المحكمتان العسكريتان، فإن محكمة القاهرة قد شكلت من رئيس كردى وخمس من الأعضاء الجراكسة وواحد من كل الجنسيات التالية: رومى أرناؤوطى، واثنين من المصريين، أما محكمة الإسكندرية فقد رأسها جركسى وتولى عضويتها اثنان من الجراكسة وثلاثة من الأتراك وواحد فقط من المصريين ويعلق عرابى على هذا التشكيل بأنه يضم أفرادًا «جميعهم من رجال الاستبداد»[٢١٩] ولا شك أن الخديو فى اختياره لأعضاء هذه اللجان قد تعمد أن يكونوا من الجراكسة لا ليعيد لهذا الجنس مركزه المتفوق الذى قضت عليه الثورة فحسب، ولكن أيضًا لكى يضمن أن تجىء أحكامهم قاسية بطبيعة ما يحملونه من كراهية وشعور عدوانى تجاه زعماء الثورة الذين سبق وشنوا الحملة ضد الجراكسة، وهو ما انعكس أثره فى حالة من الرعب أفقدت معظم زعماء الثورة قدرتهم على التمييز السليم.

والواقع أن هذا الرعب قد انعكس فى مجموعة من الحالات النفسية، بعضها أقرب إلى الذهول وتميز بعضها بذكاء منخفض - لا شك أنه كان حالة مؤقتة - وهو ما نعكس على موقف اليوزباشى «يوسف أبو دية»، وكان ياورا لعبدالعال حلمى فى موقع دمياط، وشارك فى إخماد فتنة طنطا التى أثارها المدير الجركسى إبراهيم أدهم، وقد اتجه أثناء التحقيق معه إلى موقف سلبى تمامًا، فقد أنكر كل شىء حتى تلك المسائل العامة التى يستحيل على إنسان فى مصر وقتذاك أن يزعم جهله بها، فهو ينكر علمه بأن الصلح قد حصل بين الخديو والإنجليز وعندما سئل عن الحرب الذى كنتم تستعدون له فى دمياط كان لأجل الخديو أو لأجل أحمد عرابى؟ قال «لا أدرى حتى أنى ما اطلعت على الأوامر لأنى من الضباط الأصاغر»[٢٢٠] وهو نفس الموقف الذى اتخذه البكباشى على عيسى، بكباشى الآلاى الأول المشاة، الذى زعم أنه لا يعرف شيئًا على الإطلاق عن الطلبات التى قدمت فى ٩سبتمبر ١٨٨١، وقد دار الحوار بينه وبين لجنة التحقيق على النحو التالى:

س: ما الذى بلغك عن وقعة ٩ سبتمبر ١٨٨١؟

ج : بلغنى أن أحمد عرابى أخذ الآلايات، بيادة وطوبجية وسوارى وتوجها إلى عابدين.

س: لأى سبب؟

ج : لطلبات قيل إنهم متطلبوها.

س : ما تلك الطلبات؟

ج : رفع الوزارة.

س : أى الوزارات؟

ج : لست متذكرًا.

س : وغير ذلك؟

ج : سن قانون[٢٢١].

وكانت قمة هذه المواقف، موقف سليمان سامى، الذى كان قائدًا لحامية الإسكندرية، والذى يعتبر من أكثر ضباط الثورة تطرفًا، وهو الذى دعا ضباط الجيش والبوليس بالإسكندرية للاحتجاج على عزل عرابى والتهديد بالتدخل إذا عزل، وكان من رأيه دائما عزل الخديو أو قتله، وقد اتهم بعد إجهاض الثورة بأنه المسئول عن حريق الإسكندرية فى اليوم التالى لضربها بقنابل الأسطول، وزعم فى التحقيق أن عرابى هو الذى أمره بإحراق الإسكندرية، وهو ما كذبه كل الشهود المعاصرين للحوادث وعلى رأسهم ممثلو الدول الأجنبية نفسها، ويقول عرابى فى مذكراته تعليقًا على هذه الحادثة «الحقيقة أن سليمان سامى لما شاهد هول تأثير مقذوفات مراكب الإنجليز حصل له هلع وطيش أثر على مخيلته، فصار يهرف ويميل إلى عمل غير العقلاء فبدرت منه كلمات تدل على جنونه كقوله: احرق يا ولد، خرب يا ولد فى حالة هيجان وذهول وقد أجمعت الشهود على أنه لم يفعل من ذلك شيئا وأنه خرج بآلايه من المدينة قبل الغروب، بينما لم يبدأ الحريق إلا بعد الغروب»[٣٢٢].

ومن الصعب بالطبع أن ندافع عن هذه المواقف الضعيفة، رغم أن بعضها يدعو للعطف وربما للرثاء، ولكن قد يقلل من صعوبة الأمر أن نحاول أن نفهم ما وراء هذا الموقف. والواقع أن العامل المشترك الذى أثر فى تصرفات هذه القيادة هو طبيعتها الطبقية الخاصة، باعتبارها جزءًا من البرجوازية الريفية الصغيرة، ومن برجوازية المدن الصغيرة أو اختلاط بينهما. وينبغى هنا أن نفرق بشكل حاسم بين انحدار القيادة من برجوازية صغيرة، وبين أن تكون الثورة ممثلة للبرجوازية الصغيرة، ففى الأولى سنجد نوعًا من السمات النفسية والسلوكية تؤثر فى سلوك القادة وفى اتخاذهم للقرارات، وفى الثانية سنجد وضعا طبقيا وسياسيًا مختلفًا كلية وفى ضوء هذا فإن قيادة الثورة العرابية التى تقلبت فى المسار الطبيعى للبرجوازى الصغير فى المجتمع الطبقى آنذاك، بدأ بمحاولة الصعود الفردى الشاق، لنفى الرعب الذى كانت تعيش فيه من السقوط فى هوة العمل الزراعى المأجور، انعطافًا إلى أن تصبح أغلبيتها من محاسيب السلطة، وانتهاء باتخاذ الموقف الثورى. إن هذا المسار قد اختلط دائما ببعض العناصر الطوباوية فى

الفكر الدينى، والقليل الذى وصل إليها من الفكر الثورى المعاصر لها، وتفاعل معها، وأنتج فى النهاية قيادة تحمل كل مظاهر الصحة والمرض لدى البرجوازى الصغير، فالبرجوازى الصغير، بطبيعته المترددة يتقلب بين الثورة الجامحة وبين الانهيار الكامل، قريب إلى الفوضوية، يؤثر ضيق أفقه الشديد فى اتخاذ قراراته وفى تحديد مواقفه، يصل به إلى تحميل الآخرين مسئولية أخطائه وإلى التخلص من تبعة العمل الذى قد يسود الاعتقاد بأنه خاطئ وتلك كلها تنبع من أن موقفه الاجتماعى هو موقف «محافظ» فى الأساس. وبالطبع فإن هذه السمات كلها تنبع من اقتصاد البرجوازى الصغير، اقتصاد رب العمل الصغير الحرفى، أو المالك الريفى الصنع، الذى يسعى وراء مخرج لوضعه الاقتصادى الحرج فيضطرب بين طحن الفئات العليا له، وبين رعبه من السقوط فى حضيض الفقر.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن قيادة الثورة العرابية فى مجموعها كانت أنقى العناصر التى تصدت للعمل العام فى الظروف التى نشأت عنها. إلا أن السمات السابقة قد أحدثت مجموعة من التأثيرات الضارة، كان على رأسها الخيانة التى حدثت فى صفوف الجيش أثناء الحرب. إن عاملاً أساسيًا من عوامل هذه الخيانة، هو الغيرة والحسد اللذان ألقاهما عرابى فى قلوب بعض كبار الضباط، ومن المؤكد ـ وعلى وجه اليقين ـ أن اثنين من كبار ضباط الجيش المصرى، قد خانا بشكل سافر وسلما خطة الدفاع إلى الأعداء، أولهما هو عبدالرحمن حسن، قائد الحرس الراكب، وكان فى مقدمة الجيش مع فرقته خارج الخطوط، وكانت الصحراء من جهة الشرق مكشوفة أمامه، ففى ليلة معركة التل الكبير، نقل رجاله إلى جهة بعيدة نحو يسار الجيش حتى يصير طريق الهجوم خال أمام الإنجليز. وأما الثانى فهو على يوسف ـ خنفس ـ وكانت هذه الخطوط لا تعوق سير المدفعية وظهر بعد ذلك أن على يوسف لم يكتف بإخلاء مراكزه بل وضع المصابيح لكى يهتدى بها جيش الإنجليز(٢٢٣) ومن الصعب بالطبع الحكم النهائى على بعض الأشخاص، بيد أنه ثمة هواجس ملأت قلوب الذين أرخوا للثورة أو عاصروها أو شاركوا فيها إن بلغت مثلا يضع مجموعة من علامات الاستفهام حول البعض، منهم مثلا محمود سامى البارودى، الذى لم يتقدم من موقعه فى الصالحية إلى

حيث ينضم إلى قوات على فهمى للدفاع عن القصاصين، ولكنه وصل متأخرًا، وهناك مبررات متناقضة لذلك، منها أن رجال مسعود الطحاوى قد ضللوه فى الطريق متعمدين تنفيذًا لتعاليم أخذوها من الإنجليز، ومنها أنه - كما يرى بلنت - كان يحسد عرابى، وقد أضاع الفرصة فى القصاصين؛ لأنه لم يكن قائدًا للجيش بدلا من عرابى[٢٢٤] كذلك فإن بلنت يتساءل عن العلة غير الواضحة التى أبقت عبدالعال حلمى فى دمياط بعيدًا عن ميدان القتال الحقيقى فى التل الكبير؟[٢٢٥] ويذكر أيضا أن لديه وثائق تدل على أن يعقوب سامى بينما كان يظهر كأنه ساعد عرابى الأيمن إذا به رجل الخديو الذى يعتمد عليه، ويظهر أن الخديو كان ينظر إليه هذه النظرة ويعده من رجاله، ولذلك عومل بشدة بعد الحرب، ويقول إن هذه الوثائق تثبت حسده لعرابى وغيرته منه[٢٢٦].

وبالطبع فإنه فى ظروف هزيمة كالهزيمة التى تعرضت لها الثورة العرابية، فإن الشكوك تتزايد بصورة مرضية، ومن الصعب الاعتماد على هذه الشكوك. على أن ما لا يمكن إغفاله، أن عوامل الشك هذه قد أثرت فى تماسك قيادة الثورة، كما أثرت فيها عوامل الحسد والتسابق للصعود، وكلها فيما نرى عرض من أعراض المرض البرجوازى الصغير.

بيد أن النهاية التى انتهت إليها الثورة، قد نتجت من العوامل الموضوعية التى أشرنا إليها فيما سبق، ومن المؤكد لدينا أن العناصر الذاتية قد لعبت دورًا ثانويًا محدودًا فى تسيير الظاهرة العرابية.

خاتمة

الفصل الأخير والفصل الأول

أسدل الستار على الفصل الأخير للثورة العرابية، منهيًا بالفشل هذه الحلقة الثانية من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها، ليكون هو نفسه الفصل الأول للحلقة الثالثة التى استمرت عواملها تتخمر، حتى انفجرت فى ثورة مارس ١٩١٩.

وبينما تجرى عمليات «تنظيف المسرح وكنس بقية آثار هذه المرحلة، كان الذين يجرون هذه العملية، يرسون دون أن يدروا أسس الحلقة الثالثة، ذلك أن التاريخ تحكمه قوانين موضوعية، وهو ينمو بحكم هذه القوانين، ويتطور، سواء أراد أحد ذلك أو لم يرد. إن سقوط مصر فى قبضة الاحتكارات الأوروبية، على يد أقوى مراكزها ، الاحتكارات الإنجليزية لم يمنع من أن يتطور المجتمع المصرى، رغم محاولات التطويع التى حاولتها القوى الاحتكارية لكى تبقيه فى قبضتها. وفى تلك المرحلة بين الثورتين العرابية و ١٩١٩، تطورت الأوضاع على النحو التالى:

● بالنسبة إلى الصراع السياسى الدولى، فإن نجاح بريطانيا فى احتلال مصر، ظل محدودًا بطبيعة الصراع بين الاحتكارات الأوروبية نفسه، واضطرت إنجلترا لهذا السبب أن تعلن أن تدخلها فى مصر لا يستهدف سوى تنظيم المالية المصرية وضمان تسديد القروض للدول كلها، ومن هنا استطاعت فرنسا فى مؤتمر لندن - ١٨٨٥ - أن تستصدر قرارًا بأنه إذا عجز اللورد كرومر - الذى تولى منصب المعتمد البريطانى العام فى مصر - عن إصلاح المالية المصرية خلال ثلاث

سنوات حلت محله لجنة دولية تتولى إدارة مالية البلاد. وحاولت إنجلترا فى مؤتمر الآستانة ـ ١٨٨٧ ـ أن تعقد اتفاقية ثنائية بينها وبين تركيا ـ التى كان لها السيادة الاسمية ـ على مصر ـ تتيح للاحتكارات الإنجليزية سلطات متميزة فى مصر، ولكن فرنسا والروسيا وقفتا لها بالمرصاد وكانت آخر محاولة لفرنسا هى حملة فاشوده ـ ١٨٩٨ ـ التى جردتها لفتح هذه المنطقة من أعالى السودان لتتخذ منها مركزا للمطالبة بطرح المسألة المصرية للمفاوضة من جديد. وفى السنوات الأولى من القرن، مع تكشف المتناقضات بين الدول الاستعمارية التقليدية والدول الاستعمارية الناشئة عن حدة ضارية صفت إنجلترا وفرنسا خلافاتهما الثانوية بالاتفاق الودى ـ ١٩٠٤ ـ الذى أطلق يد فرنسا فى تونس، ويد إنجلترا فى مصر.

وكان تفجر الحرب العالمية الأولى تعبيرا عن الصراع بين الاحتكارات الناشئة ممثلة فى ألمانيا، والاحتكارات التقليدية ممثلة فى الدول الأوروبية، لإعادة توزيع الأسواق، وهو صراع يتولد من أن قانون النمو المتفاوت هو الذى يحكم تطور الرأسمالية إلى الاحتكار. وانضمت تركيا إلى ألمانيا فى الحرب، إذ ذاك أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر، وسلبتها بذلك وضعيتها السابقة، كجزء من الإمبراطورية التركية اسما، وكمستعمرة دولية إلى حد ما. وهكذا فرضت إنجلترا نفسها على المسألة المصرية كطرف وحيد، وانتصر الاستعمار القديم فى الحرب وأصبح من المحتم أن يجتمع معسكره لتوزيع الأسلوب وفى الفترة الأخيرة من الحرب دخلتها أمريكا، وكان عليها وقد كسرت شعارات العزلة أن تقدم الاستعمار القديم بشكل يلائم تطور العصر ـ الذى انتصرت فيه الثورة الاشتراكية فى روسيا وتعاظمت حركات النضال العمالى والوطنى ـ فكانت شروط ولسن الأربعة عشر ومنها حق تقرير المصير ورغم ما قد يكون هناك من عوامل ذاتية عبر منها ولسن، فلا شك أن صيحته كانت تعبر عن بعض جوانب أزمة المعسكر الإمبريالى الذى كان عليه أن يقدم كتكتيك مرحلى ـ كل ما يمكنه من تنازلات صورية ـ ومن هنا دخلت أمريكا الحرب بوعود صورية وبراقة بحق تقرير المصير لضمان اجتذاب شعوب المستعمرات إليها وتحت أسماء أكثر رقة للاحتلال والاستعمار، فسمتها «الانتداب والوصاية».

وكان الطرف الآخر للقوى الدولية - فى نهاية الحرب العالمية الأولى - هو الاتحاد السوفيتى الذى لم يشترك فى مؤتمر الصلح وانسحب من الحرب موقعًا صلح بريست ليتوفسك المنفرد مع ألمانيا، ثم دخل مرحلة الحرب الأهلية الاستعمارية التى استهدفت القضاء على ثورة أكتوبر الاشتراكية. ومن هنا فإن البعد عن المسألة برمتها قد عزل الاتحاد السوفييتى عن أن يشترك برأى فى المسألة المصرية إلا أن الأساس النظرى للسياسة السوفييتية تجاه المسألة المصرية كان موجودًا، ففى المرحلة السابقة للحرب كان الفكر الماركسى يعتبر المسألة الوطنية جزءًا من المسألة العامة للثورة الديمقراطية البرجوازية، أى أن الاستقلال القومى لا يمكن أن يتحقق إلا بقيادة الطبقة العاملة، وأن قيادة البرجوازية للثورات الوطنية هو وقوع بهذه الثورات فى قبضة الاستعمار العالمى، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى، التى كشفت عن متناقضات النظام الإمبريالى، وضح أن المسألة الوطنية جزء من الثورة الاشتراكية العالمية وأن حركات التحرر الوطنى أصبحت حركات تخرب فى المعسكر الاستعمارى وتسعى إلى تقويضه، وهو ما دفع ستالين - فى عام ١٩٢٤ - إلى أن يشيد بالحلقة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها، فقال فى كتابه «أسس اللينينية» - «إن نضال التجار والمثقفين البرجوازيين المصريين فى سبيل استقلال مصر، ثورى من الناحية الموضوعية، رغم الأصل البرجوازى لزعماء الحركة الوطنية ورغم صفاتهم البرجوازية، ورغم كونهم ضد الاشتراكية».

إن خريطة الصراع الدولى كانت تتجه نحو مزيد من التقدم، وحلفاء جده للثورة الوطنية الديمقراطية قد ولدوا.. فكيف انعكس هذا الصراع على تركيب المجتمع المصرى وكيف التقط الجنين البرجوازى أنفاسه، واستعد للجولة التالية؟

● حاولت الاحتكارات الإنجليزية أن تطوع الاقتصاد المصرى لتحقيق أهدافها وأن تطوع أيضا النظام السياسى فى مصر لخدمة هذه الأهداف. ومن هنا بدأت الإجراءات لتحويل مصر إلى مستعمرة تابعة، اقتصاديًا وسياسيًا. فمن الناحية السياسية صفى الجيش المصرى وسرح بأكمله بدعوى أنه اشترك فى العصيان، وبذا قضى نهائيًا على البؤرة التى فجرت ثورة

عرابى، وأنشئ جيش تحت سيطرة الضباط الإنجليز مباشرة، وصفى النظام النيابى وألغى الدستور، وأنشئ مجلسان نيابيان يمارسان الحكم الذاتى، هما: الجمعية العمومية ومجلس شورى النواب، وقد تكون الأول من ثلاثين عضوًا عينت الحكومة منهم ١٤ انتخبت مجالس لمديريات الباقى ولم يكن لهم الحق فى التصديق على القوانين، وإنما كان رأيهم استشاريًا بحتًا، وحرم المجلس من النظر فى بعض أبواب الميزانية المتعلقة بما سمى بالمعاهدات الدولية، وأما الجمعية العمومية فقد شكلت من ٨٣ عضوًا ينتخب منهم أهالى البلاد ٤٦ بقواعد ضيقة، يضاف إليهم النظار وأعضاء مجلس شورى القوانين، والاختصاص الوحيد لهذه الجمعية هو ضرورة موافقتها على الضرائب الجديدة أما فى بقية المسائل فرأيها استشارى بحت، وتجتمع مرة كل عامين وجلساتها سرية لا علنية.

وبالنسبة إلى الإدارة، فقد حدد لورد دوفرين - سفير بريطانيا فى تركيا - رأيه فى أن المساعدة الأوروبية لمختلف الإدارات المصرية ستظل ضرورية لها إلى أجل ما وزعم أنه «سيكون من المرعب أن ننتظر البؤس والشقاء اللذين يحلان بالشعب المصرى إذا ما حيل بين صفوة قليلة من الأوروبيين الموظفين ذوى العقول الراجحة وبين الاستمرار فى تنظيم شئون المالية والأشغال العامة والإدارات المشابهة»[٢٢٧].

وقد رسم السياسة الاستعمارية فى مصر اللورد دوفرين، سفير إنجلترا فى الآستانة الذى استدعى عقب الاحتلال وكلف بمهمة وضع تقرير عن الحالة فى مصر، وهو تقرير من أخطر تقارير السياسة الاستعمارية فى مصر، فهو الذى حدد خطى الاستعمار البريطانى فيها والذى كلف اللورد كرومر بتنفيذه، وهو ما فعله خلال ربع قرن كامل ويمكن تلخيص السياسة التى رسمها اللورد دوفرين فى المحاور الأربعة التالية:

أولاً: سيطرة أجنبية سياسية تتمثل فى المركز الممتاز للمعتمد البريطانى والتوسع فى توظيف الأوروبيين فى الإدارة، وسيطرتهم على البوليس والجيش.

ثانيًا: استكمال هذه السيطرة، بالمجلس التشريعى الصورى، لضمان صدور التشريعات معبرة عن المصلحة الاقتصادية للاحتكارات الأوروبية.

ثالثًا : المحافظة على امتيازات الفئات العليا من البرجوازية الزراعية ومحاولة استغلال وضعيتها المسيطرة اجتماعيا لتطويع المجتمع كله للسيطرة الاستعمارية والتحالف المباشر مع عناصر الأرستقراطية الزراعية.

رابعًا: بدء سياسة زراعية الهدف منها خلق طبقة من صغار الملاك يتماشى وجودها مع سياسة الاستغلال الاستعمارى، إذ تلعب هذه الطّبَقة دور المستهلك للسلع المصنعة فى إنجلترا، والمنتج النشط للمادة الخام، وتلعب سياسيًا دور الموازنة مع كبار الملاك الذين قد يطمحون فى المستقبل إلى تكرار محاولتهم للمشاركة فى السلطة.

وكان جوهر هذه السياسة يعتمد على تطويع الاقتصاد المصرى، للقوانين الاقتصادية للمستعمرة أى تتحول مصر إلى جزء من السوق الاستعمارية، تورد المواد الخام، وتستورد السلع المصنعة، وتصدر إليها رءوس الأموال.

حول هذه المحاور نمت بذور المقاومة تدريجيًا فالمادة الخام التى كانت توردها مصر إلى بريطانيا وهى القطن، نمت حول عمليات توريدها واستيراد مصنعاتها والمصنوعات الأخرى فئة التجار وأصحاب السفن وورش الغزل وغيرهما، فبذرت بذرة جديدة للبرجوازية المصرية.

وأدى التوسع فى إنتاج القطن إلى التوسع فى وسائل النقل والمواصلات والرى، وأعمال عمرانية وإنشائية مما خلق حركة وساطة ونشاطًا تجاريًا، وخرج بمصر عن عزلتها وقضى على الكثير من السمات الإقطاعية، وخرج الفلاح المصرى فى حالة الاكتفاء الذاتى إلى الاعتماد على المنتج والمقاول والمالى الممول، ثم كانت سنوات الحرب عندما انقطعت الواردات، فاضطر الاستعمار لتغطية احتياجات قواته فى مصر إلى السماح لمن يحملون فائضًا نقديًا فى استغلاله فى الصناعة، وفى الوقت نفسه فإن فئة الملاك المتوسطين فى الزراعة التى استهدفت السياسة الاستعمارية تشجيعها قد أصبح لها مطالبها الخاصة. وهكذا ولد النقيض الجديد للاستعمار وبدأ يزحف!! فكيف تحرك سياسيًا؟

● بدأت الحركة السياسية الجديدة، بمحاولات مصطفى كامل الذى انطلق من تحليل يرى أن المسألة المصرية مسألة دولية، وهو التحليل الذى شرحه فى كتابه المسألة الشرقية، وفيه ذهب إلى تحديد أهداف الاحتلال بأنها «هدم كل سلطة أوروبية وقتل كل نفوذ أجنبى غير إنجليزى فى مصر وقتل النفوذ المعنوى لجلالة السلطان الأعظم فى مصر، وسلب الجناب العالى الخديو سلطته، والاستيلاء على الإدارة المصرية، وطرد المصريين من الوظائف السياسية السامية وتعيين الإنجليز مكانهم»[٣٢٨] وأشار مصطفى كامل إلى أنه «لا يمكن للدول الأوروبية أن تأمن خطر استئثار الإنجليز بقناة السويس إلا إذا حررت مصر وسلمتها لأبنائها وجعلت حياد قنال السويس وحرية المرور فيه لكل دولة وفى كل وقت، تحت رعاية الحكومة المصرية الحرة لا تحت رعاية حكومة يكون زمامها بأيدى الإنجليز» ومن هنا «فإن تقدم ألمانيا فى الاستعمار وانتشار تجارتها فى الشرق الأقصى لمن الأمور التى تحتم على هذه الدولة فى المستقبل أن تكون أول الدول اهتمامًا بمسألة مصر وأكثرها عملاً على تخليصها من الإنجليز، لأن مستعمرات ألمانيا فى إفريقيا وآسيا تقع تحت خطر عظيم إذا وقعت بلاد النيل فى أيدى الإنجليز وصارت ملكًا لهم» ومن هذا التحليل يحدد مصطفى كامل شعار المرحلة فى «أن كل إنسان له إلمام بسيط بالسياسة وبالتاريخ يعلم أن مسألة مصر كانت دائما دولية لأن مركز مصر يقضى على الدول كلها الاهتمام بها واهتمام المصريين بالوجهة الدولية للمسألة المصرية أمر طبيعى و واجب»[٣٢٩].

ويتوازى مع هذا المفهوم للمسألة مفهوم الجناح المحافظ من البرجوازية الذى تكتل فى «حزب الأمة» والذين كانوا - مع موافقتهم على أن المسألة المصرية مسألة دولية - يرون أن حل المسألة لن يكون باستفزاز الاحتلال الإنجليزى، لأن هذا الاحتلال «قوة آتت بها ظروف مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك» ومن هنا دعوا إلى سياسة (المسالمة) وليس سياسة (المعاندة).

وقد اختلف نتيجة لهذا أسلوب الجناح الثورى من البرجوازية المصرية فى هذه المرحلة عن أسلوب الجناح المحافظ، فقد كانت رحلات مصطفى كامل إلى أوروبا

محاولة للاستفادة من التناقضات الاستعمارية العالمية فى الحصول على الاستقلال، وكان عليه أن يمارس عدة تجارب قبل أن يعدل خطه السياسى فيعانى من خيانة فرنسا ويعدل وجهة نظره فى التبعية للسراى، ذلك أن مصطفى كامل كان قد حاول الاستفادة من التناقضات الداخلية وبخاصة التناقض بين السراى التى أفقدها الاحتلال سلطتها المطلقة، فاتجهت لتشجيع العناصر المتطرفة ليتمكن من مساومة الاحتلال، ومن هنا اتخذه مصطفى كامل حليفا، واستعان بأمواله فى شن الغارات على إنجلترا فى العالم وفى سنة ١٩٠٧ اتضحت الرؤية تماما أمام مصطفى كامل بعد أن كشفت تجربته عن أن الاعتماد على التناقضات داخل المعسكر الاستعمارى لا ينبغى أن يكون وسيلته الوحيدة، وبعد أن خانه الخديو بسياسة الوفاق مع خليفة كرومر، فتحالف بذلك مع الاستعمار بدأ يتجه نحو تنظيم الشعب فى مقدمة «المسألة الشرقية» قال إن الخديو هو رئيس الحزب الوطنى لأنه رئيس الأمة، والحزب هو الأمة كلها، وفى عام ١٩٠٧ يعود فيؤكد أن الحزب ليس الأمة كلها فالخديو قد خان والجناح البرجوازى ـ الزراعى الكبير قد تكتل فى حزب الأمة، ومن هنا يصبح الحزب الوطنى واقعًا موضوعيًا يضم الفئات الوطنية الأكثر تحررًا، وتوضع له لائحة ويؤلف ناديًا للطلاب ويتجه نحو تنظيم جماهير المدينة فى الأساس.

ويعتبر محمد فريد (١٨٦٨ ـ ١٩١٩) المرحلة الناضجة من كفاح مصطفى كامل استفاد من تجارب سلفه وإدراك التغير فى القوى العالمية، فباشر تنظيمًا أكثر دقة لجماهير المدينة وبدا على المستوى النظرى أكثر إدراكًا بضرورة تنظيم القوى الشعبية باعتبارها حيفا ذا بأس شديد، وبخاصة الطبقة العاملة، وإذا كانت المسألة المصرية فى تصوره ما زالت دولية فإنه يضيف إليها ثراء وفهما أعمق، فهو من ناحية يحدد علاقة مصر بتركيا ويؤكد أن مصر بعد استقلالها لا تنوى الانطواء تحت الستار العثمانى ويرفض كل محاولة للتتريك، وهو ينطلق إلى آفاق الحركة الاشتراكية العالمية باعتبارها معبرة عن رؤية فئات اجتماعية تؤمن بحق تقرير المصير، رغم وجودها داخل دول استعمارية، وبهذا يوجه جهده بإدراك أقرب إلى النضج إلى بعض حلفائه.

وأثناء الحرب الأولى انضم محمد فريد ـ وقواعد الحزب الوطنى ـ إلى الألمان باعتبارهم الجناح المعادى لإنجلترا، وربما كان لديه اقتناع بما سبق أن أشار إليه مصطفى كامل حول مصلحة ألمانيا فى تحرير مصر. و واضح أن هذا تحليل خاطئ لطبيعة التناقضات الاستعمارية، ولكن غياب المعسكر الدولى المعادى للاستعمار بشكل مطلق لا بشكل تنازع حول الأسواق كان عاملا فى هذا الصدد بلا شك. أما جناح كبار الملاك قد أيد الحلفاء «وجرت محادثة بين رشدى باشا رئيس الوزارة وبين الإنجليز لكى يصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت إنجلترا عن مصر اعترفت باستقلالها التام»[٣٣٠] وانضمت «الجريدة» لسان حاله إلى المقطم لسان حال الاحتلال فى الترويج لفكرة تقول: «إن مصر تريد الاستقلال فإذا لم يكن السبيل إليه ميسورًا وكان لا بد من أن تحكمها أمة أخرى فإنجلترا خير أمة ترضاها مصر»[٣٣١].

وهكذا كانت البرجوازية المصرية تتحرك، فى الإطار نفسه: إطار بل المسألة الوطنية داخل الجبهة الاستعمارية.

وكان لابد أن يتفاعل الوعى الاجتماعى الذى نشأ من تبلور الطبقات، بالصراع الفكرى الضارى، الذى دار فى مصر بين «الجامعة المصرية» و «الجامعة الإسلامية» من ناحية، وبين الفكر الدينى والفكر العقلانى. والتى كانت تتبلور فى أعمال لطفى السيد وقاسم أمين وطلعت حرب، ود. محمد حسين هيكل، كان لا بد أن تتفاعل كل هذه العناصر مع الظروف الدولية، لتتفجر المحاولة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها وقامت ثورة ١٩١٩!.

●●●

الستار الختامى للملحمة العرابية
رجال فى مغرب الشمس

نظر الرجال السبعة من فوق حاجز السفينة مريوتس إلى معالم السويس التى أخذت تبتعد وشمس منتصف النهار تغيب خلف سحابات ذلك اليوم الحزين من ديسمبر ١٨٨٢ وأحكم الرجال معاطفهم حول أبدانهم وظلوا يتأملون المدينة التى تبتعد والأسماك الطائرة تتقافز حول السفينة، فيطول الرذاذ وجوههم. وقبل أن يبتلع الأفق آخر معالم مصر، قال أحدهم بصوت مختنق:

ـ يا كنانة الله... صبرًا على الأذى حتى يأتى الله لك بالنصر!.

ذلك المشهد الحزين آخر ما شهدته مصر من الملحمة العرابية المجيدة، والرجال السبعة الذين حملتهم السفينة مريوتس إلى منفاهم فى سيلان مع ثمانية وأربعين من رفاقهم وأبنائهم، هم الذين عبر بهم القلب المصرى عن أنقى نبضاته وأطهر عواطفه وصنع بهم ومعهم أروع انتفاضات القرن الماضى وأكثرها أصالة. هؤلاء الرجال الذين جلجلت أصواتهم تحت قبة البرلمان، بعدما انتزعوه من صلف الخديو توفيق وجبروت الجراكسة الأغبياء، تعلن أن الإرادة للشعب، وأن حرية الإنسان وكرامته وحياته لا يمكن أن تظل رهينة إرادة الفرد المتسلط، ونزوات البطانة والحاشية، ولكنما يحميها القانون وينظم طريقة سلبها، وتعلن أن أخلاط السلطنة العثمانية وأتباع الباب العالى ومرتزقة الأجانب هم مجرد ضيوف، يكرمون بمقدار ما يحسنون أدب الضيافة، وبمقدار ما يخضعون للقانون الذى يضعه ممثلو الشعب المصرى فى مجلسهم التشريعى.

هؤلاء الرجال، كانوا قلب مصر، وها هى الخيانة تنفى قلب مصر، هناك حيث لا ترى عيونهم المحبة الأرض التى أحبوها، عاشقون هجروا الحبيب لإملاله منه، ولكنها الخيانة، لهذا سادت خبائث الأرض، ومرغت هامات المخلصين فى التراب.

هذا الرجل الحزين العينين، هو أحمد عرابى الحسينى المصرى أربعون عامًا نقية طهورة، لم تلوثها يومًا أطماع الطامعين ولم تضعف أمام نزوة. ما أتعس أن ترى بلدك ثم توطأ بالنعال أمام بصرك، وأنت أعجز من أن تبكى على هوانها ويجىء إبراهيم آغا التتونجى، يدخل فى الظلام.

ـ يا عرابى.. أما تدرى من أنا؟

ـ لا.. اعلمنى باسمك وماذا تريده منى فى هذا الوقت.

ـ أنا إبراهيم آغا يا بن الكلب يا خنزير...

وبصق فى وجهى ثلاث مرات».

كانت ليلة شتاء حزينة، لكنها الخيانة يا صديقى العظيم لذلك تسود خبائث الأرض، والمخلصون قتلى أو مأثمون، أما الخونة فيعاقرون الجنرال لسلى» الشراب لذلك استنسر البغاث واستأسدت كلاب الطريق إمامك تسعة عشر عامًا من النفى وفى التراب خلفت أعز الأصدقاء.

محمد عبيد: تناثرت جثته فى ثرى التل الكبير وهو يحاول إيقاف الخيانة، ما كان أشجعه ذلك الضابط الفلاح الطيب. فى أول فبراير أنقذنا من السجن فى قصر النيل، وبعدها بعام ونصف، وهب حياته لمصر، لا قبر له، ولا قبر لعشرة آلاف من أولاد مصر قتلتهم الخيانة فى الصحراء الشرقية، أكوام من العظم، لا اسم لأصحابها، وغدًا تتحرر الأرض، فهل يذكرونهم ولو بمجرد شاهد رخامى صغير.

سليمان سامى، ذلك المثال الغريب على اللوثة الثورية، انهار عقله فى لحظة مفاجئة، احرق يا ولد.. خرب يا ولد.. ستسقط الإسكندرية فى أيديهم فلا تتركوا فيها حجرًا قائمًا، بعرق الأجداد والأحفاد بنيناها ولن نعطيهم عرقنا بلا ثمن إلى

المشنقة سار، وانتهت حياته الغريبة القصيرة وبكيت فى سجنك صديقًا لم يتزعزع عندما خاف أشد الرجال بأسا.

والسؤال ما زال يلح: لماذا تسود الخبائث وجه الحياة؟

أما النديم العظيم فقد هرب، قلبى معه، عاد كما بدأ صعلوكًا يعيش فى قلب مصر، وتخفيه مصر عن أعين الخونة والوشاة سنوات تسعا طوالا تدثره فى قلبها، يدفئه صدرها الحنون فى ليالى الشتاء الطويلة ألف عين رأته، ورفضت ألف جنيه جائزة رصدت لمن يسلمه، رفضها جائعون لم يروا الجنيه فى حياتهم. إن الذين أخفوه هم أحبابك أنت يا عرابى لم يخونوا عهد الحب ولم يصدقوا ما قيل لهم من أنك تواطأت مع الإنجليز لتسليمهم مصر وأنك قبضت الثمن، ذلك شيء لا يصدق يا فارس الآمال التى اندثرت. إن لنا قلوبًا تميز نبض الأكذوبة وتعرفها على البعد.

من المخبأ يكتب النديم لك، يؤنس وحدته ووحدتك، رسائل مليئة بالأمل والإصرار «أمامك مستقبل أنت عصامه يجمع فريقا أنت إمامه» «أنت فى مصر وإن كان جسمك فى سيلان، فذكرك فى الألسن ورسمك فى الأعيان يذكرك بالماضى العظيم، سرى صوتنا فى البلاد، وتنبه الناس من الرقاد، وتبعنا الوطن أمشاج، وتوارد علينا زمر وأفواج فكان لفيفنا العجيب على هذا الترتيب: مخلص أدرك ما قصدنا فقام يرصد ما رصدنا، ومتردد حائر، مع النوازل دائر ومذبذب إن عظمت الآراء لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، ومنافق عنا وإلينا ويحمل معنا وعلينا وعدو ينسب إلينا البدعة وينصب لنا شرك الخدعة وساذج يتحرك إذا نبه، ويسكن إذا جبه ولكل قسم نية ختم عليها الطوية، فالمخلصون أولئك الذين صدقوا، وبالحق نطقوا وبالله استعانوا فما ضعفوا ولا استكانوا» ويكتب أحمد رفعت ـ من منفاه ـ لبلنت عنك «ذلك الرجل كان رمزًا لمستقبل مصر، ولا يزال فى صدقه وحرية ضميره كذلك إلى الآن».

• • •

فى احمرار الشفق كان وجه «محمود سامى البارودى» يبدو كشعلة منطفئة، هذا بعض عذاب القلب والنفس، وما كان أغناك عن الثورة، وأنت واحد من

السادة، وجدك الملك الأشرف برسباى من سلاطين المماليك لكن الثورة حاله وليست مجرد دافع قد يكون تافها وأنت سيد لكنك آمنت بالثورة فدفعت لها عمرك وأموالك نموذج للوعى حين يغير الإنسان.

فى المنفى عانيت ذلك الغربة، سبعة عشر عامًا طوالا ذهب البصر، ووهن الجسم وأصاب الأذن صمم، وأين ذهب الأحباب واحدًا بعد الآخر؟

ها هى أنباء السوء ترد من الوطن يوما بعد يوم وتموت زوجتك رفيقة العمر تذهب للقبر، ونحن نعانى حصار الغربة هزل القدر وألاعيبه وتسأله أبيات شعرك: ألم يشفق على سميرة الصغيرة الرقيقة؟ فلا يرد وما أسوأ ليالى سر نديب، هذه الجزيرة النائية فى أعماق آسيا وها هم معذبو الأرض يملئون الجزيرة التى يحتلها الإنجليز وكيف تزود عن القلب حسراته، وأهون ما تلقاء يفتت الصخر.

ويأتى البشير ذات يوم بأن من حقك أن تعود إلى بلدك دنستم أرضها وطأتم كل شريف فيها بالنعال، لذلك نعود إليها غرباء أين عالمنا النبيل؟ أين أحلام الثورة؟ لم يعد فى القلب متسع للحسرات، فتعال نعتزل العالم نجتر ذكريات الزمان الذى مضى، ونبكى أيامه التى لن تعود. أربع سنوات طويلة حتى يأتى يوم بارد حزين، وتشعر بدبيب الموت، من قبل ماتت العين والأذن، واليوم آن لقلب المحب أن يرتاح.

لم تكن سفينة، لكنها كانت مأتمًا يعبر البحر، متجهًا إلى حيث يلقى المعذبين فى أحضان قدرهم.

ما الذى كان يدور فى أذهان بقية الرجال؟

على فهمى ثانى الثلاثة الذين قادوا الثورة، بطل معركة القصاصين الثانية، لقنت ولسلى يومها درسًا لن ينساه، وتحمس أبناء الفلاحين، وأعطوا الحياة غير باخلين واصطدام السلاح بالسلاح، وتناثر الجثث قد يبدو منظرًا كريهًا، ولكن المسألة كانت أن تبقى أو لا تبقى، أن تكون أو لا تكون وتابعت من سريرك فى القاهرة أنباء بقية المعارك، خانك الجسد لأنه أصيب إصابة بليغة، فحرمك الاشتراك فى الواقعة الفاصلة.

عبد العال حلمى ثالث الثلاثة والوحيد الذى لم ييأس حتى النهاية، فظل قلبه مليئا بنبض الثورة حتى بعد سقوط القاهرة، ومن موقعه فى دمياط أخذ يحشد الفلاحين، وتوافد عشرات الألوف من معذبى الأرض يعلنون استعدادهم للقتال وحكومة الاحتلال تهدد بأن تجعلها مذبحة، يشنق على رأسها عبدالعال حلمى نفسه، لكن كبار الآمال تخنقها الهزيمة السريعة المريرة ها أنت مع المعذبين لاحتضان قدرك وتبكى يوسف أبو ديه، ياورك المخلص، اتهموه بتدبير فتنة طنطا، وأعدموه تحت المشنقة. سأله إبراهيم أدهم - المجرم الحقيقى ومدير فتنة طنطا:

- هل تريد شيئًا نحضره لك قبل القضاء عليك؟ قال:

- أريد لمصر الاستقلال الذى كان معقد الآمال.. أى شىء يرضينى وقد قطعتم آمالنا.. لكن اليوم لكم.. وغدا لنا».

وعلى البعد وقف الثلاثة الآخرون محمود فهمى، وطلبه عصمت ويعقوب سامى.

محمود فهمى مهندس الاستحكامات العسكرية الذى ولد فى قرية صغيرة من قرى بنى سويف وخاض رحلة عمر طويلة يعلم ويتعلم حتى أصبح وزيرًا فى وزارة الثورة، ثم مسئولاً عن خطوط الدفاع فى جبهة كفر الدوار. فبنى بمعونة المتطوعين من الفلاحين أقوى خطوط الدفاع التى صدت هجوم الجيش الإنجليزى طوال مدة الحرب، ثم أسر فى الميدان الشرقى وظل أسيرًا حتى انتهت الحرب.

وطلبه عصمت، المدنى الذى انضم للثورة وهى جنين لم يتكون بعد حتى أدى ذلك إلى فصله من عمله، ثم انضم للجيش، وظل يحارب فى صفوف الثورة وقاد قوات المقاومة فى الميدان الغربى ضد هجوم الإنجليز أكثر من مرة.

وأخيرا يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى، مجلس وزراء الثورة والحرب!.

• • •

فى المنفى أمضى الرجال أسوأ أيام حياتهم - ها هم يعيشون فى حصار دائم - وقد انقطعت السبل بينهم وبين مصر ولا ترد إلا أخبار السوء والجو رطب

وموحش وكئيب، ولا أحد يدرى متى يعودون مرة أخرى وتمتلئ القلوب التى عاشت معا أروع نبضات العمر بالأسى وتتسلل إليها عواطف تزكم الأنوف ويتزوج عرابى جاريتين كانتا تخدمان ابنه، وتختفى الخلافات العظيمة، وتتضاءل الأهداف الكبرى ويعيش الرجال مأساة الحصار بكل أبعادها، فيتشاجرون كأطفال صغار حول أشياء لا معنى لها، وكأنهم ما وقفوا يومًا معًا، يقاتلون من أجل انتصار الحياة، ومن أجل هزيمة الخبائث والتفاهات ـ ذلك بعض قدر الرجال العظام ـ ولن نستطيع مهما حاولنا أن نفهم كيف يقتل الحصار نقاء القلوب وكيف تتسلل إليها عفونة الموت فى غفلة عن أصحابها.

ذلك شىء لا يفهمه إلا من كابده من الرجال.

وتمر السنوات كئيبة ملولة، ويبدأ الرجال السبعة يتساقطون واحدًا بعد الآخر.. كان أولهم عبدالعال حلمى مات شهيد الوطنية والغربة ودفن فى كولومبو، وكان يومًا ربيعيًا دافئًا، وتجمعت أسراب من الطير فوق نعشه تسير بسير الجنازة حتى انتهت.

ومات بعد سنتين محمود فهمى باشا.

أما طلبه عصمت فقد صدر له ترخيص بالعودة إلى مصر بناء على قرار الأطباء الذين قالوا بأنه لن يعيش أكثر من خمسة شهور ولم تكد أقدامه تطأ أرض مصر حتى مات!.

ولم ينتظر يعقوب سامى قرار العودة إلى بلاده فتلقى البشير الذى حمل إليه نبأ تعازى جيرانه فيه!.

ولما عاد الثلاثة الباقون إلى مصر بعد تسعة عشر عامًا من الغربة..

مات البارودى بعد أربع سنوات قضاها كفيف البصر حبيس منزله.

ومات عرابى وعلى فهمى فى عامين متتالين.

وقبل أن يموت عرابى بشهور كان خارجًا من المسجد الحسينى عقب صلاة العشاء فى إحدى ليالى رمضان، فإذا بشاب يبصق فى وجهه صائحًا يا خائن

ومسح الرجل الجليل وجهه وأغلق باب منزله على نفسه شهورًا طويلة، ترى ما الذى اعتصر قلبه فى تلك الشهور الحزينة ذلك سر أخذه معه إلى القبر..

ويوم مات لم يجد أهله فى بيته نفقات جنازته وتجهيزه فكتموا نبأ الوفاة إلى اليوم التالى؛ حيث كان مقررًا أن تصرف المعاشات قبل موعدها لمناسبة حلول عيد الأضحى وخرجت إحدى الصحف تكتب فى مكان متواضع «علمنا أن المدعو أحمد عرابى صاحب الفتنة المشهورة باسمه قد توفى أمس»!.

إن الذى بصق فى وجه عرابى، والذى نشر نبأ نعيه، والذى تركه يعانى ذل الحاجة، لم يكن مصر، ولكنه جزء من أمة الخيانة، جزء من مصر المحتلة، مصر التى سادت الخبائث فيها وجه الحياة، واستأسدت فيها كلاب الطريق. أما معذبو الأرض الذين عاشوا الملحمة العرابية بكل أبعادها، فقد صانوا عهد الحب حتى النهاية.

وحتى اليوم يفخر الرجال بأحمد عرابى «اللى مفيش منه» كما كانوا يسمونه ويفخرون بأنهم كانوا يجمعون له «البياض» الخبز والقمح وحتى الدجاج وكانوا يهتفون: الله ينصرك يا عرابى وأيضا يا توفيق يا وش القملة، مين قال لك تعمل دى العملة. ويتذكرون المواويل التى كانوا يغنونها باسمه «من طلعة الفجر قومى يا مصر يا عياشة.. وقمرى العيش.. ومدى ايديكى لأحمد عرابى باشا.. آمر لواء الجيش».. وإذا سألت أحدهم عما حدث لقال فى تلخيص مركز:

- الولس كسر عرابى!

سيأتى زعماء ويذهبون.. تغرب عليهم الشمس..

لكن الشعب يظل باقيًا لا تغرب شمسه؛ لأنه وحده من الأبد

يأتى.. وإلى الأبد يبقى!.



هوامش الكتاب

- البيانات الخاصة بكل مرجع تذكر كاملة عند ورود اسمه لأول مرة.

- عندما نعتمد على أكثر من كتاب للمؤلف الواحد فسوف نذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب، فرقم الصفحة.

- فى حالة الاعتماد على عنوان واحد للمؤلف، نكتفى بذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة.

- هناك ثبت كامل بالمراجع فى نهاية الكتاب.

هوامش المدخل

(١) سليم حسن وعمر الإسكندرى - تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٢٤.

(٢) راجع: أحمد حافظ عوض: نابليون بونابرت وفتح مصر الحديث القاهرة - ١٩٢٦.

(٣) عبدالرحمن الرافعى: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٤٤.

(٤) عبدالرحمن الرافعى: عصر إسماعيل - جزء ٢ - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ١٩٣٢ - ص ٢٨٦.

(٥) عبدالرحمن الرافعى: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ط ٢ - ١٩٤٩ ص ٥٠٣.

(٦) عبدالرحمن الرافعى: مذكراتى - دار الهلال - القاهرة - ١٩٥٢.

(٧) هذه الأسماء كلها فى إطار التأريخ السياسى، وهناك محاولات أخرى متعددة لهذه المدرسة فى إطار التاريخ للفكر السياسى والاجتماعى.

(٨) فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى - دار النشر المصرية - القاهرة - ط١ - ١٩٥٩ ص ٨.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) أحمد رشدى صالح: كرومر فى مصر - دار القرن العشرين للطبع والنشر - القاهرة ١٩٤٥ - ص ٥.

(١٣) المرجع نفسه ص ١٢.

(١٤) المرجع نفسه ص ١٣.

(١٥) المرجع نفسه ص ٧.

(١٦) راجع مقال محمد عودة فى الجمهورية القاهرية - ٢١ مايو (أيَّار) ١٩٦٨.

(١٧) المحضر الرسمى لاجتماع اللجنة فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٥.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) عندما استحكم الخلاف بين أعضاء اللجان طرحوا الموضوع للنقاش العلنى، وعقدوا خلال شهر ديسمبر (ك١) ١٩٦٥، عدة ندوات تبنتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف د. سليمان حزين وزير الثقافة آنذاك، وقد حضر المؤلف هذه الندوات، واستعراض لآراء منقول عن محضر سجلناه لها، وراجعناه فى حينه على تسجيل صوتى لما دار فى الندوات، قام به مركز الدراسات التاريخية، الذى نشر المناقشات بعد ذلك، فى عدد المجلة المصرية للدراسات التاريخية - ١٩٦٦.

(٢٠) راجع مقالنا: مستقبل الثقافة فى مصر، وقضية إعادة كتابة القومى - مجلة الحرية البيروتية - مارس ١٩٦٦.

(٢١) تم هذا الحوار فى مكالمة هاتفية بين الأستاذ عبدالرحمن الرافعى، والصديق رياض سيف النصر المحرر بالجمهورية وقد كرر الأستاذ الرافعى الآراء التى قالها لرياض سيف النصر فى مقابلة تليفزيونية أذيعت فى العام التالى (١٩٦٦).

(٢٢) نشرت أعمال لجان إعادة كتابة التاريخ السوفيتى فى عام ١٩٥٩.

(٢٣) كرومر (اللورد): مصر الحديثة - المجلد الأول - ص ١٣٠ نقلا عن روزشتين ص ٥٣.

(٢٤) بلنت (الفرد سكاون): التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر سلسلة اخترنا لك - دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٥٩ - ستة أجزاء ص ٧.

(٢٥) روزشتين (تيودر) - خراب مصر - ترجمة: على أحمد شكرى باسم: تاريخ مصر قبل الاحتلال الإنجليزى وبعده - المطبعة العصرية - القاهرة ١٩٢٤ - ص ٦٣.

(٢٦) المرجع نفسه ص ٦٦.

(٢٧) المرجع نفسه ص ٢٩٧.

(٢٨) المرجع نفسه ص ٣٠٦.

(٢٩) كرومر (اللورد) الثورة العرابية - وهو فصول من كتاب مصر الحديثة - المجلد الأول - ترجمها عبدالعزيز عرابى - دار المطبوعات الحديثة - القاهرة - ١٩٦٠ - ص ٢٣٠.

(٣٠) سليم حسن وعمر الإسكندرى: مرجع سابق.

(٣١) نجيب مخلوف: نوبار باشا وما تم على يديه - القاهرة - ١٩٠٣ ص ١٣٩.

(٣٢) المرجع نفسه ص ١٤٣.

(٣٣) المرجع نفسه ص ١٤٧.

(٣٤) المرجع نفسه ص ١٤٨.

(٣٥) المرجع نفسه ص ١٧٣.

(٣٦) عمر طوسون (الأمير): ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ - المطبعة العصرية - القاهرة - ١٩٣٤ - ص ٥٠.

(٣٧) المرجع نفسه ص ٧٣.

(٣٨) المرجع نفسه ص ٦٠.

(٣٩) المرجع نفسه ص ٨٠.

(٤٠) المرجع نفسه ص ٧٢.

(٤١) المرجع نفسه ص ٦٠.

(٤٢) عبدالرحمن الرافعى: الثورة العرابية ـ ص ٢٢.

(٤٣) المرجع نفسه ص ٦٥.

(٤٤) المرجع نفسه ص ٨.

(٤٥) المرجع نفسه ص ٣٢.

(٤٦) المرجع نفسه ص ١٩٦.

(٤٧) المرجع نفسه ص ٩، ٢٠، ٢٣٨.

(٤٨) صلاح عيسى: قضية المنهج فى التاريخ ـ جريدة المساء القاهرية يوليو ١٩٦٣.

وله أيضًا: عبدالرحمن الرافعى، مؤرخا وسياسيا ـ دراسة لم تنشر.

وله: عبدالرحمن الرافعى، هذا الرائد الشجاع ـ المساء ديسمبر ١٩٦٧.

سعد زهران: مات مؤرخ الثورات الثلاث ـ الطليعة القاهرية يناير ١٩٦٧. ويرى سعد زهران أن الرافعى ملكى دستورى.. ويرى فتحى خليل (الطليعة القاهرية ـ يناير ١٩٦٧)، أن الرافعى قد استخدم مصطلح الثورة بشكل فضفاض، فهى عنده ليست انقلابًا طبقيًا فى طبيعة السلطة أو محاولة لأحداث هذا الانقلاب الطبقى وإنما هى كل ما من شأنه أن يثير القلاقل فى وجه السلطة القائمة إن كانت أجنبية أو رجعية، وسواء أكانت هذه القلاقل عميقة الجذور أو وقعية، من ترتيب قيادة محدوده، أو من وحى محرضين عابرين ذات أهداف قومية أو جزئية على نطاق الوطن أو محصورة فى العاصمة.

(٤٩) الرافعى: الثورة العرابية ص ٦.

(٥٠) المرجع نفسه

(٥١) المرجع نفسه ص ٨٣.

(٥٢) المرجع نفسه ص ٨١

(٥٣) المرجع نفسه ص ٨٢.

(٥٤) إن رؤية بلنت العامة للظاهرة التاريخية لا يعسر إدراكها من كتابه فهى رؤية تتميز بطابع رومانتيكى حاد، ومن الطبيعى أن يشعر بالحزن والأسى، وأن يؤمن بأن الصدفة تحرك التاريخ، وأن يبشر بأن الصراع فى جوهره هو صراع أخلاقى، حتى أنه ذكر فى كتابه أنه

تراءى له أن مقابلة مع جلادستون يمكن أن تكون ذات أثر فعال، وأنه من المحزن أن يتوقف خط أمة بأسرها، وأفضل الآمال لإصلاح ديانه، على مقابلة رجل مسن والتحدث إليه لمدة نصف ساعة، إذ كان يشعر بقدرته على إقناع جلادستون، وفى رأيه أن ذلك لو كان قد حدث لما غزت إنجلترا مصر - راجع: التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر - مرجع سابق - ص ٣٤٩.

(٥٥) الرافعى. عصر إسماعيل - جـ ٢.

(٥٦) مصطفى كامل - المسألة الشرقية - مطبعة المؤيد - القاهرة - ١٨٩٥.

(٥٧) مصطفى كامل: اللواء - العدد ٥٩٩ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٠١.

(٥٨) المرجع نفسه.

(٥٩) محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه - ط١ - مطبعة الرسالة - القاهرة ١٩٤٧.

(٦٠) جوليبت آدم: إنجلترا فى مصر - ترجمة: على فهمى كامل - القاهرة - ١٩٣٦.

(٦١) الجريدة - بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٠٧ و ٢١ سبتمبر ١٩١١ .

(٦٢) عباس محمود العقاد - سعد زغلول - سيرة وتحية - ط ١ - القاهرة ١٩٣٦ - ص ٧٢.

(٦٣) المرجع نفسه ص ٤٠٨.

(٦٤) خطب سعد زغلول باشا الحديثة - جمعها: محمود فؤاد - القاهرة ١٩٢٣.

(٦٥) العقاد: سعد زغلول ص ٦٩.

(٦٦) محمود الخفيف : عرابى المفترى عليه ص ٧.

(٦٧) المرجع نفسه ص ٤.

(٦٨) المرجع نفسه ص ٢٠٤.

(٦٩) المرجع نفسه ص ٦٨.

(٧٠) راجع الكتاب المقرر على طلبة السنة الثانية الثانوية، شعبة آداب، بالمدارس المصرية، بعنوان: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ط١٩٦٨.

(٧١) المرجع السابق ص ٩٤ إلى ص ١٢٨.

(٧٢) محمود فهمى (باشا): البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر القاهرة ١٨٩٥ ـ جـ١.

(٧٣) رشيد رضا ـ مجلة المنار ـ المجلد ٤ (١٩٠١) ص ٥١٢.

(٧٤) فتحى خليل: مات مؤرخ الثورات السبع ـ الطليعة القاهرية ـ فبراير ١٩٦٧.

(٧٥) محمود الخفيف ـ مرجع سابق ص ٦٤.

(٧٦) المرجع نفسه ٥٥٥.

(٧٧) كذلك فنحن نتحفظ حين يعتذر البعض عن المواقف الضعيفة للثوار بإبراز جانب آخر من أنشطتهم وفى هذا الصدد فإن قول الأستاذ نعمان عاشور أن تفرغ البارودى للشعر والأدب بعد عودته من المنفى أبقى وأخلد فى التاريخ من كل زعامة سياسية، أو قيادة حربية، قول نتحفظ عليه بشدة، فالعمل السياسى الثورى ـ قيادة ونشاط ـ هو أهم أدوار الإنسان وأكثرها تأثيرًا ـ راجع مقال نعمان عاشور أخبار اليوم القاهرية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٩.

(٧٨) راجع هامش رقم ٨ فى هذا المدخل.

(٧٩) فوزى جرجس ـ مرجع سابق ص ٧٦.

(٨٠) المرجع نفسه ص ٧٦ ونظن أن هناك خطأً مطبعيًا فى هذه العبارة التى لا تقيم إلا على النحو التالى «الأمر الذى يكون له رد الفعل الإيجابى».

(٨١) المرجع نفسه ص ٧١.

(٨٢) المرجع نفسه ص ٧٣.

(٨٣) المرجع نفسه ص ٧٥.

(٨٤) المرجع نفسه ص ٨٦.

(٨٥) المرجع نفسه ص ٨٧.

(٨٦) المرجع نفسه ص ٩٠ ونظن أن مصطلح العمال هنا غير محدد، ولعل الأستاذ فوزى يقصد العمال الزراعيين.

(٨٧) المرجع نفسه.

(٨٨) للدكتور محمد أنيس أكثر من مرجع شرح فيه وجهة نظره فى الثورة العرابية، منها المرجع الذى عرضنا منه هذا الرأى، وهو مقالاته: دراسة فى المجتمع المصرى من

الإقطاع إلى الاشتراكية ـ وهى مطبوعة طبعة محدودة على الرونيو ـ ونشرت فى الكاتب القاهرية ـ ١٩٦٥ ـ فضلا عن كتابه: الجذور التاريخية لثورة يوليو ١٩٥٢.

(٨٩) رشدى صالح ـ مرجع سابق ص ٢٣.

(٩٠) المرجع نفسه ص ٢٤.

(٩١) المرجع نفسه.

(٩٢) المرجع نفسه ص ٢٥.

(٩٣) المرجع نفسه ص ٢٦.

(٩٤) المرجع نفسه ص ٢٦، ٢٧

(٩٥) المرجع نفسه ص ٢٧.

(٩٦) المرجع نفسه ص ١٤.

(٩٧) المرجع نفسه ص ١٥.

(٩٨) د. رفعت السعيد: الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ـ دار الكاتب العربى بالقاهرة ـ ١٩٦٩ ـ ص ١١.

(٩٩) المرجع نفسه ص ١٧.

(١٠٠) المرجع نفسه ص ٥٥.

(١٠١) المرجع نفسه ص ٥٦.

(١٠٢) المرجع نفسه ص ٥٧.

(١٠٣) المرجع نفسه ص ١٣.

(١٠٤) د. رفعت السعيد: تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ـ ١٩٦٨ ص ١٣٧.

(١٠٥) المرجع نفسه ص ١٣٨.

(١٠٦) المرجع نفسه ص ١٣٩.

(١٠٧) رفعت : الأساس ص ١٩٥.

(١٠٨) المرجع نفسه.

(١٠٩) المرجع نفسه ص ٢٠١.

(١١٠) المرجع نفسه ص ١٩٩.

(١١١) المرجع نفسه ص ٢٠١.

(١١٢) المرجع نفسه ص ٢٠٣.

(١١٣) المرجع نفسه ص ٢٠٤.

(١١٤) المرجع نفسه.

(١١٥) المرجع نفسه ص ٢١٢.

(١١٦) المرجع نفسه ص ١٢٣، ٢١٤.

(١١٧) رفعت : تاريخ الفكر ص ١٤٦.

(١١٨) المرجع نفسه ص ١٤٩.

(١١٩) المرجع نفسه ص ١٥٦.

(١٢٠) المرجع نفسه ص ١٦٢.

(١٢١) المرجع نفسه ص ١٥٩/ ١٦٠.

(١٢٢) د. فؤاد مرسى: البعد الاجتماعى للشخصية المصرية الحاضرة ـ الفكر المعاصر القاهرية ـ ١٩٦٩.

هوامش الفصل الأول

(١) راجع: صبحى وحيده: فى أصول المسألة المصرية ـ ط١ ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٥١.

(٢) عن الإقطاع الأوروبى والإقطاع العثمانى راجع: د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ ١٩٦٠.

(٣) د. محمد أنيس: الدولة العثمانية ص ١٦٦.

(٣ مكرر) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على ـ مكتبة النهضة المصرية القاهرة.

راجع أيضًا: راشد البراوى ـ ومحمد حمزه عليش: تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٥١.

(٣ مكرر/ ١) الرافعى: عصر محمد على.

(٤) د. أنيس: الدولة العثمانية ص ٢٠٢.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) روزشتين ص ٤٩.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) روزشتين: هامش ص ٤٦.

(٩) أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ـ القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٨٨.

(١٠) المرجع نفسه ص ٣٩٠/ ٣٩٢.

(١١) روزشتين ص ١٢٠.

(١٢) التيمس نقلا عن روزشتين.

(١٣) لانذر (دافيد): بنوك وباشوات ـ ترجمة عبدالعظيم أنيس ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٠ ـ ص ١٤٣.

(١٤) راجع محمد قاسم ومحمد حسنى: تاريخ القرن التاسع عشر ـ أوروبا.

(١٥) لانذر ـ مرجع سابق ص ٢٠٩/ ٢١١.

(١٦) بلنت: التاريخ السرى للاحتلال.

(١٧) روزشتين ص ٥٨.

(١٨) المرجع نفسه ص ٦٠.

(١٩) المرجع نفسه ص ٦٤/ ٧١.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) المرجع نفسه ص ١٣٤.

(٢٢) المرجع نفسه ص ١٧٠.

(٢٣) كرومر (اللورد): الثورة العرابية ص ٢١/ ٢٣.

(٢٤) المرجع نفسه ص ٥٦.

(٢٥) المرجع نفسه ص ٢٢.

(٢٦) المرجع نفسه ص ١٠٢.

(٢٧) بلنت: التاريخ السرى للاحتلال.

(٢٨) كرومر ـ الثورة العرابية ص ٩٧.

(٢٩) المرجع نفسه ص ٩٦.

(٣٠) كرومر ص ٧٢ وروزشتين ص ٢٣٤.

(٣١) كرومر ص ٧٢.

(٣٢) كرومر ص ٩٨ وروزشتين ص ٢٥٦.

(٣٣) روزشتين ص ٢٧٢.

(٣٤) روزشتين ص ٢٦٨.

(٣٥) كرومر ص ١٠٠ وروزشتين ص ٢٥٦.

(٣٦) كرومر ص ١٠٤ وروزشتين ص ٣٧.

(٣٧) روزشتين ص ٢٩٧، هذا ولم يشر كرومر إلى هذه الوثيقة المهمة التى تكشف عن الأسباب الحقيقية للتدخل ـ انظر مدخل هذه الدراسة ص ٣٦/ ٣٩.

(٣٧م) كرومر: ص ٢٠.

(٣٨) كرومر ص ٨١.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) بلنت ص ٣٣٦ و ٣٤١.

(٤١) المرجع نفسه.

(٤٢) أحمد عرابى: كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المعروفة بالثورة العرابية ـ نشرت بعنوان مذكرات عرابى ـ دار الهلال ـ ١٩٥٣ ـ جـ١ ص ١١١/ ١١٢.

(٤٣) كرومر ص ١٥٠.

(٤٤) المرجع نفسه ص ١٦١.

(٤٥) المرجع نفسه ص ١٦٣.

(٤٦) بلنت ص ٣٩٧.

(٤٧) كرومر ص ١٨١.

(٤٨) كرومر ص ٢٠٤.

(٤٩) روزشتين ص ٣٣٣/ ٣٣٤.

(٥٠) المرجع نفسه ص ٣٥٢.

هوامش الفصل الثانى

(١) راجع صبحى وحيدة - ص ١٦٩.

(٢)، (٣) جاك بيرك - مصر بين الاستعمار والثورة - الفكر المعاصر القاهرية العدد ٥١.

(٤) وسيم خالد : من يوميات الجبرتى - مجلة الكاتب القاهرية - أغسطس ١٩٦٥.

(٥) مذكرات عرابى جـ١ ص ١٧.

(٦) الكتاب الذكور هو كتاب بونابرت للملازم لويس وترجم وطبع فى بيروت راجع ص ٦٢١ من كتاب بلنت.

(٧) مذكرات عرابى جـ١.

(٨) روزشتين ص ٨٩.

(٩) بلنت التاريخ السرى للاحتلال.

(١٠) لا نذر - ص ٩٧.

(١١) مذكرات محمد عبده ص ٧٣ وقد أشار مرة أخرى إلى هذه العريضة فى ص ١٢٩ من المذكرات ويذكر أنها قدمت قبل استعفاء شريف باشا أى قبل ١٧ أغسطس ١٨٧٩، فى حين يذكر روزشتين أنها قدمت فى مايو ١٨٨٠ (ص ٢١٩ من خراب مصر) وهو نفس ما يذكره بلنت (ص ١٧٩) ويؤكد الاثنان أنها رفعت إلى وزير الحربية وليس إلى رئيس

الوزراء رياض، أو إلى الخديو كما ذكر الشيخ محمد عبده ولم يذكر عرابى شيئا عن هذه العريضة فى مذكراته.

(١٢) مذكرات محمد عبده ص ١٠٤.

(١٣) المصدر نفسه ص ٩٨.

(١٤) كرومر ص ٤٣.

(١٥) المصدر نفسه - مع ملاحظة خبث كرومر فى استخدامه للفظة «المسلمون».

(١٦) مذكرات عرابى.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) كرومر ص ٤٧.

(١٩) مذكرات محمد عبده ص ١٣٢.

(٢٠) المصدر نفسه ص ١١٥.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) باير - تاريخ الملكية الزراعية فى مصر ص ٣٢ نقلا عن د. رفعت السعيد: الأساس الاجتماعى للثورة العرابية.

(٢٣) باير - ص ٣٣ نقلا عن رفعت - المرجع السابق.

(٢٤) أمين عفيفى: ص ٤٨.

(٢٥) المرجع نفسه ص ٩٣.

(٢٦) المرجع نفسه ص ٩٤، ٩٥.

(٢٧) لانذر ص ٧٢ و ٧٣.

(٢٨) أمين عفيفى ص ٩٦.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣١) روزشتين ص ٢٠١.

(٣٢) أمين عفيفى ص ١٢٤، ٢٩٩.

(٣٣) رفعت السعيد: الأساس الاجتماعى ص ٤٨.

(٣٤) لانذر ص ٢٤٢، ٢٤٣.

(٣٥) المرجع نفسه ص ٢٤٤ و ٢٤٤٥.

(٣٦) على مبارك ـ الخطط التوفيقية ١٩ ص ٢، ٤٢.

(٣٧) راجع المدخل ـ المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة، والفصل الخامس : المرحلة الخامسة.

(٣٨) عاطف الغمرى ـ الأرض والفلاح والحركة الوطنية فى مصر ـ الفكر المعاصر القاهرية العدد ٥٥.

(٣٩) مذكرات عرابى ـ جـ١ ص ١٩.

(٤٠) التيمس ٢٧/ ٦/ ١٨٧٧ نقلا عن روزشتين ص ١٠٦.

(٤١) التيمس فى ٣١/ ٣/ ١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٣٨.

(٤٢) الطائف ٢٩/ ٤، ٦/ ٥/ ١٨٨٢.

(٤٣) رفعت السعيد ـ الثورة العربية ص ٤٠.

(٤٤) مذكرات محمد عبده.

(٤٥) ديسى ص ٩٤ ـ نقلا عن رفعت ـ الثورة العرابية ص ١٩.

(٤٧) روزشتين ص ٤٢٢.

(٤٨) الطائف ٢٩/ ٤، ٦/ ٥/ ١٨٨٢.

(٤٩) لانذر ـ بنوك وباشوات.

(٥٠) روزشتين ـ مرجع سابق.

(٥١) مذكرات محمد عبده ص ٥٦.

(٥٢) عباس العقاد ـ عبقرى الإصلاح ص ٢٧.

(٥٣) التيمس فى ٢٣ ـ ١ ـ ١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٣٨.

(٥٤) راجع صلاح عيسى: المثقفون بين الإرهاب والثورة ـ الآداب البيروتية ١٩٦٥.

(٥٥) العقاد : محمد عبده ص ١٦.

(٥٦) مذكرات محمد عبده.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) روزشتين - مرجع سابق.

(٥٩) ألبرت حورانى: السوريون فى مصر فى القرنين ١٨، ١٩ - الفكر المعاصر ١٩٦٩.

(٦٠) روزشتين - مرجع سابق.

(٦١) التيمس - نقلا عن رزوشتين.

(٦٢) لانذر ص ١٧٦.

(٦٣) الرافعى - الثورة العرابية ص ٨٨.

(٦٤) راجع صلاح عيسى: لماذا سقط الفكر الليبرالى فى مصر - المساء القاهرية ١٩٦٥.

(٦٥) مذكرات محمد عبده.

(٦٦) ألبرت حورانى المصدر السابق.

(٦٧) شارل بتلهايم - التخطيط والتنمية - ترجمة إسماعيل صبرى عبدالله ص ٣٣، ٣٤.

(٦٨) إبراهيم عامر - ثورة مصر القومية ص ٤٣، ٤٤.

(٦٩) د. عبدالعزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية ص ١٩٩.

(٧٠) أنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة منها ١٥٠ فى الوجه القبلى و ٢٧٦ فى الوجه البحرى واستصلح من الأراضى الزراعية من بداية عهد إسماعيل إلى سنة ١٨٦٩ ما قدرته خطبة العرش فى تلك السنة بـ ٤٥٨ و ٣٢٧ وتبلغ الزيادة فى الأراضى الزراعية خلال عهد إسماعيل بتقدير لجنة «كييف» ١٨,٥٪ من مساحة الأراضى الزراعية.

(٧١) الخطط التوفيقية - جـ٣ ص ٢٧.

(٧٢) لانذر ص ٩٩، ١٠٠.

(٧٣) لانذر ص ١١٦.

(٧٤) الصحفى الثائر ص ٨٦.

(٧٥) لانذر ص ٢١٦.

(٧٦) لانذر ص ٧٨، وراجع نشاط التجار المصريين فى السودان وحجم تجارتهم فى كتاب عبد الرحمن الرافعى ـ مصر والسودان ص ١٢٩ من الطبعة الأولى.

(٧٧) روزشتين ص ٧٦، ٨٧.

(٧٨) أمين عفيفى ص ١٣٧.

(٧٩) لانذر ص ٧٨، ٧٩.

(٨٠) روزشتين ص ٤١٣.

(٨١) د. أنيس: دراسة فى المجتمع المصرى.

(٨٢) روزشتين ص ١٠٥.

(٨٣) لانذر ص ٣٦.

(٨٤) د. أنيس: المرجع السابق.

(٨٥) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد ـ الطليعة ديسمبر ٦٦.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) مذكرات محمد عبده ص ٤٩، ٥٠، ٥١.

(٨٨) المصدر نفسه ص ٧٦.

(٨٩) روزشتين ـ خراب مصر.

(٩٠) الرافعى : عصر إسماعيل جـ٢ ص ٢٧٦ و ٢٧٧.

(٩١) بلنت : ص ١٦٩.

(٩٢) كرومر ص ٢٠.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) مذكرات محمد عبده ص ١٠٨، ١٠٩.

(٩٥) د. على الحديدى ـ عبدالله النديم خطيب الوطنية ص ٤٦.

(٩٦) مذكرات محمد عبده ص ١٠٩.

(٩٧) د. الحديدى ـ ص ١٠٠ ـ ١٠٣، ١٠٦.

(٩٨) بلنت ـ ص ١٨٠.

(٩٩) مذكرات محمد عبده ص ١١٤.

(١٠٠) المصدر نفسه ص ١٣٠.

(١٠١) رفعت ـ الثورة العرابية ص ١٣٧.

(١٠٢) روزشتين ص ١٣٠ وهو الرقم نفسه الذى قدره غيره من الباحثين.

(١٠٣) لانذر ص ٨٢.

(١٠٤) روزشتين ص ١٣٠.

(١٠٥) الحديدى ص ١٨٦ ـ والأصل العربى للمثال مفقود نشرت الترجمة بالتيمس فى ١٤/ ١٢/ ١٨٨٢.

(١٠٦) بلنت ص ٥٧.

(١٠٧) التيمس فى ٢٣/ ١/ ١٨٧٩ ـ نقلا عن روزشتين ص ١٣٠.

(١٠٨) المرجع نفسه.

(١٠٩) المرجع نفسه ص ٢٠٨.

(١١٠) بلنت ص ٢٣.

(١١١) د. رفعت السعيد: الثورة العرابية ص ٣٧.

(١١٢) لانذر ص ٨٠، ٨١، ٢٢.

(١١٣) باير ـ ص ٦٣ نقلا عن د. رفعت ص ٤٥.

(١١٤) لانذر ص ٨٣.

(١١٥) المصدر نفسه ص ٨٦.

(١١٦) راجع الرافعى : عصر إسماعيل ـ جـ ٢ ص ٢٥٣،٢٣٨ أحمد عبدالبارى ـ الامتيازات الأجنبية، عزيز خانكى ـ المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة.

(١١٧) الرافعى: عصر إسماعيل ـ جـ٢ ص ٢٦٤.

هوامش الفصل الثالث

(١) الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار.

(٢) عبدالقادر المغربى: جمال الأفغانى ص ٣٢.

(٣) د. لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث.

(٤) العقاد: عبقرى الإصلاح محمد عبده ص ٤٤.

(٥) المغربى: ص ٦٧.

(٦) بلنت ص ٢٢٥.

(٧) الطائف فى ٢٩/ ٤/ ١٨٨٢.

(٨) المغربى ص ٤٧.

(٩) مذكرات محمد عبده.

(١٠) المصدر نفسه ص ٧٢.

(١١) كرومر ص ٦٩.

(١٢) مذكرات محمد عبده ص ١٦.

(١٣) المصدر نفسه ص ١٦.

(١٤) بلنت ص ٢٢٩.

(١٥) بلنت ص ١٧٧.

(١٦) الحديدى ص ٨٧.

(١٧) المرجع نفسه ص ٢١٤،

(١٨) بلنت ص ٣١٧.

(١٩) بلنت ص ٢٧٦.

(٢٠) بلنت ص ٣٣٣.

(٢١) د. الحديدى ص ١٨٤، ١٨٨.

(٢٢) مذكرات محمد عبده ص ٢٩.

(٢٣) الأعمال الكاملة للأفغانى ـ جمعها: د. محمد عمارة ص ٥٢٤.

(٢٤) د. إبراهيم عبده ـ الصحفى الثائر ص ٢١.

(٢٥) د. الحديدى ص ٢٤١.

(٢٦) راجع مناقشة هذا البرنامج ونصه الكامل فى الفصل الخامس.

(٢٧) التنكيت والتبكيت فى ٩/ ١٠/ ١٨٨١.

(٢٨) الجبرتى ـ نقلا عن محمد عبده ص ٢٦.

(٢٩) عبدالعزيز رفاعى ص ١١٨، ١٢١.

(٣٠) بلنت ص ١٦٨.

(٣١) مذكرات محمد عبده ص ٢٨.

(٣٢) الأعمال الكاملة للأفغانى: ص ٤٧٣.

(٣٣) المصدر نفسه ص ٤٧٥.

(٣٤) عثمان أمين: الأفغانى فى القاهرة الفكر المعاصر.

(٣٥) الأعمال الكاملة ص ٤٧٨.

(٣٦) مذكرات محمد عبده ص ٥٦.

(٣٧) الرافعى: عصر إسماعيل ـ جـ٢ ص ١٥٢.

(٣٨) المرجع نفسه ص ٣٨.

(٣٩) المرجع نفسه ص ١٦٦.

(٤٠) جلسة مجلس النواب.

(٤١) مذكرات عرابى.

(٤٢) مذكرات محمد عبده ص ١٤٠.

(٤٣) المصدر نفسه ص ١٤٢.

(٤٤) المصدر نفسه ص ١٤.

(٤٥) المصدر نفسه ص ١٥٣.

(٤٦) مذكرات محمد عبده ص ١٤.

(٤٧) رفاعة الطهطاوى ـ مناهج الألباب.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) د. على الحديدى ص ٨٧.

(٥١) المرجع ص ١١٣.

(٥٢) المرجع ص ١٢٠.

(٥٣) المرجع ص ١٢١.

(٥٤) إبراهيم عبده ـ الصحفى الثائر ص ١٤.

(٥٥) المرجع نفسه ص ٣٩.

(٥٦) المرجع نفسه ص ٥٨.

(٥٧) المرجع نفسه ص ٥٩.

(٥٨) الطليعة ـ مايو ١٩٦٧.

(٥٩) عبدالمنعم شميس ـ الأفغانى ـ الجمهورية القاهرية ٥ ديسمبر ١٩٦٨.

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) المرجع نفسه.

(٦٢) الأعمال الكاملة للأفغانى ـ ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٦٣) المصدر نفسه ص ٤٢٨.

(٦٤) بلنت: التاريخ السرى للاحتلال.

(٦٥) مذكرات محمد عبده ص ١٤٣.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) بلنت: التاريخ السرى.

(٦٨) المرجع نفسه.

(٦٩) كرومر ـ الثورة العرابية ص ٧٠.

(٧٠) بلنت ص ٤٥٣.

(٧١) فان بملن ـ مصر وأوروبا ـ جا ص ٢٦ نقلا عن الرافعى عصر إسماعيل ـ جـ٢ ص ١٢٣.

(٧٢) ماك كون ـ مصر كما هى ص ٨٥ نقلا عن عصر إسماعيل جـ٢ ص ١٢٣.

(٧٣) مذكرات عرابى ـ جـ١ ص ١٦.

(٧٤) الصحفى الثائر ص ٩٢٨.

(٧٥) لانذر ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(٧٦) بلنت : التاريخ السرى.

(٧٧) بلنت: التاريخ السرى.

(٧٨) ماك كون ـ مصر كما هى ص ٨٥ نقلا عن عصر إسماعيل ص ١٢٣.

(٧٩) بلنت ص ٤٥٧.

(٨٠) المرجع نفسه ص ٤٥٣.

(٨١) راجع لانذر ص ٨٤، ٨٥.

(٨٢) لانذر ص ٤٥٣.

(٨٣) العقاد ـ محمد عبده ص ٤٨.

(٨٤) نفسه ٨٤.

(٨٥) راجع الجبرتى ـ عجائب الآثار.

(٨٦) العقاد: عبقرى الإصلاح.

(٨٧) العقاد: محمد عبده ص ٦٤.

(٨٨) رفاعة الطهطاوى ـ تلخيص الإبريز.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) راجع صلاح عيسى: الدوريات الثقافية فى مصر فى القرن ٦٩ ـ الجزء الأول: روضة المدارس المصرية دراسة لم تنشر.

(٩١) مذكرات محمد عبده ص ٢٧.

(٩٢) المغربى: الأفغانى ص ٩٩.

(٩٣) موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية ص ١٣٦، ١٣٧.

(٩٤) د. حسن حنفى: الأفغانى ـ الفكر المعاصر ٥١.

(٩٥) المغربى: ص ٣٤.

(٩٦) محمد عبد الغنى حسن: عبدالله فكرى ص ٣٤.

(٩٧) الأعمال الكاملة للأفغانى ص ٩٩.

(٩٨) المغربى ـ ص ٤٧.

(٩٩) أخبار اليوم ١٠/ ٤/ ١٩٧٠.

(١٠٠) عثمان أمين: الأفغانى فى القاهرة ـ الفكر المعاصر العدد ٥١.

(١٠١) د. حسن حنفى ـ الأفغانى ـ الفكر المعاصر العدد ٥١.

(١٠٢) مذكرات محمد عبده ص ٣٤.

(١٠٣) د. الحديدى ص ١٧٦.

(١٠٤) د. حسن حنفى. المرجع السابق.

(١٠٥) راجع على سبيل المثال هذا المفهوم لدى الدكتور على الحديدى كتابه عن النديم والأستاذ محمد عمارة فى «الأفغانى ـ ملف الطليعة إبريل ١٩٦٩».

(١٠٦) راجع تعريف د. لويس عوض.

(١٠٧) كامل زهيرى : السان سيمونيون فى مصر ـ الهلال ١٩٦٨.

(١٠٨) الطهطاوى ـ مناهج الألباب ص ٩٣ ـ ٩٤.

(١٠٩) د. لويس عوض. تاريخ الفكر المصرى ـ جـ٢ ص ١٨٤.

(١١٠) الحديدى ص ٣٣.

(١١١) المرجع نفسه ص ٢٢.

(١١٢) تاريخ مصر فى هذا العصر لعبد الله النديم ص ٥٣.

(١١٣) التنكيت والتبكيت فى ١٥/ ٨/ ١٨٨١.

(١١٤) التنكيت ١٨/ ٩/ ١٨٨١.

(١١٥) تاريخ الأستاذ الإمام - الشيخ رشيد رضا - جـ١ ص ١٤٨.

(١١٦) بلنت ص ٦٢٤.

(١١٧) نفسه ص ٤٥٣.

(١١٨) بلنت ص ٤٥٧.

(١١٩) كان جون نينيه عميداً للجالية السويسرية فى مصر وله كتاب عن الثورة العرابية.

(١٢٠) جارودى - الإسلام والاشتراكية - الطليعة يناير ١٩٧٠.

(١٢١) محمود إسماعيل عبدالرزاق: جارودى والإسلام - الفكر المعاصر فبراير ١٩٧٠.

(١٢٢) جارودى - المصدر السابق.

هوامش الفصل الرابع

(١) العقاد: محمد عبده ص ١٥٨.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المغربى ص ٧٦.

(٤) العقاد - محمد عبده ص ١٣٧.

(٥) عثمان أمين - الفكر المعاصر ٥١ الهوامش للأستاذ الطناحى.

(٦) هامش ص ٦٤ من مذكرات محمد عبده.

(٧) عثمان أمين - المرجع السابق.

(٨) هامش ص ٤٦ عن مذكرات محمد عبده.

(٩) د. أنيس - دراسة فى المجتمع المصرى.

(١٠) الحديدى ص ٦٨.

(١١) الطناحى، المرجع السابق.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) جرجى زيدان: تاريخ الماسونية العام.

(١٤) د. عبد العزيز رفاعى: المصدر السابق ٩١ ـ ٩٢.

(١٥) الحديدى ص ٦٨.

(١٦) عثمان أمين المرجع السابق.

(١٧) رفاعى ٩١ ـ ٩٢.

(١٨) تاريخ الماسونية العام ـ ٢١٠ وذكرها أيضًا محمد عبده ٦٣٦.

(١٩) التاريخ الذى كتبه عرابى لبلنت التاريخ السرى ص ٦٢٤.

(٢٠) بلنت ٦٤٢.

(٢١) مذكرات محمد عبده ٦٣.

(٢٢) التجارة ـ العدد ٢١٤ فى ٧/ ٤/ ١٨٧٩.

(٢٣) التجارة ٢١٦ فى ٩/ ٤/ ١٨٧٩.

(٢٤) مذكرات محمد عبده ١٠٤.

(٢٥) المصدر نفسه ص ١٠٥.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) مصر للمصريين ص ٧٩.

(٢٨) الحديدى ص ٨١.

(٢٩) مذكرات محمد عبده ٦٩.

(٣٠) الحديدى ص ٨٢.

(٣١) مذكرات محمد عبده ص ٩٠.

(٣٢) رفعت السعيد: الفكر الاشتراكى ص ١٢٢.

(٣٣) جرجى زيدان ـ تاريخ آداب اللغة جـ٤ ص ٧٩.

(٣٤) الرافعى: الثورة العرابية ص ٧٠.

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) رفعت السعيد: تاريخ الفكر الاشتراكى ص ١٤٠.

(٣٧) بلنت ٦٢٤ د. محمد عبده للعقاد ص ١٦١.

(٣٨) بلنت ص ٦٢٠.

(٣٩) بلنت ص ٦٢١.

(٤٠) عن موبرلى بل - رفاعى ص ١٣٥.

(٤١) ملنر ص ٢٠ رفعت: الثورة العرابية ص ١٧٧.

(٤٢) البحر الزاخر - جـ١ ص ٢٠٦.

(٤٣) مذكرات عرابى ص ٣٥.

(٤٤) بلنت ص ٦٢٢.

(٤٥) مذكرات عرابى جـ١ ص ٤٢.

(٤٦) بلنت ص ٦٢٤.

(٤٧) كرومر ص ٤٧.

(٤٨) بلنت ص ٦٢٦.

(٤٩) هو خاير بن ملباى، الأمير المملوكى الذى سلم دولة سلاطين المماليك للعثمانيين حين خان آخر سلاطينها قانصوه الغورى.

(٥٠) مذكرات عرابى جـ١ ص ٥٠.

(٥١) بلنت ص ٦٢٦ ويقول إن الاجتماع حضره الضباط الثلاثة فقط.

(٥٢) مذكرات عرابى - جـ١ ص ٥٩ الملحق الأول لكتاب التاريخ السرى.

(٥٣) بلنت: تاريخ حياة عرابى بقلمه ملحق كتاب الاحتلال السرى.

(٥٤) الحديدى: ص ٤٢.

(٥٥) مذكرات عرابى - جـ١ ص ١٠٢.

(٥٦) راجع: صلاح عيسى: الصحافة الاشتراكية فى ج. ع. م. الحرية اللبنانية، وله أيضًا: الدوريات الثقافية فى القرن التاسع عشر - دراسة لم تفسر.

(٥٧) مذكرات محمد عبده ص ٥٨.

(٥٨) تاريخ مصر فى هذا العصر: ص ٥٣.

(٥٩) المصدر السابق ٥٣/ ٥٤.

(٦٠) فيليب دى طرازى: تاريخ الصحافة العربية جـ٢ ص ٢٨٢.

(٦١) إبراهيم عبده: الصحفى الثائر: ص ٦٥.

(٦٢) المرجع نفسه.

(٦٣) فريد أديب: أخبار اليوم فى ١٤/ ٦/ ١٩٦٩.

(٦٤) مذكرات محمد عبده ص ١٠٥.

(٦٥) الصحفى الثائر ص ٦٥.

(٦٦) الصحفى الثائر ص ٧٤.

(٦٧) المصدر نفسه ص ٢٨٠ وراجع تمثيلية بعنوان «الجهادى» نشرتها الهلال القاهرية فى إبريل ١٩٦٩ وتتضمن التنديد بالحياة السيئة التى كان يعيشها ضباط الجيش.

(٦٨) الصحفى الثائر ٨٢.

(٦٩) المرجع نفسه ص ٨٣.

(٧٠) المرجع نفسه ص ١٨٧.

(٧١) المرجع نفسه ٩١.

(٧٢) تاريخ مصر فى هذا العصر ص ٥٥.

(٧٣) التنكيت والتبكيت ١٣/ ٦/ ١٨٨١.

(٧٤) الحديدى ص ١٨١.

(٧٥) المرجع نفسه ص ١٨٧.

(٧٦) التنكيت والتبكيت نقلا عن الحديدى ص ٣٠٦.

(٧٧) الحديدى ص ١٦٦.

(٧٨) المرجع نفسه.

(٧٩) الطائف ٢٩/ ٦/ ١٨٨٢.

(٨٠) عمر طوسون ـ ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو ص ١٠١/ ١٠٢.

(٨١) مذكرات عرابى ـ جـ٢ ص ٩٠ ـ ٩١.

(٨٢) التنكيت والتبكيت ٦/ ٦/ ١٨٨٢.

(٨٣) بلنت ص ٢٠٨، ص ٢٠٩ وراجع أيضا الأهرام فى ٥/ ٣/ ١٨٦٥ حول دور وكالتا روتر وهافاس.

(٨٤) بلنت ص ٢١٦.

(٨٥) مذكرات عرابى ـ جـ١ ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٨٦) برودلى: كيف دافعنا عن عرابى ص ١٣٩ نقلا عن الخفيف ٤٦٥.

(٨٧) مذكرات عرابى ـ جـ١ ص ٤٤٠.

(٨٨) استجواب أحمد رفعت نوفمبر ١٩٦٦ ـ مصر للمصريين.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) محضر التحقيق مع عرابى ـ الطليعة إبريل ١٩٦٧.

(٩١) المغربى: مرجع سابق.

(٩٢) الحديدى ص ٨٧.

(٩٣) المرجع نفسه.

(٩٤) الحديدى ص ١٦٠.

(٩٥) الحديدى ص ٩٦.

(٩٦) تاريخ مصر فى هذا العصر ص ٧٥، ٥٨.

(٩٧) الحديدى ص ١٥٠.

(٩٨) الحديدى ص ١٥٣.

(٩٩) التنكيت والتبكيت ١٦/ ١٠/ ١٨٨١.

(١٠٠) التيمس فى ١٠/ ٣/ ١٨٨٢ عن الحديدى ص ٧٩.

(١٠١) الحديدى ص ١٩١.

(١٠٢) تاريخ مصر فى هذا العصر ص ٦٥ ـ ٦٦.

(١٠٣) تقرير محمد عبده لبلنت ـ ملاحق التاريخ السرى.

(١٠٤) النصوص نقلا عن مذكرات عرابى جـ١.

(١٠٥) الحديدى: مرجع سابق.

(١٠٦) الحديدى : مرجع سابق.

(١٠٧) الحديدى ص ١٠٤.

(١٠٨) التحقيق مع عرابى: الطليعة فبراير ٦٦.

(١٠٩) التيمس فى ٢٩/ ٥/ ١٨٨٢ ـ الحديدى ١٩٥.

(١١٠) الصحفى الثائر ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١١١) الطائف ٢٩/ ٤/ ١٨٨٢.

(١١٢) راجع تقويم النيل لأمين سامى باشا.

(١١٣) نقلا عن محمد عبده للعقاد.

(١١٤) روزشتين ص ١٩٧٩.

(١١٥) ملاك جرجس: التناقضات بين الثورة الصناعية والبيروقراطية المصرية ـ الأهرام الاقتصادى ٣٥١ أول إبريل ١٩٧٠.

(١١٦) كرومر ص ٨٨.

(١١٧) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٩٩.

(١١٨) المرجع نفسه ص ١٠٦.

(١١٩) المرجع نفسه.

(١٢٠) المرجع نفسه.

(١٢١) محضر التحقيق مع عرابى ـ فبراير ١٩٦٦.

(١٢٢) الرافعى: الثورة العربية.

(١٢٣) بلنت ص ٢٣١.

(١٢٤) مذكرات عرابى جـ١ ص ١٢٤.

(١٢٥) بلنت ص ٢٣٢.

(١٢٦) الرافعى: عصر إسماعيل جـ٢ ص ٢٣٧.

(١٢٧) الطائف ٢٩/ ٤/ ١٩٨٢.

(١٢٨) الرافعى: عصر إسماعيل جـ٢ ص ٢٣٦.

(١٢٩) الوقائع المصرية ـ العدد ٨٠٣ ـ ٢٦/ ٣/ ١٨٧٩.

(١٣٠) الوقائع المصرية.

(١٣١) الرافعى: الثورة العرابية.

(١٣٢) عبدالعزيز رفاعى ص ١١.

(١٣٣) الرافعى ـ عصر إسماعيل جـ٢.

(١٣٤) د. رفاعى ص ١١.

(١٣٥) المحروسة فى ٣/ ٥/ ١٨٨٢.

(١٣٦) الجوائب فى ٢٧/ ٦/ ١٨٨٢.

(١٣٧) المحروسة فى ٣/ ٥/ ١٨٨٢.

(١٣٨) الوطن ٢٤٠ فى ٧/ ٨/ ١٨٨٢.

(١٣٩) مذكرات عرابى المخطوطة ص ٢٩٩ نقلا عن الرافعى.

(١٤٠) الرافعى: الثورة العرابية ص ١٤٨.

(١٤١) مذكرات عرابى ـ جـ٢ ص ١١٤.

(١٤٢) الوقائع المصرية فى ١٧/ ٩/ ١٨٨١.

(١٤٣) د. رفاعى ص ١٦٧.

(١٤٤) بلنت ص ٢٧٠.

(١٤٥) جلسة مجلس النواب فى ٢٥/ ٣/ ١٨٨٢.

(١٤٦) جلسة ٢٧/ ٢/ ١٨٨٢.

(١٤٧) جلسة مجلس النواب فى ١٥/ ٢/ ١٨٨٢.

(١٤٨) جلسة مجلس النواب فى ٢٠/ ٢/ ١٨٨٢.

(١٤٩) مذكرات محمد عبده ص ١٧٣.

(١٥٠) مذكرات محمد عبده ص ٨٨.

(١٥١) المصدر نفسه ص ١٧٣.

(١٥٢) عصر إسماعيل ـ جـ٢ ص ٨٥.

(١٥٣) روزشتين ص ١٥٦.

(١٥٤) عصر إسماعيل ـ جـ٢ ص ٢٨٩.

(١٥٥) د. عبدالعزيز رفاعى ص ٢٤.

(١٥٦) الوقائع المصرية العدد ٢٨٤ فى ١٤/ ٤/ ١٨٦٩.

(١٥٧) جلسة مجلس النواب فى ٢٥/ ٣/ ١٨٨٢.

(١٥٨) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٢٥٣.

(١٥٩) روزشتين ص ٢٤٣.

(١٦٠) عبدالعزيز رفاعى ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(١٦١) نجيب مخلوف: نوبار باشا وما تم على يديه ص ٦١ ـ ٦٢.

(١٦٢) المرجع نفسه ص ١٢٥.

(١٦٣) المرجع نفسه ص ١٢٦.

(١٦٤) الرافعى: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ٦٣.

(١٦٥) المرجع نفسه ص ٦٥.

(١٦٦) مذكرات عرابى ـ جـ١ ص ١١٥.

(١٦٧) نوبار ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

(١٦٨) عن مشروع برونيات راجع ص ٢٠٠ من كتاب سعد زغلول للعقاد.

(١٦٩) الوقائع المصرية ٢٣/ ٧/ ١٨٨٢.

(١٧٠) محضر التحقيق مع إسماعيل محمد باشا ـ الطليعة سبتمبر ١٩٦٦.

(١٧١) الرافعى: الثورة العرابية ٣٨٥.

(١٧٢) محضر التحقيق مع يعقوب سامى ـ الطليعة يوليو ١٩٦٦.

(١٧٣) محضر التحقيق مع يعقوب سامي ـ الطليعة يوليو ١٩٦٦.

(١٧٤) محضر التحقيق مع أحمد رفعت نوفمبر ١٩٦٦.

(١٧٥) محضر التحقيق مع عبدالرحمن رشدى ـ الطليعة القاهرة يناير ١٩٦٧.

(١٧٦) محضر التحقيق مع أحمد عرابى الطليعة القاهرة مارس ١٩٦٦.

(١٧٧) محضر التحقيق مع أحمد عرابى الطليعة القاهرة إبريل ١٩٦٦.

(١٧٨) محضر التحقيق مع أحمد عرابى ـ الطليعة إبريل ١٩٦٦.

(١٧٩) مذكرات عرابى أول ص ١٨٩، ١٩٠.

(١٨٠) محضر التحقيق مع عرابى ـ الطليعة يوليو ١٩٦٦.

(١٨١) مذكرات عرابى ـ جـ١ ص ١٩٨.

(١٨٢) الوقائع المصرية ٣١/ ٧/ ١٨٨٢.

(١٨٣) مذكرات عرابى ١٩٨.

هوامش الفصل الخامس

(١) ويقدرهم البيان الرسمى بين ٥٠٠ و٦٠٠ ضابط ـ الوقائع المصرية ٢٣/ ٢/ ١٨٧٩.

(٢) الرافعى عصر إسماعيل ص ١٧١، مذكرات محمد عبده ص ٦٠.

نوبار باشا وما تم على يديه، ص ١١٤، ١١٥.

(٣) الرافعى: عصر إسماعيل ٢ ص ١٧١.

(٤) محضر جلسة مجلس النواب فى ١٩/ ٣/ ١٨٧٩.

(٥) محضر جلسة مجلس النواب فى ٢٧/ ٣/ ١٨٧٩.

(٦) التيمس فى ٩/ ٢/ ١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٦٥.

(٧) الرافعى ـ عصر إسماعيل جـ٢ ص ١٨٤.

(٨) محمد أنيس ـ الثورة العرابية ـ محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ـ القاهرة ١٩٦٥.

(٩) التيمس فى ١٦/ ٤/ ١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٥٩.

(١٠) رفاعى ص ١٢٣.

(١١) التيمس فى ١٩ مايو ١٨٧٩ روزشتين ص ١٧٨.

(١٢) الوقائع المصرية.

(١٣) روزشتين ص ١٨٨.

(١٤) مذكرات محمد عبده ص ٧٠ ـ ٧١.

(١٥) كرومر ص ١٨.

(١٦) مذكرات محمد عبده ص ١٠٦.

(١٧) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٦٧.

(١٨) روزشتين ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩.

(١٩) كرومر ص ٢٤، ٢٥.

(٢٠) مذكرات محمد عبده ص ٦٨.

(٢١) المصدر نفسه ص ٧١.

(٢٢) المصدر نفسه ص ٧٤.

(٢٣) كرومر ص ١٩.

(٢٤) عبدالرحمن الرافعى ـ الثورة العرابية.

(٢٥) عبدالعزيز رفاعى ص ١٣٣.

(٢٦) الخفيف: عرابى المفترى عليه ص ٥٨.

(٢٧) التيمس فى ١٢/ ٩/ ١٨٨١ نقلا عن روزشتين ص ٢١٨.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) بلنت ١٨٥.

(٣٠) مذكرات محمد عبده ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٣١) المصدر نفسه ص ١٥١.

(٣٢) المصدر نفسه ص ١٥٢.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) بلنت ص ١٩٢.

(٣٥) بلنت: المرجع نفسه.

(٣٦) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤.

(٣٧) بلنت ص ١٨٦.

(٣٨) بلنت ص ١٩٢.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤.

(٤١) الرافعي ـ الثورة العرابية ص ٧٢.

(٤٢) مذكرات عرابي ـ جـ١ ص ٧٩.

(٤٣) المصدر نفسه ص ٨٠.

(٤٤) المصدر نفسه ص ٨٢.

(٤٥) المصدر نفسه ص ٨٠.

(٤٦) بلنت ص ٢٥٧.

(٤٧) كرومر ص ٨٦.

(٤٨) كرومر ص ٨٧.

(٤٩) كرومر ص ٨٥.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) كرومر ص ٦٥.

(٥٢) كرومر ص ٨٥.

(٥٣) روزشتين ص ٢٤٣.

(٥٤) روزشتين ص ٢٤٤.

(٥٥) كرومر ص ٦١ ـ ٦٢.

(٥٦) مذكرات محمد عبده ص ١٧٠.

(٥٧) المصدر نفسه ص ١٦٩.

(٥٨) مذكرات عرابى ص ٦٨.

(٥٩) كرومر : مرجع سابق.

(٦٠) كرومر ص ١٠٢، ١٠٣.

(٦١) كرومر ٨٤.

(٦٢) كرومر ١٠٤.

(٦٣) كرومر ١٠٤.

(٦٤) كرومر ١٠٩.

(٦٥) كرومر ٩٣.

(٦٦) كرومر ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٦٧) كرومز ٨٤.

(٦٨) كرومر ١٠٨.

(٦٩) بلنت ص ٢٥٢.

(٧٠) بلنت ص ٢٤٨، ٢٤٩.

(٧١) بلنت ٢٥٤.

(٧٢) بلنت ٢٣٦.

(٧٣) بلنت ٢٥٠.

(٧٤) بلنت ٢٥٦.

(٧٥) روزشتين ص ٢٦٢.

(٧٦) بلنت ص ٢٥٦.

(٧٧) روزشتين ص ٢٥٨.

(٧٨) روزشتين ص ٢٧٠.

(٧٩) روزشتين ص ٢٥٣.

(٨٠) بلنت ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٨١) روزشتين ص ٢٦٩.

(٨٢) بلنت ٢٦٢.

(٨٣) الوطن ـ ١١ فبراير ١٨٨٢.

(٨٤) بلنت ٢٣٠ وكرومر ٨٨، ٨٩.

(٨٥) بلنت ٢٠٤.

(٨٦) رفعت السعيد ـ الفكر الاشتراكى ص ٢٠١.

(٨٧) بلنت ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٨٨) كرومر ص ٨٨.

(٨٩) بلنت ص ٣٢٣.

(٩٠) بلنت ص ٣٢٥.

(٩١) الرافعى ـ الثورة العرابية ص ٢٠٤.

(٩٢) بلنت ٣٢٢.

(٩٣) بلنت ٣٢٥.

(٩٤) بلنت ٣٢٣.

(٩٥) بلنت ٣٢٥.

(٩٦) بلنت ٣٠٤.

(٩٧) المرجع نفسه.

(٩٨) بلنت ص ٢٧٦.

(٩٩) بلنت ٢٤٩.

(١٠٠) مذكرات عرابى - جـ١ ص ١١.

(١٠١) المصدر نفسه ص ١٢.

(١٠٢) أبو سيف يوسف - عرض لكتاب تاريخ الفكر الاشتراكى لرفعت السعيد - الطليعة يناير ١٩٧٠.

(١٠٣) استجواب أحمد رفعت - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.

(١٠٤) روزشتين ص ٣٠٠.

(١٠٥) استجواب أحمد رفعت - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) بلنت ٣٥٤.

(١١٠) مذكرات محمد عبده ص ١٧٦.

(١١١) استجواب يعقوب سامى - الطليعة - إبريل ١٩٦٦.

(١١٢) استجواب عرابى - الطليعة - إبريل ١٩٦٦.

(١١٣) المصدر نفسه.

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) التيمس ٢٩/ ٥/ ١٨٨٢ نقلا عن الحديدى ١٩٢.

(١١٦) بلنت: مرجع سابق.

(١١٧) بلنت ٣٨٨.

(١١٨) استجواب محمد عبده - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.

(١١٩) استجواب يعقوب سامى - الطليعة يوليو ١٩٦٦.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) استجواب محمد عبده - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.

(١٢٢) استجواب محمد عبده - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) استجواب على الروبى - الطليعة سبتمبر ١٩٦٦.

(١٢٥) استجواب يعقوب سامى - الطليعة يوليو ١٩٦٦.

(١٢٦) استجواب يعقوب سامى - الطليعة يوليو ١٩٦٦.

(١٢٧) استجواب يعقوب سامى، واستجواب عرابى وبلنت ص ٣٥٦.

(١٢٨) الجريدة ٢٣/ ٣/ ١٩٠٧.

(١٢٩) الوطن ٢/ ٦/ ١٨٨٢.

(١٣٠) المحروسة ١٦٠ فى ٣ يونيو ١٨٨٢.

(١٣١) بلنت ص ٣٨٤.

(١٣٢) بلنت ص ٢٩٧.

(١٣٣) بلنت ص ٢٧٩.

(١٣٤) مذكرات محمد عبده، ص ١٨٠.

(١٣٥) محضر استجواب عرابى ومذكراته - جـ١ ص ٦٠.

(١٣٦) بلنت ص ٤٢٩.

(١٣٧) بلنت ص ٤٣٠.

(١٣٨) بلنت ص ٣٣٣ - ٣٣٤.

(١٣٩) مذكرات محمد عبده ص ١٧٨.

(١٤٠) المصدر نفسه ص ١٨١.

(١٤١) استجواب عرابى - الطليعة ١٩٦٦.

(١٤٢) مذكرات محمد عبده ص ١٨٢.

(١٤٣) كرومر ص ١٨٤.

(١٤٤) بلنت ص ٧٦٦.

(١٤٥) بلنت ص ٢٤٤.

(١٤٦) بلنت ص ٤٤٦.

(١٤٧) عمر طوسون ص ٤٧.

(١٤٨) عمر طوسون ص ٤٨.

(١٤٩) عمر طوسون ص ٥١.

(١٥٠) عمر طوسون ص ٦٤.

(١٥١) عمر طوسون ص ٦٧.

(١٥٢) بيوفس ـ الإنجليز والفرنسيون فى مصر ـ نقلا عن عمر طوسون ص ٧٣.

(١٥٣) عمر طوسون ص ٦٩ ـ ٧٣ ـ راجع بالذات نص تقرير المرعشلى باشا.

(١٥٤) عمر طوسون ص ٦٧.

(١٥٥) عمر طوسون ص ٨، ٩.

(١٥٦) المرجع نفسه ص ٦٠.

(١٥٧) كرومر ص ١٦٥.

(١٥٨) بلنت ص ٤٩٩.

(١٥٩) بلنت ص ٥٠٠ ـ ٥٠١.

(١٦٠) مذكرات محمد عبده ص ١٩٣.

(١٦١) مذكرات عرابى ـ جـ١.

(١٦٢) مذكرات عرابى ـ جـ١ ص ١٨١، ١٨٥، ١٩٥.

(١٦٣) مذكرات عرابى ص ١٩٨.

(١٦٤) مذكرات عرابى ـ جـ١ ص٢١٢.

(١٦٥) مذكرات عرابى ـ جـ٢ ص١٢.

(١٦٦) كرومر ص ١٦٩.

(١٦٧) بلنت ص ٤٠٨.

(١٦٨) الرافعى الثورة العرابية ص ٤٤٩.

(١٦٩) الرافعى ـ المرجع نفسه.

(١٧٠) مذكرات محمد عبده ص ٢٠٢.

(١٧١) بلنت ص ٥٤١.

(١٧٢) المرجع نفسه.

(١٧٣) المرجع نفسه ص ٥٤٢.

(١٧٤) الطائف ١٤/ ٨، ١٥/ ٨، ١٨٨٢.

(١٧٥) مذكرات عرابى ـ جـ٢ ص ٢٢.

(١٧٦) بلنت ص ٥٤٢.

(١٧٧) بلنت ص ٥٠٤.

(١٧٨) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد ـ الطليعة ديسمبر ١٩٦٦.

(١٧٩) كان أحمد رفعت مديرًا للمطبوعات وسكرتيرًا عامًا لمجلس الوزراء.

(١٨٠) محضر استجواب أحمد رفعت ـ الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.

(١٨١) محضر استجواب البارودى.

(١٨٢) محضر استجواب أحمد رفعت.

(١٨٣) المصدر نفسه.

(١٨٤) ر. الحديدى ص ١٩٤ ـ ٢١١ والطائف ٢٨/ ٧/ ١٨٨٢.

(١٨٥) بلنت ص ٥١٥ ـ ٥١٦ و ٥٥٣.

(١٨٦) مذكرات عرابى ـ جـ١ ص ١٨٨.

(١٨٧) المصدر نفسه ص ١٩٢ و ١٩٤.

(١٨٨) استجواب حسين الدرمللى.

(١٨٩) أحمد سمير - سلافة النديم - جـ١ ص ١٩ - ٢٠.

(١٩٠) محضر استجواب يعقوب سامى وإسماعيل محمد.

(١٩١) محضر استجواب يعقوب سامى.

(١٩٢) مذكرات عرابى - جـ١ ص ١٩٤.

(١٩٣) على مبارك: الخطط التوفيقية.

(١٩٤) مذكرات عرابى جـ ج ص ١٩٨.

(١٩٥) بيوفس - ص ٣٦ - عن الرافعى: الثورة العرابية ص ٢٨٨.

(١٩٦) محضر استجواب يعقوب سامى.

(١٩٧) محضر استجواب على الروبى.

(١٩٨) محضر استجواب موسى العقاد.

(١٩٩) محضر استجواب حسين الدرمللى.

(٢٠٠) محضر استجواب إسماعيل محمد.

(٢٠١) محضر استجواب أحمد عرابى.

(٢٠٢) مذكرات عرابى ص ١٩٦.

(٢٠٣) بلنت ص ٧٧٧.

(٢٠٤) بلنت ص ٤٨٩.

(٢٠٥) محضر استجواب سليمان أباظة.

(٢٠٦) محضر استجواب محمود فهمى.

(٢٠٧) بلنت - المرجع السابق.

(٢٠٨) رسالة صابونجى لبلنت فى ١٤ يونيو - التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر - ملاحق الكتاب.

(٢٠٩) رسالة عرابى لجلادستون - المرجع نفسه.

(٢١٠) محضر استجواب عثمان فوزى.

(٢١١) محضر استجواب محمود الفلكى.

(٢١٢) محضر استجواب محمود البارودى.

(٢١٣) محضر استجواب يعقوب سامى.

(٢١٤) كرومر: الثورة العرابية ص ١٥٠.

(٢١٥) سليم النقاش: مصر للمصريين - جـ٥ ص ٤٩

(٢١٦) المصدر نفسه.

(٢١٧) بلنت ص ٥١٥.

(٢١٨) بلنت ص ٣، ٥.

(٢١٩) المرجع نفسه ص ٥٥٥.

(٢٢٠) مذكرات عرابى - جـ١ ص١٥٥.

(٢٢١) كرومر - ص ١٨٥.

(٢٢٢) بلنت ص ٥١٨.

(٢٢٣) محضر استجواب البارودى.

(٢٢٤) المصدر نفسه.

(٢٢٥) بلنت ص ٣٣٦.

(٢٢٦) المصدر نفسه ص ٢٣٨.

(٢٢٧) بلنت ص ٣٤١.

(٢٢٨) محضر استجواب البارودى.

(٢٢٩) محضر استجواب محمود فهمى.

(٢٣٠) مذكرات عرابى - جـ١ ص ١١٥.

(٢٣١) بلنت ص ٣٤٢.

(٢٣٢) محضر استجواب أحمد رفعت.

(٢٣٣) راجع محاضر استجواب كل من أحمد رفعت وعرابى وعلى الروبى وإسماعيل محمد.

(٢٣٤) محضر التحقيق مع عرابى.

(٢٣٥) بلنت ص ٣٤٣.

(٢٣٦) محضر التحقيق مع البارودى.

(٢٣٧) محاضر التحقيق مع عثمان فوزى ومحمود فهمى والبارودى.

(٢٣٨) بلنت ص ٧٩٩.

(٢٣٩) عمر طوسون ص ٢٤، ٢٦.

(٢٤٠) المرجع نفسه ص ٢٤، ٢٦.

(٢٤١) المرجع نفسه ص ٣٦.

(٢٤٢) المرجع نفسه ص ٣٨.

(٢٤٣) المرجع نفسه ص ٤٣، ٤٤، ٤٥.

(٢٤٤) المرجع نفسه ص ٤٦.

(٢٤٥) مذكرات عرابى - جـ١ ص ١٧٨.

(٢٤٦) نينيه (جون): عرابى باشا ص ١٤٢ نقلا عن الثورة العرابية للرافعى ص ٣٤٢.

(٢٤٧) عمر طوسون ص ٤٦.

(٢٤٨) مذكرات عرابى - جـ١ ص ١٧٦.

(٢٤٩) نينيه ص ١٣٧ - نقلا عن الرافعى - الثورة العرابية ص ٢٤٢.

(٢٥٠) مذكرات عرابى - جـ١ ص ١٧٧.

(٢٥١) نينيه ص ٢٦٧ نقلا عن الرافعى.

(٢٥٢) مذكرات محمد عبده ص ١٩٨.

(٢٥٣) بلنت ص ٥٢٢.

(٢٥٤) خطاب من عرابى للويس صابونجى فى ١٤/ ٨/ ١٨٨٣ بلنت ص ٧٥٨.

(٢٥٥) مذكرات عرابى - جـ١ ص ١٧٧.

(٢٥٦) محضر التحقيق مع عرابى.

(٢٥٧) محضر التحقيق مع أحمد رفعت.

(٢٥٨) المصدر نفسه.

(٢٥٩) أبو المعاطى أبو النجا: لماذا لم يغلق عرابى قناة السويس الهلال ١٩٦٩.

(٢٦٠) محضر التحقيق مع محمود فهمى.

(٢٦١) بلنت ص ٨٢٠.

(٢٦٢) الرافعى الثورة العرابية ص ٤١٦.

(٢٦٣) بلنت ص ٥١٩.

(٢٦٤) بلنت ص ٥٢١.

(٢٦٥) محضر التحقيق مع عرابى.

(٢٦٦) المصدر نفسه.

(٢٦٧) تاريخ مصر فى هذا العصر للنديم ص ٧٩.

(٢٦٨) مذكرات عرابى جـ ٢ ص ٢٨.

(٢٦٩) مذكرات محمد عبده.

(٢٧٠) مذكرات عرابى.

(٢٧١) محمود فهمى باشا: البحر الزاخر جـ١ ص ٢٢٠.

(٢٧٢) مذكرات عرابى.

(٢٧٣) حياة الأستاذ الإمام للشيخ رشيد رضا.

(٢٧٤) بلنت: مرجع سابق.

(٢٧٥) محمود الخفيف ـ عرابى المفترى عليه ص ٣٦٦.

(٢٧٦) نينيه ـ ص ٢١٦ عن الخفيف ص ٣٦٧.

(٢٧٧) مذكرات عرابى.

(٢٧٨) بلنت: مرجع سابق.

(٢٧٩) مذكرات عرابى.

(٢٨٠) محاضر التحقيقات مع حسن موسى العقاد.

(٢٨١) الرافعى - الثورة العرابية ص ٤٤٤.

(٢٨٢) مصر للمصريين - جـ٥ ص ١٦١، ١٦٨.

(٢٨٣) مصر للمصريين - جـ٤ ص ٢٢٥.

(٢٨٤) بلنت ص ٣٦٣.

(٢٨٥) مصر للمصريين جـ ٥ ص ١٨٣.

(٢٨٦) بلنت ص ٤٩٠.

(٢٨٧) د. على الحديدى - خطيب الوطنية.

(٢٨٨) بلنت - ص ٥١٧، ٥١٨.

(٢٨٩) مذكرات عرابى - جـ٢ ص ١٨.

(٢٩٠) مصر للمصريين - جـ٥ ص ٢٤٨.

(٢٩٠ مكرر) بلنت : ص ٧٦٦.

(٢٩١) مذكرات عرابى - جـ٢ ص ١٦٥، ١٦٨.

(٢٩٢) بلنت ص ٦١٤.

(٢٩٣) مذكرات محمد عبده ص ٢٦.

(٢٩٤) المصدر نفسه ص ٣١.

(٢٩٥) المصدر نفسه ص ١٣٠.

(٢٩٦) استجواب حسن العدوى ص ١٣٤ من مذكرات عرابى - جـ٢.

(٢٩٧) بلنت ص ٥١٧.

(٢٩٨) استجواب حسن العدوى.

(٢٩٩) استجواب عرابى.

(٣٠٠) بلنت: التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر.

(٣٠١) الرافعى - الثورة العرابية ص ٥٠٠.

(٣٠٢) مقدمة أسرة تحرير الطليعة القاهرة لمحاضر التحقيقات مع الثوار العرابيين.

(٣٠٣) محضر التحقيق مع عرابى.

(٣٠٤) محضر التحقيق مع أحمد رفعت.

(٣٠٥) محضر التحقيق مع أحمد رفعت.

(٣٠٦) محضر التحقيق مع الشيخ العدوى.

(٣٠٧) محضر التحقيق مع على فهمى.

(٣٠٨) محضر التحقيق مع عبدالله فكرى.

(٣٠٩) محضر التحقيق مع يعقوب سامى.

(٣١٠) محضر التحقيق مع يعقوب سامى.

(٣١١) محضر التحقيق مع يعقوب سامى.

(٣١٢) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد.

(٣١٣) محضر التحقيق مع محمود فهمى.

(٣١٤) بلنت مع المصدر السابق.

(٣١٥) محضر التحقيق مع خورشيد باشا طاهر.

(٣١٦) محضر التحقيق مع إسماعيل صبرى.

(٣١٧) محضر التحقيق مع عبدالله فكرى.

(٣١٨) محضر التحقيق مع أحمد رفعت.

(٣١٩) مذكرات عرابى - جـ٢ ص ٤١.

(٣٢٠) محضر التحقيق مع يوسف أبو ديه.

(٣٢١) محضر التحقيق مع على عيسى.

(٣٢٢) مذكرات عرابى - جـ٢.

(٣٢٣) بلنت ص ٥٤٨.

(٣٢٤) بلنت ص ٥٥٤.

(٣٢٥) بلنت ص ٥٤٥.

(٣٢٦) بلنت ص ٥٤٦.

(٣٢٧) كرومر - الثورة العرابية ص ٢٥٠.

(٣٢٨) مصطفى كامل - المسألة الشرقية من ص ٢١٤ إلى ٢٨٠.

(٣٢٩) اللواء ٢/ ٥/ ١٩٠٦.

(٣٣٠) د. محمد حسين هيكل مذكرات فى السياسة المصرية - جـ١، ص ٦٦.

(٣٣١) المصدر نفسه ص ٦٧.



المصادر والمراجع

(أ) مصادر أولية

*** وثائق تاريخية**

(١) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ـ سبعة أجزاء مطبعة المحروسة ١٨٨٤.

(٢) سعد زغلول (باشا): خطب سعد زغلول الحديثة ـ جمعها محمود فؤاد ـ ١٩٢٣.

(٣) مجلة الكاتب القاهرية، «وثائق الثورة العرابية» ـ مجموعة وثائق حول التحقيقات التى جرت فى حريق الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ومذبحتها فى ١١ يونيو من العام نفسه عثر عليها وحققها وعلق عليها: الدكتور محمد أنيس الإعداد من ٩٩ إلى ١٠٢ من يونيو إلى سبتمبر ١٩٦٩.

(٤) مجلة الطليعة القاهرية: محاضر محاكمات الثورة العرابية ـ وقد بدأت الطليعة نشرها على التوالى من فبراير إلى يونيو ١٩٦٧ وذكرت أن النص الذى نشرته قد اعتمد على الوثائق التى عثر عليها فى قصر عابدين بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وعلى نسخة نادرة من كتاب مصر للمصريين.

(٥) وزارة الخارجية المصرية: القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ (الكتاب المصرى عن القضية المصرية) ـ المطبعة الأميرية ١٩٥٥.

(٦) رسائل النديم إلى عرابى: وجدت مسودات خمس منها حققها ونشرها الدكتور محمد خلف الله أحمد، وطبعها ملحقة بكتاب «تاريخ مصر فى هذا

العصر» الذى أطلق عليه المحقق اسم «عبدالله النديم ومذكراته السياسية» القاهرة - ١٩٥٦.

(٧) تقويم النيل : (ثلاثة أجزاء فى سبعة مجلدات) - مطبعة بولاق القاهرة ١٩١٦ - ١٩٥٦.

(٨) مركز دراسات التاريخ القومى بمصر: محاضر اجتماعات لجان إعادة كتابة التاريخ غير منشورة القاهرة ١٩٦٥.

* وثائق فكرية

(٩) رفاعة رافع الطهطاوى «تلخيص الإبريز فى تلخيص باريز» - طبعة وزارة الثقافة المصرية ١٩٥٨.

(١٠) «مناهج الألباب» المصرية فى مباهج الآداب العصرية.

(١١) «مقتطفات من كتب رفاعة الطهطاوى» - وزارة التربية ١٩٥٨.

(١٢) عبدالله النديم: سلافة النديم فى منتخبات عبدالله النديم - جمع شقيقه عبدالفتاح النديم ومقدمة بقلم: أحمد سمير.

(١٣) يعقوب صنوع: نص مسرحى مجهول: «الجهادى» نشر وتعليق: فريدة مرعى، الهلال القاهرية - يونيو ١٩٦٩.

و: المسرح العربى دراسات ونصوص: يعقوب صنوع - اختيار وتقديم د. محمد يوسف نجم - دار الثقافة بيروت ١٩٦٣.

(١٤) عبدالله فكرى: المقارنة بين الوارد فى نصوص الشرع والوارد فى علم الهيئة - كتاب ملحق بمجلة روضة المدارس المصرية - العدد ٥ من السنة السابعة - ١٨٧٦م - مطبعة ديوان المدارس بمصر.

(١٥) الجبرتى (عبدالرحمن بن حسن): عجائب الآثار فى التراجم والأخبار. الجزءان ٣، ٤.

(١٦) مصطفى كامل (باشا) المسألة الشرقية - مطبعة الآداب بمصر ١٨٩٨.

* مذكرات

(١٧) أحمد عرابى المصرى: مذكرات عرابى «كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية فى عامى ١٢٩٨ - ١٢٩٩ الهجريتين، وعامى ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين» العددان ٢٣، ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال القاهرة ١٩٥٣.

١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين» - العددان ٢٣، ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال.

(١٨) بلنت (ولفرد سكاون): التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر. وهو ترجمة لكتاب

Secret history of the English occupation by w. s. BLUNt.

سلسلة اخترنا لك - دار المعارف بمصر ١٩٥٩.

(١٩) عبدالله النديم: تاريخ مصر فى هذا العصر وهو الجزء الثالث من كتاب «كان ويكون» للنديم عثر عليه وحققه الدكتور: محمد خلف الله أحمد، ونشره بعنوان عبدالله النديم ومذكراته السياسية - القاهرة ١٩٥٦.

(٢٠) فارمان «ألبرت»: مصر وكيف غدر بها - وهى ترجمة لكتاب

Egypt and its bertayal by Farman (A)

ترجمة عريان يوسف سعد - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.

(٢١) محمد عبده (الإمام): مذكرات محمد عبده: تقديم وتحقيق طاهر الطناحى - العدد ١٢١ من سلسلة كتاب الهلال - إبريل ١٩٦١ - دار الهلال بمصر.

(٢٢) محمود فهمى باشا: البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر.. - الجزء الأول - القاهرة ١٨٩٥.

(٢٣) أحمد شفيث (باشا): مذكراتى فى نصف قرن - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٣٥.

(٢٤) عبدالرحمن الرافعى: مذكراتى - دار الهلال بمصر ١٩٥٢.

* صحف

(٢٥) روضة المدارس المصرية - رئيس التحرير على فهمى رفاعة (١٨٧٠ - ١٨٧٨).

(٢٦) المقتطف - رئيس التحرير يعقوب صروف (١٨٧٦).

(٢٧) المفيد: حسن الشمس (١٨٨٢).

(٢٨) الاعتدال - رئيس التحرير حمزة فتح الله (١٨٨٣).

(٢٩) التنكيت والتبكيت - رئيس التحرير عبدالله النديم (١٨٨١).

(٣٠) الجنان - رئيس التحرير : العلامة بطرس البستانى (١٨٧٠).

(٣١) الهلال - رئيس التحرير: جورجى زيدان (١٨٩٢ و ١٩٠١).

(٣٢) الجريدة - رئيس التحرير: لطفى السيد (١٩٠٧ - ١٩١١).

(٣٣) اللواء - رئيس التحرير: مصطفى كامل (١٩٠١).

(٣٤) المنار - رئيس التحرير - رشيد رضا (١٩٠١).

(٣٥) الطائف (عشرون عددا - ١٨٨٢) - عبدالله النديم.

(٣٦) الوطن - ميخائيل عبدالسيد (١٨٨١ - ١٨٨٢).

(٣٧) الجوائب (تركية باللغة العربية) - أحمد فارس الشدياق (١٨٨١ - ١٨٨٢).

(٣٨) النحلة (بيروتية) - القس لويس صابونجى (١٨٧٠).

(٣٩) المحروسة - سليم خليل النقاش (١٨٨٢ - ١٨٨٣).

(ب) مصادر ثانوية

* تراجم وسير

(٤٠) زكى فهمى - صفوة العصر فى سيرة مشاهير رجال العصر .

(٤١) صالح مجدى: حلية الزمن بمناقب خادم الوطن «رفاعة الطهطاوى» - وزارة الثقافة ١٩٥٨.

(٤٢) حسين فوزى النجار (د.) على مبارك ـ سلسلة الألف كتاب القاهرة.

(٤٣) أحمد أمين (د.) : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ـ القاهرة ١٩٤٧.

(٤٤) إبراهيم عبده (د.) الصحفى الثائر ـ يعقوب صنوع ـ القاهرة ١٩٥٥.

(٤٥) عباس العقاد: عبقرى الإصلاح محمد عبده ـ القاهرة ١٩٦٢.

(٤٦) عباس العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية ـ القاهرة ١٩٣٦.

(٤٧) عثمان أمين: محمد عبده ـ وزارة التربية ١٩٥٨.

(٤٨) نجيب توفيق: الثائر عبدالله النديم.

(٤٩) عبدالقادر المغربى: جمال الدين الأفغانى ـ سلسلة اقرأ، العدد ٦٨.

(٥٠) على الحديدى (د.) : خطيب الوطنية عبدالله النديم ـ القاهرة ١٩٦٢.

(٥١) محمد عبدالغنى حسن: عبدالله فكرى ـ القاهرة ١٩٦٥.

(٥٢) نجيب مخلوف: نوبار باشا وما تم على يده ـ القاهرة ١٩٠٣.

* دراسات فى التاريخ الاقتصادى

(٥٣) إبراهيم عامر: الأرض والفلاح ـ القاهرة ١٩٥٧.

(٥٤) أمين مصطفى عفيفى (د.): تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ـ القاهرة ١٩٥٣.

(٥٥) راشد البراوى (د.): تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ـ مع محمد حمزة عليش القاهرة ١٩٥٤.

(٥٦) روزشتين (تيودور): تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده القاهرة ١٩٢٧ ـ وهو ترجمة لكتاب Egypt's Ruin by T. Rothien ترجمة على أحمد شكرى ـ القاهرة ١٩٢٦.

(٥٧) لاندر (دافيد): بنوك وباشوات ـ ترجمة عبدالعظيم أنيس ـ القاهرة ١٩٦٦ وهو ترجمة لكتاب of Banks and Baches by D. Lamdevy

(٥٨) ف، كيروف ـ وآخرون «موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية ترجمة محمد يوسف الجندى» القاهرة ١٩٦٨.

(٥٩) محمد فهمى لهيطة (د.) : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ـ القاهرة ١٩٤٦.

* دراسات فى التاريخ الأدبى والفكرى

(٦٠) لويس عوض (د.): تاريخ الفكر المصرى الحديث ـ (جزءان) القاهرة ـ ١٩٦٩.

(٦١) رفعت السعيد (د.) تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ـ القاهرة ١٩٦٩.

(٦٢) عبداللطيف حمزة (د.) أدب المقالة الصحفية فى مصر ـ الأجزاء الستة الأولى ـ القاهرة ١٩٥٠ ـ ١٩٦١.

(٦٣) جورجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية ـ الجزء الرابع.

وله أيضا: تاريخ الماسونية العام.

(٦٤) أحمد لطفى السيد: تأملات فى السياسة والأدب والاجتماع ـ نشر طاهر الطناحى ـ القاهرة ١٩٦٣.

(٦٥) كول (د. هـ): تاريخ الفكر الاشتراكى ـ جـ١ ـ القاهرة ١٩٦٣.

* دراسات فى التاريخ السياسى والعام:

(٦٦) كرومر (اللورد) ـ «مصر الحديثة» ـ الجزء الأول ـ ترجمة: إسكندر مكاريوس ـ القاهرة ١٩٠٩.

(٦٧) وله أيضًا: الثورة العرابية ترجمة عبدالعزيز عرابى ـ القاهرة ١٩٥٨.

(٦٨) وله أيضا: السودان من الثورة المهدية إلى نهايتها ترجمة عبدالعزيز عرابى القاهرة ١٩٥٩.

وهذه الكتب الثلاثة ترجمة للمجلدين الأول والثانى لكتاب .Modern Egypt

(٦٩) إبراهيم عامر ـ ثورة مصر القومية ـ القاهرة ١٩٥٨.

(٧٠) أحمد عبدالبارى ـ الامتيازات الأجنبية ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ ١٩٤٥.

(٧١) أحمد لطفى السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الوطنية المصرية ـ جمعها إسماعيل مظهر ـ القاهرة ١٩٤٦.

(٧٢) جولييت آدم: إنجلترا فى مصر ـ ترجمة على فهمى كامل ـ القاهرة ١٩٣٦.

(٧٣) سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر ـ ١٩٢٧.

(٧٤) صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية ـ القاهرة ١٩٥٠.

(٧٥) رشدى صالح: كرومر فى مصر ـ القاهرة ١٩٤٦.

(٧٦) رفعت السعيد (د): الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ـ القاهرة ١٩٦٧.

(٧٧) عباس محمود العقاد: ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ـ القاهرة ١٩٦٧.

(٧٨) عبدالرحمن الرافعى: مصطفى كامل باعث الروح الوطنية ـ القاهرة ١٩٤٩.

وله: عصر إسماعيل ـ جزءان ـ القاهرة ١٩٤٨.

وله: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر ـ القاهرة ١٩٤٩.

وله: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ـ القاهرة ١٩٤٢.

(٧٩) عبدالعزيز رفاعى (د): فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة القاهرة ١٩٦٥.

(٨٠) على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة (عشرون جزءا فى خمسة مجلدات) ـ القاهرة ١٩٠٠.

(٨١) عزيز خانكى: المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة ـ ١٩٤٩.

(٨٢) عمر طوسون: يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ـ القاهرة ١٩٣٤.

(٨٣) فوزى جرجس : تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ـ القاهرة ١٩٥٨.

(٨٤) محمود الخفيف: أحمد عرابى المفترى عليه -- القاهرة ١٩٤٧.

(٨٥) محمد أنيس (د): الدولة العثمانية والشرق العربى ـ القاهرة ١٩٦٣.

(٨٦) محمد قاسم: تاريخ القرن التاسع عشر ـ القاهرة ١٩٢٧.

(٨٧) أحمد عزت عبدالكريم (د): تاريخ التعليم فى مصر فى عصر محمد على ـ القاهرة ١٩٣٨.

(٨٩) عزيز خانكى : أحاديث جديدة ـ ١٩٣٦.

(٩٠) تشارلز آدم: الإسلام والتجديد فى مصر ـ ترجمة عباس محمود القاهرة ١٩٣٥.

(٩١) أنيس صايغ: الفكرة العربية فى مصر ـ دار العروبة ـ ١٩٥٨.

(٩٢) محمد عبدالرحمن برج: قناة السويس فى مائة عام ـ القاهرة ١٩٦٩.

* **مقالات وبحوث ومحاضرات**

(٩٣) أبو سيف يوسف: تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ـ عرض ونقد لكتاب د. رفعت السعيد -- مجلة الطليعة ـ القاهرية ـ ١٩٦٩.

(٩٤) أبو المعاطى أبو النجا ـ لماذا لم يغلق عرابى قناة السويس ـ الهلال القاهرية ١٩٦٩.

(٩٥) راجع حول نشوء الطبقة العاملة المصرية ـ محاضرات د. عبدالرزاق حسن لطلبة المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ـ ١٩٦٥.

(٩٦) ألبرت حورانى: السوريون فى مصر فى القرن الثامن ١٩٢١ ـ الفكر المعاصر ـ ١٩٦٩.

(٩٧) حسن حنفى (د) الأفغانى باعث النهضة الفكرية ـ الفكر المعاصر ١٩٦٩.

(٩٨) جاك بيرك: مصر بين الاستعمار والثورة ـ الفكر المعاصر ـ ١٩٦٩.

(٩٩) جارودى (روجيه) : الإسلام والاشتراكية ـ الطليعة ـ ١٩٧٠.

(١٠٠) حسن عبدالعزيز: حركة الفكر القومى فى مصر من حكم محمد على إلى الحرب العالمية الثانية ـ الطليعة ١٩٦٧.

(١٠١) سعد زهران: مات مؤرخ الثورات السبع ـ الطليعة ١٩٦٧.

(١٠٢) عبدالمنعم الغزالى: مسيرة العمال الزراعيين فى تاريخ مصر الحديث ـ الطليعة ـ ١٩٦٧.

(١٠٣) فتحى خليل: الرافعى وثورات مصر الثلاث ـ الطليعة ـ ١٩٦٧.

(١٠٤) كامل زهيرى: السان سيمونية فى مصر ـ الهلال ـ ١٩٦٨.

(١٠٥) عاطف الغمرى: الأرض والفلاح والحركة الوطنية فى مصر الفكر المعاصر ـ ١٩٦٩.

(١٠٦) محمود إسماعيل عبدالرازق: جارودى والإسلام والاشتراكية الفكر المعاصر ١٩٧٠.

(١٠٧) عبدالمنعم شميس: الجامعة الإسلامية عند جمال الدين الأفغانى الجمهورية ٥/ ١٢/ ١٩٦٨.

(١٠٨) فريد أديب ـ الفيلسوف الثائر ـ أخبار اليوم القاهرية ـ ١٤/ ٦/ ١٩٦٩.

(١٠٩) محمد عمارة: الأفغانى مفكرا ومناضلا ـ الطليعة ـ القاهرة ١٩٦٩.

(١١٠) نعمان عاشور: فارس الفرسان البارودى ـ أخبار اليوم القاهرية ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٩.

(١١١) د. وليم سليمان: تيارات الفكر المسيحى فى الواقع المصرى ـ الطليعة ١٩٦٦.

(١١٢) محمود الشرقاوى: فى ذكرى مائة سنة ـ ثائر ومصلح دينى الهلال ١٩٦٩.

(١١٣) محمد أنيس (د): الثورة العرابية - المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ١٩٦٥.

(١١٤) إبراهيم عامر ومصر النهرية - الفكر المعاصر ١٩٦٩.

(١١٥) فؤاد مرسى (د) البعد الاجتماعى للشخصية المصرية الحاضرة - الفكر المعاصر ١٩٦٤.

(١١٦) محمد أنيس (د) دراسة فى المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية - المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - ١٩٦٥.

(١١٧) محمود الشرقاوى: على مبارك والثورة العرابية - المجلة القاهرية - ١٩٦٠.

الفهرس

إنسانيات

مجموعة الحقول المعرفية التى تعنى بدراسة الإنسان وتاريخه وبيئته وواقعه الاجتماعى والثقافى والسياسى، وما ينشغل به البشر من إشكاليات حياتهم ومجتمعهم وأنساق ثقافتهم وقيمهم فى علوم مثل التاريخ والأنثروبولوجيا والاقتصاد والنقد الأدبى.

الثـورة العرابيـّة

محاولة لفهم وإنصاف هذه الظاهرة التاريخية «الثورة العرابية» من خلال المنهج الاشتراكى العلمى بعيدًا عما تعرضت له من أحكام قاسية واتهامات شديدة صدرت عن المنهجين الآخريين: المدرسة الاستعمارية، والمدرسة القومية.

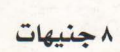
وتعالج الدراسة «الثورة العرابية» من خلال عدة فصول رئيسية رصدت الاحتكارات الأوروبية من الاحتلال السلمى إلى الغزو المسلح، والخريطة الاجتماعية والفكرية للثورة، ومسألة السلطة، وأخيرًا الجبهة الثورية من الوحدة إلى التفتت.

صلاح عيسى

كاتب صحفى ومؤرخ مرموق ولد فى أكتوبر ١٩٣٩ بمحافظة الدقهلية، بدأ حياته كاتبًا للقصة القصيرة، ثم اتجه عام ١٩٦٢ للكتابة فى التاريخ والفكر السياسى والاجتماعى، وتفرغ للعمل بالصحافة منذ عام ١٩٧٢، كما شارك فى تأسيس وإدارة تحرير عدد من الصحف والمجلات منها: الكتاب، والثقافة الوطنية، ويرأس حاليًا تحرير جريدة القاهرة.

صدر له العديد من الكتب والدراسات المهمة منها: «تباريج جريح»، «مثقفون وعسكر»، «دستور فى صندوق القمامة»، «رجال ريا وسكينة»، «حكايات من دفتر الوطن».





٨ جنيهات



ISBN# 9789772070602